العلوم المناعية

تصدرعن جامعكة الكويت

قواعد النشر بالجلة

- ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الابحاث والدراسات الأصيلة ذات المستوى الاكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الابحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن للتام المؤافية، بالشروط التالية:
- ا ــ ان لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع، وفي حللة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق ميئة التحرير الطلب إلى مؤلفه اختصاره.
- ٢ ... إن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الأبحاث، وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.
- ع يفضل ان يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر اجنبية ان تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.
- ٤ ... يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.
- ويجب ان يكن واضحاً بأن المجلة لا تنشر بجوناً سبق ان نشرت او أنها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري، ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.
- ويعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلف بعشر مستلات من بحثه مجاناً بالإضافة إلى مكافأة مالية رمزية. علماً بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.
- •كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد عن عشر صفحات من حجم الكوارتر بمسافة ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:
- ●الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصغحات.
 - وإذا كان الكتاب بلغة اجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.
- وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف بالاضافة إلى مكافاة رمزية.
- •وترحب الجلة بالمناقشات المرضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الجلات والمحافل الاكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

فتوا العلوم الابتماعية

تصدرت نكامعة الكوتيت

المجلدالرابع عسش - العددالاوك - رببيع ١٩٨٦ فصَلَكَة أكاديميَّة تعنى بَشَر الآبِمَاتُ والداسَات

ف مختلف حقول العلوم الاحتماعات

حندون حسرالنقيب عبدالرحم ون ايزالمصدي رئيس التحرير مدير التحرير

محت لبس الادارة موضي عب الغرب نر المحمود در شيسة مجلس الإدارة

شرلان يوسف العيسى طالب أحمد عكى لى عيلي خايف تراكولي في رفوس الزاسف أسامت عبدالرحمان أسقد يحت عب الرحمان ب رعت العسر خلدون حسن النقيت

محت جاب إلأضاري

توجه جَمِيع المراسلات إلى ريشيس المنحرير على العنوان الثاني: بجلة العلوم الاجتماعية عجامعة الكويت عن ١٥٤٠ الصفاة الكويت ١٦٥٥٥ هانف: ٧٥١١٧٣ - ١٥٤٩٤١ - تلكس : ٢١٦١

		ثمن العدد :
● الأردن : ٠٠٠ فلس	: ٥٠٠ فلس أو مـايعادلهــا (• الكويت ودول مجلس التعاون
ىعسراق : ٧٥٠ فلســا	امصبر: ٥٠ قسرشياً ﴿ الْ	● تسونس: ديىنسار واحمد ●
المغسرب: ١٠ دراهم	ليبيا: ٧٥٠ قـرشـاً ●	● الجسزائسر: ١٠ دنسانسير ●
لجنسوبي : ٧٥٠ فلسساً		● سوريا : ٨ليسرات ٠ السو
	شمالي : ٩ ريالات .	 لبنان : ١٠ ليرات اليمن الثا
		الاشتراكات السنوية ،
للمؤسسات	للافراد	
۱۵ دیناراً	۲ دیناراً	الكويت ودول مجلس التعاون
ت) ٥٤ دولاراً**	٣ ديناراً (أو١٠ دولاران	الوطن العربي*
ه٤ دولاراً**	١٥ دولاراً	الخارج*
مة للمؤسسات	* * ملاحظة مه	* ملاحظة مهمة للأفراد :
لاشتىراك بتحسوبـلات		يرجى تسديم الاشتراك السنوي
إرسال المبلغ المطلوب		(أوراق نقـدية) في رسـالة مسج
المصرف .	بـدية . بعد خصم عمولة	تقبل التحويلات المصرفية أو البربر

مجلة العلوم الجنماعية		
ص. ب ٥٤٨٦ صفاة		
الكويت 13055		
أرجو نسجيل / تجديد اشتراكي / اشتراكنا في	ي المجلة لمدة ((
الاسم:		
العنوان البريدي:		
 مرفق المبلغ المطلوب نقداً في رسالة مسجلة 	التاريخ /	1
🛘 أرسلوا فأتورة	التوقيع	

الاسعار الجديدة للمجلة اعتباراً من العدد الثاني صيف ١٩٨٦

نظرا لازدياد أسعار البريد والطباعة سنضبطر آسفين الى رفع أسعار المجلة والاشتراكات. وننصح القراء باغتنام الفرصة للاشتراك لأن في الاشتراك توفيراً لهم يعادل نصف دينار عن كل سنة للأفراد.

ثمن العدد:

الكويت (۱) دينار، السعودية (۱۳) ريالاً، قطر (۱۳) ريالاً، الامارات (۱۳) درهماً، البحرين (۱٫۵۰۰) ديناراً، عمان (۱۵) ريالاً، العراق (۱٫۵۰۰) ديناراً، الاردن (۱٫۵۰۰) ديناراً، تونس (۲) ديناراً، الجزائر (۲۰) ديناراً، اليمن الجنوبي (۱٫۵۰۰) ديناراً، لبييا (۲) ديناراً، مصر (۲) جنيهاً، السودان (۱٫۵۰۰) جنيهاً، سوريا (۵۰) ليرة، اليمن الشمالي (۲۰) ريالاً، المغرب (۳۰) درهماً.

الاشتراكات:

للافراد	٤	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الكويت ودول مجلس التعاو	ون ٤ د.ك	٥,٧ د.ك	۱۱ د.ك	٤١ د.ك
الدول العربية الاخرى	ه د .ك	4.3 A,0	۱۲ د.ك	٥١ د.ك
البلاد الاخرى	۱۵ دولار	۳۰ دولار	٥٤ دولار	ەە دولار
للمؤمسات				
الكويت والبلاد العربية	٠٦ د.ك	۳۵ د.ك	٥٠ د.ك	10 د.ك
في الخارج	م7·دولار	۱۲۰ دولار	۱۷۵ دولار	۲۳۰ دولار

* ملاحظة مهمة للأفراد:

يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (أوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية

ملاحظة مهمة للمؤسسات

عند تسديد الاشتراك بتحويلات مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب

عبال العلوم البنماعية تأسست اكتوبر ١٩٧٣

14VY . 1 ale [

شعتري. الأمم المتحدة في الميزان _ وبعيم. اتجاه مصر تحو الاشترائية _ الاخوس. التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الاطفال والشباب _ الازهوي. مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة المنظر العلمية والعملية _ المفهيسي، العلاقات الايرانية _ السوفياتية .

14VE . 1 ste []

على، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية ... فقديل. والتعاذج الرياضية المحددة، و والتخطيط التأشيري، هل تلاثم ظروف الدول النامية ... ربيع. الحضارة وقضية النقدم والتخلف ... الفجار. أزمة نظام النقد الدولي ... ابو على. إمكانيات ووسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية .

□ عدد ٧، ١٩٧٤ الجمهيل، النشرد في العراق... سامي. بازرعة، ومضان. بحث استطلاعي عن الجمعيات التعارنية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ... بوهوش. عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ... الاخوس، الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي ... ابو العلا. جدول الحياة المختصر للكويتين لعام 19۷٠.

□ عدد ١، ١٩٧٥

الفغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الانتصادية والاجتماعية في الكويت (١٩٨٥/١٥ ــ ١٩٧٩/١٠) ــ وبهيغ وزهلان، هجرة الادمفة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـــ الاعوجي، بين «الاستراتيجية» و «التكتيك» في التنظيط التطوير الاداري ـــ خواهكية، مستقبل أسعار النفط عل ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

□ عدد ۲، ۱۹۷۰

الفظهيه، تعليم الخطيط من مفهوم الواقع العربي ــ مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ــ بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ــ صفق. التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع .. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الحليج ــ الموهيدي، مدخل لدراسة الواقع والنغير الاجتماعي في مجتمعات الحليج المعاصرة.

۵ عدد ۱، ۱۹۷۳

الفجار، العنصر الانساق وأهميت في التنبية الادارية الع<mark>سلام وقرح، الانقسام التحديثي ــ التقليدي في الكويت</mark> ولينان ــ الحسن، العلاقات الانسانية في العمل ــ ع**بدالسلام**، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات والتعاون العربي ـ

1977 , Yale [

الفؤالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الانتصاد العالمي ــ عالل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم ــ الاعوجيي، حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الحدمية الحكومية ــ الطاقب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكرينية ــ ابو عياش، نموذج نظري واختبار عمل لبينة حضوية: الكويت.

۵ عدد ۳، ۱۹۷۲

اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدة إلى البلاد النامية ... اهمد، المدخل التكامل لدراسة المجتمع العربي ... عطيفي، نموذج نظري لتصميم نظم النوزيع المادي في الصناعة البترولية .

□ عدد ٤، ١٩٧٧

فؤاه، موسيولوجيا المعرفة: الماهية والنبع ــ تقاهو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الاغاني ــ مقلد، ظاهرة المعراع في العلاقات الدونيّ: الاطار النظري العام ــ هويم، القيادة الادارية، مفهومها وأغاطها ــ بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتعليق في تجربة الاتحاد السوفياتي.

🗆 عدد ۱، ۱۹۷۷

المفيسي، الدور الجديد لشركات التفط في مجالات الطائة البديلة _ عبدالوجمن. ظاهرة الانقلابات المسكرية في ضوء نظرية النسق ــ جلال المدين، السكان والتنمية النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث ــ بوهوم. مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

□ عدد ۲، ۱۹۷۷

المحبيب، الفكر الاقتصادي في أراء ابن خلدون... السلمي، نموذج نظري لأسلُوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت سلمان، بعض المشاكل والحلول في التحويل الانجائي للاقطار النفطية.

۵ عدد ۳ ، ۱۹۷۷

التفهيمي، معالم الفكر السياسي الأسلامي ــ احمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ــ عطية، أسس تقييم المار وعلت والبرامج في الدول النامية ــ الهمعهد، النتمية المتناعية في جهورية مصر العربية.

19VA . E ale []

قوق, التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي: مدخل نظري ــ غيوالدين. اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد التقد الاجنبى على تنمية بعض الدول العربية ــ اللقطب. استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية.

19VA . 1 ale [

شفةهمي. الصناعة التحويلية في العالم العربي، تقييم لواقعها وأهدافها .. رهزي، المرأة والعمل العقل: منظور سيكولوجي ... المذجاو. بجموعات العمل والفيادات الجماعية ... السمطفيوفي، الاحياء القصديرية في المدن الشمال ... اويفية.

19YA . Y sas []

الحسيش، نحو فهم جديد لفضايا علم الاجتماع ... عبداليافي، حول دوافع وبواعث السلوك الانساق ... دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ... النجار، الدول النابة وتحديات التكنولوجيا.

19VA , 7 335 [

فرج. الابداع والفصام ــ علوان. عدم الحــاواة في التنمية بين الدول والفانون الدولي ــ ابو عياش. نطور الــظرية الجغرافية ـــ الفقيسي. الجماعية في دولة الاسلام ــ ياغمي. العراق والقضية العلــطبية .

□ عدد ٤ ، ١٩٧٩

الهذولي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ الطقيي وناصر وعبده، تفريم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكريت ـ ابو فيده، مصر الأصابع ـ عبدالبلسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنبية الشاملة.

1979 . 1 ale []

ابواهيم. التوجيه التربوي للمبدعين ــ خصاونه. التخطيط التربوي والننمية ــ الخطيب. ثلاثون سنة من قيام إسرائيل ــ القيمي، نحو سياسة بترولية مشتركة .

١٩٧٩ ، ٢ عدد ١٩٧٩ .

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن الناسع عشر _ نفيهم. التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية _ العوضي، اتفاقينا إطار العمل العمادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي . . الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة .

۵ عدد ۲، ۱۹۷۹

الإشعل. محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية _ الفجار، نحو نظام نقدي دولي جديد _. مواو، مشاركة العاملين في الإدارة.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

عبده، غوالطفل اللغوي وعلاته بنموه الإدراكي - عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة السادات لإسرائيل - المركابسي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

□ عدد ١، ١٩٨٠

وشعاد، تبقرط العملية السياسية _ فاجي، الحفوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني _ بركات

مجلة العلوم الاجتماعية

الإعلام وظاهرة والصورة المطبعة» ـ عيدالوجيم. دراسة للتعاعل الاسري كأحد الأبعاد الفارقة في برمامع للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

🛘 عدد ۲، ۱۹۸۰

زكي. الأزمة الراحة في الفكر التنموي ــ قوكي. حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية الغربية ــ الفخطيب. التربية المستمرة: سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها ــ الاهمه وجلسم. التربية العلمية: وضعها الحالي، البراسج المفترحة وأثر دلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

🛘 عدد ۳، ۱۹۸۰

الطاقب وسكوت. موقف المواطن الكوبتي من الجريمة والعقاب الجمعد، علم الاجتماع: التحديات الايديولوجية وعماولات البحث عن الموضوعية ــ العسالم. التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت: دراسة أولية.

🗆 عدد)، ۱۹۸۰

أدم، مفهوم الاتجاء في العلوم النفسية والاجتماعية – الفقي، أثر إصمال الأم على النمو النفسي للطفل – منصور. علم النفس البيشي: ميدان جديد للدراسات النفسية – عبدالوجمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالانها الاجتماعية.

1941 . 1 عدد ا

القميمي، مفهوم السوية السياسة ــ الشوقاوي، الأساليب المرقية الميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكريت ــ الإحمد، لعب المحاكلة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المترسطة بمدارس الكريت.

19A1 . Y sie -

المقميمي. الحافيج العربسي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ــ المعظمة. اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستمارية المتنافسة في ظل تعيرات الاسعار ــ نور. تطبيفات الحاسبات الالكترونية في المجللات الاقتصادية والاجتماعية. الأمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربسي.

۵ عدد ۳، ۱۹۸۱

الوبيحاني. معالجة النبول اللاإرادي سلوكياً: دراسة تجربية علاجية ــ قوكني، قلق الامتحان بين الفلق كـــــة، والقلق كحالة ــ كافلم. حرل التفسيرات المتباياة لتتاثيم الاعتبارات.

۵ عدد کی ۱۹۸۱

عبدالخالق. در المرأة الكربية في إدارة التنبية ــ المسلم. تفويم كتب الإدارة الصادرة في اللغة العربية ــ رجب، الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الانتصادية .

19AY : 1 ale -

الحمود ورفاعي. الملامح الاساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلانتها بسلوك اتخاذ الدرارات ... حماد، الموقف الإفريقي من قضية فلسطين ... سلميم. الإحياء الإسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ... القطب. اتجامات ودوافع المطالمة عند الشباب في للمجتمع الكويتي المعاصر.

19AY (Yale |

المعقدادي، المضمون ألسياسي لمفهوم الأمة في الفرآن ـ شالهمي، مناهج نقييم المشروعات في الدول النامة ـ شعيم، أنسأق القيم الاجتماعية، ملامهم لوظروف شكلها وتغيرها في مصر ـ هليكيان والمعيسي، دراسات في العمل في المجتمع الفطري ــ عبدالبالهي، المام الشعبي في قرية مصرية.

🛘 عدد ۳، ۱۹۸۲

عبدالوحمن، الذكر الانتصادي والنغير الكتولوجي ــ عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر ــ السيد، صورة البذات لذى المرأة وغاذج من الادب الشعبي دوؤية سيكوسيولوجية، ــ الجعلي، اللذوائم الديلوماسية والفاتوية للتوسع الأميريال في المريقيا.

19AY . 1 ste 1.1

ستفادة، الأهداف السليمة للدراسات الاحتماعة وتطبيقاتها على الحال المعربي عصفات. التفلية المكيمة وشروط المعالية ــ الطحيح، مفهوم الإدارة: دراسة ميداية ــ نعو، الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبين والأدب الاقتصادي.

19AT . 1 aLc 🛚

عبدالمفافق. درات تقييمة الدور ديوان الموظمين الكريقي في تطوير الجهاز الإداري للدولة ــ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأمدادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ــ جدهان. حوادث المرور في الكويت، أسيابها وطرق علاجها

□ عدد ۲، ۱۹۸۳

الكومي. الاشتراكية الصهيرنية بين الحقيقة والحيال والتزييف، دواسة نقدية لنجرية الكبيونز الإسرائيل ــ الشلققاني، السياسة السكاية في الكويت: الوضع الحال والبدائل المتاحة ــ القواء نحو نفية جديدة في تدريس الكبيباء.

14AT , Tale [

ساهم. إشكاليات استخدام تحليل الفسمون في العلوم الاجتماعية ــ الطفي، المرهبة المقلية بين صدق النظرية والتطبيق ــ عيسي، السو المعرق عند جان بياجيه وعمل النصفين الكوريين للمع .

14AT . 1 ale 0

الشيشينيني، نقل التكنولوجيا والنبية التكنولوجية في الدول الثانية ــ القطيب، العامل النووي في الصراع العربي الإسرائيل ــ الملقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة ــ تعييم، التكوين الانتصادي الاجتماعي وأقاط الشخصية في الوطن العربين.

1441 . 1440

يلسين، الديمتراطية والعلوم الاجتماعية ــ جعيل، الإطار النظري للمقاضلة بين نظم العلومات البديلة ــ عطو، تحسين أساليب دمع ينود النقارير المالية المتصورة ــ القصيص، بعض ملامع الحركة العمالية في الغرب العربس ودورها الوطني.

IAME . Y JAE []

شركين، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر - الشاقب، الأنجاء الراديكالي في علم الإجرام - سالم، التحليل العلمي للدعابة - سعادة، نطبيق الحقائب التعليمية في عبدان الدراسات الاجتماعية.

1948 . T sas []

جلالالدين، النميز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع ــ انسماعيل، الإدسان الكحول ــ هدية، السلطة والشرعية ــ بستان، أواء وانجاهات في نجال عبو الأمية بدولة الكويت.

1944 1 1API

عبدالمعطى، التعليم وتربيف الوعي الاحتماعي ... توكي، الشخصية ونظرية التنظيم ... وثمان، التناتج السياسية للرأي العام ... المقطعين، الحراس الإيديولومية والسيامية والاجتماعية في الفكر التكولوجي العرمي .

1940 . 1 ste [

سليمان. عوامل الابتكار في التخافة العربية العاصرة ــ هاهد. اثر العوامل النفسية في الننمية ــ بعدو. فعالية اتخاذ القرار مواسطة بجموعة ــ الهائشل. التربية الحيانية في المرحلة الابتدائية.

19A0 . Yale [

وبيع. نطرير التعليم في خفل العلوم السياسية كالعاة للنتسية .. موسي. سيكولوجية العدوان... ابو الصبيع، النواصل في المؤسسات الإعلامية .. مفصور، دراسات تحريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

19A0 IT ale []

باشيا، الاستثمارات العربية الحارجية بين الواقع والطموح ــ تهواي، الثمليم العام والتمليم الفتي والمهني: الطبيمة والشاكل والحلول ــ على، موازي الدفوعات والتضخم النقدي العالمي.

الابحاث

سمير عبدالغني محمود	(1
الاعباء القومية لأزمة سوق الاوراق المالية بدولة الكويت	
زياد رمضان سوق عمان المالية: إلى أين؟	(1
فتحي خليفة علي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي.٧١	(*
عبدالرضا أسيري / كمال المنوفي الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي)	(1
فهد الثاقب المرأة والجريمة: اتجاهات حديثة في علم الاجرام	(0
ادريس عزام أثر التهجير على الاسرة الفلسطينية : دراسة وصفية استطلاعية	7)
محمود ميعاري تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل	(٧
محمد رشيد الفيل الأمن الغذائي في الكويت	(λ
الغريب محمد بيومي المحاسبة عن تكلف رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية ٢٥٥	(1

المناقشات

محمد جواد رضا حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي	
إجعات	الم
تأليف: د. برتمان مراجعة: ياسر الفهد التربية من أجل العمل	(1
تأليف: سمير محمد حسين مراجعة: أحمد عبدالعاطي تحليل المضمون ـ تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته، استخداماته الاساسية ووحداته وفتاته ـ جوانبه المنهجية وتطبيقاته	(Y
تأليف: محمد فضة مراجعة: اسماعيل عبدالرهمن مشكلات العلاقات الدولية ـ دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية ٣٢٩	(٣
تأليف: ن. شكري مراجعة: فتحي خليفة علي الأسيويون في العالم العربي: هجرة العمالة في السياسة الخارجية ٢٣٨	(\$
تأليف: علي نصار مراجعة: تركي علي الربيعو الامكانات العربية: اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية جديدة ٣٤٧	(0
تأليف: محمد حسن غامري مراجعة: زكريا فوده المناهج الانثروبولوجية	7)

المجلد الرابع عشر ـ العدد الأول ـ ربيع ١٩٨٦م

: اتزيوني / اسيتاي / وايف بة: احمد زياد عبك الاجتماعي	مراج
: محمود عباس بة: اسماعيل ياغي نات السرية بين النازية والصهيونية	مراج
: باتريشا كينغ مة: سهيل فهد سلامة. لـ وتقييم الأداء	مراجه
:: شاول يخش مة: فريد صقري والثورة الاسلامية	مراجا
،: ابراهيم سعد الدين وآخرون مة: شملان العيسى المستقبل العربي	مراج
›: احسان محمد الحسن مة: اسحق القطب يع وتغيرالمجتمع	مراجا
): مارك رشك مة: علي محمد السيد ب اللغة	مراجا
:: عبدالرحمن عيسوي بة: مصطفى تركي لوجين الجنوح	مراج

المجلد الرابع عشر ــ العدد الأول ــ ربيع ١٩٨٦م

	نارير	التة
۳۸۱.	علي سعود عطية المجاهد العلامة محمد عزة دروزة	(1
۳۸۳ .	ضياء القاروني عن لغة الطفل ولغة الاطفال	۲)
٥٨٣	ليل الرسائل الجامعية	٠.
ľΑΥ .	عرض: علي الصاوي علاقة القيادة بالظاهرة الانمائية	(1
۳۸۸ .	عرض: محمد جمال عرفة الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الاسلام	۲)
6.0	ر د ا د د د د د د د د د د د د د د د د د	

عدادالعلومالا يتماعه

تعلن دمجلة العلوم الاجتماعية، عن تواضر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أثيقة. يكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالى:

مملة العلوم الاهتماعية

ص.ب: ٤٥٨٦ ـ الكويت 13055

أو بالاتصال تلفوئياً لتأمنها على المواتف التالية :

TOEATAV _ YOEAETS

- * ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خسة دنانسير كويتية أو ما يعادلها.
- * للطلاب: (٣,٠٠٠) ثالاثة دناتبر كسويتية أو ما يمادلها .

كيا توجد بالمجلة الأعداد الخاصة التي أصدرتها المجلة كها يلى:

- ـ عدد خاص عن فلسطين.
- .. عدد خاص عن القبرن الهجرى الخامس
- عشر . ـ عدد خاص عن المالم العرى والتقسيم

الدولي للعمل.

مجسلة العلوم الاجتماعية

الاعبَاءالقوميَّة لأزمَة سُوقِاالأوراقالماليَة بدَولِةالكوَيت

سمير عبدالغني محمود المهد العالي التجاري ـ الكويت

طبيعة المشكلة:

أدت تصرفات بعض المتعاملين والوسطاء بسوق الأوراق المالية بالكويت والتي تمثلت في التوسع غير المدروس في حركة التداول بها إلى الإضرار بالدور الذي ينبغي أن يؤديه ذلك المرفق الحيري من اعتباره مكانا لتنظيم عملية الاستثمار في الأوراق المالية إلى استخدامه للمضاربة المبالغ فيها سعيا وراء عوائد وهمية . . مما تسبب معه الحاق بعض الأضرار بالمجتمع الكويتي ككل وببعض أطرافه ذات الصلة بالسوق .

وتجسدت تلك الأضرار في ظهور مديونيات المتعاملين بالسوق بعضهم لمبعض وبين المؤسسات المالية والاقتصادية ، وانخفاض قيمة أصول محافظ المستثمرين ، والتي انسحب أثرها على المراكز المالية للمؤسسات المصرفية نتيجة اختلاف العلاقة بين قيمة الضمانات والرهونات لديها والقروض الممنوحة وفقا للنسب الائتمانية المرعية ، الأمر الله ي الدي أدى في النهاية الى زيادة الضغوط والأعباء على الميزانية العامة للدولة .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية طبيعة المشكلة ذاتها ، فهي تمس الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة . . وتؤثر على القطاعات الاقتصادية والمالية بها ، وعلى العلاقات الاجتماعية بين أطراف المجتمع الكويتي ، وقد شغلت تلك المشكلة الرأي العام الكويتي والسلطات العليا بالدولة . واستحوذت على اهتمام المسئولين بها للسعي المستمر من جانب الدولة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحماية المجتمع من أية هزات طارئة .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تلمس بعض الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت المجتمع الكويتي وبعض أطرافه ذات الصلة بالسوق ، من خلال دراسة وتحليل النتائج السبية لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية ، كيا يهدف إلى تحديد وقياس الأعباء القومية المترتبة عليها .

طريقة البحث:

يجمع البحث في منهجه بين الاستقراء والاستدلال المنطقي وهما منهجا المنطق المستقران ، فقد اعتمد الكاتب على مراجعة معظم الكتابات التي تناولت أزمة السوق بالإضافة للقرانين والقرارات الصادرة والمنظمة لعملها ، وملاحظة ما دار في الندوات واللقاءات للانطلاق نحو إجراء الدراسات اللازمة لتحقيق أهدافه .

وإن كان الاستقراء لم يوضح اتفاق الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع حول تشخيص طبيعة تلك الأزمة وأسبابها وسبل علاجها إلا أن الكاتب أمكنه من خلال عاولته المتواضعة استقراء بعض العناصر ذات التأثير الواضح في ظهور الأزمة ، والتي يمكن بتحديدها تشخيص طبيعتها وأسبابها وذلك بمحاولة إرساء بعض العوامل المسببة لها ، وتحديد الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تلحق المجتمع الكويتي ، والأعباء القومية المترتبة عليها ، وتعلويع أسلوب لقياس تلك الاعباء من خلال اتجاه البحث فيها نحو الاستناط .

عتويات البحث:

تناول الكاتب هذا الموضوع في العناصر الآتية : ــ

* _ مقدمة :

أولا : التطور التاريخي لسوق الأوراق المالية والتشريعات المنظمة لها .

ثانيا : طبيعة سوق الأوراق المالية الكويتية .

ثالثًا : تشخيص أزمة سوق الأوراق المَّالية الكويتية .

رابعا: أسباب الأزمة.

خامساً : تأثير أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية على الأعباء القومية للدولة . صادساً : قياس الأعباء القومية لأزمة السوق .

* ـ خلاصة وتوصيات .

وفيها يلي نقدم دراسة لكل عنصر من العناصر السابقة :

مقدمة:

يعتبر سوق الأوراق المالية كياناً إدارياً ذا طبيعة مالية ، يؤدي نشاطا خدميا لا يهدف من وراثه الى تحقيق ربح بل توفير خدمات معينة لازمة للوفاء باحتياجات المجتمع وتقديم منافع اجتماعية لأطرافه المختلفة . ومن السهل أن يلمس المتعاملون في السوق المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعود عليهم من خدماتها والتي تتمثل في تيسير تنظيم تداول الأوراق المالية والعمل على تنمية واستقرار التعامل فيها ، وتعميق الوعي الاستثماري لدى المواطنين تحقيقا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

وبالمقابل فإن أية أزمة تتعرض لها السوق ، لا شك تؤثر تأثيرا سلبيا على المجتمع بأطرافه المختلفة ، وينعكس ذلك في شكل أعباء اجتماعية يتحمل عبثها ذلك المجتمع .

وعليه فإن سوق الأوراق المالية في أي بلد من البلدان عليه مسئولية اجتماعية تجاه المجتمع بأطرافه ، وتمتبر إدارة تلك الأطراف ، وتنبع تلك المسؤلية من الطبيعة المميزة للسوق والهدف الذي يسعى الى تحقيقه باعتباره أداة لتنظيم عملية الاستثمار لتنفيذ أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وبناء على ما سبق ، يمكن القول أن سوق الأوراق المالية تمثل وحدة داخل المجتمع تعمل من خلال عقد اجتماعي صريح أو ضمني ، ويعتمد استمرارها ونموها واستقرارها على تحقيقها لمجموعة من الخدمات المرغوبة لدى المجتمع ، والوفاء باستمرار بحاجته من تلك الخدمات ، وأن تتمتع الاطراف المستفيدة من خدماتها بقبول ذلك المجتمع^(١) .

وتقوم فكرة العقد الاجتماعي على أن وحدات الاعمال والخدمات كأعضاء في المجتمع تلتزم ضمنيا وصراحة بعلاقة تعاقدية معه ذات إطار قانوني أو أخلاقي .

ونتيجة لذلك العقد فقد يؤول للمجتم صافي منافع أو يتحمل بصافي خسارة نتيجة قيام الوحدة بنشاطها .

وينظم العقد الاجتماعي العلاقة بين الأفراد ووحدات الأعمال والخدمات بالمجتمع ويمقضاه تأثم أي وحدة داخل المجتمع بأمر الجماعة وتخضع لسلوكها المحدد والمعترف به ، وعليها أن تمثل لفراراتها وتساير قيمها ومعاييرها واحتياجاتها وتتصرف بوحي من المجتمع الذي ترتبط معه بعلاقة تعاقدية ، ويعتبر عدم مسايرة تلك الجماعة أمراً يستوجب محاسبتها وذلك لتحقيق نوع من الضبط الاجتماعي .

ولكي يؤدي سوق الأوراق المالية خدماته بشكل فعال ويتفاعل مع المجتمع الذي ينتمي اله ينغفي عليه الالتزام بالتشريعات والقوانين المنظمة لعمله ، وأن يقوم بالتطبيق الفعلي لنلك التشريعات ، بالاضافة للالتزام بالقرارات واللواشح التنظيمية له ، وإتاحة الفرصة للأجهزة الرقابية لمزاولة دورها في الرقابة على أدائه ، كما ينبغي وضع إطار تنظيمي واضح ودليل عمل محمد يتحرك من خلاله وينظم اختصاصاته ويحدد من خلاله السلطة والمسئولية للقائمين على إدارة شئونه .

أولا: التطور التاريخي لسوق الأوراق المالية بالكويت والتشريعات المنظمة له:

ظهرت أول نواة لسوق الأوراق المالية بالكويت مع إنشاء البنك الوطني عام ١٩٥٢ كأول شركة كويتية مساهمة عامة وحت أسهمها للاكتتاب العام على الجمهور الكويتي ثم تبعه إنشاء شركة السينما الكويتية في عام ١٩٥٤ ثم شركة الخطوط الجوية الكويتية عام ١٩٥٦ ، وقد أخذت الشركات المساهمة الكويتية في التزايد حتى أصبحت تمثل استثمارا جديدا يستحق معه انشاء سوق لتنظيم تداول الأوراق المالية لتلك الشركات .

وقد بدأ سوق الأوراق المالية بالكويت كبداية باقي الأسواق الأخرى في العالم . حيث يتم التعامل فيه ويتم تبادل الأوراق المالية بين المستثمرين في مكاتب السماسرة المقارين أو في المقاهي الشعبية ، حتى أصبح بمض السماسرة المقاريين يمثلون أسواقا للأوراق المالية تتوافر لديهم الأسمار والكميات المطلوبة للتداول .

واستمر التعامل في الأسهم الكويتية على هذا النحودون أي تنظيم أو رقابة قانونية للسوق الى أن صدر أول قانون? ينظم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة ، ويعد هذا القانون خطوة هامة على طريق تنظيم التداول في الاوراق المالية . وقد قضى القانون بتكوين لجنة مالية استشارية للإشراف والرقابة على عمليات تداول الأوراق المالية ، ووضع المقترحات الخاصة بإنشاء بورصة للأوراق المالية بدولة الكويت .

وفي عام ١٩٧١ صدر قرار ™ وزارة التجارةالذي يقضي بإسناد مهمة تنظيم تداول الأوراق المالية الى شعبة جديدة تخضم لإشراف مراقبة الشركات والتأمين بوزارة التجارة تسمى "يشعبة الأوراق المالية" ، وتتحدد اختصاصاتها في الإشراف على تداول الأسهم ، وإصدار نشرة يومية رسمية عن الأسعار وحركة التداول في السوق ، وإلزام سماسرة الأوراق المالية بضرورة التسجيل لدى وزارة التخارة وإبلاغها بعجميع الصفقات التي تتم يوميا بالسوق .

وفي فبراير من عام ١٩٧٣° تم إنشاء أول مقر لبورصة الأوراق المالية بالكويت ومع بداية عام ١٩٧٦ تم تطوير شعبة الأوراق المالية ـ بوزارة التجارة الى إدارة الأوراق المالية . وفي نفس العام صدر قرار رزارة التجارة بتشكيل لجنة للاوراق المالية برئاسة الموزير وممثلين عن الحكومة والبنك المركزي وشركات الاستثمار والوسطاء وعضوين من غرفة التجارة والصناعة وأعضاء من ذوي الحبرة ، لتقوم بمهام إدارة السوق والإشراف عليه ووضع التشريعات اللازمة لتنظيمه وتطويره .

وفي عام ١٩٨٣ صدر المرسوم الأميري المؤرخ ١٩٨٣/٨/١٤ ويموجبه تم تنظيم ُسوق الأوراق المالية بالكويت كهيئة مالية مستقلة تدار بواسطة لجنة الأوراق المالية بالإضافة لادارتها التنفيذية .

ثانيا : طبيعة سوق الأوراق المالية الكويتية :

تميز سوق الأوراق المالية الكويتية ببعض السمات التي تتمثل فيها يلي :

١ - الارتباط الوثيق بالاحداث الاقتصادية العالمية :

تتميز سوق الأوراق المالية الكويتية بحساسيتها الزائدة تجاه الأحداث الاقتصادية العلمية وتأثرها بها ، نظرا لما يتميز به الاقتصاد الكويتي من انفتاح على العالم الخارجي ، وبالتالي فإن أية هزة نقدية عالمية أو اضطرابات في الأسواق المالية العالمية ينعكس أثرها مباشرة بالإيجاب على سوق الأوراق المالية الكويتية فيزداد حجم التداول وترتفع اسعار الأسهم بها .

٢ - الاسهم أساس التعامل:

يكاد يقتصر التعامل في سوق الأوراق الماليةالكويتية على الأسهم فحسب بينها يقل التعامل في السندات التي تتميز بارتفاع أسعار فائدتها ، كها اقتصر الاكتتاب فيها على بعض الشركات والمؤسسات التي تحتاج الى تمويل خارجي وتعجز مواردها المالية الذاتية عن ' مواجهة التزاماتها.

وقد يرجع ذلك ـ من وجهة نظر الكاتب ـ الى العوامل الآتية : ـ

اً _ تفضيل المستثمر للتعامل في الأسهم نظراً لسهولة تداولها والمزايا التي تحققها لحامليها في الشركات المصدوة لها . ب ـ عدم توافر الرعي الاستثماري لدى جمهور المستثمرين ومحدودية النظرة للأدوات الاستثمارية الأخرى كشهادات الإيداع مثلا .

بـ الوفر المالي الذي تتعتم به الميزانية العامة للدولة جعلها لا تلجأ الى خلق دين عام
 لسد أي عجز بها من خلال إصدار السندات الحكومية وأذون الحزانة وهما من
 الأدوات الاستثمارية المتعارف عليها في أسواق المال بالدول النامية .

د _ الزيادة المطردة في عدد الشركات المساهمة المقفلة التي تعتمد في تكوين رأسمالها على
 المصادر المالية الذاتية لمؤسسيها من خلال إصدار الأسهم .

٣ _ الحجم الصغير:

تتميز سوق الأوراق المالية الكويتية بحجمها الصغير الذي يرجع إلى محدودية عدد الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها بالسوق ، حيث لا يتجاوز (٤٥) شركة من بينها الشركات غير كويتية (خليجية) (١٠) ، بالإضافة إلى الحصص الضخمة التي تمتلكها الحكومة الكويتية في معظم الشركات المساهمة فقد دلت الاحصائيات على أن نسب امتلاك الحكومة لأسهم العديد من الشركات المساهمة الكويتية تصل من ٦٠ - ٧٧٪ . (٢٠

٤ ـ الموسمية :

تتميز السوق بالموسمية حيث يصل حجم التعامل بالأسهم في السوق إلى ذروته في بعض الفترات خلال العام ، وينكمش ذلك الحجم ويصل الى أدنى درجاته في فترات أخرى ، ويرجع ذلك إلى موسمية الاقتصاد الكويتي ذاته حيث تتميز بعض الفترات بالانتعاش الاقتصادي التي تلبها فترات أخرى من الركود .

ه ـ المضاربة :

نظرا للزيادة المبالغ فيها في حجم التعامل بالسوق ، والاندفاع غير المدروس من جانب المتعاملين على التعامل في الأسهم سعيا وراء مكاسب وهمية سريعة ، فقد أصبحت المضاربة من أهم سمات سوق الأوراق المالية الكويتية ويما لا يتمشى مع المراكز المالية للشركات المصدرة لتلك الأسهم ، الأمر الذي أدى الى ظهور تفاوت كبير بين السعر السوقي للسهم وسعره الحقيقي المتمثل في القيمة الدفترية له من واقع القوائم المالية لتلك الشركات .

ثالثا : تشخيص أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية :

تتحدد طبيعة أزمة سوق الأوراق المالية بالكويت في تراكم مديونية المتعاملين الناتجة عن النوسع في الصفقات الآجلة لعمليات الاكتتاب الوهمية في الأسهم بالإضافة لتدني قيم الأسهم الناتحة عن لجوء بعض المستثمرين إلى رفع أسعارها بصورة مفتعلة ، الأمر الذي أدى الى رد الفعل الطبيعي والذي تمثل في الانهيار المفاجيء لفيمة تلك الأسهم . ويمكن تقسيم طبيعة تلك الأزمة الى مرحلتين على النحو التالى : ٣

ا ـ مرحلة التمهيد للأزمة : (من ابريل ١٩٧٥ حتى ديسمبر ١٩٧٦)

شهدت سوق الأسهم في تلك الفترة تداولا ونشاطا مرتفعا ، حيث سجل قطاع الشركات المقفلة حوالي (٥٠) مركة بلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو (٩١) مليون دينار ، ورغم التوسع الكبير الذي شهدته سوق الأسهم وزيادة مقدرتها على استيعاب وامتصاص رؤوس الأموال ، إلا أنها تعتبر سوقا ضيقة ٥٠ بالمقارنة مع الموارد المالية المتوفرة لدى الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة .

وتميزت تلك الفترة بزيادة الموارد المالية المتوفرة بقدر يفوق المقدرة الاستيعابية للاقتصاد ، مما أدى الى ظهور فجوة واضحة بين معدل تراكم الفوائض والادخارات من جهة ، ونمو قاعدة الأصول المادية القادرة على استيعابها من جهة أخرى .

ويرجع ذلك الى نقص الوعي الاستثماري وعملودية النظرة للادوات الاستثمارية المختلفة ، وعدم السعي نحوخلق فرص استثمارية جديدة لاستثمار تلك الفوائض محليا على أسس إنتاجية ، والاكتفاء بالتعامل في أسهم الشركات المساهمة الكويتية بالإضافة للاهتمام بالقطاع الإنشائي والعقاري . وقد ساعد ذلك على زيادة تدفق رءوس الأموال إلى الحارج في صورة توظيفات مباشرة أو توظيفات البنوك المحلية ، والتوسع في استيراد السلع الاستهلاكية الذي يضر بالاقتصاد القومي ويؤثر على استقرار العملة الوطنية .

وقد أدت بعض العوامل الى عدودية القدرة الاستيمايية للاقتصاد الكويتي ، منها على سبيل المثال اتجاه البنوك إلى التوسع في منح التسهيلات الانتمانية الشخصية والمقارية ، دون الاهتمام بمنح التسهيلات الانتمانية الأغراض إنتاجية ، وذلك للقطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي مثلا لتشجيع الأفراد للترجه إلى الأعمال الحرة المنتجة ، هذا بالإضافة إلى دور الإنفاق الحكومي وأثره على الاستملاكات والذي يساهم بتشكيل ضغوط مالية في أيدي عدد محدود من الأفراد .

وقد كان من نتيجة تفوق القدرة على التمويل على حاجة التمويل المحلي ، بالإضافةللنظام المتبع في عمليات التداول بالسوق ـ والذي يطلق عليه نظام المفاوضة (٢) ، كان من نتيجة ذلك تحويل السوق الكويتي إلى سوق مضاربة لما يوفره هذا النظام من حرية مطلقة ، لتغيير الأسمار دون أية ضوابط . كما أدت مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية المحلية والخارجية إلى زيادة حمىً المضاربة ، وتتمثل تلك العوامل في ارتفاع السيولة المحلية خلال عامي ٧٦/٧٥ من ٧٤٪ الى ١٩٣٪ على التولي والذي أدى الى التوسع في الإنفاق الحكومي ، بالإضافة الى انتهاج الجهاز المصرفي لسياسة ائتمانية توسعية لأغراض غير إنتاجية الأمر الذي أدى الى زيادة السيولة المحلية وبالتالي زيادة الضخوط التضخية على أسعار الأسهم .

وأخيرا الممارسات السلبية التي تجسدت في الصفقات الأجلة التي ظهرت على نطاق واسع عام ١٩٧٦ كعمليات الاكتتاب في الشركات الوهمية بالأسهم المطروحة جديدا والمبادلات على المسجلة في السوق ، وقيام بعض المستثمرين برفع أسعار بعض الأسهم بصورة مفتعلة سعيا وراء الربح الاستغلالي السريع الأمر الذي أدى الى انهيار وعدم استقرار سوق الأوراق المالية في تلك الفترة .

وقد أدى الارتفاع المفتعل لأسعار الأسهم إلى رد الفعل الطبيعي الذي تمثل في ظهور الأزمة وبداية الاتجاء العكسي نحو الركود وانخفاض التداول ثم انخفاض سرعة دوران الأسهم فانخفاض أسعار الأسهم . وهذا ما حدث في نهاية ١٩٧٦ .

وقد سجلت كمية الأسهم المتداولة انخفاضا كبيرا بلغت نسبته ٣١٪ في نهاية عام ١٩٧٦ ، وصاحب ذلك انخفاض حاد في أسعار الأسهم قدر بنحو ١٩٪ وقد نجم عن الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم وفي الكميات المتداولة منها انخفاض أكثر حدة في القيمة السوقية الإجالية للأسهم المتداولة حيث بلغت (٣٤٦) مليون دينار مقابل (٩٣٦) مليون دينار أي بنسبة انخفاض مقدارها ٢٤٪(١٠٠٠ .

٢ .. مرحلة الازمة: (من يونيو ١٩٨٢)

مهدت المرحلة السابقة لظهور الأزمة الحقيقية لسوق الأوراق المالية الكويتية وقد شهدت هذه الفترة تذبذبا واضحا في كمية التداول بالسوق . فقد أدت الموجات الشديدةللمضاربة والمتعلقة بمعاملات البيع بالأجل إلى أن بلغ إجمالي تداول الأسهم بالسوق إلى ذروته حيث بلغ في الفترة من يونيو الى أغسطس ١٩٨٧ (٢) مليار سهم ، ثم تدنى الى (٢٠٢) مليون سهم الى أن انخفض التداول بصورة حادة ومفاجئة الى(٧٢) مليون سهم فقط في شهر سبتمبر من نفس العام .

ولم تقتصر النتائج السلبية الناجمة عن التطورات غير الطبيعية في سوق الأسهم على تراجع كل من حجم التداول ، وأسعار الأسهم وعدم قدرة المتعاملين على سداد الديون ، بل امتدت لتشمل فاعلية السوق المالية الكويتية بصورة أساسية ، وتتابع تأثيرها ليلحق بمظم قطاعات الاقتصاد الكويتي . وفي عام ١٩٨٣ شهدت البورصة انخفاضا حادا في حجم تداول الأسهم نتج أساسا عن غياب فئة صانعي ومحترفي السوق بما لديهم من قدرة على التأثير الفعال على حركة ونشاط السوق ، وقد اقتصرت معظم عمليات التداول في تلك الفترة على وسطاء الحكومة وقد تركز التعامل على أسهم البنوك والشركات العقارية ، وقد بلغ حجم التداول في البورصة في تلك الفترة (٨٤) مليون سهم تبلغ قيمتها الإجالية (٨٤) مليون دينار مقابل (٢٥٥) مليون سهم في نهاية عام ١٩٨٧ بلغت قيمتها الإجالية (١٩٨٧) مليون دينار .

كيا انخفض عدد الصفقات من (٢٤) ألف صفقة عام ١٩٨٢ الى (١٦) ألف صفقة عام ١٩٨٣ . وعلى مستوى الأسعار سجل الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة في البورصة عام ١٩٨٣ انخفاضا بلغت نسبته ١٠٪ عن عام ١٩٨٧ .

رابعا: أسباب الأزمة:

تمددت وجهات نظر الاقتصاديين والمحللين الماليين حول أسباب أزمة السوق وفي اعتقادي أنه يمكن إرجاع الأسباب الرئيسية لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية الى ما يأتى :

١ _ غياب رقابة الأجهزة الفنية المتخصصة :

ساهم غياب الرقابة الفعالة من قبل وزارة التجارة للتحقق من مدى تطبيق السوق للقوانين والتشريعات المنظمة لحركة التداول ، وعدم قيام لجنة الأوراق المالية بدورها بفاعلية ، بالإضافة لتهاون البنك المركزي في تأدية دوره بالرقابة على منح الائتمان المصرفي ، وعدم استخدام أسلحته الفعالة في الرقابة المصرفية والنقدية ـ كل ذلك ساهم في ظهور أزمة سوق الأوراق المالة بالكويت .

٢ ـ مسئولية مهنة المحاسبة والمراجعة :

أدى عدم قيام مكاتب تدقيق الحسابات بأداء مسئولياتها المهنية بالعناية الواجبة التي تستلزمها معايير المراجعة المتعارف عليها وآداب وسلوك المهنة ، الى عدم توفير بيانات ومعلومات سليمة وموثوق بها يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية . حيث يعتبر تقرير مدققي الحسابات عن المراكز المالية للشركات التي يتم تداول أسهمها بالبورصة من أهم مصادر المعلومات الأساسية التي يستقي منها المستثمرون والمحللون الماليون المتخصصون معلوماتهم المناسبة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية . ولاشك أن مكاتب تدقيق الحسابات تلعب دورا هاما في مجال توفير المعلومات المناسبة للمستثمرين ، ويعتبر عدم قيامهم بمسئوليتهم القانونية والمهنية بالعناية الواجبة أحد أهم أسباب حدوث أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية .

٣ ـ قصور نظام المفاوضة :

أدى نظام المفاوضة المتيم في سوق الأوراق المالية الكويتية إلى تجزئة السوق وعدم وجود نظام موحد له أسعاره التي يعكسها العرض والطلب على جميع أسهم الشركات ، وإنما خضمت تلك العملية لأهواء الوسطاء حيث يمثل كل وسيط سوقا مستقلا له أسعاره الخاصة ويتعامل مع مجموعات محمدة .

٤ ـ عدم وجود تحديد واضح لاختصاصات الوسطاء (السماسرة) :

إن سوء تنظيم مهنة الوساطة وانعدام الرقابة عليها ، قد أدى الى عدم وجود تحديد واضح لاختصاصات الوسطاء . فلم يكن للوسيط في سوق الأوراق المالية دور محدد وواضح فأحيانا يقوم بدوره كوسيط ، وأحيانا أخرى يعمل لحسابه الخاص ولا يتحمل المسئولية المهنية اللازمة عند اجراء الصفقات ، كها انعدمت الخدمات التي يمكن أن يؤديها لعملائه وعدم قيامه بالاعلان عن أسعار عروض وطلب الأسهم بالسوق ، ويرجع ذلك في اعتقادى الى ما يأتى : _

أ _ عدم توافر المعايير المتعارف عليها لمزاولة مهنة الوساطة .

ب . عدم توافر ميثاق لآداب وشرف مهنة الوساطة .

جــــ غياب الرقابة على الوسطاء من قبل وزارة التجارة والصناعة والأجهزة الرقابية الأخدى.

د ـ عدم توافر اتحاد لمهنة الوساطة ينظم أداء تلك المهنة والرقابة عليها .

عدم توافر أدوات بديلة للاستثمار :

يقتصر التعامل على الأسهم في مجال التداول بالسوق مما لا يتوافر معه وجود أدوات استثماري المناسب ، فلا شك استثمارية بنيا لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب ، فلا شك أن التعامل في أدوات استثمارية متعددة مثل السندات بأنواعها وشهادات الايداع وأذون الحزانة ، تؤدي الى توسيع قاعدة الاستثمار وإتاحة الفرص الاستثمارية للمستثمرين لجذب فوائضهم المالية وامتصاص السيولة الزائدة .

٦ _ غياب الإطار التنظيمي للسوق :

أدى غياب الإطار التنظيمي للسوق إلى استخدامه للمضاربة وليس للاستثمار وذلك سعيا وراء الكسب السريع من جانب المتعاملين ، ونتج عن ذلك إجراء عمليات اكتتاب وهمية للأسهم المطروحة لأول مرة ، وقيام بعض المتعاملين برفع أسعار بعض الأسهم بصورة مفتعلة .

٧ _ عدم وجود نظام محدد للمقاصة :

ساهم عدم وجود نظام واضح لإجراء المقاصة والتسويات بشكل يضمن تحقيق نقل الملكية والتنفيذ الكامل للصفقات ، ويكفل المحافظة على حقوق وواجبات كل من المتداولين والوسطاء ـ ساهم في زيادة حدة أزمة السوق .

٨ ـ التوسع في البيع الآجل:

أدى التوسع في البيع الأجل في سوق الأسهم والمغالاة فيه ، وعدم تنظيم ثلك الممليات إلى زيادة حدة أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية .

٩ ـ عدم كفاية القواعد التنظيمية والتشريعية :

أدى عدم كفاية القراعد التنظيمية والتشريعية للسوق وعدم مناسبتها وقصورها عن مسايرة التوسع الكمي في سوق الأسهم وحجم التداول بالإضافة إلى عدم الالتزام بتطبيق تلك القواعد المنظمة _أدى إلى المساهمة في تطور الأزمة .

خامسا : تأثير أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية على الأعباء القومية للدولة :

أثرت أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية سلبيا على مصالح المجتمع ككل وبعض أطرافه الذين تربطهم علاقة بالسوق (١٠) . وقد أدى ذلك إلى ظهور نوع من الأعباء القومية التي نتجت عن سوء استخدام ذلك المرفق الهام ، الأمر الذي ألقى عبنا كبيرا على الاقتصاد القومي للدولة .

ويقسمُ الباحث دراسة هذه النقطة الى العنصرين التاليين :

١ _ مفهوم الأعباء القومية .

٢ ـ الأعباء القومية لأزمة السوق على المجتمع الكويتي .
 وفيها يلي شرح كل عنصر من العناصر السابقة :

مفهوم الاعباء القومية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأعباء القومية ، وتتفق جيمها على أن المجتمع ككل أو بعض أطرافه يتحمل هذه الأعباء ، كيا اختلف المفهوم الاقتصادي لها عن المنتمدم في نجال المحاسبة ، ولعل من أشمل تلك التعريفات ذلك التعريف الذي يعبر عنها بأنها تمثل "التضحيات التي يتحملها المجتمع" ، أو بمعني أدق" التضحيات التي يتحملها المتشاط الاقتصادي على المستوى القومي سواء كانت تلك التضحيات ملموسة أو غير ملموسة ، اقتصادية أو غير اقتصادية ، داخلية أو خارجية ، تحقيقا الأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة (١٠) .

وقد يتحمل الاقتصاد القومي تلك الاعباء دون إرادته ، ومن ثم فلا يمكن التخطيط لما مقدما ، أو قد يتحملها بإرادته أو في سبيل قيام الدولة بالوظائف المتطورة . وتتمثل الصعوبات التي تواجه المحاسبين في استيعاب مفهوم الأعباء القومية (الاجتماعية) في أنها ذات مظاهر متعددة ، ولما ارتباط بالعلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية ، وأن معظمها ذو طبيعة معنوية غير ملموسة ، كيا أن لها استخدامات ذات معان مترادفة ، وبالتالي فإن صياغة مفهوم واضح ومحدد لتلك الأعباء من الصعوبة بمكان وذلك في ظل الطبيعة الحارة الميزة لتلك الأعباء .

٢ ـ الأعباء القومية لأزمة السوق على المجتمع الكويتي :

تتمثل الأعباء القومية التي نتجت عن أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية في المساوى. والأضرار التي تحملها المجتمع ككل ، سواء كانت أضرارا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، وتلك الأضرار التي لحقت ببعض أطرافه ماديا أو صحيا أو نفسيا .

وفي اعتقادي أن الاطراف التي لحق بها الضرر بصفة مباشرة من أزمة سوق الأوراق المالية تتمثل في الدولة كطرف رئيسي بمثل مصالح المجتمع ككل ، والجمهاز المصرفي ، وفئة المستثمرين (المتعاملين في البورصة) والجمهور العام .

وتتمثل الأُضرار التي لحقَّت بكل طرف من تلك الاطراف على وجه التفصيل فيها يلي :

١ ـ بالنسبة للمجتمع ككل (الدولة)

أ .. أضرار تتعلق بأزمة الثقة :

 الأضرار التي تلحق بالاقتصاد القومي نتيجة تخوف واحجام المواطنين عن توظيف أموالهم في الأوراق المالية .

- الأضرار الناتجة عن عدم ثقة المواطنين في قوة الاقتصاد القومي للدولة وتسريب
 مدخراتهم لتوظيفها بالخارج .
- الأضرار الناتجة عن فقدان الثقة بين الانشطة الاقتصادية والمؤسسات المالية والمصرفية ، والتي لا شك ستؤثر على مسيرة الحركة الاقتصادية في البلاد .
- الأضرار الناتجة عن تهريب أموال المتعاملين للخارج ، وذلك تهربا من سداد الالتزامات والديون التي عليهم عند إجراء التسويات معهم .
- الأضرار الناتجة عن البيانات المضللة التي زُودت بها الأجهزة الحكومية المختصة عن المراكز المالية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية .

ب _ أضرار تتعلق بأوجه الإسراف والضيام:

- . الأضرار التي لحقت بالإنتاج القومي والناتجة عن انشغال المتعاملين بالتعامل في أسهم الشركات الوهمية وعدم مساهمتهم الفعالة في الإنتاجية القومية للدولة .
- الأضرار الناتجة عن الوقت الضائع على الدولة نتيجة ترك المواطنين المتعاملين
 لأعمالهم الأصلية أثناء الدوام وانشغالهم بالمضاربة في السوق.
- المساهمة المالية للدولة في حل الأزمة والتي شكلت عبثا غير متوقع على موازنتها
- الأضرار الناتجة عن ضياع وقت وجهد الدولة والمتمثل في انشغال السلطة التشريعية والتنفيذية بالبلاد لحل تلك الأزمة ، مثل (تكاليف الوقت المستنفد واعداد الدراسات اللازمة وعقد الندوات وانشغال أجهزة الإعلام ، والمساحات المخصصة في الجرائد واللقاءات المنعقدة في الأجهزة المرثية والمسموعة) .
- الأضرار الناتجة عن فترة توقف عمل السوق لبحث ودراسة تلك الأزمة وإيجاد
 الحلول المناسبة وأثر ذلك على الاقتصاد القومى للبلاد ;
- الأضرار الناتجة عن فائض الطاقة الانتاجية ببعض القطاعات الاقتصادية بالدولة والتي لا يستطيم الطلب المتوفر استيعابها .

جـ ـ أضرار أخرى"اجتماعية واقتصادية وسياسية":

- الأضرار الناتجة عن الشقاق الاجتماعي بين أسرة المجتمع الواحد الأمر الذي يمكن
 أن يؤدى الى حدوث هزات في البنية الاجتماعية للمدلة .
- الأضرار الناتجة عن عدم استقرار العملة الوطنية نتيجة زيادة السيولة ، والذي صاحبه ظهور الموجة التضخمية .
 - الأضرار الناتجة عن سمعة السوق المحلي لدى الأسواق العالمية الأخرى .

٢٦ ـ مجلة العلوم الاجتماعية

٢ ـ بالنسبة للجهاز المصرفي :

أ _ أضرار تتعلق بأزمة الثقة :

- الأضرار النائجة عن فقدان الثقة في الجهاز المصرفي والتي ينتج عنها ما يلي :
 - الإضرار بسمعة البنوك
- ▼ تعرض الجهاز المصرفي لحالة من العسر المالي . نتيجة عزوف الأفراد عن إيداع مدخراتهم وتعاملهم مع البنوك المحلية .
 - الكشف عن القيادات غير الواعية بالبنوك المحلية .

ب ـ أضرار تتعلق بأوجه الإسراف والضياع:

- الأضرار النائجة عن الديون المعدومة التي نتجت عن أزمة السوق نتيجة التوسع في
 منح الالتمان لجمهور المتعاملين .
- الأَضْرار الناتجة عن تورط الجهاز المصرفي في أزمة السوق من خلال المضاربة على
 الأوراق المالية لحسابه .
- الأضرار الناتجة عن ألوقت المستنفد من جانب الجهاز الإداري والفني للبنوك عند
 منح الائتمان للمتعاملين في السوق والمضاربة على الأوراق المالية لحسابها
- الأضرار الناتجة عن الفوائد التي حجبت عن البنوك لو أنها منحت تلك القروض للعملاء العادين من غير المتعاملين في السوق لا ستخدامها في أغراض التنمية ، بالإضافة للأضرار الناتجة عن فقدان البنوك القروض الممنوحة للمتعاملين .
- الأضرار الناتجة عن اختلال العلاقة الاثتمانية المرعية بين القروض الممنوحة والضمانات المقابلة لها.
- الأضرار الناتجة عن الوقت الضائع المستنفد في الاجراءات المطلوبة التي تقوم بها
 البنوك للتنفيذ على ضمانات القروض الممنوحة للمتعاملين في السوق والمتوففين عن
 الدفع .

٣ ـ المستثمرون (المتعاملون بالسوق) :

أ _ أضرار مادية :

الأضرار المادية التي لحقت كبار الدائنين والناتجة عن عدم تسوية معاملاتهم
 وحصولهم على حقوقهم كاملة ما يؤثر على مراكزهم المالية.

- الأضرار المادية التي خفت المدينين نتيجة التصرف في عتلكاتهم الخاصة بأسعار تقل
 كثيرا عن قيمتها الحقيقية وذلك لسداد الديون المستحقة عليهم عند إجراء التسويات.
- الأضرار الناتجة عن ترك كبار المتعاملين لأنشطتهم الاقتصادية الاصلية ، الأمر
 الذي أدى الى حرمانهم من دخول تلك الأنشطة .
- الأضرار الناجمة عن تدني قيمة الأصول بمحافظ المستثمرين مما أدى إلى خسائر دفترية تؤثر على الأوضاع المالية لتلك الفئة .

ب _ أضرار نفسية وصحية :

- . الأضرار الناتجة عن سوء الحالة الصحية والنفسية للمتعاملين في السوق ، وخاصة صفارهم .
- الأضرار النفسية التي لحقت ببعض المتعاملين في السوق نتيجة ترك أعمالهم ووظائفهم أو تعرضهم للفصل من الحدمة أو الجزاءات التأديبية الناتجة عن كثرة حالات تغييهم وعدم انتظامهم في أعمالهم .
- الأضرار الناتجة عن شعور المتعاملين بعدم خمايتهم من قبل الأجهزة الفنية الوقابية
 المتخصصة ومن قبل الدولة .

٤ - الجمهور العام :

أ ـ أضرار مادية :

- الأضرار الناتجة عن إلغاء الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية .
- الأضرار المادية الناتجة عن التجاء جمهور المواطنين إلى توظيف أموالهم بالحارج مما
 يعرضها للضياع والتبديد نتيجة التغير في الظروف السياسية مثلا.
- الأضرار الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع نظرا لزيادة حدة التضخم أثناء تلك الأزمة .
- الأضرار الناتجة عن اكتناز أموالهم وحجبها عن الاستثمار في المدولة بما يضيع عليهم
 فوائد استثمار ثلك الأموال ويعرضها للتلف والسرقة .
- الأضرار المادية الناتجة عن ترك جهور المواطنين لأعمالهم نتيجة تصفية بعض القطاعات التي يعملون بها ذات الإدارة الضعيفة .

ب _ أضرار نفسية :

- الأضرار الناتجة عن شغل الرأي العام بأخطار تلك الأزمة .
- الأضرار الناتجة عن فقدان ثقة جمهور المواطنين في سوق الأوراق المالية كأداة لتنظيم الاستثمار .
- الأضرار الناتجة عن قلق جمهور المواطنين نتيجة شعورهم بامكان الاستغناء عن خدماتهم نظرا لتصفية بعض القطاعات الاقتصادية بالدولة.
- الأضرار النفسية الناتجةعن تغيير النمط الاسكاني للمواطنين نحو الشقق بدلا من المنازل.

سادسا : قياس الأعباء القومية لأزمة السوق :

إن الطبيعة المعنوية غير الملموسة في بعض عناصر الأعباء القومية تؤدي في معظم الأحيان إلى عدم توافر المعايير الموضوعية التي يمكن بواسطتها قياس تلك الأعباء بالاضافة لاختلاف طبيعتها ، فقد تكون إرادية أو لا إرادية داخلية أو خارجية ، كما يختلف مفهوم تلك الأعباء من مستوى الآخر ، فقد تسمى على مستوى الوحدة بالتكاليف الاجتماعية ، ويطلق عليها الأعباء القومية على مستوى الدولة .

وبناء على ذلك فان طبيعة بنود تلك الأعباء تجعل من مسألة قياسها في صورة وحدات نقدية أو حتى كمية في بعض الأحيان عملية صعبة في المستقبل القريب على الأقل.

ومن أكثر الطرق ملاءمة لحصر وتحديد الأعباء القومية لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية تلك الطريقة التي نادى بها أحد الباحثين والتي تتألف من أسلوبين يمكن استخدام أحدهما لقياس تلك الاعباء وذلك على النحو التالي ١٠٠

١ - الأسلوب الأول :

يتمثل في حصر وتحديد أعباء المنع ، وهي الأعباء التي ما كانت لتظهر لو قامت السوق بتطبيق النظام وأداء مسئوليتها الاجتماعية على الوجه المطلوب وقد تسمى بأعباء الوقاية أو الحماية .

٢ ـ الأسلوب الثاني :

يتمثل في حصر وتحديد أعباء التصحيح ، وهي الأعباء اللازمة لإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل حدوث أزمة السوق ، ويتناول الباحث مدى ملاءمة استخدام الأسلويين السابقين في حصر وتحدد الأعباء القومية لأزمة السوق ، وذلك على النحو التالي : أولا : استخدام أسلوب أعباء المنع لحصر وتحديد الأعباء المقومية لأزمة السوق :

تتمثل أعباء المنع من وجهة نظر الكاتب فيها يلي :

- ١ الأعياء المترتبة على زيادة فأعلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية من خلال الرقابة على منح الائتمان والاحتفاظ بالنسب القانونية للسيولة وذلك بزيادة عدد زيارات المنتشين بالاضافة إلى إعداد فريق عمل مؤهل لدراسة التقارير الشهرية المقلمة من تلك البنوك بعناية ورعاية لازمين .
- ٢ الأعباء المترتبة على سلامة الإفصاح عن المعلومات المناسبة والملائمة عن المراكز المالية للشركات المسجلة بالسوق حتى تتضح الرؤية الحقيقية للمستثمر . والدراسة التائية للجدوى الاقتصادية وللمراكز المالية لتلك الشركات ، وما يتطلبه ذلك من زيادة الجهد والوقت اللازمين من قبل مكاتب التدقيق للحصول على غرجات صحيحة ومعيرا صادقا عن تلك المراكز .
- " الأعباء المترتبة على زيادة الوعي الاستثماري لذى المواطنين وعمل نشرات وكتيبات لتعليم المستثمر الأسلوب الصحيح والسليم لاستثمار أمواله بدلا من المضاربة بها وتعريض أمواله للمخاطر. وتكاليف عقد الندوات واللقاءات مع المتخصصين في ذلك المجال من أساتذة الجامعات ورجالات الاعمال.
- ٤ الأعباء المترتبة على زيادة فاعلية رقابة الأجهزة المتخصصة ، مثل وزارة التجارة ، على تطبيق السوق للقوانين واللوائح ، وذلك من خلال الزيارات المستمرة للتحقق من حسن سير العمل والتأكد من التزام إدارة السوق بالتطبيق الفعلي لتلك القوانين ، وزيادة فاعلية الرقابة على فثةالوسطاء الذين يحتكرون المعلومات لأنفسهم ويحجبونها عن المتعاملين بالسوق عما يوقعهم في تدليس واضح ، وذلك بتعمد عدم وضع لوحات أسعار الأسهم إلا بعد إتمام الصغقات .
- ٥ ـ الأعباء المترتبة على زيادة فاعلية الرقابة على مهنة مراقبة الحسابات من خلال تعدد أجهزة الرقابة عليها وعدم اقتصارها على وزارة التجارة والصناعة فقط ، وذلك بإعطاء بعض الصلاحيات في الرقابة لجمعية المحاسين والمراجعين الكويتية أو لديوان المحاسبة مثلا .
- ٦ ـ الأعباء المترتبة على توفير أدوات استثمارية بديلة بالسوق يكتتب فيها المستثمرون
 بدلا من الاقتصار على الاكتتاب في الأسهم فقط . ولا شك أن ذلك كان سيؤدي

٣٠ ـ مجلة العلوم الاجتماعية

إلى توسيع قاعدة الاستثمار وإتاحة الفرصة للمستثمر للمفاضلة بينها لاختيار أنسبها له .

٧ ـ أعباء إعداد إطار تنظيمي واضح للسوق يتم وضعه بمعرفة المتخصصين ، تتحدد فيه
 مسئولية وحقوق كل المتعاملين والوسطاء .

ثانيا : استخدام أسلوب أعباء التصحيح لحصر وتحديد الأعباء القومية لأزمة السوق :

تتمثل أعباء التصحيح (١١) فيها يلي:

١ _ أعباء مالية :

- إنشاء صندوق حماية صخار المستثمرين لتعويض المتعاملين وخاصة صغارهم عن
 الخسائر التي لحقت بهم من جراء الازمة .
 - الدعم المالي للمؤسساتُ المالية والاقتصادية التي تضررت من الأزمة .
- التزام الدولة بدعم المدينين المتضررين وذلك بضمان حد أعلى من الممتلكات والأصول الخاصة بهم ، وعدم المساس بذلك الحد وتحملها فروق مديونيتهم .
 - . الدعم المالي والفني للقطاع الخاص والعمل على تنشيطه .
- الدعم المالي والفني للمواطنين لتشجيعهم على الاتجاه للأعمال الحرة المنتجة ،
 بالنزامها بتوفير التمويل اللازم والتعامل مع منتجاتها .
- أعباء استقدام الخبراء والمتخصصين الذين تم تكليفهم للمساهمة في حل الأزمة واقتراح الحلول المناسبة لعلاجها .
- أعباء العناية الصحية بالستشفيات الحكومية للمتعاملين الذين أصيبوا بأضرار صحية من جراء الأزمة .

٢ ـ أعباء تنظيمية :

- استحداث جهات عليا بالدولة لمتابعة الأمور الاقتصادية العامة وتطوير كفاءة الأجهزة التنفيذية .
- تأسيس بعض الشركات اللازمة للإصلاح وعلاج السلبيات السابقة مثل شركات شراء الديون الصعبة من المؤسسات المالية وشركات صناعة الأسواق .
- تنفيذ مشروع المنطقة التجارية الحرة وتأسيس مركز لتجميع المعلومات لتشجيع القطاع الخاص .
- تحديث وتطوير التشريعات المالية والتجارية والاثتمانية لتغطية ثغرات التطبيق.
- الأعباء المترتبة على إعداد وتطبيق النظام الجديد للتداول بالسوق وهو ما يطلق عليه

(المزاد المكتوب) (۱۰۰ على العديد من الشركات والذي تم تنفيذه من يوليو ١٩٨٤ نظرا لمناسبته بشكل أفضل لسوق الأوراق المالية الكويتية .

٣ _ أعباء أخرى :

- . الأعباء الناتجة عن الوقت والجهد المبدول لاستعادة أموال المتعاملين والتي تم تسريبها للخارج للتهرب من سداد الديون والالتزامات التي نتجت عن الأزمة .
- اعباء آلوقت المستنفد في عقد الندوات مع المتخصصين لاقتراح سبل العلاج ، والوقت المستنفد في مناقشات السلطة التشريعية والتنفيذية لاقتراح أنسب السبل لحل تلك الأزمة .
- الأعباء الاجتماعية الناتجة عن إلزام المؤسسات الاقتصادية بالتعامل مع المصادر المحلية في الحصول على المنتجات لعلاج أعباء الطاقة الفائضة بالدولة.

خلاصة وتوصيات :

يخلص الكاتب من خلال عرضه وتحليله السابق إلى أن سوق الأوراق المالية الكويتية تمرض لأزمة حقيقية هي محصلة لمجموعة من الأسباب والعوامل التي ساعدت على ظهورها ، ومن أهمها الوقرة المالية لدى المستثمرين وعدم توجيهها التوجيه الصحيح لخدمة الاقتصاد الوطني للبلاد في المجالات الانتاجية التي تساعد على استقراره وتطويره ، بالاضافة الى محدوية مجالات الاستثمار بالكويت واقتصارها على التعامل في الأسهم والمقارات ، وعدم السعي نحو فتح مجالات استثمارية جديدة ، بالإضافة لنقص الوعي الاستثماري لدى بعض المستثمرين .

كل ذلك أدى بالتبعية الى ظهور بعض الأسباب والعوامل الأخرى التي عددها الباحث وساعدت على حدوث الأزمة نظرا لدورها في تهيئة المناخ لها .

ولا شك أن تلك الوفرة المالية والتي انحصرت في أيدي قلة محدودة من الأفراد نتجت عن انتهاج الجهاز المصرفي لسياسة ائتمانية غير رشيدة ، وتركيزها على أهداف استهلاكية أو عقارية ، وعلم الاهتمام بمنح الائتمان الانتاجي والرقابة عليه لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وبعد أن حدد الكاتب أطراف المجتمع التي تأثرت بشكل مباشر من أزمة السوق وعدد الأضرار التي لحقت بهم . قام بتطويع طريقة للقياس لإمكان تحديد وقياس الأعباء القومية لأزمة السوق من خلال استخدام أسلوي المنع والتصحيح . وفي خاتمة البحث يوصي الكاتب بما يلي : ـ

 العمل على بث الوعي الاستثماري بكافة الوسائل لدى المستثمرين وتدعيم القناعة والثقة لديم بالاتجاه نحو الاستثمار المحلي وتعريفهم بمزاياه لاجتياز تلك الأزمة .

بث الثقة لدى الأفراد والمؤسسات في سلامة النظام الاقتصادي بالدولة من خلال
 عقد الندوات واللقاءات .

 ٣ - العمل على إعادة الاستقرار والتعامل بسوق الأوراق المالية على أساس استثماري وليس لغرض المضاربة .

 العمل على تحقيق التكامل والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المالية بالبلاد لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني .

 العمل علي إيجاد موقف إيجابي من جانب المتعاملين وتوعيتهم بضرورة التعامل الجاد والتعاون لحل الأزمة لتسوية مديونيتهم بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين المؤسسات المالية ، والتعامل بواقعية مع تلك المشكلة .

١ - العمل على الحفاظ على القطاعات الآقتصادية ذات الإدارة الواعية الرشيدة ،
 والعمل على تدعيمها واستمرارها لتؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني .

ويعتقد الباحث أنه من الضروري لحل أزمة السوق في ظل الظروف القائمة استخدام أسلوبي المنع والتصحيح معا للعلاج ، وذلك للاحتياط والحدر من التورط في مثل هذه الأزمة مستقبلا ، هذا من ناحية ، وتصحيح الوضع القائم حاليا من ناحية أخرى .

وان كنت في محاولتي هذه أبرزت بعض جوانب أسباب أزمة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت ، وبعض عناصر الاعباء القومية التي ترتبت على حدوث تلك الأزمة ، إلا أنه من المؤكد أن هناك عناصر لتلك الأعباء قد تكون خافية على الكاتب ، وذلك لأن النظرة الشمولية التي ينبغي أن يتحل بها أي باحث عند دراسة وتحليل أية مشكلة من منظور اجتماعي هي مسألة نسبية تختلف من باحث لأخو .

الحبوامش

- المزيد من التفاصيل عن العقد الاجتماعي يرجع في ذلك على سبيل المثال الى :
- أ _ روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعي _ ترجمة فوقان قوقوط ، بيروت ـ دار العلم (الطبعة الأولى) ١٩٧٣ ، ص ١٧ ـ ٧٢ .
- ب ـ سمفان ، د . حسن شحاته ، تطور الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية ، القاهرة ـ دار التهضة العربية ، ١٩٧٦ .
- C -(AICPA) , Committee on Social Measurement , Report of Committee on Social Measurement , New York , 1977 , PP . 294 295 ,
 - ٢ _ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية بالشركات المساهمة الكويتية .
 - ٣ ـ قرار وزير التجارة رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١٩٧١/٨/٨ .
- وزارة التجارة والصناعة _ إدارة الأوراق الماثية .
 الركيمي ، د . صعفق ، أزمة المناخ في ضوء التطور التاريخي لسوق الأسهم بالكويت ، إدارة الدراسات والبحوث الاقتصادية بيروصة الأوراق المائية الكويتية .
 - ٦ _ تقرير لجنة التنشيط الاقتصادي ، وزارة المالية ، الكويت .
 - ٧ _ يرجَّمُ لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية الى :
 - الركيبي ، د . صعفق ، مرجع رقم (٥) .
- ٨ _ يقصد بالسوق الضيقة قلة عدد الشركات المسجلة بها ومحدودية عدد الأسهم وحجم التداول بالمقارنة مع الموارد المالية المتوفرة لدى الاقتصاد الوطني .
- يقفني هذا النظام بأن يتم الضاوض بين البائع والمشتري أو من يخلهها على سعر وكدية الصفقة الى أن يتم
 الاتفاق بينها ، ثم يقوم البائع بتحويل ملكية الأسهم وتسليمها للمشتري أو لوسيط ويأحد ثمها في مقابل
 ذلك . ويطلق على هذا انتظام النظام المقترح وقد عملت به معظم البورصات العالمية في بدايتها عثل بورصة
 لندن ويورسة نيويورك .
 - ١٠ _ وفقا لمؤشر الأسعار الذي أعدته وزارة التجارة والصناعة .
- 11 _ تنمثل الأطراف الاجتماعة ـ التي تربطها علاقة بسوق الأوراق المالية في تلك المجموعات المميزة داخل
 المجتمع والتي يفترض أن يربطها بالسوق عقد اجتماعي وأن هناك مسؤولية ضمئية أو صريحة من جانب
 السوق تجاه هؤلاء الأطراف .
 - ويقول أحد الكتاب في ذلك :

Ramanathan , K . V . ,Toward a Theory of Corporate Social Accounting , The Accounting Review , N . Y . ,July 1976 , PP .516 – 528 .

- وفي اعتقادي أن أطرافُ المجتمع الذين يمكن أن تربطهم مصالح مع سوق الأوراق المالية تتمثل في الأطراف التالية :
- المستمرون: وهم فئة المتعاملين أو المتداولين في الأوراق المالية وتشمل الحاليين منهم والمستقبليين.
 كاحلان والمستشارون: مثل الاقتصاديين والإحصائيين والباحثين في التحليل المالي.

٣٤ - عجلة العلوم الاجتماعية

- ٣ الحكومة : ممثلة في وزارة التجارة والصناعة كجهاز رقابي على تصرفات السوق .
 - أ- الوسطاء : ممثلة في فئة السماسرة بالسوق .
- ٥ المؤسسات الاثتمانية والمصرفية : ممثلة في قطاع البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى .
 - العاملون : وهم فئة العاملين بالبورصة من موظفين وإداريين .
 - ٧ الجمهور العام :
- ١٢ ـ الصعيدي ، أبراهيم احمد أحمد ، غوذج مقترح لقياس تكاليف الأعباء الاجتماعية خدمة الأهداف القومية ، ورسالة دكتوراه في المحاسبة مقدمة لكلية التجارة جاممة عين شمس ، ١٩٧٨ ، ص ٢٦ .
- Metwally , S.W., Cost Information For Corporation Social Responsibility Performance , Ph.D., University of Steerling ,U.K., 1979 .
- استرشد الكاتب ببعض توصيات لجنة التنشيط الاقتصادي المنعقدة بالكويت برئاسة سعادة وزير المالية والنفط.
- ١٥ ـ يتم التعامل وفقا لنظام المزاد المكتوب من خلال تسجيل أسعار عرض وطلب الأسهم على اللوحات في قاعة التداول ، ويتم التزايد فيه بين الوسطاء كل حسب أولوية الأسعار الى أن يتم التوافق بينهما ، ويحدد المشتري كمية الأسهم التي أجري المزاد عليها .
 - ويقدم هذا النظام المزايا التالية ;
 - أ يتم افتتاح سعر السهم بنسبة محددة عن السعر السابق .
 ب يتم التغير في أسعار الأسهم بنسب ثابتة صعوداً أو هبوطا .
 - جـ ينم الوسيط من التعامل مم نفسه إذا كان هناك وسيط آخر مسجل بعده في نفس السعر .
 - د _ يمنع إجراء الصفقات خارج القاعة إذا لم تسجل على لوحة السوق .
 - هـ .. يوفر عنصر العلاتية لأسعار عرض وطلب الأسهم في السوق لجميم المتعاملين .
 - و .. الساواة بين المتعاملين والوسطاء بغض النظر عن حجم تعاملهم أو أسمائهم .
- ز _ بجدد حجم الكميات التي يعقدها العميل في دورة بالتعامل بسقفُ تحدد يخسرُ بعدها الوسيط دوره للعميل الذي يليه .
 - ح . يتحمل الوسيط مسئوليته كاملة فيها يتعلق بإتمام الصفقة ونقل ملكيتها ونسليم قيمتها .
 - طُ .. يلزم الوسيط المسجل على اللوحة بالتنفيذ إذا توافق سعره مع وسيط آخر .

سُوقِ عُكمَ مَا اللَّهُ : الحَالَيْهُ : الحَالَيْنِ ؟

زياد سليم رمضان قسم إدارة الأعمال ـ الجامعة الأردنية

بين يدي هذه الدراسة:

تشكل السوق المالية همزة الوصل بين الادخار والاستثمار من خلال عدة أدوات ومؤسسات متخصصة فهي تهيء الفرصة للأرصدة الفائضة عن حاجة مالكيها لأن توضع في متناول أيدى الباحثين عنها^{١٧}٠. وللسوق المالية مكونات:

فالمؤسسات التي تقوم بتحريك مبالغ كبيرة من الأرصدة قصيرة الأجل خلال مدة عددة لمواجهة الطلب عليها يطلق عليها اسم السوق النقدية وهذه السوق جزء مهم من السوق المالية يتخصص بالأموات الشديدة السيولة القصيرة الاجل مثل اذونات الخزينة وشهادات الايداع والأوراق التجارية.

ويشكل الوسطاء الماليون والمؤمسات المالية الوسيطة التي تشمل البنوك التجارية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وبنوك الاستثمار والادخار جزءاً مها جدا من مؤمسات السوق المالية حيث تقوم هذه المؤمسات باصدار الموجودات المالية غير المباشرة مثل شهادات الايداع وتستخدم الأرصدة المتحصلة لشراء أدوات مالية أخرى مثل الأسهم والسندات فهي تمكن المدخرين من إيصال ادخاراتهم الي المستمرين.

وهكذا فللسوق المالية جزء هام آخر هو سوقُ الأوراق المالية.٣٠

هناك شكلان متكاملان لسوق الأوراق المالية: الأول هو السوق الأولية أو سوق الإصدارات وهي السوق التي تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتتب بها، ومن مؤسسات هذه السوق المهمة بنوك الاستثمار والشركات المالية وكلاهما يقوم بوظيفة تغطية الإصدار وتوزيعه إضافة إلى البنك المركزي الذي يصدر أدوات الدين العام الداخلي مثل السندات نيابة عن الحكومة. أما الشكل الاخر فهو السوق الثانوية أو سوق التداول وهي السوق التي يتم فيها تداول الإصدارات (الأسهم والسندات) بعد الاكتتاب بها بين حاملها وبين مستثمر أخر ولهذه السوق أيضا اسم آخر هو بورصة الأوراق المالية التي هي المكان الذي تجري فيه المعاملات على الأوراق المالية بواسطة أشخاص مختصين بهذا العمل في أوقات محددة أو في الاجتماع الذي يعقد لهذه الغاية. فيمجرد أن يتم بيع الأوراق المالية في السوق الأولية تصبح قابلة للتداول في السوق الثانوية.

ولأسواق الأوراق المالية الثانوية شكلان: منظمة، غير منظمة يطلق عليها اسم أسواق فوق الكاونتر أو الموازية، فالأسواق المنظمة هي البورصة التي تم تعريفها أعلاه. أما الموازية فتجري العمليات فيها دون التقيد بمكان أو زمان محدد بالضرورة فالعمليات تجري بالتلفون أو بالوسائل الإلكترونية الأخرى ويكون تجارها على أهبة الاستعداد لشراء أو بيع بعض الأوراق المالية لمحافظهم الخاصة ويربحون الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب ...

أما من حيث معيار زمن تنفيذ الصفقة فإما أن يتم تنفيذ الصفقات آنيا أي فورا. وعندها تسمى السوق بالسوق الناجزة أو الآنية أو الحاضرة وإما أن يتم تنفيذ الصفقات في المستقبل وعندها تسمى السوق بالسوق الستقبلية أو الآجلة. وللسوق المستقبلية نوعان: الأول يتم فيها إبرام عقود تتضمن حقوقا والتزامات لتنفيذ صفقات في الستقبل ويكون المشتري بموجبها ملزما بتنفيذ الصفقة ولهذا يمكن وصفها بالسوق المستقبلية الملزمة للمشتري. والنوع الثاني يكون للمشتري فيه حق الخيار في تنفيذ الصفقة أم لا ولذا يسمى سوق الخيارات?.

وفي كلا النوعين يكون زمن تنفيذ الصفقة هو الذي يقرر ما إذا كان البيع قصير الأجل أو طويله فإذا ما كان التسليم ناجزا أو في مدة سنة أو أقل سمي قصير الأجل أما إذا طال أجل التسليم سمى بيعا طويل الأجل.

كها أن هنالك أسلوب البيع (والشراء) على الهامش السائد عند التعامل بالأوراق المالية عبر مؤسسات الوساطة المالية حيث يتم الاتفاق بين المتعامل والوسيط المالي بأن يقوم الاخير بشراء كمية معينة من الأسهم وبسعر محدد لحساب المتعامل الذي يقوم بدفع جزء من الثمن (يسمى الهامش) نقدا وتبقى الأسهم مسجلة باسم الوسيط والمتعامل حتى يتمم المتعامل دفع باقي الثمن ويلتزم المتعامل بتنفيذ الصفقة.

وتقوم أسواق الأوراق المالية بوظائف مهمة ومتنوعة أبرزها ما يلي
 ا) خلق استمرارية التعامل وإكساب الورقة المالية صفة السيولة.

٢) تحديد أسعار التبادل العادلة.

٣) حماية المتعاملين من الغش والخداع والغبن.

٤) توزيع رأس المال.

ه) حلقة اتصال بين الفعاليات الاقتصادية.

٢) موازنة الأسعار.

* * * *

لقد حققت سوق عمان المالية نجاحا ملحوظا في فترة قصيرة من الزمن اختصرت فيها سنوات عديدة احتاجت اليها الأسواق المشابهة في مراحل تطورها لتصل إلى المستوى الذي وصلته سوق عمان في السنوات الثلاث أو الأربع الأولى من عمرها قبل أن تفقد عوامل نشاطها زخمها انتراجع عن تلك المستويات التي حققتها. فقد انشئت سوق عمان المالية عام ١٩٧٨، واستمر نمو نشاطها بشكل مضطرد قرابة أربع سنوات حيث أخذت مظاهر الركود في أعمالها على شكل تباطؤ مستمر في معدل نمو حجم التداول (محسوبا بعدد الاسهم المتداولة) حتى هبط عام ١٩٨٣ إلى أقل من خس ما كان عليه عام ١٩٧٩ وتراجع عام ١٩٨٤ ليصبح سالبا كها هو واضح من جدول رقم (١) التالي واتخذ الركود أيضا مظهراً

جدول رقم (١) معدلات نمو عدد الاسهم المتداولة السوقية لها في السوق الثانوية للنظامية والهوازية ١٩٨٨ - ١٩٨٨

معدل النمو	القيمة السوقية (مليون دينار)	معدل النمو هم)	عدد الاسهم المتداولة(مليون س	السنة
-	۲۲ره	_	۳۶٫۲	1974
YAY.	٤٨ره١	%179	٤٥ر٢	1979
171%	21,72	7.178	۹۰ر۱۷	14.4
%AY	۲٤ر۵۷	%7 7 *	۲۹٫۲۳	1441
7.v ·	۲۹ر۲۸	7.0V	٤٨ر٥٤	1947
7.1 •	۱٤ر۱۶	7.17	11,118	1947
7.(OA)	۳۳ر۹ه	%(٣٣)	۲۸ر۰٤	1448

الأرقام بين القوسين أرقام سالبة.

المصدر: ـ سوق عمان المالي، التقرير السنوي السابع ١٩٨٤.

الهبوط المستمر في معدل نمو القيمة السوقية للأسهم المتداولة حيث هبط هذا المعدل باضطراد حتى وسل عام ١٩٧٨ الى حوالي ٥٦. ثما كان عليه عام ١٩٧٨ . ثما يدل على أن الركود قد تجاوز مجرد كونه ركوداً في عدد الاسهم المتداولة إلى تباطؤ مضطرد في اسعار هذه الاسهم ظهر جليا في تباطؤ كل من معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة ولأسعار الأسهم بشكل عام (جدول رقم ٢) حتى تراجع كل منها إلى النمو السالب في عام 1٩٨٣ ولم يتعاف أي منها حتى آخر ما تم الحصول عليه من بيانات (كانون الثاني 1٩٨٥)

جدول رقم (٢) الرقم القياسي لأسمار الأسهم بشكل عام والرقم القياسي لأسمار الاسهم المتداولة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥

معدل النمو ٪	الرقم القياسي الأسعار الأسهم المتداولة (~)	معدل النمو %	الرقم القياسي لأسعار الأسهم بشكل عاماة	لسنة
	۲ر۱۱۰		1197	1474
76,7	ار۱۱۲	٤ر١٧	۲ر۸۲۸	1979
۸ره۲	14.	۳۰٫۳	177	1941
۷۰٫۷	٤ر١٩٩	3.7	7.4	1941
۱ر۳۲	٥ر٢٦٣	٥ر١٢	٩٤٣٢	1941
(۲٤۶۱)	۷ر۱۹۸	(14,1)	14.7	1947
(۹ر۳۰)	۷ر۱۳۷	(צייצ)	101,1	1948
(۷ر۲۵)	1.4	('U٤)	1808	**1440

الأرقام بين قوسين أرقام سالبة.

 (أ) الرقم القياسي العام ألاسعار الاسهم بشكل عام مرجح برأس المال المكتنب به والرقم القياسي العام الاسعار الاسهم المتداولة مرجح بعدد الاسهم المتداولة والمعدلة بقيمة دينار
 لكل سهم.

(ب) كانون الثاني ١٩٨٥.

. المُصدر: آلبنك المُركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية أعداد متفرقة عدا معدلات النمو حيث قام الباحث بحسابها. وقد شعرت إدارة السوق عظاهر هذا الركود منذ البداية حيث أن تقرير السوق المالية السنوي الخامس عن عام ١٩٨٢ أورد ما يفيد أنه قد حدث انكماش في عدد الأسهم المتداولة في النصف الثاني من ذلك العام الورد في تقريرها السادس عن ١٩٨٣ ما يفيد أنَّ السوق المالية بشقيها السوق الأولية والثانوية قد أظهرت تباطؤا في معدلات النمو مقارنة مع الأعوام السابقة فقد أظهرت إحصائيات السوق الأولية نسبا ومعدلات معقولة في تجميع وتشكيل رأس المال للمشاريع المختلفة. ولكن بدرجة أقل من الأرقام والأحجام التي حققتها في الأعوام السابقة^›. . . . وإن حركة أسعار الأسهم المتداولة تميزت خلال هذًا العام (١٩٨٣) بهبوطها التدريجي على مدار العام وقد أشار الرقم القياسي العام لأسعار أسهم الشركات المتداولة بهبوط مقدره (١٣ر٥٥) نقطة أو ما نسبته (٢٢٦٧٪) وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٣/١/١ ولغاية ١٩٨٣/١٢/٢٨ (٥) وقد استمر هذا الركود في أعمال السوق إلى ما بعد أواسط عام ١٩٨٥ (قبيل الانتهاء من هذه الدراسة) فقد تبين من نشرة سوق عمان المالية ليوم الثلاثاء ٧ أيار (مايو) ١٩٨٥ أن عدد الشركات التي تم تداول اسهمها بلغ (٥٠) شركة من أصل (٩٥) شركة مدرجة على الاقل (٥٠) وأن ١٩ شركة من هذه الشركات الخمسين أي ما يعادل (٣٨٪) منها قد تم تداول أسهمها (أدني سعر نفذ) بأقل من دينار أردني واحد وهو الحد الأدني للقيمة الاسمية للسهم العادي بموجب القانون الأردني(١١).

كل هذا استدعى، التوقف قليلا للتساؤل ما السبب يا ترى؟ وإلى متى سيستمر هذا التراجع؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستوجب إلقاء نظرة تقييمية فاحصة وشاملة على البيئة التي نشأت وترعرعت فيها السوق بهدف تحديد معالمها وما طرأ عليها من تغيرات الربت على السوق فيها بعد. والأسئلة التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها يمكن تحديدها فيها يل:

١- ما هي معالم البيئة الاقتصادية والمالية التي نشأت وترعرعت فيها سوق عمان المالية وبالتالي ما هي العوامل التي أفرزتها هذه البيئة فدفعت بزخمها سوق عمان المالية إلى مستويات عالية من النجاح في السنوات الأولى من عمرها؟ وما هي التغيرات التي طرأت على تلك البيئة فأفقدت العوامل المبحوث عنها زخمها وأدت بنشاط تلك السوق الى التراحم؟

٧_ ماهي معالم المستقبل المنظور بالنسبة لتلك السوق؟

ما كتب في الموضوع:

لاشك في أن موضوع التقلبات الاقتصادية التي تعاني منها الأنظمة الرأسمالية والدول الرأسمالية المتدخلة موضوع تم بحثه في العديد من المؤلفات والدوريات المتخصصة. كما أن موضوع الأسواق المالية وخصائصها ونشاطاتها أيضا من المواضيع المغطاة بشكل جيد في كثير من المراجع والمؤلفات المختصة بالادارة المالية وبأسواق رأس المال وبالاستثمار وبدارة عافظ الاستثمار وعلى الرغم من أن الكثيرين يهمهم أمر سوق عمان المالية بشكل أو بآخر وعلى الرغم أيضا من أن بعض الندوات والمؤتمرات قد تم عقدها على مستوى العالم العربي لتعالج بعض القضايا التي تتعلق بالأسواق المالية في العالم تطويرها وشارك فيه نحبة من رجال المال والأعمال في الدول العربية: واقعها وعالات تطويرها وشارك وشارك في نحل الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تعلق ببحث معالم الباحث في العالم البحث (في الربع الثاني من عام (وحسب علم الباحث) لم يتم حتى تاريخ البدء بهذا البحث (في الربع الثاني من عام (وحسب علم الباحث تأثيرها سلبا أو إيجابا على سوق عمان المالية ونشاطها ولا بأي شكل الشكال.

أهمية هذه الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أمور أولها أصالتها فهي الأولى من نوعها وليست تكرارا لأية دراسة منشورة، وثانيها أنها تستهدف إبراز وتحليل عوامل نجاح سوق عمان المالية وأسباب تراجع نشاطها عما يساعد المهتمين بتلك السوق ومنهم إدارتها والمتعاملون معها من وسطاء ومستثمرين ومتخذي القرار والجمهور بشكل عام على فهم ظروف السوق بشكل أفضل فيساعدهم هذا كثيرا في جعل أحكامهم عليها أكثر موضوعية كما يساعد متخذي القرار في ترشيد قراراتهم المتعلقة بها وتنير أمامهم مجال التحرك الهادف إلى تعزيز نشاط السوق والمحافظة على زخم الحركة فيها وتساعدهم على تحديد اتجاهات ذلك التحرك.

منطلقات البحث:

ينطلق هذا البحث من الافتراضات البدهية التالية:

١- أن الأسواق المالية ومنها سوق عمان المالية لم تنشأ من فراغ ولا تعمل في فراغ بل هي
وليدة عوامل تفرزها البيئة الاقتصادية والمالية وإلى حد ما الاجتماعية وهكذا فإن لهذه البيئة
تأثيراً نشطاً وكبيراً على مدى نجاح أو إخفاق هذه الأسواق فالبيئة تفرز العوامل الفاعلة التي

قد تدفع بزخمها سوقا مالية ما إلى مستويات عالية النجاح او قد تعرقل أعمال هذه السوق وتعيفها .

٧- معدل غو عدد الأسهم المتداولة في قاعة التداول في السوق الثانوية النظامية مؤشر صادق على حالة النشاط في السوق بشكل عام فزيادة هذا المعدل دليل على اضطراد النجاح، وثبات هذا المعدل مؤشر على وضع الاستقرار والثبات على مستوى معين من النشاط، وهبوطه مؤشر على تحرك نمو النشاط نحو الركود في السوق واستمرار هبوطه يشير إلى زيادة عمق الركود فيها.

تقارير ونشرات سوق عمان المالية تحوي معلومات صادقة وموضوعية عن نشاط تلك
 السوق كيا أن تقارير البنك المركزي الأردني والنشرة الاحصائية الشهوية التي يصدرها ذلك
 البنك، تحتوي على معلومات موضوعية وصادقة يمكن الاعتماد عليها.

عِال البحث:

تمتد فترة البحث زمنيا لتنطقي إحدى عشرة سنة على الأقل تنتهي بنهاية عام 1914 وهو آخر عام نشرت عنه سوق عمان المالية تفريرا سنويا عند البده بهذه المداسة. وفي اعتقاد الباحث أن هذه الفترة كافية فهي تغطي أربع سنوات على الاقل^(۱۱) قبل بدء السوق بأعمالها وتغطي السنوات السبع الأولى من عمر السوق وهي السنوات التي تتوافر فيها المعلومات الضرورية عن السوق لغايات هذا البحث حيث باشرت السوق عملها في مطلع عام 19۷۸ .

أما مكانيا فيتسع مجال البحث ليفطي معلومات عن بلدان خارج حدود الأردن يكون للتغيرات الاقتصادية والمالية فيها تأثير كبير بشكل أو بآخر على البيئة الاقتصادية والمالية في الأردن.

منهاج البحث ومصادر المعلومات:

يهدف هذا البحث الى تحديد العوامل التي ادت الى تزايد نشاط سوق عمان المالية في بداية عبدها ثم تراجع هذا النشاط فيا بعد وسبيله الى ذلك هو الغوص الى جذور الأسباب التي أفرزت هذه النتائج ويرى الباحث أنه يمكن تصنيف هذه الأسباب إلى مجموعين الأولى ترجع إلى البيتة الاقتصادية والمالية التي نشأت فيها سوق عمان المالية وترعرعت وعملت ولا تزال في ظلالها إذن فهي عوامل يمكن وصفها بأنها عامة. والثانية أسباب تتعلق بالمتعاملين من حيث ثقتهم بالأوراق المالية التي يتم التعامل بها في السوق وهى بالتالي عوامل خاصة.

وفي سبيل بحثه عن مجموعة العوامل العامة سيقوم الباحث باستعراض معالم البيئة الاقتصادية والمالية التي أفرزت العوامل العامة التي أدت الى تزايد نشاط سوق عمان المالية في السنوات الأولى من عمرها ثم تحديد ما طرأ على هذه العوامل من تغييرات وفحص طبيعة هذه التغييرات واتجاهها وتأثيرها على قوة زخم تلك العوامل وعلى استمرارية قوة دفعها للسوق وبالتالي على قدرة السوق على المحافظة على مستويات النشاط التي حققتها كما سيعمل الباحث على استخلاص وتحديد العوامل الحاصة الأخرى التي أثرت سلبيا على ثقة المتعاملين بالأوراق المالية التي يتم التعامل بها في السوق فساهمت في ركود أعمال السوق وعمقت ذلك الركود. سيعمل الباحث على استخلاص هذه العوامل من تقارير السوق ومذكراتها المنشورة حول نشاطاتها كل ذلك في محاولة للخروج بتوصيات عملية نابعة من صميم تلك العوامل تستهدف تنشيط السوق والخروج بها من وهذة الركود من مقلت نشاطاتها في أعماقه،

وقد استقى الباحث معلوماته من مصادر ثانوية بمعنى أنها بيانات منشورة وأهم هده المصادر التقارير السنوية لسوق عمان المالية لغاية أخر تقرير صدر عن تلك السوق عند القيام بهذه الدراسة وهو التقرير السنوي السابع لعام ١٩٨٤ والتقارير السنوية والنشرات الاحصائية الشهرية التي يصدرها البنك المركزي الأردني والأدلة التي نشرتها سوق عمان المالية عن الشركات المساهمة العامة الأردنية بأجزائها الثلاثة إضافة إلى ما نشرته في الموضوع بعض الدراسات الميدانية (المنشورة وغير المنشورة) المتعلقة بدراسة بعض مظاهر الاقتصاد الأردني والتي قام بها باحثون مختلفون مستدد الإشارة إليها في حينه.

مناقشة المعلومات:

سنتم منافشة المعلومات على مستويين المستوى الاول مستوى البيئة الأردنية الاردنية الاردنية المعلومات على مستويين المستوى البيئة والمستوى البيئة فادت الى تزايد نشاط هذه السوق في السنوات الثاني العوامل العامة التي أفرزتها تلك البيئة فادت الى تزايد نشاط هذه السوق في السنوات الأربع الاولى من عمرها وما طرأ على هذه العوامل من تغييرات أثرت سلبيا على زخمها وأدت الى تراجع النشاط في السوق فيها بعد. بالاضافة إلى بحث العوامل الخاصة الأخرى التي أثرت سلبيا على ثقة المستثمرين بالأوراق المالية بذلك النوع من الاستثمار.

أولا : ملامح البيئة الاقتصادية والمالية عام ١٩٧٨ وما قبله في الأردن:

تضافرت عدة عوامل في مطلع السبعينات من هذا القرن شجعت على التفكير بإنشاء سوق مالية في عمان بل على الإسراع في إنشائها ويمكن إجمال ملامح البيئة الاقتصادية والمائلية التي نشأت سوق عمان المالية في أحضانها في عام ١٩٧٨ (وما قبله) فيها يلى:

١. الموقع الجغرافي والاستقرار السياسي والموفاق الاجتماعي:

يتمتع الأردن باستقرار سياسي ووفاق اجتماعي متميز في المنطقة منذ مطلع السبمينات كيا أن موقعه الجغرافي فرض عليه أن يكون خط الدفاع الأول عن الدول العربية النفطية في الخليج والسعودية ضد العدوان الاسرائيلي. هذا الموقع ألقى على الاردن مسؤوليات خاصة وأعباء كبيرة أفرزت اتفاقيات دعم الصمود كيا أن الموقع جعل منه عمقا استراتيجيا للغراق وعمونا رئيسيا له عن طريق ميناء المقبة.

كها أن قرب الأردن من لبنان وتمتعه بالاستقرار السياسي جعل منه ملجأ للعديد من الأسر اللبنانية وملاذا لبعض الشركات العاملة هناك والتي اتخذت من الاردن مستقرا لها على أثر الأحداث في لبنان وبعدها في إيران.

إضافة إلى أن الاستقرار السائد في الأردن على الشعور بالطمأنينة لدى كثيرين على أسرهم فتركوها في الأردن واتجهوا للعمل في الدول المجاورة حيث تتوفر فرص عمل أفضل وأجور أعلى مكتنهم من تحويل الكثير من الأموال إلى أسرهم في الأردن فاستفادوا وأفادوا اللهد كثيرا فنشط العمران وازدهرت الأعمال ونشطت حركة بيع الأراضي خاصة في فصل الصيف من كل عام عند عودة الكثيرين من المغتربين إلى الأردن.

٢- توقر بعض الأدوات المالية الملائمة:

شرع البنك المركزي بإصدار سندات الدين العام لأول مرة في تاريخ الأردن عام ١٩٧١ باسم سندات التعمير حيث كان رصيدها غير المسدد (٣) ملايين دينار في ذلك العام، وفي عام ١٩٧٧ تم إصدار سندات التنمية وكان رصيدها القائم في ذلك العام حوالي (٤١) مليون دينار.

كيا قام البنك المركزي بإدارة إصدارات إسناد القروض التي قامت بطرحها بعض المؤسسات العامة في الاردن مثل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية التي أصدرت سنداتها عام ١٩٧٦ وتبعتها إصدارات أخرى لعدة مؤسسات أردنية بلغ رصيدها القائم عام ١٩٧٧ حوالي مليون دينار.

أما أسهم الشركات المساهمة العامة فقد شهد عدها تطورا ونموا واضحا في فترة السبعينات فقد ارتفع عدد الشركات المسجلة في وزارة التجارة والصناعة من (٢٨) شركة عام ۱۹۷۰ الى (۲٦) شركة عام ۱۹۷۸ وارتفع رأس المال المصرح به لهذه الشركات من (۱٫۸۸ مليون دينار عام ۱۹۷۰ الى (۲۰۷٫۹) مليون دينار عام ۱۹۷۷.

٣_ وجود بعض المؤسسات المالية المتطورة:

شكلت بعض المؤسسات المالية المتطورة النواة الأولى للمتعاملين في السوق ومن هذه المؤسسات مؤسسات الجهاز المصرفي وعلى رأسها البنك المركزي الأردني ومؤسسات التوفير والادخار التعاقدي مثل شركات التأمين وصندوق التقاعد وصندوق التوفير البريدي.

فقد منحت مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني حوالي ١٣٪ من تسهيلاتها الالتنمانية إلى القطاع الصناعي عام ١٩٧٧ بفعل تشجيع البنك المركزي لها على ذلك كها احتوى الجهاز المصرفي على ست مؤسسات إقراض متخصصة ركزت على التمويل المتوسط والطويل الأجل الموجه للمشاريع الإنمائية وقد لعبت هذه المؤسسات دورا في إنشاء بعض المشاريع الصناعية والزراعية .

كيا أن أكثر من ٩٥٪ من استثمارات صندوق التقاعد تركز في السندات الحكومية وأسهم الشركات عام ١٩٧٧ (وهو عام إنشائه) حيث بلغت استثماراته حوالي (٦) مليون دينار في السندات و(٥ر٨) مليون دينار في الأسهم في ذلك العام . (١٠)

أما شركات التأمين فقد بلغ عددها (٣١) شركة في نهاية عام ١٩٧٥° ويلغت استثماراتها في السندات وأسهم الشركات حوالي مليون دينار حيث يتم استثمار الوديعة التي يوجب قانونها عليها الاحتفاظ بها لأمر وزير الصناعة والتجارة في تلك الأدوات.

أما الصرافون فقد بلغت استثماراتهم حوالي (٤) ملايين دينار في الأسهم (وصفرا) في السندات عام ١٩٧٧ (١٠) .

وعلى وجه العموم فقد بلغ مجموع استثمارات القطاع المالي في الاردن في السندات حوالي (٩٥) مليون دينار وحوالي (٩ر١٥) مليون دينار في الأسهم عام ١٩٧٧.

٤ ـ ماورد في خطط التنمية بشأن إنشاء السوق :

أوصت جميع هذه الخلط بضرورة إنشاء سوق لرأس المال في الأردن يتم من خلاله تداول الأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات أملا بأن يكسب وجود مثل هذه السوق الورقة المالية الأردنية صفة السيولة ونظرا لما يتوقع أن تحققه هذه السوق من تنمية للادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الأردني من خلال قنوات استثمارية مختلفة . فقد بينت الخطة الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٧٠) أنه في سبيل تحقيق أهداف السياستين النقدية والاقتصادية في البلاد هنالك إجراءات ووسائل منها :

 ١ ـ الإسراع في إنشاء صوق لرأس المال (البورصة) بمساعدة المؤسسات الدولية المختصة ووضع الحوافز لتحويل الشركات العادية إلى شركات مساهمة عامة بالإضافة إلى تشجيع الشركات المساهمة العامة على أصدار السندات بهدف زيادة الأوراق المالية المتاحة في السوق.

 ٢_يشجع البنك المركزي المؤسسات العامة التي تسمح قوانينها بإصدار سندات دين عام بأسعار فوائد منافسة بهدف زيادة الأوعية الادخارية المتاحة في المملكة ويقوم البنك المركزي بادارة هذه الاصدارات.

٣- تشجيع تأسيس شركات للادخار والاستثمار وصناديق الاستثمار المشترك على أن تقوم الحكومة في هذا المجال بانشاء صندوق استثمار مشترك لقبول أموال غير المقيمين والمفتريين المحاملين في الحازج . ومنح أموال الصندوق ميزات خاصة أهمها ضمان الحكومة للأموال المشتركة فيه . وتأمين حد أدنى من العائد للمشتركين فيه ، شريطة أن يتم تسديد المساهمات بالعملات الأجبية ويتم استعمال الأموال المتاجة للصندوق في أغراض متعددة منها إنشاء الشركات الصناعية الجديدة والمساهمة في المشاريع التنموية وشراء السندات التي تصددها الحكومة والشركات الصناعية العامة والاستثمار والمقارات .
3 ـ الحد من اقتراض الحكومة عن طريق إصدار أذونات الخزينة والاستلاف من البنك الماكة . «»

ولقد ركزت الحلطة المذكورة على تسويق السندات للجمهور من أجل جذب مدخراتهم حيث حددت السياسة النقدية أن أحد أهدافها هو تسويق ٧٥٪ من إصدارات الدين العام للجمهور في داخل المملكة وخارجها . وقدرت قيمة تلك الإصدارات بمبلغ (٧٥) مليون دينار خلال سنوات الخطة .

ه ـ تطور الادخار في الأردن :

يتألف مجموع الادخارات في بلد ما من ادخارات محلية وادخارات قومية . أما الادخارات المحلية في الأردن فيين جدول رقم (٣) التالي أنها كانت (ولا تزال) سلبية ومتناقصة باستمرار خلال السنوات العشر السابقة لإنشاء سوق عمان المالية أي منذ عام ١٩٦٨ ولفاية الآن .

جدول رقم (٣) تطور الادخارات المحلية من ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣ المبالغ بملايين الدنانير الأردنية

الادخارات المحلية ال	الإنفاق على الاستهلاك النهائي	الإنفاق الحكومي على الاستهلاك	الإنفاق على الاستهلاك الخاص	لانتاج المحلي لإجمالي بسعر السوق	
(۲۷۷)(۲۰)	۳ر۱۸۲	٩ر٥٥	٤ر١٢٧	10701	1974
(٤ر٣٧)	۸ر۲۲۰	78	۸ر۲۵۱	٤ر١٨٣	1979
(۱ ر۳۷)	٥ر٢١١	۷ر۸۵	1071	٤ر٤٧٤	144.
(۹ر۳۰)	۱ر۲۲۲	30.2	۷ر۱۲۱	17.7.1	1971
(۵ر۳۸)	۷ر٥٤٧	۳۸٫۳	٤ر١٧٧	۲۰۷٫۲	1477
(۸ر٤٤)	۱ر۲۲۲	٨٠	۱۵۳۵۱	*1 0*	1477
(۲ر۰۰)	٥ر٢٩٧	۷۷۷۷	۸ر۱۹۹	۳٤٧٫۳	1478
(٤ر٩٣)	ەرە•3	١١٠٠١	٤ر ٢٩٥	۱ر۳۱۲	1940
(973)	0110	10009	77777	27173	1977
(1117)	۱ر۲۲۲	1077	٥ر٠٧٤	۲ر۱۵ه	1477
(11AJY)	٤ر٠٥٧	14.	30.20	۲۲۳۲	NYPI
(۲۰٤٫۹)	۹۷۷۵۹	۳ره۲۳	7777	٧٥٣	1979
(۸ر۸۸)	1 ፡ ፕሊኒኛ	۸ر۲٤۲	٥ر٤٢٨	٥ر٩٧٩	194.
(178)	٤ ر٧٥٣١	٩٥٥٨٢	٥٥١٧١٥	٥ر١١٨٢	1441
(٥ر٤٢٢)	۷۷۲۵۱	1621	17717	۲ د۱۳٤۳	YAP
(12.31)	٥ر١٧٢٧	TVPJ7	٩ر٧٤٣١	72431	4AP1(-)

ملاحظة:

(أ) تم احتساب الادخار المحلي على أساس أنه = الانتاج المحلي الإجمالي لسعر السوق -

الأنفاق على الاستهلاك النهائي.

(ب) الارقام بين قوسين أرقام سالبة.
 (ح) أرقام عام ١٩٨٣ تعتبر أولية.

المصدر:

البنك المركزي الأردني ، النشرات الإحصائية الشهرية : (تشرين الثاني ١٩٧٩ حتى كانون الثاني ١٩٨٥ جدول ٤٣،٤٢) . أما الادخارات القومية فموجبة ومتذبذبة وقد ثمت بشكل سريع في العقد السابق لإنشاء السوق الأمر الذي اعتبر مؤشرا إيجابيا وتشجيعا للحكومة للمضي قدماً في إنشائها على الرغم من أنها لا يمكن الركون إليها كثيرا بسبب اعتمادها بشكل كبير على عوامل خارجية لا يمكن الجزم باستمراريتها والتنبق بها مثل تحويلات المغتربين والتحويلات الخارجية للحكومة .

ويوضح جدول رقم (٤) التالي تطور الادخارات القومية في الأردن خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤) تطور الادخارات القومية في الأسواق ١٩٦٨ - ١٩٨٣ بملايين الدنانيرالأردنية

الادخارات القومية ال	الإنفاق على الاستهلاك النهائي	الدخل المتاح	السنة
4.	۳ر۱۸۳	۳۱۳٫۳	1474
1758	۸ر۲۲۰	15777	1979
۵ر۸	٥ر٢١١	***	144.
٦	1777	1111	1971
ەرە٣	٧٤٥٤٢	76177	1477
۷ر۴۳	1277	۸د۲۹۷	1977
۱۰٫۰	٥ر٢٩٧	٥ ر٧٥٣	1978
٣ د ٢١	ەرە•غ	ጀ ሃ"ህ የ	1940
. ۱٤٧٠ .	٥١٨٥	ינצוד	1977
1٤٣٦٣	۱۷۲۲	۷۸۱۷۷	1977

(أم تم احتساب الادخار القومي على أساس أنه يساوي الدخل المتاح، والانفاق على الاستهلاك النهائي.

الصدر:

دائرة الإحصاءات العامة ، الدخل القومي ١٩٦٧_-١٩٧٣ ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

٦ _ أعمال الوساطة قبل إنشاء السوق :

أما فيها يتعلق بأعمال الوساطة قبل إنشاء السوق فقد شهدت السوق الأردنية وجود أربعة مكانفي المستخصصة في بيع وشراء الأسهم قبل إنشاء السوق المالية المنظمة وكان المرضع السائد آنذاك كها يلي :

١ _ أن عمليات ابتياع وتُداول الأسهم كانت تتم بصورة بدائية غير متطورة إلى المال الله الله عند أول المهم له ما الأرباط السنوية أنا فان هذا النه

بيتاع الناس الأسهم من أجل الحصول على الأرباح السنوية لذا فإن هذا النوع من
 الاستثمار يمثل استثمارا حقيقيا وهو المرغوب به اقتصادياً

 ووق الأسمار بين البيم والشراء كانت ضئيلة (ولكن هذا الامر مشكوك فيه وخاصة إذا ما اضطر حامل السهم إلى التخلص منه في سبيل قضاء حاجاته المختلفة)

 أظهر الوسيطان اللذان تمت مقابلتها ، أن قانون العرض والطلب كان المتحكم بأسعار الأسهم ولكن مثل هذا الادعاء يصعب تصديقه .

يكن القول أن الوصف الاستانيكي ينطبق على سوق الاسهم في ذلك الوقت وذلك لمدر تأثرها بشكل ملموس بالظروف المحيطة والتي من المفروض أن تؤثر على اتجاهات الاسعار وفي مقدمتها الظروف السياسبة والاقتصادية والاجتماعية لذا ومن هذا المنطلق نستطيع القول أنه لا توجد أية مؤشرات حقيقية معروفة ترشد إلى سلوك السوق وبالتالي تؤثر على الاسعار والكميات بصورة ملموسة . (۱۱)

ثانيا: العوامل المؤثرة في السوق:

كانت الفقرات السابقة هي الملامح العامة للبيئة الاقتصادية والمالية التي نشأت فيها وترعمت في أحضائها سوق عمان المالية . أما العوامل التي أفرزتها تلك البيئة فساعدت على تزايد نشاط السوق في بداية عهدها وتباطؤه و تراجعه فيها بعد فيمكن تصنيفها إلى : عوامل عامة تؤثر على الاقتصاد الأردني وعلى عمل السوق بشكل عام وأخرى خاصة لها علاقة بالمستمرين بالأوراق المالية وهي عوامل أدت إلى تدهور ثقة هذه الفئة من المستشمرين بذلك النوع من الاستثمار.

أما مجموعة العوامل العامة فتضم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج - عوائد النفط في الدول العربية النفطية والسيولة العامة ، هيكل نظام معدلات الفائدة والسماح للأردنيين بفتح حسابات توفير باللولار ، احداث لبنان ، والمضاربة بالاراضي ، حرب الحليج ، وأخيرا النواحي الفنية والاجراءات ذات العلاقة بعمل السوق والتي أتبعت لدى افتتاحها . وأما مجموعة العوامل الحاصة والتي أثرت سلبيا على ثقة المستثمرين بالأوراق المالية فنضم عدم صدق الافصاح المالي ، نكول شركات الوساطة المالية عن القيام بدور الشركات صانعة الأسواق المتوقع منها وقصور شروط الادراج عن تحقيق سيولة الورقة المروقة

المالية واستمرارية التعامل بها والزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات الوهمية وفيها يلي تفصيل هذه العوامل :

أ) العوامل العامة :

١) عوائد النفط في الدول المربية النفطية :

ارتفعت العائدات النفطية للدول العربية البترولية ارتفاعا كبيرا بل تضاعفت في معظمها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ كما يبين جدول رقم (٥) التالي :

> جدول رقم (٥) العائدات النفطية للدول العربية مرتبة حسب حجم معدل آخر ثلاثة اعوام من البيانات ١٩٧٤ - ١٩٨٣ ببلايين المدولارات الأمريكية (لأتوب مائة مليون دولار)

A٣	AY	A١	A٠	74	YA	YY	٧٦	٧o	٧٤	البلد/العام
۱ر۳۷	ەر•٧	۲ر۱۱۳	۲۰۲٫۲	٥٧٥	۲ر۳۳	٥ر٣٦	۸ر۳۰	۷ره۲	۲۲۲۲	السعودية
1:37	1230	٦ر٥١	٦٢٦	۲ر۱۰	٤ر٨	٩ر٨	٥ر٧	١ره	۱۰	ليبيا
ار۸	\$ر ٩	14,4	۳ر۱۹	٩ر٢٢	۲ر۸	۷٫۷	۰ر۷	٠ر٢	ەرە	الامارات
10	ەرە	٤ر١٠	177.1	۳۱٫۳	۲ر۱۰	٦ر٩	٥ر٨	٥ر٧	۷ره	العراق
	۳ر۸	ەر4	٩ر١٤	۹ر۱۷	17,9	۷٫۷	7,1	٦٦٣	٥ر٦	الكويت
٦ر٨	٥ر٨	۷ر۱۰	٥ر١٢	٥ر٧	٦ر٤	۳ر٤	۷ر۳	۳٫۳	۳٫۳	الجزائر
\$ر ٣	۲ر۲	٧ر٤	٨ر٤	۱ر۲	۲٫۲	۰ر۲	۱ر۲	٧ر١	٩ر١	قطر
٩ر٢	٩ر٢	۳٫۳	٧ر٢	۲ر۲	۲ر۱	٤را	٤را	١ر١	۸ر۰	عمان
۲٫۲	۷ر۲	۸ر۲	۷ر۲	۰ر۱	۷ر۰	٦ر٠	۳ر۰	_	~	مصر
۱ر۱	۱ر۱	31	۲ر۱	۸ر۰	٤ر•	۶ر•	۳ر۰	۳ر ۰	۲ر۰	البحرين
۱٫۰	۰ر۱	۰ر۱	۳ر۱	١ر١	۷ر۰	۲ر۰	۷ر۰	٦٦٠	٤ر٠	سوريا أأه
۳ر۰	۴ر٠	۳ر۰	ەر •	3ر •	۲ر۰	۲ر۰	۲ر۰	۲ر۰	۲ر۰	تونس اه

(أ) قيم الصادرات الرسمية.

المصدرُ : مجلة البترول والغاز العربي ، باريس ، عدد تموز ١٩٨٤

ومن الطبيعي أن هذه الزيادة في مداخيل الدول العربية النفطية أدت إلى زيادة عدد العاملين الأردنيين في السعودية ودول الخيلج وانتعاش أوضاعهم وبالتالي زيادة حجم تحويلانهم إلى الأردن كها أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم المساعدات العربية لدول المواجهة ومنها الأردن وما رشح من أموال من الدول النفطية خلال تلك الفترة إلى الأردن والدول المجاورة لتلك الدول .

ولكن عام ١٩٨١ كان بداية فترة التحول بالنسبة لهذا العامل أيضا إذا أخذت مداخيل دول النقط بالتراجع كما هو موضح بجدول رقم (٥) .

وكان لهذا التراجع أثره على الأردن حيث بدأت بعض دول الخليج بالاستغناء عن بعض العاملين لديها ومن بينهم الأردنيون كيا أن المساعدات المالية التي كانت تدعم بها الأردن بموجب مقررات مؤتمر بغداد أخلت بالتقلص فقد تناقصت هذه المساعدات من (۱۳۰) مليون دينار عام ۱۹۸۳ (بعد إعادة تقديرها عام ۱۹۸۳ (بعد إعادة تقديرها عام ۱۹۸۴ (بعد إعادة تقديرها عام ۱۹۸۴ كيا أن تحويلات الأردنيين من الخارج قد تأثرت سلبيا كذلك فانخفض معدل نموها من ٤٤٪ عام ۱۹۸۱ الى ٥ر٥٪ عام ۱۹۸۳ كيا سيتم بيانه لاحقا .

٢ ـ حوالات العاملين في الخارج :

أشارت تقديرات وزارة العمل الأردنية لعام ۱۹۸۹ إلى وجود حوالي (١٩٥٥) من شخص يعملون خارج الأردن آنذاك استقطبت الدول العربية ما نسبته (٢٥٥٨) من إجمالي هؤلاء العاملين وتوزع الباقي على عدد من البلدان الأجنبية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وقد تركزت النسبة العظمى من إجمالي الأردنين العاملين في السعودية (٢٥٥٨) منهم) وفي الكويت (٢٠٤١٪ منهم) وفي الامارات العربية المعاملين في السعودية (٢٥٥٨) منهم) وفي الكويت (٢٠٤١٪ منهم) وفي الأمارات العربية السعودية والكويت أما بقية الدول العربية فقد كانت قطر (٢٥٤٪) وليبيا (٢٠١٪) وعمان السعودية والكويت أما بقية الدول العربية فقد كانت قطر (٢٥٤٪) وليبيا (٢٠١٪) وعمان الطلب على الأيدي العاملة من الحارج بعد عام ١٩٧٣ بشكل الطلب في هذه البلدان على الأيدي العاملة من الحارج بعد عام ١٩٧٣ بشكل ازدادت شدة الطلب في هذه البلدان على الأيدي العاملة من الحارج بعد عام ١٩٧٣ بشكل ملحوظ بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط والذي ترتب عليه حدوث زيادة كبيرة في محموط البناق العام لإقامة وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في تلك البلدان . ٢٠٠

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدل تحويلات العامل الأردني خلال ١٩٧٧ بلغ مستوى أعلى بكثير من الأقطار المصدرة للعمالة حيث بلغ (٢٠٢٤) دولارا مقابل (١٤٩٦) دولارا للعامل المصري و (١٥٢٣) دولارا للعامل البيني .(""وفد بلغت قيمة تحويلات المهاجرين الأردنيين عام ١٩٧٧ حوالي (٣ر٥٥) مليون دولار ومعدل التحويل للفرد بلغ حوالي (٢٣٦٦) دولارا .(""وقمال أرقام تحويلات الأردنيين العاملين في الحارج الوارداة ضمن ميزان المدفوعات الأردني المبالغ التي يقوم هؤلاء بتحويلها عن طريق الجلهاز المصرفي ووشركات الصرافة الأردنية العاملة في الضفة الشرقية أما مبالغ التحويلات التي ترد إلى المملكة من خلال الطرق الأخرى فلا تدخل ضمن هذه الارقام مثل المبالغ النقدية التي يحضرونها معهم أو يجولونها مباشرة إلى أبنائهم الذين يدرسون في الحارج أو البنود التي لها علاقة مباشرة بهم مثل أجور النقل . . . الخ وقد تبين أن حوالي ثلث قيمة الحوالات الواردة إلى المملكة ترد عبر أقنية غير أقنية الجهاز المصرفي كها أن ما يزيد عن خمس الحوالات المقارة لا تندرج تحت أي بند من بنود ميزان الملغوعات الأردني . ""وفيها يلي جدول رقم (٦) الذي يبين حجم التحويلات الواردة إلى المملكة عبر قنوات الجهاز المصرفي وشركات الصرافة الأردنية فقط وهي تشكل حوالي (٧٠٪) من إجملي التحويلات الحقيقية للأسباب المذكورة أعلاه .

جدول رقم (١") إجمالي التحويلات الواردة إلى المملكة بملايين الدنائير كها وردت في ميزان المدفوعات ومعدلات نموها

معدل النمو	حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بملايين الدنانير الأردنية	السنة
-	14.08	1977
٥ر١٣٪	٨ر٤٥٢	1977
% ٣	3,001	1974
7.13	٤ر٠٨٠	1979
7.37	7777	1940
7.88	٩ر٠٤٣	1941
7.18	PA1>9	1944
ەرە٪	8+7,9	1917

المصدر :

الأرقام المطلقة : البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد متفرفة . جدول رقم ٣٥ . من الجدول السابق يتبين أن حجم تحويلات القوى العاملة في الخارج إلى المملكة استمر في الزيادة عاما بعد عام خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٥١) سواء بالأرقام المطلقة أم بمعدل النمو حيث ارتفعت هذه التحويلات من (١٩٥٤) مليون دينار إلى (٩٩٠٣) مليون دينار عام ١٩٨١ وارتفع معدل النمو من (١٣٣٪) الى (٤٤٪).

وقد قدرت دراسة صادرة عن دائرة الأبحاث والدراسات في البنك المركزي الأردني عام ١٩٨١ أن ثلث حوالات الأردنيين العاملين في الحارج يتم تحويلها بطريقة او بأخرى إلى المناطق المحتلة . ٣٠٠وقد بلغ اجمالي المبالغ التي وردت الى المملكة عبر الجهاز المصرفي خلال ١٩٧٤ - ١٩٨١ حوالي ١٦٣ بليون دينار وقد وازت هذه التحويلات ١٩٤٧ من عائدات المملكة من صادراتها من البضائع وغطت ما نسبته ١٩٧٣ عن العجز في الميزان التجاري والذي بلغ حوالي ثلاثة بلاين دينار خلال نفس الفترة ٣٠٠.

وقد تبين من دراسة خاصة أن نسبة الذين اشتروا سندات حكومية وأسهاً بلغت (٢٠,٣) من عينة جرى اختيارها لدراسة إنفاق أسر المغتريين الأردنيين (٢٠) بالإضافة إلى ما تقدم فقد لعبت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج دورا هاما ولكن غير مباشر في عالات الاستثمار المختلفة وذلك من خلال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لأن قدرة البنوك على منح التسهيلات تتوقف على حجم الودائم لديها ولمدى مقارنة ودائم غير المقيمين في البنوك التجارية الأردنية التي تمثل في معظمها حسابات الاردنيين العاملين في الحارج مع مجموع ودائم البنوك التجارية يتضح لنا تزايد الأهمية النسبية لهذا النوع من الودائم خلال الفترة ١٩٧٠ الى المهاد حيث كانت حوالي ٤٪ من المجموع عام ١٩٧٠ وأصبحت حوالي ١٥٪ منه عام ١٩٨١ - «٣٠)

كها أن تدفق التحويلات انعكس على عرض النقد (. ١١) في المملكة بصورة جلية حيث شكلت نسبة التحويلات إلى عرض النقد حوالي (٣٥٪) للفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ ٥٠٠٠.

كل هذا انعكس إيجابيا بشكل مباشر وغير مباشر على حركة التداول في سوق عمان المالية ولكن الأوضاع لم تستمر على ذلك إذ انقضى شهر عسل التحويلات بنهاية عام ١٩٨١ حيث اخذ معدل نموها بالتباطؤ بسرحة منذ ذلك الحين ليصبح ١٢٪ عام ١٩٨٧ و ٥ر٥٪ عام ١٩٨٣ معد أن كان ٤٤٪ عام ١٩٨٨ كها هو واضح في الجدول رقم (٦) وتعود أسباب هذا التباطؤ الى أن معظم الأردنيين العاملين في الحارج يعملون في دول نفطية وقد تأثرت تحويلاتهم سلبيا بأوضاع تلك اللول .

إن تباطؤ معدل نمو التحويلات لا بد وأنه حمل آثاراً سلبية على الاستثمار بالأسهم

والسندات وعزز تأثير العوامل الأخرى التي أثرت سلبيا على حجم ذلك الاستثمار كها سيأتي بيانه ، فولدت الركود الذي تعاني منه السوق حاليا وعمقته .

السيولة العامة:

توفر الأموال السائلة من نقد وشبه نقد في الأردن في السنوات التي سبقت إنشاء السوق

جدول رقم (۷) نمو عرض الثقد في الأردن ١٩٧٤ ــ ١٩٨٤ الأرقام المطلقة لأقرب مليون دينار

معدل النمو	عرض النقد M2	شبه النقد	معدل النمو	عرض النقد M1	ودائع تحت الطلب	النقد لدى الجمهور	البيان الزمن
_	YIV	٤٧	_	14.	00	110	1978
7.YA	1777	٥٩	%YA	414	V4	179	1940
7.44	TOA	90	7,41	777	1.4	171	1977
7,44	٤٣٩	172	% Y +	410	117	144	1977
77%	094	777	7.17	774	101	414	1974
7.44	۷۷۳	4.1	7.47	£YY	147	440	1979
7/. YY	4.40	44.	7. ٢٦.	090	727	401	1944
7.44	1174	£VA	7.1A	7+1	7.49	217	1941
7/19	12.2	717	ZYY	YAA	714	٤٧٠	1447
7/10	1710	V\$7	7.11	ATA	202	٥١٦	1900
7/4	1404	۸۸۰	7.1	AVA	718 A	۱۳۵	1948

المبدر:

الأرقام المطلقة : دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية العدد (٧) ، مجملد (١٥) تموز ١٩٧٩ ، جدول ٢ . والعدد ٧ ، المجملد ٢٠ تموز ١٩٨٤ حدول ٢ .

وفي السنوات الأولى من عمرها . فقد نما عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) والشامل (M2) غوا كبيرا خلال السبعينات واوائل الثمانينات بما نشط التعامل في السوق آنذاك وجدول رقم (۷) يين أن عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) حافظ على معدل نمو تراوح

ين ١٩٥٤/ و ٢٨٥٤/ خلال سنوات الفترة ١٩٧٤ م. ١٩٨٠ وكذلك الحال فقد حافظ عرض النقد جفهوره الاكثر شمولا (M2) على مستويات أعلى من النمو حيث تراوح معدل غمو بين ٢٧٥٤/ و ١٩٣٨/ في نفس الفترة الأمر الذي يدل على توفر السيولة بسبب تدفق الأمرال إلى الأردن من مصادر متعددة ومنها ما رشح من أموال من دول النفط العربية المجاورة ومن تحويلات الاردنيين العاملين في الحارج خلال تلك الفترة مما ساعد كثيرا على تنشيط سوق عمان المالية عن طريق استثمار جزء لا بأس به من هذه الأموال في أسهم الشركات المدرجة بينها .

ولكن عام ١٩٨١ شكل بداية التحول في هذا الاتجاه إذا أخذت معدلات نمو حرض النقد تتباطأ باضطراد كيا هو واضح من الجدول رقم (٧) حيث انخفض معدل نمو عرض النقد الضيق إلى جمرد // عام ١٩٨٤ ويفهومه الأكثر شمولا إلى ٨٨٨٪ في نفس العام الأمر الذي كان نتيجة لعدة عوامل منها انخفاض عائدات النفط للدول النفطية وهبوط معدلات نمو تحويلات العاملين في الخارج وعدم وفاء بعض الدول العربية بالتزاماتها تجاه الأردن يحرجب إتفاقيات دعم الصمود هذه التطورات انعكست آثارها السلية على السيولة العامة في البلد وبالتالي أثرت سلبيا على نشاط سوق عمان المالية بشكل عام .

٤ _ هيكل نظام معدلات الفائدة والسماح للأردنيين بفتح حسابات توفير بالدولار :

ترتبط قيمة الدينار الأردني بسلة من حقوق السحب الخاصة مكونة من خس عملات رئيسية وهي الدولار الامريكي والمارك الألماني والفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني والمن النياباني . وتحجم السلطات النقدية في الأردن عن تعويم أسعار الفائدة لأنها تعتقد أن السماح بالتعويم صيؤدي إلى تدمير المستثمرين الرئيسيين الذين سيتحولون الى مجرد مودعين حيث سيقبلون على الإيداع في البنوك والاستثمار في السندات ويعرضون عن الصناعة . (١٧)

ولان الفوائد المحلية منخفضة جدا بالنسبة للفوائد التي تدفع على الدولارات أخذ الأردنيون بحولون حساباتهم من الدنانير إلى حسابات بالدولار على أمل جني المزيد من الارباح ففي الفترة ما بين أيار وآب عام ١٩٨٣ مثلا انخفضت قيمة الدينار بمقدار ٧٧٧٪. بالنسبة للدولار عما مثل ربحا مقداره ١١٪ لأولئك الذين حولوا مدخراتهم للدولار . ٣٠٠

أضف إلى ذلك هبوط أسعار الأسهم في السوق النظامية الذي شهده عام ١٩٨٣ وبالتالي هبوط العوائد الممكن تحقيقها من التعامل بالأسهم أرحتى تراجعها إلى السالب في تقرير سوق عمان المالي السادس لعام ١٩٨٣ . (٣٠ كل ذلك أدى إلى زيادة الركود في أعمال السوق عما خفض حجم التداول وجر معدل غوه إلى منطقة السالب كياتم بيانه في جدول رقم (١) .

ه _ أحداث لبنان والمضاربة بالأراضى :

عندما بدأت أحداث لبنان في نيسان عام ١٩٧٥ كان الأردن (ولازال) يتمتع باستقرار سياسي واقتصادي وكان يحقق معدلات نمو جيدة مما ساعد على اجتذاب العديد من المشاريع التي اختارت عمان مركزا لها علما بأن بعض المشاريع اللبنانية اختارت طهران أو أثينا أو قبرص مقرا لها ولكن عمان كان لها نصيب لا بأس به منها . وقد تنبهت الحكومة الأردنية إلى ذلك فسعت إلى دعم السوق المالية المحلية وتحسين شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين مدن المملكة وبين المملكة والعالم الخارجي وأسرعت في إصدار القوانين التي هدفت إلى جعل عمان سوقا مالية نشيطه متنافسة بذلك مع العواصم الأخرى التي سعت إلى ملء الفراغ الذي تركه تراجع بيروت وقد ولد ذلك نشاطًا ملموساً في قطاع البناء في الأردن حيث ارتفعت حدة . أزمة السكن بتدفق أعداد لا بأس بها من المواطنين اللبنانيين إلى الأردن واستعدادهم لدفع مبالغ لا بأس بها لقاء أجرة السكن عما دفع بالكثير من الأردنين إلى إنشاء العديد من الشقق فارتفعت أجور العمال وأثمان مواد البناء وأثمان الأراضي مما نتج عنه موجة مضاربة بالأراضي زاد من حدتها تدفق تحويلات العاملين في الخارج إلى الأردن بعد عام ١٩٧٥ فارتفعت أسعارها إلى آفاق عالية وأثرى العديد من المتعاملين بالأراضي بين عشية وضحاها وتوفرت السيولة العامة وازدهرت الأعمال بشكل عام وارتفعت المدُّرات القومية من (٦) ملايين دينار عام ١٩٧١ الي حوالي (١٤٤) مليون دينار عام ١٩٧٧ (العام السابق لافتتاح سوق عمان المالية) مما دفع بالمسؤولين عن التخطيط في الأردن إلى التعجيل بقيام السوق نتيجة تزايد الشعور بالحاجة إلى وجودها . وعلى الرغم مَّن أن الأردن ظل يتمتع بالاستقرار السياسي مما جعل منه ملجأ آمنا للمشاريع إلا أن العوامل الأخرى قد تراجعت . فقد توقف تدُّفق الإخوة اللبنانيين وعاد العديد منهم إلى وطنهم فيها بعد بعد أن تأكدوا أن الأزمة اللبنانية ليست أزمة عابرة وأن عليهم التعايش معها ، كما أن الحكومة الأردنية وضعت من التشريعات واتخذت من الإجراءات ماخفف كثيرا من حدة اندفاعة موجة المضاربات بالأراضي فتجمدت الأسعار وانحسر مد التعامل وعانت بعض الشركات العقارية صعوبات مادية أثرت سلبيا على بعض مؤسسات القطاع المصرفي في الأردن إلى الحد الذي حدا بالبنك المركزي أن يطلب من البنوك أن تحتفظ بمخصص للديون المشكوك فيها لا يقل عن ١٪ من احتياطياتها.

كل هذه الأحداث كان لها أثرها السلبي على قدرة سوق عمان المالية على المحافظة على زخم النشاط الذي شهدته تلك السوق في السنوات الأولى من عمرها .

٢ ـ حرب الخليج :

كان لنشوب حرب الخليج في أيلول عام ١٩٨٠ وموقع الأردن الملاصق للعراق

وتاييده له وقيامه بدور الممون له أثر كبير في توسيع قاعدة الإنتاج في الأردن بسبب زيادة الطلب على السلم والحدمات داخليا نتيجة لارتفاع المداخيل في فترة المضاربة بالأراضي وفترة زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الحارج ، وخارجيا بسبب ازدياد الطلب على الإنتاج الأردني من قبل العراق فتوسعت صناعات كانت تعاني بعض الصعوبات وتأسست صناعات أخرى جديدة وتأسست شركات نقل مشتركة لنقل البضائع من ميناء العقبة إلى العراق ونشطت حركة السياحة من العراق للأردن في بداية الأمر فنها عدد السياح عام المراق ونشطت حركة السياح عام المهما ولكن استمرار الحرب ودخولها عامها الحامس أنهك قوى الدولتين المتحاربين . وانخفض عدد القادمين من دول الحليج (باستثناء الأردنين) بمعدل 71٪ عام 19۸۳ ويعتبر هذا النقص هاما لأن هؤلاء السياح يشكلون عادة نصف عدد زوار الأردن ٣٠.

كل ذلك أثر على سوق عمان المالية بشكل غير مباشر فتقلص حجم التدفقات النقدية التي كانت تدخل للأردن عن طريق هذه المصادر .

٧ ـ النواحي الفنية :

والمقصود بها الإجراءات التي استهلت بها السوق أعمالها سواء في مجال التشريع أو مجال الادراج والتطبيق .

فعن آلإجراءات التي كان لها أثر كبير في نجاح السوق ، والدفاع عنها في سنواتها الأولى ما يلى :

أ _ إلزام البنك المركزي والبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة وكل شركة مساهمة عامة أردنية يبلغ رأسمالها المدفوع ماثة ألف دينار أو أكثر ووسطاء السوق المعتمدين ـ إلزام جميع هؤلاء بأن يكونوا أعضاء في السوق .

ونتيجة لذلك نما عدد الشركات المدرجة وعدد الأسهم المتداولة وقيمة الأسهم المتداولة وقيمة الأسهم المتداولة وقيمة الأسهم المتداولة بحدا كانت بمستوى (١٩٥٠٪) عام ١٩٨٠ و (١٩٦٤٪) عام ١٩٨٠ و وكذلك نمت قيمة هذه الاسهم بالدينار فقد كان معدل نموها (١٨٢٪) عام ١٩٨٠ و (١٦٦٪) عام ١٩٨٠ و (١٦٦٪) عام ١٩٨٠ كان وضح جدول رقم

ب _ قيام شركات الوساطة المالية بالبيع والشراء لصالح محافظها بعد أن تم تنظيم هذه العمليات حسب راسمال تلك الشركات ولكن تبين فيها بعد أن هذه الشركات نكصت عن القيام بهذا الدور (دور صانعة السوق) فيها بعد كها مبياتي بيانه لاحقا .

حـ ـ تشجيع إنشاء بنوك الاستثمار والشركات المالية للقيام بتغطية الإصدارات الجديدة

في السوق الأولية . وقد تم إنشاء البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار وبنك الاستثمار العربي وعدد من الشركات المالية وقد قام بعض هذه الشركات بتغطية بعض الإصدارات في السوق الأولية .

ولكن هذه الإجراءات الفنية فقدت زخها بجرور الزمن مثلها مثل العوامل الأخرى التي أدت إلى إنشاء السوق ودفعتها إلى النشاط بزخم شديد في بداية عمرها عها تم بيانه ونتج عن ذلك أن تراجعت معدلات نمو حجم الأسهم المتداولة وحجم قيمتها السوقية كها ورد في الجدول رقم (١) حيث يلاحظ أن معدلات نمو حجم الأسهم المتداولة في السوق الثانوية وحجم قيمتها السوقية أخذت بالتباطؤ السريم منذ عام ١٩٨١ ، فهبط معدل نمو عدد الأسهم المتداولة بسرعة مذهلة ليصبح عام ١٩٨٣ أقل من خس ما كان عليه بقليل عام ١٩٧٩ وليصبح سالبا عام ١٩٨٤ وكذلك عاني معدل نمو القيمة السوقية للأسهم المتداولة بالدينار نفس التباطؤ السريع ليصل الى مستوى ١٠٪ عام ١٩٨٢ أي إلى حوالي ٢٠٥٪ ما كان عليه عملة المتداولة بالدينار نفس التباطؤ السريع ليصل الى مستوى ١٩٨٠ . وما هذا التراجع إلا محملة للهبوط الذي طراً على زحم العوامل التي أدت إلى نجاح السوق في أعوامها الأولي .

أضف إلى ذلك أن أسعار الأمهم عرفت التراجع أيضا حتى وصلت معدلات نموها إلى السالب عام ١٩٨٣ واستمرت كذلك لغاية كتابة هذه المادة كيا ورد في جدول رقم (٢) في بداية هذا البحث .

ب _ العوامل الخاصة :

هنالك مجموعة من العوامل الخاصة التي لعبت دورها السلبي على نشاط سوق عمان المالية فساهمت في وصولها إلى مستويات الركود التي تعاني منها حاليا ولسوف يتين عايلي أن جميع هذه العوامل ساهم بشكل أو باخر في إضعاف ثقة المستمر بالسوق بما ساعد في خلق الركود وتعميقه . وأهم هذه العوامل ما يلي : الزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات الوهمية والافصاح المالي غير الصحيح وقصور شروط الادراج عن خلق استمرارية التعامل على مستوى السهم ونكول شركات الوساطة المالية عن قيامها بدور الشركات صانعة الاسواق . وفيا يلي تفصيلات هذه العوامل .

١ ـ ضعف ثقة المنتثمر:

من مظاهر ضعف ثقة المستثمر في الأوراق المالية استمرار إحجام المستثمرين عن شراء الأسهم بالرغم من وصول أسعارها إلى مستويات أقل من القيمة الحقيقية والفترية لها بل أقل من القيمة الأسمية لها فقد بلغ عدد الشركات التي تم التداول في أسهمها طبقا لإحدى نشرات سوق عمان المالية خسين شركة فقط من أصل (٩٥) شركة مدرجة أي ما يشكل حوالي (٩٣٪) من مجموع الشركات المدرجة بيعت أسهم (١٩٥) شركة (أي ٣٨٪) منها بأسمار تقل عن الحد الأدني للقيمة الأسمية للسهم العادي في الأردن وهو دينار أردني واحد⁷⁷. هذا الأمر يبين عمق الركود الذي تعاني منه السوق ويعزى ذلك إلى ضعف ثقة المستمر الأردني في الأوراق المالية هذا الضعف الممكن تبريره بالعوامل التالية :

١ - "سوء أوضاع بعض الشركات وسوء إدارتها وضعف كوادرها وضعف معدلات توزيع الأرباح النقدية لديها وظهور تلاعب مالي على مستوى الإدارة العليا والمتوسطة في بعض الشركات المالية والصناعية والتجارية وهي على الرغم من أنها حالات فردية إلا أنها ذات تأثير نفسي عام سلبي على المستثمرين وقد ساعد على ذلك ضعف أساليب الرقابة المالية الداخلية والخارجية على تلك الشركات وكذلك عدم متابعة أوضاع تلك الشركات عن كثب من قبل المؤسسات ذات العلاقة "دا".

٢ ـ الزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات الوهمية :

ظهرت عام ١٩٨٢ ظاهرة جديدة عندما اتخذ نفر من المستثمرين تأسيس الشركات مهنة لهم فصاروا يؤسسون الشركات المتنافسة وخاصة في قطاع الخدمات ويحيطونها بهالة كبيرة من الدعاية الكاذبة فيجتذبون أعداداً هائلة من المكتبين حتى أن نسبة التغطية بلغت في بعض الحالات عدة مثات بالماثة ووصلت الى حد (١٥٥٤٪) من عدد الأسهم المطروحة لإحدى الشركات عام ١٩٨٢ كما يبين الجدول التائي :

جدول رقم (٨) الحد الأعلى لنسب تغطية الاصدارات الجديدة ١٩٧٨ - ١٩٨٢

عدد الشركات التي طرحت أسها	البيئة
4	1974
1.	1979
77	19.4
1A	14.81
3.7	74.91
	طرحت اسها ۹ ۱۰ ۲۲ ۱۸

المصدر: التقارير السنوية لسوق عمان المالية.

ويقوم المؤسسون بعد ذلك ببيع أسهمهم فورا ليحققوا أرباحا خيالية ويتركون الشركة لمصيرها بين يدي المكتبين الذين يكتشفون اللعبة بحرور الزمن فتضعف ثقتهم ويحاولون التخلص من مساهماتهم فينعكس ذلك سلبيا على أسعار الأسهم وعلى حركة التداول وقد تنبهت السلطات فيا بعد لهذه اللعبة فقامت بسن تشريع بمنع المؤسسين من بيع أسهمهم التأسيسية قبل مفي ثلاث سنوات على تأسيس الشركة وعلى الرغم من أن المذركات في القطاع الواحد وخاصة في عمالجة هله الظاهرة إلا أن ظاهرة تركز تأسيس الشركات في القطاء الواحد وخاصة في قطاع الحدمات والتجارة لا تزال مستمرة عما اتخم السوق الأردنية بمثل هذه الشركات التنافسة والتي السوق الأردنية بمثل هذه الشركات التي لا حاجة لها بها وخاصة الشركات وأضعف إنجازاتها وبالتالي أضعف ثقة المستمر بها فأخذ يسمى للتخلص من أسهمها التي اكتتب بها وأعرض عن اقتناء أسهمها إن لم يكن قد اكتتب بها أصلا خاصة بعد أن تكون الهالة الدعائية الكبيرة عن اقتاء أسهمها التي المتاركات عند إنشائها قد بهت يظهور الحقائق مع الزمن . كل هذا الني تحمل أو بآخر في ظهور الركود في أعمال السوق وتعميقه .

٣ - الإفصاح المالي غير الصحيح:

المقصود بالإفصاح المالي إظهار كافة المعلومات الأساسية المتعلقة بمنشأة ما والتي قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار لدى كل فئة من المهتمين من حملة أسهم ومستثمرين ودوائر حكومية ذات علاقة . فالإفصاح المالي يهدف إلى توفير معلومات كافية ومتكاملة وعادلة وغير مضللة عن الوضع المالي لمنشأة ما .

إن إعطاء صورة واضحة وحقيقية عن واقع منشأة ما يساعد المستثمر كثيرا في اتخاذ قراره ويساعد على تصحيح أية أوضاع غير سليمة ومعالجتها منذ البداية وقبل انتشار الحطر وبالتالي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في الأوراق المالية بشكل عام وفي الأسهم بشكل خاص .

أما من حيث السندات فإن الإفصاح المالي ونشر المعلومات المالية عن المؤسسات المصدرة لما أمر هام ولكنه ليس بنفس درجة أهمية حالة الأسهم لا سيا وأن حركة التداول في السندات في سوق عمان المالية تكاد تكون معدومة مقارنة مع قيمة الإصدارات لهذه السندات ومقارنة مع حركة التعامل بالأسهم وذلك بسبب عدم إقبال الجمهور على الاكتتاب بهذه السندات حيث لا تشكل حصة الأفراد سوى (٣/) من قيمة سندات التنمية التي بلغت حوالي (٨٣) مليون دينار عام ١٩٨٢ أما اسناد قرض الشركات المساهمة والمؤسسات العامة فقد بلغت قيمة إصداراتها القائمة حوالي (٤٠) مليون دينار لم تتجاوز فيها حصة الأفراد ٢٪ بينا نجد ٩٠٪ فيها في عافظ البنوك التجارية في ذلك العام ٣٠٠٠

وتلعب إدارة سوق عمان المالية دورا هاما في إعطاء صفة الأهمية للإفصاح المالي

والنشر فبالأضافة إلى الحد الأدنى من المعلومات المالية التي تطلب إدارة السوق من الشركات المدرجة أن تنشرها فإن إدارة السوق لها نشاطات معروفة في مجال إيصال المعلومات للمستثمرين ومن أبرز هذه النشاطات : إصدار دليل الشركات في ثلاثة أجزاء وبث حركة الأسعار وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية للشركات المزمع إنشاؤها وترسيخ أسس الإفصاح المالي ونشر المعلومات وإصدار نشرة شهرية تتضمن نشاط حركة التداول للشركات المدرجة وتضمين التقرير السنوي العام للسوق بيانات هامة عن الشركات المدرجة وإصدار دراسات غير دورية لربحية الشركات .

وعلى الرغم من كل هذا تين الإدارة السوق الشركات تلجأ إلى التلاعب بأرقام تقاريرها السنوية (الميزانية والأرباح والخسائر) بشكل لا يعكس أوضاعها الحقيقية فيظهرها شركات رابحة (على الرغم من أنها تحقق خسائر) ويخفي عيوب إدارتها وإن صح هذا الأمر فإن هذه الممارسات تهبط بالتقارير السنوية في مثل هذه الشركات فتجعل منها وسيلة للتلاعب بدلا من أن تكون أداة للإفصاح المالي السليم وتنفي عنها صفة الصدق في التعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية . وهذا الأمر من أخطر الممارسات التي يمكن أن تؤثر سليا على نفسية وثقة المستثمر في مجال الأوراق المالية صند اكتشافه لهذا التلاعب وتأتي خطورة هذا الأمر من أن المستثمر في مجال الثقة ليس في الشركات التي يتم اكتشاف تلاعبها فحسب بل ويتعداها إلى جميم الشركات خاصة وأن المستثمر لا تتوفر لديه الوسائل فحسب بل ويتعداها إلى جميم الشركات خاصة وأن المستثمر لا تتوفر لديه الوسائل والأساليب التي تمكنه من التمييز بين الشركات الصادقة والشركات المتلاعبة .

٤ ـ قصور شروط الإدراج عن خلق استمرارية التعامل على مستوى السهم :

إن من الوظائف المهمة للأسواق المالية خلق استمرارية التعامل وإكساب الورقة المالية صفة السيولة . ولاستمرارية التعامل مستويان : مستوى الورقة المالية (السهم أو السند) ومستوى السوق عن طريق انمقادها السند) ومستوى السوق عن طريق انمقادها دوريا . وأما العوامل التي تؤدي إلى توليد الاستمرارية بالنسبة لورقة ما (السهم العادي مثلا) فهي وجود عدد كبير من حملة الأسهم في الشركة الواحدة وكبر حجم الشركة الواحدة وكبر حجم الشركة ذاتها . لذا حرصت البورصات العالمية ومنها بورصة نيويورك على وضع شروط معينة تتعلق بهذا الأمر يجب أن تتوفر في الشركة قبل أن توافق على إدراجها فمن هذه الشروط مثلا : يجب أن يكون عدد من مجملون ١٠٠ سهم من أسهم تلك الشركة لا يقل عن ٢٠٠٠ مساهم وأن يكون عدد الأسهم المتداولة بين الجمهور من أسهم تلك الشركة لا يقل عن مليون سهم . .

ونظرة فاحصة على شروط الإدراج في سوق عمان المالية تبين أن هذه الشروط قد إغفلت ما يؤدى إلى خلق هذه الاستمرارية فهى قد أغفلت :

 ١ - تحديد الحد الأدنى لعدد من يجملون حدا أدنى من أسهم الشركة التي تطلب الإدراج لضمان استمرارية التعامل في أسهم تلك الشركة .

٢ _ تحديد الحد الأدنى لعدد الأسهم المتداولة بين الجمهور للشركة التي تطلب الإدراج .

إن غياب هذين الشرطين الشرطين الى ظهور عدد من الشركات المدرجة والتي لا يتم التعامل بأسهمها كما هو موضع من جدول رقم (٩) التالي حيث يتبين أن نسبة الشركات المدرجة التي لا يتم التداول بأسهمها مطلقا يتراوح بين ١٩٥٩٪ و ١٩٨٪ من مجموع الشركات المدرجة في كل عام منذ ١٩٧٨ ولغاية ١٩٨٣.

جدول رقم (٩) عدد الشركات المدرجة التي لا يتم التعامل بأسهمها ونسبتها إلى مجموع الشركات المدرجة خلال الفدة ١٩٧٨ - ١٩٧٣

		-		
نسبة الشركات التي لم يتم تداول أسهمها إلى مجموع الشركات المدرجة	عدد الشركات التي لم يتم تداول أسهمها	عدد الشركات التي تم تداول أسهمها	عدد الشركات المدرجة	السنة
٨ر١٤٪	1.	٥٧	٦٧	1974
٤ر١٪	١	٧٠	٧١	1979
7.V	٥	77	٧١	144
7.83%	٣	74	٧٧	1441
٧٤٪	٤	AY	7.4	1441
٣ر٥٪	٥	4 .	90	1947

المصدر: الأرقام المطلقة: مجموعة من تقارير سوق عمان المالية السنوية.

كيا أن المتنبع لتقارير سوق عمان المالية السنوية يرى بوضوح تام أن السوق لم تنجح في خلق استمرارية التعامل بالسندات ولا بإكسابها صفة السيولة فقد ورد في التقرير السنوي السادس للسوق عن عام ١٩٨٣ ما يل :

"لم يشهد السوق الثاني للسندات عام ١٩٨٣ أي نشاط ملحوظ له بل على العكس من ذلك حصل تراجع في حركة تداول السندات سندات التنمية واسناد القرض للشركات المساهمة والمؤسسات العامة مقارنة مع الأعوام السابقة" ٧٠٠.

٤ - تكوص شركات الوساطة المالية عن قيامها بدور الشركات صانعة الأسواق:

سعت سوق عمان المالية ومنذ البداية إلى تطوير خدمات الوصاطة المالية من خلال ترخيص عدد من شركات الوساطة المتخصصة والمتفرغة لأعمال سوق رأس المال لتكون شركات صانعة للسوق Market Makers عن طريق العمل على تنشيط تداول الأوراق المالية من خلال تمويل عمليات التداول في السوق الثانوية فتقوم بوظيفة التغطية والتوزيع والتسويق للأوراق المالية اعتبارا من مرحلة الإصدار الأولي لها وقد نما عدد شركات الوساطة المالية حتى وصل الى (۲۸) شركة بلغت رؤوس أموالها إلى ما يزيد على (۲۵) مليون دينار في منتصف عام ۱۹۸۲ منذ أغلقت السوق باب ترخيص مثل هذه الشركات لمدة سنتين من تاريخه (۳۸).

ولكن ثبت أن هذه الشركات لم تساهم في التمويل القصير الأجل لتمويل عمليات التداول في السوق المثالية المتوافق المثالية المتوافق المثالية كيا أنها لم تقم بواجبها كصانعة للسوق عا أضعف الثقة بنيتها (وحتى بقدرتها) على القيام بما هو متوقع منها للمساعدة في توفير صفة السيولة والامتمرارية للأوراق المالية المتعامل بها من أسهم وسندات .

وماذا عن المستقبل ؟

كما سبق تبين أن الظروف المساعدة التي واكبت السوق في السنوات الأولى من عمرها لم تستمر على ما كانت عليه وفقدت زخها فقل ما كانت ترقد به الاقتصاد الأردني بشكل عام من أموال ساعدت على نمو السوق وإزدهارها وتوسعها ومما يدعو الى الحذر أن التراجع في معظم هذه العوامل أمر أثبت أنه ليس مجرد سحابة صيف وأكثر ما نخشاه أنه قد يستمر لفترة من الصعب التنبؤ بمداها لا سيا وأنه من الطبيعي أن تفقد بعض هذه العوامل زخها بفعل مرور الزمن .

ولا نستطيع أن ننكر ما قامت به إدارة السوق من جهود لتطويق الوضع والحد من النتائج السيئة مثل المقترحات التي تقدمت بها في تقريرها الخامس بشأن علاج بعض مظاهر الركود ، وكذلك لا ننكر جهود البنك المركزي لتنشيط السوق مثل قراره الذي أصدره في آذار عام ١٩٨٤ الذي أزم كل بنك مرخص في الأردن بأن يمتلك مالا يقل عن ١٥٪ من رأسماله واحتياطياته بشكل أسهم في شركات صناعية وانتاجية ولكن هذا القرار أثبت أيضا أنه كان محدود الأثر وعرضي التأثير حيث أنه نشط السوق لفترة لا تزيد على عشرة أيام عاد بعدها مؤشر أسعار الأسهم وحجم التداول الى الانحفاض .

والأمل معقود على سياسة تنشيط القطاع الخاص التي استهدفتها حكومة السيد زيد الرفاعي الأخيرة في الأردن وقراراتها بإعفاء رعايا دول مجلس التعاون الخليجي من متطلبات تأشيرة اللخول والإقامة والاتفاقيات المتعددة المعقودة مع جمهورية مصر العربية وافتتاح طريق العقبة نوييم وتكليف وزارة التجارة والصناعة الأردنية لفريق من المختصين بدراسة وسائل وأساليب تنشيط الصادرات الأردنية والشائعات عن اعتزام الحكومة الحالية الرجوع عن بعض القرارات التي اتخذتها حكومات سابقة بهدف تنشيط حركة بيع وشراء الأراضي وكذلك إعلان الحكومة الحالية عن مضاعفة الجهود لاكتشاف المزيد من البترول ، كل هذه الأمور قد تؤتي ثمارها فتعيد للعوامل المؤثرة في سوق عمان المالية زخها وتحال جوامل جديدة تؤثر إيجابيا في السوق فتعيد لها نشاطها وحيويتها .

إضافة إلى المقترحات القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي تقدمت بها سوق عمان المالية في مذكرتها المنشورة في جريدة الدستور في عدديها الصادرين في ٢و٧ أيار ١٩٨٥ بهدف تنشيط السوق وإعادة الثقة إلى نفوس المتعاملين بالأوراق المالية ، فمن هذه المقترحات ما يركز على ننظيم ترخيص المتعاملين وبعضها ما يركز على تنظيم ترخيص الشركات الجديدة بحيث لا تزيد عن حاجة القطاع الذي ستخدمه لا سيها قطاع التجارة والخدمات وبعضها له علاقة بالتشريعات والقوانين وآخر له علاقة بتنظيم عمليات تحويل ملكية الأسهم بحيث تكون مركزية لجميع الشركات وحفز الشركات المالية على النهوض بالدور المطلوب منها كصانعة للأسواق . . الخ .

جميع هذه المقترحات يمكن وصفها بأنها محاولة جادة لمعالجة العوامل الحاصة التي تم بحثها آنفا وهنالك أمل كبير في أن علاج السلبيات الناتجة عن هذه العوامل قد يعمل عل إعادة الكثير من الثقة التي فقدها المستثمر .

الحلاصة والاستنتاجات :

سعت هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب التي أدت الى تزايد نشاط سوق عمان المالية في السنوات الأولى من عمرها بشكل ملحوظ وتقييم قدرة السوق على الاستمرار في تحقيق هذه المستويات العالية من النشاط . فتبين أن البيئة الاقتصادية والمالية التي سادت الأردن في العقد السابع وأوائل العقد الثامن من هذا القرن أفرزت حوامل عامة دفعت بزخها سوق عمان المالية إلى مستويات عالية من نمو النشاط في السنوات الأولى من عمرها وأخرى خاصة أثرت سلبيا على ثقة المستثمرين بالأوراق المالية . وقد تم بحث كل من العوامل العامة والخاصة بالتفصيل .

وقد تبين أنه بمرور الزمن واعتبارا من عام ١٩٨٢ على وجه التحديد ، تعرضت

البيئة المالية والاقتصادية في الأردن الى هبوط في معظم عناصرها من حيث معدلات النمو
عن المستويات التي كانت سائدة في السنوات الأولى من عمر السوق بما أفقدها زخها وأثر
يشكل سلبي وفعال على السوق بشكل عام فعانت من الركود في أعمالها . كيا رافق ذلك
ظهور تأثير العوامل الحاصة السلبي على ثقة المستثمرين فعمق ذلك الركود الذي اتخذ
مظهرين الأول منها التباطؤ المضطرد في نمو حجم التداول وتراجعه الى السالب والثاني
تراجع أسعار الأسهم المتداولة وتحقيقها لمعدلات سالبة أيضا ولا مفر من الاعتراف بأنه
ليس هناك في الوقت الحاضر مؤشرات تدل على أن مسار التغير في هذه العوامل سوف يتبدل
نحو الأحسن في المستقبل المنظور بما يجمل مستقبل السوق وقد رتها على التغلب على الركود
الحواق على الرغم من جهود إدارة السوق وسعي البنك المركزي الأردني
التشميطها .

إلا أن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها حكومة السيد زيد الرفاعي الجديدة والتي تهدف إلى تنشيط القطاع الحاص بشكل عام وإلى استعادة التضامن العربي والمقترحات التي تقدمت بها السوق مؤخرا (إذا ما تم تنفيذها) تنعش الأمال بقدرتها على التأثير إيجابيا على السوق في المستقبل ولكن على المدى الطويل .

التوصيات :

وفي ضوء ما سبق نرى أن البيئة الأردنية الاقتصادية والمالية والعامة لها تأثير مباشر وخاص على نشاط سوق عمان المالية ولذا فإن التوصيات الممكن الحروج بها لتنشيط هذه السوق تتخذ اتجاهين الأول يتعلق بالعوامل العامة وهو طويل الأجل ويمكن حصر بنوده بما ط.:

اً ــ ٧ ــ استعادة الوفاق والنضامن العربي لما لذلك من آثار إيجابية على البيئة الاقتصادية والمالية في الأردن وبالتالي على السوق المالية فيها .

ومن حسن الحظ أن جميع هذه التوصيات إما قيد البحث وإما قيد التنفيذ من متخدى القرار في البلد في الوقت الراهن .

وأما الاتجاء الثاني فيتعلق بالنواحي الفنية والعوامل الخاصة وهو طويل الأجل أيضا ويستهدف تشجيع المستثمرين على استعادة ثقتهم بالتعامل بالأوراق المالية ويمكن حصر بنوده بما يلي :

ب _ ١ _ توصى إدارة السوق والمؤمسات الحكومية ذات العلاقة مثل البنك المركزي الأردني

ووزارة التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات ذات الملاقة بأن تزيد من جهودها في تعمين السوق عن طريق تسهيل عمليات التبادل ونقل الملكية وتخفيض تكاليف التعامل بالنسبة للمستثمر والوكيل وتأمين حضور السوق عربيا ودوليا عن طريق دراسة إمكانية إدراج شركات غير أردنية لغايات التعامل بأسهمها في الأردن وتمكين الرعايا غير الأردنيين من التعامل بالسوق (؟).

ب - ٢ - العمل على النهوض بدقة ونوعية وكمية الإفصاح المالي والتشديد على ذلك .
 ب - ٣ - العمل على زيادة كفاءة السوق بالمعنى الصحيح للكلمة "اعن طريق التشديد على دقة المعلومات ونشر المزيد منها عن أوضاع الشركات المدرجة وتمكين أكبر عدد ممكن من المهمين من الحصول على هذه المعلومات بأقل ما يمكن من التكاليف .

ب ع - تعديل شروط الإدراج بحيث يصبح بالإمكان ضمان استمرارية التعامل على
مستوى الورقة المالية وبالتالي ضمان سيولتها وعجب أن تشمل التعديلات اشتراط توفر حد
أدنى لعدد الأسهم المتداولة للشركة طالبة الإدراج وحد أدنى لحملة أسهم تلك الشركة وحد
أدنى من السنوات المتتابعة التي تكون الشركة قد قامت خلالها بتوزيع فعلي للأرباح قبل
 ادراجها .

ب _ ه _حفز الشركات المالية على القيام بدورها المتوقع منها كصانعة للسوق لضمان سيولة الورقة المالية .

المسوامش

- Lawrence S. Ritter & William L. Silber, Principles of Money: Benking & Financial (1)

 Market. (New York, Library of Congress) 1980 . P., 55 .
- (٢) يعلن على الأدوات المالية الطويلة الأجل مثل الاسهم والسندات إسم الأوراق المالية Financial Papapers
 أما الأدوات المالية القصيرة الأجل فيطلق عليها اسم الأوراق التجارية ز
- (٣) هشام البساط : الأسواق المائية المدولية وبورصات الأوراق المائية وسياسات تكوين محفظة الأوراق المائية في المصارف (بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٧٥ ص ٣١ .
- Hirt & Block fundamentals of investment Management and Strategy, (Richard (1) D. Irwin, Homewood, 111... 1983), p. 34.
- Joseph . M . Burns , A Treatise on Markets , Spot , Futures and Options (Washington (°) D . C . 1979) , pp . 6 , 31 , 58 .
- (٢) للباحث بحث آخر بعنوان "تقييم سوق عمان المالية داخليا : نطاق العمل ، الوظائف والفعاليات ومستوى الكفاءة" يتم فيه بحث وظائف السوق المالية النموذجية وصفائها ، كيا ينهني أن تكون عليه وتقييم سوق عمان المالية في ضوء ذلك ويكن اعتباره مكملا لحذا البحث قيد النشر في عذه المجلة .

٦٦ _ مجلة العلوم الاجتماعية

- (٧) سوق عمان المالية ، التقرير السنوي الخامس لعام ١٩٨٢ ، ص ٥ ، سيشار لهذا المرجع فيها بعد كها يلي :
 التقرير الخامس للسوق .
- (A) سوق حمان المائية ، التغرير السنوي السادس لعام ١٩٨٣ ، ص ١٤ ، وسيشار لهذا المرجع فيها بعد كها بل : التغرير السادس للسوق .
 - (٩) المرجع السابق ، ص ٣٥ .
 - (۱۰) كيا هي نهاية عام ١٩٨٣ .
 - (١١) جريدة الدستور الأردنية ـ عدد يوم الثلاثاء ١٩٨٥/٥/٧ ، صفحة ٧ .
 - (١٢) عقد في أبو ظبي في أوائل ، شباط (فبراير) عام ١٩٨٥ برعاية صندوق النقد العربي .
 - (١٣) هنالك العديد من هذه الدراسات منها على سبيل المثال لا الحصر ما كتبه كل من :
- أ ـ حربي النّبوي وسليم أمين أبر الشمر ، صوالات العاملين في ضوّه واقع هجرة الأردنيين إلى الحارج ،
 عمان ، البنك لمركزي الأردني ـ دائرة الابحاط والدراسات ، ۱۹۸۲ .
 ب ـ يسام الساكت : تطوير وتنعية التحويلات : دراسة مقدمة إلى المؤتمر الحاص بالهجرة الدولية في العالم العربي ، الملجنة الاقتصادية لفرب آسيا ، بيروت ، ۱۹۸۱ .
- العربي ، اللجنة الا فتصادية لفرب أسيا ، يبرولت ، ١٩٨١ . جــ نيسير عبد الجابر "استثمار واستخدام الموارد البشرية الأردنية" مجلة العمل ، العدد ١٩ (١٩٨٧) ص
- د _ عادل لطفي اسمد "القوى العاملة في الأردن" مجلة العمل ، المندان ١٣ ، ١٤ (١٩٨١) ص. ٣٦ ـ ٣٩ .
- هــمركز دراسات الوحدة العربية والمهد العربي للتخطيط في الكويت : العمالة الأجنية في اقطار الخليج العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ . و ــ اسماعيل سعيد زغلول ، تحويلات الأردنين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، النك المركزي الأردني ، الع ١٩٨٨ .
- ز _ جليل بدر طريف : قُرُوض الأردُّن الخَارِجية ودورها في التنمية الاقتصادية ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، أب 19.8 .
 - (١٤) هنالك جداول في هذا البحث تحتوي على معلومات لسنوات تقم قبل عام ١٩٧٤ .
- البتك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع عشر لعام ١٩٧٧ ، وسيشار لهذا المرجع فيها بعد كها يلي - تقرير البتك المركزي لعام ١٩٧٧ .
- (١٦) وزارة الصناعة والتجارة : مديرية مراقبة التأمين ، التقرير السادس عن اعمال التأمين في الأردن ١٩٧٢ - ١٩٨١ ، عمان ١٩٨٦ مس ٩ . سيشار لهذا المرجع فيها بعد كها يلي : التقرير السادس عن مراقبة أعمال التأمين .
- (١٧) طلال جوارنه ، سوق همان المالي وأهميته في الاقتصاد الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، ١٩٨٤ ، ص ٣٣ . سيشار لهذا المرجع فيها بعد كها يلي : جوارنه : سوق عمان المالي .
- (١٨) المجلس القومي التخطيط ، خطة التنمية الحمسية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) ، عمان ، الأردن ، ص ٢٠ ،
 سيشار فذا المرجع فيها بعد كها بلي : خطة التنمية الأردنية الخمسية الأولى .
 - (١٩) جوارته ، سوق عمان المالي ، ص ٤١ ـ ه. ٤

- (۲۰) اسماحيل زغلول ، تحويلات الأردنين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني ، البنك المركزي الاردني ، دائرة الأبحاث والدواسات ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٤ ، ص ١٣ ـ ١٤ . وسيشار لهذا المرجع فيها بعد كها يلي : زغلول ، تحويلات الأردنين .
 - (٢١) زغلول، تحويلات الأردنيين، ص ١٩.
- Saad Eddin Ibrahim, The New Arab Social Order, (Croom (YY)
 Helm, London, England, 1982), p. 36 & 72.
 - (٢٣) زغلول ، تحويلات الأردنيين ، ص ٢٥ ـ ٣١ .
- (۲٤) عبد اللطيف أبوحجلة ، دراسات في اقتصاديات المتاطق المحتلة (البيك المركزي) الأردني ، دائرة الابحاث والدراسات (۱۹۸) ص ۲۱ ، ص ۲۶ . وسيشار إلى هذا المرجع فيها بعد كيا يلي : أبو حجلة دراسات .
- (٢٥) زغلول ، تحويلات الأردنيين ، ص ٤٣ .
- (٢٦) بسام الساكت ، تطوير وتنمية التحويلات ، وسيشار لهذا المرجم فيها بعد كها يلي : الساكت ، تطوير .
 - (۲۷) زغلول ، تحویلات الأردنین ، ص ۱۵ .
 - (۲۸) المرجع السابق، ص ۸۰.
- (٢٩) انظر نص المقابلة مع عافظ البنك المركزي الأردني الذي تشرته جريدة الدستور في ملحقها الحاص ، المال والبنوك في الأردن . يتاريخ . ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٨٥ ص ٢ ٤ .
 - (٣٠) المرجم السابق.
 - (٣١) سوق ممان ، التقرير السادس ، ص ٢٥ .
- (٣٣) جريدة اللمتور الأردنية ، ملحق محاص : المال والبتوك في الأردن ، ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٤ ، ص ٢ ٢ . ٢
- (٣٣) نشرة سوق عمان الماني ليوم الثلاثاء ١٩٨٥/٥/٧ للنشورة في جريدة الدستور الأردنية الصادرة بذلك
- (٣٤) مذكرة سوق عمان المالي المنشورة في عدد جريفة الدستور الصادر يوم الاثنين ١٩٨٥/٥/٦ ص ٧ وسيشار لهذا المرجم فيها بعد كها يلي مذكرة سوق عمان في جريفة الدستور .
 - (٣٥) التقرير السنوي الخامس لسوق عمان المالي ، ١٩٨٧ ، ص ٩١ ٩٢ .
- (٣٦) مذكرة سوق عمان في جريدة الدستور ، مرجع سابق ، عند الاثنين : ١٩٨٥/٥/٦ ص ٧ وهند الثلاثاء ١٩٨٥/٥/٧ ص. ٧ .
- (٣٧) ليس من الضرورة أن تكون هذه الحدود الدنيا مرتفعة كها هي الحال في بورصة نيوبورك ولكن من المفيد أن تكون عند مستويات معقولة تضمن استمرارية أكثر للتعامل على مستوى الورقة .
 - (٣٨) المرجم السابق ، ص ١٣٣ .
- (٣٩) بعد التأكد من جدوى هذين الأمرين وتأثيرهما على الاقتصاد الأردني بشكل صام وعلى المستثمر الأردني بشكل خاص .
- (٤٠) السوق الكفؤة هي السوق التي تمكس أسمار الأسهم فيها جميع المعلومات المتوفرة عن الشركة المصدرة بحيث تتغير هذه الأسمار بما يتلام من تغير العائد الفعلي المرفوب فيه من اقتنائها ذلك العائد الذي يجب أن يتلامم مع مستوى المخاطرة التي يتضجنها اقتناء ذلك إلسهم.

المراجع

أ) بالعربية

- إسماعيل سعيد زغلول، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات . البنك المركزى الأردني ، آب ١٩٨٤ .
- ٢) د. بسام الساكت. تطوير وتنمية التحويلات، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت، ١٩٨١.
- ٣) د . تيسير عبد الجابر ، "استثمار واستخدام الموارد البشرية الأردنية" ، مجلة العمل العدد ١٩ (١٩٨٢)
- ٤) جريدة الدستور الأردنية عدد يوم الاثنين ٦ مايو (ايار) ١٩٨٥ وعدد يوم الثلاثاء ،
 ٧ مايو (ايار) ١٩٨٥ .
- ه) جريدة الدستور الأردنية ، ملحق الدستور الخاص : المال والبنوك في الأردن ، ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٨٤ .
- ٦) جليل بدر طريف: قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية ،
 البنك المركزي الأردني دائرة الأبحاث والدراسات ١٩٨٤ .
- حربي النبوي وسليم أمين أبو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين إلى الحارج ، عمان ، البنك المركزي الاردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ١٩٨٧ .
- دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية أعداد متفرقة منذ عام ١٩٧٩ حتى كانون الثاني عام ١٩٨٥ .
- ٩) دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع عشر لعام ١٩٧٧ ، حمان الأردن .
- ١٥ دائرة الإحساءات العامة الأردنية، الدخيل الشومي
 ١٩٧٧ ١٩٧٧ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٠ عمان ، الأردن .
- سوق عمان المالي ، التقرير السنوي الحامس ١٩٨٢ والسادس ١٩٨٣ والسابع ١٩٨٤ .
- مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط في الكويت: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣.

- ١٣) المجلس القومي للتخطيط (في الأردن) ، خطه التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . عمان ، الأردن .
 - ١٤) مجلة البترول والغاز العربي ، باريس ، عدد تموز (يوليو) ١٩٨٤ .
- ١٥) عادل لطفي : أسعد ، "القوى العاملة في الأردن ، عجلة العمل ، العددان ... ١٥) ١٤، ١٣
- ١٦) عبد اللطيف أبو حجلة ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة ، البنك المركزي
 الأردن ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٨ .
- اللال جوازنة ، سوق صمان المالي وأهميته في الاقتصاد الأردني ، رسالة ماجستير غير
 منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ١٩٨٤ .
- ٨١) هشام البساط ، الأسواق المالية المنولية وبورصات الأوراق المالية وسياسات تكوين محفظة الأوراق المالية في المصارف ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ١٩٧٥ .
- ١٩) وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ، مديرية مراقبة التأمين ، التقرير السادس عن أعمال التأمين في الأردن ١٩٧٣ - ١٩٨١ عمان ، الأردن ، ١٩٨٦ .

ب) بالانجليزية.

- 1) Burns , Joseph M . , A Treatise On Markets , Spot , Futures and Options Washington D . C . , 1979 .
- 2) Hirt, Geoffrey a., Block, Stanly B., Fundamentals of Investment Management and Strategy, Richard D. Invin, Homewood, 111., 1983.
- Ibrahim , saad Ed deen , The New Arab Social Order , Croom Helm , London , England , 1982 .
- Ritter , Lawrence S . & Silber & William L . , Principles Of Money : Banking & Financial Market , Library of congress , New York , 1980 .

التَّاتْيُرِلتَ الاقتصَاديَة وَالاجتَّبَاعِية لتَّحُويِلات المصَّرِيِينِ العَاملين بِالوَطِن العَرِيْءَ عَسَلَىٰ الاقتصَاد المصرويُّ في الفَسرة مسُن ١٩٧٠ – ١٩٨٣

فتحي خليفة علي خليفة قسم الاقتصاد ـ جامعة أسيوط

شهدت حقبة السبعينات وأوائل الثمانينات من هذا القرن ظهور عدد من الطواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية وعثل انتقال العمالة بين دول المنطقة العربية إحدى هذه الظواهر الجديدة التي اخذت ابعاداً كبيرة في المنطقة العربية. وقد شهدت مصر عملية تصدير واسعة النطاق لراسمالها البشري واحتلت العمالة المصرية نسبة كبيرة من بين العمالة الموظفة في البلاد العربية البترولية.

وتقدر بعض الجهات الحكومية عدد المصريين في الخارج بما يستراوح ما يين ثلاثة وأربعة ملايين فرد يمثلون 10٪ من السكان في مصر تقريبا، ويتوزعون في معظم الدول البترولية ويحولون إلى مصر ما يقرب من ٥ مليار دولار نقدا أو عينات، وهذه التحويلات تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي . كها أنها صاعدت على التخفيف من عجز ميزان المدفوعات، وامتصت الهجرة جزءاً من البطالة المحتملة، وظاهرة التحويلات الناجمة عن ظاهرة الهجرة المؤاتة للعمالة إلى الدول العربية إحدى الظواهر التي صاحبت ارتفاع العوائد البترولية في هذه الدول، في أعقاب ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣ وقد واكب هذه الظاهرة سلسلة من التغيرات التي طرأت على الاقتصاد المصري وأثرت على أدائه كها أدت الى تغييرات الجاعية واسعة فيه.

وتحاول هذه الورقة تتبع التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين

العاملين بالحارج على الاقتصاد المصري بشكل عام وذلك باستعراض نشأة الظاهرة، ثم التركيز على الآثار المباشرة وغير المباشرة للتحويلات على المتغيرات الاقتصادية في مصر وفي النهاية تقييم الآثر الصافي للتحويلات سالبة أم إيجابية .

نشأة ظاهرة التحويلات الناجمة عن الهجرة :

إن أداء الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينات والذي لم يكن منقطع الصلة عن أداته قبلها، هو الذي أدى إلى نشأة الظاهرة، فلقد شهد الاقتصاد المصري طوال السنوات الثلاثين الماضية تطورات كبيرة وإن اختلفت التوجهات الاقتصادية والسياسية في كل فترة، فقد تميزت الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٥٩ بحرية المشروع الحاص بينا تميزت الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ حتى سنة ١٩٧٣ شهدت توقف خلالها الخلقة الخصية الأولى بينا الفترة من ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٧٣ شهدت توقف الاستثمارات وبالتألي التنمية نتيجة لعوامل عدم الاستقرار إذ شهدت هذه الفترة ثلاثة حروب هي حرب اليمن ثم حرب ١٩٦٧ وأخيرا حرب ١٩٧٣ وقد ألقت هذه الفترة ظلالا كثيفة أعاقت مسيرة الاقتصاد القومي ليس أثناءها فقط وإنما بعدها ايضا.

أما الفترة من ١٩٧٤ وحتى الآن فقد شهدت تطبيق الانفتاح الاقتصادي وإتاحة حرية أكبر للمشروع الخاص وإفساح المجال أمام المرض والطلب في السوق بل وتخلت الحكومة عن كثير من المجالات للقطاع الخاص مثل التجارة الخارجية، ونتيجة لكل ذلك توقفت المجهردات الفعلية لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية تحاول رفع مستوى معيشة الفتات الاقل دخلا، وإنما انصب أداء الاقتصاد في هذه الفترة على تنمية فتات رجال الأعمال، وإحداث تراكم لدى فثات اللخل المرتفع.

ولاشك أن أداء الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينات خاصة في النصف الثاني فيها قد أدى الى خلق وظهور عديد من عوامل الطرد التي أدت الى نشأة الهجرة بحثا عن العمل وفرص أفضل للحياة خارج مصر، أو الحصول على دخل أعلى يمكن الفرد من العيش في مستوى معيشة كريم في الداخل بعد عودته.

ونوجز فيها يلي : اهم العوامل التي أدت إلى نشأة ظاهرة الهجرة : ـ

 ١ ضعف قدرة القطاعات السلمية على خلق فرص توظف، وتزايد أهمية القطاعات الخدمية غير الإنتاجية وامتصاصها لجانب كبير من العمالة مما أتاح عمالة غير منتجة (إنتاجيتها الحدية تقرب من الصفر) وأجرها منخفض لايحقق إشباعا كبيرا.

- ٢ التضخم الذي وصل إلى أكثر من ٣٠٪ في بعض السنوات في السبعينات والذي كان نتيجة للعامل الأول أي انخفاض الإنتاجية وعدم قدرة الإنتاج السلعي على اللحاق بالسيولة النقدية والتي تزايدت باضطراد حتى وصلت سنة ١٩٨٠ إلى نحو ٤٦٪ بما أوجد قوة شرائية هائلة تطارد كمية قليلة من السلع والحدمات فنعاقم التضخم والتهبت الاسعاد، واستفاد من هذا الوضع ذوو الدخول المتغيرة من تجار وسماسرة . . . إلخ . كما ساهم التضخم في تدني الدخل الحقيقي للوي الدخل الثابت من موظفين وغيرهم مما جعل هؤلاء يبحثون عن عمل إضافي بعد فترة العمل الرسمية أو يبحثون عن فرصة للهجرة، وكل هذا بدوره ساهم في المزيد من انخفاض الإنتاجية .
- ٣ البطالة ومن بين نتائج العامل رقم (١) أيضا انتشار البطالة وعدم قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص توظف حقية وخاصة للمتعلمين وخريجي الجامعات والمعاهد العالية، والثانوية الفنية الإنتظار من ٣ ٤ سنوات، إلا أن هذا لاينطبق على بعض التخصصات الفنية مثل الأطباء والمهندمين المعمارين ومساعدي المهن الطبية. وهكذا تزايدت البطالة من ٤٪ سنة ١٩٧٧ الى نحو ١٩٪ سنة ١٩٧٧ وانخفضت بعد ذلك الى ٧,٧٪ سنة ١٩٨٧ كها يتضح من الجدول رقم (١)

جفول رقم (۱) ممدلات البطالة في الفترة ١٩٧٠ _ ١٩٨٨

1940	1478	1474	1477	1971	1940	السنوات
						معدل البطالة الى
٧,٩	4,4	٧,٢	0, 5	0,1	٤	أجمالي القوى العاملة

1441	1941	1979	1474	1977	1977	السنوات
						معدل البطالة الى
٧,٧	۸,٦	۸٫۳	4,4	11,4	1.	اجمالي القوى العاملة

المصدر : ـ جمعت وحسبت من أبحاث العمالة بالعينة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨١

٤ .. مجموعة العوامل الاجتماعية والنفسية :

ونضيف إلى العوامل السابقة عوامل أحرى غير منظورة لعبت دورا هاما في نمو

واستمرار الهجرة وهي :

أ_عامل المحاكاة الذيّ أصبح بمارس تأثيرا هاما في هذه الظاهرة ولاشك أن هؤلاء المهاجرين يصطحبون معهم مجموعة من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة، كما أنهم ينتقلون من سلم دخلي ومن مستوى اجتماعي إلى سلم دخلي ومستوى اجتاعي آخر كل هذا يخفز مجموعات اخرى من العمال للهجرة. ولهذا نجد أن تأثير المحاكاة في الريف شديد، فهناك بعض القرى أصبحت الآن خاوية من عمالها ويقوم بالزراعة النساء والاطفال والشيوخ.

ب _ أيضا عدم قدرة الفرد في الداخل على تحقيق طموحاته لعدم تناسب الأجر وخاصة بالنسبة لذوي المؤهلات عما يصيبهم بالإحباط ويدفعهم للبحث عن فرص

للعمل بالخارج.

وهكذا تضافرت عوامل الطرد إلى دفع كثير من العمال خارج البلاد بيَّد أنه ما كان يمكن للعمالة المهاجرة أن تحدث أثرا اقتصادياً واجتاعيا واسعا ما لم تكن الأعداد كبيرة مقارنة بالعمالة الكلية في المجتمع هذا بالإضافة الى استمرارية ظاهرة الهجرة بما جعل الآثار الاقتصادية والاجتماعية تتراكم. كما أن هؤلاء العاملين يحولون كمية كبيرة من النقد الأجنبي تصب في شرايين الاقتصاد القومي بالإضافة إلى تراخى قبضة الدولة في السيطرة على مقدرات البلاد، من ادوات الضبط الاقتصادية والمالية. وعدم التخطيط لمواجهة نقص العمالة المترتبة على الهجرة، وعدم توجيه التحويلات عبر قنوات استثمارية أو عدم ورودها عبر القنوات الرسمية حتى بمكن السيطرة عليها أو على الأقل تتبع مسارها وإنما كانت وما زالت تصب في السوق السوداء فتساعد على مزيد من الانخفاض في سعر صرف الجنيه المصري.

حجم التحويلات واحتمالاتها المستقبلة :

بلغ عدد المصريين بالخارج نحو ١٠٥٠، ٣٣ ، ١٩٨٠ في سنة ١٩٨٠ (٢) وعلى الرغم من ندرة البيانات في هذا الصدد نورد فيها يلي تقديرات مختلفة لعدد العاملين بالخارج ونميل إلى ترجيح التقدير الثالث من الجدول رقم (٢) لاتساقه مع بعض التطورات الاقتصادية وإتفاقه مع بعض التقديرات الصادرة عن الجهاز المركزيُّ للتعبئة العامة والاحصاء.

وضخامة هذا العدد من العاملين في الخارج ينعكس في صورة التحويلات النقدية والعينية التي بحولها هؤلاء. وتشكل التحويلات النقدية للمصريين العاملين بالخارج نسبا كبيرة من ألموارد الداخلة في مجمع النقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة فهي تشكل ٣٦,٤٪ ٢٥,٩٧٪، ٧٤,٣٪ في السنوات ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٣/٨٢ على النوالي كيا يوضح الجدول رقم (٣)

جدول رقم (۲)

التقدير الثالث بالالف	التقدير الثاني بالالف	التقدير الاول بالالف	السنوات
٥٨,٣٥٢	ø ለ , ዮየø	01,410	1974
V1,900	V1,90°	V1,400	1979
۸۸,۹۱۱	۸۸,۱۱	AA,411	194.
99,898	99, 898	99,89	1971
٧٨,٦٥٨	٧٨,٦٦٠	VA, 70A	1977
719,807	419,204	419,804	1977
777,000	787,970	٥٠٠	1978
TVE, ETA	341, PVY	٥٥٠	1940
89.,199	340,78	7	1977
781,771	0.0,197	709	1977
181,778	PAF, Y0A	YYO	1974
977,778	081,119	V47	1979
1.17, 80.	757,414	AVO	1940
		971	19.41
6 6	666	991	14.81
		1.08	1915

المصدر: التقدير الأول من تقرير المجالس القومية المتخصصة (اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج نوفسبر ١٩٦٨) وبيانات سنوات من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧ من

Mohie - Eldin, Amr : External Migration of Egyptian Labour, Employement strategy Mission to Egypt 1980, Doc. NO, 9 P. 70

التقدير الثاني والثالث من بنت هانسن، سمير رضوان: العمل والعدل الاجتماعي، مصر في الثمانينات دراسة سوق العمل. مكتب العمل الدولي. دار المستقبل العربي بالقاهرة ١٩٨٣ ـ ص ١٩٣٥، ١٣٦٠

جدول رقم (٣) الموارد والاستخدامات في نطاق مجمع النقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة بالمليون جنيه

١	9AT/AY	11	11/11	1	۹۸۱/۸۰	الموارد النقدية
7.	القيمة	7.	القيمة	7.	القيمة	القوارد التعديه
۳۸,۸	780 A87,V 988,A	10,V 70,7 77,1	£0A,7 TT1,A 0TY,V VEY,V	17,7 77,£	751,0	ـ تحویلات العاملین بالخارج ـ موارد اخری
1**	7271,1	100	T.00,A	1	4451,0	مجموع الموارد

المصدر: التقرير السنوي ۱۹۸۲/۸۱ ، البنك المركزي المصري ص ٧٩ التقرير السنوي ۱۹۸۳/۸۲ ، البنك المركزي المصري ص ٦٣

فإذا أضفنا إلى التحويلات النقدية التحويلات العينية متمثلة في السلع التي يصطحبها العامل بالخارج معه، بالإضافة الى الاستيراد بدون تحويل عملة نجد أن هذا التحويلات تبلغ م. ٢٢٤٣,٣ ، ٢٤٤٣,٢ مليون جنيه في السنوات الثلاث ١٩٨١/٨٠ على التوالي.

ويبين الجدول رقم (٤) تحويلات المصريين العاملين بالخارج وإن كانت قد انخفضت في سنة ١٩٨٢/٨١ نتيجة لانخفاض أسعار البترول من ناحية ، وعدم الاستقرار السيامي والاقتصادي عقب مقتل السادات من ناحية أخرى. إلا أن التحويلات حادث للارتفاع مرة أخرى بعد استقرار الأوضاع .

جدول رقم (٤) تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠

	إجمالي التحويلات نقدي+عيني	التحويلات النقدية	السنوات
	₹0V,1	Y£V, V	1940
89,00	٣, ١٨٢	727,1	1977
07,78	1.79,9	٥٣٢,١	1977
79,81	1771,7	A00,1	1974
70,77	3,A.YY	977,7	1979
37, PY	4, 5044	1508,8	194.
77, 7_	70.8,7	1.97,0	1941
	4145,0	A0 £ , £	1941/1940
77, 7_	1887,0	٥٣٢,٧	AY/19A1
00, 8	7757,7	٧,٢٤٨	1947/47

المصدر: من سنة ١٩٧٥ - ١٩٨١ المجالس القومية المتخصصة مرجع سابق الملحق الإحصائي _ ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٣/٨٢ ـ تقارير البنك المركزي المصري.

ولقد أصبح لمدخرات العاملين بالخارج أهمية متزايدة، إذ زادت نسبة ما يمثله إجمالي هذه المدخرات إلى إجمالي قيمة الواردات ٢ , ٢ / ١/ سنة ١٩٧٤ إلى نحو ٤ , ٢ ٪ سنة ١٩٧٨.

أما من ناحية استمرارية الظاهرة، فلاشك أن كل الدلائل تشير إلى استمراريتها وذلك بالنظر إلى ما تمثله العمالة الإجمالية في الدول البترولية من أهمية خاصة، كما أن العاملين المصريين، يحتلون نسبا عالية، وكثير من الدراسات تؤكد على استمرار هذه الظاهرة في المستقبل القريب المنظور^{ان} إلا أنه قد تتغير معدلاتها نتيجة لتأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية وهو ما يصعب التكهن به.

كيفية تصرف المصريين العاملين بالخارج بدخولهم :

من هذا وجدنا أن هناك تحويلات ضخمة تدخل البلاد إما بشكل عيني أو في صورة سلع بصحبة الأفراد العائدين، أيضا في صورة مشتريات من الداخل بالعملة الأجنبية، ولكن لكي نستطيع تحديد تأثير هذه التحويلات على المتغيرات الاقتصادية وعلى المجتمع ينبغي ان نعرف أوجه إنفاق هذه التحويلات وهل تجد طريقها للاستثمار أم لا ونجد أنه على الرغم من عدم وجود أبحاث ميدانية منشورة تشمل كل المهاجرين عن كيفية تصرف هؤلاء بدخولهم، إلا أن الملاحظات تؤيدها بعض النتائج الأولية لأبحاث اجتماعية ميدانية، وتتاثيج بعض الأبحاث عن العمالة الزراعية بالإصافة إلى الدراسات التي أجريت على مجتمات متشابه وهده كلها تؤكد أن الميل للاستهلاك لدى الفرد المهاجر يبلغ نحو ٤٤٪ بينها يبلغ الميل للاحتفاد تصب في قنوات استهلاكية وفي المضاربة على أسعار العقارات والمباني، والقليل هو الذي يأخذ طريقه إلى الاستثمار، ووؤكد ذلك ما وجد من أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج مسئولة عن ثلثي الزيادة في الاستهلاك العائل تقريبا في الزيادة في الاستهلاك العائل تقريبا في المناس.

ولكن ما هي العوامل التي تؤثر على تصرف هؤلاء العاملين ؟

يمكن إيجاز العوامل التي تؤثر على التصرف في دخول العاملين بالخارج بشكل عام فيها يلي :

ا_ عوامل شخصية

مثل المهنة، المثقافة أو التعليم، الوسط الاجتماعي ـ العادات والتقاليد والنمط الاستهلاكي السائد في البيئة.

فلاشك أن مهنة الفرد وثقافته والوسط الاجتماعي المحيط به كلها عوامل تؤثر في كيفية توزيع هذا الشخص لدخله على الاستخدامات المختلفة، كها أن الميل للاستهلاك بدوره بختلف حسب نوعية كل فئة.

ب . عوامل موضوعية

مثل الدخل ـ كمية الثروة السابقة ـ الملكية والحيازة ـ حالة الاقتصاد القومي ، استقرار من عدمه ـ أسعار الفائدة ـ قنوات الاستثمار المتاحة ، الحرية الاقتصادية القوانين التي تحكم التحويلات هل هي مشجعة أم مقيدة ؟

سعر الصرف المستخدم في التحويل الرسمي هل هو مجزي أم لا ؟ وتؤثر هذه العوامل بصورة أو بأخرى على كيفية تصرف الفرد المهاجر بدخله ومن ثم تتأثر عملية التحويلات وعلى ذلك نجد أن تصرف أساتذة الجامعات المعارين بدخولهم مختلف عن تصرف المدرسين، وهؤلاء بدورهم يختلفون عن تصرف عمال التشيد والعمال الزراعيين.

ونعرض فيها يلي لكيفية تصرف كل فئة من هؤلاء واوجه إنفاقهم.

أوجه إنفاق المصريين العاملين بالخارج:

أولا ـ أوجه إنفاق الأعضاء المعارين من هيئة التدريس بالجامعات :

ففي دراسة أجريت على الاعضاء المعارين من هيئة التدريس في أكبر ثلاث جامعات هي القاهرة وعين شمس والإسكندرية وجد أن الاستاذ يقوم بادخار نحو ٤٤٪ من المرتب المكتسب في الحارج، أما الباقي ٥٠٪ فيتم إنفاقه في البلد المضيف وعلى شراء سلع استهلاكية من المراء سلع المتهلاكية من المناهدة تقريبا (٢٨٪ على الإعاشة، ٨٨٪ على سلع استهلاكية من وتتمثل السلع الاستهلاكية في الملابس الجاهزة، وسيارة ثانية وجهاز تليفزيون وأدوات منزلية وسجاجيد وضالات وثلاجات وغيرها من المعدات والأجهزة الألكترونية و

أما فيها يتعلق بالتصرف في المدخرات، فقد وجد أن نصف أفراد العينة (٥٥٪) يعمدون إلى شراء فيلا أو شقة جديدة بينها عدد مماثل يعمد إلى وضع أمواله على شكل ودائع ادخارية بالأجل في حين يتجه ثلث العينة ٣٣٪ إلى الاستثمار في مشاريع تدر عائدا ماليان.

ويلاحظ أن هذه الفئة تتميز بإشباع معظم الحاجات الأساسية في الداخل ويكون دافع خروجهم تحقيق مزيد من الرفاهية ، وتكوين مدخرات لمواجهة المستقبل .

ثانيا : أوجه إنفاق المدرسين المصريين العاملين بالخارج :

وفي دراسة أخرى أجريت على عينتين من المدرسين العاملين بالخارج وجد أن الميل المتوسط للاستهلاك .. لدى العينة المعارة إلى السعودية .. يبلغ نحو ٢٥، ١٩٪ بينها الميل المتوسط للادخار يبلغ نحو ٢٥,٧٧٪ في حين يبلغ الميل المتوسط لتحويل الدخل لأغراض الإصالة الأسرية نحو ٢٥،٤٨٪ بينها الميل المتوسط للإنفاق على سلع محضرة إلى مصر ٢٠,٦٨

أما بعد عودة المدرسين فإنهم يتصرفون بمدخواتهم على نحو مختلف وإن كان يحتل الإنفاق على السلح المعمرة وغيرها، والهدايا والملابس والأدوات المنزلية نسبة كبيرة تبلغ نحو ٦٤٪ لدى العينة الأولى بينها يوجه للاستثمارات نحو ١٦٪ والودائع المصرفية تبلغ نحو ٢٠٪ ويكن إيضاح ذلك في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) التوزيع النسبي لإنفاق مدخرات المدرسين المهاجرين لدى العودة

عینة مکونة من ۱۰۹ مدرس (۲)	عينة مكونة من ١٦٥ مدرسا (١)	اوجه الانفاق
72,4	۲۸	_ السلع المعمرة وأدوات المنزل
٣٧,٤	۲٠	_ الودائع المصرفية
۲۸,۳	17	ـ الاستثمارات المباشرة
_	14"	ـ شراء الملابس الجديدة
-	14	_ الهدايا للأهل والمعارف
-	11	ـ سلع ومشتريات أخرى

المصدر: نجلاء أنور الأهواني: هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٦٧ - ١٩٨١ رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة سنة ١٩٨٤ غير منشورة ص ١٨٦ عن — Messiha, Suzanne Anis: Export of Egyption School Teachers to Suadi Arabian & Kuwait, M. A. Thesis American University in Cairo 1979 P. 35 table 5.3 — Ibid P.54 Table 6—12.

ثالثا: أوجه إنفاق عمال التشبيد المهاجرين:

هذه الفئة من المهاجرين تختلف عن الفئين السابقتين في أن معظم الحاجات الأساسية لها غير مشبعة، كما أن انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي لديها يجعلها تتصرف بطريقة غنلفة.

وفي دراسة على عينة من عمال التشييد حجمها ٥٠ عاملا وجد أن ٣٠٪ من عمال العينة من عمال التشييد توفر ٣٠٪، ١٤٪ من العينة توفر ٤٠٪ بينا ٤٥٪ من عمال العينة توفر ما بين ١٠٪ الى ٢٥٪ من دخلهم(١٠٠ أي أن متوسط الادخار يبلغ نحو ٢٣٪ وهمي نسبة منخفضة الأمر الذي يعني أن نسبة كبيرة توجه للاستهلاك.

ويوضح الجدول وقم (٦) تمط استخدام المدخرات لدى هذه العينة إذ يلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق على الحاجات الذي يبلغ ٧٧٪ كما يلاحظ ارتفاع نسبة من يساهمون في المشروعات الاستثمارية إذ تبلغ ٣٠٪.

جلول رقم (٦) نمط استخدام المدخرات في الخارج لمدى عمال التشييد المهاجرين

7.	العدد	نمط استخدام المدخرات
17	7 7 7 10 8 7	إعداد مسكن وتأثيثه شراء سيارة أجرة (تاكسي) شراء معدات إنتاجية شراء أرض زراعية المساهمة في مشروع استثماري صناعي تأسيس عمل حر وديعة مصرفية الإنفاق من المدخرات في المستقبل على الحاجات الجارية

Sourse: Mahie Eldin, Amr: External Migration of Egyption Labour op. cit P. 147

رابعا : أوجه إنفاق العمال الزراعيين المهاجرين :

في دراسة أجريت على عينة من العمال الزراعيين تبلغ ٥٥ عاملا نصفهم من العاملين في قريتي نيقيا ودفرة مركز طنطا بمحافظة الغربية في سنة ١٩٨٣، عن اتجاهات وتطلعات المهاجرين من العمال الزراعيين وتصرفاتهم في مدخراتهم ١٠٠٠ وجد أن التصرف الفعلي في مدخراتهم يتجه إلى شراء الأجهزة المنزلية في المقام الأول بنسبة تصل الى ٢٩٪ من إجمالي التكرارات يليها في الأهمية تسديد الديون بنسبة ٣٣٪ تقريبا ثم شراء أرض للبناء، وبناء منزل بنسبة ١٣٪ ويوضح الجدول رقم (٧) هذه المصروفات.

جدول رقم (٧) تصرفات العمال الزراعيين المهاجرين بمدخراتهم التي تكونت في الخارج

7.	التكرار	وجه التصرف
44,79	70	شراء أجهزة منزلية
77,90	A.A.	تسديد ديون
17,79	7.	شراء أرض للبناء أو بناء منزل
11, 27	18	شراء ماشية
10,77	17"	ادخار
٦,٥٦	٨	شراء مصوغات
١,٦٤	۲	شراء آلات
1,78	۲	شراء أرض زراعية
1	177	الجملة

المصدر: د. محمد أبو مندور وآخرون: دراسة بعض الدوافع والأثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية. مؤتمر هجرة العمالة المصرية للخارج بناير ١٩٨٤ ص. ٢٣، ٢٤.

وهكذا نجد أن تصرفات العاملين المصريين تختلف من فئة لأخرى طبقا للعوامل المؤثرة السابقة، سواء الشخصية أو الموضوعية فنجد أن الادخار لذى العمال الزراعيين المهاجرين منخفض إذ يبلغ ١٣٪ بينها ادخار عمال التشييد يبلغ ٢٣٪ أما بالنسبة للادخار لدى المدرسين وأساتذة الجامعات فهو أعلى إذ يبلغ ٨٣٪ ، ٤٤٪ على التوالي. الأمر الذي ينعكس مزيداً من الرشادة الاقتصادية مع ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي الذي يؤثر على تصرفات المهاجرين، بدخواهم.

وهكذا نجد ان دخل العامل الزراعي في الخارج يتجه في البداية لاشباع حاجات أساسية مؤجلة مثل السكن وتكاليف الزواج ثم السلع الاستهلاكية المعمرة ويأتي الاستثمار في مرتبة متأخرة، كما يلاحظ أن شواء الآلات الزراعية بالنسبة للفلاح المهاجر يأتي في مرتبة متأخرة، وفي اعتقادي أن ذلك يرجع إلى سبين الأول عدم الوعي الثاني أن الفلاح لم يألف الميكنة كها أن الفرد المهاجر هو غالبا مالك قزمي وبالتالي يصبح من غير المنطقي أن يفكر في

شراء جرار على الرغم من أنه استثمار مربح مما يوضح أن الفلاح لا يتمتع بالرشادة وكل توجهاته استهلاكية

بعض الأثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التحويلات الناجمة عن هجرة العمالة المصرية :

هناك بعض الاثار المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التحويلات بعضها يمثل آثارا اقتصادية وأخرى تمثل آثار اجتماعية.

١) بعض الآثار الاقتصادية :

أ أ التأثير على هيكل القوة العاملة :

تتصف العمالة المهاجرة بأنها الفتة الكبرى والأكثر كفاءة وديناميكية في المجتمع، وتنميز بالجرأة وأنها تقع في مرحلة الشباب وهم القادرون على الحركة كيا أن إنتاجيتهم عالية ولاشك أن خروج مثل هذا العدد (والذي يمثل ١٠٪، من قوة العمل) لابد أن يترك تأثيرا سيئا على هيكل القوى العاملة، بما يؤثر على التنمية الاقتصادية في مصر وقد أدى نقص العمالة من بعض التخصصات وخاصة في مجال عمالة التشييد إلى ارتفاع أجور العمال الزراعيين وكذلك ارتفع أجر المهن الحرفية، كها أدت هجرة الفلاح إلى ندرة العمال الزراعيين وارتفاع أجورهم.

بـ المساهمة في زيادة التضخم نتيجة لزيادة القوة الشرائية لمدى الأفراد العاملين بالخارج
 والتي تصب مباشرة في جانب الطلب وقد تأثرت الأسعار في المباني والعقارات بذلك كثيرا
 وقد ساهم في ذلك نمو ودائع الأفراد بالعملات الأجنبية نتيجة للتحويلات.

جــ نتيجة للهجرة يتمود الفرد بعض العادات الاستهلاكية الجديدة نما يؤدي الى إحدى الموامل التي أدت إلى زيادة الاستهلاك الخاص٠٠٠.

د _ ازدواجية الاقتصاد القومي، وهذه سنتناولها تفصيلا فيها يلي :

هـ ـ تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فقد وصلت نسبة ما يمثله إجمالي المدخرات إلى إجمالي قيمة الواردات إلى نحو ٤, ٣٠٪ كما بلغت نسبة ما تمثله المدخرات من اجمالي قيمة المدفوعات إلى ٢ (٤٧٪ لعام ١٩٧٨ (١٠٠٠) ولاشك أن التحويلات أصبحت إحدى المصادر المامة للعملة الاجبية .

٢ ـ بعض الآثار الاجتماعية لظاهرة التحويلات :

لقد نتج عن التحويلات الناجمة عن ظاهرة الهجرة عدة تأثيرات على المجتمع نوجزها فيها يلي : -

أ ـ تغير الهيكل الاجتماعي بصعود فتات السلم الداخل، كانت في أدناه ولم يصبح نوع العمل أو التعليم هو الذي يحدد مكانة الفرد الاجتماعية وإنما ما يمتلكه من أموال ولاشك أن الافراد الذين يعملون بالخارج يمتلكون هذه الاموال.

ب ـ تدمور قيمة العمل في الداخل وأصبح النجاح في الحياة لايرتبط بالعمل داخل مصر وإنما في المقدرة على الحزوج والعمل في الخارج.

جــ الشعور بالإحباط والاغتراب لدى الأفراد الذين لايستطيعون الخروج فتقل إنتاجيتهم نتيجة لعدم القدرة على تحقيق الذات.

د _ إدخال عادات وقيم سلوكية غريبة على المجتمع.

هـ _ إضاعة الوقت والجهد والمال في البحث عن قرص عمل بالخارج.

و ـ عدم قبول العامل ـ بعد عودته ـ العمل في مصر نتيجة لمغالاته في تقلير أجره وتفضيل عدم العمل حتى تنفد مدخراته ومراجعة العودة مرة أخرى. ولاشك أن هذا ساهم في ارتفاع أجور الحرفيين في مصر.

ز_التَّفَككُ الاجتماعي والأسري نتيجة للهجرة وترك الأسرة بلا عائل لفترة طويلة . أما إذا اصطحب العامل اسرته فستجابه مشاكل تربية النشء .

تأثيرات التحويلات والهجرة على القرية المصرية :

لقد مرت القرية المصرية بتطورات كبيرة في أعقاب الثورة المصرية نتيجة مجموعة من القرارات الإصلاحية، والمشروعات التي كان يقصد بها التطور الحضاري والاقتصادي بدءا بقوانين الإصلاح الزراعي وانتهاء بمشروعات كهربة الريف، وتوصيل مياه الشرب وبناء المدارس والوحدات اللخ

إلا أنه على الرغم من إيجابية هذه القوانين والمشروعات كان لبعضها آثار جانبية على الإنتاج الزراعي ، فالكهرباء بالنسبة للقرية على الرغم من إمكانية الاستفادة منها في بعض المشروعات الانتاجية داخلها إلا أنها من ناحية أخرى تعنى أن الفلاح لاينام مبكرا، وتعنى أيضا استهلاك مجموعة من السلع الاستهلاكية المحمرة كأجهزة الترفيه، والأجهزة المنزلية، وخطر استهلاك هذه المجموعة من السلع المتقدمة لايكمن في استهلاكها ولكن في أن المرحلة الحالية من التنمية لاتتحمل هذا النوع من الاستهلاك.

كذلك نتج عن قوانين الإصلاح الزراعي تفتيت الملكية، فظهر المالك الأجير وهو يعنى أيضا توفير قوى عاملة تبحث عن عمل، فإن عدداً كبيراً منهم هجر القرية منضها إلى المدينة للعمل في مجال البناء والتشييد نظرا لارتفاع الأجر. ولكن إلى الآن لا يوجد رقم عن عدد الفلاحين المهاجرين، ولكن من المروف أن هذا المدد كبير لدرجة أثرت على الإنتاج الزراعي، ويكفي زيارة لإحدى القرى حتى يتم معرفة إلى أي مدى أثرت الهجرة على الممل الزراعي في القرية.

ومن المعروف أن حجم القوى العاملة الأجيرة من العمال بلا أرض نحو أربعة ملاين<٥٠. أما إذا أخذنا الفلاحين أصحاب الملكيات القزمية في الاعتبار وكذلك الفلاحين المعدمين في الريف المصري يصل العدد إلى ١٤ مليون يمثلون ٧٤٪ من مجموع السكان في الريف وفقا لتعداد سنة ١٩٦٦، ووصل الى ١٥ مليون في تعداد سنة ١٩٧٦.

من هذه الارقام يمكن تصور عدد الفلاحين الذين هجروا القرية، ولاشك أن هناك عدداً من العوامل ساعدت على استنزاف القوى العاملة في القرية نوجزها فيها يلي :
ل يه تغير شكل القوى العاملة الفائضة وذلك مع الاختفاء التدريجي للعائلة كشكل اجتماعي للوحدة الإنتاجية، وتحول ماكانت تحتويه من بطالة (قد لا توجد في مواسم الجهد المكثف في الزراعة)، إلى قوى عاملة تظهر في سوق العمل، وبعضهم يهجر الريف لينضم إلى قطاع العمالة الهامشية نتيجة لفارق الأجر.

لقد تكفلت الدولة في فترة من الفترات بتعيين المسرحين من الجيش في وظائف خدمية
 هامشية بما أدى الى سحب عمالة زراعية منتجة إلى قطاعات خدمية وهذا أدى إلى انخفاض
 الانتاجية بشكل عام.

٣- كل هذا أدى إلى عوامل التحضر أو النزوح من القرية، فالحروج من القرية غالبا ما ينتهج بعدم الرجوع اليها، ويسكن النازحون غالبا أطراف المدن ويعملون بالأنشطة الطفيلية. وتتيجة للعوامل السابقة، وتأثير المحاكاة بعد عودة عدد من الفلاحين عقب، الهجرة ازدادت عوامل الطود.

إلا أنه من ناحية أخرى للهجوة جانبها الإيجابي على القرية منها زيادة التحضر، وحدوث نوع من الحراك الاجتماعي داخل مجتمع القرية، وتغير الوزن الاجتماعي لكثير من الأسر نتيجة لتغير الوزن الاجتماعي لكثير من الأسر أينيجة لتغير الوزن الاقتصادي، فلم تعد القوة الاقتصادية في أيدي كبار الملاك وإغا في المنتي عدد من العائدين من البلاد العربية، ولكن إلى أي مدى صاحب هذا تغير في علاقات القوى داخل القرية ؟ لاشك أن السنوات القادمة تحمل الإجابة على هذا التساؤل، كما صاحب الهجوة من القرية إلى البلاد العربية انخفاض الانتاج الزراعي في التساؤل، كما صاحب الهجوة من القرية إلى البلاد العربية انخفاض الانتاج الزراعي في يلجأ ساكنو الغربة إلى المدينة الى وحدة مستهلكة. بل كثيراً ما يلجأ ساكنو الغربة إلى المدينة الى حدة مستهلكة . بل كثيراً ما يلجأ ساكنو الغربة إلى المدينة الى حدة على العلمام الذي لم تستطع القرية أن تنتجه بكفاية. وليس أدل على ذلك من أن كثيراً من السلع الاستهلاكية والمغذائية يرتفع سعرها في المقرية عن المدينة الم

وقد يرجع ذلك إلى تحول كثير من الفلاحين إلى زراعة المحصولات النقدية مثل زراعة الزهور والنباتات العطرية والفواكه ذات الأسعار المرتفعة مثل الفراولة وأيضا اضافة تكلفة نقل الطعام من المدينة إلى القرية. وأخيرا ندرة منافذ التوزيع بها وضعف الرقابة وبخاصة على السلع المدحمة.

ـ أدت الهجرة الى نقص العمالة الزراعية، فقلت العناية بالأرض وازداد الاعتماد على النساء والاطفال فى زراعة الارض(١٠٠ عما أدى الى انخفاض الإنتاج.

ـ أدت الهجرة بالعامل الزراعي إلى اكتساب عادات استهلاكية وتعوده على سلع لانتوفر في القرية وإنما في المدينة، فزاد الميل للاستهلاك، وخاصة من سلع لم يكن يستهلكها وليس أدل على ذلك من تغير النمط الاستهلاكي في الريف.

ـ السياسة الاقتصادية وظاهرة التحويلات في السبمينات (ازدواجية الاقتصاد القومي) :

مع تطور ظاهرة التحويلات الناجمة عن الهجرة المؤقتة للعمالة في المجتمع ومع المضى قدما في تطبيق سياسة الانفتاح وعدم علاج حالة التضخم المزمن التي عانى منها الاقتصاد القومي، بالإضافة الى عدم قدرة الاقتصاد على تمرير تحويلات المصريين العاملين بالخارج عبر قنوات استثمارية جيدة، أصيب الاقتصاد القومي بازدواجية، أي أصبح هناك اقتصادان في اقتصاد واحد ١٠٠ وهي حالة شبيهة بما حدث لاقتصاديات الدول المتخلفة من جراء الاستعمار الأجنبي الذي رابط فيها لفترة طويلة. فيتواجد قطاعان قطاع تقليدي وقطاع متقدم لخدمة تصدير المادة الأولية للمستعمر، إلا أن الازدواجية هذه المرة بفضل الممارسات الاقتصادية والسياسية وتعميق هذه الازدواجية، بواسطة التضخم والذي يعزي جانب منه للتحويلات من الخارج.

ونعرض فيها يلي في عجالة سريعة لكلا القطاعين :

أولاً ـ القطاع الانفتاحي :

هذا القطاع له عملته وله سوقه (السوق الحرة)، وله سلعه وهي غالبا سلع مستوردة ،،، كما أن الأدوات المالية النقدية تمارس دورا توزيعيا في صالح أفراد هذا القطاع، وإذا أريد استخدام هذه الأدوات لضبط أداة الاقتصاد القومي فإنها غالبا ما تعجز عن أداء هذا الدور أما أطراف هذا القطاع فهم التجار ـ السماسرة، المقاولون، العاملون في البلاد العربية، والعاملون في البنوك والشركات والانقتاح. ويلاحظ أن الأجر في الطوفين الأخيرين غالبا يكون بالعملة الأجنبية ويخاصة الدولار. ويبدو أن هذا القطاع كان من القوة بحيث أصبح له تأثير كبير على القطاع الآخر. كها كان له تأثير في سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، كها أدى أيضا إلى تشوه في تخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها ليس الإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وإنما الإشباع حاجات الأفراد الذين ينتمون للقطاع الذي يتميز بقوة شرائية مرتفعة.

فعلى سبيل المثال بدلا من توجيه الاستثمار في اتجاه الإسكان الاقتصادي وجد أن الاستثمارات تتجه إلى الإسكان الفاخر، ليس فقط استثمارات القطاع الحاص وإنما الاستثمارات الحكومية، فالعمارات السكنية الفاخرة التي تقوم وزارة الأوقاف بتشييدها خبر شاهد على ذلك.

فعل الرغم من وجود أزمة إسكان طاحنة نجد أن هناك فائض عرض من هذا النوع من الإسكان الفاخر

أ _ العملة السائدة في القطاع الانفتاحي :

هي الدولار أو العملات الأجنبية بشكل عام، ونلاحظ سيادة خاصة للدولار، وهذه العملات يصب معظمها في السوق السوداء بعيدا عن البنوك الحكومية.

وقد دعم من استخدام العُملة الأجنبية في مصر ما يلي :

ـ أن كثيراً من الشركات الأجنبية تدفع أجر عامليها بالدولار. ـ شراء بعض السلع المحلية والمستوردة في الداخل بالعملة الأجن

ـ شراء بعض السلع المحلية والمستوردة في الداخل بالعملة الأجنبية ممايزيد من الطلب عليها.

ـ هناك بعض الرسوم المحلية التي تدفع بالعملة الاجنبية.

ولاشك أن هناك بُمض الإجراءات اتخذت بغرض زيادة حصيلة العملة الأجنبية إلا أنه ف مقابل ذلك أهدرت قيمة العملة الوطنية.

وكل هذه العوامل بجانب تدهور القدرة التصديرية أدَّت إلى تدهور الجنيه المصري تجاه الدولار وأصبح للدولار في مصر سوق تكاد تكون منفصلة عن قيمته في أسواق لندن وباريس وزيورخ كها نجد أن قيمته في مصر ترتفع وتندعم على مر الأيام ويتضح ذلك من تطور سعر صرف الدولار بالجنيه المصري في السوقين الموازية والسوق السوداء فقد كان الفرق بين السعرين ١١ر في سبتمبر ١٩٧٣ وتضاعف إلى إن وصل الى ٢٢ في أبريل

جدول رقم (٨) تطور سعر صرف الدولار بالجنيه المصري في السوقين الموازية والسوداء في الفترة من ١٩٧٣ _ ١٩٨٧

الفرق النسبي	مقدار الفرق	سعر السوق	سعر السوق	السنة
بين السعرين	بين السعرين	السوداء	الميازية<٢	
7.01 7.07 7.01 3.01 9.07 07	110 110 110 400 110 110 310	۷۰ر ۵۷ر ۵۰ر ۹۰ر ۵۰ر۱	900 370 970 770 770 380 380	سبتمبر ۱۹۷۳ فبرایر ۱۹۷۵ مایو ۱۹۷۳ یولیو ۱۹۷۲ ینایر ۱۹۷۹ ابریل ۱۹۸۱

المصدر: د. عبدالهادي عبدالقادر سويفي : مشكلة الانخفاض في سعر الصرف للجنيه المصري ـ دراسة تحليلية للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٦، دار الثقافة العربية القاهرة ١٩٨٣ ص ١٠٤.

يبدوأن الأمر الذي يسترعي الانتباه أن الدولار أصبح له قوة إبراء الحنيه حتى لدى رجل الشارع العادي. وأصبح الدولار في مرتبة تكاد توازي قوة إبراء الجنيه المصري وهو تكريس لتبعية الاقتصاد القومي.

ولقد ساهمت تحويلات المصريين العاملين في الخارج في ذلك. فكما مسبق أن رأينا أن نحو خمس سكان مصر كانوا بالخارج ومن ثم فإن العملة الأجنبية تلقى قبولا وهي شيء مألوف لهم.

ومن ناحية أخرى يقدر بعض الاقتصاديين أن هناك كمية كبيرة من النقد الاجنبي متداولة في السوق السوداء وبعيدا عن البنوك. وعلى الرغم من عدم وجود مصدر رسمي يمكن الارتكان إليه في هذا الشأن، فلاشك بأنه ينتج عن هذا التداول ضغوط تضخمية، هذا بجانب المضاربة على تخفيض سعر الجنيه المصري.

ب ـ بالنسبة لسوق القطاع الانفتاحي :

يحكم قانون العرض والطلب هذه السوق، والحرية الاقتصادية سائلة أيضا داخله، ولاتتعرض هذه السوق في الغالب لأي نوع من التنظيم من جانب الحكومة وقد أدى ذلك إلى ممارسة جهاز الأثمان لدوره في نطلق تخصيص الموارد ويدل على ذلك نوعية السلع المنتجة داخل هذا القطاع.

جـ ـ بالنسبة للسلع المتداولة داخل القطاع الانفتاحي :

نظرا للقوة الشراثية العالية لدى الشرائح العليا لهذا القطاع كان تخصيص المواود الاقتصادية متحيزا نحو إنتاج سلع الرقاه بشكل عام وهي مستوردة في أغلبها. أما بالنسبة للسلع المحلية فهي سلع أساسية وإنما تنتج خصيصا لهذه الفئة مثل الرغيف السياحي والأطعمة الممتوردة . . . وطعام أسماك الزينة الذي يجلب بالطائرة من الحارج ، وهذه السلع ذات أسعار خيالية . ومن ثم أصبح لكل سلعة مصرية مقابل أجنبي يستخدمه فقط هؤلاء الذين ينتمون إلى هذا القطاع الانفتاحي وهو ما يسمى في علم الاقتصاد " بسلع التفاهر أو المتفاحر ".

ويلاحظ أن تقديم هذه السلع صاحبه رواج في بعض خدمات الرفاه فازداد انتشار النواي الله المنافق المنافق الدوادي الرياضية والاجتماعية ذات الطابع الارستقراطي التكريس هذه الازدواجية وقد صاحب ذلك إنفاق من جانب الحكومة لتوصيل المرافق وخلافه لهذه المنشآت بما يعني إعادة توزيع اللخل في صالح الطبقات العليا ولإشباع حاجاتها.

وعلى صبيل المثال أيضا هناك فنادق أو مستشفيات خاصة بالحيوانات الأليفة والكلاب تبلغ إقامة الحيوان فيها ليوم مايوازي أجر خريج الجامعة في شهر.

د _ الأدوات المالية النقدية :

مارست هذه الأدوات دورها في صالح الفئة الانفتاحية الجديدة والتي تغلغلت في مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية وسخرتها لمصلحتها، فقانون الضرائب يصدر بعد أكثر من خمس سنوات من المساومة مع ضعف الأجهزة الضريبية عن حصر مصادر الدخل الضخمة، وقانون الإسكان لا يصدر إلا بعد ضغط من رئاسة الجمهورية أضف إلى ذلك ضعف سيطرة البنك المركزي على البنوك الأجنبية.

ولاشك أن هناك جهوداً تبذل في الآونة الاخيرة وإجراءات كثيرة لدعم سيطرة البنك المركزى.

هـ - نظام التعليم الخاص بالقطاع الانفتاحى :

صاحب الانفتاح ازدهار التعليم الخاص والمدارس الخاصة التي تمجد اللغة الأجنبية وتزرع لدى النشء عادات معينة لتكريس هذه الازدواجية .

ثانيا _ القطاع التقليدي :

يتمثل هذا في القطاع الحكومي والقطاع العام وبشكل عام من ذوي الدخول المحددة والنابتة، ومساهمة هذا القطاع في الانتاج القومي كبيرة. وهو يعاني من منافسة غير عادلة من القطاع الانقتاحي، فهو من ناحية بجصل على بعض مستلزمات الإنتاج بطريقة مدعمة، وقد يطرح منتجه النهائي أيضا بسعر مدعم، ولا يعكس التكلفة الحقيقية، أما الأفراد العاملون به فيحصلون على أجر الإيمثل إلا نسبة متوية من دخول نظرائهم في القطاع الانقتاحي. فعلى سبيل المثال فقد بلغ متوسط المستوى الفعلي لأجر العامل في مشروعات الانقتاح داخل البلاد نحو ١٠٠٠ جنيه سنويا، ويرتفع الى ١٦٣٤ جنيها في قطاع البنوك، ١٣٧٥ جنيها في قطاع البنوك، بينا يبلغ متوسط المحتوى ٤٥٠٤ جنيها فقطاع المنوك، بينا يبلغ متوسط الآجر السنوي على المستوى القومي ٤٥٤ جنيها فقطاء)

وهذا الفارق في الدخل أدّى إلى إحباط لدى الأفراد العاملين في القطاع الانفتاحي فتدنت إنتاجيتهم وانخفضت قدرتهم على الاداء. ولاشك أن ذلك انعكس على المؤسسات التي يعملون بها فحقق كثير منها خسائر متلاحقة.

ويلاحظ أيضا أن هذا القطاع له عملته وسوقه وسلعه :

فبالنسبة للعملة السائدة فهي الجنيه المصري . وهي عملة تتدهور قيمتها باضطراد بفعل التصخم ، أما بالنسبة لسوق السلع في هذا القطاع فهي سوق غير حرة تتنخل فيها الحكومة من أجل إحداث التوازن بين العرض والطلب . فهي قد تدعم السلع سواء في مراحل إنتاجها أو عند عند العرض النهائي على المستهلك كما قد تتحكم في كمية الطلب عن طريق البطاقات وذلك بغرض تيسير حصول المستهلك كعدود الدخل على هذه السلع أما بالنسبة للما لمتداولة في هذا القطاع فهي في الغالب سلع أساسية أو ضرورية وأسعارها مدعمة . أما السلع الكمالية التي يتم التعامل فيها في هذا القطاع مثل الادوات الكهربائية ، أما السلع الكمالية التي تتنجها شركات القطاع العام فنجد أن هناك قصورا في إنتاجها والطلب عليها بدليل قوائم الانتظار التي تصل إلى أكثر من سنة للحصول على هذه السلعة . وعلى الرغم من أن قوائم الانتظار هذه مستمرة منذ أكثر من ثماني سنوات فإن هذا الطلب بدلا لم يدفع المستولين عن هذه الصناعات إلى إنشاء خطوط إنتاج جديدة لسد هذا الطلب بدلا من فتح باب الاستيراد، هذه السلع .

ومن هذا يتضح أن ظاهرة التحويلات قد ساهمت بشكل أو بآخر في تدعيم هذه الازدواجية في الاقتصاد القومي. وقد نتج عن هذه الازدواجية مايلي : أولا : الشعور بالإحباط لدى المواطن الذي يعمل في القطاع التقليدي والبحث عن فرص للمعل خارج البلاد أو في القطاع الانفتاحي.

ثانيا : لقد أصبحت الهجرة ظاهرة مركبة ومتنامية فالهجرة أدت غالبا الى مزيد من الهجرة بفعل سريان عامل المحاكاة، كها أدت إلى تعميق الازدواجية في الاقتصاد القومي وهي بدورها أدت الى مزيد من الهجرة. أي أن الهجرة والتحويلات أصبحتا سببا ونتيجة في ذات الوقت لازدواجية الاقتصاد القومي.

وأخيرا يبقى السؤال الذي يطرح نفسه، عن ما إذا كانت الهجرة والتحويلات ظاهرة إيجابية أم سلبية ؟ لذا لابد من اعتماد تحليل النفقة والعائد على الهجرة لتبيين مدى إيجابية الظاهرة.

تقييم أثر ظاهرة التحويلات (تحليل النفقة والعائد) :

إن عملية تقييم ظاهرة التحويلات عملية تكتنفها الصعوبة نظراً لأن هناك كثيراً من الإثار الاجتماعية والاقتصادية غير المقيسة والتي يصعب تحديدها وقياسها.

ونعرض فيها يلي لإحدى الدراسات التي تناولت تقييم الظاهرة.

ـ دراسة المجالس القومية المتخصصة لتقييم ظاهرة التحويلات الناجمة عن الهجرة(٢١) :

قامت هذه الدراسات بتقدير بعض بنود التكاليف الخاصة بالهجرة وأيضا تقدير بعض أثرها، إلا أنها لم تستطع تقدير بقية عناصر التكاليف لطبيعتها غير المقيسة، على سبيل المثال تم تقييم الإنتاج الضائع نتيجة الهجرة كها تم حساب تكاليف التعليم والتدريب إلا أنها لم تستطع أن تعبر عن تأثير نقص العمالة الفنية في مصر وارتفاع أجورها وتأثير ذلك على التنمة.

وقد قدر إجمالي التكاليف لهجرة العمالة المصرية بنحو ١٩٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ زادت الى ١٥٢٠ عام ١٩٨١ أي بمعدل زيادة ٤١٪ سنويا في المتوسط.

والجدول رقم (٩) يبين نسبة التكاليف الى مدخرات المصريين العاملين بالخارج وكذلك نسبتها للمبالغ المتنازل عنها والاستيراد بدون تحويل عملة.

جدول رقم (٩) نسبة التكاليف إلى مداخرات المصريين العاملين بالخارج

			_
السى	نسبة التكاليف		
المبالغ المتنازل عنها والاستيراد بدون تحويل عملة	لتحويلات العاملين بالخارج	مداخرات العاملين بالخارج	البيان
۷۲ر	٤٢ر	۲٥ر	1940
۸٥ر	۳٦ر	۲۲ر	1977
۷٤ر	۳۰ر	۱۹ر	1477
۳۱ر	۲۲ر	۱۸ر	1474
۱٤ر	۲۹ر	۲۷ر	1979
۷ەر	44	۳۷ر	14.4
۱٬۰۰	110	۸٤ر	14.81

المصدر: التقدير الأول من تقرير المجالس القومية المتخصصة (اقتصاديات

ملخرات المصريين العاملين بالخارج نوفمبر ١٩٨٢)، ص٤٥ وبيانات سنوات من ١٩٦٨ - ١٩٧٧ من.

Mohle - Eldin, Amr: External Migration of Egyptian Labour, Employement strategy Mission to Egypt 1980, Doc. NO, 9 P. 70

ويلاحظ ارتفاع التكلفة بالنسبة لهذه التحويلات مع مرور الوقت وأن التكلفة تزداد باستمرار ولكن مع ذلك تظل التحويلات إيجابية في تأثيرها النهائبي.

إلا أن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا التقدير بمكن إجمالها فيها يلي :

 ١ ـ اغفال بعض عناصر التكاليف الهامة مثل ارتفاع تكلفة عنصر العمل في الداخل.
 ٢ ـ إهمال حساب فارق الانتاجية بين عنصر العمل الماهر الذي هاجر وعنصر العمل الذي حل محله في الداخل.

 ٣ ـ استخدام أسلوب المتوسطات في حساب فئات العمالة المهاجرة أسلوب معيب ولا بعكس الحقيقة.

عند حساب تكاليف التعليم أخذ متوسط الانفاق على التعليم، ولكن هناك إنفاقاً على التعليم يتم من جانب القطاع الحاص ويتمثل في المدارس الخاصة، وأيضا الانفاق على الدروس الخصوصية التي أصبحت ظاهرة منتشرة لابد أن تضاف الى تكلفة التعليم.

ولابد أن نقرر صعوبة حساب مثل هذه البنود بل يكاد يكون في حكم المستحيل حسامها. إلا أن هذا لا يمنع من بذل محاولة تجاه ذلك.

ويصبح السؤال المَلْح الآن هو كيف يمكن الاستفادة من هذه التحويلات وزيادتها لخدمة الاقتصاد القومي، وتقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية بقدر الامكان.

الخلاصة

نظراً لأن ظاهرة الهجرة انتقائية من جانب الدول المستوردة، وغير مخططة من جانب الاقتصاد المصري، وأيضا نظراً لتشابه مرحلة النمو الاقتصادي بين مصر والبلاد العربية المستوردة للعمالة فإن هذا أدى إلى كثير من السلبيات الناجمة عن الهجرة وأيضا التحويلات.

فقد حدث عجز في بعض فئات العمال وقد أثر هذا العجز على التنمية الاقتصادية، وإن كان هذا العجز لا يمكن إعزاؤه فقط إلى الهجرة وإنما أيضا إلى عدم ارتباط تخطيط القوى العاملة بعملية التنمية الاقتصادية.

على الرغم من التأثير الإيجابي شبه المؤكد للتحويلات إلا أن تدفقها بطريقة غير منظمة أدى إلى ظهور عديد من السلبيات مثل زيادة حدة التضخم وزيادة الاستهلاك الخاص إلى درجة أن ثلثي الزيادة فيه يمكن أن تعزي للتحويلات. كما أدت التحويلات إلى تدعيم زيادة ازدواجية الاقتصاد المصري إلا أنه من ناحية اخرى أدت الى تخفيف عبء العجز في ميزان المدفوعات فقد وصلت نسبة ما يمثله إجمالي المدخوات إلى إجمالي قيمة المواردات نحو ٢٠٧٤, في عام ١٩٧٨، كما بلغت نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلي نحو ٥٠٥٪، ٥ر١٨١٪ في عامي ١٩٧٨، ١٩٧٨ أما مرارا الناتج المحلي نحو ٥٠٥٪، ٥ر١٨١٪ في عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩ أما مرالناحية الاجتماعية فقد كان للتحويلات تأثيرات كبيرة عبا:

× تغير الهيكل الاجتماعي بصعود فئات على السلم الدخلي كانت في أدناه.

x تدهور قيمة العمل في مصر.

× الشعور بالإحباط لَدَى العاملين بالداخل، وادخال عادات وأنماط استهلاكية جديدة.

× التفكك الاجتماعي والأسري نتيجة للهجرة وترك العامل لأسرته لفترة طويلة.

وعلى الرغم من الانخفاض الذي طرأ على التحويلات في عام ١٩٨٢ إلا أنها ارتفعت مرة اخرى عام ١٩٨٣ ثما يعنى أن التحويلات مستمرة في المستقبل المنظور نظراً لأن الدول المضيفة تعتمد في أنشطتها الاقتصادية على العمالة الأجنبية والعمالة المصرية بشكل مكتف.

الحسوامش

1 — Hansen, Bent: Economic Development of Egypt; in Economic Development and population Growth in the Middle East" Edited By charles A. cooper & eldney.

S. A Lexander, American Elsevier Puplishing company inc New york 1972 P.23
1- في معظم السنوات لم يعترف المسئولون بهذا المدل العالي من التضخم لها أن التغارير الرسمية ومها تقرير البنك الدولي تقرر أن ممذل التضخم في معرفي فقرة من ١٩٧٠ - ١٩٧٠ كان مرا"، ثم أصبح ٧/ في فترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٠ وهو تقرير لايمكس الحقيقة (انظر دفؤاد مرسي : انتضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت سنة ١٩٧٧ - ٣٠٠ .

د رمزي زكي : مشكلة التضخم في مصر أسبابها وتناجهها مع برنامج مقترح لمكافحة الفلاء الهيئة المصرية العامة للكتك الخاهرة صنة ١٩٨٠ صـ ١٩٧٧ ـ ١٨٣.

ــ وكما أن تقرير البنك المركزي لعام ١٩٧٧ يقرر أن نسبة التضخم في الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ تتراوح بين ١٧/٧٪. . ور٢١٪ وهو مدوره تلكن منخفض أبضا.

(انظر تقرير البنك المركزي لعام ١٩٧٧ صـ ١٧)

ولاشك أن التضخم مستمر نتيجة لتزايد السيولة المحلية بدرجة كبيرة.

٣ ــ لاتوجد تقديراتُ رسمية سوى تعداد سنة ١٩٧٦ اللـي أظهر أن عدد المصريين بالخارج ليلة البتعداد كان نحو ١٫٤ مليون نسمة كيا أن إحصاءات تحركات السكان عبر الحدود التي كان يعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاءات قد توقف سنة ١٩٧٣ ولاشك أن هذا كان أكثر المصادر ثقة.

الهجرة المؤقة للمصريين بالحارج وخاصة بالدول العربية - البتك الاهلي المصري : التشرة الاقتصادية العدد»،
 سنة ١٩٧٧ (٩)

ه _ من هذه الكرأسات.

--- Swamy, G: International Migrant warkers Remittances Issues propects, World Bank, staff working paper No, 481, P.5 2

 seragelin, ismail Birks, S Bobil and sincisir, C: Manpower and international Labor Migration in the Middle East and North Africa Document of the world Bank June 1961.
 Labor Migration from Bangladesh, to the Middle East.
 World Bank staff working paper No. 454.

إسماهيل سراج الدين وآخرون : هجرة العمل الدولية في الوطن العربي، المستقبل عند ٤٧ سنة ١٩٨٣. ٣- د. محمد أبو متدور المديب وآخرون : دراسة بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لمجرة العمالة الزراهية لقرية مصرية ـ مؤثمر هجرة العمالة للخارج يتاير ١٩٨٤ صـ ٢٩.

7 — Lobor Migration from Bangladsh to the Middle East Öp. clt P. 78
معرو عمى الدين، اقتصاديات مدخرات الهمريين العاملين بالخارج. المجالس القومية المتخصصة.

٨ ـ المرجع السابق ص ١١، ١٢

٨ ـ المرجع المسابق ص ٤٩
 ٩ ـ دراسات في التنمية. مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي يناير ١٩٨٠ صـ ٤٨.

١٠ - د سعد الدَّين إبراهيم : أُسباب وتتاتيج تصدير العمالة في مصر. النَّسطَيل العربي عند ٣٥ (١٩٨٢/١) ص٧٠.

الانتخابات النيابية السكادسة (١٩٨٥) في الكويت: تحليل سكياسي

عبدالرضا أسيري، كمال المنوفي تسم العلوم السياسية _ جامعة الكويت

مقدمة الموضوع، الفروض، المتهج

تعد الانتخابات النيابية بوجه عام أحد مؤشرات أو مظاهر المشاركة السياسية وإن اختلفت دلالتها ومحدداتها ونتاثجها من نظام سياسي الى آخر، وربما على صعيد نفس النظام السياسي من حقبة الى أخرى لأسباب تتصل بدرجة التطور الأقتصادي والاجتماعي والحضاري وطبيعة نظام الحكم (١٠). ولدى تناولها لمعليات المجتمع والسياسة في بلدان العالم الثالث، تذهب أدبيات الأغاء السياسي والسياسة المقارنة الى وصف الانتخابات العامة التي تجري في عديد من هذه الدول بالشكلية وانعدام الفاعلية، ذلك أنها عرضة للتلاعب والتزييف نتيجة تدخل الادارة السياسية. ويغلب أن يعزف معظم المواطنين عن المشاركة فيها، أو تخضم، على نحو حاسم، لتأثير المتغيرات التقليدية: القبلية والعائلية والدينية. فلما عادة ما تكون المجالس النيابية هياكل "هشة" أو "كرتونية" لا يكاد المجتمع يشعر بوجودها في حياته (١٠).

من ناحية أخرى، تفيد أدبيات المشاركة أن انخراط المواطن في العملية السياسية بالتصويت أوالترشيح أمر تحكمه عدة عوامل من قبيل كم ونوعية المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص خلفيته الاجتماعية، ومدى احترام الحكومة لقواعد اللعبة الديمقراطية. اذ يزداد احتمال المشاركة مع كثافة التعرض للمؤثرات السياسية التي تصدر عن الندوات الانتخابية ووسائل الاعلام وتؤدي الى تنمية الوعي الانتخابي والاهتمامات ألعامة للمواطن. كما يشتد السعي في سبيل المناصب العامة المنتخبة من قبل أصحاب المستويات التعليمية والمهنية العالية، والعناصر الشابة. كذلك، يمكن أن يزيد الاقبال على التصويت مع نزاهة الانتخابات وتحت تأثير ضغط العصبيات. ⁰ وفي محاولة تمحيص هذه الطروحات، رأينا أن نتناول بالدراسة والتحليل حالة الانتخاب البرلمانية الكويتية الأخيرة التي جرت في العشرين من فبراير عام ١٩٨٥ عثلة يذلك الحلقة السادسة في سلسلة الانتخابات النيابية في البلاد منذ الاستقلال اذا استثنينا التحابات المجلس التأسيسي عام ١٩٦١. فالكويت هي احدى التجارب القليلة للمديمقراطية الليبرالية المقيدة في العالم العربي، ناهيك عن كونها التجربة الوحيدة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية. هذه الحقيقة ذاتها تخلع أهمية خاصة على دراسة انتخابات مجلس الأمة الذي يعد أبرز رموز التجربة. ويضاعف من هذه الأهمية بالنسبة للانتخابات الاخيرة أنها، وإن حملت سمات من الماضي، فقد أفرزت، وعلى نحو ما سنرى، متغيرات جديدة يمكن اذا ترسخت أن تؤدى الى تعزيز مسيرة الديمقراطية الكويتية.

تكمن خلف الدراسة وتوجهها ثلاث فرضيات رئيسية:

الفرضية الأولى أن الانتخابات في مجتمع ينتقل من وضع التقليدية الى وضع التحديث بغلب أن تكون محل شد وجلب وتنافس بين قوى وتوجهات تقليدية وأخرى عصرية. فنوعية المرشحين وما يطرحونه من أفكار وما يستخدمونه من أساليب، فضلا عن النتيجة العامة الكلية للانتخابات تعكس في المادة ذلك الصراع بين القديم والجديد.

الفرضية الثانية أنه كلما نأت الحكومة بنفسها عن التدخل في الانتخابات وكفلت لها قدرا معقولا من الحرية، كان هذا أدعى الى اقبال المواطنين عليها، وجاءت نتائجها أكثر تعبيرا عن التيارات التي يموج بها المجتمع.

أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن التنافس على المناصب السياسية المنتخبة ينخوط فيه المتعلمون أكثر من غير المتعلمين، وأصحاب المكانة المهنية العليا أكثر من أصاحب المكانة المهنية الدنيا، والشباب أكثر من كبار السن، والعناصر النشيطة اجتماعيا أكثر من العناصر السلبة.

وفي سبيل اختبار هذه الفروض، تستعين الدراسة بقاعدة من البيانات الكمية والكيفية تشمل كا ما كتب عن الانتخابات قيد النظر خاصة في الصحف والمجلات الكويتية، اضافة الى بعض بيانات تجميعية وكتابات تحليلية عن الانتخابات السابقة في دولة الكويت. ويتوسل العرض والتحليل بتركيبة منهجية تزاوج بين طريقة تحليل المضمون الكيفي، والمنبج الاحصائي وأسلوب المقارنة عبر الزمان.

هذا وتقع الدراسة في مباحث ثلاثة يتناول أولها النظام الانتخابي من حيث توزيع الدوائر وهيئة الناخبين. ويعرض المبحث الثاني للمعركة الانتخابية: حجم وتوزيع المرشحين، انتهاءاتهم الساسية، وطروحاتهم، وأساليبهم في الدعاية وكسب الأنصار. أما المبحث الثالث فيتصدى لتحليل نتائج الانتخابات.

المبحث الأول نظام الأنتخاب

أولا: تحديد الدوائر الانتخابية:

تحظى مسألة توزيع الدواثر في النظم النيابية بالذات بأهمية كبيرة لارتباطها الوثيق بسلامة العملية الانتخابية وضمان تمثيل الارادة الشعبية . وعادة ما يواكب تعديل تقسيم الدوائر بالزيادة او النقصان حدوث تغير في خريطة التمثيل السياسي، اذ تستفيد مناطق أو فئات معينة على حساب مناطق أو فئات أخرى.

وفي دولة الكويت، صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ بنظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، وهو القانون الذي نصت مادته الأولى على تقسييم البلاد الى عشرين المجلس التأسيسي، وهو القانون الذي نصت مادته الأولى على تقسييم البلاد الى عشرين دائرة انتخابية تمثل كل منها في المجلس بعضو واحد. غير أن التجار وغيرهم من المناصر الوطنية اعترضوا على هذا التقسيم متعللين بصغر حجم سكان الكويت آنداك. واقترحوا بعد المن من ذلك جعل البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة. غير أن الحكومة لم ترجب بهذا الاقتراح وأصرت على التقسيم. لتقرأ رواية المرحوم خالد العدماني في هذا الحصوص "... انتدبت الحكومة الدكتور عبد الرزاق السنهوري الذي أصر على تقسيم الكويت الى مناطق انتخابية باعتباره المظهر الكامل للديمقراطية. لكني قلت له إن أحوال وطباع ولا ينبغي ادخالهم في منافسات تؤدي الى خصومة. واقترحت أن تكون الكويت كلها دائرة انتخابه من وجود قوائم للترشيح. ويختار المواطن العدد المطلوب انتخابه حسب رأيه ومعوفة. وبهذا نسخفي عن التسميات التي نسمهها: هذا نائب القرى، وذاك نائب المخمر. وأنا نائب النقرة وآخر عن الجمهراء. وكل نائب يحاول فقط أن يحصل على المكاسب لدائرته. ولكن في حالة الدائرة الواحدة. فإن الجميع سيعتبرون مسئولين عن كل جزء من الدائرة. ولكن في حالة الدائرة الواحدة. فإن الجميع سيعتبرون مسئولين عن كل جزء من الدائرة. ولكن في حالة الدائرة الواحدة.

على اية حال، انتهى الشد والجلب الى حل وسط جسده القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ الذي قضى بتقسييم البلاد الى عشر دوائر نمثل كل منها بنائين في المجلس التأسيسي. (* ووفق هذا التقسيم جرى انتخاب أعضاء المجلس في ١٩٦١/١٢/٣٠. واستمر المجلس عاما واحدا أصدر خلاله القانون الانتخابي رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢ الذي احتفظ بالتقسيم العشري للدوائر على أن تمثل كل دائرة في مجلس الأمة بخمسة أعضاء بدلا من عضوين بحيث يكون العدد الكلي للنواب خسين. وأجاز القانون للناخب أن يمارس حق التصويت في الموطن الذي يقيم فيه او تتواجد به عائلته. (*)

وفي ظل هذا القانون، أجريت انتخابات مجلس الأمة للفصول التشريعية الأول والثاني والثانية في الأحوام ١٩٧٥، ١٩٣١، ١٩٧٥، على التواني. وتبعا لأحد الدارسين، كان التوزيع العشري للدوائر يتطابق مع توزيع التجمعات السكانية في البلاد. فالدائرة الإولى والفرق الثانية (الشريخ) قبائل شمر والظفير والعجمان وعنزة. وتركزت قبيلتا المطران والرشايدة في الدائرة الرابعة (الشامية). وزاوجت الدائرة الخامسة وتركزت قبيلتا المطران والرشايدة في الدائرة الرابعة (الشامية). وزاوجت الدائرة الخامسة مناطق حضرية ذات حضور شبابي ليبرالي مؤثر. أما الدائرة السابعة (الدسمة) فقد تميزت بتركيبة سكانية شيعية ـ سنية متوازية. وفي الدائرة الشامنة (حولي) كانت هناك تركيبة سكانية حضرية اعتمدت عليها العناصر الوطنية في الفوز. وتركزت قبيلة العوازم في الدائرة التاسعة (السالمية). كذلك كانت الدائرة العاشرة (الأحمدي) ذات وجود قبلي يضم المحجمان والعوازم والفضول. ٣

لا غرو والحالة هذه، أن يكون للقبيلة والطائفة تأثيرهما الحاسم على مسار ونتاثج الانتخابات. لقد جاء نواب السنة من القبلة وحولي والقادسية والدسمة وكيفان، بينها جاء نواب الشيعة من دائرتي الشرق والدسمة. واحتكر نواب القبائل أصوات مناطق الشويخ والشامية والسالمية والأحمدي، إضافة الى معظم أصوات كيفان. (».

وقبيل اجراء انتخابات المجلس للفصل التشريعي الخامس عام ١٩٨١، وابان توقيل اجراء انتخابات المجلس للفصل التشريعي الخامس عام ١٩٨١، الذي قفز بعدد الدوائر من عشر الى خمس وعشرين دائرة لكل منها ناتبان فقط، والذي الزم الناخب بالتصويت في الموطن الذي يقيم فيه بصفة دائمة ... لقد أبقى القانون على بعض الدوائر كها هي . ووزع بعض الدوائر الى إثنين أو الملائمة واقتطع مناطق من بعض الداوئر وضمها الى أشتين أو الملائرة الثالثة الى نامن دوائر جديدة . فالدائرتان الاولى والسابعة بقيتا دون تغيير، وإن انخفض عدد نواب كل منها من ٥ الى ٢ . وقسمت الدائرة الثالثة الى ثلاث دوائر ، فزاد عد نواب كل منها من ٥ الى ٢ . وقسمت الدائرة الثالثة الى ثلاث دوائر ، فزاد عدد نواب من ٥ الى ٢ . وجرى تعديل مماثل على الدائرين الرابعة والخامسة وتم تقسيم كل

من الدوائر السادسة والثامنة والتاسعة الى دائرتين. وتحولت المدائرة العاشرة الى ٥ دوائر، فزاد نوابها بمقدار الضعف. ٢٠٠

في معرض تبرير هذا التقسيم الجديد، ادعت الحكومة أن الوضع السكاني شهد تغيرا كبيرا استوجب اعادة تحديد الدوائر. فهناك مناطق أصبحت مكتفة بالسكان. وحدث توسع في المناطق الخارجية كالجهراء الجديدة والرقة والصباحية. وظهرت مناطق سكنية جديدة مثل بيان ومشرف. من ناحية أخرى، ذهبت الحكومة الى أن النظام القديم لم يحقق العدالة بين الدوائر في عدد الناخبين. ففي ١٩٧٥ مثلا، كان مجموع الناخبين في القبلة ثلث عددهم في الأحمدي (٢٩٩٨ مقابل ٢٨٧٩) بما يعني وجود نائب/ ٥٨٠ في المناخب في المناخب أن ينتار القبلة، نائب/ ١٧٥ في الأحمدي. إضافة الى هذا وذاك، زحمت الحكومة أن الناخب الأمي بالذات كان يصعب عليه اختيار خسة من بين المرشحين. فكان يحدث أن يختار عدد أقل من المطلوب ويهدر البقية، أو يختار العدد المقرر بالكامل دون وعي وروية ١٧٥٠

ودون إنكار وجاهة المبرر الخاص بحركة السكان، يشير من تناولوا الوضوع بالتحليل والتميحص الى وهن المبررين الأخرين. ذلك ان النظام الجديد لم يحقق المساواة بين الدوائر. ففي الانتخابات الأخيرة، تجاوز عدد الناخبين في الرميثية والأحمدي وحولي والصباحية ضعف عددهم في الشرق والمرقاب والقبلة والسالمية والخالدية وام الهيمان (انظر جدول٣). كما يقولون بانعدام الأدلة المادية على أن الناخب كان يتنكب السبيل الى الأختيار الواعي لخمسة من بين المرشعين في الدائرة. ويمضى أولئك الدارسون الى الضغط بشدة على الَّدوافع السياسية لتعديل الدوائر مستندين الى الآثار التي رتبها. ففي رأيهم أنه كرس التجمعات السياسية التقليدية لصالح نواب القبائل بدليل ارتفاع عدهم من ٢٢ نائباً في مجلس ١٩٧٥ (٤٤٪) الى ٢٧ نائباً في مجلس ١٩٨١ (٥٥٪). كما أنخفض عدد نواب شرق بمقدار النصف (من ١٠ الى ٥ نواب). وظل نصيب نواب قبلة كما هو (١٨ ناثياً في المجلسين سالفي الذكر). واقترن هذا الاستقطاب الطائفي ـ القبلي باستقطاب مماثل في الوضعية الاقتصادية . الاجتماعية. فمن بين المحافظات الأربع التي تشملها دولة الكويت، تستأثر محافظتا العاصمة وحولي بالمستويات العليا من الدُخل والمهنة والتعليم، بينها تختص محافظتا الأحمدي والجهراء بالمستويات الدنيا منها. كذلك فإن تعديل الدواثر، بما أدى اليه من تقليل عدد الناخبين في كل دائرة وبالتالي عدد الأصوات اللازمة للفوز، قد تسبب في تفاقم ظاهرة شراء الأصوات وزيادة عدد المرشحين. وهذه بدورها أفضت الى تشتبت أصوات الناخبين ومن ثم تضييق فرص النجاح في وجه المرشحين المستقلين بالذات الذين يصعب عليهم منافسة مرشحي العصبيات القبلية والطائفية والعائلية. لا غرو أن منيت العناصر الوطنية بالهزيمة في انتخابات ١٩٨١. ففي ظل التقسيم القديم، كانت قاعدة تأييدهم تتركز في الدواثر الثانية و السادسة والثامنة. ومع إعادة التقسيم، تفرق مؤيدوهم وتشتت قوتهم خاصة أن الوقت المتاح لم يكن كافيا للتنسيق واعادة ترتيب الأوراق. إضافة الى كل ذلك، لم يسلم التوزيع الجديد للمناطق الانتخابية من الغرابة. فجزيرة فيلكا الحقت بالدعية بدلا من السالمية رغم كونها أقرب جغرافيا الى هذه الأخيرة منها الى الأولى. وأضيفت منطقة سلوى الى السالمية رغم أنها أقرب الى الرميئية. وتخطت الدائرة الثامنة منطقة الجابرية لتضم حولي. واضيفت الفردوس الى الفروانية رغم أنها أقرب الى الشيوخ. وتضم الدائرة الحادية والعشرين الأحمدي ثم تتجاوز الصباحية لتضم غرب الرقة والفنطاس والفنيطيس وضاحية صباح السالم"،

وبرغم أن هناك دراسة تعود الى صيف ١٩٨١ نفت وجود أية أدلة مادية على صدق مقولة تأثير الحكومة في السلوك التصويتي عن طريق اعادة تحديد الدوائر ((() إلا أننا غيل الى التسليم بالآثار المذكورة أعلاه كنرة علد المرشحين وسقوط العناصر الوطنية _ في حدود التخابات ١٩٨١ فحسب. ذلك أنه في الانتخابات الأخيرة التي جرت أيضا في ظل النظام الجديد للدوائر، تقلص عدد المرشحين بحوالي نصف ما كان عليه في انتخابات ١٩٨١ الجديد للدوائر، تقلص عدد المرشحين بحوالي نصف ما كان عليه في انتخابات ١٩٨١ وسنرى وضم لاحق.

وجدير بالذكر أن موضوع تقسيم الدوائر كان مثار اهتمام المرشحين في الانتخابات الأخيرة. فمنهم من دافع عنه بدعوى أنه يسهل عملية الاقتراع على الناخب وعنم تنقل الأصوات بما يحول بين الناخين ذوي "النفوس المريضة" وبين الجري وراء المرشحين الذين "يدفعون"، ويضمن بالتالي وصول نواب الى المجلس يمثلون الرأي الحقيقي لمناطقهم"، وبالمقابل هناك أدانة بحجة أنه يكرس الطائفية والقبلية وضيق قاعدة المشاركة الشعبية ويسمح لعناصر غير مقتدرة بالوصول الى البرلمان"،

على أية حال، يبدو التقسيم الحالي للدوائر بحاجة الى اعادة نظر للقضاء قدر الامكان على ما يعتوره من مثالب بما يضمن سلامة التمثيل لارادة الشعب ويدفع الممارسة الديمراطية خطوات الى الأمام.

ثانيا: هيئة الناخبين:

يرى فقهاء القانون الدستوري أن الهيئة الناخبة في أي مجتمع هي مجموع المواطنين البالغين لسن الرشد السياسي والمقيدين في جداول الانتخابات والذين لايحظر عليهم قانونا مباشرة الحقوق السياسية . ولم تتعرض مواد الدستور الكويتي لشروط الناخب، بل تولى بيانها قانون الانتخاب رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢ الذي قصرت مادته الاولى حق الانتخاب على المواطن الكويتي الذكر صاحب الجنسية الأصلية البالغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية. وبذلك استثنت هذه المادة من مباشرة حتى الانتخاب فثنين هما النساء والمتجنسون، أي حملة الجنسية الثانية الذين لم تمض على تجنسهم عشرون سنة ميلادية. كها استثنت المادة الثالثة رجال القوات المسلحة والشرطة ١٠٠٠.

واذا تركنا مسألة التحديد القانوني للهيئة الناحبة، وذهبنا ننظر اليها من الداخل ونتابع تطورها عبر الزمن، تنتصب أمامنا عدة حقائق هامة ومثيرة :

١ نحافة الجسم الانتخابي الكويتي. فلم مجدث أن ضمت القاعدة الانتخابية أكثر من ربع السكان الكويتين في سن الانتخاب، فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع الناخبين المسجلين بالكشوف في الانتخابات الاخيرة ١٩٨٨،٥ ناخباً يمثلون ١٩٢٪ من مجموع الكويتين في سن التصويت البالغ عددهم ٢٦٤٥٥٤٣ نسمة. هذا التدني في عدد الناخبين يرجع أساسا الى حرمان النساء من حق التصويت، أولئك اللواتي يشكلن أكثر من نصف المواطنين في سن الانتخاب (١٣٥٥٥٥ أي بنسبة ١٢٥٥٥). بل ان مايزيد على نصف الذكور في سن التصويت (٥٠) لا يحق لهم التصويت سبب التجنس أو العمل في الجيش والشرطة ١٩٠٥).

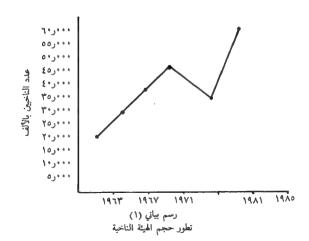
وليس بخاف أن ضيق القاعدة الانتخابية على هذا النحويسي، كثيرا الى صورة الديمقراطية الكويسية كثيرا الى صورة الديمقراطية الكويتية التي يعد الانتخاب أبرز مظاهرها. من هنا، وفي سبيل توسيع نطاق المشاركة السياسية ليس عجبا أن ترتفع أصوات تطالب بإعطاء الحقوق السياسية، للمرأة أسوة بالرجل، والغاء التمييز الحاصل في هذا الشأن بين المواطنين المواطنين بالتجنيس وتخفيض سن الرشد السياسي من ٢١ الى ١٨ عامالاً.

غير أن هناك أمرين يستوقفان الانتباه أولهما أن مجموع الناخيين عام ١٩٨١ انخفض عما كان عليه سنة ١٩٧٥ بمقدار ١٩٠٥ انخبا. هذه الفترة خبرت حدثين بالغي الأهمية وهما حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦، واعادة تحديد الدوائر الانتخابية. وأغلب الظن أنها رتبا آثاراً نفسية وأحدثا ارتباكات كان لها دور في تناقص أعداد الناخيين. كما لا نستبعد حدوث تجاوزات من جانب أجهزة قيد الناخيين سواء باسقاط أمياء من الكشوف الانتخابية أو عدم ادراج أساء لمواطنين بلغوا سن الرشد السياسي.

جدول (۱) تطور أعداد التاخيين بين السنوات ٦٣ ـ ١٩٨٥ بيان تجميعي

معدل الزيادة/النقص	عدد الناخبين	سنة الانتخاب
-	PAACE	1977
۲ر۱۲	7772	1977
٤٨٫٩	7376*3	1971
۳۰٫۳	799070	1970
ــار۲۰	709013	19.41
٥ر٥٣	۸٤٨ر۵٥	19.40

المعدر: القبس، ١٩٨٤/١١/١٧، ص



جدول (٣) تغير حجم المينة الناخبة في الدوائر للفترة ٢٣ ـ ١٩٧٥

	1970	147	٧١	19	1977	19	1474	1417	
ممدل	atre		alle	ممدل	alc	مجلأل	afre	alıc	الدائرة
الزياد	الناخيين	الزيادة	الناخين	الزيادة	الناحبين	الزيادة	الناخين	الناخين	
1,4	4010	17.9	414	11	YVVA	1,0,1	4844	٨٠٧٧	١ - الشرق
£.	74 YA	17.71	1877	7,70	1174	35	YTY	7.17	۲ - القباة
٨ر٥	1107	۸,	7170	368	1140	147.94	10.1	9 80	٣ - الشويخ
7	AMYA	£8.3°	1001	157	3.03	۷۷۱۸	1111	17.4	٤ - الشامية
5	1.00	6633	P . V 3	٥٧	TYON	*	1409	11.11	ه _ كيفان
5	8 th 8	۲,	7. V.	3007	148.	35.77	VF31	1.44	٦ - القادسية
>	1.	٠,٨٠	7917	٧٠,٨	1441	-	1778	1889	V - Illinas
9	TA1.	רלד	T £ A 9	۷۲٫۷	INT	3,43	177.	٨٢٨	٨ - حولي
3,	1 3	٧٢3	Toor	70,0	1881	73	1111	1184	٩ - السالية
5	AVOR	41,9	٨٥٨٨	17.7	* V^£	'	* * * *	غير مين	٠١ - الأحدى

المصلر : السوطسن، ۱۱/۱۱/۹۶ ، ۱۹۸۶/۱۱/۹۶ ، ۱/۱۱/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۱/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۱/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۱/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۱/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۱/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۲/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۱/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۲/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۲/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۲/۹۸۶ ، ۱۹۸۶/۱۲/۹۸۶ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸۶ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸۶ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸ ، ۱۹۸ ، ۱

جدول (٣) تغير حجم الهيئة الناخبة للفترة ٨١ ـ ١٩٨٥

19.00		19.41	الدائرة
معدل الزيادة/النقص	عدد الناخبين	عدد الناخبين	
۷ر۸	1890	1400	١ ـ الشرق
۲۰۲	١٣١٧	1.40	٢ _ المرقاب
۲۲ر۲	1779	1.4.	٣ _ القبلة
۷ر۲۹	7770	14	٤ _ الدعية
۷ره۲	7.97	7771	٥ _ القادسية
۲۸٫۳	7171	177.	٦ _ الفيحاء
77,77	1797	1744.	۷ ـ كيفان
٣د١٤١	4440	1410	۸ _ حولي
٩ر٣٣	1409	10	٩ _ الروضة
7ره٤	7410	1019	١٠ _ العديلية
٣٣	17.4	3471	١١ ـ. الحالدية
77	1714	177	۱۲ _ السالمية
٧ر٣٦	44.4	4440	١٣ _ الرميثية
79	0177	1710	١٤ ـ أبرق خيطان
۸ر۷۷	7007	1087	١٥ ـ الفروانية
٤ر٢٣	471.	1719	١٦ _ العمرية
٥ر٦	3007	1881	١٧ ـجليب الشيوخ
٤ر٣٠	75.7	3341	۱۸ ـ الصليبخات
37	77	1717	١٩ ـ الجهراء الجديدة
۲ر۲۳	41.0	7777	٢٠ الجهراء القديمة
٦٠٣٦٦	1737	۱۷۰٤	٢١ ــالأحمدي
۷ر۲۳	3577	PYAI	٢٢ـالرقة
40	۳۲۰۸	4018	٢٣_ الصباحية
۲٠	4.05	1711	۲٤ - الفحيحيل
1752-	1007	1777	٢٥_ أم الهيمان

المصدر: القبس، ١٩٨٤/١١/١٧ ، ص ٧

ويتعلق الأمر الثاني، بارتفاع عدد الناخيين بمقدار ٥٠٠٠ ناخب فقط خلال عقد كامل (٧٥ - ١٩٨٥) بينها كانت الزيادة بحوالي الضعف خلال الفترة ٢٧ - ١٩٧٥ ولاغلك تفسيرا لهذه المفارقة سوى ما ذكرناه بخصوص الأمر الأول. على صعيد الدوائر، ثمة ظواهر تسترعي النظر. فهناك تفاوت كبير بين الدوائر من حيث أعداد الناخبين. وهناك أيضا اختلاف بينها من حيث معدلات نم الهيئة الناخبة بنسبة ١٩٧٥٪ عن السنوات ٢٣ - ١٩٧٥، بينها حدثت الزيادة في يقية الدوائر بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف وإبان الفترة ٢٧ - ١٩٧١ تضاعف عدد الناخبين في دائري الشويخ والأحمدي بينها كان معدل الزيادة دون ذلك بكثير في الدوائر الأخرى. وخلال الفترة ٢١ - ١٩٧٥ تضاعف حجم الهيئة الناخبة في دائرة الدسمة خلافا لبقية الدوائر، وبالمفارنة بين عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، يتضح أن هيئة الناخبين سجلت زيادة كبيرة في دائرتين فقط هما حولي (١٩٨٣ ، ١٩٨٥) وزيادة معتدلة في اثنتين وحشرين دائرة ، واخفاضا طفيفا في أم الهيمان.

في ضوء ماتقدم يمكن القول أن الجسد الانتخابي الكويتي بحاجة الى "علاجات جراحية" كي يغدو معبرا بصدق عن الواقع الاجتماعي ويتيح لغالبية المواطنين فرصة المشاركة الجادة في تقرير شئون البلاد.

المبحث الثاني الحملة الانتاخية

اولا : المرشحون : إطلالة كمية ونوعية :

خاض انتخابات مجلس الأمة الحالي ٣٣١ مرشحا مقابل ٢٤٥ مرشحا في انتخابات المهم المنظاهرة فسرها المهم تقريبا. هذه الظاهرة فسرها المهمن في ضوء الطرح الموضوعي الجاد للمشاكل الذي ميز المعركة الانتخابية الأخيرة والذي جعل كثيرين يحجمون عن الترشيح من ناحية، وفي ضوء التصفيات بين المرشحين من خلال آلية الانتخابات الفرعية القبلية والطائفية التي تحت في العديد من الدوائر من ناحية أخرى، اضافة للتحالفات التي حدثت في بعض الدوائر. (١١)

ومع التسليم بوجاهة هذا التفسير، يبقى أن نذكر أن تناقص عدد المرشحين هذه المرة لا يعكس سلبية أو عزوفا عن الاقبال على المقاعد النيابية. الملاحظ أن العدد لايكاد يشذ عن النمط الذي عهدته انتخابات المجلس الأول (٢٠٥ مرشحا) والثاني (٢٢٣ مرشحا) والرابع (٢٥٧ مرشحا). وجاء العدد في انتخابات المجلس الثا! ف دون ذلك (١٨٣ مرشحا) ربما بسبب مناخ عدم الثقة الذي أفرزته وقائع التزوير التي لابست انتخابات ١٩٨١ أما الطفرة في عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨١ فجاءت كرد فعل لعودة الحياة النيابية بعد توقفها لملة أربع سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، اذ أقدم كثيرون على الترشيح رغبة في اثبات الذات وارضاء لمشاعرهم الشخصية من خلال خوض المعركة الانتخابية.

وفيها يتعلق بتوزيع المرشحين على الدوائر، نالت الفروانية والجهراء القديمة أعلى قيمة (۲۰ مرشحا لكل منها) تليهها حولى بفارق طفيف (۱۸ مرشحا)، مع ملاحظة أن المعدد في هذه الدوائر الثلاث لا يكاد بختلف عن مثيله في انتخابات ۱۹۸۱، وكانت أدنى قيمة من نصيب القبلة وأم الهيمان (٤ مرشحين).

ويبلغ المعدل العام ۹ مرشحين/ دائرة علما بأن أكثر من نصف الدوائر (۲۵٪) تحوم حول هذه القيمة المتوسطة. ويظهر قياس التشتت عدم وجود تفاوت كبير بين الدوائر في نوزيع المرشحين حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري ٣٣٠ر٤ مقابل ٢٠٥٣ في انتخابات ١٩٨١.

وتكشف المقارنة بين الدوائر من حيث أعداد المرشحين والناخبين عن عدة أتماط:

- ١ دواثر تجمع بين قلة عدد المرشحين (٤ ٨ مرشحاً) والناخبين (١٠٠٠ أقل من
 ١٠٠٠ ناخب) وهي : المرقاب، القبلة، أم الهيمان، كيفان، الخالدية، الروضة.
- ٢ دوائر تعميز بكبر حجم المرشحين (١٥ ٢٠) والناخيين (٣٠٠٠ فاكثر) : حولى،
 الجهراء القديمة.
- ٣ ـ دواثر تتميز بقلة عدد المرشحين وكبر القاعدة الانتخابية : الأحمدي، الصباحية.
- ٤ ـ دواثر تتميز بقلة عدد المرشحين مع جسم انتخابي وسط قوامه ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ ناخب : الفيحاء الدعية ، جليب الشيوخ.
- داثر تجمع بين التوسط في عدد المرشحين (٩ ١٤) وعدد الناخبين : القادسية ،
 العديلية ، أبرق خيطان ، العمرية ، الصليبخات ، الجهراء الجديدة ، الرقة .
- دائرة واحدة هي الرميثية تضم أكبر جسم انتخابي بينها تقع في الفئة المتوسطة من
 حيث عدد المرشحين.
- ٧ ـ دائرتان تجمعان بين التوسط في عدد المرشحين وقلة عدد الناخيين: الشرق،
 السالمية.

- ٨ ـ دائرة واحدة هي الفروانية تتصدر في عدد المرشحين وتأتي في مستوى وسط من حيث عدد الناخيين.
- ٩ ـ ثمة دواثر تتطابق في عدد المرشحين، بينا تتفاوت أحجام هيئاتها الناخبة بشكل ملحوظ: المرقاب ـ الصباحية، الفيحاء ـ الأحمدي، الدعية ـ كيفان ـ الروضة ـ الحالدية، الشرق ـ السالمة ـ أبرق خيطان، القادسية، الرميثية.

وينتمي هؤلاء المرشحون الى اتجاهات عديدة ذات وجود محسوس في المجتمع الذي يحتضن، علاوة على التجمعات القبلية والعائلية، بعض التكتلات العصرية التي تعبر عن درجة مرموقة من نمو الوعي السياسي. ويمكن بصفة عامة أن نميز بين التيارات الحمسة الاته ٢٠٠٠:

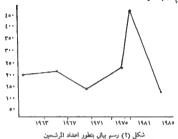
- التيار القبل الذي يضم مرشحي القبائل ويسود في المناطق الخارجية التي تتميز
 بكثافة الحضور القبل. ويدين أبناء القبيلة بالولاء لشيخها وينزلون على أوامره. وقد هيأت آلية الانتخابات الفرعية لأولئك المرشحين القبلين مزيدا من القوة والنفوذ.
- لتيار الاسلامي الذي يشمل بدوره عدة تكتلات أبرزها تكتل الأخوان المسلمين أو جمعية الاصلاح الاجتماعي. وهو تكتل سني هدفه الأساسي احلال الشريعة عل القوانين الوضعية ودخل الانتخابات بستة مرشحين في ست دواثر, وسائد مرشحين

جدول (٤) تطور أعداد المرشحين في انتخابات مجلس الأمة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٥ بيان تجميعي

معدل الزيادة/النقص	عدد المرشحين(١)	الانتخابات	
_	۲۰0	1978	
۲ر۸	777	1977	
_ەر١٧	۱۸۳	1941	
٤٠	YOY	1940	
٧٣	£ £ Y	1441	
٤٨_	7371	19.00	

ا المصدر : الوطن ١٩٨٤/١١/١٧ ، ٢/٢/٥٨٨٠

١٠٨ _ مجلة العلوم الاجتماعية



جدول (٥) أهداد المرشحين في كافة الدوائر في انتخابات ١٩٨١، ١٩٨٨

Titte titlet edem å Nors og å finnks som.					
عدد الرشحين	عدد المرشحين				
في انتخابات ١٩٨٥	ني انتخابات ۱۹۸۱	اسم الدائرة			
4	4	الأولى ـ الشرق			
٥	11	الثانية _ المرقاب			
ŧ	v	الثالثة _ القبلة			
٧	٦	الرابعة الدعية			
- 11	**	الخامسة _ القادسية			
٦	17"	السادسة _ الفيحاء			
٧	17	السابعة _ كيفان			
۱۸	γ.	الثامنة حولي			
٧	17	التاسعة _ الروضة			
1.	77	العاشرة العديلية			
٧	١٣	١١ ـ. ١-افالدية			
4	1.	١٧ _ السالمية			
11	۳۱	١٣ ـ الرميثية			
٩	71	١٤ ـ أبرق خيطان			
۲٠	14	١٥ ـ الفروانية			
۱۲	79	١٦ ـ العمرية			
٨	79	١٧ جليب الشيوخ			
1.	L.	۱۸ _ الصليبخات			
1.	Α.	١٩ _ الجهراء الجديدة			
A.	4.1	٣٠ ـ الجهراء القديمة			
٦	77	٢١ ـ الأحدي			
١٠	10	٢٢ ـ الرقة			
٥	17	٢٣ _ الصباحية			
٦	10	٢٤ الفحيحيل			
į	**	۲۵ أم الحيمان			
YF1	££Y	مجدوع			

المصدر: الوطن، ۲/۲۰/۱۹۸۵

في دوائر أخرى من ناحية اخرى هناك جاعة السلف الذين اشتد ساعدهم مع المد الاسلامي بالمنطقة منذ أواسط العقد الماضي. انهم سنة أشد محافظة من الاخوان وكان لهم أربعة مرشحين. وأخيرا هناك الاتجاه الشيمي الذي يسود في مناطق تركز الشيعة وتجسده نظاميا ما يعرف بالجمعية الثقافية الاجتماعية التي خاصت المعركة الانتخابية بخمسة مرشحين.

- ٣ . التيار الساسي العصري : ويضم "التجمع الديمقراطي" المعروف بمجموعة الطليعة التي يتزعمها د. أحمد الخطيب وخاض الانتخابات بستة مرشحين توزعوا على ست دواثر. هناك أيضا التجمع الوطني أو جماعة القوميين العرب التي يتزعمها جاسم القطامي.
- ي. تيار المستقلين : وهؤلاء لايشكلون كتلة ذات اتجاه عدود. فمن بينهم عناصر تلتقي في طروحاتها مع التجمع الديمقراطي والتجمع القومي. وبالمقابل، توجد عناصر مستقلة بلا هوية واضحة ومتقلبة تحاول ارضاء الجميع.
- هـ جموعة التجار: ويشكل هؤلاء صفوة صغيرة تهيمن على معظم المراكز التجارية الهامة في البلاد، وتتمتع بنفوة ضخم لما لديها من ثروة. وقد خاض الانتخابات عدد من التجار بعضهم مدعوم من غرفة التجارة والصناعة وان يكن بصورة غير علنية. وتتباين المواقف السياسية لمؤلاء المرشحين: منهم من له تاريخ وطني معروف وشهيد له بالنزاهة، ومنهم من لاتعنيه سوى مصالحه الخاصة.

هذه التيارات الخمسة ليست جديدة، بل كانت مطروحة على الساحة في انتخابات ١٩٨١. كها أنها، باستثناء التيار الديني الممثل في الاخوان والسلف، كانت مطروحة في الستينات والسيعينات . (٣٠)

ثانيا : أطروحات المرشحين :

رفع بعض المرشحين شعارات تعكس رؤية واضحة لهموم المجتمع. من ذلك شعار التجمع الديمقراطي "نعم للديمقراطية والعدالة الاجتماعية" و"لا للفساد وهدر المال العام".

هناك مرشحون طرحوا شعارات مسرفة في الأقليمية. من ذلك على سبيل المثال "الكويت وأهل الكويت فقط" الكويت لكل "الكويت وأهل الكويت فقط" الكويت لكل الكويتين". وتبنى البعض شعارات مستمدة من الدستور الكويتي مثل "اللولة تحمي النشء وتحميه من الاستغلال" "والعدل والمساواة". واتخذ نفر آخر من المادة الدينية - قرآنا

وحديثا نبويا أو غير ذلك شعارا انتخابيا مثل "وما توفيقي الا بالله" و "واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا" "آمرهم شورى بينهم" "ان أريد الا الاصلاح ما استطعت" "خير الناس أنفعهم للناس" "صوتك شهادة فلا تشهد الا بحق" واكتفى عديد من المرشحين بوضع صورته واسمه فقط معتقداً أن فيهها الكفاية لتحديد هويته السياسية.

لقد خاض الكثير من المرشحين الانتخابات بلا برامج أو بيانات انتخابية عن قناعة بأنها غير ضرورية وغير ذات جدوى. فعل سبيل المثال صرح المرشح خالد المضف، بأنه لايازم أن يطرح المرشح بونامجا الأن كل شيء متوفر والبرامج تطرحها الأحزاب كي يحاسبها المواطنون عليها. (1) وفي رأي المرشح طلال السعيد أن البرنامج الانتخابي يشكل قيدا على حرية الناثب وليس من السهل عليه طرح تصوراته وأفكاره على العامة لأنه اذا طرحها سيكون عبدا لها الله ويعتقد المرشح عبداللطيف البرجس أن الكويت أسرة واحدة وبالتالي لافائدة من البرامج الانتخابية التي توجد فقط في المدول الحزبية (1) ويذكر المرشح صلاح المزيدي أنه لن يتقدم بأي برنامج انتخابي لأن جل اهتمامه هو توصيل صوت الناخب الى المجلس والحكومة (1) وينفي المرشح مبارك سالم الوليد ضرورة أن يتقدم الى ناخبيه ببرنامج المحريف في منطقته الانتخابية (1).

وعلى النقيض من ذلك، حرص عدد من المرشحين على طرح برامج أو بيانات انتخابية تشكل أساس الحوار والنقاش مع الناخيين، وفي هذا الصدد، يلاحظ غلبة الطابع القبلي أو المحلي الضيق على بعض البرامج. فعلى سبيل المثال، حوى البيان الانتخابي للمرشح فاضل الفهد ثلاثة بنود تدعو الى انشاء صندوق تعاوني لأبناء المنطقة لمساعدة الطلبة وطالبي العلاج بالخارج، وبناء ديوانية كبيرة لاحياء حفلات الزواج وغيرها من المناسبات الاجتماعية، ثم حل مشكلة العنوسة في المنطقة ١٠٠٠. وهناك بيانات أقرب الى لغة الشعارات مثل بيان المرشح خالد الفاضل "الالتزام بالاطار الاسلامي، حب الوطن، خيرات الكويت لأهل الكويت . . . الغ ١٠٠٠. وهناك بيانات تعكس رؤية جزئية لقضايا المجتمع الكويتي مثل برنامج المرشح منصور العجمي الذي تضمن ثلاث نقاط تتعلق المجتمع اللامتور وترسيخ الوحدة الوطنية ودعم مسيرة مجلس التعاون ١٠٠٠.

غير أن ثمة برامج اتفق لها قدر مرموق من الوضوح والشمولية في رصد القضايا التي تشغل بال المواطنين واقتراح الحلول لها. مثال ذلك برنامج التجمع الديقراطي الذي أكد مرشحوه على أهمية البرامج الجادة في تناول المسائل الهامة والبعد عن توافه الأمور بما يساعد في خلق وانضاح الرأي العام وبلورة نوع من الاجماع الوطني على حاضر ومستقبل المجتمع "٣. كذلك يمكن الاستشهاد ببرامج مرشحي التيار الديني وكذا المرشحين المستقلين ذوي الاتجاهات الوطنية. ويقراءة عتريات هذه البرامج ومادار حولها من ندوات

ومناظرات في المقار الانتخابية والديوانيات، يتضح أن هناك مجموعة قضايا مركزية استأثرت باهتمام المرشحين نمضي في رصدها على الوجه الآي :

١ _ الديمقراطية :

خصص برنامج التجمع الديمقراطي البند الأول لهذه المسألة، أذ تحدث عن وجوب الحفاظ على الدستور بالتصديم للحاولات نتقيحه من ناحية ، وضرورة تطوير التشريعات في الاتجاه الذي يخلم الحريات العامة من ناحية أخرى ٣٠٠ . وطالب البيان الانتخابي للمرشح جاسم الشريدة بصيانة المكتسبات الدستورية وتحقيق المزيد من الحريات العامة ، ٣٠ وذهب المرشح مطلق الشليمي الى أنه الو تم تنقيح الدستور فعلى الناثب والناخب السلام لأن المجلس سيصبح استشاريا لاحول له ولا قوة ٣٠٠ وأبدى المرشح أحمد السعدون رفضه للتنقيح مشيرا الى أن أي مساس بالدستور لايمكن أن يأتي بما هو أفضل . ٣٠ وأعلن محمد المعسيمي أن التنقيح ينطوي على اخلال بمبدأ التوازن بين السلطات . ٣٠٠ ويؤكد د. عبدالله النفيسي أن الدستور أهم مكسب حصل عليه الشعب الكويتي، وبالتالي ينبغي عبدالله النفيسي أن الدستور أهم مكسب حصل عليه الشعب الكويتي، وبالتالي ينبغي الخفاظ عليه ورفض تنقيحه الا اذا كان لصالح المشاركة الأوسع والعدل الاجتماعي الاعمق . ٣٠)

بيد أن أولئك المرشحين وغيرهم، وان أجموا على وفض التنقيح، فقد اختلفوا حيل تعديل المادة الثانية من الدستور اتصبح الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي أو الوحيد للتشريع وليس مجرد مصدر رئيسي أه. وفي هذا الخصوص، يمكن الاشارة الى موقفين على طوفي نقيض أولها يرى وجوب التعديل، وقد تبناه ودافع عنه مرشحو التيار الديني. خالد سلطان بن عيسى يذكر أن اصلاح البيت الكويتي لابد وان ينطلق من عقيدة واضحة، وهو ما يستوجب جعل الشريعة المصدر الوحيد للتشريع. من ودافع د. عبدالله النفيسي عن التعديل لثلاثة أسباب ١ ـ ينفي القرآن الكريم صفة الايمان عن كل فرد أو جاعة لاتحكم شرع الله في شئونها كافة. ٢ ـ ليس هناك انعكاس واضح لقرلة أن الاسلام دين الدولة على كثير من القوانين المعمول بها في الكويت. ٣ ـ أن معظم القوانين الوضعية مستوردة من الخارج وتعبر عن شخصية وتاريخ وعقائد المجتمعات الغربية. ولن يكتمل استقلالنا الساسي الا بالتحرر من هذه القوانين وتحقيق الاستقلال التشريعي. ٣٠ وأكد جاسم السياسي الا بالتحرر من هذه القوانين وتحقيق الاستقلال التشريعي. ٣٠ وأكد جاسم الشريدة انهم ملتزمون شرعا بتعديل المادة الثانية ونصاط على تشريع اسلامي ولاتحول التعديل المدة الثانية بنصها الحالي لاتتعارض مع أي تشريع اسلامي ولاتحول دون تطبيق الشريعة. هذا الموقف دافع عنه مرشحو الشجمع الديمقراطي وآخرون امثال فيصل الصانع ومبارك النون. ٢٠٠

ومن منطلق العمل على تعزيز الديمقراطية ، دافع لفيف من المرشحين في مقدمتهم
د. احمد الخطيب وزملاؤه في التجمع الديمقراطي وجاسم القطامي وفيصل الدويش وفيصل الدويش وفيصل الدويش الصانع ومبارك النون وآخرون ، دافعوا عن منح الحقوق السياسية للمرأة . (") بينها عفظ على ذلك مرشحون آخرون أمثال باقر أسد وخالد المسلم وعبدالعزيز المخلد وخالد المنصف" كذلك طالب مرشحو التجمع الديمقراطي بالذات بتكوين الأحزاب السياسية باعتبارها رافدا أساسيا للديمقراطية . (") وبالمقابل ، أبدى المرشح د. محمد المهيني غاوفه من الخزيية على ضوء السوابق في اللول العربية (") وجعل المرشح عبدالعزيز المخلد قيام الأحزاب الأحزاب أحد بنود بيانه الانتخابي . (") وعارض المرشح عبدالعزيز المخلد قيام الأحزاب بدعوى أن الديمقراطية في الكويت لاتزال تحبو . (") ولاقت ظاهرة الانتخابات الفرعية تأييد الكثير من المرشحين لاسيا في المناطق الخارجية بدعوى أنها أداة للتصفية بين المرشحين وأنها الداخلية المخاطرها على الديمقراطية والوحدة الوطنية فهي تكرس العصبية والطائفية والموارد العبيق وصول أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية من الشباب الى البرلمان وتثير الفرقة وأوخذ القبيلة الواحدة . (")

تبقى بعد كل هذا مسألة لصيقة الصلة بموضوع الديمقراطية ولكنها لم تنل اهتماما يذكر من قبل المرشحين على اختلاف توجهاتهم، تلك هي قضية اللامركزية السياسية أو المشاركة المحلية. فلم نجد حديثا عنها سوى في ندوتين لاثنين من المرشحين هما جاسم الحرافي وعبدالله الركيان. لقد شدد الأول على تدعيم مجالس الأحياء لكونها أقدر على معرفة احتياجات المنطقة وطالب الدولة أيضا باعطاء المزيد من الصلاحيات للمستوصفات والمستشفيات والمدارس لاتاحة الفرصة أمام الابداع وسرعة الانجاز وتقليل الانفاق الحكومي(١٠) كذلك نوه الركيان الى أن وجود مجالس الأحياء وتعاونها مع النواب والمجلس البلي يساعد على حل الكثير من المشكلات. (١٠)

٢ _ الاقتصاد :

اجم المرشحون على وجود أزمة اقتصادية حقيقية لايفيد معها الترقيع أو التطمينات
تتمثل مظاهرها في عجز الميزانية وتوقف العديد من المشروعات ورفع الدعم عن بعض
السلع الضرورية والتفكير في فرض رسوم على الخدمات. هذه الازمة تجد أسبابها في اعتماد
الاقتصاد الكويتي على مصدر وحيد للمنحل هو النفط الذي تشهد سوقه العالمية حاليا
انخفاضا في الطلب والسعر، والتبعية للعالم الخارجي، وخلل الهيكل الانتاجي ومحدودية
الطاقة الاستيعابية والحرب العراقية ـ الايرانية بما مببت من ركود واستنزاف جزء من

احتياطيات الدولة، وأزمة سوق الأوراق المالية التي استنزفت ٢٠٠٠ مليون دينار، وأخيرا غياس التخطيط.

ولاصلاح هذا الوضع المتازم، طالب برنامج التجمع الديمقراطي بسياسة اقتصادية جديدة تراعي مصالح القطاعات الشعبية العريضة وتستهدف بناء القاعدة الانتاجية البديلة وانتشال الكويت من أية هزات أو أزمات " وألحّ مرشحو التجمع في ندواتهم الانتخابية على ضرورة وضم خطة تنمية شاملة بعيدة المدى تقوم على تعبثة كافة الموارد وتنويع مصادر اللخل بخلق قاعدة صناعية وتوزيع الثروة بعدالة . " ويرغم أن المرشح جاسم الصقر قد سلم بأولوية القضايا الاقتصادية على ساتر القضايا المحلية، الا أنه قال تفاؤله بعودة هذه الثقة، وأن لم يوضح كيفية استعادتها . " وطالب المرشح خالد سلطان بن تفاؤله بعودة هذه الثقة واز أن لم يوضح كيفية استعادتها . " وطالب المرشح خالد سلطان بن عيسى بتنويع مصادر الدخل وتنمية الانتاج وتوسيع الدائرة الاقتصادية الكويتية من خلال دوائر ارتكاز كالاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وتحويل أموال الاحتياطي عربي المرشح جاسم الشريدة الى انتهاج سياسة نفطية تربط الانتاج بالاحتياجات الفعلية واقامة صناعات انتاجية . " وشده مرشحون آخرون على ترشيد الانفاق العام ومشاركة العاملين في اعداد وتنفيذ برامج التنمية وتوفير الحماية الحقيقية للصناعات المحلية والعناية باللروة في والسمكية . (")

٣ - الأصلاح الاداري:

كان من بين القضايا الهامة التي سيطرت على أجواء المعركة الانتخابية. فالبند الثالث من بين القضايا الهامة التي سيطرت على أجواء المعركة الانتخابية. فالبند الثالث التنجم الديمقراطي يقول باصلاح اداري حقيقي وعاربة الفساد واستغلال النفوذ والتمييز بين المواطنين. (" وذهب د. أحمد الخطيب الى أن السبب الرئيسي لفشل كل عاولات الاصلاح الاداري يتعلق بالوزراء أنفسهم. فغالبيتهم من النوع الذي يأتي ليستفيد. وتنظر اليهم القيادة كموظفين وليسوا كمسئولين سياسين عن السياسة العامة الملاقة. (" واعتبر المرشح أحمد النفيسي الاصلاح الاداري قضية سياسية اقتصادية اجتماعية بحاجة الى قرار سياسي يضع الرجل المناسب في المكان المناسب ويزيل آثار التضخم الوظيفي ويبني هيكلا اقتصاديا جديدا يوفر فرص عمل تستوعب العمالة الكريتية على الأقل. (" ومن نفس المنظور، أكد المرشح حمد الجوعان أن اصلاح الجهاز الوظيفي على الأقل. الابدأن يبدأ بالوزراء أنفسهم بأن يكون لمجلس الأمة دور في اختيارهم حتى يشعروا بأنهم مدينون بهذا الاختيار للأمة مصدر السلطات. وإذا أحسن اختيار الوزراء فسوف يحسنون بمدوهم اختيار من يلونهم في المسئولية من القيادات الادارية . " ويعتقد خالد سلطان بن

عيمى أن طريق الاصلاح الاداري هو البده بالقمة وتعيين الكفاءات الأمينة في المراكز القيادية واعادة النظر في الهيكل التنظيمي والقضاء على التضخم الوظيفي واعادة تدريب وتوزيع الطاقة البشرية الكويتية. (١٠٠ وعلق بعض المرشحين أهمية خاصة على المحكمة الادارية وديوان المحاسبة، بينها اعتبر آخرون أساس التطوير الاداري يكمن في التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه. (١٠٠

٤ ـ المشكلة السكانية:

نوه المرشحون الى وجود خلل شديد في التركيبة السكانية لصالح الوافدين الذين بشكلون غالبية السكان ومصدر الكثير من الأمراض الاجتماعية. وهذه الظاهرة تتطلب مواجهة حاسمة تحقيقا لمصلحة المواطنين والوافدين على السواء. فالبند الخامس من برنامج التجمع الديمقراطي يتحدث عن سياسة سكانية واضحة المعالم تعالج الخلل في الوضعية السكانية وتحافظ على شخصية المجتمع الكويتي. (١١) وذهب أحد مرشحيه ـ د. أحمد الربعي ـ الى أنه ينبغي وقف سياسة البآب المفتوح التي يمكن استيعابها لو أن الكويت بلد زراعي او صناعي. لكن ما يحدث، على حد قوله، هو تدفق أعداد هاثلة الى البلاد يتُحولُونَ أَلَى مستهلكين وَلايقومون بأي عمل انتاجي. وراح يقترح انشاء مؤسسة خاصة ملحقة بمجلس الوزراء تتولى أمرها كوادر كويتية نخلصة تكون مهمتها وضع سياسة سكانية توقف سيل العمالة الوافدة. (١١) وبالاضافة الى مطالبته بضبط تدفق العمالة حفاظا على الهوية الكويتية والأمن العام، استنكر المرشح عبدالعزيز العندليب عملية التجنيس بحجة أنها تزيد من عدم التجانس في المجتمع وتثقل كاهل الدولة. (٢٠٠٠ ويحدد د. عبدالله النفيسي خطوات علاج الوضع السكاني المختلُّ في كبح استيراد العمالة الأجنبية غير العربية ، وتوفيُّر البدائل العربية للعمالة واعادة النظر في قوانين التجنيس والاقامة بحيث يتم تجنيس القطاعات السكانية العربية شبه المستقرّة، وطرح نظام الاقامة الدائمة لمن لأيستطيعً الحصول على جنسية ضمانا لاستقرار العمالة العربية. (١٦٠ وبنفس الروح يفرق المرشح محمد العصيمي بين العمالة الأجنبية التي تهدد أمن واقتصاد البلاد، وبين العمالة العربية التي تشترك مع الكويتيين في العادات والتّقاليد. ولهذا نراه يدعو الى الاستغناء عن الأجانب مع استقطاب العرب. وبدلا من تحويل ملايين الدولارات في صورة أجور الى كوريا أو غيرها، يمكن تحويلها الى الوطن العربي كي تساهم في تنميته لأن "تقدمه من تقدمنا"١١١

٥ ـ الخدمات الاجتماعية:

أ-التعليم : اتفق المرشحون اللمين تناولوا هذه المسألة على تردي مستوى التعليم في دولة الكويت. ويرجم ذلك في تصور مرشحي التجمع الديمقراطي الى غياب سياسة واضحة المعالم تربط التعليم بمتطلبات التطور الشامل في البلاد. من هنا طالب برنامجهم السياسة تعليمية تلبي احتياجات المجتمع وتخلق المواطن الصالح. وحدد المرشح عيسى الشاهين مرتكزات الحلطة التعليمية في الوفاء باحتياجات البلاد من القوى العاملة وما يفرضه ذلك من اهتمام بالتعليم التطبيقي وعاربة التغريب من خلال التكويت والتعريب والاهتداء بالتراث الاسلامي . (١٠٠٠ ويعيب د. عبدالله النفيسي على النظام التعليمي تركيزه على النواحي النظرية دون العملية وازدحام اليوم الدراسي وخلو المداوس من المكتبات الجيدة وبعد المناهج عن الحاجات الفعلية للمجتمع . لذا يجب أن يعني التعليم بتدريب الاسماك ، ومع الخليج بصيد واستزراع الاسماك ، ومع الخليج بصيد واستزراع المستقبل الكويت في الشويخ الصناعية وليس في المكاتب الحكومية . وشدد كذلك على انتخاب القيادات التربوية من القاعدة الى القمة واخضاع المدارس الأجنبية لاشراف حكومي صارم . (١٠٠ وذهب المرشح خالد سلطان بن عيسى الى أن حل مشاكل قطاع التعليم لن يتأن سوى بوضع وتنفيذ سياسة تربوية تنبع من المقيدة الاسلامية . (١٠٠ ودها البرنامج لن يتأن سوى بوضع وتنفيذ سياسة تربوية تنبع من المقيدة الاسلامية . (١٠٠ ودها البرنامج الانتخابي للمرشح الشريدة الى تحقيق استقلال الجامعة وربطها بالمجتمع . (١٠٠ وطالب المرشح الشريخ باعادة النظر في المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني . (١٠٠ المرشح الراهيم الشيخ باعادة النظر في المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني . (١٠٠ ولاسك المرشح الراهيم الشيخ باعادة النظر في المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني . (١٠٠ ولاسك المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني . (١٠٠ ولاسك المهني . (١٠٠ ولاسك المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني . (١٠٠ ولاسك المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني . (١٠٠ ولاسك المراهد) المناهج وتوسيع قاعدة التعليم الميد واستراك المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني . (١٠٠ ولاسك المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المناهج والمياهد والمناهد التعليم المناهج والمناهد المناهج والمناهد والمناه

ب ـ الاسكان : أرجع المرشحون سبب المشكلة الاسكانية الى ترتيب الأولويات لغياب التخطيط والسياسة الاسكانية المحددة. وأن ما صرفته الحكومة على أزمة المناخ كان يكفي لبناء المعدد اللازم من الوحدات السكنية ، وأن ما يقال عن عدم وجود أراضي وأموال لا أساس له من المصحة . " وعلى نفس المنوال ، يعزو أحمد النفيسي المشكلة الى أولويات الدولة المقلوبة . آية ذلك أن مجموع ما أنفق على الاسكان خلال عشرين عاما لايتجاوز ٥٣ مليون دينار ، وعلى أمراج الكويت ٢ مليون دينار ، وعلى أمراج الكويت ٢ مليون دينار . « وبدلا من بناء صالة تزلج لاغش حاجة ملحة للمواطن ، وبدلا من بناء شاليهات خيران ـ هكذا قال المرشح عبدالرحمن العسعوسي ـ هناك ٢٠٠ ٣ ٣ كويتي بحاجة الى سكن . " ورأى خالد سلطان بن عيسى أن الحل يكون بتبني خطة اسكانية كسر واضحة تنمثل محاورها في توفير الأراضي السكنية ووقف سكن العزاب بالمناطق النموذجية ونضع بناء بقطاع المقاولات والحفاظ على أسعار مواد البناء . " وطالب جاسم الخرافي بوضع برنامج يدخل في اطاره القرض والقسيمة . وعبر عن أمله في تخفيض سعر القسيمة الى أقل من عرفير الخدمات لها في أسرع وقت. وطالب باشراك أكثر من جهة في بناء البيوت . (٣)

ج - الصحة: لم تكن من ضمن المسائل الساخنة في الندوات الانتخابية ربما لانه لاتوجد مشكلة حقيقية في قطاع الخلمة الصحية. لقد ربط د. أحمد الربعي بين غياب التخطيط وبين التخطيط وبين المجالات الاجتماعية ومن بينها الصحة. (٣٠) وذكر جاسم الحرافي أن نصف المبالغ المخصصة للرعاية الصحية تصل الى مستحقيها بينا ينفق النصف الاخر في صورة مرتبات ومكافات للعاملين. وبالامكان تخفيض هذه التكاليف وتحسين نوعيتها وأسلوبها اذا أتيح لجمعيات النفع العام ومجالس الأحياء أن تشارك في مجال الحلمات الاجتماعية بوجه عام. ٥٠٠٠

٦ _ السياسة الخارجية :

ركزت برامج وندوات المرشحين على السياسة الداخلية ، بينها لم تنل قضايا السياسة الخارجية الا نصيبا يسيرا من الاهتمام . فبرنامج التجمع الديمقراطي خصص خسة بنود للقضايا المحلية مقابل بند واحد للسياسة الخارجية طالب بانتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة وغير منحازة يمكن معها تحقيق الاصلاحات الداخلية المنشودة . (م

وجاءت بيانات انتخابية كثيرة خلوا من هذا الموضوع بصفة مطلقة. لأغرابة في قول المرشح جاسم الصقر بأن "الأمة المربية المسكينة" كانت الموضوع اليتيم في المعارك الانتخابية . (الموضوع المرشح د. ناصر صرخوه احدى ندواته لنقد سياسة القوتين الأعظم على الصعيد الكوفي دون أن يطرح أية تصورات بشأن توجهات السياسة الخارجية للكدت. (" "

واضح مما تقدم أن قضايا السياسة الداخلية طغت على أجواء الانتخابات خلافا لما توقعه البغض من أن تكون المعركة الانتخابية على مستوى الأحداث الحالية المحيطة بالمنطقة عموما وبالكويت خصوصا، وأن تكون طروحات المرشحين على مستوى الالتزام القومي الذي يرى هموم الكويت من منظور عربي واسع. وفي تناول المرشحين لهذه المسائل المداخلية، كان المواطن هو الماثل في الأذهان، ولم يرد ذكر للوافد غير العربي بالذات الا كمصدر للأمراض الاجتماعية وتهديد الهوية الوطنية واثراء بعض المواطنين وزيادة العبء على ميزانية الدولة.

ثالثا: تكتيكات المرشحين:

في سبيل تقديم أنفسهم للناخيين وشرح برابجهم وطروحاتهم، وكسب التأييد الشعبي، استعان المرشحون بأساليب شتى نرى من الأهمية بمكان القاء الضوء عليها بغية كشف الايجابيات التي عبرت عنها والتي تستحق التدعيم والتطوير، والسلبيات التي شابتها وتستحق المراجعة أو الترشيد.

١ _ المؤتمرات الانتخابية ١٠٠٠ :

استخدمها لفيف من المرشحين خصوصا في المناطق النموذجية وأمثها جموع من المواطنين شبابا وشيوخا. ويسلم الجميم بأن من أبرز سمات المعركة الانتخابية الأخيرة ظاهرة الندوات والمناظرات التي تميزت بقدر كبير من الموضوعية والانضباط وتناولت المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وابتعدت عن القضايا الخاصة او الهامشية. وكان يعلن موضوعات ومواعيد المحاضرات في الصحف. وغالبا ما كان المحاضرون هم المرشحون أنفسهم. ولكن في بعض الأحيان. كان المرشح يدعو شخصية عامة لالقاء المحاضرة. وبرز في هذا الصدد شخصان هما د. عثمان عبدالملك أستاذ القانون المحاضرة. وبرز في هذا الصدد شخصان هما د. عثمان عبدالملك أستاذ القانون المستوري بجامعة الكويت، والأستاذ جاسم السعدون المعروف بطول باعه في الشئون الاقتصادية. وعما يذكر أن الندوات كانت تعقد مساء وفي جو رجائي خالص. غير أن بعض النساء كن تختلفن الى المقار الانتخابية لسماع المحاضرات والنقاشات وهن في سياراتهن عن طريق الراديو FM وهذه ظاهرة جديدة لم تمهدها انتخابات الكويت من قبل، ولعلها أن تكون مؤشرا على تنامي الوعي السيامي في صفوف النساء.

٢ _ وسائل الأعلام :

لم تلعب الاذاعة والتلفزيون أي دور في متابعة الحملة الانتخابية. أما الصحافة فكانت ـ بحق ـ منبرا هاما لطرح تصورات وافكار المرشحين على اختلاف انتهاءاتهم.

لقد تبارت الصحف اليومية الخمس - الوطن، القبس، الاتباء، السياسة، الرأي المام - في أداء هذا الدور: نشر البرامج والبيانات الانتخابية، اجراء المقابلات مع المرسحين، نشر ملخصات وافية وأحيانا النصوص الكاملة للندوات الانتخابية . . . المرسحين، نشر ملخصات وافية وأحيانا النصوص الكاملة للندوات الانتخاب المعين الخ و يعادل التيارات مع انحياز لتيار معين في بعض الاحيان. فصحيفة الوطن اللائمة الصيت والواسعة الانتشار لم تخف تعاطفها وتبنيها الواضح لأصحاب الاتجاهات الوطنية وفي مقدمتهم مرشحو التجمع الديمقراطي . وراحت في نفس الوقت تنشر المديد من الكتابات النقدية لفكر ونمارسات الحركة وراحت في نفس الوقت تنشر المديد من الكتابات النقدية لفكر ونمارسات الحركة الاسلامية . أما صحيفة الأنباء فحملت بشدة على التجمع الديمقراطي في عاولة سحب البساط من تحت قدميه . غير أن حملتها هذه لم تنتج أثرا ذا بال على نحو ما سنرى في مكان الاحق.

والمهم أن المرشحين الممروفين بتوجيهاتهم الوطنية وجدوا في صحيفة الوطن ومجلة الطليعة منبرا اعلاميا ذا شأن. وباستثناء مجلة المجتمع لسان حال الاخوان المسلمين، لم يكن لمرشحي التيارين الاسلامي والقبلي صحف بعيمها تتبناهم وتنحاز الى جانبهم أكثر من غيرهم. من هنا، وفي صدد الحديث عن سلبيات المعركة الانتخابية، ذكر د. عبدالله النفيسي أن الصحف اليومية بدأت تنحاز بشكل واضح تجاه بعض المرشحين، وفي نفس الوقت تمارس التمتيم تجاه مرشحين آخرين. (٩٠٠)

المساجد والحسينيات:

اغذا منها مرشحو الاتجاه الاسلامي بمختلف فصائله أداة للدعاية وتكتيل الأنصار. واستعمل بعض الأثمة والوعاظ خطب الجمعة في الدعاية لأولئك المرشحين والهجوم على المجموعات الوطنية لاسيا مجموعة الطليعة. وهم بذلك تجاوزوا حدود وظيفتهم الرسمية بصفتهم موظفين حكومين يفترض فيهم الحياد.

لقد كان المرء يسمع شبابا على أبواب المساجد يصيحون بصوت عال عقب صلاة الجمعة "صوتك أمانة . وإذا لم تصوت للشخص المسلم ترتكب إثبا تحاسب عليه في الدنيا والآخرة . "‹ " كذلك فإن من المرشحين من أخذ يواظب على الصلاة في المساجد الواقعة بمنطقته الانتخابية لحلق الانطباع بانه ورع وتقى، والالتقاء بالمصلين.

٤ _ الاتصال المباشر:

الكويت بلد صغير يعلق أهمية كبيرة على علاقات الوجه للوجه التي تدل على تقدير من يتصل بمن يتصل به، وتترك بالتالي أثرا طيبا في النفس. كما لازالت تحكمه أخلاق المجاملة في السراء والفسراء، اضافة الى مفاهيم "الديرة والربع" و"الأهل" ومن ثم، كان لجوء المرشحين جيعا الى أسلوب الاتصال الشخصي المباشر بالناخبين سواء بالمرور عليهم في المنازل أو الاختلاف الى الديوانيات الكائنة بمناطقهم الانتخابية، كذلك حرص المرشحون على أداء الواجب الاجتماعي بحضور الافراح والمأتم. كذلك حرصوا على الاتصال برؤساء العائلات وغيرهم من أصحاب "الكلمة المسموعة" في دوائرهم الانتخابية.

٥ _ استخدام سلاح المال :

بعض المرشحين عمدوا الى شراء الاصوات بالمال الذي كان يقدم اما فى صورة نقدية أو عينية : شقق، سيارات، شهادات جنسية، تذاكر سفر.... الخ . على أية حال، واجهت ظاهرة الرشوة الانتخابية هذه حملة ضارية شارك فيها المرشحون الوطنيون والصحافة وجمعيات النفع العام لما تمثله من خطر على الديمقراطية . اذ تسمح للوي النفوس المريضة بالوصول الى البرلمان بما يقلل من فاعليته وينال من هيبته . وأغلب الظن أن تلك الادانة الشعبية كان لها فضل ابطال مفعول سلاح المال الى حد كبر.

٦ التنديد بالمجلس السابق والحديث عن المنجزات :

لجأ بعض المرشحين في حركتهم الانتخابية الى الحديث عن سلبيات المجلس السابق، واتهام اعضائه بالعجز عن انجاد الحلول لمشاكل المجتمع خاصة أزمة المناخ، والتهاون في مارسة صلاحياتهم والجري وراء المكاسب الحاصة والتخاذل في التصدي لتجاوزات الحكومة. لقد كان في رأيهم بحلس تحرير وتبصيم وليس مجلس مواقف. ™ من ناحية أخرى، اعتمدت الدعاية الانتخابية ليعض المرشحين اللين كانوا أعضاء بالمجلس السابق على دغلاغة مشاعر المواطنين بالحديث عن منجزاتهم طيلة الفصل التشريعي : أسئلة ، اقتراحات برغبة ، مشروعات قوانين ، مشاركة في عضوية اللجان، ثم الموقف التصويتي من مشروع تنقيح اللاستور. ومنهم من قام بطبع كتيبات تحكي بالتفصيل أفعاله وأقواله داخل المجلس وخارجه.

٧ _ مد الموائد :

نظرا لما لتقديم الطعام من دلالات في حياة المجتمع القبلي، دأب مرشحو المناطق الحارجية بالذات على عمل الولائم. وكان اعلان المرشح عن افتتاح مقره الانتخابي بجيء مقرونا بدعوة المواطنين الى تناول طعام "العشاء" هذا التقليد لم يحارسه مرشحو الدوائر الداخلية ـ الا فيها ندر ـ أولئك اللين فضلوا "فذاء العقول" على "غذاء المبطون". ولعل من مؤشرات تنامى الوعى الانتخابي قلة رواد مخيمات الطعام وكثرة رواد مخيمات "الزاد المكوى".

٧ _ التشهير :

لم يتورع الاخوان والسلفيون بالذات عن اثارة الشائعات والتشكيك بمواقف المناصر الوطنية واتبامهم بالشيوعية والالحاد، واستغلال واقعة رسوبهم في انتخابات 19۸۱ للادعاء بانهم بلا رصيد شعبي يذكر. ولعل أبرز ما فعلوه اعادة نشر مجموعة مقالات منتقاة من أرشيف مجلة الطليعة كانت قد كتبت في مناسبات مختلفة. فقد نشرت الدار السلفية كتيبا مجمل عنوان "مجموعة الطليعة، مبادىء ـ مواقف ـ دعوات" بقلم د. امير الحداد الذي يعمل مدرسا بكلية الهندسة وينتمي لجماعة السلف. «»

ويذكر الكاتب أن الهدف هو تقديم رسالة سهلة تكشف عن عقائد وأفكار ومواقف مجموعة الطليعة التي تخالف تعاليم الاسلام دوحا ومعنى . بيداً الحديث عن ارتباط مجموعة الطليعة بحركة القوميين العرب مشيرا الى أنهم آمنوا بالنظرية الشيوعية . ويتتقل بعد هذا الى موقف المجموعة من روسيا والدول الاشتراكية . فيذكر أنه لم يرد في أي عدد من مجلة

الطليعة انتقاد بسيط لأي موقف من مواقف الاتحاد السوفييتي، وأن هذه المواقف لاتلقى الا التأييد والثناء المستفيض أو التبرير. ويتناول الجزء الثالث موقف مجموعة الطليعة من الجماعات والتشريعات الاسلامية. فيقول انها تتهم المتدينين بالتحالف مع الحكومة وتعتبر نصرة المسلمين في الهند وأفغانستان عمالة أمريكية، وتتهم الجماعات الاسلامية بأنها أحزاب الاسلام الأمريكي وتكفر المنتمين لها كها أنها تستهزىء بقرار فصل الرجال عن صالونات النساء، وترفض الاحتكام الى فتاوي شرعية. وتناول بقية الكتاب نظرة الطليعة للتطرف الديني والنظام الايراني والموقف السوري من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقضية ارتيريا وتطورات الأوضاع في الصومال، والثورة الفلسطينية، وبالأضافة الى نشر الكتيب المذكور، اتخذوا من جريدة الانباء منبرا للتهجم المتواصل على التجمع الديمقراطي، غير أن هذا الاخبر لم يشأ أن يصمت بازاء هذه الحملة. فعمد الى كشف النقاب عن التناقض بين القول والفعل على صعيد الحركة الاسلامية. وفي هذا السياق، أثيرت مسألة تورط المرشحين السلفيين خالد سلطان بن عيسى وجاسم العون في سوق الأوراق المالية (٨٠٠). وتولى د. عبدالله العمر مدرس بقسم الفلسفة ومعروف بانتمائه الليبرالي العلمان مهمة الرد على د. أمير الحداد في سلسلة مقالات نشرتها الوطن قبل يوم الاقتراع بأيام معدودة تحت عنوان "ليس دفاعا عن الطليعة، لكن ايضاحا لسوء النية وغياب الفكر". في المقال الاول أكد على حرية الرأى باعتبارها أمرا مقدسا وأن تعدد تيارات الفكر ووجهات النظر ظاهرة صحية واثراء للانسانية، وبالتالي لايحق لجماعة ما أن تضيق بأفكار جماعة أخرى أو تحاول فرض منهجها بوصفه الصواب.

وبين في المقال الثاني كيف ان رسالة د. الحداد لم تكن موضوعية او منصفة وكيف خلت من الضوابط اللازم توافرها في أي نقد عقلاني. وراح في بقية الحلقات يسلط الضوء على المغالطات والتناقضات والتشويهات المعتمدة التي تضمتها الكتيب"

٨ ـ المقتاح الانتخابي :

برز لدى معظم المرشحين أناس ذوو صلات اجتماعية واقتصادية واسعة لعبوا الدور الأساسي والبارز في تحريك الأساليب الدعائية للمرشح. هؤلاء الذين يسمون في العرف الكوليقي "المفاتيح الانتخابية" كانوا عور تجميع التأييد وزيادة الأصوات لمرشحيهم، حتى أصبحت بعض الحملات الانتخابية غيرذات قيمة بدون المفتاح الانتخابي. فهذا الأخير بما له من هيبة اجتماعية وقدرة على التحرك والاتصال والتأثير، كان "يفتح الأبواب" أمام المرشح لدى العديد من العائلات والقبائل والتجمعات، ويساعده بالتالي على ترسيخ أقدامه في الدائرة الانتخابية.

هكذا زاوجت الأساليب بين ما هو تقليدي وما هو عصري وكان للندوات الفكرية وإلحوارات السياسية دورها المؤثر وإلهام في العديد من الدوائر، وتلك ظاهرة مستجدة لم تمهدها الانتخابات من قبل وتبشر باتجاه التجربة البرلمانية نحو مزيد من النضج. ويفضلها، غلب الطابع العقلاي البراجاي على أكثرية الحملات الانتخابية بدلا من الطابع الانفعالي الارتجالي الذي كان يميزها في الماضي. وفي نفس الوقت، عول كثير من المرشحين على النهج التعبوي المنظم بالاعداد الجيد للحملة الانتخابية والتنسيق الذكي مع القوى التقليدية القبلية والطائفية والعائلية"

المبحث الثالث نتائج الانتخابات

من الأهمية بمكان رصد وتحليل النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات حتى بمكن التعرف على الخريطة الحقيقية للحياة السياسية في دولة الكويت والقوى المؤثرة عليها. وفي هذا المقام سوف نتصدى لمسألتين : المشاركة التصويتية ، وتركيبة المجلس الجديد.

أولا: المشاركة التصويتية: في هذا الخصوص، ثمة حقائق تسترعى النظر:

ا من أبرز سمات الانتخابات قيد الدراسة اقبال الأغلبية الساحقة من الناخيين على صناديق الاتتراع للادلاء بأصواتهم. فقد بلغ مجموع المقترعين في كافة الدوائر ٤٨٣٦٨ مواطنا يشكلون ٨٥٪ من اجمالي الناخيين. وباطلالة مقارنة على حجم المشاركة التصويتية في شتى الدوائر (جدول ٢) يتبين أن المدى يتراوح بين ٧٧٪ في دائرة أم الهيمان (أدنى قيمة)، ٣٨٩٪ في دائرة حولى (أعلى قيمة). إن تصدر حولى للقائمة ليس بالشيء الغريب اذا علمنا أنها خبرت أسحن معركة انتخابية شارك فيها ١٨ مرشحا، اضافة الى كونها تضم قطاعات شابة ذات فهم ومتابعة للعمل الديمقراطي عامة والانتخابي خاصة. أما وقوع أم الهيمان في ذيل القائمة فربما يرجع الى طابعها القبلي وهدوء المعركة الانتخابية لقلة عدد المرحية الانتخابية لقلة عدد المرحية والاستحياد المرحية الانتخابية لقلة عدد المرحية والاستحياد المرحية الاستخابية لقلة عدد المرحية والاستحياد المرحية الاستخابية لقلة عدد المرحية والاستحياد المرحية الاستخابية لقلة عدد المرحية والمدين الشهيان في ذيل القائمة فربما يرجع الى طابعها القبلي وهدوء المعركة الانتخابية لقلة عدد المرحية الاستخابية لقلة عدد المرحية والمحيات المرحية المرحية الاستخابية لقلة عدد المرحية والمحينة والمحين

على أية حال، يلاحظ أن معدل الاقتراع في أكثر من نصف الدوائر (١٣ دائرة بنسبة ٥٠) يتجاوز المتوسط العام، بينيا يقل عنه في اثنتي عشرة دائرة. كيا أن المعدل العام في الدوائر الداخلية يزيد قليلا عن نظيره في الدوائر الخارجية : ٩٠٥٨٪، ٨٣٪ على التوالي.

وفي صدد تفسير ارتفاع نسبة المقترعين، يشير البعض الى تنامي الوعي الانتخابي بفضل الندوات والمؤتمرات الانتخابية والتغطية الصحفية المكثفة. بيد أن هذا العامل، على أهميته، لا يكفي وحده لتفسير ظاهرة اتساع المشاركة التصويتية فهناك برأينا عوامل أخرى تضافرت معه : تأثيرات العصبيات وعدم تدخل الحكومة في بجريات الحملة الانتخابية وأثر ذلك في اشاعة مناخ عام من الثقة في جدوى الانتخابات. فليس يخفى أن التدخل الحكومي يزعزع الشعور بالثقة لدى الناخب كها قد مجمله على السلبية وعدم الاهتمام.

وجدير بالملاحظة أن معدل الاقتراع في الانتخابات الأخيرة لا يكاد يختلف عن نظيره في انتخابات ١٩٨١ حيث أدلى ٧٩٨٪ من الناخيين بأصواتهم، الأمر الذي يرجع بدرجة كبيرة الى فرحة الشعب بعودة الحياة النيابية بعد توقفها لمدة أربع سنوات شهدت صدور قوانين عديدة بمراسيم أميرية كان لها، على ما يبدو، وقع سيء في نفوس الكثيرين. من ثم تعطرح انتخابات المجلسين الحالي والسابق نمطا متميزا على صعيد المشاركة التصويتية بالقياس الى الانتخابات التي جرت في الستينات والسبعينات. ففي انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧، وهو المعروف بالمجلس المزور، شكل المقترعون ٦٦٪ من جملة الناجين. ثم هبطت النسبة إلى ١٥٪ إن انتخابات المجلس الثالث عام ١٩٧١ ربما بسبب اهتزاز الثقة الذي رتبته وقائع التزوير هاه. وعاودت النسبة ارتفاعها لتصل الى حوالي انتخابات المجلس الرابع سنة ١٩٧٠ الذي لم يلبث أن حل عام ١٩٧٦.

٢ - لم يفلت السلوك التصويتي من تأثير الظاهرة القبلية التي تشكل احدى الثوابت في المجتمع الكويتي وتقرر الى حد كبير نتيجة انتخابات المجلس النيابي او المجلس البلدي أو حتى عالس ادارات الجمعيات التعاونية . ويرتبط التصويت القبلي بالتجمعات القبلية في المناطق الواقعة خارج المنطقة النموذجية : السالمية ، الفرونية ، العمرية ، جليب الشيوخ ، الجهراء الجديدة ، الأحمدي ، الرقة ، الصباحية ، المهمان الشيوخ ، الجهراء الجديدة ، الأحمدي ، الرقة ، الصباحية ، المهمان الشيوخ ، المناطق التجمعات السياسية التي تستطيع جمع أبناء القبائل على أساس الفكر أو الرأي وليس صلة الرحم . كذلك تحكم هذا السلوك التصويتي علاقة الكفيل بالمكفول Patron – client كذلك تحكم هذا السلوك التصويتي علاقة الكفيل بالمكفول الوائر الحدامات المحاب المنافقة من أبناء القبيلة وشيخها أو أحد أصحاب النفوذ فيها جوهرها قيام الناخين بالتصويت إلى جانب مرشح القبيلة الأقدر على تحصيل النع مباشرة لهم في صورة خدمات أو انجاز معاملات لدى الدوائر الحكومية . ولاعجب أن توجد هذه العلاقة بالنظر الى ماتعانيه الدوائر الخارجية من نقص شديد في المرافق العامة واخفاض في مستوى الوعي السياسي بالقياس الى بقية مناطق الكويت . (١)

جلول (٦) علد نسبة المقترعين الى الناخيين في جميع الدوائر في الانتخابات الأخيرة

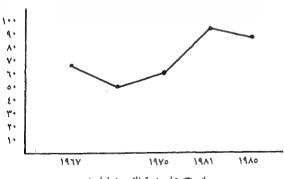
النسبة	عدد المقترعين	عدد الناخين	الدائرة
٥ر٨٦	3 PY I	1890	١ ـ الشرق
۲۸۸۸	1414	۱۳۱۷	۲ _ المرقاب
ەر\$٨	1178	1779	٣ _ القبلة
7ر۸۸	7.7.	7770	٤ _ الدعية
٤ر٤٨	١٧٦٧	7.97	٥ _ القادسية
۸٥	1418	7171	٦ _ الفيحاء
۹ر۸۷	١٣٣٦	1797	۷ _ کیفان
۳ر۹۸	79.87	7790	٨ ــ حولي
۲ر۸۷	1777	1409	٩ ــ الروضة
۲۸	1990	7710	١٠ _ العديلية
٤ر٨ ٨	1877	17.4	١١ _ الخالدية
٥ر٨٨	1277	1714	١٢ ـ السالمية
۷ر۲۸	44.0	44.4	۱۳ _ الرميثية
۲ر۲۸	1479	7710	۱٤ ـ أبرق خيطان
۸٧	NPYY	7407	١٥ ـ الفروانية
۹ر۷۹	7757	YA1+	١٦ - العمرية
۸۳	1770	3 * * 7	١٧ _ جليب الشيوخ
٤رAV	۲۱۰۰	75.7	١٨ ـ الصليبخات
۸ره۸	1777	7.07	١٩ ـ الجهراء الجديدة
٥ر٨٣.	7040	71.0	٢٠ ــ الجهراء القديمة
٨٥	7907	۳٤٧١	٢١ ـ الأحمدي
۷ر۶۸	1914	3777	. ٢٢ ــ الرقة
۸ر۸	4040	۳۲۰۸	٢٣ ـ الصباحية
۲ر۸۵	1409	4.05	۲۶ ـ الفحيحيل
٧٣	1117	1007	٢٥ ـ أم الحيمان
۸٥	AFTA3	ABAFO	مجموع

المصدر: عجلة الطليعة، العدد ٨٨٥، ٢/٣/٨٠٠١.

جدول (۷) تطور حجم المشاركة التصويتية في انتخابات مجلس الأمة ۱۹۲۳ ـ ۱۹۸۵ بيان تجميمي

نسبة	عدد المصوتين	عدد الناخبين	الانتخاب
٦٦ ٥١ ٦٠ ٧ر٨٩	غیر مین ۲۰۷۸۰ ۲۰۷۸۰ ۳۱۸۶۲ ۴۸۲۸۹	17AA9 YTY97 E*7E9 0Y997 EY**A	1977 1974 1971 1970 1971

Jasem Mohammad Jerkhi: The Electoral Process in Kuwait: المصدر: Geographical Study, (Unpublished Ph. D. University of Exeter, 1984) P. 146.



رسم بياني (٣) تطور نسبة المقترعين فيها بين ١٩٦٧ - ١٩٨٥

جدول (٨) توزيع الاصوات القبلية

7.	مجموع الناخبين بالدائرة	عجموع الأصوات القبلية	التجمعات القبلية	الداثرة
10.8 Ac3.7 Y2.9 PCVY PCV PCV PCV PCV PCV PCV	0.17 0.17 0.17 0.17 0.17 0.17 0.17 0.17 0.17	القبلية ١٠٥٠ ١٦٠٠ ١٢٠٢ ١٥٧٨ ١٥٢٣ ٢٢٠ ١٣٦٠	عوازم عوازم + کنادرة عتبان وشایدة وشایدة + مطران + أخری مطران + أخری عوازم عنزة + ظفیر + رشایدة عنزة + عجمان + ظفیر عجمان + عوازم + عتبان	۸ - حولي ۱۲ - السلية ۱۳ - الرمينية ۱۶ - خيطان ۲۱ - الفروانية ۲۱ - جاليب الشيوخ ۱۸ - الصليبخات ۱۹ - الجهراء الجديدة
ەر۷۷ ۱ر۷۰ ۲ر۸۳ غر۱ه	4778 7777	1270 YYE9 VAE A**	عوازم + عجمان + مطران عجمان + عوازم عوازم + هواجر + قحطان عوازم	۲۷الرقة ۲۳_ الصباحية ۲۵_ الفحيحيل ۲۵_ أم الهيمان

المصدر: بيانات وردت في صحيفة القبس، ١٩٨٥/١/١٢، ص ٤

٣- في المناطق الداخلية بالذات، يبدو أن طروحات المرشحين وتوجهاتهم السياسية ومؤهلاتهم الشخصية لعبت دورا يعتد به في توجيه المواقف التصويتية للناخيين. هذا الأمر توقعته سلسلة من الاستفتاءات حول اتجاهات الناخيين أجريت في الفترة السابقة على يوم الاقتراع. فقد اظهرت نتائج استبيان "القبس" على عينة عشوائية متنظمة من ٥٠٤ ناخب أن البرنامج الانتخابي هو العامل الحاسم في المفاضلة بين المرشحين حسب رأي ٧٠٪ من أفراد العينة، وأن التعليم الجامعي مطلوب توفره في النائب المثالي طبقا لحوالي ثلثي المبحوثين (٢٠/٣) وأن الانتهاء القبلي أو الطائفي ليسا شرطين ضروريين في النائب المثالي. تبعا لأكثر من نصف العينة (٤٥٪). ٥٠٥ وأوضحت نتائج استفتاء طبقته جمية الدراسات

الفلسفية والاجتاعية بجامعة الكويت على عينة قوامها ١٨٦٦ ناخبا في دوائر كيفان والروضة وحولي والرميثية والفيحاء أن أهم صفات يجب أن يحوزها المرشح هي الالتزام بالاسلام (٥٥٪) والحصول على الشهادة الثانوية كحد أدنى (٣٦٪) والخبرة السابقة في العمل النيابي (٣٢٪). أما الصفات التي نالت أدني درجات الاهتمام من أفراد العينةً فكانت كبر السن (١٢٪)، ومعارضة الحكومة (٨٪)، والمنزلة العائلية الرفيعة (١٣٪) وتقديم الخدمات للناس (١٢٪). كما أظهرت النتائج ميل الناخب الى تفضيل مرشح الاتجاهات الدينية والقومية على المرشح الذي ليس له اتجاه محدد : ٣٧٪، ١٩٪، ١٥٪ على التوالى. (١٠) نأتي الى الاستفتاء الأخير الذي طبق تحت اشرافنا على عينة عشوائية من ٤٠٠ ناخب في المناطق الداخلية، والذي أظهرت نتائجه أن ٧ر٢٩٪ من المبحوثين مع ضرورة وجود برنامج انتخابي للمرشح، ١٩٨٪ يرون الا يقل المستوى التعليمي للمرشح عن الثانوية العامة، ٨٧٪ يشترطون الصلاح والتقوى ومخافة الله، ٨٥٪ يعتبرون الاهتمام بالمصلحة العامة من أهم مواصفات الشخص الجدير بعضوية مجلس الأمة. أما المستوى المادي والانتهاء العائل والقبل والطائفي فجاءت بذيل القائمة حيث قالت بها نسبة محدودة لم تتجاوز ١٥٪، ثمُّ خيرنا المبحوثينَ بين نوعين من النواب : نوع يعنيه أساسا تقديم خدمات لأبناء الدائرة، وصنف آخر يصدر في سلوكه النيابي عن مصلحة المجتمع ككل. فوجدنا نسبة ضئيلة - ٣ر ١٠ ١٪ - تفضل نواب الخدمات ، بينها الأغلبية الساحقة - ٧ر ٨٩ ٨٪ -تريد نواب القضايا العامة. (١٦)

3 ـ لايعكس السلوك التصويتي استقطابا أيديولوجيا بين التيارات السياسية، وتلك خاصية لازمت التجربة النيابية في الكويت منذ الاستقلال. آية ذلك قيام الناخب بالتصويت لمرشحين هتلفين في توجهاتها الفكرية والسياسية تماما. فعل سبيل المثال، صوت ناخيو حولي لكل من د. عبدالله النفسيي (تيار اسلامي) ود. أحمد الربعي (تجمع ديقراطي) في نفس البطاقة مثلها كانوا يصوتون من قبل للدكتور أحمد الخطيب (تجمع ديقراطي) وعبدالعزيز المساعيد (بلا توجه سياسي معين) في بطاقة واحدة. هذا النمط تكرر في دوائر أخرى: كيفان (فيصل الصانع المعروف بانتمائه الوطني المستقل وجاسم الحرافي من تكرر في دوائر أخرى: كيفان (فيصل الصانع المعروف بانتمائه الوطني المستقل وجاسم الحرافي من التجار)، الفيحاء (مشاري العنجري الوطني المستقل، وحمود الرومي المدعوم من جمعية الاصلاح)، الروضة (د. أحمد الحطيب من التجمع الديقراطي وجاسر الجاسر المعروف بقدرته على تحصيل الخدمات)، هذه الأمثلة وغيرها تدل على أن القرار التصويتي للناخب الكريتي لايتأثر بالاتجاه السياسي للموشح قدر تأثره بشخصية المرشح ذاته من حيث استقامة الفكر وقوة الحجة وطهارة اليد أو الاستعداد والمقدرة على تقديم الخدمات. (١٠٠٠)

جدول (٩) أصوات الفائزين بالمركزين الأول والثاني في جميع الدوائر

الفرق بين النسبتين	النسبة الى مجموع الأصوات	مجموع الأصوات الفائز الثاني ^{(†})	النسبة الى مجموع الأصوات	مجموع أصوات الفائز الأول(أ)	الدائرة
٦,٥	40	207	٤١,٥	٥٣٨	١ ـ الشرق
٥,٧	٤٦,٩	0 8 0	7,70	111	٢ _ الضاحية
٣,٥	08,4	711	٥٧,٨	700	٣ _ القبلة
٠,١	٥١,٧	17.1	٥١,٨	1.44	٤ _ الدعية
17,9	۲۷,۳	٤٨٤	1 88, 7	VAY	ه _ القادسية
19,7	٤٤	V9.A	77,7	1184	٦ _ الفيحاء
7ر ا	3ر33	998	٥٤	7.1	٧ _ كيفان
ەرە	۸ر۲۵	V1+	۳۲٫۳	901	۸ ـ حولی
۷ر۱	٥ر٦٤	٧٥٤	۲ر۶۸	YAY	٩ ـ الروضة
٩	٣٧	٧٣٩	٤٦	970	١٠ _ العديلية
۷ر۱۰	۸ر۲۶	778	ەر∨ە	۸۲۰	١١ ـ الخالدية
٥ر١١	٦٦٠٤	٥٨٣	۱ر۲ه	Y£Y	۱۲ _ السالمية
٩ر٤	٧٦٣	1717	۲ر۱3	۱۳۷۸	١٣ _ الرميثية
Y Y	٣ر٢٤	٧٧٤	٣ر٤٤	۸۱۰	١٤ ـ أبرق خيطان
۲ر۱	٤ر٣١	۷٥٣	۲۲٫۲۳	YAY	١٥ ـ الفروانية
۷ر۱۰	۵ر۳۸	۸٦٦	۲ر۹۹	11.1	١٦ _ العمرية
۲را	۱ر۳۸	410	۷ر۳۹	777	١٧ _ جليب الشيوخ
۹ر۷	۲۲٫3۳	٧٣٠	٥ر٢٤	490	١٨ ـ الصليبخات
۳۲۳	۸ر۳۳	740	۱ر۱۶	797	١٩ _ الجهراء الجديدة
1.	1.4	AFB	٨Y	YYA	٢٠ _ الجهراء القديمة
۸ره	70	1.44	۸ر۶۶	17.7	٢١ _ الأحمدي
٤	٣٢	710	77	797	۲۲ ـ الرقة
∨ر ا	۷ر۸٤	1777	٤ر٩٤	۱۲۸۳	٢٣ ـ الصباحية
۱ر۷	۳ر۲ه	94.	٤ر٩٥	1.81	۲٤ _ الفحيحيل
٤ر٢	٥ر٧٢	Y7Y	۹ر ۹۳	V90	٢٥ _ أم الحيمان

⁽٩) المصدر: الأنباء ٢٢/٢/١٩٨٥، ص ٤، الوطن، ٢٢/٢/١٩٨٥، ص ٣.

٥ ـ بصفة عامة ، ازداد تشتت السلوك التصويتي بازدياد عدد المرشحين والعكس صحيح . فبالنظر الى جدول (٩) يتضح أن الدوائر التي تصدرت القائمة من حيث عدد المرشحين وقعت في ذيل القائمة من حيث نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائزون بالمركزين الأول والثاني (الجهراء القديمة ، الفروانية ، وحولي) وبالمقابل فإن الدوائر التي تميزت بقلة عدد المرشحين جاءت في صدر القائمة من حيث نسبة أصوات الفائزين بعضوية المجلس (أم الهيمان ، القبلة ، الضاحية ، الفحيحل ، الحائدية). وفي ذلك مايرهن على مصداقية القول بأن كثرة عدد المرشحين تؤدي الى تشتت الأصوات أيا كان حجمها ، وبالتالي احتمال فوز المرشح رغم حصوله على نسبة ضئيلة من الأصوات .

من ناحية أخرى، لم يحدث أن صهت معظم المقترعين في أكثرية الدوائر الى جانب مرشح بمينه. يشهد لذلك أنه من بين مجموع النواب، فاز ٣٨ نائبا (٧٦٪) بأغلبية بسيطة، بينيا فاز ١٢ نائبا فقط (٢٤٪) بالأغلبية المطلقة.

إضافة الى هذا وذاك، يعكس السلوك التصويقي قدرا يعتد به من التماثل فيها يتعلق بالمرسوبين الفائز الأول غالبا ما صوتوا أيضا بالمرسوبين الفائز الأول غالبا ما صوتوا أيضا لصالح الفائز الثاني. وربما يدل على ذلك ضآلة الفرق بين نسبتي الأصوات التي حصل عليها كلا الفائزين في الغالبية العظمى من الدوائر.

٦ - كشف التصويت عن وجود تحالف وتفاهم مسبق بين بعض المرشحين على تبادل الدعم ليس فقط في دائرة واحدة وإنما على مستوى مجموعة من الدوائر. لقد تمت مجموعة من الدوائر. لقد تمت مجموعة من صفقات تبادل الأصوات أثرت بالتأكيد في تقرير نتيجة الانتخابات. وفي نفس الوقت، استخدمت بعض القوى السياسية لعبة الصوت "الواحد أوالاعور" "تأييد مرشحين معينن. هذه الممارسات التصويتية تثبت أن القوى المنظمة _ في سبيل الفوز _ لم تجد غضاضة في تقديم البراجاتية على مسألة المعاثلا والافكار.

ثانيا: بنية المجلس:

عقب اعلان نتائج الانتخابات، سارعت الصحافة والرأي العام الى اطلاق العديد من الأوصاف على المجلس الجديد من قبيل أنه "مجلس قوي" "أقوى مجلس في تاريخ البلاد" "مجلس متوازن" "مجلس كل الوطن". ولعله بالامكان تبين مدى الصواب في هذه التوصيفات من خلال النقاط الآتية:

 ١ - يضم المجلس الجديد ٢٢ من أعضاء المجلس السابق (٤٤٪)، ٢١ عضوا يفوزون بالمنصب لاول مرة (٢٤٪)، ٧ أعضاء صبق أن ظفروا بالمنصب في الستينات والسبعينات. بعبارة أخرى، تشكل الوجوه الجديدة ـ أي التي لم تكن أعضاء في المجلس السابق ـ الجزء الأعظم من عضوية المجلس الحالي (٥٦٪). ويعني هذا غلبة تيار التجديد على تيار الاستمرارية في تشكيلة المجلس بالمعنى الكمي أو العددي. وفي ذلك ما يبرهن على قابلية التجربة البرلمانية في الكويت لتجديد شباجا من آن لآخر وعلى عدم استثنار جيل معين بالمقاعد النيابية.

غير أن المجلس الحالي من هذه الزاوية بالذات لا يعد حالة متميزة أو متفردة في الحياة البرانية الكويتية، بل ربما تفضله مجالس أخرى. ذلك أن نسبة أعضائه الجدد الفائزين بالمنصب لأول مرة تقل - كما يتضح من جدول ١٠ - عن نظيرتها في المجالس السابقة: ٢٪/ مقابل ٣(٧٤٪، ٥٤٪، ٤٤٪، ٢٥٪ في المجالس الثاني والثالث والرابع والخامس على الترتيب. وإذا أضفنا اليها نسبة الوجوه الجديدة في سبق لها الفوز، فإن المجلس الحالي لا يكاد يشلّ عن المجلس الثانث والرابع : ٥٠٪ مقابل ٥١ م ٥٠٪، بل ان المجلس الخاصي يتفوق عليه بنسبة مقدارها ١٢٪.

٢ ـ على صعيد الدوائر، تغير عمثلوسيم دوائر بالكامل هي: الضاحية، الدعية، القادسية، حولى، الغروانية، العمرية، الجهراء الجديدة، كما تم تغيير جزئي في أربع عشرة دائرة هي: الشرق، القبلة، كيفان، الروضة، العديلية، السالمية، الرميقية، أبرق خيطان، جليب الشيوخ، الجهراء القديمة، الأحمدي، الوقة، الصباحية، المحديحيل، ويعني هذا أن التغيير طال جميع الدوائر عدا أربع فقط: الفيحاء، الخالدية، الصليخات،، أم الحيمان.

٣ - بخصوص انتهاءات الأعضاء، يتميز المجس الحالي بحضور لكل التيارات والقرى السياسية والاجتماعية الفاصلة في المجتمع. كما يضم عمثل البادية والحضر، وعمثلي الأجيال القدعة والجديدة. لقد دخلت المجلس وجوه وطنية معروفة مثل د. أحمد الخطيب، د. أحمد الربعي، سامي المنيس (ثلاثتهم من التجمع الديمقراطي)، جاسم القطامي عن تيار القوميين العرب، فيصل اللسائع، ويوسف المخلد وسعد طامي وفيصل اللويش، حمد الجوعان، ناصر البناي، د. يعقوب حياتي، مشاري العنجري (عناصر وطنية مستقلة). كيا احتفظ التيار الاسلامي بالمواقع التي حصل عليها في انتخابات ١٩٨١ وان حدث تغير كبير في اشخاص عمليه، اذ سقطت معظم رموزه: خالد سلطان بن عيسى، وعيسى الشاهين، عدنان عبدالصمد، عبدالمحسن جمال. وحلت محلها رموز أخرى: د. عبدالله النفيسي الذي يعتبر من أكثر الشخصيات الاسلامية انفتاحا، أحمد باقر، عبدالعزيز المطوع، مبارك الدويلة وبالرغم من استمرار الحضور القبلي البارز داخل المجلس، الا أن عددا من النواب القبليدين جاءوا من صفوف الشباب المتعلم الذين عالمهم التوفيق على المرشحين التقليدين في كل من الجهراء والأحمدي وخيطان والعمرية.

ولم يحالف الحظ أسياء لامعة أبرزها محمد العدساني رئيس المجلس السابق، جاسم الصقر، وكذا المرشحين المعروفين باستخدام سلاح الرشوة الانتخابية.

وهكذا جاءت تركيبة المجلس الحالي غتلفة ، كيفيا ، عن تركيبة المجلس السابق الى حد ما ، وهو ما ولد الانطباع وخلق التوقع بأنه سيكون أكثر فاعلية وحيوية في أداء وظائفه . بيّد أنه قد لا يكون من هذه الناحية ، أفضل مجلس في تاريخ البلاد اذ لم تخل مجالس الستينات والسبعينات من العناصر الوطنية المؤثرة . وإذا كانت قد خلت من أصحاب التوجهات الدينية فمرجع ذلك أن الحركة الاصلامية لم يكن لها أنظ وجود محسوس في حياة المجتمع ، ويستبعد أحد الدارسين أن يكون المجلس الحالي غتلفا عن بقية المجالس من

جلنول (١٠) الأعضاء الجدد والمستمرون في مجالس الامة

	الجلـ الساد،		المجل الخام		المجل الراب	٠ -	المجلسر الثالث		المجلس الثاني	الاستمرار والتغيير
γ.	عدد	7.	عدد	7.	عدد	7.	عدد	7.	عدد	والتلقيير
££	**	۳۲	17	٤٨	48	٤٩	70	۷ر۲٥	۴٠	۱ ـ أعضاء مستمرون من المجلس السابق
11	۷.	17	۸	٨	٤	٦	۲	-	-	۲ ـ أعضاء يعودون الى المجلس بعد خروجهم
٤٢	71	٥٢	77	٤٤	**	٤٥	77	۳ر۷٤	**	٣ ـ أعضاء يدخلون المجلس لأول مرة
١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	1	٥٠	١٠٠	ا ەرب	1	ბაბ	المجموع

(أ) يتضمن هذا العدد الأعضاء السبعة الذين فازوا في انتخابات فرعية.

(ب) يتضمن هذا العدد العضو الذي فاز في انتخابات فرعية.

المصدر : أعد الجدول من واقع كشوفُ أسهاءُ أعضاء عجلسُ الأمة في الفصول التشريعية الستة، الأمانة العامة، مجلس الأمة، دولة الكويت.

جدول (١٠) خصائص الخلفية الاجتماعية لأعضاء عجلس ١٩٨٥

التغير	الاجتماعي	التكرارات : عدد ۲۱۵ نبع ۲۳
	79 - 7°	
العمر	- ٣ - ١٩٩ - ٤ - ٢٩ - ٥ - ٩٥ ا الآخر الجالس جاسي جاسي جاسي جاسي جاسي جاسي الدراء المالي الشالي المالي المالية ا - ١٩ - ١٩٩ - ١٩٥ - ١٩٥ ا الآخر الجالسي جاسي جاسي حاسة المدالية الماليونة الماليونة الماليونة الماليونة الماليونة	7 £
,	.0 4 60	۲,۱
	÷ 32	> w
	مؤهل غوق الجامعي	< <u>;</u>
7	تاريخ ماريخ	0:
المستوى التعليمي	ئانىية مامة	\$ £
3.	azonali	1 11
	ia ii.	3- 1-
	الممل في الحكومة	< F.
الوضي	سلك التدريس بالجامعة	₩ <
الوضع الهني	القطاع اغامين التجاري	i i
	まる	۰.,
عضوية الجمعيات والاندية	أخرى	3- p
لجمعيات	بغ	31
والاندية	4.4	11

حيث الهيمنة العددية للتيار المحافظ الذي يشمل حوالي ٧٠٪ من النواب مقابل ٣٠٪ تقريبا للنواب الوطنيين الاصلاحيين والراديكاليين. ولكن هذه المعادلة لم تمنع المجلس، في رأيه، من تحقيق العديد من المكاسب والانجازات بفضل ضغوط ومساندة الرأي العام .٧٠

٤ _ بخصوص الخلفية الاجتماعية لأعضاء المجلس، تتراوح الأعمار بين ٣١ و ٦٤ عاما بمتوسط عام قدره ٤٣ سنة وأربعة أشهر. وتقع الغالبية العظمي في الفئتين العمريتين ٣٠ ـ ٣٩ عاما (١٦ نائبا) ، ٤٠ ـ ٤٩ عاما (٢٤ نائبا). ويعنى ذلك أن ٨٠٪ من النهاب ينتمون الى المراحل العمرية المتوسطة أو الشابة. ولعل المجلس الحالي من هذه الناحية لايختلف عن المجلس السابق. وبالنسبة للمستوى التعليمي للنواب، يشكل الحاصلون على مؤهلات جامعية ٤٦٪ مقابل ٣٤٪ في المجلس الخامس. وتبلغ نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية ٣٦٪ مقابل ٢٤٪ في المجلس الخامس. أما النوابُّ ذوو التعليم المتوسط والابتدائي فنسبتهم ١٢٪ ، ٦٪ مقابل ٢٨٪، ١٤٪ في المجلس السابق. من ثم يمكن القول إن النواب الحاليين أفضل من النواب السابقين على محك التعليم . (١٠٠٠) وفيها يتعلق بالخلفية المهنية للنواب، يلاحظ بوجه عام ارتفاع مستوياتهم المهنية. فقد جاء معظمهم من القطاع الخاص التجاري (٢٠٪)، بينها تتوزع البقية بين العمل في الحكومة (١٦٪) وسلك التدريس بالجامعة (٨٪)، والاشتغال بالمهن الحرة (١٠٪). إن المجلس الحالي يميزه وجود أهل اختصاص في الميادين القانونية والهندسية والأكاديمية والعسكرية والصحية، وتلك كفاءات يتطلبها النهوض الشامل بالمجتمع. اضافة الى كل ذلك، يلاحظ أن لاعضاء المجلس بصفة عامة حضوراً على صعيد آلنشاط الاجتماعي العام بدليل انخراط حوالي ٧٥٪ منهم في عضوية الجمعيات والأندية ومجالس الأحياء. ولعل في ذلك ما يبرهن على وجاهة ما يقال عن الصلة الوثيقة بين المشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية.

استنتاجات وتوصيات

لقد هدفت الدراسة الى تقييم مسيرة الانتخابات النيابية الأخيرة في الكويت من خلال اختبار ثلاثة افتراضات أساسية أظهر العرض والتحليل مصداقيتها. فالانتخابات قيد الاهتمام أوضحت تفاعل القديم والجديد في تشكيل السلوك السياسي للمواطن الكويتي مرشحا وناخبا. وبيان ذلك أن الحملة الانتخابية رافقتها متغيرات ومظاهر عصرية كان لها تأثير يعتد به: الندوات والمحاضرات، التابعة الصحفية، الاعلانات، الطرح الشمولي المستقبلي لمشاكل المجتمع، التحالفات الانتخابية على أسس واقعية عملية. الا أن هذا لمتغيرات الحديثة لم تكن لها الهيمنة سواء في توجيه عمارسات المرشحين أو تقرير النتائج

العامة للانتخابات. اذ خضعت هذه وتلك، جزئيا، وعلى نحو ما سلف البيان، لتأثير العوامل التقليدية العائلية والقبلية والطائفية.

من ناحية أخرى، نأت الحكومة عن التدخل المباشر في الانتخابات فلم تفض اجتماعا لمرشح، ولم تستبدل صندوقا بآخر ولم تحرق صندوقا، ولم تمنع مسجلا بالقوائم الانتخابية من الإدلاء بصوته، ولم تفتعل أزمة في أية لجنة انتخابية. هذا الموقف كانت له ايجابياته التي عكست نفسها في شدة اقبال المواطنين على مقار المرشحين وزيادة عدد المترعين، ووصول عناصر مختلفة في أفكارها وخلفياتها وتطلعاتها السياسية الى مقاعد المجلس. فحق وصفه بمجلس الجميع أو مجلس تعددية الانتهاءات والطروحات.

كذلك، أظهرت نتائج الدراسة تأثيرا واضحا لمتغيرات التعليم والسن والمهنة على تركيبة المجلس. فقد نجح العديد من المتملمين الشباب وأصحاب التخصصات والمكانة المهنية العليا في الوصول الى سدة البرلمان، الأمر الذي جعل المواطنين يتوقعون الكثير من المجلس في التصدي للمشاكل بجوضوعية وعلمية وتحقيق المزيد من الرقي السيامي والاجتماعي.

ومع التسليم بأن المؤشرات الايجابية التي أفرزتها الانتخابات بخصوص الناخب والنائب على السواء تتطلب فترة زمنية ليست قصيرة حتى تترسخ وتصبح مناط المعادلة السياسية في البلاد، نرى أن هناك ثلاثة اجراءات سوف يؤدي اتخاذها الى تطوير حقيقي في المبارسة اللديمة اطبة:

١ ـ علاج الحلل في الجسم الانتخابي باقرار حق التصويت للمرأة وحملة الجنسية الثانية
 وللشباب ما فوق سن الـ ١٨٠.

٢ _ الحظر التام للانتخابات الفرعية قبلية كانت أو طائفية أو غيرها.

٣ ـ اعادة النظر في التقسيم الحالي للدوائر الاصلاح ما به من عيوب وجعله أكثر تعبيرا عن الارادة الشعسة.

المسوامش

- (۱) حول نختلف مظاهر السياسة، انظر مثلا:
- Gabriel Almond, ed., Comprative Politics Today; A World, (Boston: Little Brown & Comp., 1974), P. 62.
- Lucian Pye "The Non Western Political Process" in Harry Eckstein and David Apter, eds., Comprative Politices; A Reader, (New York: Free Press, 1967), PP. 657; Jacob Landau et. al., eds., Electoral Politics in the Middle East, Issues, Voters and Ellies, (Stanford, California; Hoover Institution Press, 1980), pp. 319 320.

- Lester Milbrath, Political Participation, How and Why do People Get Involved in Politica? (Chicago : Rand McNally & Comp., 1967), pp. 39 45, 110 137
 - (٤) جريدة الهدف، ١٩٦٥/٢/١٥.
- (٥) الدوائر العشر هي بالترتيب: الشرق، القبلة، الشويخ، الشامية، كيفان، القادسية، الدسمة، حولي،
 السللية، الأحدى.
- (٦) قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧، م٤، م١٥، مجموعة التشريعات الكويتية، الجزء الخامس، ادارة الفتوى والتشريع، دولة الكويت، ١٩٨١.
- در جاسم كرم، "الأثار المترتبة على تغيير عدد الدوائر الانتخابية"، الجازء الأول، الوطن ١٩٨٤/١٢/٨٠، ص ٧٠ .
- (٨) خريطة المناطق الانتخابية في الكويت بين حركة السكان والتقسيمات السياسية، القبس، عدد ٤٩٦٣،
 (٨) ١٩٨٥/١/٣٦ ص ٢ .
- (٩) مرسوم بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، مجموعة التشريعات الكويتية، مصدر سابق ذكره، ص ص ١٠٧ ١٠٨
- (1°) الدوائر في النظام الجديد هي بالترتيب التالي: ١ الشرق، ٢ المرقاب، ٣ القبلة، ٤ الدعية، ٥ القديسة، ٢ الفيلية، ١٢ الخالفية، ١٢ الحالفية، ١٢ الحالفية، ١٢ الحالفية، ١٢ الدينة، ١٤ الريشة، ١٤ إرق خيطان، ١٥ الفروانية، ١٦ العمرية، ١٧ جلب الشيوخ، ١٨ العليخات، ١٩ إخهراء الجديدة، ٢٠ الجهراء القديمة، ٢١ الأحمدي، ٢٢ الرقة، ٣٣ العمباحية، ٢٢ القحيميل، ٣٥ أم الهيمان.
 - انظر الجدول المرفق للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، المصدر السابق ص ص ١٠٩ ١١٣.
 - (١١) للوقوف على حجج الحكومة بالتقصيل، انظر : المصدر السابق، ص ص ١١٤ ١١٧.
- (١٣) واجيم بالذات : د. جاسم كرم ، مصدر سابق ، وأبيضا الجنوء الثاني من الدراسة ، الموطن ١٩٨٥/١٢/١٥ ، ص ٢٧ القيس ، ١٩٨٩/ ١٩٨٥ ، ص ٣ .
- Ahmed Dhaher and Faisal Al.—Salem, **Voting Behavior in Kuweit: An Overview**, (Paper Submitted to the Center For Education in International Managment, Geneva, Summer 1881) p. 6.
- (١٤) مقابلة مع صالح الفضالة، الأثياء ١٩٨٤/١١/١٢، مقابلة مع ناصر الروضان، الرأي المام، ١٩٨٥/١/٢.
- (١٥) مقابلة مع حمد الجومان، الأتباء ١٩٨٤/١٧/٣١، مقابلة مع سعد طامي ١٩٨٥/٢/٢١. ويلتقي مع هواله ألم ١٩٨٥، ويلتقي مع هؤلاء في الرأي بعض طباء السياسة الكويتين. انظر: مقابلة مع د. معصومة المبارك، الأنباء ١٩٨٤/١١/١٨.
 - (١٦) قاتون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢، م١، ٢، ٣. مصدر سابق، ص ص ٩٠ ٩١.

- (١٧) يعتمد تفدير النسب المذكورة في المتن على جدول في مقال د. معصومة المبارك الأغلبية المنسية من المشاركة في عرس الديمراطية ، الوطن.
- (١٨) إن تشوه الجسم الانتخابي كأحد نقائص أو معوقات الديقراطية في الكريت أمر شدد عليه من تنازلوا بالتعقيب والتعليق بحث د. عمد الرميحي الموسوم "عجرية المشاركة السياسية في الكريت" والمقدم الى ندوه "أزمة الديقراطية في الوطن ألعربي" . . انظر شالا : عبدالله النياري، د. عيى الجلما، د. عبدالله الفينيي، "أزمة الديقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣/١٢١ عبيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣/ ١٩٧٠ عبيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ عبد المراجدة العربية ، ١٩٨٤ عبد ١٩٨٨ عبد ١٨٨٨ عبد ١٩٨٤ عبد ١٩٨٨ عبد ١
 - (١٩) د. عبدالملك التميمي، الوطن ١٩٨٥/١/٥٨ ، خالد المقامس، الوطن ٢٩/١/١٩٥٠ .
- (٢٠) طالع على سبيل المثال د. عبدالملك التميمي، القرى السياسية والاجتماعية التي تخوض الانتخابات النيابية
 في الكويت، الموطن ١٩٨٥/٢/١٦.
 - ۲) انظر: 6 6 Ahmed Dhaher and Falsal AL Salem, op. cit., pp 5 انظر: 8 6 Ahmed Dhaher and Falsal AL Salem, op. cit., pp 5 المورد المحاصلة المحاصل
 - (٢٢) الرأي المام، ١٩٨٥/١/٢.
 - (۲۳) الأنباء، ۲۱/۱/۱۸۹۱ .
 - (٢٤) الوطن، ١٩٨٥/١/٢ .
 - (۲۵) الوطن، ۱۹۸۵/۱/۸ .
 - (٢٦) القيس، ٤/٢/٥٨٩١ .
 - (۲۷) القين، ۲/۲/۱۹۸۹ .
 - (۲۸) الرأي العام، ۱۹۸۵/۱۱/۰۸
 - (۲۹) الوطن، ۱۹۸۵/۱۲/۱ .
 - (۳۰) الوطن، ۱۹۸۰/۱/۲٤ .
 - (۳۱) الوطن، ۱۹۸۰/۱/۲۳ .
 - (۳۲) الوطن، ۱۹۸۰/۱/۳۰ .
 - (۳۳) الوطن، ۱۹۸۵/۱/۸
 - (٣٤) القيس، ٢/٤/١٩٨٥ .
 - (٣٥) الوطن، ١٩٨٥/٢/١٠ .

١٣٦ _ مجلة العلوم الاجتماعية

- (٣٦) د. عبدالله التفيسي، الانتخابات الكويتية المقبلة، الهموم المحلية، القبس، ٢٤/١١/٢٤، ص ١٢.
 - (٣٧) القيس، ١٩٨٥/٢/١٩ .
 - (٣٨) الوطن، ١٩٨٥/٣/١١ .
 - (٣٩) الوطن، ٢/٢/ ١٩٨٥ .
 - (١٤) الوطن، ٧٧/١١/١٨٨٤، ١٩/٤ ١١/١/ ١٩٨٥ .
 - (٤١) الوطن، ۱۹۸۵/۱۱/۱۸ ۱۹۸۵/۱۰ ۱۹۸۵/۱۰ ۱۹۸۵/۱۰ ۸/۲/۵۸۹۱ .
- (٢٤) الأتباء، ٢/٢/١٤٨١، ٢٣/١٢/١٩٨٤، الرأى العام ٢/١/٥٨٥، القيس، ٢٩٨٤/١٢/٣٠.
- (٤٣) السياسة، ندوة الرؤية المنظورة لمجلس الأمة القادم والتيارات السياسية الكويتية، ١٩٨٥/١/٧، ص ٥ .
 - (٤٤) الوطن، ١٩٨٥/١/٨ .
 - (٥٥) الرأي العام، ١٩٨٤/١١/٢٥ .
 - (٤٦) الرأى العام، ١٩٨٥/١/٢ .
 - (٧٤) الأنباء، ١٩٨٤/١٣/٧ ، الوطن، ١/١/٥٨٤، ٢٩/١/٥٨٥ .
- (٤٨) الأنباد، ١٩٨٤/١٢/٣١، ١٩٨٤/١٢/٣١، ١٩٨٥/١/٣٩، ١٩٨٥/١/٣١، ١٩٨٥/١٢/٣١، القبى،
 - . ١٩٨٥/٢/١٢ القيس، ١٩٨٥/٢/١٢ .
 - (۵۰) الوطن، ۱۹۸۰/۱۲/۱۱ .
 - (٥١) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .
 - (٢٥) الوطن، ١/٨، ١/١٧، ١/٨، ١٩٨٥ .
 - (۲۰) القبس، ۱۹۸۰/۲/۱۹
 - (14) القيس، ١٩٨٥/٢/١٩ .
 - (۵۵) الوطن، ۱۹۸۵/۱/۳۰ .
 - (٥٦) القبس، ۱۹۸۰/۲/۲ **الوطن ۱۹۸۰/۲/۸** .
 - (٥٧) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .
 - (٥٨) الوطن، ٧/٧/٥٨٩٠ .

- (٩٥) القيس، ٢/٩/م١٩٨ .
- (١٦) الأنباء، ١٩/١٢/١٨٨١ .
- (۱٦) القيس، ١٩٨٥/٢/١٩ .
- (١٢) الوطن، ٢/٢/ ١٩٨٥ القيس، ٢/٢/ ١٩٨٥ .
 - (٦٣) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .
 - (٦٤) الوطن، ١٩٨٥/١٢/١٨ .
 - (١٥٥) الوطن، ٢٠/٢/١٥٨٠ .
- (٦٦) د. عبدالله التفيسي، مصدر سابق، تقس الصفحة.
 - (٦٧) الوطن، ۲/۱۱/۱۹۸۵ .
 - (١٨) القيس، ٢/٢/ ١٩٨٥ .
 - (٦٩) . نفس المبدر السابق.
 - (۷۰) القبس، ۱۹۸۰/۲/۱۹ .
 - (٧١) الوطن، ١٩٨٥/١/٣٠ .
 - (٧٢) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠ .
 - . ١٩٨٥/١٢/٣١ الوطن، ١٩٨٥/١٢/٣١
 - (٧٤) الوطن، ٥/٢/١٩٨٥ .
 - (٧٥) الوطن، ١٩٨٥/١/٣١.
 - (٧٦) الوطن، ١٩٨٠/٢/١٠ .
 - (۷۷) القيس، ۱۹۸۰/۲/۱۹ .
 - (٧٨) نفس المسدر السابق.
 - (٧٩) الوطن، ٤/٢/٥٨٩ . .
 - (۸۰) القيس، ۱۹۸۰/۲/۱۷ .
 - (٨١) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .
 - (٨٢) القيس، ١٩٨٥/٢/٥٩ .

١٣٨ _ علة العلوم الاجتماعية

- . ١٩٨٥/٢/٢ القيس، ٢/٢/٥٨٨٠
- (٨٤) من واقع مشاهداتهم، انتهى كثيرون الى تقييم ايجابي لأسلوب الندوات الانتخابية، انظر مثلا: د. عبد المالك التعييم، الوطن ١٩٨٥/٢/١٩، ١٩٨٥/٢/١٥، جاسم المطوع، الوطن ١٩٨٥/٢/١٩، خالد المالس، الوطن ١٩٨٥/١/٢٩،
 - (٨٥) د. عبدالله النفيسي، تساؤلات تبحث عن اجابة، الوطن، ٢/١١/م١٩٨٥.
 - (٨٦) الوطن، ١٩٨٥/١٢/١ .
- (۸۷) انظر شلا: حمد الجوعان، الوطن، ۱۹۸۰/۲/۱۱، عبدالعزيز المطوع، الأنباه، ۱۹۸۵/۱/۲۵. و. محمد المهيني، الوطن، ۱۹۸۰/۱/۲ .
 - (٨٨) د. أمير الحداد، مجموعة الطليعة، (الكويت، الدار السلفية، ١٩٨٥).
 - (٨٩) الوطن، ٢/١٧/١٥٨١، ص ١ .
- (٩٠) د. عبدالله العمر، ليس دفاعا عن الطليمة ولكن إيضاحا لسوء النية وغياب الفكر، الموطئ ١٩٨٥/٢/١٧. ص ٧، ١٩٨٥/٢/١٨، ص ٥، ١٩٨٥/٢/١٩، ص ٦.
 - (٩١) د. خلدون النفيب، دعوة للتحالف الوطني، القبس، ٢٩/٥/٣/٩ ، ص. ٢١.
- (٩٢) تحدد الادبيات السياسية خصائص علاقة الكفيل ـ المكفول في تفاوت المكانة بين الطوفين، والمتفعة المتبادلة والانصال المواجهي .

راجع مثلا:

Rene Lamarhand and Keith – Legg, "Political Clientellsm and Political Development: A Preliminary Analysis". (Comparative Politics, N?. 4., January 1972.

- (٩٣) حول ملامح الظاهرة القبلية، انظر د. خلدون النقيب، "الانتخابات والبديل القبلي" القبس، ١٩٨٥/١/١٢ ص. ١. .
 - (٩٤) انظر التنائج التفصيلية في : القبس، ١٩٨٥/١/١٥، ص ٤، ١٩٨٥/١/١٦، ص ٧ .
- (٩٥) يمكن الرجوع الى التنافيج بالتفصيل في : الأنباء، ١٩٨٥/٣/١٧، ص ٩، ١٩٨٥/٣/١٨، ص ١٠.
 - (٩٦) للوقوف على هذه النتائج وغيرها، راجع : الوطن، ١٩٨٥/١/٣١، ص ١٣.
 - (٩٧) طالع د. خلدون النقيب، دعوة للتحالف الوطني، القيس، ١٩٨٥/٣/٩، ص ١٣.
- (٩٨) للناخب أن يعطي صوته لاثنين من للرشجين في دائرته الانتخابية، فإذا أعطاء لمرشع واحد وحجبه عن للرشح الثاني، سمى الصوت في هذه الحالة بالصوت الأعور.
 - (٩٩) نفس المصدر، ص ٢١. وكذلك تقرير اوكالة رويتر، الوطن ١٩٨٥/٢/٢٢، ص ٤ .
- (١٩٠) تعتمد مقارنة التوزيعات العمرية والتعليمية للنواب الحاليين والسابقين على بيانات اوردتها جريدة الأنباء. ١٩٨٥/٢/٢٧ .

المَوَّةُ وَالْجَرِيمَةُ : التَّجَاهَاتُ حَديثَةُ فَيَاعَلُمُ الْأَجْرُومُ

فهد ثاقب الثاقب نسم الاجتماع -جامعة الكويت

مقدمة:

من الملاحظ أن النظريات والتفسيرات العلمية المختلفة لأسباب السلوك الإجرامي والمنحرف كما يراها البعض تتناول أساسا تفسير انحراف وجريمة الرجل. ومنذ بدأت الدراسات العلمية في التعرض لهذه الظاهرة منذ ظهور النظريات المختلفة، البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية والاقتصادية وعادلة تفسير الأسباب التي تدفع الناس الى انتهاك القانون، فالواضح أن محور النظريات كان الرجل وليس المرأة، ورغم وجود بعض الاستثناءات التي نلاحظها في كتبه الرواد الأوائل أمثال (Lombroso & Ferrero,) 1895 والمحتمة المرأة، إلا 1895 ومن جاء بعدهم مثل (Pollak, 1950)، وغيرهم ممن اهتموا بجرية المرأة، إلا أن هذه الدراسات ظلت محصورة في عدد قليل واتسمت بالبساطة في طرحها وتعليلاتها مقارنة بالنظريات التي حاولت تفسير انحراف الرجال. وهكذا لا نجد غرابة، كما يشير واحداً أو اقل حول المرأة والجريمة، والسبب في هذا القصور كها يراه، هو دان معرفتنا بطبيعة وأسبب جريمة المرأة لا تعدو في تطورها ما كانت عليه معرفتنا بجريمة الرجل قبل شام أو نحوها (Simon, 1975).

ولنا أن نتساءل عن سبب انصراف علماء الإجرام عن هذا الموضوع وإهمالهم له. يرى البعض أن تفسير ذلك يرجع إلى ضالة نسبة النساء المخالفات للقانون حق عهد قريب باستثناء مرتكبي الجرائم الأخلاقية، مثل ممارسة البياء. ولكن :1975) Smart (1975)

موقفا متحيزا واضحا في اهتمامها بقضايا الرجل كيا أن علياء الإجرام التقليديين وعلم الإجرام كتخصص إنما نشأ ليكون في خدمة صانعي القرار السياسي والإداريين، ولما كانت هذه الفقة لم تنظر إلى جريمة المرأة باعتبارها مشكلة اجتماعية، فلم تكن ثمة حاجة لقيام الاكاديميين بدراسة مذه الظاهرة. وتستند الكاتبة في ذلك الى آراء Walker الذي يقرر وبأن جرائم المأأة لا تمشل شكلة اجتماعية، لأنها مجرد جرائم عادية لا تفرض على المجتمع تكاليف اقتصادية أوجسمانية. أو إنها جرائم أخلاقية كالدعارة، ويبدو أن معظم النساء، المخالفات في عدا البغايا على المستقبل على عكس ما يحدث بالنسبة للرجال، كها ترى المحكمة رادعا لسلوكهن في المستقبل على عكس ما يحدث بالنسبة للرجال، كها ترى المجادم من المجاد، هذا إضافة إلى التجاهل الكلي لقضايا المرأة في علم الاجتماع.

بيد أن هذا التجاهل لجرية المرأة والذي امتد لفترة طويلة ، أخد في الانحسار وتحول إلى اهتمام مطرد من بداية السبعينات، وبدت ملامح هذا الاهتمام في ظهور عشرات البحوث والكتب العلمية التي أخذت طريقها إلى النشر إلى جانب عقد الندوات العلمية في هذا الموضوع، وصدور أعداد تخصص له في بعض دوريات علم الإجرام. وهكذا تناول الباحثون العديد من الجوانب التي تتصل بالموضوع، ومنها ما يعالج معدلات جرائم المرأة، وأغاطها، وأسبابها، وموقف الشرطة والمحاكم من المرأة المخالفة للقانون، والواقع أن هذا الاهتمام يعود إلى ما لاحظه علياء الإجرام من أن إحصاءات الجرية في الولايات المتحدة الجرائم منذ السبعينات. وقد أعتقد البعض أن هذه الزيادة نتيجة تأثير الأفكار المتصلة بحرية المرزة الى جانب التغير الذي طرأ على الدور الذي تقوم به المرأة خاصة عملها وإن كان ذلك لا يدل على وجود اتفاق عام حول التسليم بزيادة حجم الجرائم أو تنوع أظها، أو ربط الزيادة في هذه المدلات بحركة تحرير المرأة، ولكن الواقع أن هناك من فإن كان دلك الا يدل على وجود اتفاق عام حول التسليم بزيادة حجم الجرائم أو تنوع أغلها أو ربط الزيادة في هذه المدلات بحركة تحرير المرأة، ولكن الواقع أن هناك من يختلف مع هذه الفرضيات (Smart, 1979; Steffersmeier, 1978).

أهداف الدراسة:

لعل مما يسترعي الانتباه ذلك الاهتمام المطرد بين علماء الإجرام الغربيين بجراثم المرأة منذ عقد السبعينات، وقد ازداد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة. ولكن الملاحظ أن المكتبة العربية تكاد تخلو من الدراسات النظرية والميدانية التي تعالج هذا الموضوع. وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جوانب المشكلة، وعاولة الإجابة عن عدد من التساؤلات التي ترتبط بها. فهل إقدام المرأة على خالفة القوانين في الغرب قد ازداد فعلا كما تشير الإحصاءات الرسمية؟ ثم ماهي معدلات الزيادة بين البالغات والأحداث؟ وهل أقبلت المرأة، كما يدعي البعض، على عارسة أغاط جديدة من السلوك الاجرامي كانت إلى عهد قريب قاصرة على الرجل؟ وهل هناك تساهل من جانب الشرطة والمحاكم نحو المرأة المخالفة للقانون أم أن هناك ميلا ألى التشدد كما يشير البعض؟ وما هو واقع المؤسسات المقابية النسائية في تلك البلدان؟ وما هو أثر الحياة في تلك السجون على المرأة الإجرامي؟. مثل هذه التساؤلات وغيرها هي ما سوف نحاول الإجابة عنها؟ من خلال تحليل الدراسات العلمية الحديثة، لعلنا نستطيع ما للوف نحاول الإجابة عنها؟ من خلال تحليل الدراسات العلمية الحديثة، لعلنا نستطيع مذلك أن نسد فراغا مواضعا في مكتبتنا العربية.

معدلات وأنماط جرائم المرأة:

هناك شبه اتفاق بين الباحثين حول زيادة معدلات جرائم المرأة وتنوع أتماطها منذ الستينات سواء في الولايات المتحدة أو انكلترا، وإن كان ثمة اختلاف حول تفسير أسباب زيادة هذه المعدلات. وتشير Simon التي قامت بدراسة جراثم المرأة في الولايات المتحدة فيها بين الأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٧٧ إلى أن نسبة انخراط المرأة في الجريمة في ارتفاع مستمر وخاصة في ما يطلق عليه Serious Crimes إذ بلغت نسبة النساء في مجموع الموقوفين نحو ٨, ١٠٪ عام ١٩٥٣، و-, ١١٪ عام ١٩٦٠، ونحو ٣, ١٥٪ عام ١٩٧٢ وترتفع تلك المعدلات لتصل الى ١٩٠٣٪ عام ١٩٧٧ من مجموع الموقوفين على ذمة التحقيق في ما يسمى بالجرائم الخطيرة. وترى أن ارتفاع تلك المعدلات بعد عام ١٩٦٧ يعود إلى زيادة مشاركة المرأة في جرائم الملكية وخاصة السرقة، حيث كانت نسبة الموقوفات إلى مجموع الموقوفين في جرائم الملكية خلال عام ١٩٥٣ همي ١٦٢١، بينها نلاحظ أن النسبة تنخفض الى ٤,٧-١ من مجموع الموقفين عام ١٩٧٢، وكان مصدر هذه الزيادة في جرائم الملكية زيادة عدد السرقات التي ترتكبها المرأة، وقد بلغت نسبة الموقوفات لجرائم السرقة ٧-١ عام ١٩٥٣ ، بينها وصلت تلك النسبة ١٣٠١ عام ١٩٧٢ . إضافة إلى ذلك تزداد مشاركة المرأة في مايسمي جرائم ذوي الياقات البيضاء White Coller Crimes مثل جراثم التزوير، والتزييف، والاحتيال، والاختلاس التي ازدادت بوجه حاص مناه عام ١٩٦٧، أما مشاركة المرأة في جرائم العنف فلم يطرأ عليها تقيير يذكر منذ الخمسينات (Simon 1975: 36; 46) وتعبر (18 — 14 :Adler (1975) التي قامت كذلك بدارسة احصائية

جراتم النساء في الولايات المتحدة عن موقف عائل في التنويه بأن رياح التغير قد أثرت في سلوك المرأة، وأن معدلات جرائم النساء قد تجاوزت معدلات الرجال في معظم الجرائم. وتشير إلى أن نسبة الموقوفات لجريمة الاختلاس قد ارتفعت بنسبة ١٩٧٣٪ فيها بين الأعوام من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧، وجريمة السطو ١٩٩٨ إلى ١٩٩٧٪، وجميمة السطو ١٨٦٨ والسلب بنسبة ٢٩٧٪، وتعتقد أن المرأة أصبحت تمارس غتلف أغاط الجرائم ومنها السطو المسلح على البنوك، والابتزاز، والسلب، والربا، وأعمال العنف بما في ذلك جرائم المتلقل، ولم تكن زيادة المعدلات وتنوع الأغاط قاصرة على النساء البالغات فقط بل شملت الأحداث أيضا، فنجد في الولايات المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٧ والسرفة الى السلب حيث تصل الى ١٩٦٨، وسرفة السيارات ١٩٦٠.

ويتفق ما أشار إليه ((657 - 655) Noblit & Burcart (1976: 655 - 657) يدراستها لجرائم المرأة خلال الفترة بين الأعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٧ مع ما ذهبت اليه Simon من أن زيادة معدلات مشاركة المرأة في الجرائم المحلورة يعود إلى زيادة مشاركتها في جرائم الملكية وخاصة السرقة، إلا أن النتائج التي توصلا إليها تنطبق على الكبار وحدهن ولا تنسحب على الأحداث. فقد تبين لها باخت سن المؤوفات في الاعتبار، بأن زيادة مشاركة المرأة في جرائم الملكية مقارنة بجرائم العنف أو الجرائم الأخرى لا ينطبق إلا على البالفات في جرائم الملكية، ولكن الزيادة في معدلات جرائم المعنف كانت مساوية للزيادة في جرائم الملكية السرقة، ولكن الزيادة في معدلات جرائم العنف كانت مساوية للزيادة في جرائم الملكية بين الأحداث، معدلات انحراف بين الأحداث المنتبات إلى الطبقة الوسطى لظهرت معدلات انحراف الإناث مقارنة لمعدلات المحرور. وتؤكد على أن الهنيات أصبحن عارسن أغاطا سلوكية منحوقة كالسرقة، والانضمام إلى العصابات، وشرب الكحوليات غاما كما يفعل الفتيان. وتوقع بصرف النظر عن الحلفيات الطبقية للفتيات أن ترتفع معدلات الزيوف ينهن، كما أن الجرائم المرتكبة سوف تزيد في عنفها وخطورتها.

كذلك قام (Steffensmeier & Steffensmeier (1980: 80 — 82) بدراسة المجاهات الشرطة الفديرالية المحراف الأحداث الشرطة الفديرالية للأعوام ١٩٦٥ - ١٩٧٦ إلى جانب إحصاءات محكمة الأحداث إضافة إلى عشرات الدراسات الميدانية. وكان هدف هذه الدراسة هو تقييم الافتراضات القائلة بالتغير في

طبيعة انحراف الفتيات. وقد توصلا إلى أن اشتراك الفتيات في جرائم العنف والانتها إلى عمل نحو ارتفاع عصابات الأحداث قد ازداد بشكل عدود للغاية. وتشير الدراسة إلى ميل نحو ارتفاع معدلات انتحراف الفتيات إلا أنها تقتصر على السرقة والهروب من المنزل، وشرب الكحول في أعمار دون السن الفاتونية، ثم تدخين المارويوانا، وفي مقابل ذلك تبين لها تقوق البالفين الكبار في زيادة معدلات جرائم الاحتيال.

ويختلف الكاتبان مم ما توصلت إليه Adler في تفسيرها للزيادة المطردة في جرائم الأحداث مقارنة بالكيار وما تعتقد من أنها مؤشر على زيادة الجريمة بين البالغين في المستقبل. وينبع اعتراض الكاتبين من اعتقادهما بأن انحراف الأحداث يعود إلى الحرية الجنسية في أعمار مبكرة، ونظام العلاقات بين الجنسين، والثقافة الفرعية المنحرفة، ولكن كل هذه الأمور يمكن تجاوزها عند الوصول إلى سن الرشد والزواج، وبالتالي تقل احتمالات المشاركة في الجريمة. ويستدلان على رأيها بأن عندا من هؤلاء الأحداث قد بلغوا فعلا سن الرشد ورغم ذلك لم تتغير أنماط الجريمة بين الكبار في السنوات الأخيرة. ويعتقدان أن التغير الاجتماعي السريع الذي حدث في الستينات ثم هدأ نسبيا في السبعينات قد انعكست، للله على الاحصاليات، والملاحظ أن معدلات أنحراف الأحداث من كلا الجنسين قد زادت عن الكبار، ثم بدأت معدلات الإناث في الانخفاض مم مطلم السبعينات. والسبب في ظهور زيادة لمعدلات الإناث نشأ عن تحليل إحصائي خاطيء، ذلك أنَّ مَعدلات الإناث كانت منخفضة بدرجة كبيرة مقارنة بالذكور، ولكن عندما تعرضت للارتفاع بدت الزيادة في شكل كبر. ويعتقد الباحثان بأنه عند وصول هؤلاء الأحداث إلى سن الرشد فسوف تكون الزيادة في معدلات السرقة نتيجة الفرص المتآحة لسرقة المخازن بين الكبار والأحداث. كما يشيران إلى زيادة معدلات الاحتيال بين الكبار وخاصة إصدار شيكات بدون رصيد، حيث تكون الفرصة محدودة أمام الأحداث. بينها سجلت الفتيات زيادة في مخالفة قوانين تعاطى الخمور والهروب من البيت. وخلصا إلى انه لا يوجد ما يشير إلى تغير في أنماط جرائم المرأة.

هذه النمادج التي استعرضناها آنفا تمثل كثيرا من الدراسات التي حاولت أن تثبت أن معدلات جرائم المرأة في الولايات المتحدة وأوريا الغربية في زيادة مطردة، وأن المرأة أصبحت تمارس في الوقت الحاضر أغاطا من السلوك الإجرامي كانت في الماض وقفا على الرجل، كجرائم الاعتداء على الملكية، وجرائم ذوي الياقات البيضاء، وجرائم العنف، والمخدرات. (انظر مثلا: -Norland & Shover, 1977; Rosenblatt & Green) والمخدرات. (انظر مثلا: -1974, James et al, 1979; Epperson et al, 1982; Townes et al 1981; Sandhu, 1977; Datesman etal, 1975).

ورغم ذلك هناك فريق آخر يعارض تلك التفسيرات ويختلف معها. وهناك اتفاق على أن البيانات الإحصائية للولايات المتحدة تشير إلى أن الزيادة في مشاركة المرأة تقتصر على أن البيانات المتحدة تشير إلى أن الزيادة في مشاركة المرأة تقتصر على جرائم المنف ظلت محتفظة بمدلاتها منذ الستينات وهو ١٠٪ من مجموع الموقوفين. ويعود الاختلاف في تفسير تلك الاحصائيات إلى أن البعض لم يأخذ في اعتباره، كها تشير (1978:493) Rans ، ماطراً من زيادة في أعداد الشرطة منذ الستينات إلى جانب استخدام الأجهزة الحديثة المتطورة في اكتساف الجريمة والقبض على الفاعل، هذا إضافة إلى التقدم الذي شمل عمليات جمع وتحليل البيانات الإحصائية باستخدام العقول الآلية الحديثة، ولا يمكن كذلك أن نغفل التغيرات التي دخلت على تعريف بعض الأغاط السلوكية وتحويلها من جنحة إلى جناية.

وتنتقد (54 — 33 :Smart (1979) الطريقة الإحصائية التي لجأ اليها البعض، وخاصة Adler في تناول تلك الإحصائيات بالتحليل. فتشير إلى أن المقارنة بين معدلات الرجال والنساء طريقة خاطئة ، فإذا أخذنا إحصاءات الجريمة في انكلترا وويلز في الفترة بين ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ نجدها تشير إلى زيادة معدلات جرائم المرأة فيها يتعلق بالقتل بنسبة ٠٠٥٪، إلا أن الملاحظ لعدد تلك الجرائم يجد أنها كانت في عام ١٩٦٥ تمثل جريمة واحدة وفي عام ١٩٧٦ كانت خس جراثم. كما أن مقارنة جرائم المرأة بجرائم الرجل خاطئة لأن قلة عدد جراثم المرأة يجعل أي تغير فيها مقارنة بجراثم الرجال سوف يؤثر على نسب المرأة أكثر من التغير الذي سوف يظهر في نسب الرجال لكثرة عددهم. وتضيف أيضا انه من الخطأ أن تجرى مقارنة لعقد من السنين وغرس انطباع بأن العقود السابقة كانت خالية من الجريمة بينها تمثل هذه الظاهرة سمة عامة تشترك فيها كل العصور. وتبين إحصاءات انكلترا، على سبيل المثال، أن جرائم المرأة ليست ظاهرة حديثة، إذ ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في جرائم الملكية في الفترة بين الأعوام ١٩٣٥ ـ ١٩٤٦ ارتفاعا حادا، ثم عادت وتراجعت خلال الفترة بين الأعوام ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥ ثم ارتفعت مرة اخرى في فترة الاعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ بنسب أقل مما كانت عليه في الفترات الأخرى مقارنة بنسب الرجال. وتعتقد الكاتبة أن الاحصاءات الرسمية، . خاصة تلك المتعلقة بالموقوفين، لا يمكن. اعتبارها موضع ثقة خاصة عندما تتعرض القوانين للتغير.

كما تختلف (55;15:59) Smart (1979:51; كما الأفتراض القائل بأن انحراف الأحداث الوقت الحاضر سوف يشكل نموذجا لانحراف المراق في المستقبل. وترى بأن هاتين الظاهرتين تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الأشخاص والأهداف والدوافع. فللعروف أن إحصاءات جرائم الأحداث تشير إلى أن النسبة هي ١-١ مقارنة بالذكور، كما أن الدراسات التي اعتمنت على ما يسمي بطريقة الاعتراف الذائي Self report تشير إلى نسبة ١-١ مقارنة بالذكور. إلا أنها تمقد أن ارتكاب الإناث لجرائم العنف ومرقة نسبة ١-١ مقارنة بالذكور.

السيارات والسرقات وغيرها من الجرائم التي يرتكبها الرجال عادة تعتبر أقل من نسب الملكور كيا بينت اللدراسات. وتقرر بأنه رغم عارسة اللكور والإناث للجنس خلال فترة المراهقة إلا أن هناك أتجاها نحو التركيز على جرائم الإناث الجنسية بدعوى حماية المرأة. المراهقة إلا أن هناك الزيادة النظرة التي تحملها الشرطة للفتيات، حيث تتعرض الفتاة لرقابة أكثر شدة، وقد تتعرض الفتاة غير المتزوجة للاعتقال بسبب تصرفات جنسية غالفة للقواعد الأخلاقية وليس القانونية. وتتيجة هذه النظرة تتعرض الفتيات لمقوبات أشد للقواعد الأخلاقية وليس القانونية. وتتيجة هذه النظرة تتعرض الفتيات لمقوبات أشد ويرسل بهن إلى المؤسسات الإصلاحية بينيا لا يمثل نفس السلوك انتحرافا اذا اقترفه الفتيان. وللملك فإن الإحصاءات في الولايات المتحلة وانكلترا تشير إلى معدلات مرتفعة في ولائد (Smart, إلى معظم من تعتقلهن الشرطة من الانحرافات الجنسية بين الفتيات وما يتبع ذلك من عقوبات شديدة توقع عليهن, Smart) الانحرافات الجنسية بين الفتيات وما يتبع ذلك من طوبات الفتيان، ويجري كل ذلك تحت الفتيات لم يرتكبن جرائم تسبب ضورا اجتماعيا.

أما عن الأقطار الأخرى فتشير (118 --117; 103; 11975) إلى أن المساعات الجريمة في انكلترا تؤكد على زيادة مشاركة المرأة في الجريمة، وأنها تبدو بشكل خاص في جرائم السرقة والاحتيال. وفي استعراضها لإحصاءات الجريمة لنحو خسة وعشرين قطرا من مختلف أنحاء العالم، لاحظت أن هناك علاقة عدودة بين معدلات جرائم المرأة والنمو الاقتصادي في تلك الأقطار. كيا لم تجد علاقة ذات دلالة بين معدلات الموقوفات من النساء مقارنة بمعدلات الموقوفين من الرجال في تلك البلدان. وكذلك ليس هناك ما يشير إلى زيادة معدلات الجريمة في تلك الأقطار بين عقدي الستينات والسبعينات. ويشير كل من (164 — 161:1981) والمؤلفة في معدلات الرجال ألى المهادة في استمال المناء المجرعة في استرائيا خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى انه فيا يتعلق بالجرائم الموجهة ضد الأشخاص كانت الزيادة في معدلات الرجال أعلى من الزيادة في معدلات النساء. وفيا يتعلق بجرائم الملكية فقد تبين لها أنه منذ الحسينات هناك ارتفاع في معدلات الرجال.

المرأة وأجهزة تطبيق الغانون:

يعتقد البعض أن الأجهزة المختصة بتطبيق القانون في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، كالشرطة والمحاكم، تصدر أحكاما متساعة إزاء المرأة المخالفة للقانون. وترى هذه الفئة أن تلك الأحكام تنبعث عن مواقف القائمين على تلك الأجهزة بداهم الشهامة أو احترام المرأة، فالمرأة المخالفة للقانون لا يتم التبليغ عنها في معظم الأحوال حتى لو شوهدت أثناء اقتراف المخالفة. وحتى لو أبلغ عنها فيمكن أن تسمع الشرطة ولكن لن يقيد الحادث في السجلات، أو أن القاضي سوف يجد بدائل لعقوبة السجن كالفرامة أو فرض العقوبة عنم إيقاف التنفيذ. ويرى أصحاب هذا التصور في هذه التدابير ما يفسر المعدلات المنخفضة لجرائم النساء من خالفي القانون. وعثل (1950) Pollak (1950) مع ألفانون. وعثل (1950) و (Cavan (1962) معض أنصار هذا الأتجاه. إلا أن هذه الافتراضات لم تستند في الواقع إلى دراسات ميدانية بل اعتمدت على مجرد ملاحظات. ولكن من ناحية أخرى المؤاة المخالفة للقانون، فقد أشار (1971) Wash فيها على عينة كبيرة على مستوى الولايات المتحدة، إلى أن الاحتمال أقل بالنسبة لحبس المرأة الحاكمة مقارنة بالرجل. وانتها إلى المراقة من جانب المحاكمة مقارنة بالرجل. وانتها إلى التسليم بأن هناك محابة المرأة من جانب المحاكم. وأن العاملين في القضاء ينظرون إلى الاقتامة المواقة ضعيفاً وبحاجة إلى الرعاية والحماية :(Steffensmeier, 1980: 1974; Simon, 1975; Baeb & Furgeson, 1967).

وفي الجانب الآخر للاحظ اتجاها مناقضا، فهناك دراسات أخرى تشير إلى أن المرأة قد تجد معاملة أشد بما يلقاه الرجل من جانب تلك الأجهزة وذلك بدافع الردع والحماية. وترى (Smart (1976: 136 — 137) أن الدراسات التي أجريت في كل من الولايات المتحدة وانكلترا تشير إلى وجود تحيز ضد المرأة تمارسه الأجهزة المطبقة للقانون فيها يتعلق بالسلوك الجنسي. فالمرأة أكثر عرضة للاعتقال إذا كانت من البغايا، والفتاة أكثر عرضة للاعتقال إذا أقاَّمت علاقة جنسية غير مشروعة. أما فيها يتعلق بجراثم الأشخاص وجراثم الملكية فلاً نجد تحيزًا ضد المرأة، بل تشير الأدلة إلى أن المتهمات في جرائم الملكية من النساء والفتيات يعاملن بصورة أسهل من معاملة الرجال. وقد قام Teliman & Landry (77 — 76: 1981) بدراسة موسعة على مستوى الولايات المتحدة توصلا منها إلى أن الفتيات من مرتكبي Status Offences ممثلات في السجون والمحاكم والشرطة بصورة غير متكافئة مقارنة بالذكور. هذا التمثيل غير المتكافىء جاء نتيجة التوقعات الاجتماعية للدور الذي يجب أن تقوم به الفتاة. وتبين لها أن العقوبات الأشد وقعت على الفتيات في جرائم مثل الهروب من البيت أو سرقة سيارة للنزهة ، ولما كان الأهل هم المصدر الأساسي للشكوي في مثل هذه الحالات، فإن ردود فعل الأهل لها دخل كبير في ذلك. وعند دراسة عامل السوابق ونوع الجريمة وجدا أن قرارات السجن لم تشكل تحيزاً واضحا أو في صورة منتظمة .

وقد قامت (118 — 116 - 116 + 116 هـ Harcick (1981) بدراسة معاملة الأحداث المنحوفين في استراليا، وتبين أن معظم الفتيات اللاي اعتقان بسبب Status Offences مثل شرب الكخول محت السن القانوني، الحروب من المنزل، موافقة شخص غير مرغوب فيه، التسجع في الشوارع، إيقاف السيارات للانتقال، اتضح أن معظم تلك الاعتقالات كانت نتيجة بلاغات تقدم بها الأهل. وبلغت نسبة من تم اعتقالهن بسبب تلك السلوكيات ٢٠٪، أما الباقي فكان اعتقالهن لاقتراف نشاط إجرامي آخر. وفي مقابل ذلك تين أن معظم الذكور (٩٠٪) قد جرى اعتقالهم لارتكاب أعمال إجرامي تختلف عن الانعال السابلة. وتشير هذه التناتج إلى أن هناك تركيزا واضحا على السلوك الأخلاقي والجنسي للفتيات. وتبين فيها يتعلق بموقف المحاكم أن الفتيات أكثر احتمالا في الحصول على عقوبات أخف مقارنة بالشباب، كالغرامة مثلا، أما إذا كانت التهمة أخلاقية فالعقوبة عليهن أشد من الذكور.

والمشكلة التي تبرز في هذه الدراسات سواء تلك التي تقول بتحيز الأجهزة المطبقة للقانون ضد المرأة أو التي ترى عطفها على المرأة ومحاباتها، تُبدو في اختلاف طرق البحث العلمية التي اتبعتها، ثم عدم التزام معظمها، إن لم نقل جميعها، بأن تضع في اعتبارها كافة العوامل المُؤثرة في اتخاذ القرار. وكما يشير (1981) Teliman & Landry فإنه حتى يمكن الوصول إلى نتائج أكثر دقة يجب الأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين، هما نمط الجريمة، ثم السوابق الإجرامية لأفراد العينة، وفي ضوء هذه العوامل يمكن أن تتم المقارنة بين معاملةً الجنسين أمام الأجهزة المطبقة للقانون، وترى (Steffensmeier (1980: 347 — 48 أن مشكلة هذه الدراسات أنها لم تلجأ إلى استخدام "التحليل المتعدد العوامل" -multivari ate analysis لقرارات القضاء والتي تأخذ في الاعتبار عوامل هامة أخرى خلاف الجنس. كما لاحظت الكاتبة أن هذه الدراسات لا تهتم بمرتكبي الجراثم الأقل خطورة والتي تمثل أغلبية المذنبين. وأشارت كذلك إلى أن اهتمام هذه الدراسات انصب على مستويات معنية من التنظيم القضائي وخاصة المحاكم العليا بينها أغفلت القرارات التي تتخذها الشرطة وبماكم الدرجة الأولى، وأن قيمة النتائج التي توصلت إليها تعتبر محدودة لأن هذه الدراسات لم تأخذ في اعتبارها بعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار كحالات وجود السوابق ومدى خطورة الجريمة. وحتى الدراسات التي وضعت في اعتبارها تلك العوامل نجدها تهمل عوامل هامة أخرى منها أنماط المشاركة في ارتكاب الجريمة. فهل كان دور المرأة مباشرا أم مساعدا، وهل هناك مثيرات ناجمة عن ظلم وإحباط. ثم هل كان هناك ترصد مع سبق الاصرار. وأخيرا فإن تلك الدراسات قد فشلت في التفسير الدقيق والفهم السليم لأنماط الجريمة، إذ يمكن أن ينضوي تحت جريمة السرقة العديد من السرقات الكبيرة والصغيرة، خاصة وأن مثل هذه العوامل ذات تأثير كبير على القضاة في اتخاذ قراراتهم، كها أن لها أهميتها الواضحة في تحليل هذه القرارات باعتبارها تتجه نحو التحيز. ولعل السبب

فيها يطلق عليه تساهل مع المرأة يعود إلى ارتكابها جرائم أقل خطورة ضمن المسميات العامة المدروسة أو اقتصر دورها على المساعدة ، أو أنها لم تفترف جرعتها مع صبق الاصرار ، أو انها تعرضت للايذاء البدني فترة من حياتها جعلها تشعر بالإحباط فأرقمها تحت عوامل الإثارة .

وترى (Steffensmeier (1980: 349 -- 353) أن هذه الدراسات أظهرت أن المرأة، بعكس الرجل، تلقي معاملة خاصة من قبل الأجهزة المطبقة للقانون. إلا أنه ليست هناك معاملة خاصة لنمط معين. وأبلغ صور هذه المعاملة تبدو في أن فرص إيداع المرأة في السجن أقل من الرجل. وتعتقد أنّ سبب تلك المعاملة يعود إلى خسة عوامل هي: Practicality بعني انه ليس من التدابير العملية وضع الأم في السجن لما سوف يسببه ذلُّك من تفكك العائلة. ولما كان معظم النساء من الأمهات فكان من الضروري البحث عن بدائل أخرى غير السجن. ثم chivalry وتعنى التصرفات التي تتسم بالشهامة والحماية في معاملة النساء، ثم naivete وتعنى المواقف السَّاذجة التي تصوَّر المرأة علي أنها أقل قدرة منَّ الرجل على ارتكاب الجريمة، ويرجع ذلك إلى النظرة الاجتماعية للمرَّاة بوصفها مخلوقاً ضعيفاً، ثم توقعاتنا المختلفة حول تكيف المرأة والرجل. ثم Perceived Permance of behavior وتعنى التوقعات الاجتماعية المختلفة لتكيف الرجل والمرأة، والاعتقاد بأنه ليس من المتوقع أو المتعذر أو المستحيل أن تقدم المرأة على ارتكاب سلوك إجرامي، بينها ينظر الرجل بصورة عكسية. عما يقود إلى الاعتقاد بأن المرأة المخالفة للقانون يمكن إعادتها إلى الطريق القويم أكثر من الرجل. والسبب الأخير هو -Perception of dangerous ness وتقصد به النظرة المحفوفة بالرعب المرتبطة بشدة خطورة الرجل المخالف للقانون. وإلى جانب هذه العوامل الخمسة تضيف عوامل أخرى ثانوية تشمل عوامل فلسفية وتنظيمية واقتصادية قد تؤدى إلى اتخاذ قرارات متحيزة بين الجنسين من جانب أجهزة العدالة الجناثية.

ويعتقد البعض من أمثال Laura Crites أن المعاملة الخاصة التي تلقاها المراق سوف تتغير في المستقبل، وأوردت ثلاثة أسباب لذلك التغير. فهي ترى أولا، أن مواقف القضاء التي تنظر إلى المرأة باعتبارها الجنس الضعيف سوف تتغير من إصرار المرأة على المطالبة بالمساواه وليس الحماية، كما أن زيادة مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل سوف تغير النظرة إليها من مخلوق ضعيف سلبي إلى احترام المرأة كمنصر مساو للرجل. ثانيا، سوف تؤدي زيادة نشاط المرأة الإجرامي ونوعية ذلك النشاط إلى تحول النظرة التقليدية للمرأة وتبدأ النظرة إلى انتهاك المرأة للقانون باعتبارها مشكلة اجتماعية حقيقية. ثالثا، سوف تكون من نتائج زيادة عدد القضاة من النساء تغير موقف المحاباة ولن ينظرن إلى المرأة على أنها المخلوق الضعيف وسوف تصدر أحكامهن في ضوء الحقائق والنتائج المترتبة على Settensmeler (1980: 353 - 398)

تلك المعاملة لا يمكن أن تكون عاملا هاما في تفسير الأحكام القضائية الصادرة ضد أي من لله المعاملة لا يمكن أن تكون عاملا هاما في تفسير الأحكام القضائية الصادرة ضد أي من الجنسين، ولذلك فإن تغير تلك المواقف لن يغير من تلك الفوارق شيئا. وهي لا تنقق كذلك مع الرأي القائل بأن هناك زيادة في نسبة وغط جراثم النساء وتعتقد أنها لم تنغير بدرجة لافتة . أما عن زيادة أعداد النساء في سلك القضاء فترى أن ذلك مجرد افتراض ومن المتوقع أن تكون النساء مثل الرجال يلتزمن بالموضوعية في أحكامهن وتعتقد أن مظاهر التحديز في إصدار الأحكام قد تكون خفت عن ذي قبل، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن التحديز في إصدار الأحكام قد تكون خفت عن ذي قبل، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن خلك لا يرجع إلى الأسباب التي يشير إليها البعض بل إلى آثار حركة الحقوق المدنية ومنها خلك لا يرجع إلى الأسباب التي يشير إليها البعض بل إلى آثار حركة الحقوق المدنية ومنها الرأي العام بتلك التحيزات. وهناك عوامل أخرى ترتبط بتحسن المستوى المهني، ورموخ البيوقراطية وما نشأ عنها من اتخاذ معاير متعارف عليها في إصدار القرارات، ثم الإقلال من أهمية مركز العميل كمعيار للحكم.

المرأة والسجون:

تمددت الدراسات التي تناولت موضوع المرأة والسجن بُدرجة كبيرة وتنوعت حتى Gallambardo% 1974; Smith, 1962; ** شملت كثيرا من جوانبه المختلفة (انظر مثلا: ; Burkhart, 1973; Heffernan, 1972; Ward & Kassebaum, 1965

(7— 5:1979) Fabian إلى أن أول سجن للنساء في الولايات المتحدة أنشيء في ولاية انديانا عام ١٨٧٣، وحتى عام ١٩٧٠ كانت تنتشر سجون النساء في ثمان وعشرين ولاية فقط، أما الولايات الأخرى فكان البعض منها لا توجد به سجون مستقلة للنساء بل كانت جزءا من سجون الرجال كها هو الحال في بعض الدول الأخرى. أو كان يجري نقل السجينات إلى سجون النساء خارج الولاية التي لا يوجد بها مثل هذا النوع من المؤسسات المعتابية. وتتميز سجون النساء في الولايات المتحدة بأنها أقيمت على نظم حديثة نسبيا وتنشر فيها مجموعات المباني في وحدات صفيرة مستقلة على شكل الأكواخ Cottage وترجد معظمها في المناطق الريفية، بينها تتميز سجون الرجال بالمباني القديمة وتجعلها أسورها العالية أقرب شبها بالقلاع. وتشرف النساء على السجينات، ويضم كل كوخ من أسوارها العالية أقرب شبها بالقلاع. وتشرف النساء على السجينات، ويضم كل كوخ من الفقراء وأكثر من نصف المزيلات من الأقليات، وقد تعرضن جميعا لإهمال الوالدين، من المتمار الحياة العائلية، ويحملن عادة نظرة متدنية لأنفسهن. وكان نحو ثلثي وعدم استمرار الحياة العائلية، ويحملن عادة نظرة متدنية لأنفسهن. وكان نحو ثلثي الذيلات من الأمهات وأكثر من نصفهن أقل من سن الثلاثين، ونحو ٤٥٪ منهن تركن الدراسة قبل الالتحاق بالمرحلة الثانوية، ويقوم معظمهن بأعمال قليلة المذخل، وذات الدراسة قبل الالتحاق بالمرحلة الثانوية، ويقوم معظمهن بأعمال قليلة المدخل، وذات

بريق اجتماعي منخفض. وتشكل السجينات نسبة قليلة مقارنة بالرجال، فقد بلغت نسبتهن في الولايات المتحدة ٢, ٣/ في عام ١٩٧٧ (Fabian, 1979: 8) وفي انكلترا تصل نسبتهن ١-٢٥ مقارنة بالرجال عام ١٩٧٨ (Mawby, 1982) ، وكانت معظم السجينات كياسبقت الإشارة من مرتكبي جرائم الملكية أو الجرائم الأخلاقية كالدعارة، أما فيها يتعلق بالأحداث فكان معظمهن من مرتكبي ما يسمى .Status Offenses

ونظرا لما أحيط به موضوع المرأة والجريمة فيها قبل السبعينات من عدم اهتمام، فقد أطلق البعض (Price, 1977) , (Simon, 1975) على المرأة "المذنب المنسي" The Forgotten Offender وذلك في محاولة لجذب انتباه المهتمين بدراسة الجريمة على الصعيدين الإداري والأكاديمي، وتعتقد (Simon (1975: 69 ان الانصراف عن هذا الموضوع يعود أولا إلى قلة عدد السجينات، وثانيا أن هؤلاء المذنبات لم يحاولن جذب الانتباه بإثارة الشغب وأعمال العنف كها حدث في سجون الرجال خلال الستينات ومطلم السبعينات وثمة سبب ثالث لعدم الاهتمام بجرائم النساء يبدو في أن المرأة لا ترتكب ذلك النوع من الجرائم التي تثير المجتمع كما يحدث بالنسبة للجراثم التي يرتكبها الرجال فهي من ناحية لا تنتمي إلى تنظميات إجرامية، أو ترتكب جراثم تسبب خسائر بالغة في الأرواح أو الممتلكات من ناحية أخرى. ولكن تختلف (185 —179: 179) Adlerمع هذا التبرير وتفنده بقولها إن المرأة السجينة مارست، كالرجل، أعمال الشغب وما نشأ عنه من تدمير وتخريب لمباني السجون والأعتداء على المسئولين، كما كان هناك من أضرب منهن عن الطعام أو حاول الهروب، وحتى الجماعات التي لم تشترك في أعمال العنف تغيرت نظرتهن ومواقفهن السابقة، وساد هذا التغير كافة المؤسسات العقابية في جميع المستويات، وهكذا ظهر توجه نحو زيادة أعمال العنف والتمرد بين النساء السجينات. والجدير بالملاحظة أن هؤلاء السجينات يختلفن عن أسلافهن عن أدخلن السجن لجراثم جنسية. فهناك بينهن من ارتكب جرائم خطيرة. وترى الباحثة أن هذا العنف النسائي الذي حدث في بعض السجون الأمريكية قد أذهل كثيرا من المراقبين كها أثار اهتمام ّالصحَّافة والرأيّ العام. ّ

والواقع أن الاهتمام بالمرأة السجينة جاء نتيجة الاهتمام بقضية المرأة بوجه عام، وجرائم المرأة بوجه خاص، كيا أن المرأة السجينة لم تتخذ موقفا سلبيا وفقا لم تقول به Sinom ولم تلجأ إلى الأساليب الثورية كيا أشارت Adier. لقد جرت أعمال عنف وشغب في عدد محدود من سجون النساء إلا أنها كانت تحركات أقل عنفا وإثارة بالمقارنة بما حدث في سجون الرجال التي جرت في Attica عام ١٩٧١ ولقد كان للأحداث والتحولات الاجتماعية التي ظهرت في الولايات المتحدة في الستينات والسبعينات، وخاصة حركة الحقوق المدنية، انعكاساتها على مواقف السجينات كغيرهن من الفئات، فأخذن يطالبن ببعض المطالب والحقوق. وكانت مطالب السجينات واقتراحات المهتمين

بأوضاع المرأة السجينة تدور حول حالة سجون النساء ويرامج التدريب وغيرها من الأمور.

وترى (Simon (1975: 78 أن سجون النساء أكثر جمالا وأفضل من سجون الرجال فهي تقُمُّ في مناطق ريفية ولا تحوطها الأسلاك المكهربة أو الأسوار العالية وأبراج المراقبة. وتجدُّ أن السَّجينات يتمتعن بحرية الحركة أكثر من الرجال ويرتدين ما يجلو لهن من ثياب، ويقمن في غرف خاصة ويمكنهن تغيير الأغطية والستائر. ويرى البعض مثار & Glick Nets أن هذه المؤسسات أقرب شبها بالمباني الجامعية من السجون، ولكن تختلف نظرة Baunach (1977: 16) فتشير إلى أن تلك السجون لا تعكس الواقع النفسي الذي تعيشه السجينات، وترى أن حرية اختيار النشاط الذي ترغب فيه المرأة لا تُتوفر في السجن، بل تتحكم اللوائح والأوامر الإدارية في توجيه حياة السجينة، والملاحظ أنَّ الاتصالات الشخصية محظورة للحد من تطور علاقات جنسية مثلية ، ولأسباب أمنية تفتح الطرود والرسائل التي ترد للسجينات للاطلاع على محتوياتها. وترى أن هذا المحبط يولد الإحباط، والتوتر والقلق، واللامبالاة والاكتتاب. أما (19 -- 17 1979) Fabian فتعتقد بأن هناك مشكلتين ترتبطان بهذا الموضوع، الأولى هي وجود السجون في أماكن ناثية عن عاثلات السجينات، والثانية تتصل بعدم التجانس بينَ السجينات. فالنظام المتبع في سجون الرجال يقوم على قاعدة تصنيف السجناء حسب السن، والجريمة المقترفة، ومدَّة العقوبة، ولكن مثل هذا النظام لا وجود له في سجون النساء ربما نتيجة قلة عدد السجينات. هاتان المشكلتان تبدو آثارهما في انقطاع السجينات عن أسرهن ومحبيهن إلى جانب تعذز تقديم برامج تدريب مناسبة.

ومن الدراسة التي قام به Glick & Nets إلى أنه في اعتقاد السجينات أن أصعب المواقف التي تواجه المرأة وليس الرجل، في التكيف لحياة السجن، هي غياب البيت والعائلة وخاصة فقد الأطفال وليس الرجل، في التكيف لحياة السجن، هي غياب البيت والعائلة وخاصة فقد الأطفال الصغار، ومعظم السجينات ألم للهوات الديهن أطفال صغار. هذا الشعور بالوحدة والعزلة يدفع بعض السجينات الى تنمية علاقات مع زميلاتهن من السجينات وقد تتطور أحيانا إلى أقامة علاقات جنسية مثلية. (حول العلاقات الجنسية والتنظيمات الاجتماعية في سجون النساء، انظر مثلا - (حول العلاقات الجنسية والتنظيمات الاجتماعية في سجون النساء، انظر مثلا - (ward, Kassebaum, 1964; Burkhart, 1973; Giallombar - السجن كبديل لعلاقاتها في العالم الخارجي لا يمكن أن تعوض خسارتها العاطفية التي تنبعث عن علاقاتها الحميمة مع أطفالها، وانشغالها بمصيرالأبناء ومن يتولى أمور تربيتهم فإن لم يتوفر الأب الصالح أو الأقارب فسوف يلحقون بعائلة بديلة أو يسلمون لمن يرغب في تبنيهم، مما يؤدي المنكث هذه العائلات وانهيار العلاقات بين افرادها، ولعل الموقف يكون أشد إيلاما على

المرأة الحامل التي تلد داخل السجن، فلن تمضي فترة طويلة على الوضع حتى يسحب منها الطفل لتسليمه إلى عائلة بديلة أو إيداعه في إحدى مؤسسات التبني مما يسبب ضغوطا نفسية لا حدود لها لهؤلاء النسوة .(17 — 16 Baunach, 1977: 16

والأمر العسير حقاء إلى جانب ما ثمر به الأم السجينة من محن، يبدو في الأثار النفسية التي تلحقها ظروف السجن بالأبناء. ويشير البعض إلى إن مصالح هؤلاء الأبناء لم تؤخذ بالحسبان باعتبارهم صغاراً ولا يوجد من يدافع عن قضيتهم وحتى لو أتيح للبعض زيارة أمهاتهم فلن يتجاوز اللقاء ساعات قليلة خلال الأسبوع. ويشاهد الزائرون أمهاتهم من خلال حاجز زجاجي ويحدثونهن عن طريق أجهزة صوتية، الأمر الذي يثير مزيدا من المشاكل العاطفية خلال فترة السجن وبعدها (24 — 23 :Fabian, 1979) والمرأة السجينة كيا يشر Ward & Kassebaum لا تتعرض فقط لما يعانيه الرجل السجين من سلب الحرية، والأمان والاستقلالية، والعلاقات مع الجنس الأخر، والمنافع والخدمات، بل تعاني كذلك الحرمان من دور الأمومة وتنتابها آلام شديدة لعزلها عن أبنائها (Velmesis, 1975: 104). ومن ضروب المعاناة الآخرى التي تواجهها المرأة السجينة مشكلة برامج التدريب والتعليم في هذه السجون. وتشير (79 :Simon (1975 إلى أن دائرة المرأة في قسم العمل W.B.D.C. قامت بدراسة كان من نتائجها أن ٨٥٪ من السجينات يطالبن بالمزيد من التدريب العملي، و٨٠٪ يطالبن بفرص تعليمية أفضل مما تقدمه تلك السجون. وتبين أنه من كل عشر سجينات يتوقع تسع منهن الحصول على عمل بعد خروجهن لإعالة أنفسهن وأطفالهن وأقارب أخرين. وقد أُجريت دراسة مقارنة بين برامج التدريب في عند كبير من سجون الرجال والنساء في الولايات المتحدة أسفرت عن توفر الفرص أمام الرجل السجين للاختيار من بين نحو خسين برنامجاً تدريبياً، بينها تقتصر برامج تدريب المرأة على تصفيف الشعر والتجميل، وخدمات تقديم الطعام والطباعة وأعمال التمريض، وهكذا فإن الفرص المتاحة للمرأة في مجال التدريب أقل مما هو متوفر أمام الرجل (Sonom, 1975: 82 — 83). أمام

ويلحق عادة أكثرية السجناء كها تقول Burkhart بخدمة إدارة السجن للقيام بالأعمال الضرورية اليومية لاستمرار نظام العمل بالسجن، وكذلك ينطبق الوضع على السجينات مثلهن في ذلك كالسجناء تماما، فيقمن بقيادة سيارة القمامة، والتنفيف والطهي، وغسل الملابس، وتهذيب الحدائق وحل الأغذية، وهناك من يقمن بأعمال النظافة والطهي في بيوت بعض الإدارين. والواقع أن السجينات بمثلن عمالة رخيصة لصناعة السجون والمؤسسات الأخرى. وفي بعض السجون على سبيل المثال، تقوم السجينات بخياطة الملابس لحساب السجون الفيديرائية، أو ثياب النوم لمستشفيات المحاريين القدماء إلى جانب خياطة الأعلام. ومن الواضح أن الأعمال التي تقوم بها

السجينات والتي تعد تدريبا، لن تؤهل السجينات فعلا لأي عمل خارج السجن. ومن ثم يبدو اختلاف واضح بين برامج تدريب الرجال والنساء، فتلك يمكن أن تؤهل الرجال لعمل يدر عليهم دخلا عند خروجهم من السجن (17 1977 :baunach.

والسبب الذي يكمن وراء هذا القصور في إعداد برامج تدريب جيدة تؤدي إلى تأهيل المرأة للعمل بعد خروجها من السجن كما ترى (144 --104 Smart, 1976: 104) هي النظرة التقليدية للمرأة من أنها ليست المستولة عن الإعالة كالرجل. علما بأن الاكثرية منهن يقمن بإعالة أنفسهن إضافة إلى بعض الأطفال والأقارب وهكذا نلاحظ أن فرص التدريب المتاحَّة أمام المرأة تنحصر في أعمال الخياطة والطهي وما يشبه ذلك من الخدمات المنزلية. وقد يفترض البغض أن المدة القصيرة نسبيا التي تمضيها المرأة داخل السجن لا تتطلب توفير برامج تدريبية طويلة المدى. ويتضح من واقع برامج تدريب النساء أنها لا تدعم المكانة التقليدية المنخفضة للمرأة والفتاة فحسب بل وتعكس بدرجة ما الاراء التي يشير إليها بعض علماء الإجرام من أن هؤلاء الجانحات يعتبرن شواذ بيولوجيا ونفسيا. ويبدوأن هناك اتجاها في الولايات المتحدة بين الإداريين لإعادة النظر في برامج تدريب المرأة بحيث يجري تدريبها على ما يؤهلها فعلا للعمل بعد خروجها من السجن. وهكذا بدأت أربعة سجون فيدرائية في تقديم برامج لتدريب المرأة في مجالات ميكانيكا السيارات والأدوات الصحية والكهرباء والنجارة، ولا جدال أن مثل هذا التدريب سوف يؤهلها للعمل في القطاع الخاص بعد انتهاء مدة عقوبتها. وتمثل هذه البرامج اول محاولة جادة في هذا السبيل، وربما تعقبها محاولات أخرى مماثلة على صعيد الولايات والإدارات المحلية :Fabian, (1979) 20)

ومن المسلم به أن التدريب العملي والتعليم داخل السجون ينعكس على صلوك السجناء عند إطلاق سواحهم، وتظهر هذه الآثار بوجه خاص على من يخرج من السجن بمتضى إطلاق السراح المشروط قبل انتهاء مدة العقوية. وقد تبين أن أكثر المائلين للسجن هم من مدمني المخدارت والكحول، ومرتكبي جرائم ملكية، مقارنة برتكبي الجرائم الشخصية. وقد قام Moseley & Grould (1975:55) الجرائم الشخصية. وقد قام المتعادة من الرجال والنساء. وقد تبين أن نسبة نجاح المطلق سواحهم من الجنسين في عدم مخالفة القوانين واحدة وقد افترض الباحثان ان المطلق سراحهم من الجنسين في عدم مخالفة القوانين واحدة وقد افترض الباحثان ان احتمال استمرار المرأة في عدم مخالفة القوانين أكثر من الرجل. وتخضع اللجان التي تقوم بإطلاق السراح المشروط لبعض الاعتبارات منها نوع الجرية المرتكبة، والسوابق الاجرامية إن وجدت، والسلوك داخل السجن، إلى جانب عوامل أخرى كالسن عند ارتكاب المركبة. وتعاطي المخدرات والكحول. ويشير الكاتبان إلى أنه بمقارنة أفراد العينة تبين أن النساء، مقارنة بالرجال، أقل سوابتي وأقل إدمانا على الكحول، وأكثر إدمانا على الكحول، وأكثر إدمانا على النساء، مقارنة بالرجال، أقل سوابتي وأقل إدمانا على الكحول، وأكثر إدمانا على

المخدرات، وأكبر سنا عند دخول السجن. كما تبين أن أفراد العينة من النساء قضوا في المسجن وقتا أقل (19798) Fabian السجن وقتا أقل كما تقول (19798) Fabian و والسبب في ذلك كما تقول (19798) و 27 يعود إلى أن طبيعة الجرائم التي ارتكبها النساء أقل خطورة من الجرائم التي ارتكبها الرجال، وليس بسبب يرجع إلى التحيز لصالح المرأة بل على العكس تعتقد بأن هناك تحيزا ضد المرأة، إذ تبين بأن ثلثي النساء اللاتي أعدن مرة اخرى إلى السجن كان بسبب مخالفة القواعد وليس نتيجة لارتكاب جريمة جديدة.

وقد اتضح من الدراسة التي قامت بها (Simon (1975: 92) لمن أطلق سراحهم في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أنه لا توجد فروق في النجاح في عدم المخالفة بين الرجال والنساء بمن ليسَ لديهم سوابق في الجريمة، ولكن كان هناك فارق بين الجنسين من ذوي السوابق، ويعتبر الرجال من أرباب السوابق أفضل حظا مقارنة بأمثالهم من النساء. ويبدُّو كذلك أن الرجال يخضعون لمراجعة أكثر شدة من النساء عند عرض حالاتهم على مجالس إطلاق السراح المشروط فالرجل عليه إثبات أنه استجاب لعمليات الإصلاح، وأن بامكانه التكيف والعمل في المجتمع، أما المرأة فالنظرة إليها باعتبارها سوف تقوم بدورها التقليدي في المنزل. ومن جانب أخر هناك تفسير مغاير يقول بأنه يتوقع من المرأة عند خروجها من السجن قبل انتهاء مدة العقوبة أن تسلك بطريقة مقبولة وأن لآ تخالف القواعد حتى لا تعاد إلى السجن مرة أخرى في حالة المخالفة. أما بالنسبة للرجال فإن تلك السلوكيات تنتهي بتوبيخ مرتكبها وليس إعادته إلى السجن، وهذا ما بفسر ارتفاع نسبة مخالفي إطلاقً السراح من النساء. وتعتقد Fabian (1979: 27) أن نجاح المرأة في التكيف أو فشلها يعتمد على الإقامة مع عائلة ، والحصول على عمل دائم . إلى جانب العوامل الأخرى ومنها نوع التدريب الذي تلقته المرأة في السجن، وكذلك نوع البرامج المتوفرة للمرأة بعد خروجها من السجن. ونخلص من ذلك إلى أنه رغم هذه العقبات فإن المرأة أقدر نسبيا على التكيف خارج السجن من الرجل، فيها عدا تلك الفئة من صاحبات السوابق أوممن يتعاطين المخدرات.

وتشير (103 : simon (1975) إلى أن وضع المرأة في السجون البريطانية لا يختلف كثيرا عن وضعها في الولايات المتحدة، باستثناء ما يلاحظ من أن السجينات أكثر ميلا لإثارة المشكلات كما أنهن يتموضن لعقوبات أشد. وتقول إن التدريب بداخل السجن يقتصر على الطهي والتنظيف وغسل الملابس، الأمر الذي يجعل فرص العمل محدودة أمامهن عند إطلاق سراحهن. وترى (145 — 146: 1976) Smart أن بعض الإداريين من صانعي القرار ومن علماء الإجرام ينظرون إلى جريمة المرأة على أنها سلوك عقلاني وغير مسئول. وغالبا غير متعمد، أي انها فرد غير متكيف في مجتمع منظم ومتحد. ومن هذا المنظور تحول أحد السجون البريطانية إلى مستشغى للطب النفسي، حيث يعتبر السجين أحد المرضى ويوجد الأطباء والمعرضات إلى جانب السجانين، وتقدم برامج العلاج النفسي ولكن لن تكون هناك برامج للتدريب المهني ويقتصر التدريب على الأعمال المنزلية وحدها، وبذلك لن يختلف عن السجون النسائية البريطانية الأخرى.

أسباب السلوك الاجرامي للمرأة:

يشكل البحث في أسباب السلوك الإجرام المحوري في اهتمامات علماء الإجرام منذ فترة طويلة. وقد اهتمت هذه الدراسات في البداية وتركزت حول العوامل البيولوجية، حيث ساد الاعتقاد بأن الإنسان باعتباره كائنا حيا فلابد وأن يخضع سلوكه كغيره من الكائنات الحية لقوانين علم الأحياء. فالاتجاهات البيولوجية منذ لومبروزو الذي اعتقد فيا الكائنات الحية لقوانين علم الأحياء. فالاتجاهات البيولوجية منذ لومبروزو الذي اعتقد فيا اطلق عليه بالارتداد الوراثي. والقائلين بأثر اختلال افرازات الغدد أو زيادة الكرومسوم لا الإنسان مع كونه كائنا حيا إلا أنه رخم ذلك يعكس خصائص عيطه الثقافي الاجتماعي، الإنسان مع كونه كائنا حيا إلا أنه رخم ذلك يعكس خصائص عيطه الثقافي الاجتماعي، والصراع الثقافي، وتوفر الفرص التعليمية والاقتصادية، والاختلاط الثقافي، وأثر الوصم فيهما، تقع جميعها ضمن هذا التفسير. وما يسترعي النظر أن معظم النظريات التي ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين قد ركزت اهتمامها على جراثم الرجل، وإن كانت هناك فئة قليلة قد اهتمت بجريمة المرأة وعزت أسبابها إلى عوامل بيولوجية ونفسية. والملاحظ أنه منذ الستينات ونتيجة ارتفاع معدلات جراثم المرأة، بدأت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤخذ في الاعتبار لتفسير ذلك السلوك.

وتعتبر الدراسة التي قام بها (1895) Lombroso & Ferrero الأعمال الرائدة في هذا المجال، وغم أنها فقدت قيمتها العلمية منذ وقت بعيد. وقد كانت نظرة لمبورزو إلى المجرمين الذكور وخاصة القتلة منهم باعتبارهم مجرمين بالولادة ولهم شكل معين يمكن عمين يمكن عمين ما المجرمين الذكور وخاصة القتلة منهم باعتبارهم مجرمين بالولادة ولهم شكل معين يمكن الإجرام، وأن هذه الشخصية وليدة الانحلال أو الارتداد الوراثي إلى الاجناس البدائية. وفي دارسته للمرأة وجد بعض القرائن التي تشير إلى بعض الخصائص الانحطاطية خاصة عند البغايا، غير أن أوصاف أغلبية أفراد العينة لم تكن مطابقة لنظريته في الارتداد الوراثي. وقد قام بتعليل ندرة جراثم المرأة بأسباب بيولوجية، إذ أن سيكولوجية الأنثى أكثر اعتمادا على تكوينها البيولوجي من الذكر، ولذلك ليس من المتوقع أن تنحرف كالذكر. واعتبر أن معظم النساء من المرجح أن مجمل سفات المجرم بالصدفة لا المجرم بالولادة، وقد تورطن في تلك الجراثم نتيجة تحريض بعض الرجال أو نتيجة رغبات جارفة لا تقاوم. أما القلة من النساء اللاي يشبهن المجرم بالولادة فهن يتجاوزن الرجال من

أمثالهن في جميع الأوصاف بالإضافة الى ما يتمتعن به من مكر وخداع. والمرأة في نظره عندما تكون سيئة فسوف تكون أسوأ من الرجل بل هي مسخ. — Reckless, 1961: 149 (Reckless). .(150

وترى (Smart (1976:34) أن المرأة في ضوء هذا التفكير قد ادينت اجتماعيا ليس فقط لمخالفتها للقانون بل باعتبارها شاذة جنسيا وجسمانيا. إن ردود الأفعال الاجتماعية نحو المرأة التي ترتكب جرائم العنف مختلفة عن مثيلاتها نحو جرائم الرجل، وهذه الاستجابات تنظر إلى المرأة في شكل مسخ كريه. ولعل لمبروزو كان واضحا وصريحا في دعواه عندما أشار إلى أثر البيئة في السلوك ومع أن الذين جاءوا من بعده تأثروا بآرائه وتركت أعماهم انطباعا يوحي بأهمية العوامل النفسية والاجتماعية إلا أن أهمية دور العوامل البيولوجية كان يكن قراءتها بين ثنايا السطور.

ويرى (Thomas (1907) على المكس من لمبروزو أنه ليس هناك فرد يميل إلى الجمهوا الجريمة، بل بمقدور المؤسسات الاجتماعية إصلاح سلوك الأفراد الذين يمكن أن يتجهوا للانحراف. ويرى أن التعريف الذاتي للحالة يقوم بدور أساس في سلوك الفرد. وهمكذا فإن التعريف نفسه هو الذي يحتاج إلى تغير وليس الحالة ذاتها. ويشير إلى أن الرغبات الحسنية ليست الدافع وراء انحراف الفتيات بل يدفعهن الميل إلى الإثارة، وتحرية الجديد وجب الانتباء والحصول على الحرية في المجتمع العريض. فالفتاة لا تسعى الإقامة علاقة بحسبية لإشباع الرغبة الجنسية بل التحقيق الرغبات الأخرى. ويقرر أن العامل الاقتصادي لا يعب دورا بارزا في السلوك الإجرامي، فعثل مؤلاء الفتيات لا ينحرفن لأسباب سيكولوجية (16 – 15 :1373) وتنتقد Sklein المتفسر يقف في وتعبره شديد القرابة في زمان تنتشر فيه المجاعة والأمراض. وهو بهذا التفسير يقف في تتم لها فوصة مساوية للرجال للحصول على دخل يضمن لها شراء ما تحتاج إليه من أشياء، ثم إن المساومة الجنسية صفة عامة بين جميع النساء طالما يعتمدن في حياتهن اقتصاديا على الرجال.

ويحتل ما كتبه (1950) Pollak بغناصة عندما تحدث عن ما أطلق عليه الجرائم الحقية للمرأة كتبرير للتفاوت بين معدلات جرائم الرجال والنساء. ويعتقد أن هناك ثلاثة أسباب تفسر انخفاض معدلات جرائم المرأة. والسبب الأول أنه قلها يتم إبلاغ الشرطة عن جرائم النساء. والثاني يعود الى صعوبة اكتشاف المخالفات من النساء. والثالث يبدو في تساهل الأجهزة المطبقة للقانون من شرطة وقضاء مع النساء المخالفات والتعامل معهن بصورة مختلفة عن الرجال. وقد توصل إلى هذه النتائج في ضوء نظرته للمرأة فهو يرى أن

المرأة هي المحرض بدلا من المرتكب للعمل الإجرامي وأن ارتكاب تلك الأفعال يصبح من نصب الرجال. ويستخلص أيضا أن ضحايا جرائم النساء من الأزواج والأبناء والأحبة لا يقومون بإخطار الشرطة بما حدث. ويبدو تفسير العامل الثالث في المعاملة التي تعبر عن شهامة الرجال تجاه المرأة. ويعتقد أن الرجال قد خدعوا أنفسهم بما يسود بينهم من أن المرأة سهلة الانقياد وفي حاجة إلى الحماية ولذلك تخيلوا أن احتمال قيام المرأة بارتكاب الجرعة أمر بعيد. ولذا فهم يترددون في التبليغ عن النسوة المخالفات للقانون :Smart, 1979)

ويبدو كها تشير Smart أن القول بأن المرأة هي المحرض أكثر من المركتب يستند إلى ما يتردد في الفلكلور أكثر من اعتماده على المواقع. أما بالنسبة لكون الضحايا من الأقارب أو المعارف فقد يكون عقاء خاصة فيها يتعلق بجرائم العنف وبالذات مع الأطفال. وترى Klein (1973: 23) المالمئة للقانون تجاه المرأة لا أساس له في الواقع، لأن النساء اللاي تقيض عليهن الشرطة لارتكاب المخالفات هن عادة من الفقراء والأقليات والمتطرفين السياسيين والاجتماعين، وبالتاني فإن مثل هذه المعاملة الخاصة لا يمكن أن تشملهن، إذن فهي فكرة لا تسمح إلا على سيدات المجتمع من الأثرياء البيض. وهؤلاء النسوة يندر أن تكون لهن صلات بتلك الاجهزة.

هؤلاء الكتاب الثلاثة إضافة إلى أخرين من امثال Daivs, Freud يمثلون الرعيل الأول عن اهتموا بالسلوك المنحوف للمرأة. ومن الملاحظ أن الجيل الثاني من الكتاب والذي ظهر خلال الستينات، كان متأثرا بأفكار هؤلاء الرواد. وترى (1966 (Konopka) 1966) أن اللوافع وراء انحراف الفتيات يعود إلى عامل نفسي يتمثل في شعور المرأة بالوحلة والحاجة إلى الاعتماد عند الكانبة، تشير إلى حاجة موروثة وليس عن حاجات فرضتها التناقق. وترى أن Konopks لا تتعرض لطبيعة النظام الاجتماعي الذي جعل المرأة في الثقافة. وترى أن Konopks لا تتعرض لطبيعة النظام الاجتماعي الذي جعل المرأة في والمنتقلالية وتثير المتحمد على الأخرين، عا يفرض على المرأة بالضرورة التماس اللحم النفسي والمادي نتيجة فرصتها المحلودة التحقيق الاعتماد الذاتي والاستقلالية وتثير Smart عندا أخلت (Konopka) فتيات المؤسسات باعتبارهن يثين كل الفتيات المخالفات للقانون، واستخلصت أن كل المنحوفات آتين من بيوت عثم مفككة، إلى جانب علم توفر رقابة الأهل وانخفاض متسوى التعليم. وتثير اعتراضا آخر حول تسليم الكانبة وتقبل الوصم الرسعي بانتواف قولاء الفتيات في الوقت الذي تعلم حول تسليم الكانبة وتقبل الوصم الرسعي بانتواف قولات المؤسنة نالدي تعلم فيه جيدا المعاملة المختلفة من قبل الأجهزة المطابقة للقانون لكل من الجنسين. فالسلوك فيه جيدا المعاملة المختلفة من قبل الأجهزة المطبقة للقانون لكل من الجنسين. فالسلوك

المنحوف الذي تقتوفه الفتيات، وخاصة اذا كان جنسيا، سوف ينظر إليه باعتباره أكثر من عمل مماثل يقوم به الفتى وينتهي عادة بالوصم الرسمي .

ومن بين الدراسات التي أخذت بتقاليد المدرسة البيولوجية تلك الدراسة التي قام بيا (1968) Cowie & Slater و(1968) بناحسط أنهما يؤكدان أن الفوارق البيولوجية بين الرجال والنساء قتل السبب الأسامي في الاختلاف بين طبيعة ومعدلات جرائم الجنس. ولذلك بعقدان أن الفتيات يتحرفن بسبب الشاوة البيولوجي، مثل اعتلال الصحة وخلل الجهاز العصبي الركزي وانحفاض الذكاة إلى جانب سمات شاذة أقل مثل الكسل وزيادة الوزن، والفظاظة والسماجة. فإذا توفرت كل هذه الصفات أو بعضها أو إحداها مع عوامل بيئة ضاغطة فسوف تؤدي إلى انحراف أولئك الفتيات. ولما كانت العوامل الإجتماعية أقل أثرا على الفتيات مقارنة بالقتيان، فإن العوامل البيولوجية تلعب الدور والسلب بنظام الصبغيات والهرمونات وتأثيره في جسم المرأة . (56—55-57) (Smart, 1976:55) والمسلب بنظام الصبغيات والهرمونات وتأثيره في جسم المرأة . (56—55-57) (Smart, 1976:55) والمسلب بنظام الصبغيات والمرمونات وتأثيره في جسم المرأة ، وليس بسبب تلك العوامل البيولوجية . وتعتقد أن تلك الصفات الشاذة التي يتردد ذكرها تسود بين بعض الغنات البيولوجية وخاصة الفقراء نتيجة طبيعة المغذاء وعلم توفر العناية الصحية .

والمشكلة الواضحة في تلك الدراسة هي قبول أصحابها للتعريف المقانوني والثقافي للسلوك. ثم معالجتهم لمشكلة انحرف الفتيات في عزلة عن كافة المؤسسات الاجتماعية باستثناء العائلة تما أدى إلى تشويه تلك الظاهرة واستبعاد بعض الأجهزة التي ساهمت في خلق الانحراف كالشرطة والمحاكم والمشتغلين في مجال الحدمة الاجتماعية ,Smart) .59. — 59: 1979

وخلال عقد السبعينات أخذ الاتجاه نحو تفسير جريمة المرأة يناى عن العوامل Hoffman — Busta البيولوجية وياخذ بالبحث عن أسباب اجتماعية فللاحظ أن Roffman — Busta البين والبنات يشر إلى أهمية أساليب التنشئة الاجتماعية واختلافها بين البنين والبنات عما ينمكس بلوره على السلوك. فالاولاد وتتحون حرية اكبر ويشجمون على الطموح ، وعلى العدوان . ولذلك من المتوقع أن لا تلجأ المرأة إلى استخدام العنف لعدم اكتساب الاستعداد أو الحيرة . ومن ثم فهي لا ترتكب جرائم العنف أو الصلب المسلح . وحتى لو اشتركت في جرائم عنف فهي تلجأ إلى أساليب تعكس تنشئتها ودورها الجنسي . فاذا قتلت فهي تقتل الزوج أو الحبيب فسلاحها السكين التي اعتادت على استخدامها . أما في جرائم السلب والسرقات فتقوم المرأة بدور مساعد للرجل (67 —68 66 66 66). ويعتقد

وكد: 1961: 1969 أن القول بفهم جرائم المرأة من خلال دورها الاجتماعي يؤكد ما يذهب اليه Pollak من أن انحراف المرأة متستر وراء إدراكنا لادوار المرأة. وهكذا نجد الحداع والتحريض يعبران عن القيام بدور تقليدي. وتعتقد (1962: 1976) الاحداع والتحريض يعبران عن القيام بدور تقليدي. وتعتقد (1976: 1976) المدراة من خلال تحليل الأدوار الجنسية لا تقدم لنا منظورا شموليا لتلك الظاهرة. ولذلك فهناك مشكلتان، تتعلق الأولى بعدم القدرة على مناقشة الأدوار الجنسية تقسيم المعمل بين الجنسين أو تفسير المركز الاجتماعي المنخفض للمرأة من منظور تاريخي واقتصادي وثقافي. والمشكلة الثانية ترتبط بفشل تلك النظرية في مناقشة النظرية على أسباب عدم ارتكاب المرأة للجرية وتركت للنظريات الأحرى الإجابة عن أسباب قيام المرأة بارتكاب الجرية. وهكذا كان تفسير ذلك السلوك نتيجة اضطراب التنشئة المؤرية وتقمها النظرية تنقصها النظرة الشمولية اتفسير جرية المرأة.

وانطلاقا من هذه النظرية هناك افتراض يقول بأنه لما كان دور المرأة قد أخذ في التغير فقد أصبحت أكثر تعرضا للتوتر وبالتالي التورط في مخالفة القانون. ومنذ السبعينات يسود اتفاق بين قطاع واسع من علماء الإجرام يقرر وجود علاقة سببية بين حركة تحرير المرأة وزيادة معدلات الجريمة. قتري (Simon (1975: 1) أنه من بين النتائج التي سوف تترتب على حوكة تحرير المرأة تورط أعداد أكبر من النساء في اتخاذ الجريمة مهنة، وسيصاحب ذلك نغير أنماط الجرائم التي ترتكبها والأدوار التي تقوم بها في زمرة الجماعات الإجرامية . وتشير (Adler (1975: 95 ألى أن حركة تحرير المرأة قد أدت الى زيادة معدلات جراثم المرأة، كما دفعت بأعداد أكر من الفتيات إلى ممارسة شرب الخمر، واقتراف السرقات، والشجار، والانضمام إلى عصابات. وترى أن تلك السلوكيات تساير طبيعة الادوار الرجالية. وتذهب الكاتبة إلى أبعد من ذلك حيث تستلخص أنه كليا ضاقت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين كلما ازدادت نسبة جرائم المرأة بصورة مطردة. فإلى جانب زيادة نسبة هذه الجرائم في الولايات المتحدة تشير إلى زيادتها أيضا في أورويا الغربية ونبوزيلاندة نتيجة المساواة مع الرجال. بل وحتى في الهند بدأت النسب تتقارب بين معدلات المجرمين من الرجال والنساء. (Adler (1975: 17) Adler وتشير (75 — 71: 1976) Smart إلى أن هذه · المقولة تستند إلى افتراضين: أولهما بأن الجرائم التي ترتكبها المرأة ذات طبيعة "رجالية" وجراثم العنف بشكل خاص. والثاني أن حركة المرأة تحرير تمثل محاولة لمنافسة الرجل. إلا أنها ترى أنه من الصعب أن نجد مؤيدين لحركة تحرير الرأة بين من وقعوا في قبضة الشرطة لأنهم من الفقراء والأقليات والحركة ليس لها اتباع بين هذه الفئات. وبما يلفت نظر الباحثة أن الدراسات الحاصة بجريمة الرجل قطعت شوطًا كبيرًا نحو الشمولية والتعقيد، أما

النظرة إلى جرعة المرأة فلا تزأل ضيقة ونرجعها الى سبب بسيط وحيد، وبسبب فشل النظريات البيولوجية اتجه البعض للبحث عن أسباب أخرى ليجاه في حركة تحرير المرأة. ويشير (25 — 1976: Weis) إلى أن الاحصاءات الرسمية والبحوث الميدانية تين أن المراقة المجرمة الحديثة ليست حقيقة ميدانية، وأن الافتراض بوجود علاقة بين حركة تحرير المرأة والجرعة تصور باطل. ويعتقد أن الزيادة في معدلات جرائم الملكية نشأت عن الركود الاقتصادي والبطالة خاصة بين النساء، وقد يعزى إلى تغير الظروف المادية للاستهلاك خلال المقدين الماضيين. ويشير (243) James & Thornton (1980: 243) أن زيادة الفرص وضعف الضبط الاجتماعي بحتمل أن يكونا أدتا الى زيادة جرائم المرأة، إلا أن الأدت الترتر والضغوط للفقراء والاقليات عا دفع البعض منهم وبينهن النساء الإماريكي قد وخالفة القانون. وليست هناك قرائن تشير إلى أن تغير مكانة المرأة إلى الجرية. كها أن النساء المؤلفة القانون. وليست هناك قرائن تشير إلى أن تغير مكانة المرأة إلى الجرية. كها أن النساء المحبق قد دفع المرأة إلى الجرية. كها أن النساء الكثر تأثرا بهذه التغيرات هن نساء الطبقة الوسطى. أما السجينات فهن من طبقة الفقراء وهن أبعد ما يكون عن حركة تحرير المرأة. الوسطى. أما السجينات فهن من طبقة الفقراء وهن أبعد ما يكون عن حركة تحرير المرأة.

خاتمة :

انصب اهتمام علياء الإجرام في الماضي على دراسة الرجال المخالفين للقانون وجرائمهم. إلا أنه منذ عقد من الزمان اتجه البعض نحو الاهتمام بجرائم المرأة. وقد كانت محصلة هذه الدراسات ما قمنا باستمراض بعضه آنفا. ولكن لاتزال الحاجة قائمة لإجراء المزيد من اللراسة للتعرف على أغاط السلوك الإجراءي للمرأة، والتغير الذي طرأ عليه وما سوف يطرأ مستقبلا. وهناك حاجة ماسة إلى مقارنة سلوك المرأة المخالفة للقانون في المجتمعات الأخرى. وعلى سبيل المثال، هل أغاط الجرائم التقليدية للمرأة في المجتمعات الغربية كالسرقة من المخازن وجرائم الجنس تمثل النصط السائد في مجتمعات العالم الثالث ومجتمعات اللول الاشتراكية، أم أن هناك أغاطا حديدة مثل جرائم العنف في تلك المجتمعات؟ إن هناك عنافة؟ وما هي عمارسة المرأة المخاط جديدة مثل جرائم العنف في تلك المجتمعات؟ إن هناك حاجة لمزيد من الدراسات حول مواقف ومعاملة الأجهزة المطبقة للقانون من شرطة ومحاكم ومحون تجاه المرأة المخالفة سواء في المجتمعات الغربية أو غيرها.

ولا يتطرق إلى الأذهان أن يكون القول بالحاجة لمزيد من الدراسات حول ذلك الموضوع يقصد به دعوة لعزل دراسة جرائم الرجل عن جرائم المرأة. وليست هي دعوة لإنشاء تخصص فرعي جديد، بل هي دعوة لإلقاء الضوء على جانب ظل مجهولا لفترة طويلة في الغرب، والايزال مجهولا في المجتمعات الأخرى، كالمجتمع العربي. إن نتاج السنوات العشر الماضية يدعو للارتياح، وإن كان هناك بعض القلق. فالملاحظ أن أغلبية المهتمين بدراسة تلك الظاهرة خلال تلك الفترة هم من النساء، ومن ثم المتوقع أن تقل أهمية تلك الدراسات مسستقبلا نظرا لعدم اهتمام غالبية علياء الإجرام الرجال. وهؤلاء كيا نعلم يمثلون الأسهاء البارزة والقادرة على الحصول على المنح المالية الملازمة للبحوث والدراسات إلا أن هذه الملاحظة لن تقلل من قيمة الإسهامات التي شارك بها بعض المهتمين من الرجال، ونأمل أن يستمر هذا الاهتمام ويزداد ويعطي الموضوع العناية الكافية في إطار نظرة أكثر شمولية لمالجة تلك الظاهرة الإنسانية.

FOOTENOTES:

- Adler, F. 1975 Sisters in Crime. New York: Mc-Graw-Hill book Company.
- Baab, G. W. & W.R. Furguson, Jr. 1967. "texas sentencing practices: A Statistical Study" Texas Law Review, Vol. 45: pp 471-503.
- Baunach, P. 1977. "Women Offenders: A Commemtary Current Conceptions on Women in Crime". Quarterly Journal of Corrections, Vol. 1. No. 4, Special Issue: pp. 14-18.
- Bernstein, 1979. "Defendant's Sex & Criminal Court Decisions". pp. 329 - 354 in R. Alvarez et al (eds.) Discrimination in Organization. San Francisco: Jossey-Bass.
- 5) Burkhart, K. 1973. Women in Prison. New York: Doubleday.
- 6) Cavan, R. 1962. Criminology, (Third edition) New York: Crowell.
- 7) Cowie, J. 1968. Delinquency in Girls. London: Heinemann.
- Datesman, S., F. Scarpitti & R. Stephenson 1975. "Female delinquency: An application of Seif & Opportunity theories". Journal of Research in Crime & delinquency, Vol. 12: pp 107-123.
- Epperson, L. et. al. 1982. "Women Incarcerated in 1960, 1970 & 1980 implications of demographic, educational & personality characteristics for earlier research". Criminal Justice & behavior, Vol. 9, No. 3: pp. 352-363.

- Fabian. S. 1979. "Toward the Best Interests of Women Prisoners: Is the System Working?". New England Journal on Prison Law. Vol. 6, No. 1: pp. 1-60.
- Giallombardo, R. 1974. The Social World of Imprisoned Girls. New York: Wiley.
- 1966 Society of Women: A Study of Woman's Prison, New York: Wiley.
- 13) Hefferman, E. 1972. Making it in Prison. New York: Wiley.
- 14) Hiller, A. & L. Hancock 1981. "The processing of Juveniles in Victoria", pp. 92-126 in S. Mukherjee & J. Scutt (eds.) Women & Crime. Sydney: Australian Institute of Criminology.
- Hoffman Bustamante, D. 1973. "The nature of female Criminality". Issues in Criminology, Vol. 8. No. 2.
- James, J. & W. Thornton 1980. "Women's Liberation & the Female delinquent". Journal of Research in Crime & Delinquency: pp. 230-244.
- James. J. et. al. 1979. "The relationship between Female Criminality & drug use". International Journal of Addict, Vol. 14, No. 2: pp. 215-229.
- Klein. D. 1973. "The etiology of female crime. A review of the literature". Issues in Criminology, Vol. 8, No. 2: pp. 3-30.
- Konopka, G. 1966. The Adolescent Girl in Conflict. New Jersey, Prentice-Hall.
- Lombroso, C & W. Ferrero, 1985 The Female Offender. London: Fisher Unwin.
- Mawby, I. 1982. "Women in Prison: A British study". Crime & Delinquency, Vol. 28, No. 1: 24-39.
 - Moseley, W. & M. Gerould 1975. "Sex & Parole: A comparison of Male and Female Parolees". Journal of Criminal Justice, Vol 3, pp. 47-58.
- 23) Mukherjee, S. & W. Fitzgerald 1981 "The myth of Rising Female Crime". pp. 127 - 166, In S. Mukherjee & J. Scutt (ed.) Women & Sydney: Australian Institute of Criminology.

- 24) Naffin. N. 1981 "Theorizing about female crime". pp. 70-91. In S. Mukherjee & J. Scutt (eds.) Woman & Crime. Sydney: Australian Institute of Criminology.
- Nagel. S & J. Weizman 1971 "Women as Ititigants". Restings Law Journal, Vol. 23 (Nov.) pp. 117-198.
- Noblit, W. & J. Burcart 1976. "Women & Crime: 1960-1970". Social Science Quarterly, Vol. 56. No. 4: pp. 650-657.
- Norland. A. & N. Shover 1977. "Gender Roles & Female Criminality". Criminology, Vol. 15 No. 1: pp. 87-107.
- Pollack, O. 1950. The Criminality of Women. Philadelphia: The University of Pennsylvania Press.
- Pope, C. 1976 "The influence of Social & Legal Factors on Sentence Dispositions: A preliminary Analysis of Offender - Based Transaction Statistics". Journal of Criminal Justice: pp. 203 - 221.
- Price, R. 1977. "The Forgotten Female Offender". Crime & Delinquency. Vol. 23, No. 2: pp. 101-108.
- Rans. L. 1978. Women's Crime. Federal Probation. Vol. 42, No. 1: pp. 45-49.
- Reckless, W. 1961 The Crime Problem. (Third edition) New York:
 Appleton Century Crofts.
- Rosenblatt, E. & C. Greenland 1974 "Female Crime of Violence".
 Canadian Journal of Criminology & Corrections, Vol. 16, No. 2: pp. 173-180.
- Sandhu, H. et al. 1977. Juvenile Delinquency: Causes, Control & Prevention. New York: McGraw-Hill.
- 35) Scott, J. 1974 "The use of discretion in determining the severity of punishment for incarcerated offenders". Journal of Criminal Law & Criminology, Vol. 65: pp. 214-224.
- Simon, R. 1975. Women & Crime. Lexington, Mass: Lexington Books.
- Smart. C. 1979. "The new female Criminal: Reality or Myth". British Journal of Criminology. Vol. 19, No. 1: pp 50-59.

- 1976 Women, Crime & Criminology: A Feminist Critque. London: Routledge & Kegan Paul.
- Steffensmeir, D. 1980. "Assessing the Impact of the Women's movement on Sex-Based differences in the Handling of Adult Criminal Defendants". Crime & Delinquency, Vol. 26, No. 3: pp. 344-357.
- 1978 "Crime & the Contemporary Woman: An Analysis of changing levels of Female property Crimes, 1960-75. Social Forces. Vol. 57: No. 2: pp 566-584.
- R.Steffensmeir. 1980 "Trends in Female Delinquency". Criminology. Vol. 18, No. 1: pp 62-85.
- Teilman. S & H. Landry 1981 "Gender bias in Juvenile Justice". Journal of research on Crime & Delinquency. Vol. 18, No. 1: pp. 47–80.
- 43) Thomas, W. I. 1907 Sex & Society. Boston: Little Brown.
- Townes, H. et. al. 1981 "Criminal Involvement of Female Offenders". Criminology, Vol. 18, No. 4: pp. 471 480.
- Velimesis, M. 1975 "The Female Offender". Crime & Delinquency Literature, Vol. 7, No. 1: pp. 94 - 112.
- Ward, D. & G. Kassebaum 1965 Women's Prisons. Chicago: Aldine Publishing Co.
- 1964 "Homosexuality: A mode of Adaptation in a prison for Women". Social Problems, Vol. 12, No. 2: pp. 159-177.
- Weis, J. 1976. "Liberation & Crime & Social Justice, Vol. 6: pp. 17-27.

أشرالتهجير عَلى الأسَّرَة الفَلسَّطِينية : درَاسَة استطلاعية وَصَفْيَة عَلىَ عَيَّنَة مِن المهجَّريُّن الفَلسَّ لطينيَّين المَّيمُ بِن فِي الأَرْدِتُ

إدريس عزام نسم الاجتماع ـ الجامعة الأردنية

: 30.130

تعتبر الهجرة موضوعا جذب اهتمام العلياء والباحثين على النطاق العالمي خلال الفترة التي تلت ولونجستان وأوجلي في الفترة التي تلت الحربين العالميتين . ولنا من دراسات رافنستين ولونجستان وأوجلي في الحبائرا ، وفون ماير ويوكر وولف وهانسن في المانيا . وبالور وروستنبرغ في استراليا ولافي وميرتون واوسكن في فرنسا ، وفيير في الولايات المتحدة ، مثال على ذلك . ‹›

ولم يتصدُّ الدارسون العرب لهذا الموضوع بشكل واسع نسبيا ، إلا منذ أوائل الستينات حيث أصبح موضوعا شائعا لكثير من الدراسات والرسائل الجامعية . وقد لفتت انتباهنا في دراسات الهجرة ملاحظات أهمها :

- ١ عناية هده الدراسات بالإحصاء والوصف أكثر من عنايتها بالتحليل الشمولي ، فقد تناولت هذه الدراسات و يخاصة الغربية منها . الهجرة كمشكلة سكانية تتضمن مسائل عددة مثل معدلات النمو الحضري الناتجة عنها ، على الأصعدة المحلية والدولية ، والخصوبة والمواليد والوفيات ، ومناطق التجمم السكاني للمهاجرين ، مما يعني أنها دراسات موجهة لأغراض سكانية بحتة الأمر الذي يفسر طغيان المنظور الديمغرافي عليها .
- ٢ أن الدراسات العربية للهجرة ، قد ركزت في الغالب على التحركات السكانية الداخلية ، أي الهجرات الداخلية داخل الحدود الإقليمية لكل قطر عربي ، وقليل منها تناولها على الصعيد العربي بشكل عام ، وبالتالي ققد انصرفت نحو معالجة القضايا والآثار التاجة عن هذا النوع من الهجرات الداخلية الطوعية وذلك من منظور ديمغرافي أحيانا ، ومن منظور ديمغرافي اقتصادي أحيانا أخرى . (٥)

٣ ـ تشترك دراسات الهجرة بعامة الغربية منها والعربية بتجاهلها شبه التام للهجرة الفسرية أو عملية التهجير Forced migration كيا نسميها في هذه الدراسة ، وبخاصة ما يتعلق بالوسائل والأساليب التي تتبع في مثل هذا النوع من الهجرات ، والتي لا وجود لها عادة في حالات الهجرة الطوعية . كيا تجاهلت الحديث عن آثارها ونائلجها المختلفة على الأفواد والجماعات والنظم الاجتماعية واكتفت في أحسن الأحوال بالإشارة إليها كنمط للهجرة التي تحدث لأسباب سياسية في الغالب ، في الوقت الذي حاولت فيه هذه الدراسات صياغة نطريات عامة تتحكم بالهجرة الطوء الخذب المشهورة في هذا المجال والتي فصلت بشكل تعسفي بين عوامل هي في حقيقتها متداخلة وأعني بها عوامل الطرد والجلس . ٣

وإذا ما اعتبرنا هذا التجاهل لعمليات التهجير القسرية مجرد نقص في التراث العلمي على المستوى العلمي على المستوى العلمي على العلمي على العلمي على العلمي على العلمي على العلم العرب اللوم عليه سيا وأنهم يعايشون نموذجا ساطعا في هذا المجال ممثلا بعمليات تهجير العرب الفلسطينيين من وطنهم الأصلي بشكل قسرى على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيل . وهي عمليات لم تحظ إلا ببعض الدراسات التي طغى عليها هي الاخرى المنظور الديمغرافي المحتراك ، رغم أنها تمثل حالة نادرة من حالات التهجير الجماعي كما نراها ويراها غيرنا كماتياوا

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسد بعض النقص في هذا المجال وسوف تكون دراسة استطلاعية تهدف إلى توضيح الوسائل والأساليب التي اتبعت في تهجير الفلسطينين ، سبيا أن هذه الاساليب قد تكون بحد ذاتها مشكلات عانت أو ما زالت تعاني منها الأسرة الفلسطينية المهجرة . كيا تهدف هذه الدراسة إلى توضيح النتاثج والأثار التي صاحب عملية التهجير أو نتجت عنها . وبخاصة في المجال الأسري . علنا بذلك أو نتجت عنها سواء في أعلمها وواقعيا لأبرز المشكلات الأسرية التي واكبت عمليات التهجير الا يتحقق إلا بدراسة ميدانية تمكننا من الوسول إلى إجابات عددة للتساؤلات التالية : لا يتحقق إلا بدراسة ميدانية تمكننا من الوسول إلى إجابات عددة للتساؤلات التالية : استجابت للتهجير أكثر من غيرها ؟ هل صمدت الأسرة الفلسطينية من الناحية البنائية أم استجابت للتهجير أكثر من غيرها ؟ هل صمدت الأسرة الفلسطينية من الناحية البنائية أم تفككت بفعل التهجير ؟ كيف تعيش الأسرة المهجرة في أماكن إقامتها الحالية في الأردن ؟ ما هي المغات الي لحقت بها أثناء التهجير وبعده ؟ كيف ينظر المهجرون إلى المستقبل ؟ وما مدى تكيفهم في أماكن أثناء التهجير وبعده ؟ كيف ينظر المهجورة إلى المستقبل ؟ وما مدى تكيفهم في أماكن

إقامتهم الحالية ؟ هل هناك أنماط سلوكية انجرافية بارزة في مناطق تجمعهم الحالية وذلك كنتيجة مفترضة للتهجير والتشريد ؟ كيف يُقيَّم . المهجرون واقعهم المعيشي الحالي وما هي مطالبهم لتحسين هذا الواقع ؟ ؟ ؟ .

هذه هي الأسئلة التي تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عليها . ومنها تشكل مضمون استمارة البحث الميداني . وسوف تكون هذه الدراسة الاستطلاعية الأولى بين الدراسات التي ننوي القيام بها على هذا الموضوع نفسه إن شاء الله تعالى .

طريقة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة أساسا على بيانات استمدت من مسح واسع شمل ثلاث آلاف أسرة فلسطينية مهجرة ، وذلك كمينة غرضية تم تحديدها لأغراض هذه الدراسة . وقد شملت أسراً مهجرة من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الضفة الغربية ، وقطاع عزة ، وكلها تقيم في الأردن حاليا ، وقد فرغت البيانات الحاصة بـ ٢٩٨٥ أسرة فقط وأسقط الباقي لأخطاء وردت فيها . وتشكل المينة بحجمها هذا ما يقارب ٢٪ من يجموع الأسر المهجرة الفلسطينية المتواجدة في الأردن . وقد تم اختيارها من المناطق التي يتركز فيها المهجرون بشكل يكاد أن يكون كاملا ، واستثنيت من الدراسة مناطق أخرى في المدن الأدردنية يقيم فيها مهجرون فلسطينيون إلى جانب غير المهجرين من أهل البلاد ، وذلك تجنبا لشكلة الفرز والتصنيف لتمييز المساكن والأسر الفلسطينية عن غيرها من الأسر والمساكن غير الفلسطينية في تلك المناطق وهذه مسألة في غاية الصموبة .

أما عن اختيار وحدات الدراسة من الأسر المهجرة فلم يتيسر لنا اعتماد الطريقة المنظمة لعدم توافر أرقام للمساكن من جهة ، وعدم ترحيب المهجرين بمثل هذه الدراسات من جهة أخرى . وقد دفعنا السبب الأخير في حالات كثيرة إلى تبديل أسرة بغيرها أكثر من مر تجهة أخرى . وقد دفعنا السبب الأخير في حالات كثيرة إلى تبديل أسرة بغيرها أكثر من المعالمة عن الاستمرار في المقابلة . وذلك إما لنقص في الوعي البحثي لديهم شان باقي المجتمعات العربية المحلية ، أو لفقدانهم الثقة بإمكانية أن يعود عليهم أي نفع من مثل هذه الدراسات بعد الذي خبروه مع قضيتهم وظروفها والمواقف المختلفة منها . ومن هنا كان لابد ان يشمل البحث كل من يتواجد في منزله في أثناء عملية البحث الميداني ووافق على الاشتراك فيه عن قناعة تامة ، شريطة أن لا يتجاوز عدد الأسر المبحوثة من كل منطقة مختارة عها نسبته ٢٪ من مجموع الأسر فيها . فكان أن خرجت العينة مؤلفة من الأعداد الموزعة حسب مناطق التجمع عاشرة علموضحة في الملحق جدول رقم (١) .

الخصائس الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على ٢٤٢٧ رب أسرة يشغلون مركز الأب داخل الأسر المبحوثة . ؛ إي بنسبة ١٩٨٤ من مجموع العينة ، وعلى ٤٨٩ ربة أسرة يشغلن مركز الام داخل أسرهن ؛ اي بنسبة ١٩٣٣ من مجموع أسر العينة ، و ٢٠ رب أسرة يشغلون مركز الأم الأخ المشرف على الأسرة ؛ اي بنسبة ٢٪ ، و ٩ مبحوثين يشغلون مراكز أخرى غير المراكز المنحورة ، ومع ذلك فهم أرباب لتلك الأسر التي يعيشون فيها . ولا تتناقض بياناتنا هذه مع حقيقة أن الأسرة العربية بعامة والأسرة الفلسطينية بشكل خاص ، هي أسر أبوية في المغالب سواء من حيث الحط القرابي فيها أو من حيث السلطة الداخلية ، ولا يشغل هذا المركز فيها أي عضو آخر منها أو أي قريب آخر إلا في حالات قليلة مثل وفاة الأب أوغيابه (الجدول رقم ٢ الملحق) وكان ٢٥/٩/ من مجموع أرباب الاسر المبحوثة من الذكور ، أما نسبة الإناث ربات الأسر فلم تتجاوز نسبتهن ٢٠/٣٪ من مجموع عينة الدراسة (الجدول رقم ٣ اللحق) .

أما الفثات العمرية التي شملتها الدراسة ، فقد تراوحت ما بين الفئة العمرية (أقل من ٢٠ سنة) وبين الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر/ (الجدول رقم "٤"في الملحق) .

أما عن المستوى التعليمي لأرباب الاسر عينة الدراسة ، فقد كانت النسبة الغالبة منهم من التعلمين تعليها ابتدائيا فقط (١٤/٤٪) من مجموع عينة الدراسة . يليهم الأميون ١٣٥٧٪ فالمتعلمون تعليها ابتدائيا فقط (١٢/٤٪) ، فالمتعلمون تعليها ثانويا ٥٠٠١٪ فالجامعيون ٥٪ فقط ، وأخيرا فقة المتعلمين تعليها عاليا (دراسات عليا) ونسبتهم ٢٠٨٪ . وقد لوحظ من هذه المبيانات انخفاض نسبة الأمية على مستوى العينة ، بالمقارنة معها (الجدول رقم ٥٠٠٪) على المستوى الوطني الأردني ، فينيا تبلغ نسبة الأمية في العينة ١٣٥٧٪ فقط تصل هذه النسبة الى ٢٠٤٦٪ على المستوى الوطني الأردني . وإذا كانت غالبية المينة من الذكور حيث نقل نسبة الأمية بين الذكور عادة في المجتمعات العربية ، فهي بين الذكور على المستوى الوطني الأردني تصل أيضا الى ١٩٥٩٪ بين فتات السن من ١٥ الذكور على المستوى الوطني الأردني تصل أيضا الى ١٩٥٩٪ بين فتات السن من ١٥ سنة عاكثر . ٥٠ وبذلك تظل أعلى من نسبة الأمية على مستوى عينة الدراسة : وقد لا يفسر ذلك إلا في ضوء الظروف التاريخية الخاصة بانتشار التعليم في فلسطين والتي كان لها السبق في هذا الميدان إذا قورنت بالأردن .

أما عن الحالة الزواجية :

فقد كانت غالبية المبحوثين من أرباب الاسر من المتزوجين (٧٤٪) أما العزاب فقد

شكلوا ٢٠٠٦٪ فقط ، وكان الباقون من الأرامل (١٠٠١٪) والمطلقين (٣ر٥٪) (الجدول رقم "٦")

أما عن أمكنة الإقامة الأصلية:

فقد اتضح من بياناتنا أن £٦٤٪ من مجموع عينة الدراسة قد جاءوا إلى الأردن من الضغة الغربية حيث كانوا يقيمون في الضغة الغربية حيث كانوا يقيمون في المناطق المحتلفة في عام ١٩٤٨٪ كانوا يقيمون قبل المناطق المحتلة في عام ١٩٤٨ ، في حين ان ٧٪ منهم كانوا يقيمون قبل النهجير في قطاع غزة (الجدول رقم ٣٧٣ الملحق) .

وأمًا عن تاريخ تهجير هذه الأسر ، فقد كشفت البيانات ان (٦٣٪) من الأسر عينة الدراسة قد هجرت عام ١٩٦٧ ، و٢٨٦٪ منها كانت قد هجرت عام ١٩٤٨ في حين أن ٤ر٤٪ قد هجرت خلال عام ١٩٦٨ وما بعده .<

وقد يعود ارتفاع نسبة المهجرين من الضفة الغربية في عينة الدراسة ، إلى عاملين رئيسين هما :

- ان أحداداً كبيرة من المهجرين الذين تم استقصاؤهم كانوا قد جاءوا إلى الضفة الغربية عام ١٩٤٨ ، ثم هجروا منها ثانية إلى الأردن عام ١٩٦٧ ، فاعتبروا من سكان الضفة الغربية قبل هجرتهم .
- ٢ أن عينة البحث قد اختيرت من مخيمات المهجرين في غالبيتها ، وهذه مناطق غادرها الكثيرون من مهجري عام ١٩٤٨ بعد أن تحسنت أوضاعهم الاقتصادية ، واتجهوا إلى مناطق اخرى حضرية متطورة ، وذلك بفعل عامل الزمن الذي توفر لهم ، ولم يتوفر مثله نسبيا لمهجري عام ١٩٦٧ فظلت غالبيتهم تقيم في هذه المخيمات . مما زاد من نسبتهم في عينة الدراسة .

الخطوات الإجرائية لتنفيذ الدراسة :

أً) في مجال جمع البيانات: كانت استمارة البحث هي الأداة الرئيسية لجمع البيانات المطلوبة من المهجرين وذلك من خلال المقابلات المباشرة معهم ، اما الملاحظة Observation كأداة بحثية معتمدة ومقصودة ، فقد كان الباحثون الميدانيون يلجأون اليها لتصويب بعض الإجابات التي لاتتناسب مع الواقع المرئي داخل بيت المبحوث وهذا إجراء كنت قد نبهت الباحثين إليه خلال فترة تدريبهم وقبيل مباشرتهم العمل الميداني .

أما عن محتويات استمارة البحث : فقد كانت ٥٩ سؤالا تغطي الموضوعات أو الجوانب الأساسية التالية بفروعها المختلفة وهي : أولا : الخصائص الشخصية لأرباب الأسر عينة الدراسة من حيث السن والتعليم والهنة والحالات الزواجية والدخل، والجنس وأماكن إقامتهم السابقة،

وتاريخ تهجيرهم .

ثانيا : السمآت الأساسية لعملية التهجير وآثارها المادية على الأسر المهجرة . ثالثا : الخصائص والمشكلات الاقتصادية المميزة للأسوة المهجرة أو التي تعاني منها .

خامسا: الخصائص والمشكلات السكنية للمهجرين.

سادسا : الاتجاهات النفسية والتطلعات المستقبلية للمهجرين .

ب) ولتنفيذ العمل الميداني فقد تم اتخاذ الخطوات التنفيذية التالية :

١ ـ تم حُصر المناطق التي ستشملها الدراسة ، وروعي أن تكون من المناطق التي يتركز فيها
 المهجرون الفلسطينيون بشكل يكاد أن يكون كاملا ، وقد بلغت هذه المناطق ١٢ منطقة
 كما ذكر سابقا .

٢ ـ تم تشكيل فريق العمل الميداني لمباشرة المقابلات مع الأسر المهجرة المقيمة بتلك المناطق عمثلة بأدباب تلك الأسر دون مراعاة لجنس ربّ الأسرة . وقد ضم الفريق (٣٠)٥/ باحثا وياحثة من خريجي قسم علم الاجتماع في الجامعة الأردنية أو من طلبة السنة النهائية فيه .

٣ ـ بعد ذلك بوشرت عملية البحث الميداني وذلك في الفترة ما بين شهر تشرين الثاني
 ١٩٨١ ، وشهر شياط ١٩٨٧ .

وقد واجهت هذه الدراسة صعوبات منها:

١ ـ ما هو ناتج عن الظروف الخاصة بالمهجرين أنفسهم حيث يسود لديهم عادة اعتقاد بوجود علاقة ما بين مثل هذه الأبحاث من جهة ، وبين تقديم المساعدات لهم أو قطعها عنهم من جهة اخرى . وقد ترك هذا الاعتقاد اثره على اجابات العديدين منهم ، مما استوجب استبدال مبحوث بأجر في أكثر من مرة . الأمر الذي لو زاد كثيرا لا دخل البحث في متاهة التحير في انتقاء المبحوثين وهذا ما حاولنا أن نتجنبه قد الإمكان مراعاة لدقة البحث وسلامة نتائجه .

٢ ـ ومنها صعوبات متعلقة باختيار عينة الدراسة ، وذلك لأسباب منها الحجم الكبير لعدد المهجرين الفلسطينيين المقيمين في الأردن مما يصعب معه اختيار عينة ممثلة تماما لهذا العدد الكبير وفق إمكانات متواضعة كتلك التي توفرت للباحث . وكذلك كان عدم توافر سجلات خاصة بأرقام المساكن في غالبية مناطق تجمع المهجرين في الأردن ، من الأسباب التي حالت دون اختيار عينة ممثلة بطريقة منتظمة من كل منطقة من مناطق البحث .

ســـ مشكلات نتجت عن صعوبة تمييز المهجرين الفلسطينيين عن غيرهم من السكان في كثير من المناون في كثير من المناطق والمدن الأردنية الرئيسية ، وهذا فرض علينا نوعا من التحيز في انتقاء مناطق دون غيرها داخل تلك المدن ، وهو السبب نفسه الذي جعل المخيمات الفلسطينية تشكل غالبية بين مناطق البحث ، اي غالبية العينة .

٤ ـ وهناك صعوبات اخرى تمثلت بخلاف طارىء بين سكان المخيمات من جهة وبين الحكومة الأردنية من جهة أخرى حول معارضة الحكومة لمحاولات بعض سكان المخيمات لاجراء توسعات في مساكنهم الحالية بإضافة طابق أو أكثر على تلك المساكن الأمر الذي رفضته الحكومة الأردنية بشدة ، وكانت من أجل ذلك تقوم بعمليات تفتيشية على المخيمات لتعريض المخالفين لعقوبات معينة ، وقد اشتد هذا الحلاف بالصدفة اثناء عملنا الميداني داخل تلك المخيمات ، الأمر الذي زاد من صعوبة كسب ثقة المهجرين من قبل المباشين ، لظن المهجرين بوجود علاقة بين هذا البحث وبين تلك المشكلة المذكورة عما المباشي عهدا مضنيا في كثير من الحالات الإزالة هذه الظنون أو التخفيف منها أو من أثرها على إجاباتهم .

عليل البيانات ونتائج الدراسة :

لقد دلت بيانات هذه الدراسة على أن غالبية المهجرين الفلسطينيين عينة الدراسة والسرائيل المتعلت بين العرب وإسرائيل وذاك إثر اجتياح المقوات الإسرائيلية للمناطق التي كانوا يقيمون فيها . أما نسبة الذين وذلك إثر اجتياح المقوات الإسرائيلية للمناطق التي كانوا يقيمون فيها . أما نسبة الذين هجروا بعد توقف العمليات العسكرية فكانت (١٩٦٧٪) أجبروا بشكل فردي على الهجرة ؛ أي أنهم طردوا بشكل مباشر بقرار من سلطات الاحتلال . بينه ١٧٪ قرروا الهجرة في نهاية المطاف بعد أن ضاقت بهم مبل المعيشة في مناطق إقامتهم الأصلية ، و٣٪ هاجروا بعد ان تعرضوا لسلسلة المضايقات المباشرة من قبل سلطات الاحتلال أحيانا ومن المستوطنين الههود أحيانا أخرى (الملحق جدول رقم "٨٪") .

نخلص من ذلك إلى القول بأن الهجرة الفلسطينية ، لم تكن لتحدث بمبادرة من المهجرين الفلسطينين الفسهم لمجرد الخوف من الاحتلال أوما شابه ذلك ، بل إنها عملية تهجر تحت بشكل قسرى مباشر في غالب الأحيان وذلك بفعل الأعمال العسكرية وغيرالعسكرية التي تعرض لها الفلسطينيون لحملهم على ترك موطنهم والترجه نحو الدول العربية المحيطة بهم .

وقد أخذت الأعمال غير العسكرية أشكالا غنلفة من أساليب ووسائل التهجير التي اتبعت في تهجير الفلسطينيين . ومن بينها ، الصلاحيات الواسعة والجائرة التي تمنح للحكام العسكريين الإسرائيليين في المناطق العربية المحتلة ، والتي صيغت بطريقة تجمل منها سيفا مسلطا على رقاب الناس وحرياتهم في التفكير والقول والعمل ، وعلى معاملاتهم وقحركاتهم ، وذلك بقصد التضييق عليهم وتهجيرهم(٢٠ . هذا إلى جانب الوسائل والأسائيب التي كشفت عنها هذه الدراسة مثل نسف المنازل ، وتهب الممتلكات وإتلاف المزروعات ، وخطف أشخاص من الأسرة ، اوقتل أشخاص منها ، ومنع التشغيل ، وقد وردت هذه الأساليب على ألسنة المهجرين عينة هذه الدراسة ، وذلك بنسب متفاوتة (انظر المحتى جدول رقم ٣٠١٠) .

وقد كشفت هذه الدراسة عن حاجة بعض فتات المهجرين إلى التوعية بخصوص خاطر التهجير على الصعيد الوطني ، وأعني بها تلك الفتات التي ربطت بين الهجرة وبين القدرة على العيش خارج الوطن الأصلي ، وبين الصمود وبين عدم القدرة على العيش خارج الوطن دون إدراك واع للخسارة الوطنية الناتجة عن التهجير كعملية تفريغ سكاني مقصودة ويخططة . أقول بذلك رغم ضالة نسبة هذه الفتات من المهجرين نسبيا والتي لاتتجاوز ٧٪ من مجموعهم (الملحق جدول رقم ١٦٠٥٪) .

كيا دلت البيانات التي تجمعت لدينا على أن عمليات التهجير القسرية قد توكت آثارا سلبية مختلفة اقتصادية وصحية على غالبية الأسر المهجرة ، فمن الناحية الاقتصادية مثلا ، تبين أن ١٤ر٢٤٪ من هذه الأسر عانت من أضرار وخسائر اقتصادية من جرًاء التهجير مباشرة تتمثل بفقدانها لحقولها أو متاجرها أو مصادر دخلها والتي ما زالت تعاني من آثارها حتى الآن .

وان ٣ره ١٪ من الأسر عانت من أضرار بشرية تتمثل بفقدانها لبعض أفرادها ، و ٥ر٧٪ من الأسر تعاني من إصابات جسمية لحقت ببعض أفرادها . ثم الأضرار النفسية المتمثلة ببعض الأمراض النفسية التي لحقت بفرد أو اكثر من أفراد الاسرة ، وذلك بالنسبة لـ ١ره٪ من الأسر عينة اللمراسة إلى جانب ٥٪ من الأسر شكت من أمراض عقلية يعاني منها فرد أو أكثر من افرادها . (الملحق جدول رقم ٣١٣») .

أي أن هذه الإصابات الجسمية والنفسية والعقلية قد لحقت بما مجموعه ١٧٦٦٪ من الأسر عينة الدراسة إذ يوجد لدى كل أسرة منها فرد أو أكثر يعاني من هذه الحالة المرضية أو تلك من الحالات المذكورة ، وهي حالات ارتبطت بالتهجير سواء بالظروف التي صاحبته أو الظروف المحيطة بحياة المهجرين حاليا .

ورغم أن الغالبية العظمى ٤٠٢٤٪ من الأسر المهجرة قد نجت من هذه الأضوار والعاهات ، فإن نسبة الأسر التي تعاني منها والبالغة ٢٠١١٪ نسبة كبيرة بأي معيار ، و يخاصة أن هذه الحالات المرضية . تبلغ درجة الإعاقة الجسمية أو العقلية كها ذكرت غالبية الأسر (الملحق جدول وقم "١٣") .

ومثل هذا النوع من الهجرة القسرية او التهجير ، والتي تترك مثل هذه الآثار المرضية مازال مكانبا شاغرا في دراسات الهجرة التي اعتاد أصحابها أن يركزوا على آثار اجتماعية ونفسية لا ترقى في خطورتها وأهميتها إلى مستوى المشاكل والآثار المرضية التي صاحبت عمليات تهجير الفلسطينيين أو نتجت عنها . وذلك كحالة خاصة جديرة بالاهتمام برأي الماحث .

المشكلات الاجتماعية البنائية للاسرة المهجرة : .

لم يقف تأثير التهجير عند حد الخسائر الاقتصادية والأضرار الصحية (الجسمية والعقلية والنفسية) بل تعدى ذلك إلى شبكة العلاقات الاجتماعية البنائية التي يترابط من خلالها أعضاء الأسرة المهجرة من جهة ، او تترابط من خلالها الأسرة بالمجتمعات المحلية الأصيلة التي تنتمى إليها من جهة اخرى .

فقد دلت بيانات هذه الدراسة على أن ما يقارب نصف الأسر المهجرة عينة الدراسة قد تفرق أفرادها بفعل التهجير ، إذ لم تتمكن هذه الأسر من جمع شمل كافة أفرادها سواء في موطنها الأصلي أو في مكان إقامتها الحالي . وقد بلغت نسبة هذه الأسر ٣ر٩٤٪ من أسر الفلسطينية (الملحق جدول رقم ٤٣٣٪ . وهذا يعني أن عددا كبيرا من الأسر الفلسطينية المهجرة قد أصابها التشتت بفعل التهجير ؛ أي تباعد افرادها جغرافيا . وكان هذا التشتت يحدث أحيانا على أساس النوع إذ يهاجر المدكور ولا تهاجر الإناث أو العكس . وقد ارتبط بلك وجود مشكلات اجتماعية بنائية عانت منها بعض الأسر ، تمثلت احيانا في أن يتزوج المراق وتنزوج المرأة ثانية لعدم نمكن الأسرة من تجميع شتاتها . إلا أن هذه الحالات ظلت محصورة في حدود ٤٣٪ من مجموع الأسر عينة الدراسة والتي عانت من هذه المشكلة لهذا السبب بالتحديد .

أما نسبة الأسر التي عانت من مشكلة الزواج المتكرر لمختلف الأسبات فتصل الى ١٢٪ من مجموع الأسر العينة (الملحق جلول رقم "١٥٥"). وتعتبر الخلافات الشخصية بين الزوجين أبرز أسباب هذه المشكلة لدى 1٤٪ من الأسر التي تعاني منها . يليها عامل الرغبة في إنجاب عدد أكبر من الأطفال كسبب للمشكلة لدى ١٩٪ من الأسر الى جانب أسباب أخرى موضحة في (الملحق جلول رقم"١١").

وقد اكتسب السبب الثاني وهو الرغبة في انجاب أطفال أكثر أهمية بسبب وجود توجه عام وملموس لدى المهجرين الفلسطينيين لإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال كعامل مساعد على مواجهة الظروف الأسرية المرتبطة بالظروف الوطنية الخاصة التي يواجهها الفلسطينيون كشعب . وأعني بها ظروف التهجير والإبادة ومحاولات التلويب التي يتعرضون لها .

وقد بينت الدراسة أيضا أن أسر المهجرين من فئة السن ٤٠ سنة فاكثر هي أكثر الأسر التي عاشت مشكلة الزواج المتكرر بالمقارنة مع الأسر الشابة . اذا بينها تصل نسبة الأسر التي عانت من هذه المشكلة الى ٢٩٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٥٠ اقل من ٥٥ سنة و١٥٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٥٠ اقل من ٥٥ سنة و١٥٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ١٥ عـ أقل من ٥٥ سنة ، فإنها بالمقابل تبلغ ٣٠٨٪ فقط لدى أسر المبحوثين من فئة السن ٢٠ الله من ٣٠ سنة ، و ٥٣٪ لدى أسر المبحوثين من فئة السن ٢٠ اقل من ٢٠ سنة (الملحق من فئة السن ٢٠ اقل من ٢٠ سنة (الملحق جدول رقم ٣٠٠٪)

وقد يعود الارتفاع النسبي في الزواج المتكرر لدى فئات السن ٤٠ صنة ٢٠ فأكثر ، إلى توافر القدرة الاقتصادية لدى هذه الفئات من أرباب الأسر ، ممن أسسوا حياتهم الاقتصادية بشكل أفضل منه لدى الشباب . وهذا يعني أن توافر المقدرة الاقتصادية للإنفاق على أكثر من أسرة قد يعتبر من العوامل المشجعة للرجل في المجتمعات العربية التقليدية على الزواج أكثر من مرة . إذ دلت بياناتنا على أن نسبة الذين تزوجوا أكثر من مرة هي أعلى ما تكون لدى فئات الدخل المرتفعة نسبيا ٢٠٠٥ دينار فأكثر شهريا) بينها تقل عن ذلك بدرجات متفاوتة لدى فئات الدخل الى تقل عن ذلك (الملحق جدول رقم ٢٠١٣).

هذا إلى جانب أن تأثير القيم التقليدية التي تشجع على زيادة النسل يكون أكبر في المحتمع العربي بعامة ومجتمع العادة على فئات الشباب في المجتمع العربي بعامة ومجتمع المجرين الفلسطينيين بشكل خاص الذين يعيشون في جو تسيطر عليه في الغالب مثل هذه القيم نظرا للظروف الخاصة المعروفة التي تحيط بالوجود الفلسطيني ، ويعتبر الزواج المتكرر أقصر الطرق إلى إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال .

وإلى جانب مشكلة الزواج المتكرر برزت مشكلة الطلاق لدى ١١٪ من عينة الدراسة . وذلك لأسباب فرعية غتلفة كالفقر الذي كان سببا للطلاق لدى ٧٨٪ من الأسر التي عانت من هذه المشكلة ، تليه الخلافات الشخصية كسبب للطلاق لدى ١٢٪ من هذه الأسر . فالانحراف في سلوك الزوج أو الزوجة ٤٪ فالعقم ٢٪ وأسباب أخرى . (الملحق جدول رقم "١٥" والجدول رقم "١٨") . وبالمقارنة مع نسبة الطلاق على المستوى الوطني الأردني ، تقل نسبة الطلاق لدى المهجرين عنها على المستوى الوطني . اذ بلغت في الأردن عام ١٩٨٢ ، ١٥٦١٪ . ويهذا لا يكون للتهجير بحد ذاته أي أثر خاص على الأسرة المهجرة من حيث الطلاق ، وأن حالات الطلاق التي تحدث إنما تحدث لأسباب أخرى فرعية ، وذلك في حدود ومعدلات ليست غير عادية .

وقد لوحظ أن العلاقة بين متغير الدخل وبين نسبة الطلاق هي علاقة عكسية بشكل واضح ، إذ اتضح ان ٢٨٩٨ من الأسر التي عانت من مشكلة الطلاق بعد التهجير هي الأسر ذات مستويات الدخل اللذي يقل عن ٤٠ دينار شهريا في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى ١٤/٤ فقط لدى الأسر المهجرة ذات الدخل الشهري الذي يتجاوز هذا الرقم (الملحق جدول رقم ٢٣٣٣) . كيا لوحظ أن ٢٥٪ من حالات الطلاق وقمت لدى أرباب الأسر من فئة السن ٤٥ ـ أقل من ٥٠ سنة ، وأن ٢١٪ منها وقمت لدى أرباب الأسر من فئة السن ٥٥ ـ أقل من ٥٠ سنة و ١٨٪ منها لدى أرباب الأسر من فئة السن ٥٠ ـ أقل من ٥٠ سنة و ١٨٪ منها لدى أرباب الأسر من فئة السن ٥٠ ـ أقل من ٥٠ سنة و ١٨٪ منها لدى أرباب الأسر من فئة السن ٥٠ ـ أقل من ٥٠ سنة و ١٨٪ منها لدى أرباب الأسر من فئة السن ٥٠ ـ أقل من

بينها تتراوح هذه النسبة ما بين 1/ الى 4/ فقط لدى أرباب الأسر من فئات السن أمل من مد من الله الله من 17 ألل من 17 ألل من 19 سنة . (الملحق جدول رقم 20 أن . وقد يرتبط ارتفاع نسبة الزواج الطلاق لدى أرباب الأسر من فئات السن الكبيرة (فوق 2 منة) بارتفاع نسبة الزواج المتكرر لدى فئات السن هذه كها بينا سابقا ويخاصة أن الزواج المتكرر قد يصاحبه في الغالب الكثير من المشكلات التي قد تؤدي إلى الطلاق ، عما يرفع من نسبة الطلاق لدى فئات السن الشابة .

وقد كشفت الدراسة عن انخفاض نسبة الطلاق لدى الأسر المهجرة المقيمة في المدن (٣٣٪). وذلك خلافا المخيمات (٥٠٩٪) مقارنة بالنسبة ذاتها لدى الأسر المقيمة في المدن (٣٣٪). وذلك خلافا لما يشيع بين الناس وبخاصة أوساط المثقفين في الأردن (الملحق جدول رقم ٣٤٣٪).

وقد يعود ذلك إلى أن أعراف وقيم القرية ما زالت هي المسيطرة في مجال الترابط الأسري والتماون بين الأفراد كها لا حظتها داخل المخيمات . وذلك لأن كل منطقة من مناطق المخيم المواحد ، ما هي إلا منطقة يتجمع فيها مهجرو القرية الواحدة ، أو الناحية الواحلة ، أو العشيرة الواحدة ، مما أبقى على فعالية القيم الريفية وقوتها في مجال الحياة الأسرية للمهجرين . أما عن العلاقة بين الطلاق ومستوى التعليم ، فقد دلت بيانات هذه الدراسة على أبها علاقة بين الطلاق و المسين أبها الاسر الأميين على علاقة عكسية ، إذ أن معظم حالات الطلاق قد وقعت لدى أرباب الأسر المتعلمين تعليها ثانويا ، في حين لم تقع أية حالة طلاق لدى أرباب الاسر المتعلمين تعليها عاليا (دراسات عليا) . (الملحق جدول رقم"٢٥") .

فإذا ما علمنا أن انتشار التعليم ونسبته لدى عينة الدراسة كان أعلى منه في الأردن بشكل عام _ بدليل انخفاض نسبة الأمية لدى عينة الدراسة عنها في الأردن عامة ١٠٠٠ لذا فقد يكون ذلك أحد الأسباب وراء انخفاض معدل الطلاق لدى العينة عن معدله في الأردن بعد أن اتضحت العلاقة بين التعليم ومعدلات الطلاق كها اتضح من (الجدول السابق).

ومن المشكلات الاجتماعية التي تم الاستقصاء عنها لدى عينة الدراسة ، مشكلة انحراف الاحداث لدى أسر العينة . وقد دلت البيانات على ان ٣(١٣/ من أسر العينة تشهد مثل هذه المشكة ، في الوقت اللي نفت فيه ١٨/٨/ من هذه الأسر وجود مثل هذه الحلات الاجتماعية لديها . وادعت أنها تمارس رقابتها الكاملة على كل فرد من أفرادها ويتقصي أسباب تلك الحالات لدى الأسر التي شكلت منها ، دلت البيانات على أن العامل الاقتصادي المتمثل بالفقر هو السبب في ٣(١٦/ من مجموع حالات الانحراف التي تعاني منها بعض الأسر ، وأن ١٥٥٥ منها حدث لا لشيء واضح سوى انحراف في مسلك الطفل نفسه لأسباب لا يعرفها الاباء ، وان ٢٠١١ من منها حدثت إثر اختلاف في الرأي بين الطفل نفسه لأسباب لا يعرفها الاباء ، وان ١٠٥١ منها حدثت إثر اختلاف في الرأي بين الأباء وأبنائهم (الملحق الجدول رقم ٣٥٠ والجدول رقم ٣٨٠") .

وقد وقعت معظم تلك الحالات لدى الأسر المهجرة المقيمة في المدن الأردنية . إذ دلت بيانات الدراسة على أن ٣١٪ من الأسر التي تقيم في المدن تعاني من هذه المشكلة ، في حين تتخفض هذه النسبة لتصل الى ١٠٪ فقط لدى الأسر المقيمة في المخيمات . وهذا يؤكد دور المدينة الهام في مجال انحراف الأحداث (الملحق الجدول رقم ٣٧٣٪) . كما يؤكد ثانية الترابط البنائي النسبي لمجتمع المخيم .

علاقات الأسر المهجرة بموطن إقامتها الأصلي :

بعد أن تناولنا اثر التهجير على العلاقات البنائية للاسرة المهجرة ، وذلك كنستى اجتماعي مستقل ، حاولنا استقصاء أثر التهجير على الترابط بين الأسرة المهجرة من جهة وبين موطن إقامتها الأصلي من جهة أخرى . وقد بينت البيانات المتجمعة لدينا ضعف العلاقة بين غالبية الأسر المهجرة (٥٧٪) وبين بجتمعاتها المحلية في مواطن إقامتها الأصلية

في فلسطين أن فصلات هذه الأسر قد انقطعت تماما مع مجتمعاتها المحلية الأصلية ، بينها احتفظت ٤٣٪ من أسر العينة بصلات وروابط مع تلك المجتمعات . يؤكد ذلك زيارتها المستمرة لها في المناسبات والأوقات المختلفة وذلك بالنسبة لـ ١٥٪ من هذه الأسر ، أو الزيارات المتقطعة القليلة نسبيا بالنسبة لـ ٨٥٪ منها (الملحق . جدول رقم ٢٩٣°) .

وكان للقيم الأسرية دورها الوظيفي البارز في نجال الحفاظ على هذه العلاقات الترابطية بين الأسر المهجرة ومواطنها الأصلية ، والدليل أن الاطمئنان على الأهل ، وأداء الواجبات في المناسبات الاجتماعية المختلفة كانت هي العوامل المسجعة على استمرار الزيارات والاتصالات بينها وبين مواطنها الأصلية . (جلول رقم "٣٠٥" ولكن رغم أهمية هلمه العوامل ، تظل العوامل الأخرى الموازية والمؤثرة سلبيا في هذا المجال في موقع المؤثرات الاقوى (الجدول ملحق رقم "٣١٥") ، كما يبدو من تفوق نسبة الأسر التي انقطعت صلاتها بمواطنها الأصلية عن نسبة من ظلت على اتصال بهذه المواطن بعد التهجير كما يبدو من الجدول وقم (٢٩) .

وقد بينت الدراسة أن كبار السن من المهجرين هم أكثر اتصالا بمواطنهم الأصلية من الفئات الشابة من المهجرين (الملحق جدول رقم ٣٣٦") . وقد يعود ذلك إلى الأخطار التي تصاحب أو تنتج عن زيارات الشباب إلى الأراضي المحتلة .

المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الأسرة المهجرة حاليا :

إلى جانب الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالأسر المهجرة حين تهجيرها مباشرة هناك مشكلات اقتصادية رئيسية تعاني منها غالبية الأسر المهجرة حاليا ، وأبرز هذه المشكلات الفقر المتمثل بانخفاض الدخل الشهري لتلك الأسر ، والدليل ان ٩٠٣٠٪ من مجموع الأسر عينة الدراسة تسعى باستمرار للحصول على المساعدات من مصادر مختلفة ، أما الأسر التي لاتحصل على مثل هذه المساعدات فلا تتجاوز ٧٠٠٤٪ من مجموع تلك الأسر التي لاتحصل على مثل هذه المساعدات فلا تتجاوز ٧٠٠٤٪ من مجموع تلك الأسر التي لاتحول وقم ٣٣٣٠٪.

وقد دلت بيانات الدراسة على أن غالبية المساعدات كانت مساعدات عينية ، وقد يعود ذلك إلى أن المساعدات التي تقدمها وكالة غوث اللاجئين للأسر المتيمة في المخيمات الفسطينية والمساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية هي مساعدات عينية في الغالب . وتتساوى في تلقيها للمساعدات تقريبا الأسر التي يعمل أربابها (٥٨٪) والأسر التي لا يعمل أربابها بأي عمل ، (٢٠,٢٪) (الملحق ح جدول رقم "٣٥") وعكن تفسير ذلك على أنه مؤشر لعدم كفاية الدخل الناتج عن العمل لدى غالبية الأسر التي يعمل أربابها . وهذا يؤكد حدة المشكلة الاقتصادية التي تعلى منها الأسر المهجرة ، حيث لم تنجح حتى هذه

المساعدات في حلها كيا عبوت عن ذلك ٩٨،٦٠٪ من مجموع الأسر التي تتلقى مثل هذه المساعدات حيث اعتبرت هذه المساعدات غير كافية من وجهة نظر هذه الأسر ، ولم تقنع بها كحل مناسب سوى ١٢.٤٪ فقط من مجموع تلك الأسر .

ومن المحتمل أن يكون الحجم الكبير للأسرة الفلسطينية المهجرة (١٥ قد أسهم في تعليل فعالية المساعدات تعقيد المشكلة الاقتصادية التي تواجهها تلك الأسر . كها أسهم في تقليل فعالية المساعدات المختلفة المقدمة لها بشكل مستمر أو متقطع ، ومن جهات مختلفة . ولكن رخم هذا يظل المنافع وراء تكبير حجم الأسرة الفلسطينية مقبولا بالنسبة لهم في ضوء الظروف الخاصة التي يواجهونها .

وإلى جانب مشكلة الفقر كمشكلة اقتصادية اجتماعية تعاني منها غالبية الأسر المهجرة ، فهناك ٣٣٪ من أرباب الأسر المهجرة ، فهناك ٣٣٪ من أرباب الأسر المهجرة ، فهناك ٣٣٪ من أرباب الأسر المبحوثة يعانون من المسكلة . وتنتشر البطالة المبحوثة يعانون من الرباب الأسر (غالبا ما يكونون أبناء يشرفون على أسرهم بسبب غياب الأب) وذلك بشكل واضح إذ تقل نسبتها بين المتزوجين . وقد يفسر ارتفاع نسبة غير المعاملين أو المعاطين عن العمل بين العزاب ، في أن هذه الفئة تضم عادة شبابا ما زالوا في مرحلة الإعداد المهني او التعليمي الأمر الذي رفع نسبة البطالة بينهم إلى ٥٠ ٩٪ مقارنة بـ مرحلة الإعداد المهني او التعليمي الأمر الذي رفع نسبة البطالة بينهم إلى ٥٠ ٩٪ مقارنة بـ ١٥ كذاً فقط للدى المتزوجين (الملحق ـ جدول رقم ٣٩٣٣) .

كها دلت بيانات الدراسة على ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الأمين إذ تصل إلى ٢٦٪ ، وهي ٥ر٥٣٪ لدى المتعلمين تعليها عاليا (الملحق حدول رقم ٤٣٠٪). (الملحق حدول رقم ٤٣٠٪ .

على هذا الأساس يمكننا القول أن التعليم قد يكون عاملا مساعدا بشكل رئيسي للأسرة المهجرة على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية ، بعد وضوح هذه العلاقة العكسية بين مستوى التعليم ونسبة البطالة لذى عينة المدراسة .

أنماط الإقامة السكنية ومشكلات السكن :

بينت الدراسة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمهجرين ، لا تمكن الاسرة الزواجية بالمهجرين ، لا تمكن الاسرة الزواجية Conjigual Family من الإقامة المستقلة في مسكن مستقل ، بل لابد أن يعيش معها كها تبين أفراد آخرون من أعضاء الأسرة الموجهة ، وفي بعض الحالات أفراد آخرون من الأقارب خارج هذا النطاق القرابي . وقد أدى ذلك إلى شيوع نمط الأسرة الممتدة Extended Family في المناطق التي يقيم فيها المهجرون سواء في المدن أو في

إقامتهم الحالية ؟ هل هناك أنماط سلوكية انجرافية بارزة في مناطق تجمعهم الحالية وذلك كنتيجة مفترضة للتهجير والتشريد ؟ كيف يُقيِّم . المهجرون واقعهم المعيشي الحالي وما هي مطالبهم لتحسين هذا الواقع ؟ ؟ ؟ .

هذه هي الاسئلة التي تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عليها . ومنها تشكل مضمون استمارة البحث الميداني . وسوف تكون هذه الدراسة الاستطلاعية الأولى بين الدراسات التي ننوي القيام بها على هذا الموضوع نفسه إن شاء الله تعالى .

طريقة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة أساسا على بيانات استمدت من مسح واسع شمل ثلاث الدن أسرة فلسطينية مهجرة ، وذلك كعينة غرضية تم تحديدها لأغراض هذه الدراسة . وقد شملت أسراً مهجرة من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الضفة الغربية ، وقد شملت أسراً مهجرة من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الخاصة بـ ١٩٨٥ أسرة فقط وأسقط الباقي لاخطاء وردت فيها . وتشكل العينة بحجمها هذا ما يقارب ٢٪ من بحموع الأسر المهجرة الفلسطينية المتواجدة في الأردن . وقد تم اختيارها من المناطق التي يتركز فيها المهجرون بشكل يكاد أن يكون كاملا ، واستثنيت من الدراسة مناطق أخرى في المدن الأردنية يقيم فيها مهجرون فلسطينيون إلى جانب غير المهجرين من أهل البلاد ، وذلك تجنبا لمشكلة الفرز والتصنيف لتعييز المساكن والأسر الفلسطينية عن غيرها من الاسر والمساكن غير الفلسطينية في تلك المناطق وهذه مسألة في غاية الصعوبة .

أما عن اختيار وحدات الدراسة من الأسر المهجرة قلم يتيسر لنا اعتماد الطريقة المنظمة لعدم توافر أرقام للمساكن من جهة ، وعدم ترحيب المهجرين بمثل هذه الدراسات من جهة أخرى . وقد دفعنا السبب الأخير في حالات كثيرة إلى تبديل أسرة بغيرها أكثر من مرجهة أخرى . وقد دفعنا السبب الأخير في حالات كثيرة إلى تبديل أسرة بغيرها أكثر من من لعدم تجارب بعض أرباب الأسر مع الباحثين أو انقطاعهم عن الاستمرار في القابلة . او وذلك إما لنقص في الوعي البحثي لديهم شأن باقي المجتمعات العربية المحلية ، أو لفقدانهم الثقة بإمكانية أن يعود عليهم أي نفع من مثل هذه الدراسات بعد الذي خبروه مع قضيتهم وظروفها والمواقف المختلفة منها . ومن هنا كان لابد ان يشمل البحث كل من يتواجد في منزله في أثناء عملية البحث الميداني ووافق على الاشتراك فيه عن قناعة تامة ، شريطة أن لا يتجاوز عدد الأسر المبحوثة من كل منطقة غتارة عيا نسبته ٢/ من مجموع الأسر فيها . فكان أن خرجت العينة مؤلفة من الأعداد الموزعة حسب مناطق التجمع الاثني عشرة الموضحة في الملحق جلول رقم (١) .

.نسبة المالكين لمساكتهم من ذري الدخول المرتفعة (٣٥٠ ديناراً فأكثر شهريا) إلى ٣٣٦٣٪ «من أجل صورة عامة ومفصلة عن الحالة السكنية انظر الملحق جدول رقم٣٥٥") (والجدول رقم٣٧٤") .

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نصل إلى تحديد للأفات الاجتماعية المتواجلة في المحيط المتواجلة في المحيط الاجتماعي المتواجلة في المحيط الاجتماعي لسكن المهجرين ، والتي تشكل عوامل إزعاج مدركة وعسوسة من قبلهم . إلا أن الغالبية منهم أحجموا عن الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع . واكتفوا بالقول بأنهم لا يعرفون ، الا أن هره // من أرباب الأسر المبحوثة ، قد أشاروا إلى انتشار ظاهرة تعاطي الكحول في منطقتهم وبخاصة بين الفئات الشابة . (الملتحق جدول رقم "٤٨") .

ولكن عند الحديث عن مطالبهم لتحسين أحوالهم وأوضاعهم السكنية والبيئية طالبت غالبيتهم بتحسين الدخل بتوفير فرص عمل أفضل كوسيلة فعالة برأيهم لتحسين أحوالهم المعشية . في حين طالبت ٢١٪ من الأسر بمرافق ترفيهية عامة لتحسين المحيط السكني (الملحق حدول رقم ٥٣٥٪) ، وذلك أن ٧٧٪ يقضون أوقات فراغهم مثلا داخل بيوتهم لعدم توافر مرافق ترفيهية رجدول رقم ٤٦٠٪) . وتشكل الزيارات المنزلية المتبادلة وسماع البرامج الاخبارية والفنية من الراديو والتلفزيون الوسائل الرئيسية لقضاء وقت الفراغ من جهة والترفيه من جهة ثانية .

وتبدو هذه المشكلة أكثر حدة بالنسبة للأطفال ، إذ تقضي الغالبية العظمى منهم أوقات فراغها إما في المنزل عن المنطعى منهم أوقات فراغها إما في المنزل عن المنزل عن المنزل أو الزقاق أو التسكع في الشوارع . ولا تزيد نسبة الأسر التي يقضي أطفالها أوقات فراغهم بصورة مُرضية (أندية خاصة أو عارسة الحوايات المعينة) عن 20% فقط من مجموع الأسر عينة المدراسة . ويكشف هذا عن وجود مشكلة أساسية ذات أبعاد تربوية خطيرة بين الأوساط السكنية للمهجرين .

والسؤال هو: هل كان للمشكلات المختلفة التي صاحبت تهجير الفلسطينيين أو نتجت عنه ، آثار سلبية على اتجاهاتهم وتطلعاتهم نحو العودة مستقبلا وما هو آثر التغيرات الاجتماعية المختلفة في هذا المجال ؟ دلت البيانات التي تجمعت لدينا على أن غالبية المهجرين قد احتفظوا بقدراتهم على الأمل في العودة مستقبلا ، وباتجاهاتهم المتفائلة نحو مستقبلهم ، وذلك رغم المشكلات التي صاحبت أو نتجت عن تهجيرهم . وتبلغ نسبة هؤلاء ٩٤٪ من مجموع عينة الدراسة ، وقد وصفوا تهجيرهم بأنه حالة طارئة لا بد زائلة في يوم من الأيام . يقابل هذه النسبة ٤ (٢٣٪ من المهجرين كان للتهجير آثاره السلبية الواضحة على اتجاهاتهم نحو العودة وثقتهم بالمستقبل . وقد اختلفت اتجاهات المهجرين من هذه المسألة باختلاف درجة استقرارهم الأسري ، إذ أظهر المتزوجون منهم قدرا أكبر من الايجابية في اتجاهاتهم نحو المستقبل وإمكانية العودة (٥٥٪) في حين قلت نسبة المتفائلين بين العزاب لتصل الى ٣٨٪ . وهي لدى فئة الأرامل من المهجرين تبلغ ٢٩٪ ولدى المطلقين ٢٦٪ (الملحق جدول رقم ٣٤٨٪) وقد لا يفسر موقف الفئتين الاخيرتين إلا في ضوء تجاريهم الشخصية البحتة مع الهجرة ، فكلم كانت تجربة المهجر أكثر مرارة كلم انعكس ذلك سلبيا على اتجاهاته النفسية نحو المستقبل والثقة به . وهذا التفسير إن صح _ يعني ضرورة توجيه رعاية واهتمام خاص لأولئك المهجرين الذين يعيشون ظروفا أسرية غير مستقرة ، لكي لا تترك تلك الظروف .

كيا أن ظروف العمل القاسية لها دورها في هذا المجال ، فقد بينت الدراسة أن المجال المهجرين نحو هجرتهم وعودتهم يزداد تشاؤما كليا عانوا مشكلات متعلقة بالعمل كالمطالة مثلا . فقد دلت البيانات على أن غالبية الذين لا يأملون بالعودة هم من الذين كالبطالة مثلا . فقد دلت البيانات على أن غالبية الذين لا يأملون بالعودة هم من الذين يعانون مشكلة البطالة ٥٠٧٤٪ في الوقت الذي تعمل فيه نسبة هؤلاء إلى ١٢٪ فقط بين المهجرين العاملين بالمهن والأعمال المختلفة . (الملحق جدول رقم ٩٠٣٥٪) . كما كشفت كان أكثر تفاؤلا في اتجاهاته نحو مستقبل العودة ، والمكس صحيح . فبينا تبلغ نسبة المثالين بالعودة ٤٧٥٪ لدى المهجرين الذين تقل دخولهم الشهرية عن ٥٠ ديناراً ترتفع هله النسبة لتبلغ ٥٠٧٥٪ لدى أولئك الذين تقل دخولهم الشهرية عن ٥٠ ديناراً ترتفع رالملحق - جدول وقم ٥٠٠٠٪ لدى أولئك الذين تزيد دخولهم الشهرية عن ٥٠٠ دينار (الملحق - جدول وقم ٥٠٠٠٪ أما عن أثر التعليم في هذا المجال - فلم تكشف اللداسة عن علاقة واضحة بين مستوى التعليم من جهة وبين اتجاهات المهجرين نحو مستقبل عودتهم من جهة أخرى . فالفروق بين المستويات التعليمية المختلفة ليست ذات دلالة إحصائية في هذا المجال .

وقد أظهر ٢٠٦١٪ من المهجرين المقيمين في المدن تفاؤهم وثقتهم بالمستقبل مقابل
٥٧٤٪ من المهجرين سكان المخيمات الذين رأوا أن التهجير هو حالة طارئة ستزول
مستقبلا أما الذين ينظرون بيأس كامل إلى المستقبل وليس لهم فيه أي ثقة بخصوص
إمكانية العودة ، فتصل نسبتهم إلى ٤ر٨٪ فقط بين المهجرين سكان المدن في حين ترتفع
هذه النسبة لتصل الى ٢٥٪ بين المهجرين سكان المخيمات (الملحق - جدول
رقم ٥٣٥٣). وهذه الحقيقة تملي علينا ضرورة إعادة النظر في الكثير من المسلمات الشائمة
التي تقول إن بقاء المهجرين الفلسطينيين في خيماتهم كمساكن مؤقته بيقيهم بحالة ارتباط
نفسي أكثر بحوطنهم الأصلي ، ويقلل من شعورهم بالاستقرار في أماكن إقامتهم الحالية ،
لكي نظل أوضاعهم الحالية أوضاعا مؤقته لا بد زائلة . الأمر الذي لم تؤكد صحته هذه
المداسة .

وأما عن تكيف المهجرين واستقرارهم في أماكن إقامتهم الحالية فقد بينت الدراسة أن الغالبية العظمى منهم (١٩٥٩٪) تشعر بالاستقرار في أماكن إقامتها الحالية ، ولا يفكرون بتركها لأي سبب من الأسباب ، مقابل ١٩١١٪ لا يشعرون بمثل هذا الاستقرار ، بدليل أنهم يفكرون بالهجرة حاليا إلى بلدان أخرى خارج الأردن (الملحق جدول رقم ٣٣٥٪ ١٠٠٠ ويحاولة استقصاء الأسباب التي تدفع بهؤلاء الى التفكير بالهجرة والشعور بعدم الاستقرار ، تين لنا أن ١٩٧٥٪ منهم لا تتوفر لديهم إمكانيات كافية للمعيشة من وجهة نظرهم ، وأن ٢٥١٧٪ منهم لا يجدون في الأردن العمل المناسب هم ، وأن ١٥٠٪ منهم لا يجدون في الأردن العمل المناسب هم ، وأن ١٥٠٪ منهم لا يحدون في الأردن في بلدان أجنبية أو عربة وبخاصة دول الحليج العربي (الملحق جدول رقم ٥٠٠٪).

نخلص إلى القول أن أسباب عدم تكيف بعض المهجرين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم الحالية في الأردن ، هي أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى ، بينها هي ثقافية في معظم حالات الهجرات الطوعية وغيرها التي تحدث عبر المجتمعات المختلفة الأمر الذي يؤكد أيضا الحصوصية المتميزة للظروف والأسباب والأثار المصاحبة أو الناتجة عن عمليات التهجير التي يتعرض لها الفلسطينيون إذا ما قورنت بالهجرات الأخرى الممروفة .

إلا أن حالات عدم التكيّف بالنسبة للمهجرين الفلسطينيين ، لا تمثل القاعدة وإنما الاستثناء فغالبية المهجرين عينة الدراسة لا تعاني من مشكلة التكيّف كما هو واضح في رالجدول رقم ٣٣٥° . وقد يعود ذلك إلى عدم تعرضهم لظروف ثقافية جديدة في المجتمع المستقبل لهم وذلك لسبيين .

الأول : استمرار إقامتهم في مناطق خاصة بهم في الغالب بالمخيمات ، وبعض المجتمعات المحلية الحضرية داخل المدن الأردنية .

الناني : التشابه الكبير بين المجتمعين الفلسطيني والأردني من حيث التركيب الثقاقي والاجتماعي إلى درجة تكاد أن تزول معها تماما أية فروق أو اختلافات ثقافية أو اجتماعية الأمر الذي يساعد عادة على تقليل هذه الصدمة الثقافية لدى المدوف أو المهاجرين عبر مجتمعين لهم الملم المشتركة . إذ من المدوف لدى العلماء أن مشكلة التكيف تقل حدتها إذا كان التركيب الاجتماعي للمجتمع المستقبل للمجتمع المستقبل للمجتمع المستقبل للمهاجرين مماثلا للتركيب الاجتماعي للمجتمع المستقبل لهم وسنة

خلاصة ونتائج

- إن الهجرة الفلسطينية هي سلسلة متتابعة من عمليات التهجير التي تحدث بشكل قسرى مباشر في غالب الأحيان سواء إبان العمليات العسكرية أو ما شابه ذلك ، فلم تكشف اللراسة عن وجود مثل هذا النمط من الهجرة .
- ٢ أن ألمشكلات الاقتصادية المتمثلة بانحفاض الدخل الناتج عن فقدان الأسرة لمصادر دخلها التقليدية هي أبرز المشكلات التي تعاني منها غالبية الأسر المهجرة ، وذلك رغم المحاولات الدولية والعربية للتخفيف من حدة هذه المشكلة بتقديم المساعدات المالية والعينية لتلك الأسر والتي كشفت الدراسة عن أثرها المحدود في هذا المجال كها عبر عن ذلك المهجرون أنفسهم .
- ٣ لقد صاحب تهجير الفلسطينين مشكلات صحية (جسدية وعقلية) بلغت في معظمها حد الإعاقة ، وذلك كمظهر عيز وخاص بهذه الهجرة . وتبلغ نسبة وجود هذه المشكلات درجة مرتفعة بين المهجرين الفلسطينين كيا اتضح من الدراسة .
- ٤ على صعيد البناء الاجتماعي الأسري ، فقد أبلت الأسرة المهجرة مستوى عاليا من التماسك خلافا للتوقعات الشائعة في معظم دراسات الهجرة من حيث آثار الهجرة على الأسرة بعامة . فبخلاف الانفصال الجغرافي لبعض الأفراد لدى نسبة محلودة من الأسر ، فقد احتفظت غالبية الأسر المهجرة بسلطتها التقليدية ورقابتها على سلوك أفرادها ، كيا لم تتعرض العلاقات الزوجية لوهن ملموس يؤدي إلى الطلاق أو الزواج المتكرر ، إلا في حدود فشيلة لم تتجاوز نسبة حدوثها في المجتمع الأردني بعامة . وهي حالات لوحظ أنها وجدت لدى فئات السن الكبيرة نسبيا ٤٠ سنة فاكثر . وبخاصة ذات مستوى التعليم المنخفض ، ومستوى الدخل المرتفع نسبيا .
- هـ لقد أبدى مجتمع المخيم تماسكا أسريا أكبر بالمقارنة مع مناطق النجمع الحضرية الأخرى. فنسبة الطلاق فيه أقل ، وكذلك نسبة انحراف الأبناء وخروجهم على سلطة الأسرة التقليدية.
- ٢ ـ إن أقل من نصف العينة فقط من الأسر قد احتفظت بعلاقاتها مع مواطنها الاصلية في فلسطين ، وذلك من خلال الزيارات المستمرة أو المتقطعة لتلك المواطن . وقد لوحظ أنه كليا ارتفع سن المهاجر كليا زاد اتصاله بموطنه الأصلي ، وهذه حقيقة تجعلنا ننظر بكثير من الشك إلى عامل الزمن ودوره في إضعاف علاقات المهجرين بمواطنهم الاصلية كيا تفترض اسرائيل .
- لقد كشفت الدراسة عن شيوع غط الأسر الممتدة بين المهجرين الفلسطينين
 المقيمين في المخيمات ومناطق التجمع الحضرية الأخرى ، وذلك بفعل الظروف المختلفة وبخاصة الاقتصادية منها والتي فرضت على المهجرين غط الإقامة السكنية
 المشتركة . فارتفاع أجور المساكن وانخفاض الدخل أدى إلى أن يضم المسكن

الواحد أكثر من أسرة نووية في الوقت نفسه للتغلب على صعوبة الظروف الاقتصادية الني تعيشها الأسر المهجرة المقيمة في المخيمات ، وهذا يعني أن شيوع نمط الاسرة المهتدة في المجتمع لا يرتبط بالضرورة بتوفر الظروف الاقتصادية الجيدة كها درج الباحثون على الاعتقاداً فصعوبة الظروف الاقتصادية والفقر قد يجبران أكثر من أسرة نووية من الأقارب على الإقامة في مسكن واحد مشترك ، وقد ارتبط نمط الإقامة المشتركة هذا بمشكلات تعاني منها الأسرة المهجرة كالتزاحم السكني داخل المسكن ، إلى جانب المشكلات الاخرى التي تعاني منها أصلا كنقص التسهيلات المندية داخل مساكن المهجرين الشيقة في الغالب .

٨ ـ رغم التهجير ومشكلاته الكثيرة فإن المتفاتلين بالمستقبل الواثقين بالعودة ما زالوا يشكلون الغالبية بين المهجرين عينة الدراسة أما الذين ينظرون إلى المستقبل بياس والذين لم يتبلور موقفهم بعد فها زالوا في حدود الأقلية ، وقد لوحظ أن الظروف الأسية والانتصادية الجيدة للمهجر ، تساعده كثيرا على الاحتفاظ بقدرته على الأمل والثقة بالمستقبل.

أما عن متغير التعليم فلم تكشف بياناتنا عن أي أثر له في هذا المجال .

٩ _ إن غالبية المهجرين الفلسطينيين عينة الدراسة لم تعان مشكلة التكيف في المجتمع الأردني ، وذلك خلافا لما تفترضه معظم دراسات الهجرة وذلك بسبب التشابه الكبير بين المجتمع الأصلي والمجتمع الأردني المستقبل لهم من الناحية الاجتماعية والثقافية .

الحسوامش

- 1 Bergel E . EUrban Sociology . Masograw hill book co . in 1955 , P . 200 .
- 2 U. N. International Migrataion in the arab world .ECWA Pipualation conferance . Nocosia 1981 . Vol 1,2 .
- حول هذا انظر أيضا : ج . س . بيركس و ك . أ . سينكلير ، السكان والهجرة الدولية في الدول
 العربية ، اللجنة الاقتصادية لغرب أسها ، بيروت ، . ١٩٨٠ .
- وايضا: د. السيد محمد غلاب، عمد صبحي عبد الحكيم. السكان ديمفرافيا وجفرافيا. الطبعة
 الثانية، مكتبة الأنجار المصرية، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٦١. ١٦٩.
- دارین تومسون ، دافید ت لویس ، مشکلات السکان ، ترجة د . راشد البراوي مکتبة الأنجلو المصرية ،
 دون تاریخ ، ص ۷۷۳ ، ۷۷۳ .
- جون فريد مان ، وروبرت وولف . التحول الحضري ، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع . ترجمة
 - د. إدريس عزام . و د . أحمد ربايعة ، عمان ١٩٧٩ ، ص ٢٧ ، ص ٢٨ .

- ـ _ لِيوِن بِ فِ . يوفير وآخرون .. الهجرة الدولية ، ترجمة د . فوزي سهارنة ،عمان ، ١٩٨٧ ، ص ٧٤ .
- Arias Jorge . International conference of population , N . Y . 1961 . p . 416 .
- Jansen J. Clifford; Readings in the sociology of migration pergam press. Firsted, N. Y. 1970, p. 10/
- وعن انواع الحراك والانتقال وأسبابه انتقل: Raioh R. Sell Analyzing migration devisions . First step whose decision ? In Demog-
- raphy. Population association of america, Vol. 20, Nu 3, August 1983, p. 299.
- 3 ـ انقل : القلسطيتيون في الوطن العربي . دراسات في أوضاعهم الديمرافية والاجتماعية والاقتصادية .
 معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ز ص ١٧٧ ، ١٧٥ .
 دافضا :
- Nabil Badran Palestinians migration : Trends and Socio economic Consequence : In International migration in the arab World - ECWA population conference - Nicosia 1981 Vol. J. p. 48 -
- انظر ف . ف . كوستيلو . علم الاجتماع الحضري (التعلين في الشرق الأوسط) ترجمة د . أبو بكر ماقدار ، دار القلم ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٧٩ .
 - تـ انظر، النشرة الإحصائية السنوية، دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٨٢.
- لا ـ هداً يُؤكد أن عمليات التغريم السكائي التي تمارسها إسرائيل هي عملية مستمرة حتى بعد توقف العمليات المسكرية .
 - يتوجه الباحث بالشكر الى جيم الباحثين الذي أسهموا في إنجاح عملية المسح الإجتماعي الميداني.
- مول أساليب المشابقات والتهجير التي تتبعها أسرائيل: انظر حبيب قهوجي . العرب في ظل الاحتلال
 الاسرائيل منذ حوب ١٩٤٨ . منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث . حر. ١٣٦ وما بعدها .
- ١٠ ـ دَالْرَةَ ٱلإِحْصَاءَاتَ الْعَامَةِ . النشرة الإحصائيَّةُ ٱلسنويَّةِ ١٩٨٧ ، ص ١٤ .
- ١١ ـ دائرة الأحصاءات العامة . النشرة الإحصائية السنوية ، ١٩٨٧ ، ص ١٦ ، وتبلغ نسبة الأمية العامة في الأردن ٢٥٦٣٪ ، وبين المذكور من فئة ١٥ ـ ١٥ ٩٠٠ إلى في عينة المدراسة ١٣٥٧٪
- ١٢ متيرت الزيارات المستمرة أم المتقطعة هي مؤشرات الاتصال أو الترابط بين الأسر المهجرة او مجتمعاتها الأصلية التي هجرت منها . وذلك الأغراض هذه الدراسة فقط
- ١٣ _ تأتي تلك المساعدات من الجهات التالية كيا تبين من البحث: الجهات الأصلية (جميات خيرية) _ جهات حكومية أردنية _ جهات فلسطينية _ جهات عربية _ جهات دولية (وكالة الغوث)
- ١٤ ـ ان متوسط حجم الأسرة الفلسطينية للحسوب عل أساس هيئة هله الدراسة هو ٧ر٦ فرد وأن ٨٨٪ من تلك الأس بزيد عدد أفرادها عن ٤ ويتصاعد حتى ١٥ فردا .
- ١٥ ـ للمقارنة مع الحدمات المتزلية على الصعيد الوطني الأردني ، افظر : دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة
 الاحصائية السنوية ، ١٩٨٧ ، ص ٣٣ .
- ١٦ . [ن مؤشر الاستقرار المعتمد في هذه الدراسة هو عدم تفكير المهجر في الهجرة إلى مكان آخر غير الأردن حاليا . وذلك لعدم وجود مايدقعهم إلى ذلك من وجهة نظرهم .
- ۱۷ انظر: د. عبدالاله ابرعياش ، د. اسحق القطب . الأتجاهات الماصرة في الدراسات الحضرية . وكالة الملج الكوب ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٥ . ويبدًا المحيى انظر ايضا : للطبوعات ، الكوبت ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٥ . ويبدًا المحيى انظر ايضا : Gist . N . P . and fava F . Sylvia . Urban Society . Thomas
- د. فهذ الثاقب . حوّلُ حجم وينية العائلة العربية والكوينية . مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الثاني ، السنة الرابعة ، تموز ١٩٧٦ ، ص ٨٥ وما بعدها .

جدول رقم (١) توزيع هينة الدراسة حسب أماكن الإقامة الحالية في الأردن

النبة المثوية لجموع العينة	عدد الاسر	مكان الإقامة	النسبة المثوية لمجموع العينة	عدد الأسر	مكان الإقامة
%.0% %.0 %.9 %.7% %.0% %.0%	YA. 17. 147 1.1	غيم حوش/جرش غيم سوف/سوف غيم النعيمة/إربد غيم الحسين/إربد غيم الزرقاء/الزرقاء غيم زيزياء/جنوب عمان	%1758 %8 %57 %57	**** ** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** ** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** ** *** *** *** *** *** *** *** *** **	غیم الحسین/عمان غیم الوحدات/عمان حی نزال/عمان وادی الحدادة/عمان غیم شنار/مارکا غیم البقة/صویلح
χ1++	79.00		ع الكلـي	الجمو	

جلول رقم (۲) توزيع أرباب الأسر عينة المدراسة حسب مراكزهم الأسرية داخل تلك الأسر ونسبهم المثوية

7.	العدد	المركز الأسري للمبحوثين	الصفة
٤ر٨١٪			اب
%175Y %Y '			اع
۳ر٠٪	۹٠		غير ذلك (أقارب)
7,1**	44.0		المجموع

جدول رقم (٣) توزيع أرباب الأسر عينة المدراسة حسب الجنس ونسبتهم المثوية

النسبة المثوية	العدد	الجنس
%^5\ %\%\	7£97 8A9	ذکر أنث <i>ی</i>
7.1	79.00	المجموع

جدول رقم (٤) توزيع المبحوثين أرباب الأسر عينة الدراسة حسب السن ونسبتهم المثوية

النسبة المثوية	العدد	فثات السن
٤ر٧ ./	777	اقل من ۲۰ سنة
٤ر١١٪	787	۲۰ - اقل من ۲۰
٪۱۰	YAA	۲۵ – اقل من ۳۰
۳٫۷٪	719	۳۰ - اقل من ۳۰
٤ر١٤٪	240	٣٥ - اقل من ٤٠
٥ر١١٪	٤٩٥	٤٠ – اقل من ٤٥
%ጌሃ	7.67	٥٥ - اقل من ٥٠
٤ر٦ ٪	197	٥٠ اقل من ٥٥
٤ر٩٪	7.47	٥٥ – اقل من ٦٠
7.11	377	٦٠ سنة فاكثر
7/111	Y9.A0	المجموع

جدول رقم (٥) توزيع أرباب الأسر عينة المدراسة حسب مستوى التعليم ونسبتهم المتوية

النسبة المثوية	العدد	مستوى التعليم
۷٫۳۱٪	٨٥٢	اميون
٤ر٤٤٪	١٣٨٨	ابتداثي
۷ر۲۲٪	7"17	اعدادي
۸ر۱۰٪	377	ڻانوي ["]
٧ره٪	171	جامعي
۲٫۷٪	٧٨	دراسات عليا
7.1 * *	49.00	المجموع

جدول رقم (٦) توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب الحالة الزواجية ونسبتهم المثوية

النسبة المئوية	العدد	الحالة الزواجية
۷٤٪ ۲ر۰۱٪ ۱ر۰۱٪ ۳ره٪	77\7 71\0 707	متزوج أعزب أرمل مطلق
7.1	79.00	المجموع

جدول رقم (٧) توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب أمكنة الإقامة السابقة على التهجير ونسبتهم المثوية

النسبة المثوية	العدد	مكان الإقامة قبل التهجير
3c3f% FcAY% V%	1974 100 104	الضفة الغربية فلسطين عام ٤٨ قطاع غزة
×1	79.00	المجموع

جدول رقم (٨) ظروف التهجير وأسبابه كما ذكرها المبحوثون

النسبة المئوية	عدد الأسر التي هاجرت في ظل هذه الظروف	الظروف والأسباب
%155° %156 %10	1A9 *	التهجير خلال الحرب التهجير بالطرد الإجباري بعد الحرب التهجير إثر انفلاق سبل العيش التهجير إثر سلسلة مضايقات
7/1**	. ۲۹۸۰	المجموع

جدول رقم (١٠) الأساليب التي تتبعها إسرائيل لحمل الفلسطينيين على الهجرة كها ذكرها المهجرون أنفسهم .

النسبة المئوية	مجموع الأسر التي ذكرت هذه الوسيلة	الأساليب
\$1,5 % %\% \$1,5 % \$1,0 % %\01,0 % \$2,77,0 %	247 774 214 174 209 4°7 249	نسف المنازل نهب وسلب الممتلكات إتلاف المزروعات خطف أشخاص من الأسر قتل أشخاص منع التشغيل غير ذلك
7.1.1	Y9.A.o	المجموع

جلىول رقم (١٩) الأسباب التي حالت دون هجرة من لم يهاجر من الفلسطينيين ، وذلك بنظر المبحوثين

النسبة المثوية	عدد الأسرالتي ذكرت هذا السبب	الأسباب
7.273.%	1774	عدم الرغبة في ترك البلد الأصلي
٥ر١٢٪	777	عدم تعرضهم لمضايقات مباشرة
%\A	٥٣٤	عدم وجود ما يخافون عليه لديهم
۳۷٪	719	عدم قدرتهم على العيش في بلد أخر
٢ر١٤٪	A73	لايوجد سبب محلد
7.0	188	غير ذلك
%1	74.40	المجموع

جدول رقم (١٢) أنواع الخسائر والأضرار التي لحقت بالأسرة حين التهجير

النسبة المثوية	عدد الأسر	انواع الخسائر والاضرار
۳ره۱٪ ۷رځ۲٪ ۵ر۷٪ ۵٪ ۱ر۵٪	903 1417 170 171 107	أضرار بشرية اضرار اقتصادية اضرار صحية اضرار عقلية أضرار نفسية غير ذلك
7.1	19 00	المجموع

جلول رقم (١٣) حالات الإعاقة التي نتجت عن الهجرة ويعاني منها فرد أو أكثر داخل الأسرة حاليا

النسبة المثوية	عند الأسر التي لديها هذه الحالات	نوع الإعاقة
0,7% 10.0% 70.7% 10.3%	770 701 49 700	إعاقة جسمية إعاقة نفسية إعاقة عقلية ليس لليها أية حالة
7.100	79.00	المجموع

جدول رقم (١٤) توزيع الأسر حسب شمول أو عدم شمول الهجرة لكل أفرادها

النسبة المئوية	العدد	الأسر المهجرة
۷ر۸۶٪ ۳ر۱ه٪	1840	الأسر التي شمل التهجير كل أعضائها الاسر التي لم يشمل التهجير كل أعضائها
7.1	00.07	المجموع

جدول رقم (١٥) الأسر التي عانت تجربة الزواج المتكور لرب الأسرة

النسبة المثوية	العدد	الأسر المهجرة
۱۲٪ ٤ر۷۷٪ ۲ر۱٪	70 E 77 17 71 A	الأسر التي عانت مشكلة الزواج المتكور بعد الهجرة الأسر التي لم تشهد هذه المشكلة الاسر التي لم يتزوج أرباجها بعد
7.1	79.00	المجمرع

جدول رقم (١٩) أسباب تكرار الزواج ، كها حددها أرباب الأسر

النسبة المثوية	العدد	الأسباب
%18 %19 %1 %7% %7%	770 79 71 17	الحالافات بين الزوجين الرغبة في إنجاب أطفال أكثر عدم ملاءمة الزواج السابق بقاء الزوج في مكان الإقامة الأصلي حدوث الزواج الأول في سن مبكرة
7.\	17	أسباب أخرى
7111	408	المجموع

جدول رقم (١٧) الأسر التي عانت مشكلة الطلاق بعد التهجير

النسبة المئوية	العدد	أسر العينة
%\\ %A9	**** *********************************	الأسر التي عانت مشكلة الطلاق الأسر لم تعان هذه المشكلة
7.1	YANO	المجموع

جدول رقم (١٨) أسباب الطلاق – كما ذكرها أرباب الأسر

النسبة المثوية	العند	أسباب الطلاق
717	79	الحلافات المستمرة بين الزوجين
<u>//</u> ٧٨	400	الفقسر
7.8	۱۳	انحراف أحد الزوجين
/۱٪	٣	المسرض
7,7	٦	العقيم
٪۱	٣	عدم التوافق
ХҮ	٦	الزواج الإجباري
	۴	غير ذُلَــك
%1	447	المجموع

جدول رقم (١٩) الأسر التي تعاني من انحراف واحد أو اكثر م<u>ن أينا</u>ئها

النسبة المئوية	العدد	أسر العينة
7.14		الأسر التي للما حلث منحرف أو أكثر
7.44	414.	الأسر التي لا تعاني من هذه المشكلة
71	OAPY	المجموع

جدول رقم (٢٠) تكرار الزواج وعلاقته بالسن لمدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة المثوية	المجموع	لم بمروا بتجربة الزواج التكور		مروا بتجربة الزواج المتكور		تكواد الزواج
		Z	المند	7.	المدد	فئات السن
X1	* 777 727	%14 %13)0	77.	7.1	۲	اقل من ۲۰ سنة
X1	YAA	۷۷٫۱٫۷٪	377	ەر۳٪ ۲۰ر۸٪	14	۲۰ اقل من ۲۰ ۲۵ اقل من ۲۰
X/	P17 073	۷ر۲۹٪ ۲ر۹۳٪	¥.4	۳ _د ۷٪ ٤ر۲٪	17 YA	۳۰ – اقل من ۳۰ ۳۵ – اقل من ۴۰
.X	147	۷٫۷۸٪ ۷۲٪	177	%175P %14	30	٤٠ - اقل من ٥٤ ٤٥ - اقل من ٥٠
X1	TAY	%Y7 %A0	127	37%	73 73	ە ھ – اقل من ەە ەە – اقل من ١٠
X1++	377	%v4	Yoz	ZYI	7.4	٦٠ - سنة فأكثر
7.1	79.00	% AA	7771	ZIY	307	الجمرع

جدول رقم (٢١) تكرار الزواج وحلاقته بالدخل لدى أرباب الأسر هيئة الدراسة

النسبة المثوية		لم بمروا بتجربة الزواج المتكور		مروا بتجربة الزواج المتكور		تكراد الزواج
- July		7.	المدد	7.	المند	فثات الدخل
X1++	177	7.A+	YAS	۲۰	٧٤	أقل من ٥٠ دينار/الشهر
X1	07E	ZAY ZAX	470	7/.V 7/.1£	13 3A	۵۰ – اقل من ۱۰۰ ۱۰۰ – أقل من ۵۰۱
7,111	7A3	7.41	270	7.8	14	١٥٠ - أقل من ٢٠٠
X1	71.7	٤ ر٩٤٪ ٧ ر٨٨٪	103	/\;\\\ \%\\\\\\	07	۲۰۰ - اقل من ۲۵۰ ۲۵۰ - اقل من ۳۰۰
X1	77%	٤ر٨٣٪ ۲۰٪	140	%\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	17	۳۰۰ – اقل من ۳۵۰ ۳۵۰ – اقل من ۴۰۰
X1	79	%1E	Yo	7,61	18	٤٠٠ دينار فاكثر
7,1	44.0	%AA	17171	ZIY	701	المجموع

جلول رقم (٢٢) الطلاق وحلاقته باللخل للى أرباب الأسر عينة اللراسة

النسبة المثوية	النسبة المحرع الدية		الأسر التي لم تعان من الطلاق		الأسر الز من مشك	الطلاق
المتويه		χ	العدد	7.	العدد	فثات الدخل
XV·· XV·· XV·· XV·· XV·· XV·· XV·· XV··	777 078 2A7 2A7 2A7 7°7 7°8 7°7	//A7 //AV //A0/8 //A0/8 //A1/7 //A1/7 //A1/7 //A0/7	117 1193 013 113 1197 1197 1197 1197 1197 1197 119	%18 %18 %1853 %1854 %2 %2 %2 %3 %3 %3 %3 %3 %3 %3 %3 %3 %3 %3 %3 %3	01 VY V1 TE E1 1Y Q	أقل من ٥٠ دينارا ٥٠ - أقل من ١٠٠ ١٠٠ - أقل من ١٥٠ ٢٠٠ - أقل من ٢٠٠ ٢٠٠ - أقل من ٣٠٠ ٣٠٠ - أقل من ٣٠٠ ٣٠٠ - أقل من ٣٠٠
X1••	79.00	7.49	7707	%\\	417	المجموع

جدول رقم (۲۳) الطلاق وعلاقته بالسن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة الكلية	المجموع	الأسر التي لم تعان من هذه المشكلة		الأسر التي عانت من مشكلة الطلاق		الطلاق
الكلية	C .	7.	العدد	7.	المدد	فثات الأعمار
7.1	777	%99	77.	7.1	۲	أقل من ۲۰ سنة
7,1++	737	7.9.1	779	7.8	۱۳	۲۰ - أقل من ۲۰
X1++	YAA	17.97	YVV	7.8	11	۲۵ – أقل من ۳۰
7.1	714	77.98	7.7	7.4	17	۳۰ – أقل من ۳۵
7.1	270	77.91	797	7.9	۳۸	۳۵ – أقل من ٤٠
7.1	890	17.00	277	7.10	٧٣	٤٠ – أقل من ٤٥
7/3 * *	۱۸٦	7.40	١٣٩	7.40	٤٧	ه٤ – أقل من ٥٠
7.1 * *	197	7.74	104	7.71	٤٠	٥٠ – أقل من ٥٥
7.1	YAY	7.44	771	7,14	01	٥٥ - أقل من ٦٠
7.1	377	7.19	۸۸۲	7/11	77	٠ ٦سنة فاكثر
X1	79.00	7,49	Y057	7/11	***	المجموع

جدول رقم (٢٤) الطلاق وعلاقته بمكان إقامه أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة الكلية	ا النسبة		اسر لم تعان من هذه المشكلة		الأسر المؤ مشكلة	الطلاق
الكلية		7.	المدد	7.	العدد	مكان الإقامة
X1 · ·	*17.7	۷۷٪ مر۱۹٪	788 7817	۲۳٪ ٥ر٩٪	V	المدينة المخيم
7.1	79.40	7/A9	Y10Y	7.11	447	المجموع

جدول رقم (٢٥) الطلاق وعلاقته بالسن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة المجموع الكلية		لم يعيشوا هذه المشكلة			عاشوا الطا	الطلاق
الكالية		7.	العدد	γ.	العدد	مستوى التعليم
7.1**	701	۲۷۰٪	870	٤ر٢٩٪	198	آمي .
7.1	17744	۹ر۹۳٪	14.4	1771	7A	ابتدائي
%\·•	777	٥ر٩٠٪	771	ەرە٪	40	ا إعدادي
7.1.	772	7.47	718	7.4"	1.	ثانوي
%1··	171	۷٫۷۹٪	177	۳ر۲٪	٤	جامعي
%1++	٧٨	7.1 * *	YA	-	-	دراسات عليا
%\··	79.00	, ½ 4 9	YVOY	%\\	417	المجموع

جدول رقم (٢٦) الطلاق وعلاقته بالعمل لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة الكلية	المجموع	كلة	لم يعيشو المشا	مشكلة لاق	عاشوا الط	المبحوثون حسب العمل
الخلية		7.	العند	7.	المدد	
%1··	41.	%9.8 % Y 9	19+1 VOT	/\7 //Y1	3.4	عاملون بمهن مختلفة عاطلون عن العمل
7.1	1940	7.49	Y70V .	7,11	447	المجموع

جدول رقم (٢٧) الأسر التي تعاني مشكلة انحراف الأحداث موزعة حسب أماكن إقامتها الحالية

النسبة	النسبة المحبوع الكلبة		الاسر التي لا تعاني: من هذه المشكلة		الاسر التي أ أو أكثر مز انحراف ا		
الكلية		7.	العند	7.	العند	مكان الإقامة الحالي	
X1	*1A Y11V	%19 %9•	Y19 Y£	Ζ٣1 Ζ1•	9.9 YYY	المدينة المخيم	
%\ · •	9400	7.44	7719.	7.17	777	المجمرع	

جدول رقم (۲۸) أسباب انحراف الأبناء كها ذكرها أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة المئوية	العند	الأسباب
X77589	757	اسباب اقتصادية
۲۲ر۱۰٪	44	الصراع المستمر بين الابن والأب
۷٥ره۱٪	٥٧	رفاق ألسوء
۸۴٫۷٪	YY	أسباب غير محلدة
۲۱۰۰	ያግግ	المجموع

جدول رقم (٢٩) زيارات الأسر لمواطن إقامتها الأصلية في فلسطين

النسبة المتوية	عدد الأسر	أغاط الزيارات
710	888	زيارات باستمرار
7.YA	ATE	زيارات أحيانا فقط
% o V	14.4	لا يوجد زيارات
7.1 • •	79.00	المجموع

جدول رقم (٣٠) الأسباب الرئيسية لاتصال الأسر المهجرة بمواطن إقامتها الأصلية ، كيا ذكرها أرباب الأسر عينه الدراسة

المجموع	أسباب اخرى	تقديم مساعدات اقتصادية	أداء الواجبات في المناسبات الاجتماعية		
71	170 %18	10 7 X17	۳۰۰ ٤ر۲۲٪	۲۲۰ ۲ر۱ه:/	عدد الأسر النسبة المثوية

جدول رقم (٣١) الأسباب التي تمنع الأسرة من زيارة الموطن الأصلي في فلسطين . كها ذكرها المبحوثون

	أسباب عدم زيارة الموطن الاصلي								
المجموع	أسباب اخرى	عدم وجود أقارب في الموطن الأصلي	أسباب امنية	عدم توفر امكانات اقتصادية	الأسر				
X1	۱ ۵۷٪ ۳ر۳٪	001 %TY3,T	۰ ££٦ ٪۲۳٫۲	704 7.04%	العدد النسبة المثوية				

جدول رقم (٣٢) الاتصال مع الموطن الاصلي وعلاقته بالسن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة الكلية	المجموع	اتصال	لايوجد	بال مستمر تقطع		الاتصال مع الموطن الأصلي
المحلية		γ.	المدد	7.	العدد	فثات السن
7.1	777	7,9 &	7 • 9	7/.٦	14	أقل من ۲۰ سنة
7.1 **	737	3,77%	177	רכיזץ.	۸١	۲۰ – أقل من ۲۰
7.1 **	YAA	7.77	YYY	7,44	77	۲۰ – أقل من ۳۰
7.1	719	7.79	100	۲ر۲۹٪	7.8	۳۰ – أقل من ۳۰
7.1	٤٣٥	٤ر٥٥٪	720	۲ر۴۶٪	19.	٣٥ – أقل من ٤٠
7.1	890	٤ر٣٩٪	190	1/21-57	4	٤٠ – أقل من ٤٥
7.1	141	۲ر۲۹٪	00	٤ر ٠٧٠ <u>/</u> ٪	171	٥٥ – أقبل من ٥٥
7.1	197	٨ر٤٥٪	ZΑ	٢ر٥٥٪	1.7	۵۰ – أقل من ۵۵
7.1 **	YAY	۸ر۰۰٪	188	۲ر۶۹٪	149	٥٥ – أقل من ٦٠
%1··	377	7.27	177	7.0A	144	٦٠ سنة فأكثر
%1 ··	04.07	, %•٧	17.4	7.27	۱۲۷۸	المجموع

جدول رقم (٣٣) الأسر المهجرة التي تتلفى مساعدات مختلفة

7.	العدد	أسر العينة
۵ر۲٪ ۸ر۲۵٪ ۷ر۰٤٪	19V 10V9 1709	الأسر التي تتلقى مساعدات مالية الأسر التي تتلقى مساعدات عينية الأسر التي لا تتلقى أية مساعدات
%1	04.97	المجموع

جلول رقم (۳٤) المساعدات الأسرية من حيث استمراريتها

لمساعدات	الأسر المتلقية ا	المساعدات
7.	المدد	
1 %\\>\$	1887	مساعدات مستمرة
1/1/17	77.	مساعدات متقطعة
Χ1	1771	المجموع

جدول رقم (٣٥) المساعدات المختلفة المقدمة للأسر المهجرة وعلاقتها بعمل رب الأسرة

		مساعدات	لايتلقون	ت عينية	مساعدا	ت مالية	مساعدا	المساعدة
النسبة	المجموع	7.	المدد	γ.	المند	7.	العدد	أنماط الأسر
71	7.70	7.8.4	AEV	%∘ દ	1.48	7.8	3.4	الأسر التي يعمل أدواد ا
7.111	411	۸ر۴۷٪	777	ەر•ە٪	٤٨٥	۷ر۱۱٪	115	اربي الأسرائتيلا يعمل أربابها
	1440	٧,٤٠٪	17.4	۸ر۲۵٪	104	%ህ•	147	المجموع

جدول رقم (٣٦) المساعدات المقدمة للأسر المهجرة وذلك حسب مكان الإقامة الحالي لتلك الأسر

النسبة	الجمرع	أسر لا تتلقي مساعدات		ت عينية	مساعدات عينية		مساعدان	3/
		7.		7.		7.		<u> </u>
X1	*1A Y77Y	%£7 %£•	15.1	7.8 £ 7.0 £	1881	%1°	111	المدينة المخيم
X1	19.40	۷ر۰۶٪	14-4	۸ر۲۵٪	1049	ەر7٪	147	المجموع

جدول رقم (٣٧) آراء الأسرة المهجرة بالمساعدات المقدمة لها

7.	العدد	آراء الأسر بكفاية المساعدات
۳ر۱٪ ۷ر۹۹٪	7 £	الأسر التي ترى المساعدات كافية الأسر التي تراها غير كافية

جدول رقم (٣٨) الجهات التي تقدم المساعدات للأسر المهجرة

العدد	جهات المساعدة
177	جهات أهلية تطوعية
771	جهات حكومية أردنية
١٥٨	جهات فلسطينية
-	جهات عربية
177	جهات دولية
1777	المجموع
	777 177 177 001

جدول رقم (٣٩) العلاقة بين الحالة المهنية والحالة الزواجية للمبحوثين.

7.	المجموع	7.	مطلق	7.	أرمل	γ.	متزوج	7.	أعزب	ألحالة المهنية
X1••	7.70	7,47	٤١	7.78	٧٢	% A0	IAAY	ەر9٪	۳۰	أرباب الأسر العاملون بمهن
7.1	411	% Y ٣	111	%Y1	741	%10	77.	ەر ۹۰٪	YYA	غتلفة أرباب الأسر العاطلون عن العمل
٪،۰۰	1910	۳ر۱۵٪	107	۱ر۱۰٪	4.4	%Y£	**1*	۲ر۱٪	۲۱۸	المجموع

جدول رقم (٤٠) العلاقة بين مستوى التعليم والحالة المهتية للمبحوثين

7.	لجبرع	7.	عاطلون من العمل	7.	خاملون بمهن مختلفة	الحالة المهنية ستوى التعليم
XYY	701	7.87	££Y	۲ر۱۱٪	417	أمي
3,27,2	1744	7.40,0	781	۷ر۱۵٪	1+11	ابتدائي
7,17,7		7,11)8	11.	דנ11%	707	إعدادي
Z11	377	7.8,0	٤٣	7.18	YA1	ثانوي
۸ره/	171	٦ر٢٪	78	۱ ر۷٪	187	جاممي
۲ر۲٪	YA	-	-	7.8	٧٨	دراسات علیا
7.1	Y4.40	7.1	471	7.1	7.70	المجموع

جلول رقم (٤١) العلاقة بين مكان الإقامة الحالي والحالة السكنية للمبحوثين

7.	الجمرع	Z.	يقيمون بمسكن مشترك مع أقارب أخر	χ	یقیمون بجسکن مشترك رأسر مندة)	Z	يقيمون بجسكن مستقل (اسر زواجية)	المرابعة المرابعة المرابعة
X1	T1A Y17Y			۳ر۷۱٪ مر۹۴٪	77V 1837	۲۲٪ مرا٪	7A 13	المدينة المخيم
Xv.	79.00	7,0	EEI	191	TYYA	7,8	177	الجنوع

جدول رقم (٤٣) توزيع مساكن المبحوثين حسب الحجم (عدد الفرف)

7.	العدد	حجم المسكن
۰۱۵٪ ۵ره۲٪ ۷ر۶٪	1701 V70 181	غرفة واحدة ثلاث غرف أربع غرف فأكثر
X1	79.00	المجموع

جدول رقم (٤٣)

النسبة المثوية	عدد الأسر من هذا الحجم	عدد أفراد الأسر
7.A	377	۱ ، ۲ فرداً
۱ره٪	171	۳
۱ر۷٪	۸/۲	٤
۴ر۱۲٪	£	٥
7.17,0	298	7
XIL	TTY	V
7,11	A/3	٨
7.7	41.	4
ሃ ህ፤	198	1.
%\\	1AY	- 11
۲ر۲٪	11	17
7.7	11	14.
٤ر٠٪	14	18
۲ر۰٪	۸	۱۵ فاکثر
7.1	Y9A0	المجموع

جدول رقم (٤٤) المشكلات الاجتماعية في المحيط السكني للمهجرين

النسبة	علد الأسر التي سكنت فيها	المشكلات الاجتماعية في البيئة السكنية
٥ر٥٢٪ ١ <i>ر٥٪</i> ٤ر٩٦٪	707 104 707	بار أو خمارة بيوت سرية/بغاء لا يعرفون
%100	01.07	المجموع

جلول رقم (٤٥) مطالب المبحوثين لتحسن مستواهم المعيشي

النسبة المثوية	عدد الأسر التي طالبت بها	المطالب الضرورية
ەر۲٤٪	٧٣٢	تحسين الدخل
7.11	777	تعبيد الطرق داخل
		الحي
7,4	۸۱	توفير المياه
ሃ ኖነ	910	توفير فرص العمل المناسبة
7.71	141	توفير مرافق ترفيهية عامة
۱ر۲٪	٧٠	لا يعرفون
% \ ••	04.67	المجموع

جلول رقم (٤٦) الأماكن التي يقضي بها المهجرون أوقات فراغهم

النسبة المثوية	عدد الأسر	أماكن قضاء وقت الفراغ
%VV %° %7 %A %\% %\%	14. 45. 17. 188 14.1	في المنزل المقهى النادي ممارسة هواية لا يوجد وقت فراغ غير ذلك
7.1	79.00	المجموع

جدول رقم (٤٧) ملكية المهجرين لمساكنهم حسب فتات الدخل

	25.5		> > >	; ;;	- <u></u>
:	::	: : :	: :	: :	E .
79.00	37	7 7 6	143	41.4 41.4	الجموع
V37.	1.1% 10.1%	\$4.7. V.4.7.	10%	١ ر٨٢٪	%
1874	¥ :	7 . . 3	70.	L1.A	السكن بالمجان
٠٨٪	1.47/.	17.77 1.77 0.4.72	747	7/1/2	%
۸۸٥	3.1	1 0 T	14	1 -1	مستأجرون
1.4%	447. 4547.	0,43% 43%	34%	A.A.Y.	7.
919	11	1774	33	11.	مالكون لمساكنهم
المجموع	Ç.	١٥٠ - اقل من ٥٠٠ - ١٠٠ ١٥٠ - اقل من ٥٠٠ - ١٠٠	١٥٠ - أقل من ١٥٠ ١٥٠ - أقل من ١٥٠	اقل من ٥٠ دينار ٥٠ – آقل من ١٠٠	ملكية المسكن فثات الدخل الشهري

إدريس عزام ـ ۲۰۷

جدول رقم (٤٨) اتجاهات المهجرين نعو مستقبل التهجير وذلك حسب الحالة الزواجية

الحالة الزياجية للمبحوثين الاتجاهات نحو التهجير		مسلاوم پرون آن تهجیرهم		lhane,
45	407	1718	180	77.14
%	11%	00%	7.74	
	107	17.	13	¥1.4
%	b3%.	/,r	71.7	
أرمل	10.	*	F	4.4
%	٥٠٤٤٪	7.74	7,11,00	
مطلق	±.	*	*	101
%	777	7.4.7.	%o.Y	7,1
٪ المجموع	144	1131	۸۲۰	1700
*	7,YT,S	83%	7, YV, J	

إنجامات المحد بن نحم مستقل عجد هم وذلك حسب الحالة المنت العامات المحد بن نحم مستقل عجد هم وذلك حسب الحالة المنت

المجموع	799	3,777.	3CALY 1231 53%	137.	۸۲٥	LCALY. OVEL	79.00	
الماطلون عن الممل	103	٥٠٨٤٪	AA5	3.4%	?	\$10 %1X0	01.6	%)
العاملون عهن خرازة	727°	7.14	717 7711 10%	۲۰٪	1 60	777	۸۰.۲۵ /۲۳۸	7,1.1
الاتجامات الحالة المهنية	يرون التهجير سيدوم	%	يرونه موق	7.	لا يعرفون ٪	%	المجمرع	المجموع النسبة الكلية

جدول رقم (٠٥) كيف ينظر الهجرون إلى مستقبل تهجيرهم وذلك حسب مستويات دخلهم

فتات المهجرين فتات الدخل	أقل من ق دينار • • • أقل من • • • • • • • • • • • • • • • • • •
يظرون إلى التهجير كحالة دائمة	011 011 01 111 00 00 00 00 00 00 00 00 0
7.	// // // // // // // // // // // // //
ينظرون إلى التهجير كحالة مؤقنة	7.7 7.07 7.11 7.1 7.1 7.7 7.7
%	200,7 70%, 70%, 74%, 74%, 74%, 00,78%,
لا يعرفون	* * * * * * * * * * * * * * * * * * *
*	7/7 • 7/7 •
lhead.	310 310 311 311 311 311 311 311 311 311
المجموع النسبة الكلية	

جدول رقم (٥١) كيف ينظرون المهجرون إلى مستقبل تهجيرهم وذلك حسب مستوياتهم التعليمية

المجموع	144	3,777.	1131	1,54	۸۲٥	L'AAY, OVBA	Y9.00	
دراسات علیا	-	317.	7,	12%	74	٧٣٠/	, *	
جامعي	(3	347.	4	1.0%	3.4	. 4.7.		::::
ثانوي	٩٠٠	1,544%	7	/m/	110	3,07%		
اعدادي	145	O(L.1.)	177	3,777.	11.	٠,۲.		·(:
أبتدائي	٧٠٧	01%	01.10	ACLAY.	117	7.A.Y		
أمي	194	٠,47/		1.7	173	31.7.		
فئات المهجرين مستوى التعليم	ينظرون إلى التهجير كحالة دائية	7.	ينظرون إلى التهجير كحالة مؤقتة	%	لا يعرفون	*	المجسئ	المجموع النسبة الكلية

جدول رقم (۴۵) كيف ينظر الهجورون إلى مستقبل تهجيرهم ، وذلك حسب أمكنة إقامتهم الحالية

فتات الهجرين مكان الإقامة	المدينة المحيم المجموع
ينظرون الى التهجير كحالة دائمة	7VT 7VT 744
%	3.7.7. 7.7.0 7.7.7.5
ينظرون إلى التهجير كحالة مؤقتة	7P1 3L71 1731
7.	7,17,7
لا يعرفون	4 km / 1
7.	717 7.49.0 717 7.75.0 74.0 7.47.5
Lean J	717 7777 7400
الجموع النسبة الثوية	

جدول رقم (٥٣) المهجرون الذين يفكرون بالهجرة ثانية خارج الأردن

7.	العند	المهجرون
۱ر۱۹٪ ۹ر۰۸٪	۵۷۰ ۲٤۱٥	يفكرون بالهجرة حاليا لا يفكرون بذلك
7.1	OAPY	المجموع

جدول رقم (٥٤) الأسباب الدافعة بالمهجرين إلى التفكير بالهجرة حاليا

7.	العدد	الأسباب
۲ر۲۰٪	180	عدم توفر العمل المناسب لهم في الأودن
۸ر۷۵٪ ۱۵٪	۸۰ ۸۰	عدم توفر إمكانيات كافية للمعيشة وجود أقارب لهم في منطقة
%۲	١٠	الخلیج اسباب اخری
%١٠٠	۰۷۰	المجموع

جدول رقم (٥٥) الهجرون الذين يفكرون بالهجرة حاليا وذلك حسب حالتهم الزواجية

النبة الكلية	الجموع	7.	لا يفكرون بالهجرة مرة أخرى	7.	يفكرون بالهجرة حاليا	الحالة الزواجية
X1 X1 X1	71A 7717 7-F	% Y Y \.	1 · F 19 F · 19 E 10 A	۲ _. ۷۲٪ ۲۱٪ ۳ ۲3٪	710 7A7 4 18	اعزب متزوج أرمـــل مطلـق
χι	4440	۹ر۰۸٪	7810	١٩٠١٪	٥٧٠	المجموع

جدول رقم (٥٥) افتصائص السكنية للمهاجرين الفلسطينين

िंग	تكليمنناا	llate	قويطا قيستاا
4.7,	اليميلا	ONPY	
	نابيال نكساا	61.6	1.1%
.4 .3	يجلسه زيكسلا	Yee	• 1.7.
	باله نجياا	AY37	V37,
خدمات الياه داخل السكن	there?	OAPT	1%
	।ग्रे॰ पन्ती ।ग्रं।	****	•37.
	مايتا وياد وبالما	3.47	A#7.
	المياه غير متوفرة	(V	4%
خدمات الإتارة داخل السكن	ويميطا	44.	••17.
	וולמיני אונייאיי	1111	JASA%
	ולמיני יוסמי:	3 A 3	LIZ
	וולמיני יוואי	1 - 1	o . 1/.
	متنوعة	74/	ሃ ሆ.//
	lhing?	04.27	
وسائل التدفة داخل السكن	ملى الكال فالمال	133	V31%
	إلغال تتفيتاا	101	10%
	تيزالا تنفلتا	ALL	37.
.a)	ותמי לוכחי	10.1	ofvr%
	بلطب تغلثا	+ 3.3	37.
	وممقال تثقلتاا	- 11	3,7%
مراق السكن الداعلية الطبخ	Marcy)	04.PY	
	راتسه فياما	7107	3'3V/.
7.3.0	وايث مشراه	V#1	r.3%
ν, ,	وتبلعه بالتريخ	V/A	11%
	ويميا	04 <i>P</i> Y	
	clese	1777	oflb%
التيهيرات المتراية	فايويفاة	1444	3613%
	βC÷α	11.1	3.4%
	قياليهج قالسة	111	0°.1%
2 1	بالجيسة كالهج	7701	70.0%
호기	हुए यह	LJA	3/37%
J.	Hicali	7831	V37.
	مايه سني	111	A.7.1.
	قرقان کهریائیة	12.6 .	o(F3%

نستنج من الجدول أن أكثر من غالية الأسر المهاجرة تفتقر مساكمها إلى الكثير من الحدمات الأساسية ، والجهيزات الحديثة . وتوفر هذه الحدمات وتلك التجهيزات يقتصر فقط على نسبة قلباة نسبيا إذا ما قيست بالغالبية العظمي للمساكن التي تفتقر لنلك الخدمات والتجهيزات الأمر الذي يوضح هذه المشكلة السكنية التي يماني منها المهاجرون الفسطينيون ويخاصة المقيمون منهم في المخيمات والمناطق الفقيرة من المدن الأردية الذين شكلوا نسبة كبيرة من عينة هذه الدراسة .

تطوّرالهَ وية السيَاسيَة للفلسطينيين في اسرُ باهُ يُبِ ل

محمود ميعاري دائرة الاجتماع - جامعة بيرزيت

تهدف هذه المقالة إلى دراسة الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل وتركز على تطور هذه الهوية خلال ثلاث مراحل رئيسية : ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ، ١٩٦٧ – ١٩٧٣ و ١٩٧٣ وحتى اليوم . كما تتعرض المقالة إلى تغير الهوية في كل مرحلة .

قبل الخوض في جوهر الموضوع من الضروري تعريف القارىء بمجتمع هذه الدراسة . لقد كان من نتائج حوب ١٩٤٨ أن أقيمت إسرائيل في ١٥ أيار من تلك السنة على أكثر من المساحة فلسطين وأن نزح عن تلك المناطق التي احتلتها اسرائيل حوالي المكانها الفلسطينيين الذين يقوا في إسرائيل ١٩٠٠ نسمة (١٨٪ من مجموع السكان في إسرائيل) في نهاية ١٩٤٩ ووصل إلى حوالي ١٠٠٠٠ نسمة (١٥٪ من مجموع السكان) سنة ١٩٨٣ ألى المالئيسة للسياسة الإسرائيلية تمهاه هذا الجزء من الشعب الفلسطيني ، فقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على سلخ المواطنين الفلسطيني عن بقية شعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية ولم تعترف جم جماعة (أو حتى القلوأئف غير اليهودية " وأحسن الاحوال ، "العرب والدروز" .

وهكذا فإن أهم القضايا التي يواجهها الفلسطينيون في إسرائيل هي الهوية (Identity) التي عرفها ميلر على أنها "غط الصغات الممكن ملاحظتها أو استنتاجها والتي تعرف الشخص لنفسه وللآخرين". لقد ميز ميلر بين الهوية العامة الموضوعية (Objective ، أي الشخص كها يراه الآخرون ، والهوية العامة الذاتية (Subjective ، أي الشخص كها يراه الآخرون ، والهوية العامة الذاتية (Public Indentity) ، أي الشخص كها يتصور أن الآخرين يرونه ، وهوية الذات (Self

indentity) أي الشخص كها يرى نفسه . ٥٠ هذه الدراسة تتناول هوية الذات ، حسب تعريف ميلر ، للفلسطينيين في اسرائيل وتركز على الجانب السياسي لها .

بالإضافة إلى العائلة والطائفة الدينية والمنطقة الجغرافية ينتمي الفلسطينيون في إسرائيل ، موضوعيا ، إلى ثلاث دوائر مهمة وهي الشعب الفلسطيني والأمة العربية وإسرائيل . في حين أن الانتهاء إلى الأمة العربية ، وخصوصا الى الشعب الفلسطيني ، يرجع إلى التاريخ المشترك واللغة والثقافة وربما الطموحات السياسية المشتركة ، فإن "انتهاهم" إلى إسرائيل يرجع لكونهم ، قانونيا ، مواطنين في إسرائيل ويحملون الجنسية الإسرائيلية ، على الرغم من أن إسرائيل هي دولة ذات طابع يهودي ـ صهيوفي . "من هنا فإن الهوية السياسية للمواطن الفلسطيني في إسرائيل تتكون من ثلاث هويات فرعية هي :

الهوية الوطنية : شعور الانتهاءُ إِلَى الشعب الفلسطيني .

الهوية القومية : شعور الانتهاء إلى الأمة العربية .

الهوية المدنية : شعور المواطنة في إسرائيل .

كها أن هوية أي شخص أو جماعة هي عرضة للتغير من فترة إلى أخرى ، كذلك فإن هوية الفلسطينيين في إسرائيل قد مرت خلال ثلاث مراحل رئيسية ، تميزت كل مرحلة بسيطرة إحدى رأو تركيبة من الهويات الفرعية المذكوره .

أما هذه المراحل فهي :

١ - ١٩٤٨ - ١٩٦٧ (عربي إسرائيلي)

۲ - ۱۹۲۷ - ۱۹۷۳ (عربي)

٣ -١٩٧٣ وحتى اليوم (عربي فلسطيتي)

۱ - ۱۹۶۸ - ۱۹۲۷ (عربي إسرائيلي)

كان من أهم تتاثيج حوب ١٩٤٨ عزل الفلسطينيين العرب الذين بقوا في إسرائيل عن العالم العربي وخصوصا عن بقية شعبهم الفلسطيني في الضفة الغربية ، التي ضمت فيا بعد إلى الأردن ، وقطاع غزة ، الذي وضع تحت الإدارة المصرية . كذلك فقد كان هؤلاء الفلسطينيون بدون قيادة قطرية ، وذلك لأن النخب الاجتماعية المختلفة (السياسية ، الاقتصادية ، التعليمية والدينية) المتمركزة في المدن كانت قد نزحت خلال الحرب .

منذ البداية شددت السلطات الإسرائيلية سيطرتها على المواطنين العرب. أما أهم الوسائل التي استخدمتها السلطات من أجل ذلك فقد كان الحكم العسكري الذي استمر حتى سنة ١٩٦٦ . بموجب الأنظمة العسكرية قسّمت القرى العربية إلى عدد من "المناطق المغلقة" ومنع السكان العرب من التنقل بين هذه المناطق إلا بتصريح من الحاكم المسكري. لقد أضعف الحكم العسكري الاتصال بين القرى العربية ومنع ظهور أي العسكري. لقد أضعف الحكم العسكري الاتصال بين القرى العربية ومنع ظهور أي الخطاطين العرب نفس السياسة الاستممارية القديمة ، سياسة "فرق تسد". لقد شجعت الانقسامات الداخلية ودعمت الهويات التقليدية الفيية (المحلية ، الحمائلية والدينية بهدف إضعاف ، أو إعاقة نمو الهوية الوطنية أولا والهوية القومية ثانيا . إن سياسة "فرق تسد" كانت وراء الأنظمة العسكرية المختلفة وضاصة تقسيم القرى العربية إلى "مناطق العدي بعد "العسل" مناطق" مناطق" . كذلك تتمكس هذه السياسة في عمارسات الأحزاب الصهيونية في الوسط العربي ، حيث تقوم هذه الأحزاب وضاصة حزب مباي (فيها بعد "العمل"ثم" التجمع") بشكيل قوائم عربية مرتبطة بها لحوض انتخابات الكنيست . أما المرسحون في هذه المواثم فيم كها لاحظ لانداو" مهمون فقط في إطارهم المحلي والعائل ، ومدعومون من القرام المحليات الموابئة فيم كما لاحظ لانداو" متكيل أكثر من قائمة عربية واحدة" مرتبطة مع نفس الحزب قد "أصاب عصفورين بحجر واحد" : اصطياد الأصوات العربية وتمزيز الانقسامات الداخلية .

بالإضافة إلى تعزيز الفرقة بين السكان العرب في المناطق المختلفة وبين الحمائل في نفس المنطقة أو القرية فقد عملت السلطات على تعزيز الانقسامات الطائفية أيضا . إن الاعتراف بالدروز كطائفة دينية مستقلة سنة ١٩٥٧ وإقامة محاكم درزية منفصلة سنة ١٩٦٧ وكذلك تشكيل قوائم عربية على أسس طائفية ١٩٥٧ هي مؤشرات لهذه السياسة .

ما تقدم يتضح أن السلطات الإسرائيلية ، وفي مقدمتها الحكم العسكري ، قد انتهجت سياسة "فرق تسد" بين السكان العرب ، فعززت الهويات الثقليدية الضيقة وشجعت شعور الانتهاء الى الحمولة والطائفة والمنطقة الجغرافية . إن سياسة تعزيز الانتسامات الداخلية ، بالاضافة الى عزل الفلسطينيين في اسرائيل عن بقية الشعب "لفلسطيني والامة العربية وكذلك الشعور باليأس والاحباط عند أبناء هذه الاقلية بسبب "كمة ١٩٤٨" ، قد عززت الولاء إلى دوائر انتهاء ضيقة وخصوصا الحمولة . أما غو هذه الهويات الضيقة فقد أضعف الهويتين الأكثر شمولية ، الهوية الوطنية والهوية القومية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ذلك قد زاد من تقبل المواطنين العرب للأمر الواقع ، بما في من ناحية أمن من خلال منظار السلطة الحاكمة . لو سئل المواطنون العرب عن "مرائيليون" أو حتى "امرائيليون" أو حتى "امرائيليون" .

۲ - ۱۹۲۷ - ۱۹۷۳ (عرب)

مع أن الهوية الاسرائيلية أو "العربية - الإسرائيلية"، أي الرغبة في الاندماج في المجتمع الاسرائيلي، قد سيطرت بشكل عام في المرحلة الاولى ، إلا أنه في أواخر هذه المرحلة ، ومع تصاعد الحركة القومية العربية بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، بدأت تتجدد بين الفلسطينيين العرب في أسرائيل الهوية القومية العربية . تمثل ذلك بظهور حركة "الأرض" في أواقل الستينات ، وهي حركة قومية عربية آمنت بالوحدة العربية العربية" . لقد فسر حبيب قهوجي ، وهو أحد مؤسسي الحركة ، العبارة الأماني العليا للأمة العربية" . لقد فسر حبيب قهوجي ، وهو أحد مؤسسي الحركة ، العبارة الأخيرة إذ قال : "كنا نقصد بعبارة (في نطاق الأماني العليا للأمة العربية) أن نؤكد على وحدة المصير بين شتى أقطار الوطن العربي وعلى قومية القضية ، فالقضية في رأينا فلسطينية بقدر ما هي قومية أقطار الوطن العربي وعلى قومية القضية ، الانسبة لمصير حركة الأرض فقد أصدر وزير اللفاع وقومية بقدر ما هي فلسطينيل أموا بحنها سنة ١٩٩٥ حال إعلانها عن نفسها كتنظيم سياسي .

مع ابتداء المرحلة الثانية تعمقت الهوية القومية للعرب في إسرائيل بفضل حدثين رئيسين هما إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٧ ونشوب حرب حزيران سنة ١٩٦٧ ، بالنسبة للحكم العسكري فقد كان إلغاؤه جزءاً من سياسة معلنة جديدة تهدف إلى "دمج" المواطنين العرب في حياة الدولة . إن الغاء الحكم العسكري ، وخصوصا قيود التنقل بين القراعية ، قد نشط الاتصال والتفاعل الاجتماعي بين القطاعات المختلفة بما زاد من القراعين العرب لمشاكلهم المشتركة وخصوصا مصادرة الأراضي وسياسة التمييز القومي التي تمارمها السلطات ضدهم في الميادين المختلفة . أما حرب حزيران سنة ١٩٦٧ فقد أمت العرب أراض منة ١٩٦٧ وقل المتربة الماريق المتلاطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وللتعرف من خلال هؤلاء على التيارات الفكرية السائدة في العالم العربي .

إن ازدياد الاتصال والتفاعل بين العرب في إسرائيل وكذلك بينهم وبين بقية أبناء شعبهم وأمتهم القومية العربية . في شعبهم وأمتهم الذ أن ترتيب الهويات بالنسبة للعرب في بحث أجري قبل وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ وجد أن ترتيب الهويات بالنسبة للعرب في إسرائيل للحب للحرب كان (من الاقوى الى الاضحاف) : إسرائيل ، عربي - إسرائيل ، عربي وأخيرا فلسطيني . أما بعد الحرب فقد أصبح الترتيب : عربي ، عربي - إسرائيلي ، فلسطيني ، وأخيرا إسرائيلي . «

إن هيمنة الهوية القومية في هذه المرحلة قد رافقها انتعاش تدريجي في الهوية الوطنية الفلسطينية . لقد عبر شموئيل طوليدانو ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، عن هذا التحول في هوية العرب في إسرائيل عندما صرح في ديسمبر ١٩٦٩ : "حسب تقديرنا يتطور الآن خلاف في المراكز السكانية العربية بين عرب وطنيين وبين عناصر إيجابية (أي متعاونة ـ المؤلف) • • • من الآن فصاعدا ، ستعمل الحكومة وأجهزة الدولة المختلفة كل ما في وسعها لمساعدة هذه العناصر الإيجابية ، ومن ناحية أخرى سنحارب حتى النهاية كل القوى الوطنية . . . سنعمل على إيجاد وضع فيه يكون العربي الوطني منبوذا في ق بته" . (*)

إن كان المواطنون العرب في المرحلة الأولى يعرفون أنفسهم أولا كإسرائيلين أو عرب إسرائيلين أو عرب إسرائيلين رغبة منهم في إظهار المشترك بينهم وبين السكان اليهود وتسهيل اندماجهم في المجتمع الاسرائيلي ، فقد تحوّلوا في هذه المرحلة إلى تعريف أنفسهم كعرب في الدرجة الأولى والتركيز على انتمائهم الميز لإبراز خصوصيتهم القومية واختلافهم عن الأغلبية اليهودية في إسرائيل . كذلك فقد بدأ ينتعش في هذه المرحلة الانتها الفلسطيني متمثلا بانضمام عدد من الشباب العرب إلى حركة المقاومة واعتقال بضع مئات آخرين بتهم أمنية وتصريح البعض علانية أنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني .

٣ ـ بعد ١٩٧٣ (عربي فلسطيني)

إن الهوية الوطنية الفلسطينية التي انتعشت في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ قد تعززت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . لقد حدث ذلك بفضل تطورات خارجية وأخرى داخلية . أما اهم التطورات الخارجية فهي :

حرب اكتوبر التي لم تنته بفوز إسرائيلي ساحق ، وإنما بنوع من التعادل ، وذلك على
 عكس الحروب السابقة التي شنتها إسرائيل ضد الدول العربية . لقد حطمت هذه
 الحرب الأسطورة القائلة بأن "الجيش الاسرائيل لا يقهر" وجددت ثقة العرب
 بأنفسهم وبقدرتهم .

ب ـ اتساع الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبمنظمة التحرير
الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لهذا الشعب . لقد انعكس هذا الاعتراف بعدد
من القرارات المؤيدة التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها قبول منظمة
التحرير الفلسطينية صنة ١٩٧٤ عضوا مراقبا في الامم المتحدة .

جـ المجازر التي ارتكبها بعض العرب ضد الشمب الفلسطيني . لقد بدأت هذه المجازر في "أيلول الأسود" ١٩٧٠ في الأردن ثم انتقلت منذ منتصف السبعينات إلى لبنان حيث نفذت عدة مجازر ضد الفلسطينيين كان أبشعها مجازر صبرا وشاتيلا ١٩٨٢ التي ارتكبتها عصابات الكتائب بدعم من الجيش الإسرائيلي . إن تخاذل الأنظمة العربية ووقوفها موقف المتفرج من هذه المجازر ومن الأعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين في لبنان قد عمق بين العرب في إسرائيل شعور الانتباء إلى الشعب العربي الفلسطيني .

تشدد السلطات بتطبيق سياسة "اليد الحديدية" ضد جماهير الشعب الفلسطيني . لقد تمثلت هذه السياسة بتطبيق العقوبات الجماعية وهدم البيوت والقمع والإبعاد في المناطق المحتلة وبتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على غيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . من المعروف أن هذه السياسة قد انتهجتها حكومات التجمع "العمائي" ثم تشددت بتطبيقها حكومات التكتل اليميني منذ ١٩٧٧ ووصلت ذروتها في الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان منذ ١٩٨٧ وما تبع ذلك من عارصات عدوانية ضد الشعب الفلسطيني هناك .

أما بالنسبة للتطورات الداخلية ، وهي تطورات تتعلق مباشرة بالفلسطينيين في إسرائيل ، فأهمها تصاعد تغيّر البنية الطبقية لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني ، إحياء الحكومة لمشروع تهويد الجليل ، أو "تطوير" الجليل كها يحلو للمسؤولين الأسرائيليين تسميته ، وظهور تنظيمات قطرية متعددة .

أ _ تغير البنية الطبقية :

إن أهم التغيرات التي حدثت في البنية الطبقية للفلسطينيين العرب في اسرائيل هو تحول المزارعين العرب في اسرائيل هو تحول المزارعين العرب إلى طبقة عاملة ، هذا التحول بدأ منذ أواخر الفترة الأولى إلا أنه تصاعد في الفترة الاخيرة ، ففي حين أن نسبة العاملين في الزراعة من مجموع الأيدي المعاملة العربية كانت ٥٠٪ سنة ١٩٥٥ انخفضت هذه النسبة الى ٤٠٪ سنة ١٩٥٥ و ٢٠٪ سنة ١٩٧٦ . بالمقابل أرتفعت نسب العاملين العرب في القطاعات الأخرى ولا سيها في البناء والصناعة والمواصلات حيث ارتفعت نسبة العمال العرب في هذه القطاعات معاً من حوالي ٣٠٪ سنة ١٩٥٥ الى ٤٨٪ سنة ١٩٨٣ . كذلك ارتفعت نسبة العمال العرب ، المصنفين في الإحصائيات الرسمية "فنين" أو غير فنين ، حتى وصلت العمال العرب إلى عمال في المدن اليهودية بفضل مسبين رئيسين :

السبب الأول: هو تقلص حصة الأسرة الواحدة من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب مصادرة الحكومة للقسم الأكبر من الأراضي العربية ، بالإضافة الى نفتت الملكية الناتج عن تقسيمها بين الإخوة الورثة .

والسبب الثاني : هو انخفاض الانتاج الزراعي بسبب تخلف الزراعة العربية التي ما زالت في الأساس زراعة موسمية وبعلية ، ففي الفترة ١٩٧٦/١٩٧٥ كان معدل إنتاج المزارع العربي حوالي ٢٦٪ فقط من معدل إنتاج المزارع اليهودي وكانت زراعة الري تشكل ٨٪ من أراضي المزارعين العرب مقابل ٤٣٪ من أرضي المزارعين اليهود . ‹‹› لقد عملت الحكومة الإسرائيلية والمؤسسات الصهيونية الأخرى ، وخصوصا الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي ، على إيقاء الزراعة العربية متخلفة ، فقد حرمت المزارعين العرب من المساعدات المالية والفنية المختلفة التي تقدمها للمزارعين اليهود ، وفي كثير من التجمعات العربية منعت المزارعين العرب من استعمال الري في الزراعة . ‹‹›

إن تحوّل المزارعين العرب إلى عمال قد أضعف القيم التقليدية التي كانت سائدة ، فتفككت الأسرة الممتدة وفقد وجهاء الحمائل والزعهاء التقليديون كثيرا من سيطرتهم وضعف الانتهاء إلى دوائر علية ضيقة كالحمولة والطائفة والقرية وتعزّز بالمقابل الانتهاء إلى الوطن الواسع . كذلك فإن استيعاب العمال العرب في المدن اليهودية قد ساهم في تعزيز هويتهم الوطنية وذلك عن طريق اختلاطهم اليومي مع اليهود وتعرضهم إلى بعض مظاهر التمييز العنصري ضد العرب على الصعيدين الرسمي والشعبي مثل ملاحقة الشرطة لهم مع تصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية وازدياد التوتر على الحدود ، والفروق في الاجور وظروف العمل بشكل عام بينهم وبين العمال اليهود ، وسماعهم المتكرر لعبارات نابية معادية للعرب من بعض اليهود (مثل "عربوش" ، "عربي قذر "و" عمل عربي") .

ب .. مشروع تهوید الجلیل :

بعد قيام إسرائيل تركز ٥٠٪ من العرب الباقين فيها في منطقة الجليل . كذلك شكل المواطنون العرب أغلبية (٦٣٪) في هذه المنطقة . ١٣ هذه الحقيقة أقلقت السلطات الاسرائيلية التي رأت في عروبة الجليل "خطرا ديمترافيا" على مستقبل "دولة اليهود" . لذلك فقد أقرت السلطات منذ أواسط الخمسينات مشروع تهويد الجليل الذي هدف إلى تغيير التركيب المديخرافي لسكان الجليل بحيث يصبح اليهود أغلبية في المنطقة . لتنفيذ هذا المشروع قامت السلطات الاسرائيلية بمصادرة مساحات كبيرة من الأراضي العربية وبناء العديد من المستوطنات عليها كان أهمها ثلاث مدن بنيت وسط تجمعات عربية مكتظة . ففي أواسط الخمسينات بنيت "الناصرة العليا" بجوار مدينة الناصرة العربية وفي الستينات بنيت "معلوت" بجانب قرية ترشيحا و "كرمثيل" وسط تجمع عربي يضم قرى الرامة ونحف والبعنة ودير الأسد وبجد الكروم .

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حدث تراجع مؤقت بتطبيق مشروع تهويد الجليل بسبب توجيه الجمهود الاستيطانية إلى المناطق المحتلة حديثا (الضفة الغربية وقطاع غزة) لكن السلطات جددت منذ أواسط السبعينات نشاطها الاستيطاني في الداخل فأحيت مشروع تهويد الجليل وأعلنت عن مصادرة ، أو عن نيتها مصادرة ، مساحات كبيرة من الأراضي العربية . وفي شهر شباط ١٩٧٦ تلقى رؤساء المجالس المحلية لقرى سخنين وعرابة ودير

حنا رسائل متشابهة من شرطة المنطقة تنصّ على منع السكان من الدخول إلى منطقة "المُلّ" ، المعروفة بالقاموس العسكري "منطقة رقم ٩" ، الأمر الذي يعني اقتطاع ما مساحته ١٣٥٠٠ دونم بعضها مزروعة بالمزروعات الشتوية وبعضها مشجرة . (١١) أمام خطر المصادرة والتهويد زاد تضامن المواطنين العرب وتعزّز انتماؤهم إلى الشعب العربي الفلسطيني ، فبعد وقت قصير من تبليغ أهالي سخين وعرابة ودير حنا بنيّة الحكومة مصادرة أراضيهم في منطقة "المل" تحوّلت القرى الثلاث ، كها سنرى ، إلى أهم مراكز الانتفاضة في يوم "الأرض" .

بالنسبة لمدى نجاح السلطات في تبويد الجليل كان ذلك نجاحا محدودا . على الرغم من بناء عشرات المستوطنات في الجليل إلا أن العرب ما زالوا يشكلون نصف سكانه بفضل نسبة التكاثر الطبيعي المالية بين العرب وعزوف اليهود عن العيش في مناطق ريفية ، أو شبه ريفية . خصوصا إذا كانت مجاورة للعرب .

ح ـ ظهور تنظيمات قطرية :

منذ أوائل السبعينات بدأت تتبلور قيادات وتنظيمات قطرية بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل تدافع عن حقوقهم وتقاوم سياسة التمييز العنصري التي تمارسها السلطات ضدهم . يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين لهذه التنظيمات حسب توجهاتها الأيديولوجية : تنظيمات اندماجية وأخرى غير اندماجية .

التنظيمات الاندماجية تعترف بدولة إسرائيل ومؤمساتها وقوانينها ، تعتبر المواطنين العرب جزءاً من هذه الدولة وتصرّ على ضرورة بقائهم فيها ، وتهدف إلى دمجهم في حياة الدولة عن طريق منحهم حقوق "قومية ومدنية" متساوية . لتحقيق هدف الاندماج فإن هذه التنظيمات تدعو إلى إلغاء كل مظاهر التمييز العنصري ضد الفلسطينيين العرب في إسرائيل . إن أهم هذه التنظيمات الاندماجية هي لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواه .

تأسست لمجنة رؤساء السلطات المحلية العربية سنة ١٩٧٠ لمعالجة القضايا المحلية في المدرجة الأولى ، ولكن سرعان ما اتسعت اهتماماتها لتشمل القضايا القطرية ، أي المدرجة الأولى ، ولكن سرعان ما التسعت اهتماماتها لتشمل القضائيا الملجنة في المشتركة التي يعاني منها المواطنين العرب المحكومة إسحق رابين وقدمت له مذكرة طالبت فيها بتحقيق المساواة التاسمة بالنسبة للمواطنين العرب بما في ذلك الاعتراف بهم أقلية قومية . كذلك تضمنت المذكرة إلغاء أوامر مصادرة الأراضي ، إقامة لجنة تحقيق في أحداث يوم الأرض ، تخصيص المذكرة إلغاء أوامر مصادرة الأراضي ، إقامة لجنة تحقيق في أحداث يوم الأرض ، تخصيص ميزانيات أكبر لشؤون التعليم والتطوير في القرى العربية ، وضع ممتلكات الموقف

أما التنظيمات غير الاندماجية فلا تعترف "بالكيان الصهيوني" ولا تتعاون مع السلطات الحكومية ، وكتعبير لذلك فهي ترفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية . إنَّ أهم هذه التنظيمات هي حركة "أبناء البلد" التي تأسست في أواثل السبعينات ، في الأصل كقائمة انتخابية لمجلس على أم الفحم ثم أقيمت قوائم انتخابية علية مشابهة ، تحمل أساء غتلفة ، في قرى عربية عديدة في المثلث والجليل . إن ظهور حركة أبناء البلد كقوائم انتخابية للسلطات المحلية العربية وعدم بناء تنظيم قطري مركزي يرجع إلى تخوّف أعضاء الحركة من المصير الذي وصلت إليه حركة "الارض" في أواسط الستينات ، عندما أصدر وزير الدفاع أمرا بحلها حال إعلانها عن نفسها كتنظيم سياسي . (١٧٠) مع أن أبناء البلدهي مجموعة من الحركات المحلية الصغيرة إلا أن هنالك تنسيقاً بين هذه الحركات وخطوطًا أيديولوجية عريضة متفق عليها فهي تركز على "أن الإنجاز التام للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتحرَّر الجماهير اليهودية الاجتماعي . . . لا يتم إلا بتحقيق النضال لمهمة توحيد الوطن وإقامة النظام الاشتراكي الذي يضمن الحقوق الوطنية لشعبنا والحقوق القومية للجماهير اليهودية دون أي شكّل من التمييز" . (١١٨ تختلف حركة أبناء البلد عن حركة الأرض في أن الأخيرة كانت حركة قومية عربية بينها أبناء البلد هي حركة وطنيةً فلسطينية تؤمن "أن الجماهير الفلسطينية في إسرائيل تمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني ونضالها يمثل جزءاً من مجمل النضال الفلسطيني" .(١٠) وأن أي حل مرحلي للقضية الفلسطينية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار "الحقوق الوطنية والديمقراطية للجماهير

الفلسطينية في إسرائيل". (٣) بعكس التنظيمات الاندماجية التي تدعو الفلسطينين في إسرائيل ، بصفتهم مواطني الدولة ، إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية بهدف التأثير على السياسة الإسرائيلية فإن حركة أبناء البلد تدعو إلى مقاطعة هذه الانتخابات كتعبير لعدم اعترافها بالدولة المصهيونية ويمؤسساتها . أما بالنسبة لشعبية هذه التنظيمات فإن التنظيمات الإندماجية ، عمثلة بلجنة رؤساء السلطات المحلية العربية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، هي الأكثر نفوذا بين الجماهير العربية في إسرائيل .

هنالك أيضا تنظيمات عربية تشكل ساحات صراع بين الجبهة وبين حركة أبناء البلد أهمها اللجان الطلابية العربية في الجامعات الإسرائيلية واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي . أولى لجان الطلاب العرب تأسست سنة ١٩٥٩ في الجامعة العبرية في المقدس الأراضي . أولى لجان الطلاب العرب في تلك الجامعة كمشاكل السكن والعمل والتكيف لحياة الجامعة . إلا أنه كانت للجنة اهتمامات سياسية أيضا فقد عقدت اجتماعات احتجاجية واشتركت في عدة مظاهرات ضد تطبيق الحكم العسكري (قبل الجتماعات احتجاجية واشتركت في عدة مظاهرات ضد تطبيق الحكم العسكري (قبل مشابة للطلاب العرب في جامعات حيفا وتل أبيب وبارايلان ومعهد "التخنيون" . عملت هذه اللجان على توثيق العلاقة بينها فأقامت اتحاد لجان الطلاب العرب سنة ١٩٧٧ مثله مثل لجان الطلاب في الجامعات المختلفة ، بنشاطات سياسية متعددة فشارك في النصل ضد سياسة العلمين العرب سنة ١٩٧٧ . لقد قام الاتحاد ، فشاد خان الطلاب في الجامعات المختلفة ، بنشاطات سياسية متعددة فشارك في الخضال ضد سياسة التمييز العصري المتمثلة بمصادرة الأراضي وضد الاحتلال الإسرائيلي للطفية الغربية وقطاع غزة .

منذ ١٩٧٧ تنافست كتلتان على السيطرة على الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب وعلى لجان الطلاب العرب الفرعية وهما جبهة الطلاب العرب ، وهي كتلة طلابية بقيادة الحزب الشيوعي ، والحركة الوطنية التقدمية ، وهي امتداد لحركة أبناء البلد . لقد سيطرت المجبهة على الاتحاد القطري منذ تأسيسه وعلى اللجان الطلابية الفرعية أيضا في أغلب الأحيان (سيطرت الحركة الوطنية على لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية سنة ١٩٧٨ وعلى لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية سنة ١٩٨٨) . منذ ١٩٨٨ توحدت جبهة الطلاب العرب والحركة الوطنية التقدمية في كتلة واحدة أمام "خطر" الحركة التقدمية للسلام ، وهي قائمة عربية يهودية ظهرت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي لم تجتز للساب القانوني في انتخابات الاتحاد القطري أو أيّ من اللجان الطلابية الفرعية .

أما بالنسبة لِلَجنة القطرية للدفاع عن الأراضي فقد تأسست في أوائل ١٩٧٥ بهدف مقاومة مصادرة الأراضي العربية . أقيمت هذه اللجنة كتنظيم شعبي بمبادرة الحزب الشيوعي الإسرائيلي وانضمت اليها قطاعات آخرى مثل أبناء البلد وعناصر مستقلة . مع المناب أعضاء اللجنة كانوا دائها من مؤيدي الحزب الشيوعي ، فيها بعد الجبهة الديمة الطية للسلام والمساواة ، إلا أن اللجنة شكلت أحيانا ساحة صراع بين الجبهة وأبناء البلد . في سنة ١٩٧٦ ، وقبيل يوم الارض ، وفضت اللجنة طلب عملي أبناء البلد القيام بظاهرة جماهيرية أمام الكنيست ، وبدل ذلك قررت بالأغلبية دعوة الفلسطينيين العرب في إسرائيل إلى القيام بإضراب شامل في "يوم الأرض" ، الذي تقرر أن يكون في ٣٠ آذار من للك السنة . لقد استجابت الجماهير العربية لهذا القرار ، ولأول مرة عم الإضراب كل المدن والقرى العربية . لقد رافق الإضراب الشامل مظاهرات صاخبة في أغلب التجمعات العربية كان أعنها في قرى سخنين وعرابة ودير حنا في الجليل حيث منع السكان قبل ذلك بشهر ونصف من دخول أراضيهم في منطقة "المل" . لقد احضرت السلطات قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود لكسر الإضراب ولتفريق المظاهرات ، الأمن الذي أدي إلى استشهاد سنة وجرح عشرات من المتظاهرين العرب برصاص قوات "الأمن" الإسرائيلية . منذ ذلك التاريخ أصبح يوم الأرض مناسبة وطنية ورمزا لتمسك الإنسان الفلسطيني بأرضه ووطنه .

لقد أوضحنا أنه في العقد الأخير حدثت هنالك عدة تطورات ، بعضها خارجية وأخرى داخلية ، عملت على تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل . انعكس ذلك في تغيير نمط تصويت العرب في انتخابات الكنيست (البرلمان الإسرائيل) منذ ١٩٧٣ . في حين أن القوائم العربية المرتبعة بالسلطة قد فازت خلال العقدين الأول والثاني لقيام أسرائيل بالنصيب الأكبر من الأصوات العربية فإن الحزب الشيوعي (فيا بعد الجبهة الديمراطية للسلام والمساواة) قد تقدم قليلا على (أو على الأقل تعادل مع) القوائم العربية في انتخابات ١٩٧٧ وفاز عليها فوزا ساحقا منذ ١٩٧٧ فاصبح أكثر الأحزاب والقوائم الانتخابية نفوذا بين الجماهير العربية . في انتخابات الكنيست سنة ١٩٥٠ مثلا ، مثلا ، فازت القوائم العربية ب ٨٠٪ وفاز الحزب الشيوعي ب ٢٠٪ من الأصوات العربية ، أما في انتخابات الكنيست سنة ١٩٥١ فقد انعكست الصورة إذ فازت القوائم العربية ب ٨٠٪ وانظر الجلول» .

جدول توزيع الأصوات العربية في انتخابات الكنيست بين القوائم المختلفة (نسب مئوية)<<

الأحزاب الصهيونية الأخرى	القوائم العربية	حزب التجمع ^(ا)	القائمة التقدمية	الحزب الشيوعي أو الجبهة	نسبة المصوتين من مجموع أصحاب حق التصويت	الكئيست
17	۲٥	1.		YY	V٩	الكنيست الأولى في ١٩٤٩/١/٢٥
11	٥٥	17		17	ra.	الكنيست الثانية في ١٩٥١/٧/٣٠
1	۵A	γ.	İ	17	47	الكنيست الثالثة في ١٩٥٥/٧/٢٦
1.	٥٩	٧٠.		11	.49	الكنيست الرابعة في ١٩٥٩/١٣/٣
٧	13	Yo		77	7.4	الكنيست الخامسة في ١٩٦١/٨/١٥
18	٤٣	14		3.7	. AA	الكنيست السادسة أن ١٩٦٥/١١/٢
10	٤١	18		۳٠	AY	الكنيست السابعة في ٢٨/١٠/١٩
17.	77	11	1	۳۷	A٠	الكنيست الثامنة في ١٩٧٣/١٢/٣١
14	77	4		٥٠	Y1	الكنيست التاسعة في ١٩٧٧/٥/١٧
77	17"	77		۳۸	٧٠	الكنيست العاشرة في ١٩٨١/٦/٣٠
40	-	7.5	1.4	77"	VY	الكنيست الحادية عشرة في ١٩٨٤/٧/٢٣

(أ) "التجمع" يعني أحزاب مباي وميام وأحدوت هعفودا .

على الرغم من أن مطالب الجيهة بالنسبة للجماهير العربية في إسرائيل تميل الى الدمج ، أي منح المواطنين العرب حقوقاً قومية ومدنية متساوية ودمجهم في حياة الدولة ، فإن زيادة التصويت إلى الجبهة هي مؤشر الازدياد الوعي الوطني الفلسطيني وذلك بسبب موقف الجبهة الثابت من القضية الفلسطينية ، فهي لا تزال تصر على ضرورة "الاعتراف بحت الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية بما الفرس الشرقية وقطاع غزة إلى جانب دولة إسرائيل ، وعقد مؤتمر دولي برعاية هيئة الامم المتحدة وباشتراك كل الأطراف المتعلقة بالنزاع بما في ذلك إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وكذلك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ودول أخرى" . ٣٠ كذلك فانخفاض نسبة المصوتين العرب من مجموع أصحاب حق التصويت قد يكون مؤشراً آخر الازدياد الوعي الوطني من مجموع أصحاب حق التصويت قد يكون مؤشراً آخر الازدياد الوعي الوطني من مجموع أصحاب حق التصويت قد يكون مؤشراً آخر الازدياد الوعي الوطني من مجموع المحاب للمرب إلى مقاطعة الانتخابات للكنيست كتعبير لعدم الاعتراف "بالكيان الصهيوني" . وفي حين أن

٨٦٪ من أصحاب حق التصويت العرب قد مارسوا حقهم في التصويت سنة ١٩٥١ فإن نسبة التصويت قد اندخفضت الى ٧٠٪ سنة ١٩٨١ والى ٧٧٪ سنة ١٩٨٤ .

فى الانتخابات للكنيست الأخيرة التي جرت في تموز ١٩٨٤ اختفت تماما القوائم العربية الرتبطة بالأحزاب الصهيونية . إن ذلك يعكس فشل القيادة التقليدية التي ارتكزت على أطر ضيقة ، أهمها العائلة والطائفة والمنطقة الجغرافية ، وفشل السياسة الإسرائيلية التي دعمت هذه القيادة . بالمقابل ظهرت في الانتخابات الأخيرة قائمة جديدة منافسة للجبهة هي "القائمة التقدمية للسلام" . على الرغم من أن القاسم المشترك لزعياء هذه القائمة هو معاداة الحزب الشيوعي وألجبهة إلا أنه يمكن القول بأن للقائمة التقدمية أيضا توجهاً وطنياً فلسطينياً فهي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وتدعو إلى التفاوض بين المنظمة وحكومة إسرائيل من أجل الوصول إلى سلام دائم . لقد أسفرت الانتخابات للكنيست الاخيرة عن فوز الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بـ ٣٣٪ من الأصوات العربية والحركة التقدمية للسلام بـ ١٨٪ ، أي أن "المعسكر الوطني الفلسطيني" ، وهو مصطلح يستعمله الباحث إيل ريخس ليضم الجبهة والقائمة التقدمية ، (١١) قد حصل على ١ ٥/ من أصوات العرب بينًا حصلت الأحزاب الصهيونية مجتمعة على ٤٩٪ فقط من هذه الأصوات . إن هذا الانقلاب بتوزيع أصوات العرب جعل بنيامين غور أربيه ، مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية يقول : "من الأن فصاعداً يجب أن لا نخفى الرأس في الرمال ونقول أنه لا يوجد تطرف وطني معارض لإسرائيل بين العرب في الدولة" . (١١) وهكذا فإن "المعسكر الوطني الفلسطيني" ، أو "المعسكر الرديكالي" كما يحلو لبنيامين غور أربيه تسميته ، قد عاد إلى ما كان عليه سنة ١٩٧٧ عندما فازت الجبهة بـ ٥٠٪ من أصوات العرب. لقد جاء تعاظم "المعسكر الوطني" في الانتخابات الأخيرة بعد التراجع النسبي الذي حدث في هذا المعسكر في انتخابات (10) . 19A1

إن الوعي الوطني الفلسطيني بين الجماهير العربية لا يقتصر فقط على المسوتين للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أو للحركة التقدمية للسلام ، فهنالك الممتنعون عن التصويت لاعتبارات أيديولوجية وخصوصا من مؤيدي حرب "التجمع" وذلك بعد أن غير الحزب الوطني بدأ ينفذ إلى بعض العرب من مؤيدي حزب "التجمع" وذلك بعد أن غير الحزب ركائزه التقليدية المتمثلة بسيف الدين الزعبي وجبر معلي وغيرهما بقيادة شابة لا "سير دائيا في التلمية الذي يحدده الحزب والمتمثلة بمحمد وتد وحمد خلايلة وعبد الوهاب دراوشة . لعل تزايد نشاط اتباع حزب التجمع من العرب في اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية ويشكل خاص مقاطعة عضو الكنيست الاسابق حمد خلايلة لجلسة الكنيست بمناسبة ذكرى ١٠٠٠ عام على الاستيطان اليهودي في السابق حمد خلايلة لجلسة الكنيست بمناسبة ذكرى ١٠٠٠ عام على الاستيطان اليهودي في السابق حمد خلايلة لجلسة الكنيست بمناسبة ذكرى ١٠٠٠ عام على الاستيطان اليهودي في

فلسطين وكذلك محاولة عضو الكنيست الحالي عبد الوهاب دراوشة المشاركة في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عمان هي مؤشرات لحدوث بعض التوجه الوطني عند بعض العرب من مؤيدي التجمع والمبام الصهيونيين .

مما تقدم يتضح أن الهوية الوطنية الفلسطينية قد تعرّزت ، بينها الهوية الإسرائيلية قد ضعفت ، في العقد الأخير بين الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل . في بحث ميداني أجراه المؤلف سنة ١٩٧٦ على عينة ممثلة من خريجي الجامعات العرب في إسرائيل سئل أف اد العمنة الأسئلة الآتية :

- إلى أي درجة تشعر أنك إسرائيلي ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك عربي _ إسرائيلي ؟
 - إلى أي درجة تشعر أنك عربي ؟
 - إلى أي درجة تشعر أنك فلسطيني ؟

بالنسبة لكل سؤال طلب من المبحوثين اختيار إجابة واحدة من مجموع خمس اجابات مرتبه: كثيرا جدا ، كثيرا ، نوعا ما ، قليلا وقليلا جدا ، أما نتاثج البحث فقد دلت على أن ٩١ ٪ من المبحوثين يشعرون "كثيرا جدا أو "كثيرا "أنم عرب ، ٧٦ ٪ يشعرون أنهم فلسطينين ، ٤٢ ٪ يشعرون أنهم إسرائيليون . وعلى سؤال "لو طلب منك أن تعرف هويتك بكلمة واحدة أو اثنتين ماذا كنت تجيب ؟" ، أجاب ٤٠ ٪ من أفراد العينة "فلسطيني" أو "عربي فلسطيني" ، ٣٤ ٪ "عربي" ، "اسرائيلي أو "عربي إسرائيلي" أو "عربي فلسطيني" ، ٣٤ ٪ "عربي" ، تصرائيلي أو "عربي إسرائيلي ولا إسرائيلي أن الموية الفلسطينية وتلاشي المحدد الأخير قد شمل الجماهير العربية بقطاعاتها المختلفة في إسرائيل . (") وهكذا فإن الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل قد أصبحت في الأساس عربية فلسطينية .

لقد رافق تصاعد الهوية الفلسطينية تراجع ليس فقط في الهوية الإسرائيلية وإنما أيضا في الهويات التقليدية الضيقة وخصوصا الهوية العائلية والمحلية والدينية . في البحث المذكور الذي أجراه المؤلف على عينة من خريجي الجامعات العرب سئل المبحوثون الأسئلة الآتة :

- إلى أي درجة تشعر أنك تنتمي إلى حمولتك ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك تنتمي إلى قريتك أو مدينتك ؟
- إلى أيُّ درجة تشعر أنك مسلم أو مسيحي أو درزي ؟

بالنسبة لهذه الأسئلة أيضا طلب من المبحوثين اختيار إجابة واحدة من مجموع خمس إجابات مرتبة . لقد دلّت النتائج على أن هذه الهويات التقليدية ضعيفة بشكل عام ، فأجاب ٥٣٪ من أفراد العينة أتهم يسعرون "كثيرا جدا" أو "كثيرا" أنهم ينتمون إلى قراهم أو مدنهم ، ٢٩٪ يشعرون انهم مسلمون أو مسيحيون أو دروز و ١٣٪ أجابرا أنهم يشعرون بالانتهاء إلى حمائلهم . أما بالنسبة للعلاقة بين الهويات التقليدية الضيقة وبين الهويات الأكثر شمولية ، فقد وجد أن الهويات التقليدية ترتبط طرديا مع الهوية الإسرائيلية وعكسيا مع الهوية الفلسطينية ، فارتباط (Monotonicity Coefficient) الهوية العائلية ، مثلا ، مع الهوية الإسرائيلية ١٤٦٥ ومع الهوية الفلسطينية هو ٣٣٠٠ . أي أن العرب التقليدين ، الذين يشعرون بانتمائهم العائلي والمحلي والديني ، يشعرون بشكل عام أنهم إسرائيلية الفلسطينيون ، الذين يشعرون بأن انتهاهم. إلى المائلية من وراء تشجيع الانقسامات الي المائلية من وراء تشجيع الانقسامات للم هذا الارتباط يكشف عن هدف السلطات الإسرائيلية من وراء تشجيع الانقسامات عاربة الهوية الوطنية الفلسطينية وبالمقابل تعزيز الهوية المدنية الإسرائيلية بين الحاطنين العرب وإحكام السيطرة عليهم . لكن هذه السياسة قد فشلت ، فالهويات التقليدية العرب وإحكام السيطرة عليهم . لكن هذه السياسة قد فشلت ، فالهويات التقليدية المسيقة قد ضعفت بشكل عام بين الجماهير العربية في إسرائيل والهوية الوطنية قد تعاظمت العبحث أصبح الانتهاء إلى الشعب العربي الفلسطيني هو الأهم .

الخلاصة

هذه الدراسة تقودنا الى الاستنتاج أن الهوية لشخص أو لجماعة ما تتأثر بمتغيرات وأحداث اجتماعية مختلفة فهي ليست ثابتة بل قابلة للتغير من فترة إلى أخرى . بالتحديد ، حاولت أن أوضح أن هوية العرب في إسرائيل قد تغيرت من كونها في الأساس "عربية - إسرائيلية" في المقدين الأول والثاني لقيام إسرائيل إلى "عربية" بعد حرب حزيران ١٩٧٧ . المعربة - فلسطينية" بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كان من نتائج حرب ١٩٤٨ أن المواطنين العرب الذين بقوا في إسرائيل قد تم عزهم عن العالم العربي وأن هؤلاء المواطنين ، كبقية أبناء شعبهم الفلسطيني ، قد غى عندهم شعور الحوف والقلق والإحياط بسبب الهزية . بالإضافة إلى ذلك ، فرضت السلطات الإسرائيلية على المواطنين العرب نظام الحكم العسكري وعززت بينهم الانقسامات الداخلية حسب الحمولة والطائفة والمنطقة الجغرافية . لقد نتج عن ذلك أن تعززت الهويات التقليدية الضيقة وأن ركدت الهوية الوطنية الفلسطينية . ليس غريبا عحت هذه الطوف أن يتقبل المواطنون العرب الأمر الواقع وأن تنمو عندهم الرغبة في الاندماج وأن يعرفوا أنفسهم كذلك حسب القاموس الإسرائيل الرسعي . في النصف الثاني للعقد يعرفوا أنفسهم كذلك حسب القاموس الإسرائيل الرسعي . في النصف الثاني للعقد

السادس، وبعد إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٦-ونشوب حرب حزيران ١٩٦٧، ازداد الاتصال والتفاعل الاجتماعي بين العرب في إسرائيل وكذلك بينهم وبين بقية أبناء شعبهم وأمتهم . بفضل ذلك تعمقت بين الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل الهوية القومية العربية والمنسطينية . أما في المقد الاخير فقد القومية العربية وانتعشت تدريجيا الهوية الوطنية الفلسطينية . أما في المقد الاخير فقد التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووجد للشعب الفلسطيني وصعد الاحتلال عمليات التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووجد للشعب الفلسطينية وصعد الاحتلال عمليات الفلسطينيين كان أبشعها مجازر صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٧ . وعلى الساحة الداخلية اتسع الفلسطينية مشروع تهويد الجليل وظهرت تنظيمات عربية قطرية متعددة . لقد نتج عن ذلك أن تراجعت بين الجماهير وظهرت تنظيمات عربية قطرية متعددة . لقد نتج عن ذلك أن تراجعت بين الجماهير العربية في إسرائيل الهوية الإسرائيلية وتعزرت ، بالمقابل ، الهوية الوطنية الفلسطينية . إسرائيل الهوية الوطنية الفلسطينية . إسرائيل المحولته وطائفته ومنطقته الجغرافية وأصبح انتماؤه الإهم إلى الشعب العربي الفلسطينية .

المسوامش

- (١) هذا الأمدد لا يضم سكان القدس العربية التي ضمتها إسرائيل منة ١٩٦٧ (في حلود ٢٠٠٥٥٠) نسمة سنة ١٩٨٣) انظر
- Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, No. 35, 1984, pp. 30 34.
- Miller , D. , R. , "The Study of Social Relationships : Situation , Identity and Social Intercation" , in S . koch (ed.) , Psychology : A study of Science , vol. 5 , Mc Graw Hill , New York . 1971 . p. 673 .
- (٣) الطابع اليهودي ـ الصهيوني بيرز في تعريف إسرائيل أنها "دولة يهودية أو "دولة اليهود" في "قانون العودة" الذي يمتح الحق لكل يهودي في العالم أن يتوجه إلى إسرائيل ، في ممارسة سياسة التمييز القومي ضد الواطنين الفلسطينين وكذلك في اللغة والاحياد الرسمية وحتى في أسهاء الشوارع والافتات السر.
 - Landau , J., The Arabs in Istael , Oxford University Press . London , 1969 , P. 186 (1)
- (٥) في الكنيست الأولى أقام حزب مباي قائمة عربية واحدة . في انتخابات الكنيست الثانية وحتى انتخابات الكنيست المطاشرة أقام مباي وليها بعد "العملل" ثم الجمع"، قائميين أو ثلات فوائم في كل معركة انتخابية . في الانتخابات الأخيرة التي جرت في تموز 19۸٤ لم يشكل حزب التجمع قوائم عربية ودعا للواطنين المرب للتصويت مباشرة إلى الجزب .
- لفترة طويلة تزعم هذه القوائم سيف الدين الزعبي وذياب عبيد كممثلين للمسلمين وجبر معدي كممثل للدروز والياس نخلة كممثل للمسيحين .

- رم) حبيب قهوجي، المصدة الكاملة لحركة الارض، ١٩٧٨، ص٣٣ ـ ٣٤. لمزيد من التفاصيل عن حركة الارض انظر أيضا Jirvis . S . . **The Arabs in Istael** . Monthly Review gress . New York . 1976.
- Peres , Y . and Yuval Davis , N . , "Some Observations on the National Identity of the Israeli Arab " , Human Relations , 22 , November 1969 , pp . 219 233 .
- ام کیا اقتیس فی Nakhlen , K . , "Cultural Determinants of Palestinian Collective Identity : The Case of the Arabs In Israel" , **New Outlook** ,vol . 18 , No 7 , October – November , 1975 , p . 38
- ر) جمت الإحصائات من (۱۰ Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abatract of Iarael, Jerusalem, No. 14, 1963, pp. 508 510; No. 17, 1966, pp. 312 315; No. 25, 1974, p. 321: No. 35, 1984, p. 350.
- Lustick, I., Arabs in the Jewish State, University of Texas (\\) press, Austin, 1980, pp. 165-6.
- (١٣) في الجليل الخربي مثلا منعت الحكومة المزارعين العرب من ري أراضيهم الواقعة في "سهل البطوف" على الرغم من الآميشروع المياه القطري" الذي يوصل مياه نير الأردن إلى صحراء النقب يمر من هذا السهل .
- Israel, Central Bureau of statistics, Statistical Abstract of (17 israel, Jerusalem, No. 35, 1984, pp. 33 34,
- (١٤) ران كسايف، هكذا صودرت أراضي للمواطين العرب، مركز الدراسات العربية والأفرو اسبرية - جمعات حبيه، ١٩٧٦، ص ٢٣.
 - (١٥) الاتحاد ٢٥/٥/٢٧١١
 - (١٦) الاتحاد ٤/٣/٧٧١١
- (۱۷) اختر: Jiryis, S., "The Arabs in Israel, 1973 – 79", Journal of Paleatine Studies, 4, Summer 1979, p. 40,
 - (١٨) حركة أبناء البلد ، مشروع البرنامج السياسي ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠
 - (۱۹) نفس المصدر، ص ۳۰
 - (۲۰) نفس المبدر، ص ۲۹
- (۲۱) البيانات بالنسبة للكنيست الأولى والثانية أخلت من - Landau , J . , The Arabs in tersel , Oxford University Press , London , 1969 , pp . 110
 - . 115 نتائج الانتخابات للكنيست الثالثة وحتى الكنيست العاشرة جمعت من

Israel, Central Bureau of Statistics, Results of the Elections to the Third Knesset...., Special Series No. 51, 1956, p. 13; Results of the Elections to the Fifth Knesset...., Special Series No. 166, 1964, pp. 20-25; Results of the Elections to the Sixth Knesset..., Special Series No. 216, 1967, pp. 96-103; Results of the Elections to the Seventh Knesset..., Special Series No. 309, 1970, pp. 60-62; Results of the Elections to the Tenth Knesset..., Special Series No. 680, 1981.

- نتاثج الانتخابات للكنيست الحادية عشرة أخلت من "معاريف" ١٩٨٤/٨/٦
- (٢٢) انظر "النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" ، الاتحاد ١٩٨٥/١/٥٨
- (٢٣) إيل ركس، الانتخابات الإسرائيلية للكنيست ال ١١ في الرسط العربي، الفجر ١٩٨٤/١٢/١

- (۲٤) "معاريف" ٢/٨٤٨٩١
- (٢٥) يتمثل التراجع في "المسكر الوطني" سنة ١٩٨١ بانخفاض نسبة المموتين الى الجيهة من ٥٠/ سنة ١٩٧٧ لل ٢٨/ سنة ١٩٨٠ . أما أسباب هذا التراجع فاهمها : أ ـ تصويت بعض المرب إلى حزب التجمع أو للقوائم العربية للرتبطة به رغبة منهم في إسقاط حزب الليكود متاثرين في فلك بدهاية حزب التجمع الانتخابية التي ركزت على خطر فوز حزب الليكود الملكود الملكود والملاحات المدس .
- ب- أرتفاع نسبة غير المُصوتين من ٢٤٪ سنة ١٩٧٧ الى ٣٠٪ سنة ١٩٨١ إذ أن نسبة لا بأس بها من هؤلاء هم ممتنعون عن التصويت لاعتبارات وطنية .
 - (٢٦) أزيد من التفاصيل انظر

Miari, M., Identity of the Arab Academics in Israel, Institute of Applied Social Research, Jerusalem, 1978, pp. 45-71.

(٧٧) راجع مثلا:

Smooha, S. and Peretz, D., "The Arabs in IsraelThe Journal of Conflict Resolution, 26. September 1982, pp. 451-484.

Tessler, M.A., "Israel's Arabs and the Palestinian Problem". The Middle East Journal. Summer 1977, pp. 313-329.

HEFERENCES

- (1) Haddad, S. Mc Laurin, R. D. and Nakhleh, E.A. "Minorities in Containment. The Arabs in Israel." in R.D. Mc Laurin (ed.), The Political Role of Minority Groups in the Middle East, Praeger, New York, 1979.
- (2) Hofman, J., "Readiness for Social Relations between Arabs and Jews in Israel". The Journal of Conflict Resolution, 16 June, 1972.
- (3) ----: "Social Identiti and Readiness for Social Relations between Jews and Arabs in Israel." Human Relations, 35, 1982.
- (4) Mansour, S., "Identity Among Palestinian Youth: Male and Female Differentials." Journal of Palestine Studies, 4, Summer 1977.
- (5) Miari, M., "On the Political Identity of the Educated Arabs in Israel," in A. Hareven (ed.), Every Sixth Israeli, Van Leer Jerusalem Foundation, 1983.
- (6) Migdal, J.S., Palestinian Society and Politics, Princeton University press, 1980.
- (7) Nakhleh, K., "Anthropological and Sociological Studies on the Arabs in Israel: A Critique." Journal of Palestine Studies, 6, Summer 1977.

- (8) Peres, Y., "Modernization and Nationalism in the Identity of the Israeli-Arab." Middle East Journal, 24, Autmun 1970.
 - ----: "Ethnic Relations in Israel." American Journal Of Sociology, 76, May 1971.
- (10) Smooha, S. and Hofman, J.E., "Some Problems of Arab-Jewish Coexistence in Israel," Middle East Review, Winter 1976/1977.
- (11) Smooha, S. and Peretz, D., "The Arabs in Israel." The Journal of Conflict Resolution, 26, September 1982.
- (12) Zayyad, T., "The Fate of the Arabs in Israel:" Journal of Palestine Studies, 6, Autumn 1976.

الأمنن الغذائيا فخينا الكوبيتا

محمد رشيد الفيل قسم الجنرانيا ـ جامعة الكويت

المقدمة:

نتيجة لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وقلة المياه وارتفاع معدل استهلاك المنتجات الغذائية، ٣٠ وزيادة السكان الكبيرة (طبيعية وصناعية)٣٠ خلق ما يسمى بالفجوة الغذائية التي دعت الى العمل على تحقيق أمن غذائي كجزء رئيسي من الأمن الاستراتجي القومي وعما زاد من مشكلة الغذاء الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية فقد ارتفع سعر القمح بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٤ من ٢٠ دولار/ طن الى ٢٠٠ دولار/ طن٣٠.

بروز مشكلة الغذاء وتفاقمها:

برزت مشكلة الأمن الغذائي على المستوى الدولي في أوائل السبعينات إثر تفجر أزمة الحبوب التي أدت الى عقد مؤتمر الغذاء العالمي في روما ١٩٧٤ وفشل المحصول الزراعي في روسيا (لسنوات متعاقبة) وبعض الدول الأخرى، والجفاف الذي أصاب المنطقة الواقعة بين السنغال والقرن الافريقي (في أفريقيا) ونقص الاحتياطي العالمي من الحبوب.

ففي عام ١٩٧٤ كان الاحتياطي العالمي من الحبوب يكفي ٣٣ يوما ويكفي ٣٥ يوما عام ١٩٧٥ و٣١ يوما عام ١٩٧٦.

والغذاء حق طبيعي للانسان الذي يأكل ليعيش. ولذلك أصدر مؤتمر التغذية العالمي المنعقد في روما ١٦٥٥ نوفمبر ١٩٧٤ ما يلي:

''إن لكل امرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية انماء كاملا ويحافظ عليها.''

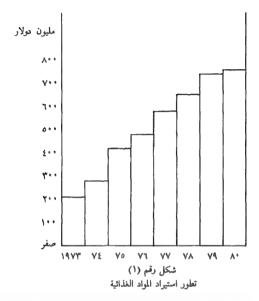
الجدول رقم (١) يبين تطور أسمار الواردات من السلع الزراعية لعام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٨٠.

	اختلاف الأسمار ٪ سنة ١٩٨٠ عن عام ١٩٧٩.							
اختلاف السعر	السلمة	اختلاف السعر	السلعة					
1	فول سوداني	14+	قمح كندي					
٧-	بذرة عباد الشمس	Y +	قمح أمريكي					
1 • -	زيت فول الصويا	۳•×	أرز تايلند					
1^-	زيت عباد الشمس	17+	ارز أمريكي (١)					
11-	زيت النخيل	۳۱+	أرز أمريكي (٢)					
Y A+	مسحوق السمك	٦+	ذرة صفراء					
Y • • +	مىكو	17+	ذرة بيضاء					
£ * +	شاي(١)	11+	شعير					
٤\+	شاي(٢)	79+	موز(۱)					
٣+	ا تبغ	7+	موز(۲)					
7+	بقرحي(السوق الأوربية)	/+-	برتقال					
11+	بقرحي (استراليا)	11+	بقرحي (الارجنتين)					
۹+	لحم دواجن(أمريكا)	0+	أغنام حية(استراليا)					
0+	لحم بقر(الولايات المتحدة الأمريكية)	11+	لحم بقر (أرجنتين)					
18+	زبدة دانيماركية	A+	لحم ضأن					
17+	بيض (المانيا الغربية)	۲+	جبن					

إن سوء التغذية الناتج عن نقص البروتين والسعرات الحرارية في باكورة العمر يمكن أن يؤدي الى اعاقة النمو جسديا وعقليا إعاقة لا يمكن تعويضها. (*)

وهذا من غيرشك له تأثيره على فشل خطط التنمية والدول النامية هي التي يتهددها شبح المجاعة وسوء التغذية لقلة الأراضي المزروعة لأن الدول المتقدمة تنتج حوالي ٦٠٪ من الانتاج العالمي من الغذاء ولا يزيد عدد سكانها عن ٣٠٪ من سكان العالم ولذلك فقد صرح الجنبر الأمريكي بشئون الدول النامية جون جيلجان:

"ان المجاعة ستحدث في العالم عام ١٩٨٥."



ويتوقع البعض حدوث عجز في إنتاج الغذاء وخاصة في الدول النامية، ويقدرون ذلك العجز بحوالي ٨٥ مليون طن عام ١٩٨٥. وقد يصل العجز خلال (١٠) سنوات مقبلة الى ١٠٠ مليون طن.

مصادر الغذاء للشعب الكويتي وأسباب اتساع الفجوة الغذائية:

تعتمد الكويت في الحصول على ما تحتاجه من مواد غذائية لسكانها المتزايدين من حيث العدد والمستوى على مصادر خارجية سواء من الدول العربية أو الأجنبية والجدول رقم (٢) يبين قيمة المستوردات الغذائية بالدولارات في السنوات المختلفة.

الجنول رقم (٢)

قيمة المستورد من المواد الغذائية بالدولارات.	السنة
7.9,04.,	1975
777,100,000	1978
٤٠٨,٨٩٠,٠٠٠	1940
£ 70, 70.,	1977
OVE, 27.,	1977
77., 41.,	1944
(°) YYE, Y\•, •••	1979
٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	1941

وتستورد الكويت كافة احتياجاتها من الحبوب من مصادرها المختلفة فقد بلغ صافي الواردات عام ١٤٠٥ حول دقيق الواردات عام ١٤٠٥ حول دقيق الواردات عام ١٩٧٨ حول دقيق و ١٩٠٠ طن المعير ونخالة القمح و ٩٠٠٠ طن معكرونة وما بين ١٥٠٠٠ عن ١٥٠٠ طن من الشعير ونخالة القمح . ولعل أسباب نقص الانتاج الغذائي وتزايد استيراد المواد الغذائية واتساع الفجوة الغذائية يرجع الى ما يلي:

- ١- اكتشاف البترول والانصراف عن الحرف التقليدية: كالزراعة والرعي والصيد البحرى . . الخ.
- ٢ـ تزايد الاسنهلاك نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وزيادة السكان العالية (زيادة طبيعية وصناعية)
 - ٣- ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.
 - ٤ جهل الفلاح عما ساعد على:
 - أ ـ ضعف الانتاجية.
 - ب ـ تدمير الأراضي الزراعية نتيجة للجهل في الزراعة.
 - ج. . عدم استعمال الاساليب الحديثة في الزراعة.
 - د ـ سوء أستعمال النباتات الطبيعية وتفاقم ظاهرة التصحر.
 - ٥ ـ قلة الحقول التجريبية أو عدم كفاءتها.
 - ٦- قلة أو انعدام الارشاد الزراعي.

انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية حيث نصيب الفرد حوالي ۱۰،۰۰۷
 دونم من الأراضي المزروعة Land under Culitivation في عام ۱۹۸۰

منالك تبذير كبير في الغذاء عند بعض الطبقات.

البنية الميكلية الميكلية إلى Infra Structure.

وهنالك من يعتقد أن بالامكان الاعتماد على الوطن العربي للحصول على حاجتنا من المواد الغذائية. إن ذلك أمر مشكوك فيه في الظروف الراهنة لوجود نقص في الانتاج الزراعي في الوطن العربي نتيجة لزيادة السكان واستعمال الوسائل القديمة في الزراعة ولذلك فان الوطن العربي استورد عام ١٩٨٠ من المواد الغذائية ما قيمته أكثر من ١٩٨٦ بيون دولار كيا أن الفجوة بليون دولار كيا أن الفجوة الغذائية في الوطن العربي باتساع. والجدول رقم (٣) يبين الانتاج والواردات لمتوسط الفترة 1٩٧٦ م 1٩٧٠ والواردات لمتوسط الفترة

۱۹۱ ـ ۱۹۷۹ (ب ۱۰۰۰ طن متري) الجدول رقم (۳)

نسبة٪ للفجوة الغذائية	نسبة/ للاكتفاء الذاتي	الواردات	الانتاج	نوع المنتجات
%8°,7	%09, E	17877	78·81	الحبوب
%09		1870	376A	القمح
%79,7		1771	176°	السكر
%01,8		177,7	418,7	الزيوت النباتية
%10,9		177,7	7178	اللحوم
%77%%		1787	7178	الألبان ومشتقاتها

لذلك يتحتم على الكويت أن تعمل على توفير بعض ما تحتاجه من المواد الزراعية والحيوانية محليا، والمساهمة في تنمية المنتجات الزراعية في أجزاء أخرى من الوطن العربي عن طريق تزويدها بما تحتاجه من مستلزمات الانتاج الزراعي وخاصة الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي تستطيع انتاجها، بالاضافة الى المساهمة في تمويل خطط التنمية الزراعية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالسودان والمعومال ودول المغرب العربي، وأنا لا أقول إن الكويت تزرع القمح والشمير والمذرة . . الخ، ولو أن السعودية قد نجحت نجاحا كبيرا في زراعة القمع . ولكن بامكانها أن تزرع المخضرات وبعض الفواكه بما يكفي حاجتها وتصدر منه الى الحارج وزراعة بعض المحاصيل ذات الأثمان العالية كالزهور، والمساهمة

٢٤٠ _ مجلة العلوم الاجتماعية

مع الدول العربية في انتاج الحيوب. كذلك بالامكان القيام بتربية الحيوانات والدواجن لتوفير حاجياتنا من البيض واللحوم البيضاء والحمراء والألبان.

- واقع الزراعة في الكويت:

تتميز الكويت بظروفها المناخية القاسية وقلة الأمطار الساقطة وعدم انتظامها وقلة المواد العضوية في التربة وارتفاع درجة حرارتها صيفا^(١) والامكانيات المائية المحدودة^(١) كل هذا حدد مساحة الأراضي الزراعية والمزروعة كها يبدو ذلك في الجدول رقم (٤) حسب احصاء عام 19۷9.

الجلول رقم (٤)

المساحة بالدونمات	نوع الاستثمار
144 145 14	خضروات ومحاصيل أشجار مشهرة وخشبية مراعي أراضي صالحة ولم تزرع
1047	جملة الأراضي الصالحة للزراعة أراضي غير صالحة للزراعة
14717	جملة أراضي الكويت

ولووزعنا الأراضي الصالحة للزراعة على السكان لأصاب الفرد الواحد حوالي دونم واحد ولو وزعنا الأراضي المزروعة بالفعل لأصاب الفرد الواحد ، • ، • من الدونم وهي مساحة ضئيلة لا يمكن أن يكفي انتاجها فردا واحدا لأن المعدل العالمي يتراوح بين ٢ -٢٠٠ دونم للفرد الواحد.

ولقد زادت المساحة المزروعة وكذلك الانتاج كما يبدو في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

تمداد ۱۹۸۰	تمداد ۱۹۷۰	المجال
بلغ ۱۳۵۱۰ درتما	کان ۱۲۸ \$ دونما	الانتاج النباتي
آساً، ۲۰۰۵۰ آساً، ۲۰۰۵۰ آساً، ۲۸۹۶ ۲۰۲۷۶۰۰ دجاجة	۲۰۰۱ رأساً ۷۲۰۰ رأساً ۱۳۸۸ رأساً	اما الثروة الحيوانية فقد كان عدد الابقار والأغنام والماعز والماعز والدجاج لحم وبيض
بلغوا ۱۹۷۶٬۲۸۰	77"10	أما عن علد المشتغلين بالحيازات الزراعية فقد كانوا

ويلاحظ من الجدول زيادة المساحة المزروعة بحوالي ٢٢٧٪ كما زادت العمالة بمعدل ٨٥٪ كما زادت الأبقار بنسبة ٣٢٨٪ والأغنام ٨٣٤٪ والماعز ٢٠٨٪ والدجاج ٢١٦٪. وكان الانتاج سنة ١٩٨٠ كما في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (۱)

نسبة٪ للفجوة الغذائية	نسبة // للاكتفاء الذاتي	الانتاج	نوع المنتجات
%,41,4 %,45,4 %,A* %,1*	% Y.Y. A. % Y.Y. A. Y.Y. Y.Y. Y.Y. Y.Y. Y.Y. Y.Y.	۲۱۸۰۸ طناً ۳۰۱۹۰ طناً ۲۰۰۰ طن ۱۲۰ ملیون بیضة ۱۲-۱۵ ملیوناً	خضروات أعلاف حليب طازج البيض الطازج فراخ لحم

وهكذا يمكن ملاحظة الفجوة الغذائية الواسعة ٣٠٠. ويرى الأستاذ فؤاد ملا حسين أن قطاع الزراعة يمثل ١٪ من الناتج بينها الدكتور عبد الرحمن سلمان يرى أن القطاع الزراعي يساهم بحوالي ٤٠,٠٪ في الناتج المحلي.

وقدر دخل الانتاج الزراعي عام ١٩٧٨ بحوالي ٢٤ مليون دينار٣٠. وأما الحلطة الخمسية الطموحة لتنمية الثروة الزراعية ٨٦/٨٥ - ٨٦/٨٥ فقد هدفت إلى رفع الانتاج لتضييق الفجوة الغذائية وهمي كالأي:

٢٤٧ ـ مجلة العلوم الاجتماعية

أهداف الانتاج النباي:

تهدف تنمية الانتاج النباتي لتحقيق ما يلى:

أ . زيادة المساحة المخصصة لزراعة الخضروات.

ب ـ زيادة انتاج المخضرات كما يبدو في الجدول رقم (٧)
 الجدول رقم (٧)

النسبة/ للاكتفاء كمية الانتاج/ النسة/ للفحوة السنة المساحة بالدوغات الذاتي الغذائية طن 7. 77, 7 7. YY. A 18984 1441 A'A'S 7.09.7 7.20.2 97770 TEATI 1447

جـ ـ زيادة مساحة الأراضي المزروعة زراعة محمية من ٤٠ دونماً الى ٥٤٠ دونماً.

- د ـ زيادة انتاج محاصيل ألخيار والطماطم والباذنجان والفلفل الى ١٦٢٥ طناً.
- هـ التوسع في زيادة الاشجار الحرجية ونباتات الزينة ونباتات الحواجز والمستهدف أن
 يصل اعداد هذه الأشجار الى ٥٨٥٥٥ شيجرة.
- و _ زيادة مساحة الأراضي المخصصة لانتاج الأعلاف الحضراء من ٥٣٠٠ دونم عام
 ١٩٨٠ الى نحو ٥٩٠٠ دونماعام ١٩٨٦ تغطي ٧, ٢٥٪ من الاستهلاك المحلي أي أن الفجوة في الأعلاف تبلغ ٣, ٤٤٪.

٢. أهداف الانتاج الحيواني:

حيث تهدف إلى زيادة الانتاج الحيواني ومنتجاته وتضييق الفجوة الغذائية بعض الشيء كها يبدو ذلك في الجدول رقم (٨)

الجدول رقم (۸)

التوع	السئة	الانتاع	النسبة/ للاكتفاء الذاتي	النبة/للفجوة الغذالية
١- انتاج لحوم الأبقار	14.41	۵۰۰ طن	X17,7	%AY,Y
	19.47	۲۵۹۳ طنا		
٢- لحوم الأغنام والماعز	1441	۳۰۰۰ طن	7,9,0	7.9.,0
	1447	۱۲۰۰۰ طن	7,00,7	%18,8
٣- لحوم الدواجن	1979	EP 1.141		
· ·	1441	٤١٠٠٠ طن	7,84%	7.7., 2
ا۔ الألبان	194.	الله ١٢٩٧ع طنا		
	14.41	7.474	XYA	7,74

وتهدف الحطة كذلك الى تغطية الاستهلاك المحلي من البيض بالكامل وزيادة الانتاج من الأسماك من ٤٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٣٠٠٠ طن عام ١٩٨٦. أما عن توقعات الانتاج والطلب المعيارية للسنوات ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ فهي كها في الجدول رقم (٩)(١٠):

/ الفجوة الغذائية	معدل الاكتفاء الذاني./	الفجوة	الانتاج المحلي	الطلب	السنة	المادة
7.1	_	1.0	~	1.0	1940	١ القمح (ألف طن)
7.1	_ '	710	-	710	199.	. , .
7.1	-	710	-	4.0	4	
7.44	%\A	٩	٧	- 11	1440	٢ ـ البيض (ألف طن):
صقر	7.1	۱ -	171	171	1991	10 , 0
صفر	100	-	44	٥٣	4	
7,4+	7.11	٤٣,۴	٤,٧	£A	1940	٣- مجموع اللحوم (ألف طن)
7.08	. 81	٧ź	٦٣	187	199+	
7.00	7.20	117,7	40,8	717	4	
7/111	_	۸۲	-	۸۳	1940	٤_ الأرز (ألف طن)
7,111	-	114	-	111	144+	
Z1++	-	1774	-	779	7	
7.111	_	11	-	1.	1440	٥ - الذرة الصفراء (ألف طن)
Z1++	_	117	-	111	199.	
X1++	-	11.	-	44.	4	
7.1	-	١٠	-	1.	1440	٦- الشعير (ألف طن)
ĺ	21	111	-	111	1991	
X1++	-	175.	-	14.	4	
X111	- 1	Y+A	-	Y+A	1440	٧۔ مجموع الحبوب
Zive	-	714	-	YIA	1991	
X1++	-	1118	-	3 1	7	
Z1++	-	ه (-	٥	1440	٨ـ الحبوب الزيتية
7.1 ***	-	17	-	17	144+	(الف طن)
7.1**	-	*	-	7.	4	
% AA	717	177	14	181	1970	٩. خضروات طازجة (ألف طن)
7.41	7.4	TYA	Y£	111	199.	
741	4	۰٤٥	£4.	940	7	
X1	-	٤٠	-	٤٠.	1940	١٠ ـ السكر (ألف طن)
7.1	-	100	-	1	144+	
7.1	-	189	-	189	4	

المادة	الستة	الطلب	الانتاج المحلي	الفجوة	معدل الاكتفاء الذاتي/	٪ الفجرة الغذائية
١_ لحوم الأبقار (ألف طن)	1970	٥	٠,٥	٤,٥	χ۱٠.	7.4 •
(5	144.	10	1,1	17, 8	7.11	7.49
	4	44	١,٨	40,4	7.7	7.94
١_ لحوم الاغنام والماعز	1940	**	٠,٩	11,14	7/. 8	7.97
الف طن	199.	3.1	۲,۱	09,9	7,7"	7.4 V
	7	40	٣,٣	41,4	7.7	7.9 V
١- لحوم الجمال (ألف طن)	1940	-	17,0	17.+	-	
. , , ,	199.	١ ١	+, 4+	٠,٧	7.4.	7.Y+
	7	١	٠,٣	٠,٧	7/4.	7.V ·
١ ـ اللحوم الحمراء (ألف طن)	1970	77	1,1	10, 8	7.7	7.9.8
	199+	٧٨	٤	٧٤	7.8	7.47
	7	177	0, 8	17,71	7.8	7.97
١- اللحوم البيضاء (الدواجن)	19.70	17	٣,١	17,1	7.10	1.00
الف طن)	199+	09	4,4	7.111	-	
	7	9.	4.	٠,٠	7.114	~
١- الألبان (ألف طن)	1940	YYA	17	777	7.V	7.98
	199-	171	۲۳۸	098	7.7	7.4 8
	7	904	۵۷	9	7.3	7.9 8

ويلاحظ من الجدول السابق الفجوة الغذائية المتسعة حتى فيها يخص بعض المنتجات المحلية . ولقد استوردت الكويت في عام ١٩٨٠ ما قيمته أكثر من ٧٥٠ مليون دولار من المواد الغذائية وبذلك سيبصح قيمة ما تستورده في عام ١٩٨٩ - ٩٠ حوالي ٣ بلايين دولار ، وفي عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ متبلغ قيمة ما تستورده الكويت من المواد الغذائية حوالي ١٥ بليون دولار وستصل قيمة المواد الغذائية المستوردة ما بين ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ حوالي ١٢٠ بليون دولار". وقد يكون لدينا المال اللازم والعملة الصعبة لشراء المواد الغذائية ولكن قد لا نجدها مطروحة في الأسواق\"

فيا ترى ما هي الوسائل التي يمكن أن نتبعها لتضييق هذه الفجوة الغذائية والوصول الى تحقيق أمن غذائي؟

سبل تحقيق الأمن الغذائي:

الحاجة الماسة الى الارادة والتصميم على توفير المواد الغذائية محليا والقرار السياسي

فقد يكون لدينا المال اللازم والأيدي العاملة والخطط المطلوبة ولكن الارادة والتصميم هي الأساس. بالامكان تحقيق أمن غذائي باتباع الوسائل التالية:

١_ زيادة مساحة الأراضي الزراعية:

إن مساحة الاراضي المزروعة Land Under Cultivation عدودة وبالامكان زيادة هذه المساحة، وخاصة اذا توفرت الامكانيات المائية. وحسب إحصاء عام ١٩٧٩ بلغت مساحة الاراضي المزروعة:

خضرواتِ ومحاصيل ۱۳۰۰۰ دونم أشجار مشمرة وخشبية ۲۳۰۰۰ دونم المجموع ۳۲۰۰۰

وفي إشارة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .F.A.O ان المساحة التي يمكن أن تروي في الكويت تبلغ ٢٠٠٠ هكتار على أساس ان المياه المتوفرة للزراعة في الكويت تبلغ ٢٠٠ مليون متر مكعب على أساس استهلاك ٢٠٠٠ متر مكعب للهكتار المحصولي نظرا لارتفاع ملوحة المياه وطرق الرى المستعملة ٣٠٠.

وفي تقرير مقدم لمؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية جاه^{۱۱۸ الا}ن متوسط مياه الري الحالية حوالي ۱۶۰ مليون متر مكمب تروي حوالي ۲۰۰۰ هكتار بينها مياه الري الممكنة ۲۰۵ مليون متر مكمب تكفي لري ۲۰۰۰ هكتار^{۱۲}.

والمسح الذي جرى عام ١٩٦٦ لجميع أراضي الكويت أشار الى وجود ١٠٠ ألف هكتار او ما يعادل ١٢٪ من مجموع أراضي الدولة صالحة للعمليات الزراعية.

أما المسح الذي أجري عام ١٩٦٧ و١٩٦٨ على ٢٦٠,٠٠٠ هكتار في مناطق الصليبية والشقايا والعبدلي فيشير في النهاية الى أن مساحة الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ كما في الجدول رقم ١٠٥٠٠: الجدول رقم ١٠

المساحة بالهكتار	المنطقة
80*** 199* 807*	الصليبية الشقايا العبدلي
07.0.	المجموع

فإذا ما تم مضاعفة الأراضي المزروعة أكثر من (٤) مرات عند ذلك سنسد الفجوة الغذائية من هذه المنتجات الزراعية وربما يكون لدينا فائض نصدره الى الخارج ونستورد بعائده المالي بعض المنتجات الزراعية التي لا ننتجها كالقمح والذرة وقصب السكر . . الخ .

٧_ المياه والاسراف في استعمالها:

هنالك إسراف كبير في استعمال المياه بسبب جهل الفلاح، والأسلوب المتبع في الربي، وشدة التبخر، وتتراوح كمية المياه المستعملة لري الهكتار المحصوفي الواحد بين ٢٩٨٠، الم اكثر من ٢٩٠٠، ونجم هذا الاحتلاف الكبير عن اختلاف عوامل المناخ والتربة ونوعية المحصول وموسميته وأساليب نقل الماء وطرق الرى المتبعمة. وتشير الدراسات إلى أن الكميات المستعملة في الري تنطوي على هدر كبير ناتيج عن فقدان الماء عند نقله من مصادره إلى الحقول وكذلك في الاستعمال المسرف خله المياه في عملية الري . وتشير الدراسات الى امكانية توفير ما بين ٢٠/ - ٢٠٪ المسرف خله المياه في عملية الري . وتشير الدراسات الى امكانية توفير ما بين ٢٠٠ - ٢٠٪ من المياه أي بمتوسط ٤٠٪ أي بالامكان زيادة المساحة المحصولية الى ١٠٠٠ه

وبامكاننا استعمال مياه المجاري في ري كثير من المزروعات وبدلك تزيد مساحة الأراضي المزروعة. ويمكن ري الاشجار الحرجية على الأخص بهذه المياه، وبذلك نفيد منها في تشجير معظم مناطق الكويت بالاضافة الى التقليل من تلوث مياه الخليج العربي حيث كانت تلقى هذه المياه. كما يمكن ري الجت (العلف الأخضر للحيوان) بهذه المياه. وقد أجريت الدراسات للافادة من هذه المياه في ري أرض مساحتها ٩,٢ مليون متر مربع بمشروع الري الزراعي بالصليبية. ولا شك بأن معالجة وتنقية مياه المجاري التي تقوم بها الدولة والانجازات التي تحققت في هذا المجال فتحت أفاقا رحبة لزراعة مساحات كبيرة بمحاصيل الخضروات والأعلاف. وبالفعل فقد استخدمت المياه المعالجة وبدرجة ملوحة بمحاصيل الخضروات والأعلاف. وبالفعل فقد استخدمت المياه المعالجة وبدرجة ملوحة المعرية «٢٠٠ جزء بالمليون في ري أشجار النخيل والأشجار الشمرة والجت والبرسيم في العمرية «٣٠).

وتهدف الكويت على المدى البعيد، بعد إكمال المجاري لجميع الكويت، إلى بناء ٣ محطات وهي :

 ١ شرق الجهراء (تفيد من مجاري الجهراء والدوحة وجزء من الصليبخات) وطاقتها الانتاجية ١٦ مليون جالون يوم.

٢- شمال الأحمدي (وتفيد من المنطقة الساحلية من المسيلة الى الأحمدي والفحاحيل)
 وتبلغ طاقتها الانتاجية ٢٧٠ مليون جالون/يوم.

٣- فيلكاً وتبلغ طاقتها الانتاجية إلى مليون جالون/ يوم.

وبذلك تبلغ مياه المجاري ٣٩ مليون جالون/ يوم بينها بوكانن قدرها بـ ٨٠ مليون جالون/ يوم عام ١٩٨٥٣٣.

كما يمكن الافادة من مياه الأمطار الساقطة والتي تضيع هباء يل وقد تكون في كثير من الأمطار الاحيان واسطة للتخريب وانتشار الخبرات playas . ولو أقدنا من ١٠/ فقط من الأمطار الساقطة (بَعدل تساقط ١٠٠ ملم) لبلغت هذه الكمية أكثر من ١٣٠ مليون جالون/ يوم . حيث يمكن جمع مياه الامطار في خزانات أرضية أو توجيهها نحو المنخفضات الساحلية أو نحو الحبرات لزيادة مقدار تسرب مياه الأمطار الى باطن الأرض ٣٠٠. أو توجيهها الي مناطق شبكة مجارى صرف المياه .

ائي جانب ذلك يمكن تنفيذ مشروع المياه من العراق حيث يقدر أن يؤخذ حوالي ٣٥٠ مليون جالون/ يوم من شط العرب و٣٠٠ مليون جالون/ يوم من مياه الفرات فإذا ما تم المشروع فبالإمكان زراعة ٤٠٠٠ هكتار بالمحاصيل المختلفة.

وإذا ما استعملنا أساليب الري الحديثة والتي توفر كمية كبيرة من المياه (كاتباع أسلوب الري بالتنقيط) وكذلك استعمال المياه ذات الملوحة العالية، كها نصنف المياه لتحديد أنواع وأصناف النباتات التي تروي وارشاد المزارعين الي أنسب الأماكن لحفر الأبار وتحليل المياه، وبذلك كله نتمكن من توفير المياه من مصادرها المختلفة ونساعد على زيادة مساحة الأراضي المزروعة زيادة كبيرة توفر ما نحتاجه من مواد غذائية بل قد يكون لدينا فائض يصدر الى الخارج.

ويعتقد البعض أنّ استهلاك الماء سنة ٢٠٠٠م سيكون كيا في الجدول رقم (١١) الجدول رقم (١١)

النسبة المثوية المحدر مليون جالون/يوم جهة الاستهلاك KYA, Y مياه عذبة YAY المناز ل 7.0.Y المناعة EY 7.371 الحدائق الحناصة 277 79.0 6.6 ٧٠ الحداثق العامة 7.1,0 مياه معاجعة التشجير 11 71.7 ساء عذبة 11 الزراعة 7.4 مياه قليلة الملوحة 10 (4)/10 مياه معالجة ٧١ المجموع 7.1 .. V"1

- استعمال أحدث أساليب الزراعة. كالزراعة بدون تربة والزراعة المائية و الهوائية والزراعة المحمية . . . الخ ، ونرى وجوب التوسع بالزراعة المحمية بدون تربة.
 - ه_ اكمال النية الهيكلية .Infra Stucture
 - أ _ إكمال بناء شبكة ووسائل الاتصال المختلفة.

ب يناء محطات كهرباء وماء ومدارس ومستوصفات.

جـ _ إكمال تمديدات مياه الري وحفر الآبار.

د ـ بناء المخازن المبردة.

هـ _ بناء أسواق حديثة.

و .. بناء موانىء صغيرة لصيادي الأسماك.

- الاكثار من الحقول التجريبية سواء بتوفير النباتات المتكيفة للبيئة الكويتية أو توفير
 البذور المحسنة وكذلك لتهجين الحيوانات واختيار أنواع وفصائل الحيوانات التي
 تتمكن من مقاومة الظروف البيئية الكويتية وكذلك التوسع في التلقيح الصناعي.
 - ٧_ التوسع في زراعة النخيل والزيتون.
 - ٧ توفير الأسمدة الكيماوية أو العضوية.
 ٩ تعميم مراكز الارشاد الزراعي.
- ١٠ ـ إقرار مبدأ التمويض عن الانتاج لدى تعرضه للتلف بفعل العوامل الجوية وانتشار الامراض الناتية.
- 11 إصدار التشريعات التي تنظم المياه باستعملاتها وحماية المزروعات ومناطق التحريج وفرض عقوبات صارمة على كل من يخفي عمالا زراعيين أو يغربهم بشكل أو باخر للتحول إلى مزرعة أخرى وتنظيم اتفاقيات بين المزارعين ووزارة العمل والشئون الاجتماعية لتنظيم جلب العمالة من مصادرها وتدريبها وتأهيلها مهنيا.

١٢ ـ الاكثار من تربية الجمال:

إن الجمل من الحيوانات المتكيفة للمعيشة في هذه البيئة سواء في تحمله العطش لعشرة أيام أو أسبوعين وربما أكثر من ذلك (حسب فصول السنة) أو في خفه أو بوبره السميك . . الخ ويمكن التوسع بتربيته سواء لألبانه أو جلوده أو لحومه.

- ١٣ تنظيم علمية تسويق المنتجات الزراعية وتوفير الحماية الحكومية للانتاج المحلي.
 ١٤ أما فيها يخص التوسع في صيد الأسماك فقد دلت الأبحاث على وجود ما لا يقل عن
- ٣٠٠ أينوع من الأسماك في المياه الكويتية، الا أن الأنواع التي يقبل عليها المستهلكون (٢٠) نوعا فقط. ويساهم أصحاب سفن الصيد الحرفية بتزويد السوق الكويتية

بحوالي ٩٥٪ من إجمالي الكميات الطازجة المنتجة. وتمثل الأسماك أهم المصادر البروتينية الحيوانية الرخيصة وقد كان الانتاج كها في الجدول رقم ١٢:

الجلول رقم (۱۲)

كمية الانتاج/ طن	السئة
أكثر من ١٠٠٠٠ ٧٨٠٠	AFP1 AVP1 PVP1

والخطة الخمسية ٨٢/٨١ ـ ٨٦/٨٥ تهدف الى زيادة الانتاج من الأسماك الى ١٣٠٠٠ طن.

١٥. أما فيها يخص أعلاف الدواجن فقد ارتفعت الواردات من الأعلاف من ١٨٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ وسترتفع الاستيرادات من الأعلاف فن عام ١٩٨٦ وسترتفع الاستيرادات من الأعلاف في عام ١٩٨٦ الى حوالي ٢٥٠٠٠ طن. ويوجد في الوقت الحاضر مصنع للعلف مجاور لمطاحن الغلال وقد أنتج هذا المصنع ٢٥٠٠٠ طن من العلف عام ١٩٧٨ (٣٠)، ويجدر العمل على زيادة انتاج الأعلاف وخاصة الحضراء لكي نتمكن من زيادة تربية الدواجن والمواشي والأغنام والماعز والتقليل من الاستيرادات من الأعلاف.

١٦ـ التخزين وإنشاء المخازن:

إن المخازن الرئيسية موجودة في منطقة مطحن الفلال (في الشويخ) وهي ذات سعة تخزين ٧٢٠٠٠ طن ومن المقترح زيادة سعة الخزن بمقدار ٧٠٠٠ طن وتمثل سعة التخزين هذه الاستهلاك لفترة ٢ أشهر وهي بذلك وافية لأغراض الأمن الغذائي.

أما عن احتياطي الحبوب فالواجب يحتم أن يكون لدينا في الوقت الراهن حوالي 0000 طن من الحبوب كاحتياطي تكفي لمدة (٣) أشهر(٣). أما في المستقبل فإن متطلبات الأمن الغذائي من الحبوب تتطلب أن يكون الاحتياطي كيا في الجدول رقم (١٣)

مخزون الأمن الغذائي	الحد الأدن السنوي للاستهلاك/ طن	السنة
77	4.1	144.

٢٥٠ ـ مجلة العلوم الاجتماعية

١٧_ تومية السكان:

يجب العمل على توعية السكان بوجوب الاهتمام بالغذاء وإنتاجه وأن نكون منتجين جيّدين ومستهلكين واعين فهنالك تبذير كبير في الغذاء وخاصة عند بعض الطبقات. وفي تقرير قدمته لجنة شكلت في الولايات المتحلة الأمريكية من قبل الرئيس الأمريكي (السابق) فورد عن مشكلة الغذاء جاء: "ان ٥٠٪ من الغذاء المنتج يضيع بين الأرض وفم الانسان".

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة لمشكلة الغذاء في الكويت واستعراض جميع الامكانيات المتاحة لتنمية زراعية من أجل تحقيق أمن غذائي. نرى أن الواجب يحتم أن تقوم دولة الكويت بالتخطيط لتنمية زراعية شاملة مستغلة جميع الامكانيات المتاحة بكل كفاءة لسد الفجوة الغذائية.

كذلك بالامكان التعاون مع الدول العربية الأخرى للقيام بتنفيذ مشاريع مشتركة ذات صلة مباشرة بالغذاء والأمن القدائي لتوفير ما يحتاجه الشعب من مواد غذائية زراعية وحيوانية. ونرى تشكيل هيئة تسمى:

"هيئة مجلس التعاون الخليجي للغذاء والزراعة".

تأخذ على عاتقها إجراء مسح شامل على كل الإمكانيات المتاحة لتنمية زراعية، وتدرس مشكلة الأمن الغذائي الذي هو ركن أساسي من الأمن القومي ووضع الحلول المعلية لهذه المشكلة وخاصة أن لدينا جيمع الامكانيات لتوفير معظم حاجياتنا من المواد الغذائية محليا والتعاون مع الدول العربية ذات الوفوة في المياه والأراضي الزراعية كالسودان والصومال . . . المخ توفير المنتجات الزراعية التي لا نتمكن من زراعتها وانتاجها بحسب الامكانيات المتوفرة لدينا كزراعة القمع، والأرز وقصب السكر . . . الخ، كما تأخذ هذه الهيئة بالوسائل العلمية الحديثة في الزراعة وتكثر من الحقول التجريبية لتوفير الغذاء محليا وتسد الفجوة الغذائية.

الحبوامش

- (١) إن زيادة الطلب على الفذاء في الدول الثانية مرتضة كتتيجة للتمو الكبير في السكان وزيادة اللدخل بمعدل ٣٪ وارتفاع مرونة الطلب الداخلية على الفذاء بمعدود ٧٠ ، ٧ تصبح والحالة علم زيادة الطلب على الغذاء في الدول الثانية ٢٠ هـ٪.
- (۲) إن معدلات النمو السكاني في الكويت عالمية فين عام ١٩٨٠ ع ١٩٨٠ كانت معدلات النمو للسكان (كويتين وفير كويتين) ٢,٣٪. وسيلغ عدد السكان في يونيو سنة ١٩٨٧، ١٩٨٠ معدل زيادة سنرية للكويتين ٥٥,٣٪ وفير الكويتين ٢٥,٨٪ وفي عام ١٩٨٥ سيفدو عدد السكان حوالي مليوني نسعة ر١,٩٠٨,٠٠٠ أن بحسب معدلات النمو الحالية.
- (٣) كان ارتفاع الأسمار شاملا وقد ارتفعت أسعار الأسمدة حوالي ٣٠٠٪ بما كان له أثره السيء على اقتصاد الدول النامية وأوجد عجزا في اقتصاد كثير منها خاصة الفقيرة الأحمية الأسمدة للزراعة وللإنتاج الزراعي.
- •وكتور تحسين حلي : "تطورات مقلقة لأوضاع الزراحة والغلاء في العالم العربي خلال حقد السبعينات . " ص 4 .
- (3) يؤدي سوء التغلية الى تكرار الأصابة بالامراض المعنية والامراض المعوية ويتتبع عن سوء التغلية ما يلي:
 أ ـ التخلف العللي والتخلف في النمو.
 - ب ـ زيادة وفيات الأطفال.
 - ج. . انتشار الأمراض كتيجة لنقص المواد الغذائية ويؤدي الى الهبوط بالانتاج. د . انتشار المجاهات.

ويعتبر ما يستهلكه الفرد الكوبهي من البروتين الحيواني من أحسن النسب في العالم والجدول التالي بيين استهلاك الفرد الكوبهي من البروتين الحيواني بالمفارنة مع الدول الأخرى:

النسبة ٪	كمية البروتين الحيواني	كمية الاستهلاك اليومي من البروتين	الدولة
X100	۲, ۲۷ شم	0 ٨ قم	الكويت
X66	۱۲ شم	٢ - ٢ قم	معدل الدول العربية
X116	۱, ۳۶ شم	٧ - ٢ قم	استرائيا
X116	۱۲, ۲ شم	٧ ٩ قم	أمريكا
X107	۲۸, ۳ شم	٨ ٨ قم	انجلترة
X47	۲۵, ۵۲ شم	٢ ٧ قم	السويد

دكتور عبدالرحن سلمان، الانتاج الحيوان ودوره في التنمية الزراعية، ص٧٩.

- (a) العطية، دكتور عبد الحسين وادي. "التخطيط للتنمية الزراعية في الوطن العربي." ص٢٤.
- الزيادة الطبيعية هي زيادة المواليد على الوفيات والزيادة الصناعية ناتجة عن الهجرة الأجنبية.
 - (٧) الدكتور عمد العمادي. الأمن الغذائي والتعاون العربي. ص٤

٢٥٢ ـ مجلة العلوم الاجتماعية

- دكتور عبدالحسين وادى العطية. "نفس الصدر." ص. ٤٤. (A)
- ترتفع درجة الحرارة في التربة صيفا الى أكثر من ٣٠٥م بحيث تقضى على جميع الفعاليات الحيوية في التربة. (4)
 - هنالك عوامل تمين الزراعة في الكويت يمكن تلخيصها بما يأتى: (1.)
 - أ) قلة المياه وانخفاض درجة صلاحيتها.
 - (ب) الظروف المناخية غير المناسبة.
 - (ج) افتقار التربة إلى المناصر الغذائية. (١١) عمد الرشيد. "الوضع الزراعي في الكويت". ص١٠٥.
 - (د) احتواء التربة والمياه على نسبة عالمية من الأملاح.
- (١٣) أورد الأستاذ فؤاد ملا حسين وكيل وزارة التخطيط في يجثه "الخطة الزراعية للدولة". ص١٣.١٠ الاحصائية التالية للانتاج الزراعي والحيواني:

النسبة/	النسبة/ للاكتفاء	السنة		، الحثوع	
للفجوة الغذائية	الذاتي .	1474	1440	بسوع	
		۱٤۰۰۰ رأس	۸٤۱۱ رأس	الأبقار	
		۵۵۳۱۰۰ رأس	۱۹۹۹۰۰ رأس	الأغنام والماحز	
	1	١١ مليون فرخة	٧,٥ مليون	اللجاج	
			قرعة.		
7.9£,V	7.0,4	74	۱۵۰۰ طن	كمية اللحوم الحمراء	
•	7,78,0	7,40,0	۱۵۷۰۰ طن	لحوم پيضاء	
%£V, #	%0Y,V	١١٣,٩ مليونا	٦, ٤٠ مليوناً	البيض	
7.95,7	7.0, 8	٤٢٣١٠٠ طن	۱۵۸۰۰ طن	الحليب الطازج	
		-4]	الثروة السمكية	
		۰۰۰ه طن]		

- يبدر أن هذه الاحصائية تشمل الحيوانات والدواجن المرباة في القطاع العام والخاص.
- (١٣) ٣, ٢٥ مليون دينار دخل الانتاج النباني وه , ١٤ مليون دينار دخل الانتاج الحيواني، و ٢٥ , ٤ مليون دينار دخل الثروة السمكية وحوالي ذ, ١ مليون دينار دخل السلع الوسيطة. "الانتاج الحيوان ودوره في التنمية الزراهية. "ص١٧١".
 - (١٤) "برنامج مشترك لانتاج الحبوب والأعلاف في أقطار الخليج والجزيرة العربية". ص١٥ ١٣١.
- (١٥) حسبت على أساس زيادة قفرها ١٨٪ سنويا . زيادة السكان الطبيعية والصناعية ٦٪ وارتفاع مستوى الميشة وارتفاع الأسعار والتضخم وارتفاع اجور النقل.
- (١٦) في عام ١٩٨٠ تقدمت كل من العراق والأردن وليبيا طالبة لحوماً عمراء فلم تحصل إلا على حوالي ٤٠٪ من
- (١٧) دكتور محمد رشيد الفيل، "الماء والأمن الفذائي في الكويت"ص١٦٥ هذه الكمية من الماء المستعملة في ري هكتار محصولي كبيرة وتعطى الانطباع عن الاسراف الكبير في استعمال الماه .
 - (۱۸) نفس المسدر ۰ ص ۱۵۶ ۵۰ م ۱۵۵.
 - (١٩) عبدالله الشرهان "المياه والأراضي الزراعية". ص٥٧٥.

- (٢٠) "برنامج مشترك لانتاج الحبوب والأعلاف النع" من ص١٥٤ ـ ١٥٥
- (۲۱) كانت أول محاولة لمعالجة مياه المجاري الصمحية في الكويت في عام ١٩٥٧ عندما أقيمت عطة معالجة في منطقة الحديران بطاقة إنتاجية تتراوح بين ٢٠٠٠ - ٣٠ ألف جالون بوميا.
- (۲۲) لقد تم انشاء عطة العارضية بطاقة إنتاجية قدرها ۲۷ مليون جالون/ يوم والتي كمل بناؤها عام ۱۹۷٤. ويقوم بنزويدها بالماء شبكة عادي الصرف الصحي لمدينة الكريت للمتطقة للحصورة بين المداوي الوابع والأول. وبدأ تشغيلها عام ۱۹۷۹. واطلقة انتاجية قدرها به مليون جالون بر لري أراضي زراصية في الصليبية (۲۰ ۸ موزم صالحة للزراصة). حيث يستخدم أصف مليون جالون لري حزام الأشجار الواقية من الرواح التي تند حول المشروع وداخله، ويستخدم ألمك المبتي وقدرة (۲) مليون جالون يوبيا لري ويرالي ويريالي ۲۷۰ حول بلروع مام ۱۹۸۰) ويهدف خطة المدولة لل التوسع بطاقة ملد المحطة لتبلغ حوالي ۲۷۳ مليون جالون عام ۱۹۸۰.
 - دكتور زينُ عبد المقصود : تقس للصدر ص٢٦، ٢٧.
 - (۲۲) سبق أن أقاد الأنباط والرومان من مياه الامطار وخزنوها.
 (۲۲) عيدالله الشرهان: نفس المصدر: ص٨٥. وستكون ميزانية الماء كيا في الجدول التالي:

توع المياه	جالون/يوم	श्या	توح المياه	جالون/يوم	الكان
ماطة	آکثر من۲۰ ملیون جالون/یوم	الاعتابا	ملية	0-4	الروضتين
	17"	مياد الأمطار	ملوحتها حوالي	77	المبليية
			۲۰۱ وحلة	1.1	
		l	بالليون		
شط العرب	70.	مياه من العراق	ملية	1-7	عبقية
ذات ملوحة قليلة					
من القرات علَّبة	711	l	ممالجة	74	بياء مجاري
		Ī	244.	حوالي ۲۰، ۵۰	لوفرة
مليون جالون/يوم	PAP	للجمرع		• •	

- (٢٥) "برنامج متشرك لإنتاج الحيوب والأعلاف في أقطار الخليج والجزيرة العربية: ص٨٦.
- (٢٦) يحسب الأحتياطي من واقع استهلاك الفرد السنوي من الحبوب حوالي ١٤٦ كفم سنويا.
 - (٢٧) الاحتياطي = ربع الاستهلاك.

المراجع

 ١ عمد الرشيد، "الوضع الزراعي في الكويت"، ندوة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٧

٢ ـ عبدالله الشرهان، "آلماه والزراعة في الكويت"، ندوة تطوير الزراعة في المحددة المحدد الكويت ١٩٨٢

٣ـ دكتور عبد الحسين وادي العطية، "التخطيط للتنمية في الوطن العربي"، محاضرة ألفيت في معهد التخطيط العربي ــ الكويت ١٩٨١. ٤ ـ دكتور محمد رشيد الفيل، "الماء والأمن الغذائي في الكويت"، ندوة مستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج وشيه الجزيرة العربية مارس "اومن الغذائي في الوطن العربي" "الانتاج الغذائي والتوقعات المستقبلية لمشكلة الغذاء في الوطن العربي مؤتمر الأمن الغذائي في الوطن العربي .. الكويت ١٩٧٨ . ٧ـ "برنامج مشترك لانتاج الحبوب والأعلاف في أقطار الخليج والجزيرة العربية" تقرير مقدم الى وزراء العرب في الخليج والجزيرة العربية . منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. روما. كانون . 19V9 J.J ٨. تطوير الزراعة في الكويت: تدورة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فيراير ١٩٨٢ الخطة الزراعية للدولة. ندوة تطوير الزراعة في الكويت. ١٣ و ١٤ فبراير ٩ ـ فؤاد ملا حسين، ١٠ ـ دكتور عبدالرحمن سلمان، "الانتاج الحيواني ودوره في التنمية الزراعية" ندوة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٧. ١١ ـ دكتور خالد تحسين على، "تطورات متعلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات" الوطن العربي خلال عقد السبعينات" عِلة المستقيل العربي العدد ٣٢ . 1441/1. "استعمالات المياه المالحة في الكويت" ندوة مستقبل ۱۲ دکتور صبحی مطوع ، الموارد الماثية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية مارس . 1441 "موارد المياه في الكويت" ندوة مستقبل الموارد الماثية ۱۳ ـ دکتور زين مقصود، بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. مارس ١٩٨١.

المحَاسَبَة عَن تَكَلَفَة رأَسُ المَالَمُ مَن زَاوِيَة تَىشَيد تَحْصُيُصِ وَاستَحْدَام المَوارِدِ الاقتصَاديَية

الغريب محمد بيومي قسم المحاسبة _ جامعة الكانت

"Strangely, although the very phrase says that capital has a cost, we do not count capital as a cost in formal accounting systems"."

ANTONY, R. N.

(۱) مقدمة

يمثل تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية محور اهتمام كل من الفكر الاقتصادي والفكر المحاسبي، وأنها ليشتركان في معالجة وتناول العديد من جوانب النشاط الاقتصادي. فيبنيا تتناول النظرية الاقتصادية مفاهيم وسلوك الدخل والأرباح وتكاليف الانتاج، تمتنص نظرية المحاسبة بالموصول الى قياسات كمية لتلك المفردات. ومع ذلك فان هناك المعديد من الاختلافات فيها بينها من حيث مفاهيم تلك المفردات وقياساتها الكمية.

وبينها يغض غالبية المحاسبين، قديما" وحديثا"، النظر عن تلك الاختلافات أو يجري ارجاعها الى اختلاف هدف المعالجة والزاوية التي يجري منها تناول المفردة المعينة، يستمر الاقتصاديون والأطراف الأخرى التي تهتم بجوانب النشاط الاقتصادي في توجيه الانتقادات الى المعالجات المحاسبية".

ولقد كانت أهداف المحاسبة في الماضي القريب تنحصر بصفة أساسية في نطاق التقرير عن التغير في حدود تلك التقرير عن التغير في حدود تلك الأخداف كان من الممكن الاستمرار في تجاهل الاختلافات بين الأفكار والمعالجات المحاسبية وأفكار ومفاهيم المجالات العلمية الأخرى، طالما أن الأرقام التي تقدمها التقارير المحاسبية تفي بأغراضها المحددة وخاصة في ظل البساطة النسبية لجوانب النشاط الاتصادي.

غبر أنه في الآونة الأخيرة ازدادت جوانب الأنشطة الاقتصادية تعقيدا واستحدثت أساليب علمية وأدوات تحليلية تهدف الى ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية، الأمر الذي فتح مجالات وتحديات جديدة أمام المحاسبين. واستجابة لتلك التحديات وحفاظا على كيان المحاسبة وتطلعا لاستمرار وتنمية دورها في المجتمع وسع المحاسبون نطاق أهداف ووظائف المحاسبة لتشمل ليس فقط التقرير عن نتائج الانشطة الاقتصادية بل والمساهمة في ترشيد تلك الأنشطة بما يكفل كفاءة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

وتتضمن عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية اتخاذ قرارات تخصيص تلك الموارد ووضع الحطط التنفيذ. وتستند تلك الحواند ووضع الحطط التنفيذ، وتستند تلك الجوانب الى تكامل العديد من الاساليب والادوات التي تنتمي الى مجالات عملية متعددة الأمر الذي لم يعد معه محنا، أو على الأقل من غير المفضل، الاستمرار في تجاهل الاختلافات بين المفاهيم والقياسات التي تتبناها المحاصبة وتلك التي تتبناها المجالات العلمية الأخرى التي تشترك بالمضرورة مع المحاسبة في عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية.

وليس معنى القول بوجوب أو أفضلية تقليل التفاوت بين الفكر المحاسبي والمجالات الفكرية الاخرى، أن المحاسبة يجب أن تتبنى بصفة مطلقة مفاهيم ونظريات تلك المجالات، لأنه قد يكون هناك من المفاهيم والأفكار _رغم سلامتها النظرية _ما قد يتعلر الوصول الى قياسات كمية ها، أو أن الجدوى أو المنفعة العملية من تلك الأفكار والمفاهيم قد لا تبرر الجهد اللازم للوصول الى قياسات كمية ها، وخاصة إذا ما قورنت تلك المنفعة بتكلفة القياس أو بما يرتبط بذلك القياس من تناقض مع أفكار وأسس أخرى أكثر أهمية، أو من آثار سلبية على المحصلة (أو الفائلة) النهائية لمستخدمى المعلومات المحاسبية.

ونظرا لأن المحاسبة هي أداة قياس كمي أكثر من كونها أفكاراً ونظريات مجردة فانه قد لا يكون هناك مفر من تجاهل بعض الأفكار والنظريات ومن ثم لا مفر من وجود بعض الاختلافات بين المحاسبة والمجالات العلمية الأخرى.

وتمثل تكلفة رأس المال أحد مواطن الاختلاف التقليدية بين الفكر المحاسبي من جهة وعدد من المجالات وأفكار العلوم الادارية الأخرى التي تشترك مع المحاسبة في عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية من جهة أخرى مثل: الاقتصاد، بحوث العمليات، الادارة المالية. ويمتد الاختلاف ليشمل كلا من المفهرم النظري والقياسات الكمية لتلك المفردة وما يترتب عليها من قياسات أخرى مثل: الدخل ومؤشرات الأداء والنسب المالية.

ورغم أن موضوع تكلفة رأس المال قد ثار بشأنه الجدل بين المحاسبين والاقتصاديين واستمر الى مدى يرى البعض أنه أكثر من اللازم"، ثم سكن بعد ذلك، فإن الموضوع قد طرح نفسه على بساط البحث مرة أخرى في الأونة الاخيرة. إذ أن هناك من المحاسبين من ينادي في الأونة الاخيرة بتعديل أسس المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس الماله، بل وإن هناك المنظمات المهنية المحاسبية التي أوصت بالخروج عن تلك الأسس في بعض الحالات ومازال البحث جاريا من قبل بعض المنظمات الأخرى حول توسيع نطاق الخروج عن الأسس المتعارف عليها للمحاسبة عن تكلفة رأس الماله.

وجدف البحث الحالي الى تقييم الأسس النظرية التي تستند اليها المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال، ومدى فعاليتها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية، وماهي دواعي واحتمالات تطوير المعالجة المحاسبية لتكلفة رأس المال بما يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية، وما هي المشاكل التي يمكن أن تواجه مثل هذا التعديل سواء من حيث الأسس النظرية أو من حيث التطبيق العملي وذلك من خلال العناصر المالة:

- _ تكلفة رأس المال بين النظرية الاقتصادية والقياس المحاسبي .
 - _ معايير تقييم المعلومات المحاسبية.
 - ـ تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال.
 - ـ بالنسبة للأسس النظرية.
- _ بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية. _ طبيعة ومشكلات تعديل المحاسبة عن تكلفة رأس المال.
 - حبيت وحدور الله المال . - قياس تكلفة رأس المال.
 - ـ مداخل معالجة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي.

(٢) تكلفة رأس المال بين النظرية الاقتصادية والقياس المحاسبي:

تتمثل تكلفة رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية في الفائدة على رأس المال المستخدم، وتعتبر تلك الفائدة من ضمن عناصر التكاليف الواجب خصمها قبل الوصول الى المربع بالمفهوم الاقتصادي. وقستند تلك المعابخة الى تعريف التكففة بأنها التضحية التي تترتب على استخدام عوامل الانتاج رأو الموارد الاقتصادية، والتي من ضمنها رأس المال، في غرض معين. فالأموال المقترضة ترتبط بضمحية فعلية تتمثل في الفائدة التي يجري سدادها للغير. أما بالنسبة للأموال المملوكة لإصحاب المشروع فان استخدامها يرتبط بتضحية تتمثل في العوائد أو الايرادات التي كان يمكن أن تغلها تلك الأموال اذا ما استخدمت في أفضل الاستخدامات المناحة الأخرى ويجب أن يدرج مقابل تلك التضحية ضمن عناصر التكاليف في شكل فائدة ضمنية (imputed (or impict cost) مثال سائر عناصر التكاليف في شكل فائدة ضمنية المستجدة أو الخدمات المؤداة".

أما في مجال القياص المحاسمي فإنه لا مجري الاعتراف بمقابل لاستخدام رأس المال إلا إذا كان متمثلا في فائدة فعلية تعاقدية مجري سدادها الى الغير. ويعامل ذلك المقابل رأي الفائدة على الأموال المقترضة) باعتباره نفقة Expense دورية تتعلق بالمدة المالية الجارية وليست باعتبارها تكلفة Cost لانتاج السلع والخدمات^.

ومن ثم يمكن حصر نقاط الاختلاف بين المعالجة المحاسبية والنظرية الاقتصادية فيها ب:

١_ التفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.

 ٢- عدم اعتبار فائدة رأس المال المقترضة من ضمن عناصر تكاليف إنتاج السلع والخدمات ولكن اعتبارها نفقة دورية.

ولعل الأسس النظرية التي تستند اليها تلك المعالجة تتمثل في انتقاء تبني مفاهيم معينة دون غيرها لكل من التكلفة والدخل. ومن ضمن مفاهيم التكلفة التي تدعم المعالجة الجارية نجد تعريفا Hatifield المنفقات والايرادات بأنها التغيرات في حقوق الملكية بالنقص والزيادة، وكذلك التعريف الذي قدمته لجنة مفاهيم ومعايير التكلفة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة والذي يتضمن أن:

"التكلفة هي لفظ عام يعبر عن ذلك القدر الممكن قياسه من القيمة التي يجري التخلي عنها Parposefully released في سبيل الحصول عبل أو إنشاء الموارد الاقصادية"".

وحديثا نجد التعريف الذي ورد في النشرة رقم (٤) الصادرة عن مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين APB Statement No.4 والذي يتضمن أن:

"يمكن تعريف التكلفة بأساليب غتلفة منها أنها هي مقدار النقدية اللازمة للحصول على الموارد الاقتصادية في وقت القياس، أي تكلفة الاستبدال، أو أنها أفضل العوائد البديلة التي يمكن الحصول عليها من الأصل، أي تكلفة الفرصة البديلة، ولكن التكلفة التي يمري على أساسها تسجيل الأصول وقياس النفقات لأغراض المحاسبة المالية يقصد بها عادة التكلفة التاريخية للحصول على الأصل أو الخدمات"....

والخاصية الأساسية في هذا التعريف، والتي تتجسد في غالبية التعريفات المحاسبية للتكلفة، هي تلك الخاصة بخروج مقدار التكلفة في شكل نقص فعلي في الأصول مقابل الحدمة أو السلعة، سواء كان النقص في نفس وقت الحصول على الأصل أو في تاريخ لاحق كها هو الحال اذا ماتم الحصول على السلعة أو الخدمة مقابل التزام يجري سداده في المستقبل.

وبناء على تلك التعريفات يجري التفرقة بين رأس المال المقترض ورأس المال المعترض ورأس المال المعترض ورأس المال المملوك، حيث أن الحصول على الأول واستخدامه، بعكس الحال بالنسبة للثاني، يترتب عليه الالتزام بسداد فائدة محدة وثابته بفض النظر عن نتيجة عمليات المشروع، ويجري الربط المن تلك الفائدة والمدة المالية التي حدث فيها استخدام تلك الأموال بدلا من الربط بينها وبين الأنشطة المستفيدة منها، ولذلك يجري اعتبار تلك الفائدة من قبيل النفقات بدلا من اعتبارها أحد عناصر التكاليف.

أما مفهوم الدخل الذي تتبناه المحاسبة وتستند اليه المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال فتمبر عنه النشرة رقم (٤) الصادرة عن مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين كها يل:

"صافي اللدخل (أو الخسارة) هو صافي الزيادة (أو النقص) في حقوق أصحاب المشروع خلال فترة معينة "١٢".

وقد عبر Paton في سنة ١٩٤١ عن هذا المضمون بتعريفه لصافي الدخل أو الربح بأنه هو القدر الذي يستحق الى ملاك المشروع٣٠.

وفي ضوء هذا المفهوم للدخل يتحتم اعتبار الفائدة على رأس المال المقترض من ضمن الأعباء (النفقات) الواجب خصمها قبل الوصول الى رقم الدخل لأنها لا تؤول الى ملاك المشروع، أما الفائدة على رأس المال المملوك فهي تؤول الى ملاك المشروع وتعتبر جزءا من الزيادة في حقوقهم، ولذلك فهي جزء من الدخل طبقا لذلك المفهوم.

ولكن مجرد استناد معالجة ما الى بعض المفاهيم أو التعريفات المختارة أو المنتقاة من يين مجموعة أعم وأوسع لا يكفي في حد ذاته لتبرير تلك المعالجة واستبعاد أو تجاهل المعالجات الأخرى، لأن ماقد يتفق مع بعض المفاهيم قد يختلف مع مفاهيم أخرى أكثر سلامة وأكثر أهمية، وما قد يناسب بعض الاستخدامات أو الأغراض قد لا يتلاءم مع البعض الآخر من الأغراض والاستخدامات.

ولذا يرى الباحث أنه لتقييم معالجة ما أوطريقة ما يجب الاحتكام الى معايير تغطي كافة عناصر مجموعة المفاهيم والاغراض أو الاستخدامات التي ترتبط بها تلك المعالجة

ويتناول القسم التالي من البحث تقييم المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة

رأس المال في ضوء مجموعة من معايير التقييم تضم معايير متعارف عليها وأخرى مقترحة من قبل الباحث.

(٣) معايير تقييم المعلومات المحاسبية:

كان من ضمن المهام التي اضطلعت بها لجنة نظرية المحاسبة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة في سنة ١٩٦٦ المهمة اقتراح مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها في تقييم المعلومات المحاسبية. وقرى اللجنة أن المعيار الأساسي للمعلومات هو فائدتها أو جدواها. ولكنها ترى أن هذا المعيار عام ويصعب اخضاعه للقياس والتقييم، ولذلك رأت تفصيل ذلك المعيار العام وتحديده بقدر أكبر وذلك بتحديد الخصائص التي اذا ما توافرت تتحقق فائدة المعلومات وجدواها في نظر اللجنة وهذه الخصائص هي:

 القابلية للقياس الكمي: Quantifiabilty ، وتتضمن تلك الخاصية ربط المعلومات المحاسبية بمقايس كمية (أو أرقام) دون ضرورة أن تقتصر تلك الأرقام على وحدات القياس النقدي .

Y التجرد من التحيز الشخصي Freedom from Bias

٣- القابلية للمراجعة Verifiability

٤- الملاءمة Relevance وهذا هو المعيار الأساسي في نظر اللجنة ويتضمن أن المعلومات ترتبط بشكل مفيد بالقرار أو الفعل المستهدف من استخدام تلك المعلومات، وهذا الارتباط يتجسد في التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على ذلك القرار أو الفعل ولكي يتحقق ذلك التأثير يجب الإمداد بالمعلومات في شكل وتوقيت مناسبين، أي أن مضمون الملاءمة بنحصه في:

أ وجود ارتباط بين المعلومات والقرار أو الفعل.

ب _ إحداث أو إمكانية إحداث تأثير على القرار أو الفعل.

ويضيف مجلس المباديء المحاسبية التابع للمعهد الامريكي للمحاسبين بعض الحصائص الاضافية التي يرى ضرورة توافرها في المعلومات المحاسبية "، وهي:

اـ أن تكون المعلُّومات مفهومة من قبل المستخدم Understandability

إلقابلية للمقارنة Comparability بين المعلومات لنفس الوحدة الاقتصادية فيها بين المدد المالية المختلفة بحيث أن الاختلافات تكون ناتجة عن اختلاف العمليات والأنشطة بين تلك المدد المالية وليست ناتجة فقط عن مجرد اختلاف أسس المعالجة أو كيفية إعداد وتقديم تلك المعلومات. ولا تقتصر القابلية للمقارنة على المشروع الواحد ولكن أيضا تشمل امكانية المقارنة بين المشروعات عن نفس المدة المالية.

إلشمول والكفاية Completeness بمعنى أن المعلومات المحاسبية بجب أن تكون
 كاملة وشاملة لكافة المعلومات التي تفي بالخصائص النوعية الأخرى، بحيث
 تكون كافية للمستخدم في الغرض أو الاستخدام المعين.

بالرغم من أن الخصائص سالفة الذكر تعد جميعها ضرورية بالنسبة للمعلومات المحاسبية فانها وكيا جرى تعريفها من قبل واضعيها لاتكفي في حد ذاتها لتحقيق فائلذة المعلومات المحاسبية، إذ أن هناك خاصية أساسية يجب توافرها قبل النظر في مدى توافر أي من تلك الحصائص وتلك الحاصية هي سلامة تلك المعلومات. وطالما أن تلك المعلومات كمية فانها تتضمن عملية قياس معينة، ومن ثم فانه يمكن القول بأن سلامة المعلومات تتضمن سلامة عملية القياس الى نتجت عنها تلك المعلومات.

ولإجراء عملية القياس بشكل سليم يجب توافر عاملين: الأول توافر تحديد واضح لماهية الشيء المراد قياسه، الثاني تحديد إجراءات القياس ويتطبيق تلك الاجراءات على الشيء المعين تنتج الأرقام المادية، أي أن تلك الارقام هي نتاج عملية ذهنية.

ولتوضيح أهمية معيار سلامة القياس وأنه غير متضمن في المعايير السابقة نسوق الحالات التالية:

الحالة الأولى تتعلق بقرار شراء سلعة أو إنتاج شيء ما. . لأشك أن المعلومات الحاصة بتكاليف الشراء أو تكاليف الانتاج تمتير ملائمة للقرار وفقا للتعريف السابق لأنها لترتبط بشكل مباشر بالقرار وتؤثر عليه، كيا أنه تتوافر لما كافة الخصائص الأخرى ولكن من المعارف عليه ومن المقبول بصفة عامه أنه يمكن حساب رقم التكلفة بكثير من الطرق والوصول الى عدة أرقام مختلفة لانتاج نفس الأمر الانتاجي، وكل من تلك الأرقام يمكن أن يؤدي الى قرارات ختلفة أو التأثير بشكل ختلف على القرار موضوع الدراسة دون أن يكون مناف من المايير أو الحصائص المقترحة من قبل اللجنة التنابعة للجمعية الأمريكية ومن الامثلة المديدة لاختلافات القياس المحاسبي للتكلفة تلك الخاصة بتكلفة المواد ومن الامثلة المديدة لاختلافات القياس المحاسبي للتكلفة تلك الخاصة بتكلفة المواد أولا . . . وهكذا وكل من هذه الطرق مقبولة وليس هناك في الفكر المحاسبي حاليا عاير بط بين تلك الطرق المختلفة وبين الاستخدامات المتعددة المختلفة ، كيا أن هناك شرط ثبات الطرق المختلفة ، كيا أن هناك شرط ثبات الطرق المختلفة ، كيا أنه من غير المقبول تغيير واختلاف فروض شرط ثبات الطرق المختلاف الوارات والاستخدامات المتعددة المختلفة ، كيا أنه من غير المقبول تغير واختلاف فروض تدقى المؤد خلال الملدة المائية .

ويعبارة أخرى فانه يمكن لمعلومة ما أن تتوافر فيها الخصائص النوعية السابقة ولكنها

تؤثر على القرار بشكل خاطىء. كيا أن خصائص القابلية للمراجعة والتجرد من التحيز الشخصي لا يمكن الحكم عليها بشكل جدي الا بالرجوع الى الإطار النظري لعملية القياس، أي تحديد ماهية الشيء الذي ترتبط به تلك المعلومات وكذلك إجراءات القياس.

والحالة الأخرى تتعلق بمثال من الحياة العامة. لاشك أن المعلومات المتولدة عن التنبؤ بحالة الطقس والهزات الأرضية ملائمة للعديد من القرارات وتتوافر فيها الصفات النوعية الأخرى. . ولكن من تلك المعلومات ما يؤدي الى العديد من القرارات الحاطئة نظرا لخطأ في عملية القياس والتنبؤ.

لذا. لكي تتحقق فائدة المعلومات أو جدواها بالاضافة الى تلك الخصائص النوعية أساسية وهي سلامة القياس النوعية أساسية وهي سلامة القياس بالرجوع الى اطار نظري علمي معين يتضمن تحديد ماهية الشيء المراد قياسه واجراءات القياس. ويمكن التعبر عن هذه الخاصية أو الشرط بشرط أو خاصية السلامة النظرية أو السلامة المنطقة.

وبالنظر الى مجموعة الخصائص السابق الاشارة اليها نجد أن:

 ١- معايير التجرد من التحيز الشخصي، القابلية للمراجعة، يتسمان بالصبغة العملية ولا يمكن الحكم عليهما سوى بالنسبة لواقع التطبيق لحالة قياس معينة من قبل شخص معين.

٧- معيار القابلية للفهم وعقد المقارنات ترتبط بالإطار النظري لعملية القياس.

٣- معيار القابلية للقياس الكمى يتحقق تلقائيا بمجرد اتخاذ المعلومة شكل أرقام كمية.

يرتبط معيار الشمول والكفاية بمعيار الملاءمة لاستخدام معين، فالمعلومات الملائمة
 تتضمن ضمنيا كفاية تلك المعلومات لاتخاذ القرار السليم.

وعل ذلك يمكن أن تنحصر عملية التقييم على المستوى النظري في معيارين أساسيين هما: السلامة النظرية (أو المنطقية) بالرجوع الى إطار نظري معين، والملاءمة بالنسبة لأهداف واستخدامات معينة.

وفي ضوء هذا الاطار يتناول القسم التالي من البحث تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال بالرجوع الى:

أ ـ الأسس والمَفَاهيم النظرية.

بـ الملاءمة بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.

(٤) تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال:

أولا: بالنسبة للأسس النظرية:

رغم اتفاق المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال مع مفاهيم معينة للتكلفة والدخل فانها تتعارض مع عدد آخر من المفاهيم النظرية نسوق بعضها فيها يلي:

١ - المفهوم الاقتصادي للتكلفة:

التكلفة من وجهة نظر الاقتصادي هي التضحية التي ترتبط باستخدام عوامل الانتاج (أو الموارد الاقتصادية) وهذه التضحية هي أقصى ما يمكن أن تغله تلك الموارد في أفضل استخداماتها الأخرى. ولا فرق في ذلك بين عوامل الانتاج المملوكة وتلك المستأجرة من الغير. فاستخدام رأس المال المملوك في نشاط معين يجول دون استخدامه في مجالات أخرى وإضاعة الفرصة في الحصول على الايراد الذي كان يمكن التحصل عليه من تلك الاستخدامات. ومن ثم فان استخدام رأس المال المملوك يترتب عليه إحداث تضحية .

٢ ـ المفهوم الاقتصادي للربح:

يعرف الربح بالمعني الاقتصادي بالفرق بين الايرادات وتكلفة الموارد المستخدمة في سبيل الحصول على تلك الايرادات ١١٠ وتقاس التكلفة طبقا للمفهوم أعلاه والذي يدرج ضمن عناصر التكاليف تكلفة رأس المال المستخدم سواء كانت تكلفة صريحة على رأس المال المقترض أو تكلفة ضمنية imputed costs على رأس المال المملوك. ١١٠

٣ _ بعض المفاهيم المحاسبية للتكلفة:

رغم أن التفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية تتفق مع بعض مفاهيم التكلفة المتداولة في الفكر المحاسبي، فانها تتعارض مع بعض المفاهيم الأخرى، فعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٥٧ أصدرت لجنة المفاهيم والمعايير المحاسبة نشرة Ststerment تتضمن أن أعباء الفائدة وضرائب الدخل لا تعتبر من ضمن محددات صافي دخل المشروع ولكنها جزء من صافي دخل المشروع مثل الأرباح التي تؤول الى ملاك الشروع. ١٩٥٠ وهذا يتضمن التوحيد في المحالجة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.

ع مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة:

تأثرت أسس واجراءات المحاسبة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

بمفهوم أو نظرية الملكية المشتركة Propritetary Conept ، حيث كانت أغلبية الوحدات الاقتصادية تتخذ شكل المشروعات الفردية وشركات الأشخاص التي تدار بواسطة ملاكها. وفي ظل هذا المفهوم تجري بمارسة الوظيفة المحاسبية من وجهة نظر ملاك المشروع، وينظر للأصول باعتبارها بمتلكات لأصحاب المشروع بينا ينظر للخصوم باعتبارها التزامات على أصحاب المشروع. وهذا يتفق مع التكييف القانوني لوضع ملاك المشروع حيث يعد ملاك تلك المشروعات (الفردية وشركات الاشخاص) مسئولين عن المترامات المشروع حتى في أموالهم الخاصة، كيا أن لملاك المشروع الحق المطلق للتصوف في أصول المشروع.

ولكن بظهور ونمو الشركات المساهمة وسيطرتها على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي ظهرت فكرة الشخصية المعنوية المستقلة والتي تتضمن عمارسة الوظيفة المحاسبية ليس من وجهة نظر فئة معينة من فئات أصحاب المصلحة في المشروع ولكنها تمارس من وجهة نظر المشروع كوحلة اقتصادية أو شخصية معنوية مستقلة عن تلك الفئات، وهذا يستتبع إعادة صياغة العديد من المفاهيم المحاسبية. ففي ظل مفهوم المنتصفة المستقلة ينظر الى الاصول باعتبارها تخص المنشأة ذاتها أما الخصوم فهي مصادر تمويل تلك الاصول سواء كانت تلك المصادر تمويل تلك الاصول سواء كانت تلك المصادر تتخذ شكل حقوق الملكية أو المتزامات للغير. وهذا المفهوم يتفق مع التكيف القانوني لوضع شركات المساهمة، حيث لا يتحمل حملة الأسهم مسئولية التزامات الشركة بصفتهم الشخصية، كها أنه لا يحق التصرف في أصول الشركة دون موافقة الشركة عثلة في مجلس إدارتها، بل إن أحد رواد المغرس المحاسبي ") ينزع صفة المالك من المساهم وينظر اليه فقط باعتباره أن له بعض الحقوق على أصول الشركة مثلة في ذلك مثل بقية المستمرين الآخرين.

وفقا لهذا المفهوم يرى كثير من ثقاة الفكر المحاسبي أنه أساس للتفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض. ٣٠

ولكن رغم اتفاق العديد من الفكرين على التماثل بين أصحاب رأس المال المملوك ورأس المال المفترض فإنهم يختلفون بصدد شكل ونتيجة ذلك التماثل. فالمعالجة المحاسبية الجارية المتعارف عليها تعامل عائد رأس المال المفترض (أي الفائدة) باعتباره عبئا يجب خصمه قبل الوصول الى اللخل بينها تعامل عائد رأس المال المملوك باعتباره جزءا من الدخل ومن ثم لا يجوز خصمه قبل تحديد الدخل. فاذا أردنا توحيد المعالجة وكما ينادي غالبية المفكرين، فكيف يكون التوحيد؟

هل نعتبر عائد رأس المال بشقيه عبنا يجب خصمه قبل الوصول الى الدخل أم يجب اعتبار ذلك العائد بشقيه توزيعا للدخواج يرى Anthony المصاواة رأس المال المملوك برأس المال المقترض واعتبار أن استخدام رأس المال المقترض واعتبار أن استخدام رأس المال المعلوك يترتب عليه إحداث تكلفة أو تضحية يجب خصمها قبل الوصول الى دخل المشروع. هذا بينها ينادي كل من: Bedford , Paton وبلخة المفاهيم والمعايير المحاسبية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة المجلواة رأس المال المقترض برأس المال المملوك واعتبار عائدهما توزيعا لدخل المشروع.

ولعل الاستناد الى مفهوم الشخصية المعنوية في تأييد اتجاهين متعارضين يمكن إرجاعه الى الاختلاف بشأن تفسير مفهوم الشخصية المعنوية أو انتفاء الارتباط الأساسي بين مفهوم الشخصية المعنوية من جانب وكيفية معالجة تكلفة رأس المال من جانب آخر.

وهكذا يتضح لنا أنه بسبب عدم وجود هيكل عدد ومتكامل ومتناسق من المفاهيم والأسس النظرية الواضحة المحددة فان تلك المفاهيم المتداولة لا توفر في حد ذاتها أساسا كافيا لتقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال، وبذلك يكون الوزن الأكبر أو الأهمية النسبية، لأسس التقييم الأخرى - ألا وهي مدى ملاءمة المعالجة المعينة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.

ثانيا : بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية:

خضعت أهداف الوظيفة المحاسبية لتغييرات ارتبطت بتطور وتعقد الحياة الاقتصادية وتطورات المجالات العلمية الأخرى. ففي سنة ١٩٢٧ حصر Paton أهداف المحاسبة في التقرير عن الأصول والحقوق المترتبة عليها وبيان مصادر ومقدار الدخل المحاسبة في مصدر آخر بأنه القدر الذي يستحق لملاك المشروع ". وعلى ذلك فانه يرى أن المحاسب يجب أن يقصر دوره على مهمة التقرير عن صافي الايرادات المتولدة عن علميات اقتصادية فعلية ". وفي سنة ١٩٦٥ حدد Paul Grady المدف الأساسي من المباديء المحاسبية، وهو ما يمكن اعتباره ضمنا مرادفا لهدف ووظيفة المحاسبة بانه الوفاء بمسئولية المحاسبة بانه الوفاء بمسئولية المحاسبة بأنه المروع .

في حدود تلك الأهداف فان المعالجة الجارية لتكلفة رأس المال تفي بأغراض الوظيفة المحاسبية طبقا لتلك التصورات. فتحديد صافي الدخل باعتباره المقدار الذي يؤول أو يستحق لملاك المشروع يقتضي فعلا التمييز بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك، وخصم التكلفة التعاقدية (أو الفائدة) التي ترتبط بالأول قبل الوصول الى رقم صافي الدخل. وطلما أن استخدام رأس المال المملوك لا يرتبط بتكلفة تعاقدية أو تدفقات نقدية الى فئات أخرى غير ملاك المشروع، فليس هناك ما يجب تحميله على (أو خصمه قبل الوصول الى) صافي الدخل.

ولكن في الأونة الأخيرة قرر المحاسبون تجاوز تلك الأهداف المحدودة الى آفاق جديدة تتلاءم مع التطورات الجارية في طبيعة الأنشطة الاقتصادية والتحديات التي تفرضها التطورات في المجالات العلمية الأخرى. ففي سنة ١٩٦٦ حددت لجنة تابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة أهداف ووظيفة المحاسبة بشكل مختلف اختلافا جذريا عن الأهداف السابقة، إذ تضمنت نشرة النظرية الأساسية للمحاسبة الصادرة عن تلك اللجنة ؟ ASOBAT تحديد وظيفة المحاسبة بأنها توفير المعلومات المناسبة لكل من الاستخدامات التالة:

 ١- اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وهذا يتضمن تحديد المواقف التي يلزم فيها اتخاذ القرارات وتحديد الاهداف.

٧_ فعالية توجيه ورقابة تنظيم واستخدام الموارد المادية والبشرية.

٣_ حماية الموارد الاقتصادية والتقرير عنها.

٤- تسهيل إجراءات التنظيم والرقابة الاجتماعية.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح التركيز في غالبية الكتابات المحاسبية على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات وتخصيص الموارد الاقتصادية. وعلى سبيل المثال في سنة ١٩٧٠ عرف مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الامريكي للمحاسبين وظيفة المحاسبة بأنها:

الإمداد بمعلومات كمية مالية _ بصفة أساسية _ عن الوحدات الاقتصادية بقصد المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وترشيد قرارات الاختيار بين البدائل المتاحة ٢٠٠٠.

وفي سنة ١٩٧٣ حددت لجنة دراسة أهداف المحاسبة المالية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسين أهداف القوائم المالية بأنها الإمداد بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية؟٩.

ورغم هذا التطور الجذري في طبيعة ونطاق الوظيفة المحاسبية مازالت المعالجة المحاسبية مازالت المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال كما كانت عليه في بداية القرن الحالي فهل يتوافق إغفال تكلفة رأس المال المملوك وإسقاطها من دائرة المعالجات والمعلومات المحاسبية مع هذا الدور الجديد الذي يستهدف المحاسبون الاضطلاع به، ألا وهو المشاركة في ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية؟.

إن ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ينطوي على إجراء سلسلة من التحليلات الاقتصادية واتخاذ العديد من القرارات سواء من قبل المستثمرين الخارجين أو من قبل إدارة المشروع. فهل تؤثر المعلومات عن تكلفة رأس المال المستخدم على تلك القرارات؟ وما هو مدى اتفاق أو اختلاف المعلومات التي تستند اليها تلك القرارات مع المعلومات المتولدة عن المعالجة المحاسبية الجارية؟

فيها يلي يتناول البحث محاولة الاجابة عن هذا التساؤل بالنسبة لعدد من التحليلات والقرارات الّتي تؤثر على تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية ".

أ _ تخطيط ورقابة المخزون السلمى:

إن تحديد الحجم المناسب للمخزون السلمي يعتبر من القرارات المتكررة والتي لها أثر مباشر على توجيه واستثمار الموارد ونجاح العمليات في المشروع. وقد ظهر في الأونة الأخيرة عدد من النماذج الكمية للوصول الى القرارات المثلى في مجال تخطيط ورقابة المخزون. ويتطلب تنفيذ تلك النماذج قدرا كبيرا من المعلومات التي يجب أن يكون المحاسب أول من يلتجىء إليه القائمون بتصميم وتنفيذ تلك النماذج لتوفير تلك المعاسبة المحاسب وبناء وتنفيذ تلك النماذج في كافة كتابات المحاسبية الادارية والتكاليف وخاصة بعد تقرير الجمعية الأمريكية للمحاسبة عن دور المحاسب في تطبيق نماذج القرارات الإدارية ™. ورغم ذلك فإن المحاسب لا يقدم عن دور المحامت اللازمة لبناء وتنفيذ تلك النماذج ™ ومن أكثر نماذج تخطيط ورقابة الكثير من المعلومات اللازمة لبناء وتنفيذ تلك النماذج ™ ومن أكثر نماذج تخطيط ورقابة المخزون السلمي تطبيقا في الحياة العملية ذلك الخاص بتحديد الحجم الأمثل (الاقتصادي) لأمر التوريد وذلك لسهولته النسبية.

ومن ضمن المعلومات التي يعتمد عليها النموذج تلك الخاصة بتكاليف التخزين والتي تنضمن بالضرورة تكلفة رأس المال المجمد أو المستثمر في المخزون. وإن عدم اعتراف المحاسب بتلك التكاليف يؤدي الى اختلاف المعلومات التي يتطلبها النموذج عن تلك التي تنتج عن النظام المحاسمي. وإن أخذ تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون في الحسبان ليست ضرورية فقط عند مرحلة اتخاذ القرار، بل يلزم أيضا توافر معلومات عن التكلفة الحقيقية لمختلف الأصناف لأغراض عديدة منها: تحقيق التوافق الأمثل بين وقت الشراء ووقت الاستخدام والاستفادة من تغيرات الأسعار، وتحديد المدخلات الأقل تكلفة، فالعديد من المنتجات يمكن إنتاجها باستخدام مدخلات بديلة، ومن المفروض اختيار بدائل المدخلات الأقل تكلفة.

كها أن ضمن المهام التي يفترض أن يقوم بها النظام المحاسبي ليس فقط توفير المعلومات التي تطلبها الادارة بل وأيضا توجيه اهتمام الادارة إلى مواطن الضعف أو المشكلات التي قد لا تكون الادارة على علم بها ٣٠. ومن تلك الأمور التي يجب أن يلفت المحاسب نظر الادارة اليها ارتفاع تكلفة مفردات المخزون مع طول مدة الاحتفاظ بها في المخازن وما يرتبط بذلك من تجميد قدر من الموارد وحجبها عما قد يكون متوافرا لها من استخدامات بديلة. كما أن عدم توافر معلومات عن التكلفة الحقيقية لعناصر المخزون، والتي تزداد مع استمرار الاحتفاظ بالصنف المعين قد يؤدي الى تبني سياسات شراء خاطئة. فمثلا قد يرى مدير المشتريات الاستفادة من انخفاض سعر أحد الاصناف، ويقرر الشراء المسبق لكميات كبيرة وتخزينها لاستخدامها بعد فترة طويلة متجاهلا أن تكلفة تجميد الأموال في المخزون قد تتجاوز مقدار انخفاض سعر الشراء الجاري عن الاسعار المتوقعة عمد حلول وقف استخدام تلك الاصناف.

ومن هذا نخلص الى أن العديد من القرارات تتطلب توفير معلومات عن التكلفة الحقيقية للمخزون والتي تتضمن بالضرورة تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون.

ولذا يرى بعض المفكرين - على صواب - أنه يجب على المحاسب توفير تلك المعلمات ". المعلمات".

ب ـ دراسات تحليل التعادل وتخطيط وجدولة الانتاج:

بالإضافة الى كونها عاملا مؤثرا في تخطيط ورقابة المخزون فإن تكلفة رأس المال تؤثر أيضا على نتائج دراسات تحليل التعادل إذا ما اختلف توقيت إحداث التكاليف عن توقيت تدفق الايرادات، وكها هو الحال بالنسبة لعناصر التكاليف الثابتة حيث أنه خالبا ما يجري إحداثها دفعة واحدة في بداية الفترة. وفي هذه الحالات فإن أخذ تكلفة رأس المال المستخدم في الحسبان يؤدي الى زيادة حجم المبيعات اللي يتحقق عنده التعادل".

كذلك يؤثر عامل تكلفة رأس المال على الجدولة الزمنية للإنتاج، فلقد يكون من الأفضل في بعض الحالات عدم الانتظام في الإنتاج، بمعنى زيادة حجم الإنتاج في فترة ما وتخفيضه أو إيقافه كلية لفترة أخرى، ويتوقف تحديد أفضلية سياسة الإنتاج غير المنتظم على عوامل عديدة منها تكلفة رأس المال المستخدم وطول فترة الانتاج والتحزين^٣.

جــ قرارات التسعير:

تمثل تكلفة الإنتاج أو تكلفة تأدية نشاط ما عاملا مؤثرا في تحديد أسعار السلع والخدمات سواء على مستوى المنتج الفردي أو على مستوى الصناعة ككل. ففي الحالات التي تتحدد فيها الأسعار بالاتفاق بين البائع (أو المنتج) والعميل يجب أن يغطى السعر تكلفة رأس المال المستئمر في الانتاج. وذلك كها هو الحال في الأنشطة التي تتم على أساس الأوامر الانتاجية الخاصة، وعقود التوريد طويلة الأجل، وأية زيادة يحققها السعر على تلك التكلفة هي فقط التي بمكن اعتبارها أرباحا، وأن السعر الذي لا يكفل تغطية كافة

التكاليف بما فيها تكلفة رأس المال مجقق في الواقع خسارة حقيقية، وهو الأمر الممكن حدوثه اذا ما جرى الاعتماد كلية على أرقام التكلفة المحاسبية التي يجري اعدادها وفقا للعرف السائد والذي لا يأخذ تكلفة استخدام رأس المال باعتبارها أحد عناصر تكلفة الانتاج.

وحتى في الحالات التي لا تتحدد فيها الأسعار بالقرارات الفردية لمنتج واحد أو مشتري واحد فانها بدون شك تتأثر بتكاليف الانتاج الحقيقية لمجموع المنتجين أو الغالبية المؤترة منهم. فاذا لم تكن الاسعار التي تحددها قوى السوق تكفل تغطية التكاليف الحقيقية للانتاج بالنسبة لغالبية المنتجين فانه لا يمكن ولا يكون من المرغوب فيه الاستمرار في انتاج تلك السلعة أو الخدمة، أو بمعنى آخر ينبغي توجيه الموارد الاقتصادية الى نشاط اقتصادي آخر. وهذا هو في الواقع دور نظام الاسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية. ليس هذا من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والمنطقي فحسب، بل ان الواقع العملي لتحديد الاسعار يتضمن في كثير من الحالات أخذ تكلفة رأس المال بشكل مباشر وصريح في الحسبان؟

د . قرارات الاستثمار الرأسمالي:

تنطوي الأساليب الحديثة لتقييم بدائل استثمار الأصول الرأسمالية على إدراج المائد على رأس المال المستخدم (أي تكلفة رأس المال) في الحسبان وليس فقط التكلفة النقدية لشراء تلك الأصول^{م،} وكذلك في كافة قرارات الاستثمار الرأسمالي الأخرى، مثل: الاختيار بين التصنيع الداخلي لبعض الأجزاء أو الأصول أو شرائها جاهزة من الحارج أو قرارات تحديد الحجم الامثل للتجهيزات الانتاجية، كذلك الاختيار بين بدائل أساليب الانتاج اذا ما اختلفت فيها بينها من حيث المدة الزمنية التي تستغرقها تلك البدائل راكن تختلف المدكن أن تتساوى التدفقات النقدية الداخلة والحارجة لكل من تلك البدائل ولكن تختلف المدة الزمنية التي تتوزع عليها تلك التدفقات، وفي هذه الحالة فان الاعتماد على التكلفة المحاسبية أي التدفقات النقدية الفعلية، لا يؤدي الى الوصول الى القيمار السليم، وذلك بسبب إغفال تلك التكلفة للقيمة الزمنية لوحدة النقد.

هـ ـ تقييم الأداء:

يتأثر تخصيص الموارد الاقتصادية في مجتمع ما بنتائج تقييم الأداء في مختلف قطاعات المجتمع . ويجري تقييم الأداء على مستويين رئيسيين: الأول هو التقييم الداخلي للأداء وتقوم به ادارة الوحدة الاقتصادية للأقسام والقطاعات الانتاجية داخل الوحدة . والثاني هو التقييم الخارجي لأداء المشروع ككل، وهو ما يقوم به المستئمرون الحاليون والمحتملون، ويستند هذا التقييم بصفة أساسية الى مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية المعينة مع أداء وحدات اقتصادية أخرى طبقا لمقياس أو معيار أداء معين.

وفيها يلي نتناول دور تكلفة رأس المال في معايير تقييم الأداء على كل من هذين المستويين.

هـ ١ ـ التقييم الداخلي للأداء:

لغرض تقييم أداء أحد الأقسام أو مراكز الربحية الداخلية يزداد الآتجاه الى أخذ حجم رأس المال المستثمر في الحسبان، حيث ثبت أن ذلك الاجراء أفضل من الاعتماد على رقم الربح وحده. إذ أن التركيز على رقم الربح وحده يشجع رؤساء الأقسام على التركيز على رقم الربح بغض النظر عن حجم الأموال المستثمرة وهذا بدوره يفسح المجال أمام زيادة لا مبرر لها في حجم اللمم والمخزون واتخاذ قرارات استثمارية خاطئة.

ولأخذ حجم رأس المال المستدم في الحسبان هناك مدخلان أساسيان ": الأول وهو المدخل الأقدم والأكثر انتشارا ويقضى بتقييم الأداء على أساس معدل الأرباح المحققة الى رأس المال المستدم وهو ما يعرف بحدخل معدل العائد على الاستثمار اBO ولكن يؤخذ على هذا المدخل العديد من الانتقادات منها دفع رئيس القسم المعين الى رفض الاستثمارات أو الأنشاء التي تؤدي الى تخفيض معدل الارباح الى رأس المال المستدم حتى ولو كانت تحقق فائضا نه الي يزيد عن تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروع ككل وللتغلب على هذا النقص اقترح مدخل فائض الدخل Besidual Income وطبق لأول مرة بواسطة شركة General المتده عدد كبير من الشركات. ويقمقى هذا المدخل بخصم مقابل الم المال من الدخل المحاسبي التقليدي . ويحتسب هذا المقابل بضرب المواضي في حجم الأموال المستدمة داخل القسم . ويستخدم فائض الدخل بعد ذلك كمقياس لتقييم أداء الأقسام ومركز ربحية المشروع "ك

ولكن ينبغي التنويه هنا الى أن هذا المدخل رغم ما يعالجه من نقائص المداخل لأخرى فانه ينطوي أيضا على بعض النقائص أو المشاكل. ولعله من المتفق عليه انه ليس هناك مقياس واحد من مقاييس الأداء يغطي وبشكل كامل كافة جوانب أداء القسم. وليس هنا مجال تفصيل ايجابيات وسلبيات المقايس المختلفة لتقييم الأداء ولكن المستهدف التأكيد عليه هو أن ذلك المدخل واللذي يعتمد احتساب تكلفة رأس المال المستخدم _ يعد أحد المقاييس الأساسية التي تحظى بالقبول المتزايد لتقييم أداء الاقسام لأنه يغطي بعض الجوانب التي لا تغطيها؟؟ المقاييس الأخرى.

هـ ـ ٧ ـ التقييم الخارجي للأداء:

يرتبط استثمار قدر معين من الأموال في وحدة اقتصادية معينة، من وجهة نظر المستثمر الحارجي، بإحداث تكلفة أو تضحية تنشل في العائد الذي كان يمكن أن يحصل عليه من الاستثمار في البدائل (أو الوحدات الاقتصادية) الآخرى. ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان الاستثمار في شكل قرض (صندات مثلا) أو شكل ملكية في رأس المال. ولا يمكن اعتبار أداء الوحدة الاقتصادية مرضيا إذا لم تحقق قيمة اقتصادية اضافية تغطي كافة التكاليف ومن ضمنها تكلفة استخدام تلك الاموال. ويستند المستثمر الخارجي الى عدد من المؤشرات أو الارقام المحاسبية في الحكم على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية. ولعل مشاكل واختلاقات فياسه. ولكن القوائم المالية المحاسبية لا توفر بشكلها الحالي معلومات مفيدة في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل سليم، حيث يمكن أن تظهر تلك القوائم مفيدة في تقييم أداء الوحدة تكون في حقيقة الأمر خاسرة بالمضمون الاقتصادي ومن وجهة نظر المستثمر الخارجي لأنها لم تعط تكلفة استخدام رأس المال.

ان بجرد القول بأن مشروعا ما حقق أرباحا، بغض النظر عن مقدار الارباح، يبعد ذلك المشروع عن دائرة الخطر، على الأقل في ذهن قطاع كبير من عامة مستخدمي القوائم المالية حتى ولوكان ذلك المشروع محققا خسارة حقيقية بالمفهوم الاقتصادي، ومن ثم يسمح باستمرار الاستثمار في ذلك المشروع، في حين أنه من ناحية التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية في المجتمع يجب تحويل الموارد الاقتصادية من ذلك المشروعات الاقتصادية من ذلك المشروعات الأخرى. . ، هذا طبعا في ظل الافتراض الخاص باعتبار رقم الربح مؤشرا نسبيا الى تقييم المجتمع ككل لمنفعة السلم والخدمات.

كها أن القوائم المالية الجارية لا تساعد في تقييم الأداء النسبي من خلال المقارنة بين المشروعات اذا ما اختلف هيكل وأس المال فيها بينها، ولعل المثال التالي يوضح تلك النقطة.

مشروع	ĭ	ب	-	د
رأس المال المملوك	٠٠٠ر٠٠٠ر١	1	7117111	700,000
رأس المال المقترض(٦٪)		۰۰۰ر۲۰۰۰	٠٠٠ر٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
رأس المال الكلي	٠٠٠٠را	۱ ۰۰۰ر ۱۰۰۰ر	,,,,,,,,	רור.
	 .			
الدخل المحاسبي	100,000	٠٠٠٠	۰۰۰ر۰۸	۰۰۰ره۷

واذا فرض أن المشروع (جـ) استعمل رأس المال المقترض في عمليات النشاط الجاري في حين أن المشروع (د) استعمل رأس المال المقترض في شواء تجهيزات رأسمالية , فأي المشروعات الأربعة أفضل من حيث الأداء؟

وبناء على تلك الارقام فان ترتيب المشروعات من حيث الأداء ينعكس بالنسبة للمشروعات الثلاثة الأولى. ولعل هذا الترتيب (أو التقييم) أصدق من التقييم على أساس الأرقام غير المعدلة للدخل المحاسبي. ولقد يقال إن التعديل بسيط وإن مستخدمي القوائم المحاسبية قادرون على إجراء ذلك التعديل. ولعل مثل هذا القول يبرر ما يذهب اليه المحاسبية بحد ذاتها غير كافية لأغراض رسم السياسات واتخاذ القوارات ومن ثم فإن المستخدم يجب أن يتناولها بالتعديل قبل استخدامها.

ولكن حتى ولو افترضنا أن لدى كافة المستخدمين القدرة على إجراء ذلك التعديل فانه لا يتوقع أن يتنبه كافة المستخدمين الى ضرورة إجراء تلك التعديلات، ولعل الواقع فعلا هو أنه قليلا ما تجرى التعديلات. ١٦٠

وحتى لو اجريت تلك التعديلات فانها تساهم جزئيا فقط في تصحيح نتيجة تقييم الأداء، إذ أنه مازال هناك بعض جوانب تقييم الأداء لا تعبرعنها تلك التعديلات وللتدليل على ذلك فلنقارن بين المشروعين الآخرين. ففي ظل أي من المدخلين السابقين يعد المشروع (جـ) أفضل من المشروع (د). ولكن هل هذه هي الحقيقة؟

ان الدخل يعد من قبيل المفاهيم التي تتعلق بمدة مالية معينة أو النشاط الجاري وينتج من مقارنة الايرادات بالنفقات Revenues VS. Expenses الحاصة بتلك المدة، ومن المفروض أن يرتبط حجم الدخل بحجم العمليات الجارية وليس بحجم الاستنمارات الا في حدود القدر من الاستثمارات الذي يهلك في العمليات الجارية. ونظرا لأن المشروع (جـ) استغل القرض في العمليات الجارية فان حجم العمليات أو النشاط يفترض أن يكون أكبر من حجم العمليات الجارية في المشروع (د) الذي استغل القرض في عمليات تكوين رأسمالي إضافية. فاذا أخذنا هذا الاختلاف في الحسبان فان تكلفة استخدام الفرص في المشروع (جـ) تعد بالكامل من قبيل النفقات الجارية. أما في المشروع (د) فان الفرض استخدام في تكوين رأسمال ومن ثم فان تكلفة استخدام تلك الأموال (أي الفائدة) يجب اعتبارها من قبيل التكاليف الرأسمالية وليس النفقات الجارية الخاصة بفترة واحدة. وإذا ما أخذنا هذه التقطة في الحسبان فان الصورة قد تختلف.

ولاستكمال بيانات المثال لنفترض أن رأس المال المقترض استغل بالكامل في تجهيزات رأسمالية عمرها الانتاجي عشر سنوات، وأن مدة القرض هي ثلاث سنوات. وأن تكلفة رأس المال خلال تلك المدة _ بافتراض فائدة بسيطة على أصل القرض تكون وأن تكلفة رأس المال خلال تلك المدة _ باقتراض الكيلة الكلية للتجهيزات الرأسمالية تكون $(2.5 \times 1.00)^{-1} \times 1.00 \times 1.00$ وهي تتكون في واقع الأمر من $(2.5 \times 1.00)^{-1} \times 1.00 \times 1.00$ إهلاك سعر الشراء $(2.5 \times 1.00)^{-1} \times 1.00 \times 1.00 \times 1.00$ إهلاك سعر الشراء $(2.5 \times 1.00)^{-1} \times 1.00 \times 1.00 \times 1.00 \times 1.00$

فاذا أخذنا تلك المعالجة في الحسبان فان الدخل الدوري خلال كل من السنوات الثلاث يكون كها يلي:

د	ج	
99	1.8	الدخل المحاسبي قبل الفائدة
VY	78	_ نفقات الفائدة المتعلقة
		بالعمليات الجارية
9 7 4 * *	A * * * *	ن دخل العمليات الحاربة

وبناء على تلك الأرقام فان المشروع (د) يعتبر أفضل من المشروع (جـ) واذا ما استطردنا في تحليل عمليات المشروع لتبين لنا أن نتيجة التقييم الأخير أفضل منها في ظل المداخل الأخيرى، أي الأرقام المحاسبية بدون تعديل أو تلك المعدلة باستبعاد الفائدة كلية . ويكفي لبيان ذلك أن ندرك أن المشروع (د) حقق ٩٩٠٠٠ رأس المال المملوك +١٠٠ الستغلال أصول قيمتها ٢٠٠٠ وهي تتكون من ٢٠٠٠ ورأس المال المملوك +١٠٪ من التجهيزات الجديدة، أما المشروع (جـ) فقد حقق ١٠٤٠٠ أرباح قبل الضرائب من استغلال أرباح قبل الضرائب من استغلال ورباع قبل العمليات الجارية .

وهكذا يمكن الوصول الى أن معالجة تكلفة رأس المال سواء كان مملوكا أو مقترضا

تؤثر على تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وأن التعديل الفاضي باعتبار الفائدة توزيعا للدخل أو حساب رقم اللدخل قبل الفوائد لا يكفي لأن يعكس حقيقة أداء الوحدات الاقتصادية بسبب اختلاف أشكال وتوقيت استخدام رأس المال. بعبارة أخرى، فان كيفية تخصيص رأس المال بين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية يجب أن ينعكس على معالجة تكلفة استخدام رأس المال وتخصيصها بين النفقات الجارية والتكاليف الرأسمالية

يتضح من الاستعراض السابق لعدد من القرارات التي تؤثر على تخصيص الموارد الاستخدامات. غير الاقتصادية أهمية المعلومات الختاصة بتكلفة رأس المال لكل من تلك الاستخدامات. غير أن (Amey, 1980, 1982) يتخذ موقفا خالفا ويرى أنه وإن كان من المناسب Conevient أخذ تكلفة رأس المال في الحسبان عند اتخاذ القرارات فائها ليست ضرورية سواء لاتخاذ قرارات الاختيار بين المبدائل أو لتقييم أداء المشروع ويستند Amey في رأيه هذا الى التمييز بين ثلاثة أنواع من التكاليف التي ترتبط بقرار ما؟":

- أ_ تكاليف يتحدد على أساسها القرار ويسميها Ex—ant Predecision Costs وهذه تتضمن مجموعتين من عناصر التكاليف: عناصر صريحة Explicit Costs وهي تناظر التكاليف بالمفهوم المحاسبي التقليدي، وعناصر تكلفة ضمنية implicit costs ويطلق عليها اصطلاح Vanishing Opportunity أو تكلفة متلاشية لأنها لا تحدث عند التنفذ.
- ب التكاليف التقديرية لتنفيذ البديل المختار، أي بعد اتخاذ القرار ولكن قبل التنفيذ
 وهذه لا تتضمن سوى العناصر
 الصريحة التي سوف تحدث فعلا عند التنفيذ.
- جــ التكاليف الفعلية، أي بعد التنفيذ، وهذه بالضرورة هي العناصر أو التكلفة بالفهوم المحاسي ويسميها Ex – post cost

ويصنف Amey تكلفة رأس المال باعتبارها من قبيل عناصر تكلفة الفرصة التي تختفي بمجرد اتخاذ القرار، أي أنها Vanishing implicit opportunity cost ومن ثم ينكر ضرورتها سواء لاتخاذ القرار أو لتقييم الأداء بالنسبة للقرار المعين أو المشروع ككل.

ويرى الباحث أنه قد يمكن قبول ذلك الرأي ولكن فقط اذا ما تجاهلنا احتمال الاختلاف بين البدائل فيها يتعلق بثلاثة عوامل هي :

- ١- توقيت تنفيذ البدائل
- ٧- المدة اللازمة لتنفيذ البدائل.
- ٣ـ التكلفة الحقيقية لعناصر المدخلات، وهي قد تختلف عن التكلفة المحاسبية.

فمثلا اذا تلقى المشروع عرضا خاصا بأمر انتاجي معين في وقت يكون هناك فيه بعض الموارد العاطلة مثل طاقة آلات أو نقدية فائضة، فان التكلفة الحقيقية لاستخدام الآلات واستخدام الأموال تكون صفراً، وهي تختلف عن التكلفة المحاسبية والتي تدرج الإهلاك ضمن التكلفة بغض النظر عن ظروف استخدام تلك الآلات. وليس هذا بالنسبة للآلات فحسب بل وأيضا بالنسبة لكافة مدخلات الأمر الانتاجي بما في ذلك المواد والعمل. فالمواد قد تكون موجودة في المخازن فائضة من أمر انتاجي آخر وليس لها استخدام بديل فاذا أمكن استخدام تلك المواد في الأمر الانتاجي المعين فان التكلفة الحقيقية لاستخدامها في ذلك الأمر تكون صفراً بغض النظر عن تكلفة الشراء الفعلية.

وقد يتلقى المشروع نفس العرض في وقت لا يكون هناك فيه طاقة انتاجية فائضة أو موارد مالية عاطلة ، وقد يتطلب الأمر سحب بعض الأموال من حساب ايداع مثلا فان تكلفة تنفيذ ذلك الأمر الانتاجي يجب أن تتضمن الفائدة الضائعة بسبب سحب الأموال وهذه التكلفة هي فعلا تكلفة فرصة ضمنية وليست صريحة بالمفهوم المحاسبي ولا تدرج ضمن عناصر التكاليف طبقا للمعالجة المحاسبية المتعارف عليها ورغم ذلك فهي تكلفة ضمن عناصر التكاليف طبقا للمعالجة المحاسبية المتعارف عليها ورغم ذلك فهي تكلفة المدائل على سلامة القرار المتخذ. هذا بالنسبة لأثر توقيت تنفيذ البدائل ومن ثم اتخاذ القرار.

أما بالنسبة لأثر الاختلاف في زمن تنفيذ البدائل، فلنفرض أننا أمام بديلين أ ، ب وكلاهما يستلزم نفس المدخلات ويدر نفس الايراد، ولكنهما يجتلفان فقط في زمن التنفيذ، أو أننا يمكن أن نكون أمام أمر انتاجي معين ويمكن تنفيذ، خلال مدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، فهل تتساوى التكلفة بين البديلين أو بين طريقتي تنفيذ الأمر الواحد؟

من وجهة النظر المحاسبية المتعارف عليها تتساوى التكلفة بين تلك البدائل طالما أن التكاليف المدفوعة متساوية ، ولكن من وجهة نظر التكلفة الحقيقية فان التكلفة تختلف بين البديلين بمقدار الاختلاف في تكلفة رأس المال المستخدم خلال مدة التنفيذ . فاذا تجاهلنا تلك التكلفة، وهي تكلفة فرصة ضمنية متلاشية Vanishing بمفهوم Amey فاننا بالضرورة نصل الى قرار خاطىء لانه بأي حال لا يمكن أن يتساوى البديلان.

ومثال آخر يتعلق بالمنتجات التي تؤثر مدة التخزين على قيمتها البيعية مثل الإخشاب وبعض أنواع الاغذية، فهل تتساوى تكلفة المنتجات الحديثة مع تكلفة المنتجات التي جرى تخزينها لفترات متفاوتة؟ إن الإجابة على هذا التساؤل من وجهة نظر التكاليف الصريحة أو التكاليف المحاسبية تكون بالايجاب، ولكن من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والاداري أو التفكير المنطقي والعملي فان التكلفة تختلف باختلاف زمن التخزين، والفرق يتمثل في تكلفة رأس المال المجمد طوال تلك المدة وبغض النظر عن Vanishing إلى بعد اتخاذ القرار Vanishing

Opportunity costs . واخيرا بالنسبة لاحتمال اختلاف عناصر المدخلات بين البدائل المختلفة وأثر ذلك على احتمال الاختلاف بين التكلفة التاريخية النقدية بالمفهوم المحاسبي عن التكلفة الخلويخية النقدية بالمفهوم المحاسبي عن التكلفة الخلويخية المفاد والخي هي وحدها المفروض أن أمام بديلين: البديل (أ) يستخدم مادة خام متوافرة في المخازن وتكلفتها الدفترية ٥٠٠٠. وأن هذه المادة متبقية من أمر إنتاجي سابق، وأنه لا يوجد استخدام آخر سوى بيعها بقيمة صافية قدرها ١٠٠٠. ، والبديل (ب) يستخدم مادة صنف آخر يشترى خصيصا من السوق بمبلغ ٥٠٠٠ دينار وإذا افترضنا أن تنفيذ كلا الامرين يستغرق ثلاثة أشهر، وأنها متماثلان في كافة المدخلات الأخرى والايرادات وبافتراض أن هناك فرصة استثمار مالي متاثلان في كافة المدخلات الأخرى والايرادات وبافتراض أن هناك فرصة استثمار مالي متادة بمعدل ٢٠٦/ سنويا، فان التكلفة الحقيقية تختلف بين البديلين بمقدار ٢٠٦٠ ديناراً

1- الفرق بين التكلفة المحاسبية والتكلفة الحقيقية = $1 \cdot \cdot \cdot - 1 \cdot \cdot - 1$ الفرق بين التكلفة المحاسبية والتكلفة الخير $\frac{\gamma}{1 \cdot \cdot} \times \frac{\gamma}{1 \cdot \cdot} \times \frac{\gamma}{1 \cdot \cdot} = 1$

وطالما اختلفت التكلفة الحقيقية بين البدائل فلا يمكن أن تكون متكافئة، بينها طبقا للقياس المحاسبي (أساس التكلفة الفعلية) فان البديلين يكونان متماثلين بينها هما ليسا كذلك في حقيقة الأمر.

هذا بالنسبة لأهمية أخد تكلفة رأس المال في الحسبان عند اتخاذ القرار أما بالنسبة لتميم الأداء فيرى Amey أن تقييم الأداء بالنسبة للقرار يتم بالمقارنة بين التكاليف المقدرة التي ترتبط بالتنفيذ أي Ex-post Costs vs. Ex-ant post كالمتحافظة التي ترتبط بالتنفيذ أي Vanishing Opportunity costs وبعبارة أخرى فانه يرى أن عنصر التكلفة الذي يعد من المناسب أخذه في الحسبان عند اتخاذ قرار ما ليس من الضروري أخله في الحسبان عند تقييم الأداء بالنسبة لذلك القرار، وأن أداء المشروع ككل يجري تقييمه على أساس مجموع نتائج تقييم القرارات التي جرى اتخاذها وتنفيذها خلال الفترة أو بالمقارنة بين التكاليف المعلية والتكاليف المخططة لأن الأداء يجري تقييمه بالمقارنة مين التكاليف المعلية والتكاليف المخططة لأن الأداء يجري تقييمه بالمقارنة مين التكاليف المعلية والتكاليف المخططة لأن

ويعتقد الباحث أنه لا يمكن التعميم بذلك. فعلى مستوى القرار يفيد إدراج تكلفة رأس المال ضمن التكاليف المخططة والتكاليف الفعلية للقرار، لأن ذلك يعكس الاختلاف بين الخطط والتنفيذ الفعلي فيا يتعلق بتوقيت وزمن التنفيذ. فمن الممكن أن تتساوى التكلفة الصريحة الفعلية مع التكلفة المخططة طبقا لمفهوم Amey، ومن ثم يبدو أنه لا يوجد انحراف أداء. ولكن رغم ذلك، اذا كان زمن التنفيذ الفعلي يختلف عن زمن التنفيذ المخطط فمعنى ذلك أن التنفيذ الفعلي تقد عطل قدرا من المؤارد لمدة أطول من تلك

المخططة، وهذا في حد ذاته يتضمن تكلفة إضافية هي العائد الضائع من تعطيل الأموال المستمرة خلال ذلك الفارق الزمني.

وهذا بدوره يسري بالنسبة لتقييم أداء المشروع ككل طبقا لمقياس Amey والقاضي بأن أداء المشروع ككل يساوي مجموع نتائج القرارات التي جرى تنفيذها خلال الملدة، أي أن إدراج تكلفة رأس المال ضمن التكاليف المخططة والفعلية يمكس أثار اختلاف التوقيت وزمن التنفيذ بين المخطط والتنفيذ الفعلي. وبالإضافة الى ذلك فإنه ليس من الواقعي افتراض أن كافة أنشطة المشروع تتجسد في شكل قرارات صريحة محددة تخصص فيا بينها الايرادات والتكاليف الايرادات والتكاليف المتراوت وسادي بالفرورة ايرادات وتكاليف المشروع ككل. فمثلا انقضاء فترات توقف في نشاط المشروع قد ترتبط بعض عناصر التكلفة دون أن ترتبط بقرارات صريحة ذات تكلفة خاصة محددة. وأخيرا فان ذلك المقياس لا يجدي فيا يتعلن بتقييم المشروع ككل من وجهة نظر الغير من المستثمرين الفعلين أو المحتملين، لأن مثل ذلك التقييم يستند بصفة أساسية الى مقارنة المشروع بالمشروعات الأخرى.

يتضح مما سبق أن تكلفة استخدام رأس المال تمثل معلومة ضرورية للعديد من قرارات وجوانب التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية، ومن ثم يمكن التوصل الى نتيجة مؤداها أن تجاهل تكلفة استخدام رأس المال المملوك يمثل قصورا في المعالجة المحاسبية الجارية. وبالتاني يتوقم من النظام المحاسبي أن يوفر تلك المعلومات إذا ما قدر له أن يمارس واستخدام الموارد الاقتصادية. هذا إلا إذا كان هناك إشكالات تحول دون ذلك، أو أسباب تفوق في أهميتها وجديتها أهمية ومنفعة تلك المعامات.

(٥) طبيعة ومشكلات تعديل المحاسبة عن تكلفة رأس المال:

سبقت الاشارة الى أن تكلفة رأس المال تخضع الى معاجلة غتلفة من قبل كل من النظرية الاقتصادية ونظرية المحاسبة رغم أيها تشتركان معا في عملية اتخاذ القرارات، فبينها توفر النظرية الاقتصادية المفاهيم والأسس النظرية للدراسة والتحليل تختص المحاسبة أساسا بتوفير المعلومات التي تعتمد عليها الدراسات والتحليلات. وقد تحددت أوجه الحلاف في معالجة تكلفة رأس المال بين النظريتين في نقطتين وهما: إغفال تكلفة رأس المال الممترض باعتبارها نفقات جارية بدلا من اعتبارها عنصرا من عناصر تكلفة الانتاج. وقد خلصنا في القسم السابق الى أن وجهة النظر الاقتصادية تسود اتخاذ المعديد من قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. وللما فانه يبدو من المنطقي والطبيعي أن يتجه التفكير في تعديل المعالجة المحاسبية الجارية أول ما

يتجه الى تبني وجهة النظر الاقتصادية بغية تحقيق التجانس أو التكامل بين دعامتي فرارات تخصيص الموارد الاقتصادية آلا وهما الأمس والمفاهيم التي توفرها النظرية الاقتصادية، والمعلومات التي يفترض أن توفرها النظرية المحاسبية ١٠٠. وان أي اقتراح بتعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال يتضمن التعرض الى مشكلتين:

- قياس تكلفة رأس المال.
- ـ كيفية معالجتها في النظام المحاسبي.

(٥-١) قياس تكلفة رأس المال:

يعد قياس تكلفة رأس المال إحدى أصعب المشكلات التي تواجه الادارة المالية فالمفهوم غير محدد ولا توجد طريقة مثل لتحديدها. ويتطلب تحديدها قدرا من التقدير، ولذلك فان رقم تكلفة رأس المال يجيل الى كونه مجرد رأي يستند الى معلومات وخبرة أكثر من كونه رقيا حقيقيا "، ورغم ذلك لا مفر من تقديرها وأخدها في الحسبان عند اتخاذ المديد من القرارات. وهذا في حد ذاته يؤكد أهمية ذلك الرقم ومن ثم أهمية توفير المعلومات عنه . وصوف نكتفي بالاشارة الى بعض المداخل الأساسية لتناول الجوانب المتعددة لتكلفة رأس المال دون التعرض لايجابيات وسلبيات كل منها حيث لا يتسع مجال وطبيعة البحث الحالي للمعالجة التفصيلية لتلك الجوانب.

يوجد المديد من تعريفات رأس المال، ويميل الباحث الى اختيار التعريف التالي لما يتضمنه من شمول ومعقولية ودقة في نفس الوقت.

تتكون عناصر تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروع من تكلفة مصادر الأموال المختلفة وتمد تكلفة رأس المال المملوك أكثر تلك العناصر صعوبة من حيث القياس. ومن الناحية النظرية يمكن تعريف تكلفة رأس المال المملوك بأنها الحد الأدني للعائد على رأس المال المملوك الذي يكفل المحافظة على سعر السوق لأسهم رأس المال."

من الناحية العملية تتحدد تكلفة رأس المال بضرب معدل معين في رأس المال المستثمر وهذا يحدد بالتالي العوامل التي تؤثر عل تحديد تكلفة رأس المال، والتي يمكن اجملها فيا يل:

أولا : هل يُأخذ المعدل درجة المخاطرة في الحسبان أم لا؟ والى أي مستوى؟ هناك ثلاثة مدالاً خلاقة المدال يجب أن يكون معدلاً مداخل للإجابة عن هذا السؤال. المدخل الأول ويقضى بأن المعدل يجب أن يكون معدلاً أساسياً لا يتضمن أي مقابل للمخاطرة، ويذلك يمكن أن يكون هناك معدل واحد بالنسبة لكافة الشركات، ويمكن تحديده من قبل هيئة أو جهة تنظيمية معينة، ويؤيد Anthony هذا المدخل تحقيقاً لقدر أكبر من موضوعية القياس.

المدخل الثاني ويقضى بأن يأخذ المعدل الاختلاف في درجة المخاطرة بين الصناعات أو يجالات الانشطة في الحسبان. ومن ثم يمكن تحديد معدل لكل بجال نشاط. ويؤخذ على هذا المدخل صعوبة تصنيف المشروعات، وكذلك وجود العديد من المشروعات التي تنتمي أنشطتها لعدة مجالات مختلفة، الأمر الذي يقتضي تخصيص رأس المال المستخدم بين تلك المجالات "".

أما المدخل الثالث فيقضى بأخذ التفاوت في المخاطرة على مستوى الشركة الواحدة وبذلك يتحدد معدل تكلفة رأس المال لكل شركة على حدة!".

ويلاحظ على هذه المداخل أنه كلها ازدادت درجة خصوصية المعدل ازداد دور العامل الشخصي في تحديد المعدل، ولكن من الناحية الأخرى، كان أدق في التمبير عن تكلفة رأس المشاط المتعرب عن تكلفة رأس المال طبقا للتعريف سالف الذكر، أي أن هناك تعارضاً بين متطلبات السلامة النظرية وموضوعية تحديد المعدل. ونظراً لأن كلا من الخاصيتين، أي السلامة النظرية وموضوعية القياس، تمثل أمرا مرغوبا، فإنه يمكن تحقيق قدر من التوازن بتبني المدخل الثاني، أي تحديد معدل لكار صناعة أو مجال نشاط.

ثانيا: كيفية حساب معدل تكلفة رأس المال:

معدل تكلفة رأس المال هو عبارة عن المتوسط المرجع لتكلفة مصادر التمويل المختلفة. الا أن معدل تكلفة رأس المال المملوك ليس محددا كها هو الحال بالنسبة للمصادر الأخرى. وهناك طريقتان لتحديد معدل رأس المال المملوك. الأولى: وهي تحديد المعدل العرب المال المملوك وهي بطبيعتها تحدد المعدل تكلفة رأس المال المملوك بطرح تكلفة المصادر الأخرى وهي بطبيعتها محددة بصفة تعاقدية. أما الطريقة الثانية فتقهي بتقدير معدل تكلفة رأس المال المملوك بشكل مباشر ثم يعد ذلك حساب المعدل العام كمتوسط مرجح لمعدلات تكلفة المصادر المختلفة. ويعاب على الطريقة الأولى أنها تؤدي الى تفاوت معدلات تكلفة رأس المال المملوك تفاوتا واسعا وذلك تبعا لاختلاف هيكل رأس المال واختلاف درجات المخاطرة بين الشركات. ولذا من الناحية الأولى، ورغم ذلك فان الطريقة الأولى، ورغم ذلك فان

ثالثا: البعد الزمني للمعدل:

يفضل عموما استخدام المدلات الجارية لتكلفة رأس المال وتطبيقها على رأس المال من غتلف الاصدارات بغض النظر عن المدلات التاريخية التي كانت سائدة وقت الحصول على تلك الأموال، وذلك سواء من الناحية النظرية أو من حيث الملاءمة العملية. فمن الناحية النظرية تعتمد قرارات استخدام الأموال من قبل الادارة وكذلك المقارنات بين بدائل الاستثمار من قبل المستخدم الخارجي على معدلات التكلفة الجارية وليست التكلفة التاريخية. أما من الناحية العملية فان استخدام المعدلات الجارية يتضمن استخدام معدل واحد لكافة الأموال في حين أن التقيد بمعدلات التكلفة التاريخية يتضمن استخدام أكثر من معدل لكل من مصادر التمويل وذلك باختلاف أوقات الحصول على تلك الأموال حتى ولو كانت من نوع واحد.

(٥-٢) معالجة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

بالنسبة لرأس المال المقترض هناك اتفاق فيها بين المحاسبين حول ادماجه بشكل كامل في النظام المحاسبي وذلك مثل سائر عناصر المصروفات الأخرى، وينحصر الاختلاف في تحديد ذلك المصروف، وهل يعتبر من قبيل تكاليف الانتاج ومن ثم تكون قابلة للرسملة أو الترحيل الى الفترات التالية أم يجب اعتبارها من قبيل المفقات الجارية وعدم تحميلها الى وحدات نشاط معينة. أما بالنسبة لتكلفة رأس المال المملوك فانها تمثل مركز الاختلاف وتعدد الأراء.. ويمكن تصنيف الأراء حول كيفية معالجة تكلفة رأس المال المملوك في النظام المحاسبي في المداخل الثلاثة التالية:

١ عدم معالجتها ضمن اطار النظام المحاسبي .

٢- قصر معالجتها على نظم التكاليف ونظم المحاسبة الادارية.

٣- الادماج الكامل في النظام المحاسبي.

ونتناول فيها يلي استعراض كل من تلك المداخل بالتحليل والتقييم.

(أ) عدم معالجة تكلفة رأس المال المملوك ضمن إطار النظام المحاسبي:

يقضى هذا المدخل بأن التسليم باهمية المعلومات عن تكلفة رأس المال المملوك لبعض الاستخدامات الادارية لا يتضمن اعتبارها أحد عناصر النموذج المحاسبي، ومن ثم ليست هناك ضرورة أو حتى فاثلة من ادراجها في الحسابات والقوائم المالية. هذا هو الموقف التقليدي لرافضي الاعتراف بتكلفة رأس المال المملوك¹¹.

ويتجاهل هذا الموقف كافة الاعتبارات التي تقدم الاشارة الى بعض منها والتي تؤيد ادراسة الدراسة المنظام المحاسبي. وفي الفترة الاخيرة افترحت دراسة لاعداد نموذج للمحاسبة عن تكلفة رأس المال بأن يجرى التقرير عن تكلفة رأس المال المداد نموذج للمحاسبة عن تكلفة رأس المال المسلمك والمقترض ولكن في شكل قائمة مالية إضافية تحمل عنوان "قائمة الرسملة المتكاليف الرأسمالية A Statement of Capitatization and Capital معهو والتكاليف الرأسمالية العراسة المراسمالية الراسمالية الرئيسة المراسمالية المراسمالية والتكاليف الرأسمالية المتحدد ال

تحوي رأسيا تفصيلا لمختلف إصدارات رأس المال والقروض طويلة الأجل، وتحوي أفقيا كلا من مصادر التمويل والقيمة الدفترية والقيمة السوقية وتكلفة رأس المال ثم التكلفة المرجحة ويجري مداد تلك القائمة دون أن يكون لها ارتباط بالحسابات والقوائم المالية الأخرى.

ويعتقد الباحث أن تلك الدراسة التي كانت تهدف أصلا لتطوير نموذج للمحاسبة المالية عن تكلفة رأس المال، قد انتهت الى استبعاد تكلفة رأس المال كلية من النظام المحاسبي وغم ما تضمنته من تركيز على عناصر النظام المحاسبي وأهداف ومفاهيم ومبادئ القياس المحاسبي، ودعت الى ضرورة المحاسبة عن تكلفة رأس المال. إن مالا يسجل في الحسابات ولا يؤثر على قياس التكاليف والنفقات والقيمة التي تظهر بها عناصر المرزالية، وكما هو الحال بالنسبة للقائمة المقترحة من قبل تلك الدراسة، لا يمكن في نظر المحاسبي أو حتى عناصر نظرية المحاسبة.

ب _ قصر معالجة تكلفة رأس المال المملوك على نظم التكاليف والمحاسبة الادارية:

يقضى ذلك المدخل بأن تدرج تكلفة رأس المال في سجلات وحسابات نظام الحسابات المالية (أو نظام المحاسبة الادارية)، مع عدم التأثير على عناصر نظام الحسابات المالية وهذا المدخل يتبناه النظام المحاسبي في جهورية المانيا الاتحادية وبعض بلدان وسط أوربا أمراء ويؤكد ذلك النظام على اعتبار تكلفة رأس المال المملوك والمقترض من ضمن عناصر التكلفة مثلها في ذلك مثل عناصر التكاليف الأخرى (كالمواد والأجور والإهلاكات) وأنها يجب أن تدخل في حساب تكلفة الانتاج أم، وقد وضع دليل الحسابات الموحد في سنة تضمن النظام مجموعة من القيود التي تكفل حساب تكلفة الانتاج على أساس مفاهيم وقياسات التكلفة السليمة والاعتراف بالتكاليف الضمنية فقط بمني آخر التوفيق بين مفاهيم الوقت تظهر حساب الدخل على أساس الأرقام الفعلية فقط بمني آخر التوفيق بين مفاهيم عاسبة المتكاليف والعرف التقليدي للمحاسبة المالية أنكاليف والعرف التقليدي للمحاسبة المالية أن

ورغم ماثبت من الامكانية النظرية والعملية لهذا النظام فان الاختلاف بين احتياجات المحاسبة المالية واحتياجات محاسبة التكاليف من حيث توقيت وسرعة ودقة المعلومات أدى الى ظهور اتجاه الفصل بين النظامين في وسط أوربا والمانيا الاتحادية بصفة خاصة ٢٠٠.

وفي نفس الاتجاه يؤيد كل من Schlatter ، Berman اعتبار تكلفة رأس المال

المملوك والمقترض ضمن عناصر التكاليف مع عدم التأثير على قيمة المخزون السلمي أو الأرباح.

ورغم أن هذا المدخل يتلافي بعض أوجه القصور في المعالجة التقليدية للمحاسبة عن تكلفة رأس المال فانه يمكن أن تؤخذ عليه المآخذ التالية :

١ ـ اختلاف المفاهيم المطبقة في النظام الواحد، فيينما يعامل أحد العناصر في جزء من النظام (أي حسابات التكاليف) باعتباره تكلفة رأسمالية أو تكلفة إنتاج يعامل في جزء آخر من النظام (أي القوائم المالية) ياعتباره من النفقات الجارية أو الأرباح. وهذا في حد ذاته يجسد عدم توافر نظرية سليمة متكاملة للمحاسبة عن نفس العنصر الواحد.

٢ ـ عدم التقرير عن التكلفة الحقيقية للانتاج في التقارير المعدة للاستخدام الخارجي، وكذلك عدم توفير المعلومات اللازمة للمستخدم الخارجي لأغراض تقييم الأداء المقارن بين الوحدات الاقتصادية. فمثل هذه المقارنات تستلزم استبعاد آثار اختلاف هيكل التمويل على صافي اللخل، وهو الأمر الذي سبق وأن أوضحنا أنه تكاد تجمع عليه الآراء سواء من يعتبر تكلفة رأس المال تكلفة أو من يعتبرها توزيها لللخل.

٣- إن الفصل بين نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الادارية يترتب عليه زيادة في تكلفة تصميم وتشغيل النظام المحاسبي، كما أنه يتعارض مع الاتجاهات الحديثة لتصميم نظم المعلومات والتي يطلق عليها اصطلاح "نظم المعلومات الكلية Total Information" وذلك كبديل للأنظمة المتعادة والمستقلة.

(ج.) الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسي:

يعد هذا المدخل تعديلا جذريا للمعالجة المحاسبية التقليدية لتكلفة رأس المال مثل سائر عناصر التكاليف الأخرى وبالتالي تعامل نفس المعاملة في حسابات التكاليف والحسابات المالية. ومن ثم يمكن أن تؤثر على كل من: النفقات والايرادات الجارية، تقويم الأصول الثابتة والمخزون السلعي وقد كان هذا المدخل سائدا خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٧٩ ويعد Antyony أبر زمن أعاد تبني ذلك المدخل في الفترة الأخيرة وقدم اقتراحا متكاملا يفطي الجوانب النظرية والمشاكل التطبيقية ١٩٠٠ وتبعنة النظر الاقتصادية فيها يتعلق بتعريف وتستند الأسس النظرية لذلك الاقتراح الى تبني وجهة النظر الاقتصادية فيها يتعلق بتعريف التكلفة والربح والتسليم بالآثار التي ينتجها تبني تلك المفاهيم على مختلف أوجه القياس المحاسبي، وذلك لما لتلك المفاهيم من دور أساسي في اتخاذ القرارات الادارية وتقييم الأداد. وتضمن الاطار العام لذلك الاقتراح المقومات الأساسية التالية ١٩٠٠:

المال من محدل يمثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال من مختلف المصادر.

- ٢- تحدد التكلفة الكلية لرأس المال وذلك بضرب رأس المال المستثمر في ذلك المعدل وبجعل حساب فائدة الاقتراض دائنا بالفوائد الفعلية (بعد أحد عامل الضرائب في الحسبان) ويجعل حساب الأرباح المحتجزة دائنا بالباقي من التكلفة الكلية وذلك باعتباره تكلفة رأس المال المملوك.
- ٣- يمري تحميل تكلفة رأس المال على موضوعات أو وحدات التكلفة وهي الأنشطة التي تستخدم فيها الأموال، مثل شراء أو تشييد الأصول الرأسمالية، عمليات الانتاج، الأنشطة الادارية الأخرى. وتتحدد تكلفة النشاط أو المنتج بضرب المعدل المحدد سابقا في رأس المال المستخدم في ذلك النشاط. وتجعل الحسابات المتعلقة بتلك الأنشطة مدينة بما مخصها من تكلفة رأس المال دوساب تكلفة رأس المال دائنا بتلك القيمة فحساب الانتاج تحت التشغيل بحمل بتكلفة الأموال المستخدمة في الممليات الصناعية، وتحمل حسابات الأصول الثابتة بتكلفة رأس المال يمثل يشراء وتشييد تلك الأصول، وما يتبقى في حساب تكلفة رأس المال يمثل تكلفة الأموال المستخدمة في الأنشطة الادارية والعمومية الأخرى، وهذه تعتبر في حكم النفقات الجارية، ولذلك تعلى على حساب الأرباح والحسائر (أو تأثمة الدخل). أي أن مقدار تكلفة رأس المال المحتسب في الخطوة السابقة بخصص أو يوزع على ثلاثة حسابات:
- أ ـ حسابات الأصول الثابتة بما يخص الأموال المستخدمة في شراء أو تشييد تلك الأصول.
- ب. حساب تكلفة الانتاج بما يخص الأموال المستخدمة في عمليات تصنيع أو شراء السلع التي يتعامل فيها المشروع. وهذا القدر يدخل ضمن تكلفة الانتاج الذي ينفسم بدوره الى قسمين: جزء مباع وبالتالي يحمل على تكلفة المبيعات، والجزء الآخر يمثل المخزون السلعي، وبالتالي يظهر المخزون السلعي بالتكلفة بما في ذلك تكلفة رأس المال، الا اذا كان صعر السوق أقل، حيث تعلمق قاعدة التكلفة أو السوق أيها أقل كالمعتاد.
- جـ الباتي وهو القدر غير المخصص الأصول أو موضوعات تكلفة محددة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر باعتباره نفقات جارية.
- وقد أورد Anthony المثال الرقمي التالي لتوضيح تطبيق المقومات السابقة ٩٠٠. بافتراض أن:
 - ـ تكلفة الاقتراض الاسمية ٢٠ تخفض بعد الضرائب الى تكلفة حقيقة قدرها ١٠

ـ تكلفة رأس المال المملوك ٣٠

- تخصص التكلفة الكلية لرأس المال وقدرها ٤٠ كالآتى:

٣١ تحمل الى تكلفة الانتاج، نصيب الانتاج المباع منها ٢٣، ونصيب المخزون منها ٨ ، ٤ تحمل على تكلفة الأصول الجديدة، ٥ لم تخصص بشكل مباشر، ومن ثم تعتبر من قبيل النفقات العامة الجارية.

فإن حساب تكلفة رأس المال يظهر كالآتي:

من حـ/تكلفة المبيعات من حـ/المخزون السلعي من حـ/الأصول الثابتة من حـ/النفقات العامة	77 A 8	الى حـ/تكلفة الاقتراض الى حـ/الأرباح المحتجزة	٧٠.
	٤٠.		£.

وفيها يلي قائمة دخل وميزانية افتراضيتين مع إعادة تصويرهما طبقا للاقتراح لبيان الآثار التي يحدثها ذلك الاقتراح على بيانات القائمتين.

قائمة دخل افتراضية

طبقا للاقتراح		طبقا للمعاجة		
		المحاسبية التقليدية		
1		1		إيراد المبيعات
	۷۰۳	1	14.	تكلفة المبيعات
	4.0		44.	نفقات عامة (إدارية وبيعية)
	1.		-	تعديل ـ ضريبي (أثر الضرائب
414		4	ļ	على تكلفة الاقتراض)
AY	l	1	Ì	صافي الدخل قبل الضرائب
٥٠	i	0.		ـ الضرائب
	}	—		
77	ì	0.	ł	صافي الدخل بعد الضرائب
۳٠		_	í	+ تكلفة رأس المال المملوك
77		٥٠	1	الاضافة الى الأرباح المحتجزة
b	3	France	3	1

ميزانية افتراضية

الأصول:	طبقا للمعالجة الجارية	طبقا للاقتراح
المحتون. المخزون السلعي	10.	101
أصول ثابتة (صافي)	hoo	4.5
أصول أخرى	4	٣٠٠
	٧٥٠	٧٦٢
الخصوم:		
التزامات جارية	10.	10.
التزامات طويلة الأجل	40.	70.
رأس مال الأسهم	1	1
أرباح محتجزة	40.	777
	١ ٧٥٠	777

ومن المثال السابق يتضح أن مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، بعكس المدخل السابق، يؤثر على الأرقام الظاهرة في قائمة الدخل والميزانية العمومية ويمكن إجمال أهم تلك الآثار فيها يلي:

- ١ تكون تكلفة الميمات في ظل هذا المدخل أكبر منها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بمقدار الفائدة المتضمنة في تكلفة البضاعة المباعة.
- ٢ تنخفض النفقات الادارية والبيعية والتمويلية (أي المصروفات العمومية) التي تحمل لسبب الأرباح والحسائر (أو قائمة الدخل) بمقدار الفائدة الاسمية على الأموال المترضة، وتزيد في نفس الوقت بالقدر غير المخصص من تكلفة رأس المال، أي ذلك القدر الذي لم يحمل على تكلفة الانتاج أو تكلفة الأصول الثابتة، أي (٣٢٠ ٢٠ ٥ ٢٠٠).
- سافي الدخل بعد الضرائب يكون عادة في ظل هذا المدخل أقل منه في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بسبب اعتبار جزء من تكلفة رأس المال من ضمن تكلفة المبيعات والنفقات المعومية، ومقدار النقص يساوي تكلفة رأس المال المعلوك ناقصا ماحل الى الأصول الثابتة والمخزون، أي (٣٠ ٨ ٤ ٨).
- قيمة المخزون السلعي تكون أكبر منها في ظل المالجة المحاسبية الجارية وذلك بمقدار الفائدة المتضمنة فيها ؛ أي بمقدار (٨).

- الأصول الثابتة تكون أكبر بمقدار الفائدة على الأموال المستخدمة في زيادة تلك الأصول بالشراء أو التشييد (أي بمقدار ٤).
- ٦ رصيد الأرباح المحتجزة Retained Earnings، ويتكون من رصيد الفترة السابقة زائدا صافي دخل الفترة الحالية، وهو الوعاء الذي تصدر منه التوزيعات ويكون أكبر بالفرق بين تكلفة رأس المال المملوك ومقدار النقص في صافي الدخل المشار اليه في البند رقم ٣ أعلاه، أي (٣٠ ١٨ = ١٢).

(٦) تقييم اقتراح Anthony للادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يمقق الاقتراح العديد من المتطلبات المنطقية للمحاسبة عن تكلفة رأس المال والسابق استعراضها، وهي تحقيق التقارب بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم السائدة في العلوم الادارية الأخرى، ومن ثم توفير المعلومات المناسبة لتسهيل وظيفة اتخاذ قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد تضمن ذلك الاقتراح تعديلا مباشرا لبعض المفاهيم المحاسبية السائدة. وإن من هذه التعديلات ما يحكن اعتباره في نظر الباحث تعديلا الى الأفضل، كها أن منها ما يحكن التجاوز عنه بسبب عدم أهمية الأثار الناتجة عن تلك التعديلات، أو أنها ترجع الى مجرد اختلاف في تفسير وتطبيق بعض المفاهيم ومثال ذلك ما سبن الاشارة الميه من الاختلاف حول تفسير مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة وعلاقته بالمحاسبة عن تكلفة رأس المال. وهذه الاختلافات في حد ذاتها لا تعوق الامكانية العلمية والعملية لتطبيق ذلك الاكتراح.

ولكن بالاضافة الى تلك الاختلافات والتعديلات للمفاهيم المحاسبية السائدة، هناك تناقض أساسية بين الاقتراح وبين أحد المبادىء المحاسبية الأساسية . ويمكن أن ينتج عن ذلك التناقض آثار هامة Material عن ذلك التناقض آثار هامة Material لا يمكن التجاوز عنها . وهذا المبدأ هو ذلك الخاص بتحقق الايرادات . وهنا يجب التفرقة بين مفهومين : تحقق الايراد Revenue Realization . إنه يمكن قبول ما ينادي به بعض المحاسبين من أن الإيراد يتكون أو ينتج ويكتسب على مدار العملية الانتاجية أو بعض المحاسبين من أن الإيراد يتكون أو ينتج ويكتسب على مدار العملية الانتاجية أو بحرور الزمن في بعض الحالات، ومن ثم فان هناك نحراً في الأصول والثروة وأن هذا النمو الحقيقي والفعلي في الثروة بجب أن يعكسه النظام المحاسبي . ومن الممكن التعبير عن أثر الحدث الاقتصادي المتمثل في نمو الثروة بسبب استمرار العملية الانتاجية أو لمجرد مرور الزمن في بعض الاصول على القوائم المالية المحاسبية، ولكن شريطة آلا ينظر الى ذلك الأرباح النمو كمصدر لأرباح عققة قابلة للتوزيع على أصحاب رأس المال المستمر. لأن الأرباح الفائلة لملتوزيع يجب وبالضرورة أن تقتصر على الايرادات المحققة فعلا . وبينها يرتبط اكتساب الايرادات بالعملية الانتاجية أو الزمن فان تحقق الايراد لا يتأتى الا من خلال اكتساب الايرادات بالعملية الانتاجية أو الزمن فان تحقق الايرادات بالعملية الانتاجية أو الزمن فان تحقق الايراد لا يتأتى الا من خلال

واقعة قانونية، وعلاقة تبادل (أي بيم) مع طرف خارجي. وهذا هو جوهر مبدأ تحقق الايرادات بالبيع. وإن الاستثناءات المتعارف عليها لذلك المبدأ، كيا هو الحال في العقود طويلة الاجل، ليست في واقع الأمر استثناء حقيقيا لجوهر ذلك المبدأ، كيا هو الحال في العميل الايراد عن تنفيذ جزء من العقد لا يسمح به الا في حدود القيمة التي يعترف بها العميل ويكون ذلك الاعتراف الممثل في مستخلص الأعمال التامة مصحوبا بسداد الجزء الأكبر من قيمة العمل المنفذ. ويمكن تجاوزا النظر الى اعتماد العمل المنفذ على دفعات باعتباره إجراء عائلاً لإجراء البيع ومن ثم يمكن السماح باعتبار الأرباح الناتجة عن الجزء المنفذ أرباحا عققة، وحتى في هذه الحالة جرى العرف على أن تكوين احتياطي بنسبة كبيرة من الرباح عول دون توزيعها بالكامل. أي أنه حتى وان سلمنا باعتبارها أرباحا عققة فان هناك قيدا على توزيعها عثلا في الاحتياطي المكون.

أما اقتراح Anthony فانه قد تضمن تعلية الفائدة على رأس المال المملوك دفعة واحدة الى الحساب الذي تخرج منه التوزيعات الى المساهمين، أي حساب الأرباح المحتجزة وذلك دون التفرقة بين الجزء المحقق فعلا من خلال البضاعة المباعة وذلك الجزء المحقق فعلا من خلال البضاعة المباعة وذلك الجزء الذي لم يتحقق بعد وهو الجزء الذي ما زال مجمدا في الأصول الثابتة والمخزون السلمي . ومن ثم يمكن في ظل ذلك الاقتراح ، إجراء توزيعات ليس فقط من إيرادات المبيعات ولكن أيضا من تكلفة الأصول الثابتة والمحزون السلمي . فمثلا في المثال السابق هناك زيادة في الأرباح المحتجزة قابلة للتوزيع قدرها ٣٦٤. ولكن مم يتكون ذلك القدر؟ يتكون ذلك القدر من ٥٠٠. أرباح محققة بالميع + ٨٠. جزء من تكلفة المخزون السلمي + ٤د. جزء من تكلفة الألات . فاذا جرى توزيع تلك الزيادة في الأرباح المحتجزة بالكامل، وليس من على ما يحول دون ذلك لا قانونا ولا في الاقتراح المذكور، فاننا نكون في الواقع قد وزعنا من المخزون والأصول الثابتة .

وأكثر من ذلك، إذا فرض أنه في فترة ما ليس هناك مبيعات اطلاقا، وليس هناك نفقات إدارية وبيعية أخرى، أي أن استخدام الأموال قد اقتصر على زيادة الأصول الثابتة والمخزون، فانه سوف يكون هناك اضافة الى الأرباح المحتجزة بالرغم من عدم وجود مبيعات، وهذا مالا يمكن قبوله.

وفي هذا الصدد يقول Anthony إن اقتراحه لا يتضمن تسجيل الأرباح قبل حدوثها وأنه فقط يتضمن تسجيل التكاليف عندما تحدث، وأن مبدأ التحقق يتناول الايرادات والتي لا يتعرض لها الاقتراح .٣٠

ولكن مثل هذا القول يتجاهل أن الأثر النهائي للايرادات وصافي الدخل يتمثل في زيادة حقوق أصحاب المشروع من خلال حساب الأرباح المحتجزة. ولعل الهدف الأساسي من مبدأ تحقق الايرادات هو الحيلولة دون توزيع أرباح على أصحاب المشروع قبل تحققها فعلا وذلك بوضع التحفظ على المصدر الطبيعي لتلك التوزيعات، ألا وهو الايرادات، ولكن الاقتراح المذكور يؤدي الى تضخيم حساب الأرباح المحتجزة، ومن ثم امكانية إجراء توزيعات دون تضخيم الايرادات أو صافي الدخل. وبالتالي فان ذلك الاقتراح يؤدى الى حدوث ما يهدف مبدأ تحقق الايرادات أصلا الى الحيلولة دون حدوثه.

ولتجسيد هذه الحقيقة رقميا نسوق المثال المبسط التالي:

لنفترض أن بدأية المشروع كانت بمصادر أموال قدرها ٢٠٠٠ و١٥. منها ٢٠٠٠ ٥٠. من رأس لمال المعلوك ، والباقي رأس مال مقترض فان ميزانية أول المدة الأولى تكون كيا يلي :

	خصوم	أصول	
رأس مال أسهم قرض	۰۹۰ _۷ ۰۶۰ ۰۹۰ _۷ ۰۶	نقلية	۱۰۰ر۱۰۱
	100,000		100,000

وخلال المدة انحصرت أنشطة المشروع في:

.. شراء أصول ثابتة تكلفتها ٠٠٠ر٥٥٠.

ـ انتاج تكلفته ۲۰۰۰ر۳۰د.

ـ سداد الفائدة المستحقة على القرض.

فاذا فرضنا أن متوسط معدل تكلفة رأس المال هو ١٠٪، وأن الفائدة الفعلية هي ٢٠٠٥. من تجاهل أثر الضرائب، فان حساب تكلفة رأس المال طبقا لذلك الاقتراح يظهر كيا يلى:

ن حـ/الأصول الثابتة	0	الى حـ/فائدة الاقتراض	4
ن حـ/تكلفة الانتاج	4	الى حـ/الأرباح المحتجزة	٧٠٠٠
لمخزون)		_	
ن حـ/النفقات العامة	A Y		
}	۱۰۰۰ر۱۱		۱۰۰۰ر۱۱

وحيث أنه ليس هناك ايرادات أو نفقات أخرى خلاف تكلفة رأس المال غير المخصصة فليس هناك إذن مبرر لتصوير قائمة الدخل. وتظهر الميزانية المقارنة كما يلي:

:قتراح	طبقاللا	طبقا للمعالجة المحاسبة الجارية		الاصول	
		المحاسبية اجازية			
77		r		المخزون	
00***		0		أصول ثابتة	
14		14		نقدية	
1.0		97			
=====				الخصوم	
1111113		10,000		قرض	
	7		7	رأس مال الأسهم	
	V · · ·		-	+ أرباح محتجزة	
	Y		4	_ خسائر (نفقات	
70	ļ	٥٧٠٠٠		جارية)	
1.0		44	1		

وهكذا تظهر القوائم المالية في هذه الحالة، وطبقا للاقتراح الملدكور أن هناك زيادة صافية قدرها ٥٠٠٠. في الأرباح المحتجزة، ومن ثم تكون قابلة للتوزيع بعبارة أخرى فانة في ظل ذلك الاقتراح يمكن إجراء توزيعات على المساهمين دون أن يكون هناك أية إيرادات حقيقية بالبيع ومثل تلك التوزيعات لا تكون في الواقع سوى جزء من الأصول الثابة أو المخزون، الأمر الذي لا يظن الباحث بامكانية قبولة منطقيا ويتقدم الباحث بالاقتراح التالي لتلافي ذلك النقص.

 (٧) اقتراح بتعديل مدخل Anthony للادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يقترح الباحث التعديلات التالية لسد النقص السابق الإشارة اليه:

١٠ ترحل تكلفة رأس المال المفترض إلى حساب فائض الاقتراض.

١ تحلل تكلفة رأس المال المملوك وتوجه الى الحسابين التالبين:

أ ـ حساب إضافي من حسابات حقوق الملكية يمكن أن نطلق عليه اصطلاح " دخل غير عقق" وهو دخل غير قابل للتوزيع . ويجعل هذا الحساب دائنا بمقدار تكلفة رأس المال المضمنة في الأصول الثابئة والمخزون السلعي .

ب حساب الأرباح المحتجزة ويجعل دائنا بمقدار الباقي من تكلفة رأس المال المملوك. وهذا القدر يكون بالضرورة جزءا من التكلفة المحملة للبضاعة المباعة أو النفقات الجارية ومن ثم يكون قد تحقق ولا ضير من توزيعه.

- ٣- يجري التحويل من حساب الدخل غير المحقق الى حساب الأرباح المحتجزة كل فترة بمقدار تكلفة رأس المال المتضمنة في الأصول الثابتة والمخزون اللذين يجري تحويلهما الى تكلفة المبيعات الخاصة بتلك الفترة، وهذا القدر من الأصول يتمثل في مقدار الإهلاك، ورصيد مخزون أول المدة (أو جزء منه) الذي يجري بيعه خلال الفترة الجارية.
- ٤. رصيد حساب الدخل غير المحقق قد يكون أقل من تكلفة رأس المال المتضمنة في الأصول الثابعة والمخزون. ففي المثال السابق نجد أن تلك التكلفة هي ٥٠٠٥د. ولكن رصيد الأرباح غير المحققة كان ٥٠٠٧د. فقط. وذلك لأن حساب الأرباح غير المحققة يمول من تكلفة رأس المال المملوك فقط في حين أن تكلفة رأس المال المملوك المحملة على الأصول الثابعة والمخزون تشمل تكلفة رأس المال بشقيه: المملوك والمقترض. بعبارة أخرى، لا يمكن اعتبار حساب الأرباح غير المحققة بمثابة حساب تقييم أو حساب مقابل للأصول أي Contra asset account إن المدف من هذا الحساب هو فقط الحيلولة دون توزيع الفائدة المحتسبة على رأس المال المملوك قبل تحققها الفعلي من خلال تحويل الأصول التي تدخل تلك الفائدة في حساب تكلفتها الى الممليات الجارية من خلال تكلفة الميمات.

وبتطبيق تلك التعديلات على المثال السابق يكون رصيد حساب الأرباح المحتجزة في السنة الأولى صفراً حيث أنه لم تحدث أية مبيعات، ويكون رصيد حساب الأرباح غير المحققة دائنا بمقدار ٧٠٠٠. مع وجود رصيد خسائر قدره ٢٠٠٠.

واستكمالا لتوضيح تلك التعديلات نفترض أن بيانات نشاط المشروع في المثال السابق في السنة الثانية كانت كها يل:

- .. تكلفة رأس المال المملوك ٧٠٠٠. تكلفة رأس المال المقترض ٣٠٠٠د.
 - _ انتاج تكلفته النقدية كانت كها يلي:
 - ٢٠٠٠٠ مواد خام مشتراة ومستخدمة بالكامل.
 - ١٠٠٠٠ أجور.
 - ١٠٠٠٠ تكاليف صناعية أخرى مدفوعة نقدا.
 - ـ تستهلك الآلات على خس سنوات.
 - ـ المبيمات ١٨٠٠٠٠. نقدا.
 - ـ المخزون آخر المدة ٤٠٪ من إنتاج الفترة المالية.
 - ـ بلغت النفقات الإدارية والبيعية آلأخرى ٥٠٠٠ دفعت نقدا.
- ـ تكلفة رأس المال الكلية هي ١٠٠٠ منها ٥٠٠٠ تخص تكلفة الانتاج والباقمي نفقات جارية وذلك لعدم وجود زيادة في الأصول الثابتة.

وفي ضوء هذه البيانات تظهر قائمة الدخل كما يلي:

خل ا	ملہ	للحاسبية		1
Anti	hony	الجارية		
۸۰۰۰۰		A****		المبيعات تكلفة الانتاج
	1 1		1	مواد أجور تكاليف ص. أخرى إهلاك تكلفة رأس المال
777**	07 YY YYE	7	7	+ تكلفة غزون أول المدة _ تكلفة غزون آخر المدة (٤٠٪ من الانتاج التام) تكلفة المبيعات
1000	o*** o***	V	····	مجمل الربح _ نفقات ادارية وبيمية _ فائدة الاقتراض _ تكلفة رأس المال (نفقات جارية) صافي الربح

يلاحظ أنه لا يوجد اختلاف بين مدخل Anthony والتعديلات التي يقترحها الباحث فيها يتعلق بقائمة اللدخل ويقتصر ذلك الاختلاف على حساب تكلفة رأس المال وجانب الخصوم في الميزانية.

ويظهر حساب تكلفة رأس المال كما يلي:

	التعديل المقترح	مدخل Anthony		التعديل المقترح	مدخل Anthony
من حـ/تكلفة الانتاج	۰۰	٥٠	الى حـ/تكلفة	٣٠	۳.
من حـ/النفقات	٥٠	٥٠	الاقتراض الى حــ/الأرباح	٤٦	y.
			المحتجزة الى حـ/اللخل غير	4 8	_
			المحقق		
	1	1		1	1
	L			<u>L</u> .	Leener

وطبقا للتعديل المقترح يجري تحويل قدر مساو لتكلفة رأس المال المضمن في القدر المستخدم من الأصول الثابتة والمخزون من الدخل غير المحقق الى الأرباح المحتجزة ويتكون ذلك القدر من:

ويملون تلك الصدر من. - الفائدة المتضمنة في إهلاك الأصول الثابتة $=\frac{1}{11} \times (\frac{7}{11} \times 0.00) = 1.00$

 au° ـ الفائدة المتضمنة في المخزون السلعي = $\frac{1}{1}$ × $\frac{1}{1}$

ويكون قيد التحويل: ٤٠٠٠ من حـ/الدخل غير المحقق

٤٠٠٠ الى حـ/الأرباح المحتجزة

وبعد تسجيل العمليات التي حدثت خلال المدة وإجراء القيد السابق تظهر الميزانية في آخر المدة المالية الثانية كما يلي:

المقترح	التعديل	المعالجة المحاسبية مدخل Anthony		بيان		
						الأصول:
	{q···		٤٩٠٠٠		29	نقدية
	772		448		7	بضاعة
	£ 2		£		£	أصول ثابتة
1108	·	1108		1 - 9		
l						الحصوم:
1	£		£		2****	التزامات طويلة
						الأجل
	7		7		7	رأس مال الأسهم
	(a) 1 · · · ·		4108		44.44	أرباح محتجزة
	100 E + +		_		_	دخل غير محقق
1108		1108		1 - 9		
	ļ	Lucero.	ļ			I

ملاحظات:

- أ _ رقم الأرباح المحتجزة في العمود الاول (٩٠٠٠) نتج من:
- ١٢٠٠٠ صافي دخل الفترة ـ ٣٠٠٠ خسائر مرحلة من المدة السابقة. ، ـ رقم الأرباح المحتجزة في العمود الثاني (١٥٤٠٠) نتج من:
- و ما الربع المصادرة في المصادة اللي المال المال المفترة الحالية + ٣٤٠٠ حول من تكلفة رأس المال للفترة الحالية + ٣٤٠٠ صافي دخل الفترة _ ٢٠٠٠ خسائر مرحلة من الملدة السابقة .
- جــ رقم الأرباح المحتجزة في العمود الثالث (١٠٠٠) نتج من: ٢٠٠٠ عمول من الدخل غير المحقق + ٤٦٠٠ محول من تكلفة رأس المال عن المدة الحالية + ٣٤٠٠ صافي الدخل عن الفترة – ٢٠٠٠ خسائر مرحلة.
- د_ رقم الدخل غير المحقق في العمود الثالث (٥٤٠٠) نتج من:
 ٧٠٠٠ رصيد أول المدة + ٢٤٠٠ من تكلفة رأس المال وهي ماتخص مخزون آخر المدة - ٤٠٠٠ عمول الى الأرباح المحتجزة.
- هـ الأرباح المحتجزة في ظل مدخل Anthony (١٥٤٠٠) تتجاوز صافي اللخل المحقن خلال الفترة طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية (١٠٠٠). أما في ظل التعديل المقترح فان الأرباح المحتجزة هي (١٠٠٠) بزيادة قدرها (١٠٠٠) عنها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية. وهذا الفرق نتج من فرق الخسائر المرحلة من المدة السابقة.

وذلك راجع الى طبيعية البيانات الافتراضية الخاصة بالمدة الأولى، وتلك البيانات ذات صيغة استئنائية لأنها تفترض أنه ليس هناك مبيعات أو أنشطة أخرى غير إنتاجية ويحدث ذلك الاختلاف فقط عندما تكون تكلفة رأس المال المحملة على النفقات الجارية أقل من تكلفة الاقتراض. أما في الأحوال العادية، حيث توجد أنشطة مبيعات ونفقات جارية فإن رصيد الأرباح المحتجزة الخاص بتلك المدة يكون في ظل التعديل المقترح مساويا لرصيد الأرباح المحتجزة طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية. ومن ثم تتلاقي تضخيم حساب الأرباح المحتجزة بقيم غير محققة. وذلك كها هو الحال في الفترة الثانية. فاذا ما استبعدنا آثار الحسائر المرحلة من الفترة السابقة فإن الاضافة إلى الأرباح المحتجزة طبقا للتعديل المقترح هي ١٢٠٠٠،

(A) متاقشة الاحتراضات على الادماج الكامل لتكلفة رأس المال المملوك في النظام المحاسبي:

من الاستعراض السابق لمبررات تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال ومناقشة المداخل المقترحة لاجراء مثل ذلك التعديل يمكن القول بأن مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي يفضل المداخل الأخرى في تحقيق أهداف تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال، ألا ه ه . :

ت تحقيق التجانس بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الأخرى التي تؤثر على عملية تخصص الموارد الاقتصادية.

تحقيق الدور المستهدف للوظيفة المحاسبية ألا وهو المساهمة في اتخاذ القرارات وذلك بتوفير المعلومات اللازمة لترشيد تلك القرارات.

إزالة التناقض الداخلي في النظام المحاسبي، أي بين المحاسبة المالية والمحاسبة الادارية.

وهذه يرى الباحث أنها مزايا جدية يتمتع بها ذلك المدخل. ومع ذلك فان هذه المزايا وحدها لا تضمن في حد ذاتها التوصية بتعديل المعالجة المحاسبية الجارية على أساس ذلك المدخل.

إن الوصول الى مثل هذه التوصية يقتضي النظر الى الجانب المضاد من الصورة ألا وهو ذلك الخاص بالاعتراضات على ذلك المدخل، أو العقبات التي تحول دون تطبيقه.

إن الاعتراضات التي يمكن أن تثار ضد مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في

النظام المحاسبي هي تلك التي توجه عادة الى المحاسبة عن تكلفة رأس المال المملوك. وهذه الاعتراضات يمكن تصنيفها الى مجموعتين:

أولا : اعتراضات ثانوية لا تمس الأسس النظرية أو الامكانية العملية لتطبيق المدخل.

وهذه قد سبق التعرض لها في مناقشات سابقة ولذا يكفي الاشارة اليها بايجاز على سبيل التلخيص ومن هذه الاعتراضات:

يقال أنه ليس من الضروري أن تتفق المفاهيم المحاسبية مع المفاهيم الاقتصادية . ويمكن الرد على مثل هذا القول بأن التوفيق بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الاقتصادية فيها يتعلق بمعالجة تكلفة رأس المال ليس مقصودا في حد ذاته، بل لأن تلك المفاهيم هي أكثر سلامة من حيث التحليل المنطقي، كها أنها هي التي تسود في بمال الخذاذ المديد من القرارات التي تتناول تخصيص الموارد الاقتصادية .

- يرى البعض أن أهمية المعلومات عن تكلفة رأس المال المملوك لبعض القرارات لا تبرر إدماج تلك المعلومات في النظام المحاسبي وزيادة تعقيد مهمة المحاسب وأنه يكفي ما يضعللع به من مهام وأن الخوض في هذه المشكلة لا يتوقع أن يكون عديا كفي ما يضعللع به من مهام وأن الخوض في هذه المشكلة لا يتوقع أن يكون عديا صوابا أو خطأ بصفة مطلقة ، اذ أنه يرتبط بالاختيار بين تحجيم أو تنمية دور المحاسب في المجتمع ، ولعله يبدو أن ذلك الرأي يتناقض بصفة أساسية مع الإهداف التي حددها المحاسبون الانفسهم . فلقد استهدف المحاسبون الاضطلاح بدور فعال في أتخاذ القرارات التي تحكم تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية . وطالما أن الوظيفة الإساسية للمحاسب في المجتمع هي الامداد بالمعلومات وليس المحاسبي ، فإن ذلك النظام عجب أن يكون قادرا على الإمداد بالمعلومات اللازمة المحاسبي ، فإن ذلك النظام عجب أن يكون قادرا على الإمداد بالمعلومات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات بتكلفة معقولة ويدرجات متوازنة من الدقة والموضوعية والسلامة المنطقية . وهذه الحصائص توفر إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات ومن والسلامة المنطقية . وهذه الحصائص توفر إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات ومن ثم تتوافر شا خاصية الملاحمة . Relevance .
- ٣ كثيرا ما يقال إن أخذ تكلفة رأس المال المعلوك في الحسبان لا يعدو كونه مجرد قبود دفترية لتحليل صافي الدخل المحسب طبقا للمعالجة الجارية الى شقين: شق يمثل تكلفة رأس المال والآخر يمثل صافي الربح. إن مثل هذا القول قد يسري على بعض مداخل المحاسبة عن تكلفة رأس المال، ولكنه لا يسري بالنسبة لمدخل الإدماج

الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي. فلقد تبين لنا ما سبق.أن ذلك المدخل يتجاوز كونه مجرد قيود دفترية متقابلة لتحليل رقم معين الى شقين، إذ اتضح أنه يؤثر على أرقام تكلفة الانتاج وأرقام الدخل والأصول وحقوق الملكية.

ثانيا: اعتراضات على الأسس النظرية للمدخل:

لعله يمكن إجمال أهم تلك الاعتراضات فيها يلي:

١ ـ عدم موضوعية قياس تكلفة رأس المال المملوك:

ترتبط خاصية الموضوعية بخصائص أخرى مثل: القابلية للمراجعة ومدى إمكانية الاعتماد على المعلومات. وبالرغم من كثرة تداول لفظ "الموضوعية" واعتبار خاصية الموضوعية معيارا لتقييم المديد من جوانب القياس المحاسبي، فإنه ليس هناك اتفاق على مضمون المقصود بالموضوعية، وليس هناك اتفاق على كيفية تطبيق ذلك المعيارا"، غير أنه من أهم جوانب أو عناصر الموضوعية هو عدم اعتماد القياس على التقييم الذهني أو اللذاتي للشخص، وأنه يمكن التدليل على مصدر أو أساس الرقم وهذا مايعرف بالقابلية للتحقق للشخص، فأنه عكن التدليل على مصدر أو أساس الرقم وهذا مايعرف بالقابلية للتحقق القواعد والأسس وصل تقريبا الى نفس النتيجة كيا أن من خصائص الموضوعية هو أن هناك درجات "مغاوتة" من الموضوعية هو أن هناك درجات "مغاوتة" من الموضوعية هو أن هناك

وكل هذه الخصائص أو العناصر تتوافر لقياس تكلفة رأس المال المملوك بدرجة لاتقل عها تتوافر بها للعديد من نواتج القياس المحاسبي والتي تحوز القبول العام في الأوساط المحاسبية.

أما إذا كان المقصود بالموضوعية هو دقة القياس والوصول الى نفس الوقم من قبل القائمين بالقياس أو انتفاء عامل التقدير، فان غالبية الأرقام المحاسبية لا تتمتع إذن يخاصية الموضوعية. ولعل التفاوت في تقدير تكلفة رأس المال أقل بكثير من التفاوت القائم في نتائج قياس العديد من غرجات النظام المحاسبي والتي يجري تشغيلها طبقا لما يسمى بالمبدىء المحاسبية المقبولة عموما، مثل: تكلفة المواد المنصرفة للتشغيل، تكلفة المخزون، تكلفة الإهلاك، تكلفة الإهلاك، الخر. الخ.

٢. الإخلال بمبدأ تحقق الإيرادات وتضخيم تكلفة المخزون السلمي:

إن الاعتراض الخاص بمبدأ تحقق الايرادات لا يسري على مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، وذلك بعد التعديل المقترح في البحث الحالي. أما القرل بتضخيم تكلفة المخزون فهو صحيح إذا ما قارنا التكلفة في ظل مدخل الادماج بالتكلفة في ظل المعالجة المحاسبية الجارية. ولكن ليس هناك احتمال بزيادة قيمة المحزون عن القيم السوقية أو القيم القابلة للتحقيق لأن قاعدة السوق أو التكلفة أيها أقل تطبق كالمعتاد ومن ثم لا مجال لاظهار الأرباح أو الأصول بأكثر من حقيقتها إن مجرد اختلاف تكلفة المخزون في ظل مدخل الادماج عنها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية، لا يعني بالضرورة خطأ الأولى أو أنها أكبر بما يجب، فلقد يكون الحظأ في الثانية التي تستبعد تكلفة رأس المال لأنها أقل بما يجب. إن المعيار يجب أن يكون مقارنة كلا الرقمين بما يجب أن تكون عليه تكلفة رأس المال المملوك تكون عليه تكلفة رأس المال المملوك عصرا من عناصر التكلفة أم لا؟ وهذا هو موضوع الاعتراض التالي.

٣. مقايل استخدام رأس المال المملوك ليس تكلفة وانما هو توزيع للدخل:

يمكن الرد على ذلك الاعتراض بما يلي:

أ _ يتفق الباحث مع إمكانية اعتبار مقابل استخدام رأس المال المملوك جزءا من الدخل، ولكن ذلك لا ينفي بالضرورة اعتباره تكلفة اذ أنه يمكن لمفردة ما أن تكون تكلفة وجزءا من الدخل في نفس الوقت. وهذا يعتمد على الجانب أو الوجهة التي ينظر منها الى تلك المفردة. حينها نتحدث عن التكلفة فاننا يجب بصفة عامة أن نتحدث عن تكلفة شيء ما (أو موضوع التكلفة Cost Object). وهذا الشيء هو حدث اقتصادي معين. أي أن التكلفة ينظر اليها من وجهة الشيء موضوع التكلفة: والتكلفة هي تدفَّق خارج يَاخذه طرف ما وتعتبر تلك القيمة بالنسبة للطرف الأخير تدفقا داخلا، ومن ثم فهي تعتبر دخلا بالنسبة له. فالمشروع يشتري العمل من العامل ويدفع أجرا، وهذا الأجر يعتبر تكلفة بالنسبة للانتاج أو النشاط، ونفس القيمة تعتبر دخلا بالنسبة للعامل. وبنفس المنطق فان المشروع يشتري حق استخدام الأموال من الملاك ويدفع مقابلا لذلك، وإذا لم يدفع ذلك المقابل (بغض النظر عن كيفية تحديده) فلن يتمكن المشروع من الاستمرار في استخدام تلك الأموال. ولذلك فإن ذلك المقابل يعد تكلفة بالنسبة للأنشطة التي تستخدم فيها تلك الأموال، وفي نفس الوقت يعد دخلا من وجهة نظر ملاك المشروع. والتكاليف بالنسبة للمشروع ككُّل هي مجموع تكاليف الأنشطة التي يمارسها المشروع. ولا يمكن اعتبار ذلك المقابل دخلا بالنسبة للمشروع الا اذا كان المشروع والملاك شيئاً واحدا. وهذا يتناقض بصفة أساسية مع فرض الشخصية المعنوية.

ب ـ لعل المقصود بعدم معالجة عائد رأس المال المملوك كتكلفة بالمفهوم المحاسيي هو أنه ليس هناك سعر تبادلي محدد Exchange Price مقابل استخدام رأس المال المملوك . حقيقة إن هناك اختلافاً بين عائد رأس المال المملوك من ناحية وبين تكلفة العمل أو الاعار أو تكلفة رأس المال المقترض من ناحية أخرى.. ولكن ذلك الاختلاف يقتصر فقط على شكل وتوقيت ذلك السعر التبادلي وليس الى وجوده أصلا، اذ أن هناك سعراً تبادلياً لاستخدام رأس المال المملوك كها هو الحال بالنسبة لرأس المال المقترض يكون سعراً تبادلياً لاستخدام رأس المال المقترض يكون عدد بدقة بمقتضى عقد القرض، واذا لم يتم الوفاء به يكون هناك جزاء قانوني، أما في حالة رأس المال المقترض يكون رأس المال المملوك فان العائد أو السعر التبادلي يكون مرنا وقابلا للتغير ويتحدد بشكل تقريبي واذا لم يتم الوفاء به يكون هناك جزاء اقتصادي لأنه اذا لم يتسلم المساهم عائداً مناسباً على رأسماله بالقياس الى الفرص البديلة فانه سوف يبيع الأسهم التي يمتلكها واذا ما الفارق بين العائد الفارق بين العائد المناوع أي تخفيض قيمة المشروع ذاته. وكلها ازداد الفارق بين العائد الفعلي (أو المقابل المدفوع لاستخدام رأس المال المملوك) والعائد المناوع الى أن يتفني المشروع. تلك هي حقيقة تكلفة رأس المال الملوك والي مع مبدأ التكلفة .

جـــحقى وان تقيدنا بالناحية الشكلية وسلمنا بوجود تعارض بين الاعتراف بتكلفة رأس المال المملوك ومبدأ التكلفة فان ذلك ليس هو الاستثناء الوحيد لمبدأ التكلفة . اذ أن هناك عددا من الاستثناءات المتعارف عليها نذكر منها:

الاقتراض يتمثل في الفائدة الاسمية، وهي التي يجب أن تسجل باعتبارها نفقة، ولكن الاعتراض يتمثل في الفائدة الاسمية، وهي التي يجب أن تسجل باعتبارها نفقة، ولكن المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كما هو وارد في .APB Opinion No. 21 تقضي بتسجيل العبء الحقيقي للفائدة وهو يختلف عن السعر التعاقدي، أو الفائدة الاسمية بحدار نصيب الملدة المالية من علاوة الاصدار أو خصم الاصدار"، أي أن هناك خروجا صريحا عن مبدأ التكلفة، لأن تحميل قائمة اللخل بالعبء الحقيقي للفائدة يتضمن تسجيل قيمة تقريبية غير مؤيدة بعملية تجارية فعلية. ففي حالة اصدار السندات بخصم اصدار تكون الفائدة التعاقدية أقل من الفائدة الحقيقية التي تحمل بها قائمة الدخل. ليس الحداد تحسب، بل إن التوصية المشار اليها (أي تسجيل العبء الحقيقي للفائدة) تتضمن أيضا التسجيل المسبق لما سيحدث بعد عشر سنوات أو اكثر كما هو الحال عندما ينص عقد إصدار السندات على ردها في نهاية المنة بعلاوة أو خصم . . فمنذ السنة الأولى يجري سنويا تسجيل جزئي لعلاوة الرد أو خصم الرد وتحميلة الى قائمة اللخل من خلال حساب الفائدة، وهو مقدار تقريبي لم يجدث بعد .

٢_ يسلم العرف المحاسبي باحتساب فائدة على رأس المال المملوك واعتبار الفائدة

على رأس الحال الكلي المستخدم في تشييد الأصول الثابتة في قطاع المرافق العامة، من قبيل التكلفة الرأسمالية. ومن حيث جوهر وطبيعة النشاط الاقتصادي ليس هناك فارق بين تشييد أصل في شركة صناعات غذائية مثلا، تشييد أصل في شركة صناعات غذائية مثلا، ومن ثم إذا تماثلت ظروف وكفاءة عملية التشييد في الشركتين وجب أن تكون قيمتها واحدة. ولكن طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها تختلف قيمة هذين الأصلين، وهذا يمثل تناقضاً داخل هيكل المبادىء المحاسبية المقبولة عموما، كما أنه يشوه حقائق الانشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي تنادي الأوساط المحاسبية بضرورة تلافيه من خلال تعديل المبادىء المحاسبية المقبولة حاليا».

٣- الأصول التي يجري الحصول عليها بدون مقابل تبادلي أو ثمن محدد أو التي يجري الحصول عليها بطريق المقايضة أو أصول المنحة يجري تسجيلها في الدفاتر على أساس المعيمة العادلة Fair Value. وكذلك الحال بالنسبة للأصول المستهلكة دفتريا بالكامل يجرى تقدير قيمة عادلة لها ولا يجرى التقيد بالتكلفة الدفترية.

وأخيرا. . إن المبادىء المحاسبية المقبولة حاليا لا تستند الى حقائق ثابتة أو منطق بجرد، وما هي إلا مجموعة من القواعد والإجراءات المتعارف عليها أن نتجت من عملية تطور استمرت في الماضي ويتوقع استمرارها في المستقبل أن لتواكب التطور في أهداف الوظيفة المحاسبية والتي بدورها تتطور استجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو جوهر الطبيعة الديناميكية للمحاسبة أن.

خاتمة:

تناول البحث تقييم الأسس النظرية التي تستند اليها المعابخة المحاسبية المتعاوف عليها لتكلفة رأس المال، ومدى فعاليتها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد جرت مناقشة المعابخة المحاسبية، والمعايير المحاسبية المتعاوف عليها لتقييم المعلومات، من المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية والمعايير المحاسبية المتعاوف عليها لتقييم المعلومات، وأخيرا أهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية. وقد تبين أن عددا من القرارات الادارية التي تؤثير على تخصيص الموارد الاقتصادية يتطلب معلومات عن تكلفة رأس المال لا يوفرها النظام المحاسبي، وأن الاستناد الى المعلومات التي يجري الامداد بها من قبل النظام المحاسبي يمكن أن تؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة في عدد من عبالات القرارات الادارية. ومن ثم فقد خلص البحث الى إثبات جدوى تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال إذا ما أريد للمحاسبة الوفاء بدورها المستهدف من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية. وقد جرى استعراض المشكلات التي ينطوي عليها إجراء المنظمات والهيئات المحاسبية. وقد جرى استعراض المشكلات التي ينطوي عليها إجراء

ذلك التعديل. وتتضمن تلك المشكلات: قياس تكلفة رأس المال، وكيفية معالجتها من قبل النظام المحاسبي.

وقد تناول البحث بالعرض والتقييم عددا من المداخل البديلة لمعالجة هاتين المشكلتين. وخلص البحث الى أن أفضل تلك المداخل يقضي بالاعتراف بتكلفة رأس المال المستخدم بغض النظر عن مصادره، والادماج الكامل لمفردة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي سواء كان ذلك في معجلات وحسابات التكاليف أو الحسابات المالية.

وأخيرا تناول البحث الانتقادات التي يمكن أن توجه الى مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، وقد تضمن البحث اقتراحا لتلافي بعض تلك الانتقادات.

وفي ضوء الاقتراح المقدم من الباحث انتهى الى أن ذلك المدخل يفي بمعياري السلامة المنطقية (أو النظرية) والملاءمة العملية للأغراض والاستخدامات المستهدفة للمعلومات المحاسبية.

الحدوامش

- (1) Paton, W.A., "Accounting Theory", Scholars Book Co., 1922, p. 225.
- (2) Amey, L.R., "Interest on Equity Capital as an Ex-post Cost", Journal of Business Finance & Accounting, 7, 3 (1980).
- (3) See for example:
 - Churchman, C.W., & Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operational Research", in David Solomons, "Studies in Cost Analysis" (ed.), Sweet & Maxwell, London, 1968, pp. 80-86.
 - Speight, H., "Economics and Industrial Efficiency", Macmillan Co. Ltd., London, 1967, pp. 180-206.
- (4) Schlatter, C.F. & W.J. Schlatter, "Cost Accounting" John Wiley & Sons, 1960, p. 703.
- (5) See for examples:
 - Anthony, Robert "Accounting for the cost of equity", Harvard Business Review, Nov. - Dec. 1973. pp. 88-102.
 - Anthony, Robert "Accounting for the cost Interest" Lexington, 1985.

- Anthony, Robert "Recognizing the cost of interest on equity Harvard Business Review, Jan. - Feb. 1982, pp. 91-96.
- Zaffiris, Nicos, "Interest on equity capital, as an ex-post cost" Journal of Business Finance, 9, 1, 1972. pp. 119-125.
- Defliese, P. L. "Accounting for the cost of capital", paper presented at American Accounting Convention, 1974, as cited by: Amey, 1980, p. 347.
- (6) Cost Accounting Standard Board, "cost of money as an element of the cost of facilities capital" CAS 414, 1976, as cited by Anthony, 1982, p. 92.

Expense Cost

Hatfield

- (7) See for example:
 - Manifield, Idwin, "Economics", W. W. Norton & Co. 1980, p. 9.
 - Lipsey, G. Richard & Peter O. Steiner, "Economies", Harper & Row Publishers, 1981, p. 178.
 - Baumol, William & Alan S. Blinder, "Economies and Policy", Harcourt, 1979, p. 423.

 (cost) }expenditure) (expense)
 - Paton. W.A., 1922 pp. 159-167.
- (A) يرجع في الضرقة بين المصروف (expenditure) والتكلفة (cost) (expense) إلى : - Paton , W.A. , 1922 pp. 159 – 167.
- (9) Ibid.
- (10) American Accounting Association, "The Committee report on cost concepts and standards", The Accounting Review, April 1957, p. 1983.
- (11) American Institute of Certifled Public Accountants (AICPA) "APB Statement No. 4: Basic Concepts and Accounting Principles Underlyoing Financial Statements of Business", 1970, para, 163.
- (12) AICPA, "APB Statement No. 4. op. cit. para, 134,
- (13) Paton, W.A. "Advanced Accounting", Macmillan Co. 1941, p. 438.
- (14) AAA, "A Statement of Basic Accounting Theory (ASOBAT)", 1966. pp. 1, 8-11.
- (15) AICPA, "APB Statement No. 4 . . . op. cit para 88 107.
- (١٦) وهذا بغض النظر عن الاختلاف بين الاقتصاديين في رسم الخط القاصل بين تكلفة رأس المال والربع، حيث يدرج البعض عائد للخاطرة (أو مايعرف بالربح العادي) ضمن عناصر التكلفة في حين يدرجه البعض الآخر ضمن الربع حيث يعتبر الربع هو عائد للخاطرة.
- (17) See: Lipsy, 1981, op. cit, p. 181.
 Baumol, 1979, op. cit, p. 423.
- (18) AAA, Committee On Accounting Concepts and standards "Accounting and Reporting Standards For Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements", 1957, p. 5, as cited by: Eldon S. Hendriksen, "Accounting Theory", Richard Rwin, Inc., 1965, p. 118.

- (19) Paton, W. A. "Accounting Theory, op. cit. p. 77.
- (20) See example:
 - Paton, 1922, pp. 77-84.
 - Hendriksen, 1965, p. 119.
 - Anthony, R. 1973, p. 89.
 - Anthony, R., 1975, pp. 12, 13.
 - AAA, Committee On Accounting Concepts . . . 1957, p. 5.
 - Bedford, N. Kenneth W. Perry and Arthur & Wyatt, "Advanced Accounting: An Organizational Approach, John Wiley & Sons Inc., 1973, pp. 10-12, 144, 145.
- (21) Ibid.
- (22) Ibid.
- (23) Paton, W. A., "Accounting Theory" op. cit. p. 20.
- (24) Paton, W. A., "Advanced Accounting", op. cit. p. 438,
- (25) Paton, W. A., "Accounting Theory" op. cit. p. 283.
- (26) Grady, Paul, "Inventory of Generally Accepted Accounting Principles for Business Enterprises "Accounting Research Study No. 7, American Institute of Certified Public Accountants, 1965, p. 27.
- (27) AAA, "ASOBAT" op. cit, p. 4.
- (28) AICPA, "APB Statement No. 4 op. cit par 9, 40.
- (29) AICPA, The Study Group On The Objectives Oof Financial Accounting 1973, p. 91 as cited by: Cowen Scott Stephen, "The Development of a Financial Accounting Model for The Cost of Capital", Ph.D. Thesis, The George Washington University, 1975, p. 25.
- (٣٠) لا تهدف المعاجمة التالية إلى تقديم عرض شامل ثقرارات وتحليلات تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية ، بل تهدف فقط الى بيان مدى اهمية المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال بالنسبة لتلك التحليلات والقرارات .
- (31) AAA, "Committee Report On Managerial Decision Models", The Accounting Review, Supplement to Vol. XLIV 1969.
- (32) See for example:
 - Churchman C. West and Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operations Research." op. cit. pp. 82-85.
 - Bierman Haroid & Thomas Dyckman, "Managerial Cost Accounting" Macmillan Publishing Co. Inc., 1976. p. 147.
- (33) Horngren, C. T., "Cost Accounting: A Managerial Emphasis" Prentice-hall, Inc., 1972, p. 8.
- (34) See for example: Bierman, 1976, p. 162.
- (35) Manes, R. "A New Dimension to Break even Analysis" Journal of Accounting Research, Spring, 1966, pp. 87-100.

- (36) Maloney, Michael T, and Robert E. McCormick, "A Theory of Costand Intermittent Production", The Journal of Business, April, 1983, pp. 139-153.
- (37) Anthony, R., 1975, pp. 26, 27, 47 52.
- (38) Ibid p. 25.
- (39) Bierman, H., 1976, pp. 334-342.
- (40) Anthony, 1975, p. 6d.
- (41) See for example:

 Dearden, John, "The casew against ROI Control "Harvard Business Review, May-June, 1969, pp. 124-133.

- Solomons, David, "Divisional Performance: Measurement and Control" Irwin, 1965, pp. 123-159.
- (42) Zafiris, Nicos, 1982, p. 119.
- (43) Paton, W.A., 1922 pp. 84-89.
- (44) See: Paton, 1922, pp. 87-89.- Sedford, N., 1973 pp. 144, 145.
 - Hendriksen, 1965, p. 119.
- (45) Churchman, C. W., 1968, p. 83.
- (46) Anthony, 1975, p. 38.
- (47) Amey, 1982, p. 128.
- (48) Amey, L., (1980, p. 354), (1982, p. 354).
- (49) See for example: Lawrence, W. S., "Cost Accounting", Prentice-Hell, 1946, p. 333.
 Anthony, R., (1973, 1975).
- (50) Stevenson, Richard, "Fundamentals of Finance", McGraw-Hill Book Co. 1980, p. 345.
 - See also: Speight, H., 1970 p. 132.
- (51) Van Horne, James C., "Financial Management and Policy", Prentice-Hall. Inc., 1980, p. 221.
- (52) Anthony, 1976, pp. 71, See alac: Bartley, John W. and Lewis F. Davidson, "The entity Concept and Accounting for Interest Costs", Accounting & Business Research, Summer, 1982, pp. 175-187.
- (53) Ibid.
- (54) Cowen, 1975, pp. 107-110.
- (55) Anthony, 1975, pp. 72-76.
- (56) See for example; Paton, W. A., (1922, 1941)
 Bedford, N., (1973).
- (57) Cowen, 1975, pp. 137-139.

- (58) Scheonfeld, Hanns Martin, "Cost Terminology and Cost Theory: A Study of its Development and Present State in Central Europe." Center for International Education and Research in Accounting, 1974, pp 21-29.
- (59) Ibid, p. 21.
- (60) Ibid, p. 29.
- (61) Ibid, pp. 29, 30.
- (62) Bierman, 1976, pp. 421, 422.
- (63) Schlatter, 1960, pp. 705 713.
- (64) Anthony, 1973, 1975, 1982).
- .(٦٥) كي العناصر التي تطبق في غالبية الحالات؛ مع وجود بعض الحالات التي قد تتطلب معالجة خاصة. ولتفصيل ذلك الحالات يوجم إلى : ــ Anthony ، 1975, pp.81-80.
- 68) Anthony , 1975 , pp. 89–92 وقد آثر الباحث التقيد ببيانات المثال الإصلي وذلك ضمانا لدقة عرض مضمون الاقتراح كها أراده المؤلف.
- (٦٧) تختلف تكلفة الإهلاك فيها بين للدخلين لأن تكلفة الأصل تختلف فيها بينهها كها هو واضح في ميزائية المدة المالية السابقة .
- (67) Anthony, 1975, p. 20, 41.
- (68) Paton, W. A., and W. A. Paton, Jr. "Assets: Accounting and Administration", Roberts & Roehl, Inc., 1971, p. 418.
- (69) See for example:
 - Ijiri, Yuji and Robert K. Jaedicke, "Reliability and Objectivity of Accounting Measurement". The Accounting Review: July. 1966. p. 475.
 - Jaedicke, Robert K., "Some Comments on Accounting Research" Journal of Accountancy, April, 1967, p. 88.
- (70) Charles T. Zlatkovich, and Walter T. Harrison, "Intermediate Accounting", Richard, Irwin, 1979, p. 691.
- (71) AICPA, Statement No. 4. Para 214.
- (72) Ibid. Para. 138, 139,
- (73) Nelson, A. Tom & Paul B. W. Miller, "Modern Management Accounting", Good Year Publishing Co. 1977, p. 6.
- (74) AICPA, Statement No. 4, Para 208, 209.

REFERENCES:

AAA, "The Committee Report On Cost Concepts and Standards", The Accounting Review, April 1957.

----, Committee On Accounting Concepts and Standards, "Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements", 1957.

----, "A Statement Of Basic Accounting Theory", 1966.

----, "Committee Report On Managerial Decision Models," The Accounting Review, Supplement to Vol. XLIV 1969.

AICPA, APB Statement No. 4: Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements Of Business and Enterprises", 1970.

----, The Study Group On The Objective Of Financial Accounting", 1973.

Amey, L. R., "Interest On Equity Capital As An Ex-post Cost", Journal Of Business Finance and Accounting", 7,3, 1980.

Anthony, R., "Accounting For The Cost Of Equity", Harvard Business Review, No.-Dec., 1973.

----, "Accounting For The Cost Of Interest, Lexington, 1975.

----, "Recognizing The Cost Of Interest On Equity", Harvard Business Review, Jan.-Feb., 1982.

Baumol, William & Alan S. Blinder, "Economics and Policy", Harcourt, 1979.

Bedford, N.M. & Kenneth W. Perry, and Arther R. Wyatt., "Advanced Accounting: An Organizational Approach", John Wiley, 1973.

Bierman, Harold & Thomas Dyckman, "Managerial Cost Accounting", Macmillan Publishing Co. Inc., 1976.

Cost Accounting Standard Board, "Cost Of Money As An Element Of The Cost Of Facilities' Capital.", CAS 414. 1976.

Churchman, C. West, & Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operational Research", From: Studies in Cost Analysis, Edited by: David Salomons, (Sweet & Maxwell), London, 1968.

Cowen, Scott Stephen, "The Development Of A Financial Accounting Model For The Capital", Ph.D. Thesis , The George Washington University, 1975,

Dearden, John. "The case Against ROI Control" Harvard Business Review", May-June, 1969.

Defliese, P.L., "Accounting For The Cost Of Capital", paper presented at American Accounting Association Convention, 1974.

Grady, Paul, "Inventory Of Generally Accepted Accounting Principles For Business Enterprises", Accounting Research Study No. 7., AICPA, 1965.

Hendriksen, Eldon S., "Accounting Theory", Richard Irwin Inc., 1965.

Horngren, C.T., "Cost Accounting: A Managerial Emphasis", Prentice-Hall, Inc., 1972.

Ijiri, Yuji & Robert K. Jaedicke, "Reliability and Objectivity Of Accounting Measurement" The Accounting Review, July, 1966.

Jaedicke, Robert K., "Some comments On Accounting Research", Journal Of Accountancy, April, 1976.

Lawrence, W.B., "Cost Accounting", Prentice-Hall, 1946.

Lipsey, G. Richard & Peter O. Steiner, "Economics" Harper & Row Publishers, 1981.

Maloney, Michael T. and Robert E. Mc. Cormick, "A Theory Of Cost and Intermittent Production", The Journal Of Business, April 1983.

Manes, R., "A New Dimensions To Break-even Analysis", Journal Of Accounting Research, Spring, 1966.

Mansfield, Edwin, "Economics", W.W. Norton & Co. 1980.

Nelson, A. Tom & Paul B.W. Miller. "Modern Management Accounting", Good Year Publishing Co. 1977.

Paton, W.A., "Accounting Theory", Scholass Book. Co., 1922, Reprinted in 1973.

----, "Advanced Accounting" Macmillan Co. 1941.

----, and W.A. Paton, "Assets: Accounting and Administration", Roberts & Roehl, Inc., 1971.

Scheonfeld, Hans-Martin, "Cost Terminology and Cost Theory: A Study Of Its Development and Present State in Central Europe.", Center for International Education In Accounting, 1974.

Schlatter, G.F. & W.J. Schlatter, "Cost Accounting", John Wiley & Sons, 1960.

Salmons, David, "Divisional Performance: Measurement and Control", Irwin, 1965.

Speight, H. H., "Economics and Industrial Efficiency", Macmillan Co. Ltd., London, 1967.

Stevenson, Richard, "Fundamentals Of Finance", McGraw-Hill Book Co., 1980.

Van Horne, James C., "Financial Management and Policy", Prentice-Hall, Inc., 1980.

Welsch, G.A., & Charles T. Zlalkovich, and Walter T. Harrison, "Intermediate Accounting", Richard Irwin, 1979. Zafisis, Nicos, "Interest On Equity Capital As An Ex-post Cost", Journal Of Business Finance, 9, 1, 1982.

حدود القدرة والاحتباط في التخطيق التخطيق التخطيق التربي في التحالم العربي التربي في التحالم العربي التربي
محمد جواد رضا کلية التربية ـ جامعة الكربت

أبداً هذا المبحث بقولين اجتماعيين تربويين إحداهما رأسمالية والأخرى اشتراكية ... يكن - في تقديري - ان تنقديري م أن تتخذ ممها إطارا أو معيارا لمناقشة عملية التنخطيط التربوي والاجتماعي وحدود القدرة والإحباط التي تحكمها في العالم المربع. ورضم أن هاتين المقرلين تتسبان إلى فلسفين حضاريين متضادتين إلا أنها تتلقيان في النهاية على شيء ما مشترك بينها يؤكد أن التخطيط الجيد سواء كان المتحاصياً أم تربويا - لا بد أن يكون محكوما بنظرية بحيث تجمل المخطون واعين وعياد المتحاصية على المتحاصية على المتحاصية على المتحاصية على المتحاصية المحلمية التخطيطية وترفع من قدرة فعلها في الوضع الاجتماعي الذي تربد قيادته تعرب التخطيط.

يَتُولُ الْاستاذَ بَعُونَ كَيْنِتْ غالبريث في كتابه (الدولة الصناعية The Industrial State):

"إن غرور المربين وحلم هو الذي يبرر لهم القول بأنهم يصوفون النظام القومية النروية وفقا لتصوراتهم. إن همذا لا يعني أن ليس لهم أي تأثير في تصميم البناء التربوي. ولكن قوة الحسم النهائية في هذا العمل هي النظام الانتصادي. ما يظنه التربوبون ازدهارا أو توسعا في الوضع التربوي إنحا هو في الواقع بجرد استجابة للحاجات الانتصادية". .

ويقول المنظرون الاشتراكيون في نقد الفلسفة :

"إن كل ما فعله الفلاسفة هو أنهم فسروا العالم بطرق غتلفة . فير أن المهمة الحقيقية هي تغيير العالم وليس مجرد نفسيوه "

وما يمنيه هؤلاء النقاد بـرتغنير العالم) هو تحوير بينة الانسان المادية والاجتماعية لتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية المادية والأصلاقية للانسان وتعزيز مركزه من حيث هو - أي الانسان - قيمة أبحلاقية عليا.

من هاتين المقولتين ذاتي الأصل الحضاري المتنافر نلمح نقطة الالتقاء بينهما وهي أن المخطفين التربويين والاجتماعيين ـ ما لم يكونوا من الطوباتيين ـ فإنهم عكومون بالحاجات الانسانية التي يخططون من أجل إشباعها وميسّرات أو معوقات عملية الاشباع . وإلا فلا معنى للتخطيط أصلا.

ولكننا عندما نتحدث عن الحلجات الانسانية نجدنا مرة أخرى مرغمين على التساؤل . . حاجات من؟ ذلك أن

في كل وضع اجتماعي قوى اجتماعية متعددة ومتباينة دائيا رقد تكون متضادة ومتضارية في كثير من الأحيان . في الذي يقطط له للخطاطون في هداء مثلاثة بجب الاتخافى مع منظط له المنطون في هداء مثلاثة بجب الاتخافى مع مسلة من رسائل المبينة ماكس ويبر (1447 - 1450) (في القول بأن التربية مي وسيلة من وسائل المبينة الاجتماعية بحمني أن (التربية هي أداة من أدوات السيطرة الاجتماعية التي تملكها القوة المهيمنة إن لم تكن أدائها الرئيسية . ويباد المتخاف إلى يكلكها القوة المهيمنة إن لم تكن أدائها الرئيسية . ويباد المتخاف بي مقاربة التربية بي ماؤوت القسر الإجتماعية التي توجد في حوزة كل مجتمع . وكل الاختلاف بين التربية ويين هدا الأدوات الاخرى هو أن التربية تستعمل لـ "كبت" الظواهر السلوكية غير المرافية بين المتحداع و"منح" وقومها . . على حين أن أجهزة القسر الأخرى تتولى وقمع تلك الظواهر بعد وقدمها . ووجدين من نخاط في حانة أهمية الجهية التي يوجه الهيمة والموافقة والمركزة (عمد جواد رضاء الحرب والتربية والحفاظة والمركزة) (عمد جواد رضاء الحرب والتربية والحفاظة والحرورة) (عمد جواد رضاء الحرب والتربية والحفاظة والحرورة)

هذا هو الاحتمال الأول للفاية من التخطيط التربوي. الاحتمال الثاني .. أن ننظر الى التربية على أنها أداة لتحقيق (الوفاق الاجتماعي) .. وفي هذه الحالة بجب أن ننقق مع أميل ديركهايم (Education and Sociology - (Social Consensus والمستقبلة المحتملة من أجل تحقيق الانقاق الاجتماعية الاجتماعية والمحتملة المحتملة من أعامل التحتملة وأغامل الاجتماعي Social Intergration وذلك من خلال تشتقة الأطفال على السجايا والشمائل الشخصية وأغامل المحتملة للمجتملة المحتملة المح

إن تأكيد ديركهايم على قضية الانتفاق او الوفاق الاجتماعي يومىء الى نظرية المقد الاجتماعي Social Contract كاساس للرابطة الاجتماعية والى تسليم ديركهايم بكون القانون wastramy عن الارادة العامة وان مسئولية التربية همي توطيد هذين المبدأين كقاعدتين عامتين من قواعد المجتمع (همد جواد رضا ـ العرب والتربية والحضارة 1449.

مع كلا الاحتمالين في النظر الى هلمه المؤسسة الاجتماعية الانسانية العربيّة . . التربية _ يتجل للمخطط التربوي والاجتماعي أن احتمالات الحربية في التخطيط أمامه عدورة بالواقع الذي يريد أن يخطط لتغييره أو للمحافظة عليه .

إن اعتبارات الواقع التي تحكم عمل المخططين نتيم من مصادر ثلاثة : ١ ـ المصدر الإدبولوجي tleology او (المحقد) الضابط لعملية التخطيط سواء كانت الإيديوطية سياسية أم دينية .

٧ ـ المصدر الثاني . . هو المصدر الابستيموارجي Epistomology . . المصدر المرفي حيث تخضع عملية التخطيط للمحرقة بتناصيل الوضع الانساني المنطط لدمن للمحرقة بتناصيل الوضع الانساني المنطط لدمن منظور علمي مع اجتناب أكبر قدر محكن من التصادم بين هذا المنطق وصطل الضرورة السياسية إن المصدر الاستيمولوجي يفترض ـ ضمنا ـ أن صاحب الفوة السياسية أو الإيديولوجية مستعد لاحترام منطق العلم ورهن إرادته به .

٣- الصدر الجدليا Dialectical الذي يحكم التقدمة التقنية Cechnological Progressivenes في عملية التخطيط ويجعل من التراتيب التربوية تبما للتحول في وسائل الانتاج والمصراع على ملكيتها.

من أي هذه المصادر يستقي للخططون رؤيتهم في التخطيط وقدرتهم عل تبليغه الى الغاية المرتجاه ؟

إن الفصل بين هذه المصادر الثلاثة للتخطيط هو صل تبسيطي مفرط في التفاؤل . . وإن الواقع أكثر تعقيدا عما يخيل إلينا عند النظرة الأولى . ولكن علينا أولا استجلاء ما يوفره كل مصدر من هذه المصادر من مهررات التخطيط . الهلاطون (٢٧٧ عـ ٣٤٨ ق. م.) هو أول المخططين الأيديولوجين في التاريخ وكانت رؤيته التخطيطية تتسع لتحتوي واللدولة كانت وكانت رؤيته التخططين الكيانات المضري اللدي تتداخل في تكوينه كل الكيانات المضرية الصخري الداخلة في. ولأن المنطق الرياضي يقرر أن (الكيام هو أكبر من مجموع أجوائه .. قلد نظر الملاحسة كها الملاحسة لها الملاحسة الملحسة الملاحسة الملاحسة الملحسة الملح

إن العدل الذي هو أساس الدولة والمبرر الأخلاقي لوجودها معناه أن يقوم كل إنسان بما خلق له (فالرجل العالم المعالم المعالم المعالم الدولة لذي المعالم الدولة كو يمال المعالم الدولة للهومية المعالم المعا

عندما يضطرب هذا النظام يبدأ الفساد ينب في كيان الدولة لأن نظام المدل فيها يكون قد اختل. ويعطينا أفلاطون أربعة أنماط من الانحطاط السياسي في المجتمع يسميها (الحكومات الدنيا) هي على التوالي وحسب درجات انحطاطها :

الحكومة التيموكراسية حكومة الإعاد المحكومة الأوليغاركية حكومة المال المحكومة المال الحكومة المومان حكومة المومان حكومة الأستبداد

المهم في هذا النظرية الأفلاطونية هي أن أفلاطون يعزو فساد النظم السياسية إلى فساد نظمها التربوية (فزوال حكم الارستراماية المقلية سببه ابتعاد الفلاسفة الملوك عن قيادة الدولة لأن النظام التربوي والاجتماعي يمقمان عن انتاجهم . وسقوط التيموكراسية مرجمه الى أن الشباب يتهذبون تهذيبا ردينا وتكون النتيجة أن يتبرأ المناسب من يقصر عن التمييز بين الممالم والطالم).

ومصدر الضمف في الحكومة الاليفاركية هو نقص التهذيب أيضا لأن الأوليفاركي بحكم انشغاله بالمال (لايكلف نفسه عناه التهذيب والا لماذا يتخذ لنفسه قائدا أعمى هو المال ويبائم في تشريفه). وتسقط النبهتراطية في وهذة الاستبداد بسبب كره الدولة للتعليم الذي أثبتناه لما أمسنا دولتنا وهو أنه لا أحد يمكن أن يكون صالحا للحكم ما لم يكن ذا عبقرية خاولة وقد ألف الفنون الحرة الجميلة منذ حداثته. (جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خباز)

مكذا إذن مع افلاطون .. كما يلاحظ الاستاذ جورج كاونتس في كتابه (التحدي التربوي السوفيتي The والمساوية وعيا للمشروع (Challange of Soviet Education - 1957) الاتحاد السوفياتي هو أكثر النظم السياسية المعاصرة وعيا للمشروع

الأفلاطوني في الدولة والتربية . . وقد استعمل السوفييت النظام التربوي لتصريف الطاقات الانسانية في القنوات الانتاجية التي تعزز في النهاية العناصم التكوينية للدولة السوفينية وهذا ما جعل نظامهم التربوي نظاما انتقائيا صارما ليوفر للدولة القوى الثلاث التي تقوم عليها . . . القوة المفكرة والقوة المحاربة والقوة المنتجة . على أن أكثر ما عنوا به وأولوه أهمية خاصة هو القوة المفكرة لأنهم عندما استقرعوا حركة التاريخ تبين لهم أن الطبقة المفكرة هي التي تحرك المجتمع . وإذ لم يكن في مستطاع الدولة السوفيتية أن تطمئن إلى ولاء الطبقة المفكرة التي ورثتها من العهد القيصري ــ رغم ثورية هذه الطبقة . فقد قرر السوفييت صنع طبقة مفكرة مشتقة من الأيديولوجية الاشتراكية ذاتها وذلك بأن حصروا _ في الحقب الأولى من عمر الدولة الجديدة _ الدخول الى الجامعات ومعاهد العلم الأخرى بأبناء العمال والفلاحين حتى تم خلق جيل من الانتلجنسيا السوفيتية.

من المنظور الأبستيمولوجي (المعرف) ينظر إلى التخطيط التربوي والاجتماعي على أنه (حلول فرضية) لمشاكل اجتماعية لايكفي لإقرارها وتبنيها أن يكون فاسند أيدبولوجي وإنما هي يجب أن تخضع -كيا يقول الأستاذ برايان هولز ـ للاختبار والفحص وذلك لاستبعاد تلك العناصر التي لا يحتمل نجاحها في التطبيق أو لبيان نوع التتاثج التي ستترتب على تبني هذه السياسات أو لاظهار كيفية جمل هذه السياسة تنجح في التطبيق. وهنا لابد من التمييز تمييزا وأضحابين ثلاثة أمور في المملية التخطيطية :

Explanation ١ - البيان (التفسي Prediction ٢ _ التنبة Testing ٣ ـ الاختيار

هذه الأمور الثلاثة هي أدوات علمية أساسية وجوهرية لثلاث عمليات مبدئية في العملية التخطيطية وهي:

- ١ _ صباغة السياسة التخطيطية تقسها.
 - ٢ ـ تبنى هذه السياسة.
 - ٣ ـ تغيد الساسة.

ولكن ما هو دور خبير التخطيط التربوي في هذه العمليات؟

يطالب الاستاذ هولمز أن يكون دور المخطط أو خبير التخطيط التربوي الركن الرابع من أركان السياسة التخطيطية لأن هناك خطرا محققا في أن يكون المنفلون للمخطط التربوية غبر المخططين لهاً.

إن كل عملية تخطيط تربوي هي ذات توجه مستقبل . . وهي لهذا تشتمل ـ افتراضا ـ على جميع عناصر العملية التخطيطية:

١ _ الصياغة

٢ .. التبق

٣ _ التنفيذ

٤ _ البيان

ه _ التنبؤ

٦ - الاختبار

ومن الأخطار التي قد يتمرض لها التخطيط التربوي أن يتم وضع السياسات التربوية من دون اهتمام بتحليل المشاكل التي يفترض في هذه السياسات أن تسهم في حلها خصوصاً إذا كانت هذه السياسات التربوية جزءا من إعلانات أو بيانات سياسية لم يشارك في وضعها خبراء التخطيط التربوي ابتداء ففي كثير من الحالات يقع نوع من التنافس غير المبرر بين هذه السياسات نفسها أي يقع ما يسميه الأستاذ هولز بـ (حرب الأولويات) حصوصا عندما يكون القرار التخذ بشأن هذه السياسات ذا طبيعة سياسية محض ويكون الاهتمام قليلا بالجانب المعرفي من هذ السياسات. ماذا يستطيع خبير التخطيط التربوي إن يقمله في هذه الحالة؟ في أحسن الاحوال . . . إنه يستطيع أن يفعل أحد أمرين :

١ - يستطيع التنبؤ بماذا بمكن أن يقع عندما نوضم الخطة التربوية موضع التنفيذ.

٢ ـ أن يشير بأحسن الوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التي قامت الحطة لإنجازها.

- 1 -

المنطق الجنبل في تفسير عملية التخطيط أكثر إثارة وأوهي إلى الثامل لما يكشف عه من عوامل القفض والإبرام في داخل الوضع الإنساق ولما يتولد في هذا الوضع من حراتيم التصامع والقضاد خصورها وأن لكرة التخطيط الربطت في الأرضة الحديث بالنظم الاشتراكية الماصرة. وفي هذا الصدد يلاحظ الاستاذ غالبريت للصحة استحضارية Veyocative في الامتخاص الامتخاص الامتخاص المتحقى المتحق

مع قيام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد الحرب اكتسبت كلمة (التخطيط) مذاقا أيديولوجيا مرا وصارت تخيف المجتمع الرأسمالي أكثر من كلمة (التأميم) نظرا لشيوعها في المجتمعات الاشتراكية الجديدة. ولما كانت الحرية الفردية في هذه المجتمعات مقيدة . . . عمد الرأسماليون المحافظون إلى جعل كلمة (التخطيط) تبدو وكأنها وصمة عار. وصار أخطر ما يتهم به كبار الموظفين في الدولة وما يقربهم من الاتهام بالشيوعية أو الانحراف الجنسي . . أن يعرف عنهم أنهم يؤمنون بالتخطيط. وكان انتشار هذا الانطباع من أسوأ ما أصيبت به الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . ذلك أن التطورات العظيمة التي وقعت في التكنولوجيا وعودة الجنود من ميادين القتال والتحولات في توظيف رأس المال والوقت في الصناعة كانت كلها تضغط من أجل استعمال تخطيط معقول على عمليات الانتاج الصناعي. عندما وقع الاحساس ببذا التحول . . عادت كلمة (التخطيط) فاسترجعت شيئا من احترامها المفقود، ولكن على الرغم من هذا فان مفهوم التخطيط ما يزال بحظى بقبول ضئيل في المجتمعات الصناعية الرأسمالية . . ذلك أن الرأسمالي لا يكذبه حسه بأن التخطيط الاقتصادي يتضمن بصورة من الصور درجة من السيطرة على السلوك الفردى. وهكذا انخلق وضع مزدوج من السلوك إزاء التخطيط . . . قبول صاعت له لوضوح جدواه، ورفض علني له . . خوفا من آثاره الآجتماعية على حرية صاحب رأس المال. لقد انطلي التظاهر برفض التخطيط على الجماهير، على حين ان الرأسمالي كان يمارسه سرا ولكن بصورة تخدمه هو. لقد بدأ الرأسمالي يمارس إسقاطات دقيقة على الأسعار والإنتاج وصار يتخذ كافة الإحتياطات للتأكد من إسقاطاته المستقبلية فى عملية الانتاج تتأيد بردود فعل المستهلكين إلى أعظم درجة ممكنة وكانت هناك إجراءات دقيقة للتأكد من أن الأشياء المحتاج اليها أبي الانتاج مثل قوة العمل . . . والعناصر التكوينية للصناعة نفسها والمكائن كلها متوفرة بالكميات المطلوبة في الوقت المعين لها وبالأسعار المتنبأ بها وأصبح واضحا لصاحب رأس المال أن ترك هذه الامور لحرية حركة السوق كان يعني تركها للصدقة تتحكم فيها ولا يوجد صناعي في العالم يترك عمله وانتاجه للصدقة .The Industrial State P (349 . هكذا ورغم إرادته . . اكتشف الرأسمالي الذي كان يجارب التخطيط ويقرنه إلى الشيوعية والانحراف الجنسي ... اكتشف قجاة أن في (التخطيف) ما يضمن مصلحته هو قبل غيره وأن ما كان يعده شيوعية والحرافا هو في واقع الأمر ضمانة مؤكنة لنمو رأسماله وازدهاره . عندما أغقق هذا الرعي منذ الرأسمالي اخط (يتسري) بالتخطيط ... مهي أنه في الرقع الذي كان كارب في عملية الانتاج . لقد اكتشف الرأسمالي - كا يقرل غالبريث - أن ضرورة التنطيط تأن فاته كان كارب في عملية الانتاجية والعمليات التنظيمية بيول غالبريث - أن ضرو كيفية أداء السروق تحت ضيفط التقدم التكولوجي، إن كل همله الاحروبي بيور يجب أن تؤكن بسعورة مجملها المصاحبة على المحلوب المحلوب يتعرف على المحلوب يفعل لعمله كفوة صاحبة ليس المحاضر فقط ولكن للمستقبل أيضا. كذلك فان كنية المال المؤطف في هذه العمليات يفعل لعمله كفوة ضاحفا من أجل والاحروب التي يجب توافرها عند الحمل عملية في الاحروب عند الحمل عملية الانتاج يجب أن تنحذ كافة الاحروباطات لمنع الركسية كم يكون قد حسب ها حساب في تخطيط عملية الانتاج المحاكسة التها في يكون (The Industria المنع أرغييد الانتاج العاكسة المحاكمة التها في يكن قد حسب ها حساب في تقطيط عملية الانتاج State P.35)

هكذا وبيد الراسماني نفسه مرة واحدة غارقا الى الأذقان في استعمال الشغطيط. ولكن الراسماني . بلكاته ودهاته المعهودين واللذين يلدكيها في نفسه أبدا حبه للسيطرة الاجتماعية جمله ينتبه الى أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يكون من وسائل حماية مصالف شيد العمال اللذين يشغلون عصائب في أرباحه وسلطته من طريق المطالبة المستمرة بأجر أمل وظروف عمل أصحن ولما افقد التبشير بالتطوير التكنولوجي في الالتاج الهمشاعي بدعوى الاختلاص لتقتيم غاطره وضعرا من الحيل من المحالف المسال في الواقع ذلك أن العمال غري الباقات الزوقة المظلمين نفايا بالنسبة له يملون مضعرا من عناصرهم اللغة والحطر مل عملية الإنتاج لان تكاليفهم غير المالي الدعاق عنا من هذا الموالم المكرى من هذا الرقم على المحالة مناه عناجيا وماليا ؟ وعلى المكرى من هذا الرفيم عن العمل ولا تفكر فيه كما يقديل المحالة عناه المحالة عناه الكان المكان لا المحال المعالمة عناهم عامرة من المحال التحالفية بن الشركات الكوري. ورأس تلال المنشعر في هدا المكان يألي من السوات اللذي يقضع بدوره للاحراك التحافية بن المكان يألي من المساورة الشركة .

هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى . . . فإن مكنة الانتج والتقدم المستمر فيها يتطلب أعدادا متزابلة من فوج التحر من المسلم. حملان فري يقالم المواحث الأساسية لتضغل المكان إن لم تشغلها هم ينضبها . هولاد العمال فيور الباقات البيضاء على فرق الاساسية لتشغلها هم ينضبها . هولاد العمال فيور الباقات البيضاء على إلى العمال العادين وأقل من ذلك أن يتخرطوا في تفايات العمال وأعاداتهم . هولاد العمال فو الباقات البيضاء عيلون الى قرن أنشسهم بالطبقة المسيطرة على البناء التكولوجي Technostructure وغاولان الانتماج فيهم . إن توسع طبقة الديمة Technostructure وعلى المعال الذين معلون فيه وه - هي نتيجة المالتين منطقة المناتب المناتب المناتب المناتب المعال الذين عملان فيه وه - هي نتيجة المناتب المناتب المناتب المناتب المالتين عاملا من العمال المادين . ومكذا الاستماضة مثلا بشخصين الناس العمال المادين . ومكذا المناتب بدينا عن قوة المعال وضغوطهم (2010 - 2010) (The Inclustrial State P. 239 - 230 - 2010) (The Inclustrial State P. 239 - 230 -

هذه الرفية في استغلال التكنولوجيا من أجل السيطرة الاجتماعية أوقعت المجتمع الرأسمالي في تناقض صحيب بقدر ما يتعلق الأمر بالتربية كما يلاحظ المؤرخ الامريكي فرائك كارلتون Frank T. Cartion . وففي الرقت الذي كان فيه الاغنياء وذور التفوذ بجاريون فكرة التعليم العام المسنود بالفسرائب العامة ويرفعون أصواتهم ضد التعليم العام باحتياجات مريرة واحيانا بشتائم بذية)

(Bowls and Gintis, Schooling in Capitalist America - 1977)

في هذا الوقت بالذات كان الادراك يتماظم ربأن النظام التربوي بجب أن يكون دائم متضدما على متطلبات واحتياجات الـ Yeohnostructure لأنه إن لم يكن كذلك فانه سوف يتسبب في نقص القوة العاملة المؤهلة تأهيلا تربويا عاليا مع وجود فيض في العمال غير المؤهلين تربويا كيا هو الوضع القائم) (The Industrial State P. 240)

هكذا إذن . . .

الظروف الموضوعية ـ إن لم نقل المادية ـ تحكم صلية التخطيط وترسم حدود القدرة فيه . وهكذا تتحكم المصالح الاجتماعية في نوجيه معلية التخطيط . فماذا يستطيع المخططون العرب ـ تربوبين واجتماعيين ـ أن يفعلوه لتوجيه معلمات التنمية بشقيها المادي والانساني ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال . . لابد ومن متعلق الفسرورة أن نطرح سؤالا آخر تكون الإجابة عليه مقدمة للإجابة على السؤال الأول. هذا السؤال هو . . ما هي طبيعة للجنمع العربي للعاصر الذي نريد أن نخطط له ؟ وما طبيعة العلاقات الانسانية التي تحكمه ؟ هل هو مجتمع زراعي الطاعي ؟ هل هو مجتمع وأسمالي ؟ هل هو مجتمع اشتراكي ؟ أي نوع من المجتمعات هو ؟

على هذا السؤال . . . عبيب احد هاياه الاجتماع العرب الماصرين إجابة غيية ولكها نزية على كل حال. يقول الدكتور هذا برقي إن المجتمع العربي هو مجتمع (سركري) وهو يحكم حجزه عن التحول من الزراعة القبلة إلى النظار أراسطي إلى المجتمع البطري وريتالف من خليط النظام الرأسطية فل المجتمع البطري (يتألف من خليط النظام من خليط المستمدة من وقيم وبي اجتماع تقليدة من ناحية المحتمع البطري احمدها الى أقدم مراحل المستمدة المتراجعة القبلة والمشاتية والمثللة والطاقية واللينية المستمدة من روابط الدو والمنقذه المستحداة من ناحية أخرى . وهو مجتمع تابع أي ينقصه الاستقلال الذاتي والنوجة الذاتي وهو يعيش أزمة التحول في واستحداثة من ناحية أخرى . وهو مجتمع تابع أي ينقصه الاستقلال الذاتي والنوجة الذاتي وهو يعيش أزمة التحول في والتقلق المربية المعافظة منها والتقديم المنافظة منها والمتعلقة عنها المنافظة منها والتقديم والمنافظة منها المنافظة منافظة منها المنافظة منها المنافظة منها المنافظة منها المنافظة والمنافظة المنافظة المنافظة المنافظة المنافظة المنافظة والمنافظة المنافظة
في هذا المجتمع البطركي المتناقض ماذا يستطيع المخططون التربويون والاجتماعيون أن يقعلوه ؟

دعونا نسترجع مقولة الاستاذ برايان هولز التي وقفنا عندها في صدر هذا الجديث.

قال هولز إن التخطيط التربوي والاجتماعي هو (حلول فرضية) لمشاكل اجتماعية.

دعونا نتبق نظرية برايان هواز هذه في الاجابة على السؤال المطروح علينا . . ولتقل إن ما يستطيع المخططون التربويون والاجتماعيون فعله هو أمران :

أولا _ خلق حالة حادة من الوعي بالازمات الأساسية التي تمزق النسيج الداخلي للمجتمع العربي رغم التماسك ألحارجي الظاهر عليه.

ثانيا . اقتراح السبل التي تمكننا من استعمال المؤسسة التربوية العربية للتطيف من حدة هماه الأزمات وخمال حالة من التهيؤ الذهني والنضي لقبول الرؤى الحضارية الجديدة في العالم والتي يمكن ان تكون بديلا من نظام القيم الرّث الذي يفرز تلكم الأزمات.

ولنبدأ بالمطلب الأول.

٣١٦ ـ مجلة العلوم الاجتماعية

هناك عشر أزمات مسؤولة عن تمزيق النسيج الداخل للمجتمع العربي هي :

١ - الدين	خبدا	للعلمائية
٢ ـ الفردية (الاوتوقراطية)	خدا	لحكم المؤمسات
۳ _ التقليد	فبدا	للابداع
٤ ـ السلطة	قبدا	للحرية
ه ـ القبلية	خبدا	للتعاقد الاجتماعي
7 ـ المحسوبية	فيدا	للكفاية الفردية
٧ الاستعلاء الذكري	خبدا	لتحرير المرأة
٨ ـ الاقايمية	المهدا	للقومية
۹ ـ الزراعة	خبدا	للتصنيع
١٠ ــ الثروة	خبدا	للقفر
لتتبع حرب الاضداد هذه بش	ء من الاستفصاء	

الدين ضدا للعلمانية:

لكي نقد التورّ القاتم بين الفكر الديني والفكر العلمائي في الحياة العربية للعاصرة . . من غير المحيد ومن غير المجد ومن غير المجد ومن غير المجد ومن عبر المجد ومن عبر المجد ومن عبر المجد ومن عبر المجد المجد على المجد عل

لكن رغم هذا كله ... فإن النزعة العقلانية تقابل بالشك والارتياب من قبل المتحكمين باسم الدين. النزعة الفروية ضدا لحكم المؤسسات :

النزعة الفروية في الحياة العربية الماصرة هي شهرة مرة من بالمابا الماضي. مع التهضة القوصية في مطلع هذا القون ومع التطالمات الحديثة نصو طريقة جديدة في العيش كان التوجه إلى إقامة المؤسسات الدعقوراطية رد الفعل الطبيعي ضد الأوترقراطية . وفي العقود المثلاثة من الديمقراطية العرجاء التي مارسها العرب بين الحربين العالميين الأمل والمثابق، تقيدت الأوترقراطية العربية بالمعارضات البيانية . ولكن سرحانا ما تعرضت تلك التجربة الى تكوص كبير وعادت الأوترقراطية العبل ليس العلاقات السياسية وحداها وإنما العلاقات التربوية والعائلية وعلاقات العمل.

التقليد ضدا للابداع :

التقليد . ينطوي على أكثر من بجرد التمسك بالماضي رغم أنه يقدس الماضي . التقليد هو واحد من أكثر الشوى المضللة للمقل الانساق وذلك من خلال الوهم المزورج الذي يتمدع به الانسان . . وهم الشعور بالأمن من جهة . . ووهم والإصابة) في كل ما يفعله المقلمون استئاداً إلى (حجة) سالفة. الابداع . . من الناحجة الثانية هو سليل الحاضر ووارث المستقبل وهو يأخذ الانسان الى آفاق جديدة مع كل أنواع القلق والاحتمالات غير المؤكدة التي تصاحب اقتحام لملجهول والتعامل مع الجديد.

ولأسباب تاريخية معينة أصبح (الإبداع) يقرن الى الفملال في المثقانة المربية الاسلامية وأصبح المعتقد العام.. على مدى حقب طويلة من تاريخ الأمة العربية .. أن كل (عدث) بدعة وكل بدعة ضلالة وكل فبلالة في الناو.

في العالم الذي نعيش فيه . . غدا الابداع والتفكير للبدع من بين آقوى وسائل الانسان للبقاء . وفضى الابداع له نتيجة واحدة . . تعليل القدرات الانسانية الحلاقة في الأمة المربية .

السلطة ضدا للحرية:

ليس هناك صراح موروث بالفعارة بين السلطة -سواء كانت سياسية أم أخلاقية -وبين الحرية. حقا إن كلامتها تكمل الأخرى في النينة الاجتماعية. ولكن هناك خطوا حقيقيا من الحلط بين (السلطة) و والنسلط) وجعل الأخير بذيلا من الأولى. مندما نجعل التسلط او الترعة السلطوية Authoriterianism بديلا عن السلطة Marauthority حالة الاصطدام مع الحرية.

وإنتطورات تاريخية معينة احتلت السلطوية مكانا مرموقا في الثقافة العربية . ونحن نعرف جيعا أن من المغولات التي هيمنت على الفكر العربي خلال القرون الاربعة عشر الماضية القول (لا يفتي ومالك في المدينة) . وكذلك المقولة الأخرى (من لا غنيخ له فشيخ الشيعات) بموجب هله المقولات وغيرها ما عادت الاستطاعة على الحكم هل الأشياء والأحداث مستودمة في الفرد. هله الاستطاعة أصبحت مستودمة في جهية ما أو شخص ما . . منها أو منه يجب الحصول على (إجازة) للتفكر والعمل . حتى يومنا هلما . . يتوفل هلما الترجه السلطوي عميقا في نظام الحياة العربية بدما من المثالة ومروز بالمدرسة واتنهاء والنظم السياسية . لاحجب بعد هذا أن يفدو (عدم التسامح) - ويعضامة في الحياة السربية السربية . وعضاصة في الحياة السربية .

القبلية ضدا للتعاقد الاجتماعي:

الرسول الاعظم بعث في مجتمع قبلي. وإحدى المؤسسات الاجتماعية الجاهلية التي هدف الإسلام إلى إلغائها هي المؤسسة القبلية وإعلامية من الغزو والتأر. ومن أجل استبدال هذه المؤسسة القبلية بنظام اجتماعي أكثر عقلاتية طرح الاسلام نظرية سياسية اجتماعية جديدة هي نظرية (العهد). جاء في سورة البقرة (122) . . . (وإذ ابتل ابراهيم رب يكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماما. قال ومن ذريق؟ قال لإينال صهدي الظالمين)

وقد وجد الفقهاء والمسلمون في هذه النظرية بلرة النظرية السياسية الاسلامية ذات الطابع التعاقدي الذي يصبخ الحياة كلها.

إننا إلى اليوم نناضل من أجل تخليص الحيلة العربية من طبيمتها القبلية وما نكاد نبلغ غاية مجزية

المحسوبية ضدا للكفاية :

للمجتمع المسابية هي سليلة القبلية . إنها تدبير اجتماعي بحرجيه تصبح حقوق الانسان مرتبطة بملاقاته الاجتماعية أو أصله الاجتماعي . هنا يفقد الانسان حقوقه للشقة من إنسانية وتسود قاعدة ورمن لا يظلم الناس يظلم) . للجنمع العربي الممامر ما يزال يمدر بطريقة او بأخرى حقوق الانسان الذي لا سند له من قوة اجتماعية او قبلية . وعلى هذا يفوة الفانون. يقوة الفانون.

الاستعلاء الذكري ضِدًا لتحرير المرأة :

خلال الأجيال الماضية . . خفضت المرأة في المجتمع العربي الى مركز التبعية للرجل والاتكال عليه . في القرن

٣١٨ _ مجلة العلوم الاجتماعية

الحادي عشر الميلادي نبه الفيلسوف العربي الأندلسي ابن رشد إلى الأثار التخريبية لهذه العلاقة بين المرأة والرجل على المجتمع كله . بل إن ابن رشد ذهب عملوة أبعد فربط بين هذا المركز المتحط للمرأة وبين الهزائم العسكرية والسياسية التي كان العرب يتمرضون لها على يد الغزاة الأسبان في زمائه .

الأن . . تسمة قرون بعد ابن رشد . . . المرأة العربية ما تزال ترسف في مكانها القديم . . مكان التبعية والاتكال مع استثناءات قليلة هنا وهناك .

الاقليمية ضدا للقومية:

نحن المرب نحب أن ننظر الى أنفسنا على أننا أمة واحدة. الاسلام واللغة وتاريخنا المشترك نعتبرها روابط طبيعية لهلم الرؤية الوحدوية الافسناء خلال الأعوام اقتسمين الماضية قدم الدرب أنواع التضحيات من أجل هلما ويصحرهم البحث عن تفسير لقوانين الهجرة والسفر والاعامة المتحسرة بوما بعد يوم والتي تطبق على الدرب وغيرالعرب بطريقة واحدة. إن هذا الوضع يفحر الرؤية الوحدوية بين العرب عن أنفسته يوم والتي تطبق على الدرب وغيرالعرب بطريقة واحدة. إن هذا الوضع يفحر الرؤية الوحدوية بين العرب عن أنفسته.

الزراعة ضدا للتصنيم :

أكثر من كونه آلات ومكان . . . التصنيع هو مفهوم كل للتدخل في البيئة الطبيعية وأن نصنع للانسان ما حرسة الطبيعية من وسائل تخفيف صمويات الحياة وتطبق خشونة الميش على هذه الأرض. بعبارة أخرى . . . التصنيع هو طريقة علمية لإصادة تشكيل حياة الانسان ذات منظور أخلائمي مشتق من طبيعت المتعبرة . ولهذا فإن الثار التصنيع الاجتماعية والإختارية مزصبة بالفرورية للمجتمعات العربية التي عاشت على الزراعة والقبلية ردحا طويلا. ولكن من المفارية لل التصنيع تكتسح العالم العربية باكملة اليوم وقليل من الناس هم اللين يدركون تبناجا الاجتماعية والأخلاقية .

التصنيع يخلق طبقة عاملة جديدة لم يكن لها وجود في الماضي. هذه الطبقة ستطالب بحقوق اقتصادية وسياسية غير مسموع بها من قبل . . حقوق المشاركة في سياسة الانتاج وتقرير مستوى الأجور. وهكذا يؤشر التصنيع على ميلاد قرة سياسية جديدة ليست بذات طبيعة أوتوقراطية، قوة ذات مضمون وشكل جماعي وهذا يمثل تحديا للتقليد الاوتوقراطي .

التصنيع يوجب استخدام لمرأة في المصانع والأصواق بأجور ومنافع متساوية مع أجور الرجل ومنافعه. وهكاما يُخلق المشروع الفسنامي الشروط المرضوعية لتحدي وتفنيد الادعاء التاريخي بأعلوية الرجل على المرأة. هله نماذج من الانقلابات الأخلاقية التي يخلقها التصنيع . وبالنسبة للغالبية العظمى من للتحمسين للتصنيع في العالم العربي . . هلم الانقلابات الأخلاقية غير محسوس بها ولا محسوب لها حساب في التخطيط الاجتماعي . وإذا ما بقي الحال على وضعه هذا فليس من المستعبد أن يصبح التصنيع مصدرا مضافا من مصادر القلق الاجتماعي في للجتمع العربي المعاصر.

الثروة ضدا للقفر :

القرآن الكريم يقصى علينا قصة الرجلين اللذين تسورا على دارد المعراب فقال ما خطيكها . . رقال إن هذا أخيى له تسع وتسعون نمجة ولي نمجة واحدة فقال اكفلتها وعزني في الخطاب. قال ظلمك وإن كثيرا من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقابل ما هم).

إلى اليوم تكرر هذه المعضلة في العالم العربي الذي ينضج بالثروات ومع هذا فإن الفقر يمثل واحدة من أكثر مشكلاته المؤمنة تعقيداً. معدل الدخل الفرعي Per Capita Income يتراوح بين ٥١ ° ١٦ دولارا الى ٣٠ ° دولارا في الدول النفطية والى ما بين ١٥٠ ـ ٩٠ دولارا في الدول غير التعطية. ولكن هذه المدلات العمومية خذاعة بذاتها والتباين في الانصية من المدخل القومي يكشف عن نضمه بقوة أكبر داخل كل بلد عربي. والوضع بجمله يخلق احتمالات التوترات الاجتماعية. هل تستطيع أمة كهذه أن تحفظ وجودها في عالم محكوم بالمنافسة ولا مكان فيه للضعفاء ؟

- 7 -

ه لم هي الأزمات العشر التي تقرق النسيج الداخلي للمجتمع العربي للعاصر. فيا هو دور التخطيط التربوي والاجتماعي في وقاية للجتمع العربي من التمرق واعادته الى القوة البنيية للشروطة للعيش أو البقاء في العالم الحديث؟

لنرجع النظر الى الوراء قليلا مرة أخرى ولتتذكر مقولة برايان هولز إن التخطيط التربوي هو حلول فرضية لمشاكل اجتماعية عملية، ثم لتنظر ماهو دور التخطيط التربوي والاجتماعي في هذه الدراما الاجتماعية التي تفعل فعلها في صمت الآن ولكن لا أحد يعلم أو يضمن الى كم صييقي هذا اللمول صامتا.

في همله الدراما تتلاحم عناصر الهزيمة والنصر . . النجاح و السقوط . . الحكمة والغفلة . وفي عقدة الأزمات والترترات تقرّر مسؤولية التخطيط والمخططين . وكيما يتنجح التخطيط والمخططون لابد أن يتوجه فذكيرهم أولا إلى إمادة تخطيط نظما التفكر عند الانسان العربي وأجهاله الجديمة لأن الأزمات الاجتماعية مثل الحروب تبدأ في عقول الناس وكذلك حلوفا لابد أن تتولد في عقول النفر..

هنا نحن نتحدث عن تخطيط "الكيف" وهو لا يلغي تخطيط والكم، ولا يقلل من قيمته. ولكن لابد من التذكر أن الثاني هو في خدمة الأول والمكس لبس - ولا يمكن - أن يكون صحيحا. وللنبوض بهله الرسالة يتوجب على المخطفين التربويين أن بهدفوا الى تسخير المؤسسة التربوية العربية لتحقيق عشر مهممات تواجه بها الأزمات العشر التي سعة. تشخصها :

- ١ تحقيق حالة من التوازن المقالالي بين الترجهات الدينية ومستلزمات التفكير العلمي . لابد أن نفوس في أدمان أطفالنا وشبابنا أن كل المشكلات الاجتماعية لها أسبابها المادية وأن حل هذه المشكلات لايتم الا بإخضاهها لمتطلق العلم تحت المشادة الأخلاقية للمقيدة الدينية.
- ٧ .. التربية العربية عيب أن تكون تربية ديمقراطية. حتى الآن استخدمت المؤسسة التربوية العربية أداة للتلقين وهمم التسامح . حرية الفكر لاتحارس في الصفوف، بل هي عجورة أحيانا كثيرة حتى على مستوى الجامعات العربية . الطريقة الرحيدة لمواجهة النزعة الأوتوقراطية هي بالتربية على التفكير الحو واحترام الرأي الآخر أتفقنا معه أم لم تتفق.
- التربية المربية بجب أن تلتزم بتقوية روح الابداع عند الأفراد وتيميرهم بأن الماضي يمكن أن يكون مصدرا
 من مصادر الحكمة . . . ولكن الماضى لا يستطيع أن يوفر حلولا لمشاكل الحاضر.
- التربية العربية بجب أن تكون تربية حرة، حرة بعبق أن الحقيقة بحن أن تكتشف فقط لا أن تلقن. العلقين
 يلني حرية الفهم ومعرفة الأسباب. التلقين هو طريقة معبدة الى الرق العقل وهذا هو أخطر ما يواجه العرب
 ويتهدهم اليوم.
- التربية العربية عجب أن تعزز صورة الفرد عن نفسه كدركائن حر وصاحب سيادة على نفسه وحياته، كائن يدخل في (علاقة تماقدة) مع الآخرين، علاقة موجهة نحو الحفاظ على القيمة المتكافئة لكل الأطراف الداخلة في هذا التماقد.
- التربية العربية بجب أن توجه لتربية الأفراد على رفض المحسوبية واسقاطها من تفكيرهم والاعتياد على أن ما
 يأخلونه بجب أن يكون (حقا) بجسلون عليه بالكفاية والعمل وليس (معروفا) يتفضل به عليهم. ولا
 (امتيازا) يستمتمون به لأسباب لاعقلائية. هذا هو الطريق الى بناء الاستقلال الذائي داخل الفرد.

- الأجيال المربية الجادية عجب أن تقاد من خلال التربية ما ال اكتشاف الأسس البايولوجية والأخلاقية
 للمساواة بين المرأة والرجل وهم بجب أن يعانوا على تقبل انسانية الانسان مذكرا كان أم أتش مأساسا للتعامل
 معه معه .
- المؤسسة التربوية المعربية يجب أن تثبت للأجيال الناشئة أن القومية العربية هي حقيقة وليست ادعاء وذلك
 باعطاء الأطفال والشباب العرب حقوقا تربرية متكافئة عبر الحدود السياسية.
- ٩ ـ المتربية العربية عبب أن توجه بوتيرة متعاظمة نحو التدريب التكنولوجي لتعزيز حركة التصنيع . النمط
 التربيوي الذي شاح حتى الآن هو ـ بطبيعته اللفظية والورقية Bookleh ـ عقبة كبرى في طويق التصنيع
 والتنبية الاقتصادية .
- ١٠ ـ التربية المربية الماصرة لها مسؤولية عظمى إزاء تنبية الايمان بالمدل الاجتماعي وجعله هدفا أخلاقيا لكل فرد. باطلاع الطلاب على حقائق الدخل الفومي وتوزيع هذا الدخل ومستوى الدخول والعلاقة الطردية بين الدخل وضرورات العيش الأساصية ووضع الفوة العاملة . . . بتنوير الشباب بماه الأمور الحيوية وما يتصل بها نستطيع أن نزيد وعيهم بمسببات الظلم الاجتماعي وسبل التحور مته .

الذنوا لي إن أللم أطراف الحديث وأن أستخلص.

إننا في العالم العربي نربط ربطا واصيا بين التخطيط والتنمية حتى أوشك المصطلحان أن يدخلا في دوسم واحد وصدل أحداهما يلكن بالأخر. وهذا أغيرل فكري مهم لكتنا لا نستطيع أن نفرح به لمجرد وقوعه ما لم نتيش من عنواه ورجهته. إن أعطير ما يكن أن نقع فيه هو أن بجملنا نشيد الإنشاد هذا بعيدا عن الواقع قبل أن نسأل أنفسنا . . . تتمية ماذا لا تتمية القواصد لللدينة للمجتمع لا أم تتبية الإنسان لا

إن موضوع التنمية الأساس لي معتقدي الشخصي هو الانسان العربي. وما تنمية القواعد المادية للمجتمع إلا وسيلة لتنمية هذا الانسان. ومن دون الالتزام به لا يكون للتنمية معنى على الاطلاق وما ينهني للمخططين التربويين والاجتماعين أن يخدعوا أنفسهم عن هذه الحقيقة ولا أن يتخوفوا منها.

الهوامش

 أصل هذه المناقشة بحث قدم في المهد العربي للتخطيط ـ الكويت في ١٩٨٥/١/٢٨ ضمن موضوحات الحلقة التدريسية لمستولى التخطيط التربوى في البلاد العربية.

> المسراجع *

في اللغة العربية

١ _ عمد جواد رضا . . . العرب والتربية والحضارة، الكويت ١٩٧٩.

في اللغة الانجليزية

- 1- Galbraith J. K. The New Industrial State, Second Edition, Penguin Books, England, 1975.
- Holmes, B., Comparative Education, Some Considerations of Methodology, Unwin, Education Books, London, 1981.
- Ridha, M. J. Education and Contrastive Social Tensions in The Arab World, Georgetown University, February, 1984.
- 4- Samuel Bowles and Herbert Gintis, Schooling in Capitalist America, Basic Books, New York, 1977.
- Weber, M. Essays in Sociology, Routledge and Kegan Paul, London, 1947.

كير، تكونست، برغان، فريمان، جومبرغ، التربية من أجل العمل، مؤسسة اكربوليس للكتاب، الاكاديمية القومية للتربية، واشنطن، ١٩٨١، ٢٧٤ صفحة.

يمالج الكتاب اللغي بين أبدينا، والعماد حديثا باللغة الانكليزية، في الولايات المتحدة، موضوع العلاقة بين التربية والاتحاق المعلق، وكانت الاكلوبية القوية للتربية قد طلبت من بعض خروة الخبراء والمنتحبين العللين في في المباع الطويل في ميادين التربية والاتصاد والادارة تكوين فرين عمل لدراسة الصلة بن التربية، بجميع جوانبها، ومستقبل الشبان في صوق العمالة، خوامة الكتاب حصيلة لجهودهم الكتفة وامرة لبحثهم المنفي، وهو يتصدى لكير من المقطبا المستوكة بين حقي التعليم والتشغيل، كيا يجيب عن بعض التساؤلات الحساسة التي قد عمل التعليم على ينجع في العمل عمل والتوظيف ؟ عا الملي ينبغي أن يعرفه المسؤولون في المعل من المقالق المدين الديوفرافية لسوق العمل؟ عا المعر الذي يستطيح الوالدون القبام به لترجيه أبنائهم نحو اختيار ما يناسهم من مهن ؟ وفير ذلك من التساؤلات المحتملة.

يضم الكتاب (٢٧٤) صفحة، ويتضمن مقدمة ومدخلا وسبعة قصول :

يشرح المؤلفون في المقدمة دوامي إجراء الدراسة وتأليف الكتاب، والظروف التي رافقت تشكيل فريق العمل، ومدى الفوائد الاقتصادية التي يكن جنيها من جراء ربط البرامج التعليمية والتدريبية بتطلبات سوق العمل. وهم يؤكدون تشجون هامتين وهما :

- أن التعليم عجب ألا يتحصر في المدارس والكليات، لأن الفرد قادر على التعلم، أيضا، من عيط أسرته وعمله
 و مئته الاجتماعية والدينية.
- ب _ وان التشفيل ينبغي ألا يقتصر على العمل المأجور، يل، لابد أن يشمل أيضا العمل من أجل اكتساب الحدة.

وبعد ذلك بأي المدخل. وفيه يضرح المؤلفون بشكل خاص أعطار تغيرات سوق العمل، فيقرهون نواقيس التحلير، داهين إلى التخطيط المنظم المراجهة التغيرات المحتملة في هذه السوق. وبيين هؤلاء أن تركيب القوة العاملة، ونوع الاعمال التي يقوم بها الناس اليوم، سوف يختلفان في السنوات الفائمة، من هو مدالد حاليا، الأمر الذي يضع الطلاب الذين يلارسون أو يعدوون، في الوقت الحاضر، من أجل مهن مدينة، أمام صحوبات لا يستهان بها في سوق العمل، مستقبلاً، ويرى الفريق أن من الفروري جدا تحسين القدرة على التنبؤ بالتغيرات التي سنتم في مجال عرض خدمات العمل والطلب عليها. وهو بالسف، لأن هذه القدرة ما زالت محدودة، وعاجزة عن مواجهة التغيرات التي يكن أن تجملها المستقبل بين طائلة.

أوضاع سوق العمل :

يلقى المؤلفون في فصل (حقائق سوق العمل) أضواء على حركة نحدمات العمل، بوضعها الحالي، وما يتوقع أن

٣٢٢ _ مجلة العلوم الاجتماعية

تكون عليه في المستقبل، كما يعلمون الفوائد التي تتطوي عليها التنبؤات الحاصة بمستقبل اليد العاملة وتحولاتها، ومن من هذه الفوائد :

- ً ... السمَّاح للمسؤولين في المدارس والكليات بلجراء التعديلات في مقايس القبول، وفي لالحات شواغر الأمكنة للطلاب.
 - ب . مساعدة كبار أرباب العمل على تقرير استراتيجيات التعبئة والاختيار والتدريب.

ويقدم الفريق في هذا الفصل بعض التنبؤات بشأن مستقبل سوق العمل. ومنها :

- أ. أن عدد النساء الراشدات المواتي سيدخلن ميدان العمل سوف يزداد زيادة ملحوظة في جميع أنحاء العالم تقدما.
- إن القوة العاملة في المدن سوف تنمو ببطء حتى بداية التسمينات، وعمدل يزيد قليلا على معدل النمو الذي تحقق في المقترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٥.
- جـ ـ الأفراد الذين هم في سن (٣٥) وما فوق ، سيشكلون الجزء الأكبر من نسبة النمو للتوقعة ، في حين أن الشبان الأصفر سنا هم الذين شكلوا نسبة النمو منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٥ .
- د أن عدد الشبان اللمن سيبحثون عن العمل للمرة الأولى سيبقى عاليا خلال السنوات القليلة القادمة ثم يتراجم بعد ذلك.
 - هـ _ سوف مجدث تحول حاد في الطلب لصالح حملة الدكتوراه وأساتلة المدارس في السنوات القادمة.

ويعالج فصل (مشكلات الشبان في سوق العمل) موضوع البطالة والمشكلات المرتبطة بنا والتي يواجهها كثير. من الشبان، ولاسيا المشبان الريفيون الذين يتركون المدرسة قبل إتمام الدراسة الثانوية.

وتدل الإحصادات، كما يبين المؤلفون، على أن نسبة البطالة بين الشيان في معظم أنحاء المالم هي أعلى بكثير منها عند الكبار.

وتمود البطالة إلى أسباب عديدة منها الانتقار إلى المهارات والخبرات المطلوبة في سوق العمل، ونقص الفرص في الوظائف التي يستطيع الشبان أن يكونوا مؤهلين للعمل فيها . ومن الأسباب الأخرى قيود الحملية التي تفرضها تشريعات العمل .

ويرى المؤلفون أن الحل يكمن في إجراءين أساسيين، أولها تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام، وثانيهها تطوير خبرات الشبان ومهاراتهم.

بين الدراسة والعمل:

من الفصول الأخرى في الكتلف فصل بعنوان (نتائج الدخول إلى للمدرسة). وفيه تناول المؤلفون تأثير الدراسة في توفير قرص العمل والنجاح فه. وهم يؤكدون على وجود علاقة إيجابية بين عدد سني الدراسة وبين تلاقم الفرد مع الحملة وتكفيه مع التغيني إلا أن إطالة أملد سني التعليم لا تعني بالفصروة الا المعلم سينال حملا الفضل ورساحاً كبي وإن كان احتمال ذلك سيزداد دون ربيب. ويرى المؤلفون أبضا أن إتمام العام الأخير من الدراسة الثانوية أو الجامعية لل يؤثر، بصورة جوهروية، في نجاح الشخص في سوق العمل، ويلاحظ هؤاد أن المطوعات حول تأثير التعليم الرسمي في الإنتاج والارباح والأسعاد والممالة وغيرها، هي أكثر توافرا من تلك المتعلقة بثاثير التعليم غير الرسمي.

وهناك فصل خاص بموضوع برامج العمل في أثناء الدراسة. وهذه البرامج مفيدة في زيادة دخل المشتركين، وفي

تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وبواسطتها، يستطيع الطلاب الفقراء مواصلة دراستهم، يدعمهم في ذلك دخلهم لللل من العمل.

الإرشاد المهني:

اهتم الكتاب بوضوع الإرشاد المهني . . . وهو صعلية تهف إلى مساعدة الأفراد على الإفادة من الفرص التعليمية والتلديمية والمهنية المترافزة في تطرما . ويشير المؤلفون إلى حدوث تنبى خلال السنوات الاخيرة في مفهوم الإرشاد الهيني من الناحيتين النظرية والتعليقية ، فهذا المقهوم لم يعد ينتصر على الجانب المهني، بل امتد لبشمل نظرة المرء إلى الحيات، ويطوره العام .

وتدل النظريات الحديثة على أن الفرد، فيها بين ٥ و ١٨ سنة، يمر بثلاث مراحل قبل أن يتخذ القرار النهائي بشأن مهنته المفضلة، وهذه المراحل هي :

أ ـ الوعي بالحرفة.
 ب ـ استكشاف الحرفة.

ج. _ إعداد الحرفة . أما المرحلة الأولى فتظهر فيها البوادر الأولى لميول الطفل المهنية ، من تحلال التسلم في المدرسة الابتدائية ، وعن

طريق الوسائل السمعية البصرية والرحلات في الحقول، ومشاهدة التلفزيون وغير ذلك.

وفي المرحلة الثانية تنضح المسروة وتنمو المشاعر المهنية بواسطة القراءة وملاحظة الناس وهم يعملون ويتحدثون عن خبراتهم ... وكذلك من خلال العمل الجزئي في العطلة الصيفية. أما المرحلة الثالثة فتضمن حيازة المعرفة والحافرات الناسبة لعمل ما .. وخلاطا يتم اتمقاد القرار بالحيار المهني. ويلمب التوجيه المهني دوره في المرحلتين الثانية والخالة. وقد ضعف مؤخرا الاعتماد على المستشارين المهنين في مجال الإرضاد وازداد التوجه نحو طرق اكثر تنظيا ومنجية كالإفادة من المراكز المهنية والآلات الالكترونية والاختبارات وإصلاح لمنامع .. كيا برز الاهتمام بدور الوالدين في إرشاد أيناتهم، إذ أن الالصماق الوثين بين هؤلاء وأولئك يوفر فرصا جيئة للإرشاد.

التدريب والحيرة :

يتناول فريق الحبراء في فصل خاص برامج التدريب للهني وأهيتها ودورها في المساعدة على التشغيل
والاستخدام، مع الإنزار بأن قابلية المحصول على وظيفة أو عمل لا تعتد على المهارات والخبرات المهنية، فحسب،
بل إن لما علاقة أيضا بمسترى الطلب على خدمات المحل ونوعه، وبدفت برامج تدريب الليد العاملة إلى إزائة المطبات المأم تشغيل أونك اللتوب على أن الإسامات قد البست
أمام تشغيل أولئك الذين يوجهون صحيات خاصة في سوق العمل ، ويؤكد مؤلفو التكب على أن الإسامات قد البست
أن فوالك التدريب على المهارات هي أكبر من فوائد الحبرة من خلال العمل، ولكن التدريب لا يشكل حلا كاملا
لجميع مشكلات البطالة أو بديلا عن دعم الدخل . ويخلص الفريق إلى أن تدريب الفرة العاملة وخبرة العمل والتعليم
للجميع من جميعها نافخة بالنسبة تكثير من الملني يشهرن في العمل ، ويملكون القدرة عليه ، ولكنهم ينتخرون إلى
للهارات اللازمة . ويمكن للافراد الذين سبق أن دخلوا معرك العمل أن يتلقوا تدريبا إضافيا يكسبهم مهارات إضافية
كتابم من طرة عراض في مستويات أعلى من العمل .

ويعالج فصل آخر موضوع برامج خبرة العمل، وهي برامج مفينة جدًا للطلاب، وذات صفة تعليمية. ويرى المؤلفون أن من واجب للمدلوس والكلبات أن : أ ـ تحدد بوضوح أهداف يرامج تعليم العمل.

٣٢٤ ـ مجلة العلوم الاجتماعية

ب _ تختار بعناية الطلاب الأقدر على الإفادة من هذه البراسج . ج _ غضمص الموارد الضرورية الكافية لتوفير مستوى عال من التعليم . د _ تربط التعليم التجريص بالعمل في الصفوف والمختبرات .

ويعيد فريق الخبراء التأكيد على مشكلة هامة تنجل في انمزال الطلاب والأسرة والمدارس عن التغيرات التي تقع في بجال الممل، مما يجعل للسؤولين في الكليات يجدون صحوبة في الحكم على الاتجامات السائدة في سرق الاستخدام، ويراطعيم فإن الغربي لايتصع المدارس بتغيير مناهجها استجابة لتطورات قصيرة المدى، وإغا بالاتخداء مؤقا بالتشاور مم وأرياب العمل، فهؤلاء المني الاعتماد على تعاويم مع الأسائلة و المختصين والإدارين، لان فم معملحة في هذا التعاوف . . . فهم يغدون من تحسين مؤهلات القرة الممائلة التي يستخدمونها، كما أن المدارس والتكليات تفيد بفورها من ربط مناهجها بحاجات العمل ومستلزماته. وهكذا فإن المصلحة المشتركة بين أرياب العمل والمؤسسات التعليمية تجمل تعاونها أمرا لاستاص منه. ويلح المؤلفون على ضرورة تعاون الطرفين، لان عملها المشترك يتج مرورة أكبر يكثير من المرود الناجم، فيها لو عمل كل طوف منها على انفراد. وهم يطالبون أرياب العمل لمساعدة المدارس والكليات عن طريق توفير فرص عمل بدوام جزئي للطلاب، ويواصقة والمهادين وغارستهم المهارات للطلاب قوجيههم، كها يطالبون المرين بضمان إحراز المتعامين وغارستهم المهارات المعلورة المعارد المعارد أله المهارات المعارد أله المهارات .

ويعود المؤلفون في خاتمة الكتاب مرة أخرى إلى مشكلة بطالة الشباب، وهي المشكلة التي تزداد خطورة في الريف، ولاسيا عندما لا يعمل الاقتصاد بكامل طاقته. ويدعو الحبراء الحكومات إلى إيجاد وظائف جديدة من خلال التوسع في الاقتصاد، وكذلك إلى رصد الأموال الكافية لتنطية تكاليف تشغيل الشباب المذين يقل معدل إنتاجيتهم عن المديل الوسطى. كما يؤكدون على ضرورة إيجاد صلات وثيقة بين العمل داخل المدرسة والعمل خارجها.

تعقيب :

فيها يل بعض الملاحظات التقييمية السريعة على كتاب (التربية من أجل العمل) :

- فيا يل بعض الملاحظات التغييمية السريمة على كتاب (التربية من أجل العمل).
 لاتشك أن اشتراك سبعة من أبرز للختصين في تضايا التربية والاقتصاد، في تأليف هذا الكتاب الأجنبي المام، يكسبه مصداقة طبية وأضعة. وعا يضفي عليه أهمة إضافية، بالنسبة لنا، ندرة الكتب العربية المغربة المربية أبي تطبح جراء عدم وجود تسيق بين مدارسنا وكلياتنا من جهة، وبين سوق العمل الذي يضم وظافف الدولة والأحمال الحرة، من جهة قائية، من جراء عمم قدرتها على التنبؤ بالتغيرات التي يضم وظافف الدولة والأحمال الحرة، من جهة قائية، من جراء عمم قدرتها على التنبؤ بالتغيرات التي تجري باستمرار في مجال عرض خدمات المام والطلب عليها، تجمل الأطلاح على هذا الكتاب وغيره من الكتب المنافلة، أمرا مغيلة وضرروبا. إن المؤسسات التعليمية، في البلدان العربية، كثيرا مائقرج أصداف فائفة، من وضي الاختصاصات التي لا حاجة كبير ما فل وقد المؤلفة والعمل، في حين تقصري تحري حل الإعداد الكافية من أصحاب الاختصاصات والمهارات التي تشتد الحاجة إليها. ومن جهة أخرى قد يختار طالب عربي دواسة احتصاص معين يكون مقبرلا ورائجا في وقت ما، وهناما ينهي الطالب عراسته بعد سنوات طويلة بجد أن المؤلفات التي تطابع قد ضعف إلى حد كبير. مثل هذه المشكلة تجمل من المزوروبي الإفادة من المراسات والمؤلفات التي تطابع قضايا العلاقة بين التربية والعمل، ولا سيما المؤلفات التي تطابع عضايا، وحينا منظان في الجرية والعمل، ولا سيما المؤلفات التي تطابع حدي يساعد نلك في اجراء تخطيط بعيد المديد.
- ٢ ـ الما يكن أن يؤخذ عل الكتاب أنه تحدث عن الملاقة بين التعليم والعمل في جميع أجزاء العالم، على حد سواء دون التمييز بين منطقة وأخرى. ولعله كان من الإنفيل أن يتم التفريق بين أوضاع الدول المقدمة وأوضاع الدول النامية، فعثلا، إن من بين التتاتيج التي توصل إليها المؤلفون، والتي سبق ذكرها في صفحات سابقة،

أن إنهاء العام الأخير من الدواسة الثانوية أو الجامعية لايؤثر جوهريا في نجاح الشخص في سوق المعل. وهذه التبجة تنطيق على الدول المتعدة حيث تكون ثقافة الشخص ومهارته الحقيقيتان هما المقياس الفعلي للمحكم على أهليته، ولكنها قد لانتسب على الدول النامية ومنها الدول العربية حيث يعطي حصولً الشخص على الشهادة الثانوية أو الإجازة أو الدكتوراه فرصا للعمل أكبر بكثير من فرص المتعلم الذي يتوقف عن الدواسة قبل الحصول على الشهادة، ولا سيها في وظائف الدولة.

- " لقد أسهب الكتاب كثيرا في شرح النواحي الاقتصادية المتعلقة بالعمل والبطالة دون إيلاء اهتمام عائل للبرامج التصليمية والتدريبية التي تجري في المدارس، أي أن الكتاب لم يقم توازنا بين الجانبين التربوي والاقتصادي، فيدا وكانه كتاب اقتصادي أكثر منه كتابا تربويا، مع أن الهذف الأساسي منه تكيف برامج التدريس والتدريس في المدارس والكليات لتصبح مواكبة لحاجات سوق العمل ومستلزمات التوظيف، أي أن هذف التربري بأن قبل أي هذف آخر.
- إن من بين غيزات الكتاب أنه يتضمن كثيرا من القوائم والجداول والبيانات المفيدة عن واقع التعليم والعمل.
- عِتري الكتاب على عدد كبير من التوصيات الهامة المفيدة، ليس للحكومات والمؤسسات التعليمية وأرباب
 المعل فحسب، وإنما أيضا للأفراد والاتحادات المهنة والهيئات الاقتصادية.
- ٢ يشير الكتاب إلى نبح هام تجري عارسه على نطاق واسع في الدول المتدمة، ونقصد بذلك الممل في المدارس والكليات في أثناء الدراسة . . . وعلى هذا النبي لا يتوافر إلا ضمن حدود ضيفة المناية في معظم دول العالم الثالث . صحيح إن في هذه الدول تعليا مهنيا وتدريبا حرفياء إلا أنه لا توجد في مدارسها ترتيبات لمعارسة الأحسال والمهن لفترات طويلة خلال مين الدراسة.

إن معظم مؤسساتنا التعليمية العربية تعتمد اليوم اعتمادا أساسيا على التعليم النظري والمعارسات الجامدة. ولابد لها إذا أرادت أن تواكب ركب التقدم، من أن تخلو حلو المؤسسات الاجنبية الراقية التي نضع العمل والممارسة للهيئة في رأس سلم أولويات اهتمامها.

مراجعة: ياسر الفهد وزارة التربية ـ دمشق

سمير محمد حسين ، تحليل المضمون ـ تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته ـ استخداماته الأساسية ووحداته وفئاته ـ جوانيه المهجية ـ وتطبيقاته الاعلامية ـ ارتباطه ببحوث الإعلام والدهاية والرأي المام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣ ، ١٩٣٢ صفحة .

تحليل المضمون أحد أدوات البحث المستخدمة بكثرة في البحوث الإعلامية إلى الدرجة التي جعلت البعض يعتبرها أحد مناهج البحث التي يمكن الاكتفاء باستخدامها في محاولة الإجابة على أسئلة البحث وفروضه.

وسبب افتقار المكتبة العربية إلى كتاب مستقل عن تحليل المفسمون ورغبة في تضييق الهوة المعرفية بين النظرية والتطبيق بالنسبة للباحثين العرب أصدر الدكتور سمير حسين عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة سابقاً هذا الكتاب الذي يتناول تناولا مباشرا وبطريقة مركزة تحليل المضمون ويتناوله الباحث باعتباره أسلوباً وأداة بحثية تستخدم بالتكامل مم أدوات أخرى في إطار منهج المسح. يقع الكتاب في خسة فصول ينتهي كل منها بقائمة مراجع عربية وأجنبية وتتناول الفصول الحمسة بالترتيب: نشأة تحليل للضمون وعمدانه الرئيسية، الاستخدامات الاساسية لتحليل للشمون، وحدات التحليل، فئات التحليل، ويعض الجوانب للنهجية في تحليل للمضمون. . ويمكن تفصيل ذلك كيا يلي :

الفصل الأول : "يتاولُ: نشأة تحليلُ الفصوْن، تعرّيف تحليلُ الفصودُ، خصائصُ هذا الاسلوب والمحددات والمقاهيم الاساسية لتحليل المفسون. في نشأة تحليل للفسون يشير المؤلف إلى ارتباط هذه النشأة باللهراسات الإعلامية والاحتياجات المنهجية لعلم الإعلام ويروز هذه النشأة أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفي تعريف تحليل المفصون يورد المؤلف تعريفات لويبلز وبرلسون وليتس وبول رجانيس وكابلان وجوللمن وكارترايت وباركوس ويوبلي وتروب وكريتدروف، وفي النابلة يقلم تعريفاً لتحليل الفسمون وها، انصد، وعلما المفسم في علم المفسمون أسلوب أو أداة المبحث العلمي يمكن أن يستخديها المبحثون في عالات بحيثة متنوعة مولما الأحمس في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمفسمون الصريع للمادة الإعلامية المراد تخليلها، من حيث الشكال والمفسمون تلبية للاحتياجات البحثية المصافة في تساؤلات البحث وفروضه الأساسية طبقاً للتصنيفات التي يمندها المباحث وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بهد ذلك، إما في وصف علم المواد الإعلامية أو لاكتشاف الخلفية الفكرية والتقافية والسمامية التي تتم منها الرسالة الإعلامية، أن التصرف على مناصد القائدين بالاتصال، من خلال الكلمات والجعل والرموز والمصر وكافة الإساليب العصيرية شكلا وضفمونا، وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة متظمة ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية، وأن يستد الباحث إلى الاسلوب الكحي بصفة أساسية،

وخصائص هذه الأداة البحثية التي يذكرها المؤلف في هذا القصل هي:

- ١ ـ أسلوب يعتمد على تكرارات ورود الكلمات أو الجمل أو المعاني الواردة في قوائم التحليل في المادة الاعلامية.
 - ٢ ـ يتم التحليل للجوانب الموضوعية والشكلية.
 ٣ ـ ارتباط هملية التحليل بالمشكلة البحثية وفروضها وتساؤلات البحث.
 - ٤ الاعتماد على الأصلوب الكمي بهدف التحليل الكيفي على أسس موضوعية.

ويتناول الفصل عددات تحليل المضمون الأساسية وهي: الموضوعية أو المهجية، الحياد، الانتظام، والعمومية ويقصد بها ارتباط نتائج التحليل بالأطار النظري للدواسة، والتحليل الكمي مقابل التحليل الكيفي وتحليل المضمون ا الظاهر مقابل كشف النوايا الحقية للمضمون، ويعني هذا وجود مستوين المتحليل الأول المستوى الوصفي والثاني المستوى التحريم المستوى التحديد والثاني نبط تنافج المستوى التحديل وفي الثاني نربط تنافج التحديل بمتغرات البحد والبيانات الأخرى.

ويعرض الفصل الثاني الاستخدامات الأساسية لتحليل للضمون في المجال الإعلامي ، واستاد إلى دراسات هولستي وبرلسون وتجرية استخدام تحليل المفسمون في البحوث للصرية يعرض بحمومة من الاستخدامات هي: توصيف المفسمون، وصف القائمين بالعمليات الاتصالية، وصف المتلقي، وصف تأثيرات المفسمون، المساعدة في إجراء البحوث ورصد التغيرات الفكرية والسياسية ويضرب المؤلف أمثلة منها:

- (١) الاستخدامات لتوصيف المضمون ووصف الاتجاهات التي ينطوي عليها المضمون الإعلامي ـ مثل :ـ
 - (أ) التحليل الزمني للرسائل الاعلامية التي يقدمها مصدر واحد عبر فترات زمنية طويلة.
 - (ب) تحليل الرسائل الإعلامية التي يقدمها مصدر واحد في مواقف مختلفة.
 - (ج.) تحليل الرسائل الإعلامية التي يقلمها مصدر واحد لجماهير متنوعة.

(٢) كشف الاختلافات الدولية في المفسمون الإعلامي وفي مراكز الاهتمام. ومن أمثلة ذلك دراسة اليونسكو لمفسمون الصحف اليومية في ١٧ دولة خلال أسبوع من شهر مارس ١٩٥١ للتعرف على درجة الاختلاف بين هذه الصحف في تناول الاخبار والموضوعات ومعالجتها .

- (٣) ربط الحصائص المعروفة للمصدر بالرسائل التي يقدمها، ويقصد بالمصدر هنا شخص أو صحيفة أو إذاعة.
- (٤) التأكد من صحة وصدق الإجراءات التي اتبعت في اختيار العينات عن طريق تحليل مضمون العينات التي تم اختيارها، تحديد الخصائص المرتبطة ببعض المفاهيم العامة في العلوم الاجتماعية، التحقق من صدق بعض المغروض بتحليل مجموعة من القصص مثلا.
- (٥) رصد حركة التغيير الثقافي والفكري والحضاري وفي هذا الإطار نبه المؤلف إلى ضرورة اختيار المواد الممثلة للفترة موضم البحث.

ويتناول الفصل الثالث وحدات تحليل المضمون :

- وهنا بميز بين ثلاثة مفاهيم هي: (١) وحدة التسجيل ، أي وحدة العد التي يظهر من خلالها تكرار الظاهرة.
- (Y) وحدة السياق وهي الفقرة أو للوضوع الذي يقوم البلحث بفحصه ودراسته للتعرف على وحدات التسجيل
 - (٣) وحدة التصنيف وهي الوحدات المرتبطة بعملية التحليل.

ويعرض المؤلف خس وحدات في تحليل المضمون هي :

- (١) وحدة الكلمة.
- (٣) وحدة الموضوع أو الفكرة.
- (٣) وحدة الشخصية.
- (٤) الوحدة الطبيعية (مثل الكتاب والفيلم)
 - (٥) مقاييس المساحة والزمن.

مثل وحدة الصفحة وأجزائها، وحدة العامود، وحدة السنتيمتر ووحدة الدقيقة بالنسبة للاذاعة والتليفزيون.

ويشير المؤلف في نهاية هذا الفصل إلى أنه ليس من الفمروري أن ينتصر الباحث في تحليله على وحدة واحدة فقط من هذه الوحدات، وان اختيار الوحدة لايكون عشوائياً وإنما يستند إلى خطة المادة موضع التحليل وشكلها وكميتها وهدف التحيل والإمكانيات المتاحة.

والفصل الرابع في فتات تحليل للضمون، في البداية يشير المؤلف إلى أن تحديد فتات التحليل عجب أن يكون بناءً على الأهداف الرئيسية للبحث وأنه الاتوجد فتات جاهزة للاستخدام في كل البحوث، ويقسم المؤلف فتات التحليل إلى نوهن وتسمين هما:

- (أ) فئة الموضوع أو ماذا قيل . . ويتضمن هذا القسم فئات فرعية هي :
 - (١) فئة الموضوع، فئة اتجاه المضمون مع أو ضد ومحايد، إيجابي سلبي.
- (٢) فئة المستويَّات أو الأسس من حيثَّ القوة والضعف ـ الأخلاقية واللاأخلاقية.
- (٣) فئة القيم أو الأهداف والاحتياجات حيث سعى للتعرف على مايريده الجمهور ومايتطلع للحصول عليه،
 ويعرض المؤلف لتقسيم لاسويل لهذه اللغثة إلى فئات فرعية ثلاث هي اللخار . الأمان . التمايز.
 - (٤) فئة الأساليب المتبعة، أي الأساليب التي اتبعت لتحقيقُ النتائج والنهايات. .
 - (٥) فئة السمات أو القدرات من حيث السّن والجنس والوظيفة وَالْسَتَوَى الاجتماعي والديني والجنسية.
- (٦) فقة المُثل ، التعرف على الشخص أو المجموعة التي تظهر في موقع قيادي كمحرك للأحداث لموقة الشخصيات التي يتم التركيز عليها.
 - (٧) فئةً مصدر المعلومة وأهم المصادر: الأشخاص، الصحف، المحطات، الكتب، الأقلام، والوثائق.
- (A) فئة المعلومة ، اتجاهها ـ مدى صدقها ـ إمكانية تقييمها وتستخدم عند محاولة الكشف عن منشأ المعلومة المتضمنة ومن أين جاءت .

(٩) فقة الجمهور للسنهلف وتستخدم عند محاولة النعرف على الجماعات المستهدفة وضعمائصها، الفرق بين مايوجه إلى جاحة مدينة وجاحة أخرى.

(ب) : فتات لتحليل كيف قيل ماقيل (خاصة بالشكل).

- (١) شكل أو نمط المادة الاعلامية ، ففي الراديو مثلا يتم الشرقة بين المواد الدوامية غير الدوامية أخبار تعليقات -تمثيليات - أفلام - أغاني - موسيقي - أحاديث - برامج خاصة - قرآن كريم - مسرحيات - منوعات - اعلانات .
- (٢) فقة شكل العبارة، أي القراعد اللغوية التبعة في الرسالة ومكوناتها البنائية ويعرض لتقسيم لأسويل للجمل إلى: جرا حقائية _ جل تعرب من تفصيلات _ جل تعربينية .
- (٣) فقد الدة الأعماد : وذلك عندما يهتم الباحث بدراسة الشدة النسبية لبعض الموضوعات والتعرف على استخدام مصطلحات معنة .
- (3) فئة اللغة المستخدمة، فصحى، فصحى مبسطة، عامية. وذلك للتعرف على النمط اللغوي السائد عند تقييم المطومة ومدى استخدام المستويات اللغوية المناسبة لنوع الجمهورالمستهدف من المادة الإعلامية.
 - (٥) قئة المساحة أو الزمن المخصص للمادة موضوع التحليل.
- (٢) فتة موقع المادة موضوع التحليل في الصحف مثلاً في الصفحة الأولى ــ ام مدفونة ــ أم في الصفحة الأخيرة ــ وفي داخل كل صفحة: في أي ركن وأي قسم من الصفحة العلوي أم السفلي ــ في الصفحة الثابتة أم المتغيرة .
 - (٧) ترتيب المضمون.
 - (A) تكرار المضمون في نفس الوسيلة أو في أكثر من وسلة _ بنفس الشكل أم بأشكال مختلفة.
- (٩) المالجة البتوفرافية ، ومن أمثلتها: العناوين الضخمة العناوين الفرعية الابناط الكبيرة الابناط الثقيلة وجود خطوط تحت عيارات معينة، اتباع أساليب التوازن والتناسب في إخراج المادة موضع التحليل المعالجة الفنية واستخدام الأساليب.
 - (١٠) جلب الاهتمام _ استخدام الألوان _ استخدام الرسوم .

والقصل الخامس عن الجوانب المنهجية لتحليل المضمون ويتناول هذا القصل:

الإحساس بالمسكلة وتحديدها، فوض الفروض ووضع التساؤلات البحثية ـ اختيار العينات، ثبات التحليل، صدق التحليل، التحليل الإحصائي والتفسير والاستدلال.

- صلى التحليل، الشكلة وتحديدها وتتضمن هذه الخطوة مجموعة خطوات فرعية هي:
 - · جم البيانات ، استخلاص المعاني .. البحث عن مزيد من الحقائق.
- (٢) فرضَ الفروض العلمية وتحديد التساؤلات البحثية: أهمية الفرض في البحث العلمي وشروط الفرض الجيد.
- (٣) مُغتيار العينات، أسس اختيارها، التعريف بمعض للصطلحات ألتُصلة بالعينة مثل المجتمع ورحدات المعاينة والإطار وأعطاه المماينة، أنواع العينات. . ويشهر المؤلف إلى أنه توجد مشكلات خاصة بالعينة في تحليل المفسون بالاضافة إلى المسكلات العاملية الخاصة بالعينات ويرجع ذلك لوجود ثلاثة مستويات مختلفة مطلوب سحب عينة
 - من كل نوع في الدراسات الاعلامية هي:
- مستوى للصادر من جرائد ومحطات وكتب وأفلام، مستوى زمني أو مستوى التواويخ والأعداد والطبعات، ومستوى للمضمون واخيار للضمون المرتبط بالشكلة _ وينهي هذا الجزء من الفصل الأخبر بالحديث عن أنواع الهيئات في تحليل للضمون وهي تشابه أنواع العينات المالوقة في مناهج البحث عموماً.
- مشكلة الثبات : ومنا يشير الباحث إلى ضرورة بساطة الوحدات والفئات المستخدمة ، الحجرة والتدويب العالمي للمباحثين ـ توافر تعليمات دقيقة محددة لعملية التحليل ـ ويترفر الثبات إذا توصل باحثون مختلفون إلى نفس النتائج يتطبيق نفس الاستمارة وإذا توصل الباحث إلى نفس النتائج إذا أجرى التحليل في أوقات مختلفة.
- الصدق : يقصد به في تحليل المضمون مدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المدومات المطلوبة ومدى ملاءمتها،
 واتحقيق درجة منه يجب تحديد فثات التحليل ووحداته بدقة، تحديد المفاهيم، أخذ آراء عدد من المحكمين والخبراه.

هـ أما عن رأينا في الكتاب - فنرى أن الكتاب رائد في ميدانه ويسد حاجة ونقصا ملحا في المكتبة العربية،
 ويعرض الكتاب موضوعه مستخدما الكثير من الأمثلة من أبحث استخدمت تحليل المضمون ويعرض الكثير من
 الأفكار البحثة للوحية يلجراء بحوث مشاءة.

غير أن الكتاب لايخلو من بعض الهنات هنا أو هناك ويفضل مراعاتها في طبعته القادمة.

- (١) في الفصل الأول ص ٢٣ عند الحديث عن عددات تحليل المضمون يذكر في هذا الفصل الفقرة (٥) التحليل الكمي مقابل التحليل الكيفي، وتحليل للضمون الظاهر مقابل كشف النوايا الحفية للمضمون ص ٢٨ - وهذه يمكن القول انها مشكلات منهجية في تحليل للضمون اكثر منها عددات للمنهج ومكانها الفصل الحامس بدلاً من الفصل الأول.
- (٢) رغم ما أشار اليه المؤلف من وجود حوالي ٥٠ دراسة في مصر استخدمت تحليل المضمون إلا أنه لم يعرض لناجزءاً من هذه الدراسات واشتقت الأمثلة من دواسات أجنبية خصوصا وأن التحليل يختلف من لغة إلى اخرى وهذه ماذة طمية كانت ستذى الكتاب .
- (٣) التعريف الذي قدمه المؤلف لتحليل المضمون بعد عرض عدة تعريفات تعريف مطول ويكشف عن نزعة توفيقية خلفه ويزيد التعريف الأمور تعقيدا الاتحديدا وبالتالي لايؤدي مهمة التعريف ونرى فيه عناصر التعريفات السابقة متجاورات رضم اختلاف أصوفها النظرية.
- (ع) ص /ه، المفقرة الأخيرة يقول المؤلف وكها تمثل اختبارات الاسقاط كاختبارات رور شاخ في ربيط الكلمات واختبار الإدواك الداخل للموضوع أبرز تطبيقات تحليل المضمون في هذا للجال، والحق أن اختبار الرور شاخ ليس اختباراً لربط الكلمات.
- (٥) ص ٢٤ يقول المؤلف إن عملية تفسير التتاثج الخاصة بيحوث خصائص فتات الجمهوريتم بناء على ثلاثة ألهاط
 رئيسية ويعد ذلك يعرض الثين فقط.
- (٦) ص ١٧٧ في الفقرة الأخيرة من إجراءات الثاكد من ثبات استمارة التحليل يقول المؤلف وإذا كانت درجة الارتباط إنجابية عالية دل ذلك على وجود درجة انساق عالية في استمارة التحليل، والحتى أن هذه عبارة عامة ولفظة إنجابي وسلمي غير مولفة وحادة مابستخدم بدلا منها سالب وموجب.
- (٧) الكتاب نورة بقائمة بالمراجع في نهاية كل فصل، لكن القائمة الموجودة في الفصل الرابع تحتوي على ١١ مرجماً وهن فقط بينها يوجد في الفصل خس عشرة إحالة إلى المراجع .
- (A) رغم اعتراف المؤلف بأن تحليل للضمون يتجه ناحة المزيد من التحليل الكمي إلا أنه لم يتطرق إلى أنسب
 الأساليب الإحصائية التي يفضل استخدامها في التحليل الكمي للمضون.

مراجعة: أحمد عبد العاطي وزارة الثقافة .. مصر

عمد نضة ، مشكلات العلاقات الدولية _ دور الشركات العالمة في السياسة الخارجية ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٣ ، ٢٧ صفحة .

على الرغم من عاولة العلوم الاجتماعية الاخذ بمهنجية العلوم الطبيعية في دقة التحليل والاستنتاج والقياس ، فإن أهم ما يميز العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية أن الألولي تدرس ظاهرة طبيعية وغالبا ما تتنهي بقاعلة أو قانون ، بينم تعالج الثانية ظاهرة اجتماعية أحد أطرافها الإنسان . وإلان الإنسان متطور بطبيعته ، فلا يمكن للراسة الظوهر الاجتماعية أن تتنهى بقاعلة أو قانون يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان . ومع ذلك فإن للنظريات الاجتماعية (اقتصادية كانت أم سياسية أم تاريخية) تأثيرا ترجيهيا بالله المحلمورة على الأفراد والجماعات ، هو أكبر بكثير من تأثير قواعد وقوانين العلوم الطبيعية . فالارض ، مثلا ، ستستمر في دورانها ، كما كانت على اللوام ، مها كانت وجهة نظر علياء الفلك وقبليلاتيم حول مند الظاهرة الطبيعية ؛ أي أن علم الفلك ، وعلى الرقابة من أن يستمد معارفة من رصد الكواكب وتتبع حركتها ، فإنه لا يستطيع ان يؤثر بطريقة أن بأخرى ، على مسارها ورسومة دورانها . ولكن الحظورة في العلوم الاجتماعية أن النظريات والمفاهم والمعتمدات التي ترج على أساهم إلى حد بعد في صياغة ملوك الأوراد ، وتتحكم بالنالي ، في اتجاهات تطور المجتمعات . ومن هنا كان الانتصادي الريطان المدورة جود من هناد كان على الانتصادي المريطان المورد بحود من حياد كور على حق عددا قال؟ :

"إن أنكّار فلاسفة الاقتصاد والسياسة ، صائبة كانت أم خاطئة ، ها من الأهمية أكثر مما يعتقد بوجه عام . فالحقيقة أن الدالم يكاد يكون مسيرا جلمه الأفكار فقط . إن الرجال التنفيذين اللبن يتصورون أنهم خارج نطاق التأثيرات للذهبية تتناهى إلى مسامهم أصوات علوية ونداءات مساوية إنما يجترون في الحقيقة نظيا وهمية تفقت ، قبل سنوات في فعن كويت من الأوساط الأكادية" .

هذه بديية ينبغي ألا تفوت أحدا من العاملين في حقل العلوم الاجتماعية . صواء كانوا من المدرسين أو المدارسين أو الدارسين با الدارسين عصوصا في المرحلة الجامعية ، وفي بلادنا باللفات التي تتعرض الآن إلى هجمة فكرية شرصة هدفها إدامة التحكم الاستعماري ينا ، اقتصادا وثقافة وسياسة . . وهميرا ، ولهذا فإنا المرحلية الاستاذا بالمامي ، كمرب للأجيال ، هي مسؤولية جسيمة ، لا يجهوز معها الغموض او التعميم أن نقل ما تتضمت الكتب والمجلات كرب للأجياب من عمد الكتب والمجلات حول قضايانا هومن الراجنية إلى الطلاب بدون تدقيق أو غربلة ، خصوصا وأن اغلب ما تحمله الكتب والمجلات حول قضايانا هومن أرادا لنواح "الزوان" .

كانت هذه مقامة لا بد منها ونحن بصدد مراجعة كتيب حول دور الشركات "العالمية" في السياسة الحالوجية للدكتور عمد ايراميم فضة ، أستاذ مساحد العلاقات السياسية الدولية في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردية ، وحامل الشهادات التالية : دكتوراه فلسفة في العلاقات السياسية والسياسة الحارجية ، ما جستير في العلاقات الدولية ، ما جستير في الإدادة العامة وباكالوريوس في العلوم السياسية .

ومما لا شك فيه أن الكاتب قد أحسن اختيار المؤضوع لأن الضبخة التي أثارتها ، ولا تؤال تثبرها ، "الشركات العالمية" في الأوساط السالمية النالث ، خاصة ، العالمية" في الأوساط السياسية والانتصادية الدولية ، والفقل البالغ الذي العرب فيا ، ولا سيا وأن لهلم نشاطات المرب فيا ، ولا سيا وأن لهلم الشركات تاريخا "حافلا" في الوطن العربي ، من خلال استزافها للموارد الطبيعية فيه ، ومن خلال تزايد نشاطاتها عند حرب رمضان 1977 ، وما أعقبها من تعاظم في الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي ، وارتفاع أسعاره ، وتزايد عادلة .

ولكن الدكتور فضة ، الذي أحسن اختيار موضوعه ، لم يجسن معالجته ، فجامت تحليلاته واستتناجاته غيبة للأمال . فهومن صباغته "المحتويات" بحثه يتخذ موفقا ينم عن تعاطف وتقدير لدور الشركات "العالمية" في السياسة والاقتصاد . فبعد المقدمة ، والتعريف ، وشرح إماد السبة الملولية والاقتصاد القومي ، وسياسة أمريكا الخارجية والشركات "العالمية" ، يخصص الكاتب بندا في "المحتويات" بعنوان "الشركة العالمة عامل تسخيق الاقتصاد العالمية" ونذا أخر بعنوان " الشركة العالمية عامل تحقيق الاقتصاد

ولا بد للقارى، المربي من أن يتوقف عند هذين البندين ليتسامل ، على الأقل عما يقصده الكاتب العربي المذكور من "مجهقيق الأخورين "عقبقيق الأخورس" "عقبقيق الاقتصاد العالمي" وهو يعني "تدويل الكاتب ألم جريته ، بالنسبة للعنوان الأول ، فاستخدم تعيير "تحقيق الاقتصاد العالمي" وهو يعني "تدويل الاقتصاد" أما بالنسبة للعنوان الثاني فلا يترك الباحث لقارئه عبالا للقاويل في موقفه الذي يعبر عند العنوان للذكور فهو يقون يقول في الموقعة (٢٤) :

"لقد ظن الكثير أن المنظمات الدولية ومثيالاتها تخلق جيلا من مواطني العالم . ولكن العكس هو المصحيح الأنها تساعد على تعزيز الفومية حيث أن الاعضاء يخلون دولهم . أما الشركة العالمية ذات الفحالية الانتصادية المجرية فقد أصبحت البوتقة الجديدة والوصيط اللي يتحتم فيه على الجديع ، الانتاج معا ، والاختلاط وحل المشاكل بغض النظر عن الدين والملون والطبقة . . . "

ومن كان عنده شك في أن الباحث يؤمن إيمانا عميقا بأن الشركة "العالمية" قادرة على إنجاز ما عجزت عن إنجازه الأمم المتحدة . فسيتبد شكه عندما يقرأ في الصفحة نفسها ما يؤكد أن الكاتب يعني ما يقول ، وما يؤكد ايضا ، وبالمناسبة ، أن الكاتب ليس كاتبا وإنما هو مترجم ردىء . فهو يقول :

"ويعتقد البعض أن الشركة العالمية هي عامل مساعد على السلام العالمي ، فيرون أنها من نسل مؤسسات إنسانية مثل الكنيسة أو الصليب الأحمر أو عمكمة العدل الدولية أو يونيسيف . وعلى الرغم من أن بعضها يساهم في صناعة الحرب ، إلا أنها أكثر فعالية" .

ومع أن من الممكن استشفاف المحقى من السياق العام ، إلا أن الجزء الأخير من الفقرة المذكورة يقى لمنزا يستعصي على التكهن والتخمين : إذ من هو الذي يساهم في صناعة الحرب : أهي الكنيسة أو عكمة العدل ، و . . . و أم هي الشركة "العالمية" ؟ ثم ماذا يعني الكاتب يقوله "إلا أنها أكثر فعالية" ، هل المقصودانها اكثر فعالية في صنع الحرب أم في صنع السلام ؟ ؟ . اكثر فعالية في صنع الحرب أم في صنع السلام ؟ ؟ .

ولا بد للفارى، أيضا من التأمل طويلا في موقف الكاتب من "القومة" فبالإضافة للنص المقتبس أعلاه ، يقول الكاتب في الصفحة (٢٣) أيضا :

"تعتمد نظرية السلام على الفرضية أن القومية شيء ضار إذ أنها السبب الرئيسي للنزاعات والحروب . ويالمكس فإنه إذا تبادلت الدول التخافات والتكنولوجيا وفاق أحد يريد مقاتلة أحد . إذ أن التركيز سيكرن على الربح والحياة الأفضل بدلا من المواجهات السياسية والحروب . وفلما فإن المدافعين عن الشركات العالمية يرون أنه على لملدي البعيد سقوم الشركات بتطوير جيش من المديرين الدوليين كها هي الحالة في الأمم المتحدة أو السوق الأورفية المشتركة أن حلف الأطلبي"

أية سذاجة وأي نتاقض وأي خطط يمكن أن يكون أكبر من هذه السذاجة وهذا التناقض وهذا الخلط ؟ 1 إن القومية من وجهة نظر كاتبنا "شيء ضار" ، والتركيز على الربح هو الطريقة للحيولة دون وقوع المجانهات السياسية والحروب ، وحلف الأطلسي هو تموذج للهيئات الدولية التي تساهم في صنع السلام ! 1 .

أما بالنسبة للنقطة الأولى فلا أقل من أن نذكر الكاتب بان "القومية" بالنسبة لنا كمرب ، كيا بالنسبة لسائر شموب العالم الثالث ، هي أخر مد نحتهي وراء من الرقوع نهائيا في برائن الاستعمار والعمهورية ، ومن المدوبان في برتقة كرزمورلتيانية Cosmopolitantan السركات "المعالمية" . فهل يصح بعد ذلك أن نصف القومية بأنها "ثيره ضار" ، وأن نقول ذلك لطلابا إيضا ؟ !

وأما بالنسبة للنقطة الثانية ، فعم أن الكاتب يطرح نفسه كمالم سيامي وخبير في السياسة الحارجية ، إلا أنه يجهل أو يتجاهل حقيقة تاريخية هي أن "التركيز على المربع والحياة الأفضل" كان على الدوام سببا في المواجهات السياسية والحروب وليس بديلا عنها فعين المعروف أن المسمى وراه الثروة والربع كان الدافع الرئيسي للتوسع الاستمداري ، ومن ثم لنشوب حروب عديدة بين الدول الأوروبية أني كانت ولا زالت تمعل على تقسيم العالم إلى مستعمرات ومناطق نفرذ ، أم ترى يمتقد الكاتب حقا أن اغتيال فرانسيس فيودناند في سيرجيفو صبيحة الثامن والمشرين من حزيران عام ١٩١٤ كان هو السبب الفعلي وراه اتدلاع نيران الحرب العالمية الأولى ؟ ا

ومع أن الكاتب لم يعالج دور الشركات "العالمية" في بلدان العالم الثالث معالجة منهجية ، ولم يخصص حيزا

محددا لهذا الدور، إلا أن بعض فقرات بحثه حول هذا المرضوع على ما فيها من تشتت وركاكة وتناقض ، تفوح منها أيضا رائحة الإعجاب "بالبركات" التي تفدقها هذه الشركات على بلدان العالم الثالث ، فهو يقول في الصفحة (١١) :

"ولما كانت الشركات المالمية من الأدوات الفعالة في تطوير الاقتصاد العالمي وإذا ما اتسمت عملياتها بالانسجام مع الدول المضيفة ، فإنها سوف تساهم بشكل عظيم في رفاهية العالم" .

ويقول في الصفحة (٢٩) :

"تعمل الشركة العالمية على تقوية ويقاء الدول الفصيفة ، التي يدون النشاط الاقتصادي للشركة ، تعتبر وحدات سياسية اصطناعية تنتقر إلى شرعية السيادة والاستقرار السياسي . وتعمل المسركة العالمية على إيراز ضخصية تلك الدولة وإعطائها أهمية استراتيجية وسياسية بحيث تحظى باهتمام التيارات السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي" .

ويقول في الصفحة (٤٩) :

"ومهما يكن من أمر فإن الشركات العالمية سوف تبقى في دول العالم الثالث على الرغم من أنها في محاولاتها حماية سيادتها ، تعمل على قتل اللدجاجة التي تضع لها البيض الذهي . فالمعادر الأولية ليست ذات فائلنة إذا لم تستخرج وتكرر وتعد للتصدير وتمجد السوق والمستهلك لها" .

ويقول في الصفحة (٥٣) :

". ، فالدول النامية بحاجة ملحة إلى النمو الاقتصادي والتطور الذي يمكن للشركات تقديم بسهولة نظرا لتوفر الإمكانيات لديها ، وهكذا فإن الشركات العالمية تعتبر عاملا هاما في تطوير الاقتصاد وبناه الأمة" .

يقول الكاتب كل ذلك في الوقت الذي يسجل فيه ، في مواضع متفرقة من كتبيه ، بعض الانهامات المرجهة إلى الشركات "العلية"). والعمل بطرق خفية للتأثير على المسركات "العلية" ، مثل عمارستها للنشاطات الديانواماسية والتجسس (ص ١٣) . والعمل بطرق خفية للتأثير المحاولات لتنبير الحكومات المحالية ، المحافة ، ومثال ذلك تحريل المحاولات لتنبير الحكومات المحالية ، وتنطيح حاجات رجال محارات دومًا الأصلية "المالية" (ص ١٨) و بنامى الشركات بأن "تنخطها في الديارماسية هو عمل عادي ها . . . " (ص ١٦) ، ويأن عملياتها "تشكل امتدادا للهيمنة الإمبريالية "(ص ١٦) ، ويانما "ميكافيلية أن تصرفاتها "(ص ١٧) .

كها لا يفوت الكاتب أن يستشهد بعدد من الانتقلابات التي نظمتها الشركات "العالمية" في يلدان العالم التالث ، مثلا الانقلاب الذي أطاح بحكومة سلفادور اليندي في التشيل ، والانقلاب الذي أطاح بحصدق في إيران ، والحركة الانقصالية في بيافرا .

ولكن هل تشكل كل هذه المارسات الشبوعة والمؤامرات الذلة كافية لإدانة الشركات "العالمية" ؟ | إن الكاتب المجب على هذا السؤال بصورة مباشرة ، ولكن تمة في كتب عايشير إلى أن موضوعته الأكاديمة قاي عليه ذلك ، مع أما لا تأيي عليه ذلك ، مع أما لا تأيي عليه تحسل السؤولية للمشات المنطقات هذه الشركة العالمية على السيادة القومية إلى مشاكل تواجه كل الشركة العالمية على السيادة القومية إلى مشاكل تواجه كل ولا تعامل المسبونية ، وفي عهد المحكومات الملفية على الشركة العالمية في مياسات بتجيريا ، ولعل السبب في خلالة المواد السيادة المسابقة الرئيسية رحيت بالاستثمارات الاجتبية" (ص 11) .

كيا يعزو الكاتب غالبية المشكلات التي تنشب بين الشركات والبلدان المتخلفة لتزمت البلدان المتخلفة وتمسكها بالقومية الضيقة ، وتفكيرها يعقلية القرن التاسع عشر فهو يقول في الصفحة (١٥) : "وإذ لا تشارك دولة الشركة العالمية الدول المضيفة وطنيتها المحدودة وآفاقها الضيفة فإن الحطيفة المني ترتكبها الشركة العالمية هي أنها عالمية وليست محلية . وبهذا فإنها ولدت قبل أوإنها إذ أنها تفكر على المسترى العالملي" .

ويقول في الصفحة نفسها أيضا :

"إن غالبية المشاكل المتعلمة بالشركات العالمية نائجه عن الخاصية الدولية للشركات في عالم مقسم إلى دول مستقلة تفكر بعقلية الثمرن التاسع عشر ولا تدرك الفكرة العالمية" .

وهكذا يتبلور موقف الكاتب من الشركات "العالمية" العاملة في بلدان العالم الثالث في النقاط التالية :

أم أنه لا غنى لبلدان العالم الثالث عنها فهي ليست فقط "اللدجاجة التي تبيض ذهبا" ، وإنما هي تعمل أيضا عل "تقوية ويقاء الدول الضميفة . . . وإبرازها وإعطائها أهمية" . . .

ب) "أن هذه الشركات سوف تبقى في العالم الثالث"

ج.) ولهذا فليس على بلدان العالم الثالث ، لاتفاء شرور هذه الشركات والانتفاع "بيركاته" إلا أن تكيف أهدافها بحيث تصبح "متناصقة مع أهداف الشركة العالمة المساملة ترجب بالاستثمارات الأجنية "كها فعلت الأحزاب السياسية الرئيسية في نيجيريا ، وتنبذ الوطنية لملحدودة "و" الأفتى الضيق "و" القومية الضارة "و" التفكير بعقلية الفرن المتاسع عشر " ، أو باختصار أن تسلم زمام قيادتها للشركات العالمية " ا !

ولعل خطورة هذا النسق من التفكير تبرز بصورة وإنسحة من خلال الاستشهاد الساذج ببعض مواقف الشركات النفطية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، وكأن الكاتب مصرً على تبرئة ساحة هذه الشركات ومنحها صك المفران . فهو يقول في الصفحة (٢٩) :

"إن شركات النفط قد استخدمت كسلاح سياسي "عندما هدهت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا بقطع البترول عنهما إذا لم ننسجها من قناة السويس بعد الاعتداء الثلاثي سنة ١٩٥٦" .

ويقول في الصفحة (٣١) :

أمات شركات الزيت الماملة في السعودية بحملة دهائية لتخفيض حدة الدهم الأميركي لإسرائيل
 والممل على إحلال السلام في الشرق الاوسط . . . "

ويقول في الصفحة (٣٤) :

"على الرغم من أن شركات الزيت العالمية تضامت ضد حكومة مصدق إلا أن الشركات العالمية ، حماية لمصالحها ، تعمد إلى التعاون مع الدول المضيفة ، ففي حرب ومضان سنة ١٩٧٣ واجهت شركات الزيت العالمية أؤمة ولاء عندما أمرتها الحكومة السعودية بقطع إمدادات الزيت عن دول محمدة اشتهرت بمساندتها لاسرائيل".

ويقول في الصفحة نفسها أيضا :

بل "سعت الشركات إلى التأثير على الكونغرس الأمريكي من أجل انتهاج موقف حيادي في الصراع العربي الاسرائيلي . . . "كما دعت الشركات الحكومة الإميركية إلى الاستجابة لمطالب العرب" .

وهكذا يتين ، وفقا لمفرلات الكاتب ، أن شركات النقط العالمية حليف قوي للعرب وأداة ضاغطة على الحكومة الأميركية . وحتى عندما واجهت شركات النقط أزمة ولاء ، على حد تعبير الكاتب ، فقد اختارت الولاء للمبدئ العربية المنطقة بدلا من الولاء لوطنها الأم عسب أخطات إدارة الرئيس نيكسون ، كما يبلغنا الكاتب "في معم توقيعاً أن تقدم السمودية على استخدام الشركات العالمية لشن حرب اقتصادية ضد أي دولة تدعم اسرائيل" ، الأمر الذي "كلف الولايات المتحدة خاليا إذ أن الزيت السمودي قطع عنها وعن قواتها المسلمة قرابة سنة أشهر "(ص

إن هلة الكاتب أنه لا يستند في تمليله إلى فهم واضح لجندلية ظهور وتطور الشركات "العالمية" كظاهرة مميزة لمرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، حيث تصبح الحكومة هي الشركات والشركات هي الحكومة ولا يعود ، من ثم ، أي بحال للتناقض في للصالح والاتجاهات .

ولمن الأهم من ذلك كله هو إفغال الكاتب لدور شركات النفط إياها في إنشاء دولة إسرائيل وفي توفير مقومات الحياة لها وسيل الدلماع عنها . ويكفينها في هذا الصده ، أن نجيل الكاتب والقاريء معاطى البحث الفيم الملكي شارك به الأستاذ الدكتور فؤاه مرسي ، في المؤتم القومي لمسترتيجية العمل الاتصادي العربي المشترك ، بعنوان "في إطار التافيح الاقتصادية للمسرعية السلمية لإصرائيل : إسرائيل والكارتيل الغطي". وإلى الوثائين السرية لحكومة الولايات التحدة الأمريكية» القترة الأربعينات وإنائل الحسينات التي نشرت قبل بضع سنوات فقط .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن تناول الكاتب لموضوعه بهذه السطحية والعدمية ينعكس أيضا على اختياره لتعبير "العالمية" كصفة لهذه الشركات . حيث أن اختياره لهذه التسمية لا يحتمل سوى واحد من تفسيرين : فإما أن الكاتب أراد أن تكون هذه التسمية تعييرا واعيا عن موقفه الإنجاب من هذه الشركات وإما أنه لم يعط موضوعه حقه من الدراسة والاستيعاب . ومم ان في الكتيب ما يعزز النفسير الأول كها أسلفنا ، حيث يرفع الكاتب هذه الشركات إلى مرتبة المؤسسات الأعية "والإنسانية التي تخلق جيلا من مواطني العالم" والتي أصبحت "بوتقة . . . يتحتم فيها على الجميع الإنتاج معا والاختلاط وحل المشاكل بغض النظر عن الَّذين واللون والطبقة ". . . " مثل الكنيسة أو الصليب الأحمر أو محكمة العدل الدولية أو يونيسيف ". . . إلخ . فإن في الكتيب نفسه ما يعزز التفسير الثاني أيضا . ففي الوقت الذي يغرر فيه الكاتب "ظهور الشركة العالمية الفَّجائي" في أوائل الستينات من القرن الحالي (ص ٧) ، يعود ليصنف شركة الهند الشرقية كواحدة من الشركات العالمية ، (ص ١١) هذا على الرغم من أن هذا الخلط ينم عن قصور الكاتب عن استيعاب التغيرات البنوية التي طرأت على الاحتكارات الرأسمالية في السنوات الأخيرة ، والتي جعلت للشركات عابرة القوميات "Transnational Corp" طابعا مميزا عن طابع الشركات العالمية International or "Global إن التسميات المختلفة التي أطلقت على هذه الظاهرة الحديثة نسبياً تتعدى الاختلاف اللفظي إلى الاختلاف في تشخيص جوهر هذه الظاهرة وإلى الاختلاف في تحديد الموقف منها . فمن المعروف أن الاهتمام المتزايد بما يسميه الكاتب "الشركات العالمة" أدى إلى ظهور تسميات عديدة لهذه الشركات ، منها على سبيل المثال : "الشركات متعددة الجنسية Multinational والشركات عابرة القوميات او العابرة للحدود القومية Transnational والشركات ما فوق القومية Supranational ومع أن كل هذه الاصطلاحات هي تسميات لشركات احتكارية عملاقة ، إلا أن لكل اصطلاح منها مدلولا غتلفا سوآء بالنسبة لشكل الملكية أو للطأبع الاحتكاري لهله التركزات الرأسمالية الضخمة ولهذا فإنَّ استخدام هذه المصطلحات كمرادفات للتعبير عن معنى متماثل ، فيه كثير من الخلط والتضليل .

فبالإضافة للفروق التي أبرزها توغندهات⁹⁰ بين هذه المصطلحات ، يمكن القول بداية أن مصطلحات مثل International هي مصطلحات فضفاضة جدا ولا تعكس الحصائص النوعية لهذه الظاهرة الجديدة ، لأن كثيرا من الشركات الكبيرة كانت لها ، من قبل أيضا ، نشاطات ذات أبعاد عالمية ، ومن هذه الشركات ، مثلا ، شركة "سنغر" الأمريكية التي أنشأت أول مصنع لها فيها وراء البحار في مدينة غلاسكو البريطانية عام ١٨٦٧ . وشركة نوبل السويدية التي أقامت مصنعا لها في مدينة هامبورغ الإلمائية عام ١٨٦٦ .

أما تعبيرا "ما فوق القومية" و"المتعددة الجنسيات" فيعطيان انطباعا خاطئاً بأن هذه الشركات قد الملت، من قبضة العدلة القومية فتحولت ملكرتها إلى ملكية عامة تراسمالي غناف البلدان ، وأصبحت عوائد عملياتها تنزوع على غناف البلدان . وقد ترتب على مقا الانطباع الحاطر، تنبجة خاطئة تمثل في استبعاد الطابع الاستغلالي لهلم الشركات ، وفي التأكيد على دورها كمامل في صنع السلام . وقد كان هذا هو بالضبط الشرك الذي أغفله الدكتور فضة ، فوقع فيه ، كما ذكرنا سابقا .

صحيح أن هذه الاحتكارات كثيرا ما تجتلب رؤوس أموال أجنية عندما تمخطى الحدود القومية وتتغلفل في البيئة الاقتصادية للمد وأسمالي الخبر، ولكن طبيعة هذه الظاهرة تختلف اختلاقا كليا عن الصورة الزاهية الألوان التي رسمها الكاتب لهذه الاحتكارات فبدت وكانها تنظيم أنمي يوحد رأسمالي العالم وتلدوب في إطاره التناقضات والنزاهات وقصارت المصالح.

ولهذا فإن صفة "العابرة للقوميات" أو "العابرة للحدود" القومية هي الأكثر دقة في تشخيص هذا النوع من الاحتكارات العملاقة ، لأنها تعبر عن حقيقة أن هذه الاحتكارات قد تخطت الحدود الفومية ، ولكنها احتفظت في الوقت نفسه ، بطابعها الفومي ، تملكا وأهدافا وتوجهات .

وبالاستناد إلى هذا التشخيص تتكامل المعالم الحقيقية "للشركات العابرة للقوميات" فيظهر التنافس بينها والتناقض بين أهدائها ، كتنيجة حتمية لتضارب المعالح الاقتصادية والسياسية للقوى الامبريالية التي تعود إليها ملكية هذه الشركات ، ومن هنا أيضا تصبح هذه الشركات عاملا من عوامل التوتر الدولي ، وليس عاملاً من عوامل السلم المعالى .

ومن هذا المنطق إيضا يتضح دور الشركات العابرة للقارات في تكنيف استغلال موارد البلدان المتخلفة وإدامة تهنيها للغوى الإميريالية . ويقد ما يتعلق الأمر بشاطات الشركات الإسابرة للقارات ، أو شركات الزيت العالمية ، كما يسميها الكاتب ، في الاتعال العربية ، فإن هذه الشركات ، بالإضافة لا مستزافها للزوات والموارد الطبيعية للوطن العربي ، كان ها الدور الأول في خلق إسرائيل وضرب حركة التحرر العربية ، وتفتيت الصف العربي ، وتضجيع تكامل الدول العربية ، اقتصاديا ، وكل واحدة على حدة تكاملا غير متكافىء مع دول الغرب الرأسمالي ، بدلا من تكاملها تكاملا تتكافئا عم يصفهها البيض .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن منظمة الأمم المتحدة قد نشرت تقريرا عام ١٩٧٣ بعنوان "الشركات متعددة الجنسية والتنمية العللية"" كان أهم الاستتناجات التي خلص إليها ما يلي :

- استحالة الانسجام بين استراتيجية الشركات العابرة للقوميات واستراتيجية التنمية في أي بلد من البلدان المتخلفة .
 - (٢) استحالة قيام مساومة متكافئة بين الطرفين .
- (٣) أن الشركات تفرض شروطا بجحفة على دول العالم الثالث مقابل استثمار رؤوس أموالها في هذه الدول ، الأمر
 الذي يقضي على أية إمكانيات للتنمية الذائبة في البلدان المتخلفة .
- (٤) يشكّل نقل التكنولوجيا إلى بلدان المألم الثالث بواسطة الشركات المابرة للقوميات أداة استغلال وتحكم نتيجة لما تحصل عليه هذه الشركات من أثمان باهطة مقابل ما تقدم من تكنولوجيا غير ملائمة ، ومعرفة تكنولوجية وهمية في غالب الأحيان ، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى قتل روح الإبداع والتجذيد لدى البلدان التخلفة .

٣٣٦ _ مجلة العلوم الاجتماعية

- (٥) تكاد تنحصر استثمارات الشركات العابرة للقوميات في البلدان للشخلفة في مشروعات خدمية غير إنتاجية المقروض أن لا تكون لها الإولوية ، في خطط التنمية مثل المشروعات السياحة والمصرفية والتجارية .
- (٦) تلجأ الشركات ، لتعظيم أوياحها ، إلى أساليب غير مشروعة مثل رشوة كبار الموظفين وافساد المسؤولين في البلدان المتخلفة .
- (٧) تعمل الشركات بكل الطرق لتوجيه سياسة البلد المتخلف بما يخدم مصالحها ويغض النظر عن مصالح البلد
 المعنى .

إن تماظم دور الشركات العابرة للقوميات واتساع نفوذها قد أثار جدلا واسعا في الولايات المتحدة وأوروبا على السامة . ولكن الولايات المتحدة ، بحكم الطبيعة الغارية لاقتصادها ، أقل ثائراً بالشركات الأجنبية ، من الملدان الأوروبية . أما في المبلدان الأوروبية ، فقد أثار تغلفل الشركات الأجرية العابرة القوميات في اقتصادانها الأوروبية . يقاط حتى هذه المعارفة . وطائداتهم قان جاك سيوفان شراير لم يكن أول المتقدين للشركات العابرة للقوميات ، كيا يقول الكتاب (ص ٢٠) ، وإنما كان وإصدا من الملين تنهجوا حتاضون ، نسبيا ، تحطر هداه الشركات . يمكني أن نشري في هذا المجال إلى أن ماكازي كتاب منذ عام ١٩٠٧ ، قول (٦) :

"لقد غزت أميركا أورويا ، لا بالرجال للسلمين وإنما بالسلع لملصنمة ، وكان قادتها (في هذا الغزى لباطنة الصناعة ، ورجال المال المهرة ، اللمين أحدثت غزواتهم أثرا عميقاً في حياة الجماهير من مدريد إلى سان بطرسبورغ".

ومهما يكن من أمر فإن الصرخات التي انطلقت في أوروبا الغربية وكننا واسترائيا محذرة من خطر الشركات الأميركية المابرة المفرمات ، أولى أن تجد لها صدى في بلدان العالم الثالث ، ومنها الاقطار العربية ، التي لا يتوفر لدبيا من المنمة والمناعة شيء عا يتوفر للبلدان الصناعية المتقدمة .

تبقى بعد ذلك بعض الملاحظات حول أسلوب الكاتب ومنهجيته في البحث ، لا بد من الإشارة اليها ولو بإيجاز :

١ - يخرج القارىء لهذا الكتيب بمجموعة من الأفكار الضبابية للشوشة ، مصدرها ، أصلا التناقض في مواقف الكاتب وأحكامه ، فهو لا يكاد يدلي برأي حتى يعود بعد صفحات قليلة لتقضه من أساسه . . هكذا مرة واحدة وبدون مقدمات أو تبرير متطفى ، فهو يقول في الصفحة ١٧ :

"إن سلوك المستمرين يرتكز أساسا على أن لهم حق الامتداد القضائي لدواتهم الأم ، واتهم بذلك يصبحون فرق القانون سواء كانوا في الدول النامية أو الدول الصناعية" ، ثم لا يلبث في الصفحة (٤٥) أن يقول : "تعتبر الشركة العالمية خاضمة للقانون ، ولذا فإن لها التزامات وحقوقاً".

ويقول الكاتب (ص ٥٣)

 م. . وهكذا فإن الشركات العالمية تعتبر عاملا هاما في تطوير الاقتصاد ويناء الأمة "ولكنه يقول في الصفحة نفسها أيضا" فنظى ملكية حقول كاملة من الاقتصاد المحلي إلى الشركات الأجنبية ينسف اقتصاد الدول المضيفة وسيادتها .

ويتول في (ص ٥٢)

"على الرغم من أن عدد الشركات العالمية كبير ، إلا أن القليل منها مسؤول عن النشاطات الاقتصادية والسياسية" .

ثم يعود في الصفحة التي تليها مباشرة ، للقول

 " . . . وحينيا وجدت (الشركات العالمية) فإنها تلعب دورا هاما في النظام السياسي الدولي وراء ستار نشاطاتها الاقصادة". ٢ _ يستخدم الكاتب في بحثه جلا وفقرات لا تربطها جا يسبقها او جا يتبعها أي رابط ، فلا يستطيع القاريء إلا أن يقف عندها متسائلا عن مكاتبا في السياق وعن أهلية الكاتب وجديته ومصداقيته ككاتب وباحث . واليكم بعض الاطأة على ذلك .

"لقد كانت الشركة العالمية الأمريكية أهم مؤسسة اقتصادية في الشؤون الدولية قبل فشل جهود الرئيس تبودور روزفيلت للإبقاء على سياسة الأبواب المفتوسة لجميع أسيا إيان الحرب الروسية اليابانية . فمثلا كان لامريكا استشمارات في الحارج تساوي ١٢٪ عنى أن الاستثمار الأمريكي البسيط في منشوريا سنة ١٨٤٧ كان له أثر كبير على قرارات السياسة الحارجية بسبب أهمية تلك الاستثمارات لتلك المنطقة ، وكذلك لموقعها الاستراتيجي بين اليابان وروسها والصين" (ص. ٢٢)

١٢٪ من ماذا ؟ وهل لم تعد "الشركة العالمية الأمريكية ، أهم مؤسسة اقتصادية في الشؤون الدولية بعد فشل روزفيلت ؟ وهل المهم بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية هو أهمية تلك الاستثمارات للمنطقة أم لاميركا ؟ هلم بعض التساؤلات التي تثيرها هلم الفقرة العجبية .

ويطلق الكاتب أيضا أحكاما أكثر عجبا من مثل:

وشب، الشركات العللية اليوم الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر "(ص ٤١) او " ليس هناك علاقة بين سيادة الدولة وقوتها الاقتصادية (ص ٤٨) . دون أن يكلف نفسه عناء تفسير هذه الاحكام ولو بيضع كلمات عربية بسيطة وواضحة ، خصوصا أنه ليس من اليسير عل أحد ، ولا أخاله يسيرا على الكاتب نفسه ، أن يوافق على أنه "ليس هنالك علاقة بين سيادة الدولة وقوتها الاقتصادية" . "ليس هنالك علاقة بين سيادة الدولة وقوتها الاقتصادية" .

٣ مم أن جزءاً كبيرا من الكتيب يتكون من ترجات لنصوص انكليزية ، فإن الكاتب لم يكن موفقا في الثرجة لا من حيث المدقة في نقل المصطلحات إلى العربية ، ولا من حيث الوضوح في التعبير عن الأفكار الرئيسية للنصوص المترجة . فهو يقول في الصفحة (١٩) : " ويتبع ذلك أزدياد رقابتها على المصادر الأولية " والمقصود هو أزدياد سيطرتها" ولكنه ترجم كلمة Control ترجة قاموسية فيجامت "زفاية" .

وبالمثل يقول الكاتب (ص ٢٧) : "بيحث الاقتصاد في نوزيم للصادر النادرة" ، والمقصود طبعا هو "نوزيع الموارد النادرة" .

أما بالنسبة لنقل الأفكار ، فهذا مثال على ذلك ، أضعه بين يدي القارى، ليصدر حكم فيه . يقول الكاتب (ص ٤٥) :

"فكها أن للشركات أثراً اقتصاديا ، فان عملياتها يجب أن ينظر إليها في إطار اجتماعي وفقافي وسياسي . والحطر عمل سيادة الدولة أدى بشكل ملح إلى ضرورة عمل قوانين في الدولة الأم والدولة المشيئة . فمثلا عمل متراند في ١٩٧٤ على ذلك بقوله : "لا نريد أوروبا تهيمن عليها شركات عظيمة لا دول لها ، فإنكم لم تخلفوا أوروبا الاجتماعية ، أوروبا الناس ، هذا ستكون مهمتي" .

٤- يتكون الكتيب من حوالي ١٤٠ فقرة ، استخدم الكاتب في كتابتها ١٩٦ اقتباسا ، أي بمدل يزيد عن التباس والحد لكل فقرة من هذه الفقرات . ولا يستطيع القارع، لزاء هذا الحقيقة إلا أن يتساسل : وهل يقي للكاتب بعد هذا ، دور يتخطى عملية تجميع بعض ما قبل في الشركات العابرة للقوميات ودفعه إلى المطبقة دون تحميص أو تنسيق أو تعليق ؟ ا ولمل هذا هو ما يفسر التناقض المتكرر على صفحات الكتيب كما يفسر ذوبان شخصية الكانب وموقفة في شخصيات ومواقف الكتاب الغزيين الذين الذين التبس عتهم .

وبعد فقد يسأل متسائل : ولماذا كل هذا العناء إذن في مراجعة كتيب هذه هي مواصفاته ؟ وأقول الحق إنني ترددت كثيرا قبل الإقدام على هذه المراجعة الموجعة . ولكنني وجدت أن واجيى إزاء الجامعة ، التي دعمت هذا البحث ، وإزاء طلبة الجامعة الذين سيقرأون هذا البحث ، يدعوني لأن أفعل ما فعلت ، وأقول ما قلت والله ، كيا يقولون ، من وراء القصد .

الهسوامش

- ١٠ جود م . كيز ، الطريةالمانة في الاقصاد ، ترجة عاد رضا ، دار القياة ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٤٢٢ .
- . المؤتم الشومي فستراتيجية العمل الانتصادي العربي المشترك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٣٧/٣١٨.
- Sub committee on Multinational Corporations of the Committee on foreign Relations (U.S. senate), Multinational Oil Corporations and U.S. Foreign Policy (Washington, D.C., 1975).
 - Tugendhat , C . , The Multinationals , Eyre and Spottiswood , London 1971 . 41 _ _ £
- Multinational Corporations and World Development , United Nations , New York 1973
- بـ , Makenize , F. A. , The American Invades , London 1902 , ما الشركات متعددة
 الجنسية ، معهد الإغام العربي ، يبروت ، ۱۹۸۱ ص ۱۷ .

مراجعة: اسماعيل عبد الرحمن كلية الأقتصاد و الادارة _ الجامعة الاردنية

N. Choucri, Asians in The Arab World: Labor Migration And Public Policy, Cairo University / Mass. Institute Of Technology 1983

 ن. شكري، الأسيويون في العالم العربي: هجرة العمالة والسياسة العامة، جامعة القاهرة ومعهد ماساشوتس للتكنولوجيا، ١٩٨٣، ٢٥٠ صفحة.

هذا الكتاب ضمن مجموعة من المؤلفات تتناول ظاهرة هجرة العمائة العربية قامت بوضعها المؤلفة، هذا بجانب عديد من الأبحاث المنشورة لها في مجال الهجرة خاصة العربية. وهذا الكتاب مع مجموعة أخرى طبع تحت إشراف معهد ماساشوستس وجامعة المقاهرة. كيا قدم هذا الكتاب في صورة بحث إلى مؤتمر هجرة العمالة الأسيوية إلى الشرق الأوسط في هنولولو هاواي في سيتمر ١٩٨٣ .

وتتناول الدراسة هذا الموضوع في ٢٥ صفحة من القطع الكبير غير المقدمة والحواشى والموضوعات المطروحة . :-

_ تَاريخ الحراك السكاني وملامح سياسة عملية الهجرة.

ـ الأسيويون في العالم العربي.

_ احداءات الهجرة للأسيويين.

ظهور سياسة تنويع الجنسيات الوافدة إلى البلاد المستقبلة.

_ الومي بالمثولية ألسياسية .

_ نظرة إلى المستقبل.

والكتاب يوضع أن سنة ١٩٧٣ حلت معها تغيرات كبيرة في سوق العمل وانتقال العمالة بين الدول العربية خاصة تجاه الدول العربية النفطية وبخاصة الخليج نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة عوائد النفط وتبني خطط تنموية طموحة. غيران العمالة العربية تمتنظم إضباع الطلب الترايد عل العمالة في المنطقة العربية هذا بالإضافة إلى ظهور عمالة مناسبة معالة عالم المعالة العربية والمعالة العربية والمعالة العربية على المعالة العربية بين المعالة العربية بين المعالة منطقة بشكل لالف للنظر ابتداء من سنة ١٩٧٥ وعلى ذلك فإن وجود العمالة الأسيوية بجب أن يوضع فمن عملية المجرة المواسعة في الشوق الاوسط. وقد مرت الهجرة أو تدفئ العمالة ، إلى المبيون أو الشكال.

الطور الأول : عملية الهجرة بين أقاليم المتعلقة والتي انتهت بأحداث سنة ١٩٧٣ والأنماط التقليدية للهجرة معظمها من للصريين في شكل مدرسين بجانب عدد من المهارات العالية المختلفة، وقد كانت عملية الهجرة تسيطر علمها الحكمات المرسلة.

الطور الثاني : ويتسم بالاستثمارات الكبيرة وزيادة الطلب على الممالة نتيجة لزيادة أسعار البترول بعد سنة 19۷۳ . وقد تجاوب عرض العمل مع الزيادة في طلب العمالة .

الطور الثلث : في هجرة الشرق الاوسط ظهر أثناء نياية السبمينيات إذ يدأت دول الحليج في جلب العمالة من جنوب شرق آسيا . وقد زاد عدد الهنود والباكستانيين وقد شكل هؤلاء نحو ۱۸٪ من إجمالي العمالة المهاجرة سنة ۱۹۷۰ .

وهناك عاملان يرجع إليهها زيادة عند هؤلاء الأسيويين في سوق العمل العربية:

الأول : حجم الطلب على العمال المهاجرين أكبر من قدرة العرب على عرض العمل.

الثانى : أن عمال جنوب شرق آسيا يقبلون أجوراً ووظائف لايقبلها العرب.

ولاشك أن ازدياد عددهم أدى الى التأثير على مكانة للصدرين التقليدين للممالة كالمصرين. فقد زاد عدد المباكستانين العاملين بالشرق الاوسط من ٢٠٠ آلف سنة ١٩٧٥ الى ٥٠٠ ألف في سنة ١٩٧٧ ثم وصل سنة ١٩٧٧ إلى ١٢/٥ مليون بينها عدد المصريين زاد من ٤٠٠ ألف في سنة ١٩٧٥ الى ١٣٦٥را ألف في سنة ١٩٧٨.

الطور الرابع : ظهر مع بداية الثمانينات متخذاً اتجاهين جديدين:

الأول : ازداد تشابك وضع العمالة الأسيوية إذ ظهر عمال من كوريا وتايوان والفلمين بأعداد كبيرة في دول الحليج وغيرها.

٣٤٠ _ مجلة العلوم الاجتماعية

الثال : بدأ أن الحكومات المرسلة والمستقبلة أخذت على عانقها الفيام بدور فعال في إدارة عمليات الهجرة.

وهكذا أصبح المهاجرون يشكلون نحو * ٤٪ إلى ٤٠٪ من إجمالي السكان في البلاد المستقبلة ومن نم لم تستطيع الحكومات أن تمتع نفسها من التلنخل. فقد أصبح استيراد العمالة ووضع الوافلدين غير مربح ومن ثم أجبرت الموافدين على العردة بعد انتهاء تعاقداتهم، كما زامت من صوامة قوانين التأشيرات والإقامة وحق المواطنة، ووضعت قيوداً على قطاع الأحمال لإحكام عمليات التشغيل للدييا.

كيا ظهرت مشروعات العمل الكورية كبديل جذاب للتوسع في مجتمعات الوافدين.

أما الطور الحامس : فقد ظهر نتيجة لتضافر ثلاثة عوامل:

الأول : التغير القطاعي في اقتصاديات الدول المسئوردة للعمالة واحتياجها لنوعية غتلفة من العمالة.

الثاني: قرب نهاية الفائض الماني لبعض هؤلاء المستوردين.

الثلاث : المعارضة السياسية لاستمرار نمو أعداد للهاجرين في البلاد المضيفة وربما يكون عدد المهاجرين قد وصل إلى قدته في الشرق الأوسط .

وهكذا قانه يتوقع في الطور الخامس أن تتناقص أعداد المهاجرين.

وعل ذلك فإن استمرار ظاهرة الهجرة قد اقترن بمنافسة بين الدول المصدرة وذلك بسبب التحويلات التي تحصل عليها من عمالتها المصدرة.

وقد شكلت التحويلات فله الدول مصدرا هاما للعملة الاجتبية وبدأت تظهر واضحة في موازين مدفوعاتها. ففي سنة ١٩٨٠ ، ١٩٨١ بلغت نسبة التحويلات لذي باكستان ٥٥٨٪، ٣٧٪ على التوالي من إجمالي الناتج للحلي.

أما بالنسبة لمبتحلاديش فتبلغ ٢٦٦٪، ٦٦٣٪ علي التوالي. وتبلغ لمدى تايلاند ١٠/٪، ٣٠٣٪. بينيا تبلغ لمدى الفلمين ٦/٪ ٧٪. أما في الهند فقد بلغت النسبة ١١/٪ في سنة ١٩٧٩. كما وصلت أهداد المهاجرين الأسيوبين في المدول المستوردة نحو ثلث العمالة الوافدة إلى هذه المنطقة. ولاشك أن هذه الأرقام توضح أهمية هذه التحويلات لهذه المدول.

إجراءات الهجرة للأسيويين:

لعبت إجراءات الهجرة دورا هاما في تثبيت أقدم المهاجرين الأسيويين واستمرارهم في المنطقة. كما مثلت عملية إدخال عمال جنوب شرق آسيا إلى الحليج تحولاً جوهرياً لكل من وسائل الهجرة والتناخل المتوقع بين الحكومات للرسلة والأنطار المستغبلة. فعمال جنوب شرق آسيا يستخلعون بواسطة منشات خاصة وأحيانا بواسطة منشات تدار من جانب المكومة. وعلى الرغم من أن الإجراءات تختلف بصفة عامة من دولة الأخرى فان الفليين تنظم عملية الهجرة إكثر. وكذلك كوريا الجنوبية - اكثر من اللدول الأخرى المرسلة. ففي سنة ١٩٧٤ الشأت الفليين مكتب المتعرف في ويكب خدات تشغيل ليشرف على الوكالات الخاصة. هذا المتعرف المعالات المخالف على الوكالات الخاصة. هذا

أما التجرية الكورية فقد حققت نجاحا خاصا في هذا الشأن في الاستحواذ على نسبة من العمالة المهاجرة إلى المنطقة من خلال شركات التشبيد لكوريا الجنوبية .

قمن خلال أسلوب معسكرات المعل والتي تشهي بانتهاء المعل استطاعت أن تحل كثيراً من المشكلات التي تعاني منها نتيجة لوجود المعالة الوافلة في المنطقة. ويلاحظ أن عملية الهجرة تشرف عليها وكالة حكومية (وكالة التنمية والتعاون فيها وراء البحار الكورية). أما بالنسبة لحكومة تابلاند فقد قامت بانشاء وكالات حكومية وكذلك الإشراف على وكالات النشفيل الخاصة من خلال شركات تابلاندية والتي تحصل على عقود في الخارج وتصدر العمالة مباشرة. وقد حددت الحكومة الأهداف النالة: :..

١ _ وضع سياسات حكومية جديدة لتسهيل هجرة العمال وزيادة مزاياها لكل الأطراف.

٢ .. تعميم إجراءات التطبيق على العاملين بالخارج.

٣ يجب مراعاة ظروف العمل وثقافة البلد الموظفة .

وبالإضافة إلى ذلك تعمل الحكومة على مد خدمات التحويل للعمال فيها وراء البحار من خلال البنوك التايلاندية.

هذا وقد انتشرت في هذه الدول الأسبوية وكالات خاصة للتشفيل تنولى تأجير العمالة. مثلا بلغ صد الوكالات في باكستان نحو ٤٠٠، ٣٠٣ في الهند، وأكثر من ٢٠٠ في بنجلاديش، وحتى سنة ١٩٧٦ لم تكن الحكومات تتذخل. إلا أنه بعد ذلك اختلف الوضح.

نظرة إلى المستقبل :

هناك خمسة اتجاهات تشكل طريق الهجرة الحالية في الشرق الأوسط وهي تسير في اتجاه مضاد للهجرة التي تحت في أوائل السبعينات.

الأول : التحركات الإقليمية للعمالة مستمرة ولكن بمعدل أبطأ، إذ أن مشروعات الهياكل الأساسية في البلاد للصدرة للبترول قد قاربت على الاكتمال كيا أن برامج الاستثمارات قد تاثرت بانخفاض أسعار البترول.

الثانى : أن غو حملية الهجرة قد أصبح أكثر تنظيا في كل من البلاد المرسلة والمستقبلة ، كيا أن الزيادة في الهجرة في المراحل الأولى أدت بالدول المصدرة إلى أن تسيطر على تحويلات عمالها للنزايدة رضة من الدول المصدرة بأن تقدم حزمة عمل جداية تؤدي إلى مزيد من الرقابة على الهجرة .

الثالث : أن أوضاع الهجرة الوطنية أصبحت أكثر تنوعا. فقد لعب الاقتصاد والسياسة دورا في زيادة لدلمل عمال جنوب شرق آسيا إلى المنطقة. وقد ساعدت قوى السوق بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا الأمن في تشكيل أفضليات الدول المستوردة والتدخل بتخصيص جنسيات معينة لوظائف معينة.

الرابع : أصبح الطلب على الممالة أكثر تعقيداً، فالانفافاع في استيرادعند كبير من العمالة، بغض النظر عن المهارة، قد أدى إلى زيادة أهمية سياسة الاستيراد بالاختيار. كيا أن التحولات في اقتصاديات الاقطار المستوردة يولد طلباً على خليط جديد من المهارات. والاستجابة لمذا الطلب سوف تؤثر على وضع قوة العمل في الأقطار المرسلة .

الخامس : الحاجة لسياسة عملية بين مستوردي ومصدري العمل تعوض النقص في أسعار البترول.

ومستقبل الأسيويين في الشرق الاوسط سينائر بالظروف الاقتصادية والتي تتضمن التغيرات في أحوال قوة العمل في المتطقة ونمط الاستثمار في المستقبل ومدى ضغط العوامل السياسية. وفي الحاضر يلاحظ أتجاه نحو تفضيل العمال العرب وكذلك هناك ضغوط لإنقاص غير العرب وغير المسلمين. ومثل هذه الملاحظات متوقعة فقط ولا يوجد دليل يؤيدها.

مراجعة: فتحي خليفة علي كلية التجارة ـ جامعة اسيوط

علي نصار، الإمكانات العربية، إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة اولى، ١٩٨٧، ١٣٥ صفحة.

الكتاب دهوة لحوار حضاري يلتقي في إطاره الجميع . رجال حكومة واقتصاديون وعلياء ومفكرون ومثقفون عرب بل وكل الجمهود العمالية والفلاحية . كذلك فهو نلير خاص للحكومات المشرقة على عملية التدية للحد من هدل الإمكانية خاصة وأن هذا الهذر يحس مستقبل الأمة الذي تتوقف عليه آمانا وآمال الإجبال المقادمة في التحور والتقدم وبناء حضارة مغايرة وأصيلة . فالتصف الأخير من القرن المشرين طرح بدوره مجموعة من البدائل التنموية وجدت نما فاجه من البابان شرقاً لمل بعض دول امريكا اللاتينة غرباً مروزاً بالصين والهند وكوريا وسيرالانكا. والتي كانت البديل الواحي لذاته في إطار التيمية الخصارية للغرب الصناعي .

هذه البدائل من الممكن وصفها بالثورية من وجهة نظري - فالثورة بالأساس تطوير للموجود والمحلي والبيثي والتراثي باتجاء عصوصية حضارية تجميد الأصالة وتسحى بعيداً عن التبعية للمزب وغط حياته وطريقة مواجهته لمشكلات عناصة وأن المشكلات البيئة والتسموية في الغرب لا تواجهها بلدان العالم النامي . أضف إلى ذلك . صموية اختيارها كبدائل . فمن يين ٢٠٠ ألف تموذج كيمياري لمكافحة المخرات والأقات الزراصة في الولايات المتحدة أمكن للمين وبالاعتماد على مهارات بسيطة انتاج ١٠٠ نوع يحتق الهذف المطلوب ويتم التلوث البيتي

إن الحوار الحضاري الذي يرتقيه المؤلف يكتسب أهميته من التحديات التكنولوجية والععلية ومايسمى بالاسريالية الثقائية في خاية هذه الفرن والشطئة من خلال الغررة في جمال الاعلام والمطاوماتية على صعيد الحاصيات الالكترونية التي تتحكم بوسائل النقل ويكمية المؤود فيها وكللك الإبحاث في مجال الطاقة النوية والشمسية والحرارة. وفي التطبقات الالكترونية الحديثة وفي مجال علم البيولوجيا وهي ثورة جديدة تتمثل في استخراج الطاقة البيولوجية واناع المخصبات البيولوجية والحصول على مصادر جديدة للغذاء وصناعات بيولوجية تمتد ثورتها إلى مجال المنتسة البيولوجية .

الكتاب يقول بصريح العبارة اصحوا ياهرب فبدلاً من هدر الامكانية عليكم بترحيد الامكانية والكاتب يقول ليس للطلوب هو توحيد الامكانية وبل التفاف العرب حول مشروع حضاري يكون المدخل للوحدة ولتمظيم الامكانية، سي ١٠٢.

الكتاب مفسم الى اربعة فصول ومجموعة من الملاحق البيانية حول الطاقة وتوزيعاتها.

- .. الفصل الاول : الموارد والامكانيات .. الصورة الحالية للفكر والحقائق.
 - . الفصل الثاني . إعادة النظر في الموارد الطبيعية.
 - ـ الفصل الثالث ـ إعادة النظر في الموارد البشرية.
 - القصل الرابع :خاتمة أم بداية.

في الفصل الاول يرى المشكترر نصار أن وجهة النظر السائدة حول مستقبل البشرية والتي ترى المشكلة من خلال زيادة مستقبلية في عدد السكان وفي نفص الموارد البيئية . هي وجهة نظر مردودة على أصحابها. فاستئاداً إلى دراسات تنموية عديمة ولما صفة العالمية . طريلوتهني ، مويرا ، غيزار وئيشن ، بستل ، ليويونييف ـ تيين أن المشكلة الانكمن في زيادة السكان بل في نوعية النتيمة من حيث هي نوعية حياة جديدة للاتسان . فعل سبيل المثال لا يوجد في الوطن العربي زيادة سكانية فوق الطاقة بهند موارده وإمكانيات. بل يمكن القول أن المشكلة تكمن في التوزيخ المتهفراتي للسكان بالنسبة لانحاء الوطن وهذا من وجهة نظري يطرح قضية استراتيجية بجب معالجتها عاجلًا ويمزيد من الجدية وهي حلاتة القلب بأطراف الوطن التي تفتتر إلى السكان والتي تصبح هدناً لمظامم استعمارية مجاورة.

أما مايتحاق بالموارد فهذه مشكلة باتت في فاية الحفاورة. فالكتاب يرى وأن العديد من الموارد قد بدد بالفعل ويعضى الانظمة البيئة في سبيله إلى الانبياره ص ٢٧. وأن هناك العديد من الظواهر شدينة الحطورة في جمال التلوث النابج عن التصنيع والزراعة الحليثة. لكن المشكلة من وجهة نظر الدكور نصار تكمن في الترجيهات الحكومية في مجال التنبية فهي تشكل مهديداً ماطراً للبيئة فهي تجسد تبعية سافرة انسط الحياة الغربية وترجهاتها التنموية والكاتب يأتي بخال مأخوذ عن دراسة ليوتيف، إذ يتراوح تقدير الواردات للوطن العربي من السيارات الخاصة وسيارات النافل لمسنة ٢٠٠٠ بين ماقيمته ٢٧٠٩ مايار دولار كامتاداد للخطط العربية وماقيمت ٢٠٠١ ماياد دولار

الفصل الثاني للتعلق باحادة النظر في الموارد الطبيعية برى الدكتور نصار أن المطلوب هو إحادة تقويم شامل لمادتة الوطن العربي بالفرب. فالتفحية بالمؤاد الاولية الحام - الصادوات - في سبيل الحصول على عملة اجنبية لإنشاء صناعات وصفت بالمباعث المتواد المؤاد الفذائية والتكنولوجيا بنفس العملة الإجبئية، هذا من جهة أما من جهة المتوادف المقلد الزراعية المكافئة والتكنولوجيا بنفس العملة الإجبئية، هذا الملقاة المستخدمة أما من جهة أمري الموجئية المستحدية في المنافقة وحدى في جال الزراعية المنافقة المستحدية في جال الزراعة يميم في جال الراحة يميم في جال الصناعة فقد حدث ارتفاع كبر في استخدام المالمة المستحد المنافقة عدم نا المستحد المنافقة على المنافقة عدم نا الأخرى بالنفوب. يبنا نجد أن بلداناً أخرى كالمند مثلاً استطاعت أن تمقق من يأد

أن خطط التنبية العربية بتملقها بالنموذج الغربي تخون الاولوية التي ندبت نفسها من أجلها والتي كان من المغرب من أمل المغرب من أن تبدأ بحلها كملك فقد أصبح من المغرب المعمل كملك فقد أصبح من المغرب كما يكل بعد أوليه المغرب ويكا يكل المغرب كما يكل المغرب أوليه المغرب أوليه المغرب أوليه المغرب أن مثلاء لكل المغرب المغرب المغرب من المنابقة . ولما يكن أملاء كما أملاء مي النقطة المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة على النقطة المؤلفة المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة على المؤلفة المؤلفة المؤلفة على النقطة المؤلفة على المؤلفة المؤلفة على المؤلفة المؤلفة على
في الفصل الثالث المتعلق بتنبية الموارد التي تحول دون تنظيم الطاقة البشرية في الوطن العربي برى الدكتور نصار أن هناك مجموعة من المواقق التي تحول دون تنظيم الطاقة البشرية في الوطن العربي وعلى رأسها : تفشي الامجمة، عدم المدالة، القمير في العلاقات الدولية داخل البلدان النامية، غياب التكمل بين العالم والتكنولوجيا، غياب الديمة راطية وشمق الحربات، التوزيع التعسفي للخربيين، وكذلك التساعل في تأميل الحربيين، وغلق الفكر الرجمي للحافظ في الوقت الذي تستند فيه حاجة البلد النامي إلى رؤية الفكر المرتبط بالمجم التفاعد

ولمل أهم هذه العوامل هو غياب التنظيم الاجتماعي وفالموارد البشرية غير المنظمة مهما بلغت درجة تقدمها بشكل فردي تبقى مجرد إمكانية غير مستفلة وليس إلا عن طريق التنظيم الاجتماعي يتم تحويل رصيد الموارد البشرية إلى مكونات رفاهية، يكون أن يؤدي التنظيم الاجتماعي الكفت، إلى حلول الموارد البشرية، على الاستثماد الرأسمالي لمدرجة تجبيرة خصوصاً في مهام تنموية معينة وثيقة العملة بتنبية الموارد البشرية. مثل القضاء على الأمية والأمراض المستوطنة عمرها . والدكور نصاد يأي بعدة اطنة. فقد لبت من خلال الدراسة أن الصومال وهي البلد الفقيرية. آقطار الوطن العربي من أكثر الاقطار انجازاً في تنبية الموارد البشرية.

وتأتي أهمية المشاركة الجماهيرية في التنمية من وجهة نظر الدكتور نصار في كون هذه الجماهير هي حاملة التراث الثقافي الحضاري. ومشاركتها هي الفسمان للتعبير عن التمايز الحضاري والمثال هذه المرة يأتي من الصين. فعندماكان على الصين أن تتوجه لتعديل هيكلها لاشباع الحاجت الأساسية احتاجت إلى المشاركة الواسعة لكي تسترجع الامتداد التارغي لحضارة نقل الغرب المتطور منها ما لا يقل عن ٢٠ ابتكاراً واختراعاً لمسابدًا. وكان من الواضح من خلال المشاركة أن الصيغة الاولى للحاول كانت تأتي من الفلاحين الصينين. وفي سيرلانكا اعتملت حركة السارفودايا التي تكونت ١٩٥٨م والتي تتنشر الآن في حولي ٣٠٠ ترقية وقسل الملايين السكان على التراث الديني والشعبي . البرفية وحركة غاندي ـ وتبية الجماهير للمشاركة والمطاء والمفاظ مل البيغة . في البابان كانت الحكومة هي التي تثبت فكرة تطوير الصناعات الريفية وتصنيع الريف عن طريق الوحدات الصناحية الصغيرة ومترسطة الحجم لأن هدة لنب دورا ألم المعالم المعالمية والمعالمية والمحالمية المعالمية المستوحب المشاط غير الزراعي في المام المنافق الريفية في تايوان وحقق أكثر من ثلث المدخل العالمي الريفية في سيراليون. وساهم بنسبة ٤٦٪ من دخل العالمي المنافق الم

في الفصل الرابع، خاعة أم بداية ، يتسامل الدكتور نصار: هل نستطيع استشراف مستقبل آخر ونحن على ماتحر في من على ماتحر فيه من علم الثقة بالنفس. وهل نستطيع الحد من هدرالا مكانية على صعيد للواطن والوطن وكذلك الحد من الركض وراء حضارة فرية تتن بكل سليانها في عاولة الإعاد البديل التعري وفالمكن في ظل الثورة التكنولوجية والمعلية القادمة يقوق كثيراً المسموح به ص ٩٠. أن التحلق بالغرب مو انتحار وإفلاس وتبحة. إننا بتعلقنا بالغرب نصبح من رجهة نظري كسيريف ذلك البطل الاسطوري الذي لعنته الأفة ووضعت على ظهره صحرة قبيرة ففي كل مرة يويد رفعها إلى القدة تتاحرة إلى القاع من جديا.

تأتي أهمية الكتاب في كونه دعوة إلى كل من يهمه الأمر كيا يقول الكاتب ليدلي بدلوه في عمارلة للوصول إلى مشروع فكري حضاري من شائه على الأقل أن يعيد الاعتبار الأمة أكرهت على النعجة وزينت لها باسم العصرية والاورية والامركة . كذلك فالكتاب يعيد طرح قضية التراث والماصودة ، فالتراث هو المدخل الطبيعي لقضية النتمية والتقدم خاصة وان المصارمة لم تعد تعني أوروا كيا حاول أن يطرحها الفكر العربي من حصر النبضة إلى الأن عمثلاً بالمجاهات القومية والليبرالية والماركسية . فتمة خيارات أخرى يسترضد بها أولو الألباب .

المطلوب من وجهة نظري مدخل فكري واسم في عاولة للبحث عن دور القبم التقليدية في مواجهة الامبريالية التقافية في الداخل والحارج وعن دورها في إذكاء عملية التنمية خاصة وأن التنمية حملية تتركز داخل الانسان وداخل المجتمع على أساس من الاعتماد على النفس ويما يتلامم مع البيئة فهذا من شأنه أن يعيد النظر في إمكانياتنا العربية في ضوء تنمية بديلة وشكراً.

مراجعة : تركي علي الربيعو كاتب في بعض الدوريات - دمشق

محمد حسن غامري: المناهج الأنثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع ـ ، القاهرة، ١٩٨٢، ١٧٦ صفحة .

تعتبر الدواسات الانثروبولوجية بوجه عام من أهم الدواسات الاجتماعية والإنسانية كما تعتبر الدواسات الانثروبولوجية المنبية تعاني المكتبة العربية تعاني الانثروبولوجية المنبية بعاني المكتبة العربية تعاني نقصا ملحوظا في مناه العراسات ولهذا فلقد جاء هذا الكتاب مستحوفاً على قدر كبير من الأهمية الأكادية وماهاته إلى الإسهام مباشرة لاثراء المكتبة العربية في مجال الدواسات الأنثروبولوجية الانتروبولوجية المتحدثة. ولقد جاء الدواسات الانتروبولوجية مستحدثة. ولقد جاء

هذا الكتاب مشتملا على ١٧٦ صفحة من الحجم العادي وعتويا على مقدمة تاريخية لتطور الفكر الأنثروبولوجي بالإضافة إلى خسة فصول.

وفي المقدمة التمهيدية والتى اشتملت على تسع صفحات حاول المؤلف تتبع الفكر الأنثروبولوجي من جفوره وأرجمه فيها يعتقد إلى عهد وحضارة الإغريق والذين دارت إسهاماتهم النظرية في هذا المجال حول علد من القضايا كان من أهمها أن الكون هو نسق منظم يتكون من أجزاء مرتبة حسب التدرج الوظيقي لهذه الإجزاء وتسبيلر عليها قوانين توفر للنسق أهمية من حيث الشكل. كها أنه كانت هناك عدة قضايا فرعية أخرى شغلت بال الاغريق.

ولقد حوص فلاسفة اليونان على مناقشة ووصف أعلاق وعادات الأخرين في ضوء ما يتصفون هم به من خصائص أحلاقة الفرد بالدولة، كيا أن فلاسفة خصائص أحلاقة الفرد بالدولة، كيا أن فلاسفة اليونان بصفة عامة كانو المتراجعة على المتراجعة المتراج

الفصل الأول : المعهج في الفكر الأنثروبولوجي:

ولفد وقع هذا الفصل في سبع عشرة صفحة ولقد أشار الباحث فيه الى أن تعدد إطارات البحث المنهجية الانثر ويولوجية لايمكس تعدد المنامج البحيثة في الانثر ويولوجها بقدم ما يمكس المراحل المختلفة التي مربها هذا العامل. ولقد استعرض المؤلف في هذا الفصل وجههات نظر كل من أوجست كومت ودوركيم وراد كليف براون فيا يتعلق بالإطار المنهجي المقترح لدواسة المجتمع. كما أوضح المؤلف موقف الانثر ويولوجها من التاريخ وكيفة تتميم المنافق كل من التاريخ والانثر ويولوجها من هماء الفضية المنجبة الهامة. ولقد استعرض المؤلف تعريفات كل من مارك بلوخ ولوكتجوود وذلك بالإضافة إلى عرض رأى الملامة نادل فيا يتعلق بالعرفة بين التاريخ والانثر ويولوجها، كما عرض المؤلف بعد ذلك لمؤقف الانثر ويولوجها من المنج الطبيعي، وفيه عرض لوجة نظر والانثر ويولوجها. ولقد عرض المؤلف بعد ذلك لمؤقف الانثر ويولوجها من المنج الطبيعي، وفيه عرض لوجة نظر والانثر ويولوجها وذلك ما تكون دراسة أو عليا تجهيباً.

ويشارك وراد كليف براوزه زميله ونادل، في هذا الرأى حيث يرى أن الملاحظة تعتبر من أهم قواعد المهيج الاثر ويولوجي العلمي . كما عرض المؤلف بعد ذلك لمرقف الاثنر ويولوجيا من الانسانيات حيث أن براوز، يؤكد علمية الاثر ويولوجيا وأنها فرع من العلمي العلمية في حين برى والمائية زر يشتارها أنه القنون . وأما العلامة وروث بنديك أما العلامة وكروت بنديك فترى انتهاء الاثر ويولوجيا إلى في موجوبيا إلى مجموعة فترى انتهاء الاثر ويولوجيا إلى في ويروفض اتنهاء الأثر ويولوجيا إلى مجموعة المعلمية وذلك لاسباب كثيرة مثل إمكانية التعميم في العلوم الطيعية وعدم إمكانية تحقيق ذلك في علم الاثر ويولوجيا، كما أن انظروف والأحداث الاجتماعية تصف بالحلة وذلك على عكس الظروف اللطبيعية ، كما أن تسبطها يزيد من عدم إمكانية جمل الاثر ويولوجيا ضمن العلمية .

الفصل الثاني: قضايا المهج العلمي في الدراسات الانثروبولوجية:

وقع هذا الفصل في ثلاث وأربعين صفحة ولقد حرص المؤلف فيه على دراسة أفكار الأنجاه الذي يرى إخضاع الانزر ويولوجيا للعنجي الحلفي في الدراسات الأنزر ويولوجية إلى ظهور بعض القضايا المنجية والني من أبرزها عاولة استخدام مصلحا الفسيا التجرب في الدراسات الأنزر ويولوجية . ولقد الفسيا المنافئة في ذلك بين مؤيد ومعارض، ويرى داوسكار لويسى أن استخدام عالى هده المصطلحات الإنتاق مع الاتجاه الذي يولد أن تكون الانتروبولوجيا علماً من بين العلوم العلمية حيث أن الاختلاف بينها لايتمدى أكثر من الاتجاه الذي يولد أن تكون المؤلف بعد ذلك الانجامات التطورية التي ظهوت في مجال تعاشف المنافئة المنبط والتجرب على المنافئة المنافئة الاولى في عوامل الضبطة في الدراسات الأنزوبولوجية الميانئة المنبط والتجرب في الانزلف بعد ذلك منج إعادة المدوسة المنافئة الاولى فقد تعرض المؤلف لعدد من الموضوعات الهامة المصلا التصالا وثيقا بلماء من حيث التصالا وثيقا بلماء على المنافئة ال

وبالنسبة للنقطة الثانية وهي المهج المقارن ومشكلة التجريب في الانتروبولوجيا الثقافية، فلقد أوضح الفصل المما لمن المنافق عبث برجع استخدامه إلى العالم الانتروب في الانتروبولوجيا الثقافية حيث برجع استخدامه إلى العالم الانتروبولوجيا التشغفية حيث برجع استخدامه قد مامية مقارن في صورة متقدة , ولقد المع المؤلف الى المنافق على المنافق المنافق الله المؤلف المؤلف عن المنافق على المنافق براون وأوسكان لويس وارون والمي والزين والوجيا الانتروبولوجيا القارن اينا عنوان أوسكار لويس مقاله باسم والمنجع المقارن في الانتروبولوجيا الاجتماعية، كما عرض المؤلف لموافق وإسهامات كل من دسنجرة ووفريد إيجان، ووسروبوله ووهويتها في منافق المنافق والمهامات كل من دسنجرة ووفريد إيجان، ووسروباله إجرائه المقارنة في المعمل الانتروبولوجي عند الجرائه المقارنة في المعمل المتحدمات المتحدمات المتحدمات المتخدمات المقارنة في معلية استخدام المفارنة.

وفي بهاية هذا الفصل عرض المؤلف لمنج إحادة الدراسة الذي يقوم على أساس المماثلة بين العلوم الطبيعية في دراسة الظاهرة الطبيعية والعلوم الأنثروبولوجية في دراسة الظاهرة الاجتماعية، ولذلك فإن المنبج العلمي في العلوم الطبيعية يقابله للمجيم الفاران في الأساحثون أخرون بدراسة وملاحظات مجتمع البحث مرة أخرى، ويشرط أن بأى دراسة بشكل مطلق إلا بعد أن يقوم باحثون أخرون بدراسة وملاحظات مجتمع البحث مرة أخرى، ويشرط أن تكون هذه المدراسة الأخررة مستقلة تماما عن الدراسة الأولى. ولقد ميّز واوسكار لويس، بين أربعة انواع من الدراسات المبحد الجديد.

الفصل الثالث : منهج الفهم الذاتي في الدراسات الأنثروبولوجية:

ولقد اشتمل هذا الفصل على عدد ثلاثين صفحة وأوضح المؤلف فيه أنه بسيطر على دراسة العلوم الاجتماعية منظرران، الوضعية في علم الاجتماع من ناحية ، والاتجاه الكيفي في الدواسات الانثرويولوجية من ناحية أخرى، ويطلق على هذا الاتجاه المصلاحين احدهما يقبل الاستخدام في ويطلق على هذا الأقبل الأربة نقاط أساسية متصلة اتصالا الفكر الانثرويولوجي وهو الفهم الذاتي. ولهذا فلقد عرض المؤلف في عند الفصر الاربية نقاط أساسية متصلة اتصالا الفكر الانتراء ولما الفكرية عند السوسيولوجين، منهج الفهم الذاتي عند الأثرويولوجين، مفهم البناء المعرفي، منهج الفهم الذاتي والتعبير عن مكونات النسق الممرفي، ولعل ماجهما من بين المناط الاساسية هي نلك التنطقة المتعلقة تجميج الفهم الذاتي عند الأنثرويولوجيين، وذلك لاتصالما بالدراسات المناط الانثراء ولولوجية بالمناط المناطقة المنا

في نطاق الانثروبولوجيا الاجتماعية. ومن الملاحظ أن هذا المنهج اللماني إنما يستمد أصلا على حرص البلحنين على فهم المشافل المشافل المشافل المنهج المشافل المشافل المنهج المشافل المشافل المنهج المنهجة إلى ينظم بها الأواد لفائلة وطريقتهم في استخدام هذه الفائلة وتخليهم الهاد والمشافل وطريقتهم في استخدام هذه الفائلة وتخليم لهاد والمشافل والمنافل المنهجة التي ينظم بها الأواد لفائلة من المنافل المنهج المنافلة وتغليم لهاد والمشافلة والمنافلة والمنافلة والمنافلة والمنافلة والمنافلة وتنظم المنافلة وتنظم المنافلة والمنافلة المنافلة المنافلة المنافلة والمنافلة المنافلة المنافلة المنافلة والمنافلة والمنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة والمنافلة المنافلة المنافلة والمنافلة والمنافلة المنافلة من وحمد المنافلة المنافلة من وحمد المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة من وحمد المنطقلة المنافلة
الفصل الرابع : طريقة الملاحظة بالمشاركة:

ولملذ احتوى هذا الفصل على ست وعشرين صفحة. ولقد اختار المؤلف أداة الملاحظة المشاركة من بين بقية ادارت الملاحظة المشاركة من بين بقية ادارت المؤلف أدارة المؤلف أدارة المؤلف أن بداية منذا إنها الأداة الأكثرة استخداماتية. ولقد أورد المؤلف في بداية منذا الفصل الأكثر استخداما في جالات البحرث المتعلقة بالانتروبولوجيا الاجتماعية. ولقد أورد المؤلف في بداية منذا الفصل مقدمة قصيرة عن المحال الميان المثال الميان المتعلقة عمد مدى أصبيا وضروريها في العمل الميان الاتروبولوجي ، كما أشار المؤلف إلى أنواع هذاء اللاحظة وأبعادها المختلفة مع ذكر المزايا المنهجة والعيوب التي تعملق بلمد الأداة على وجهه الحصوص.

ونظرا لأهمية الملاحظة المشاركة في مجال الدواسات الانتروبولوجية الاجتماعية والتخالية، فلقد عرض المؤلف في هذا الفصل لتقطئين أساسيتين تتصلان تماما بموضوع الملاحظة المشاركة، وهاتان النقطتان هما الملاحظة المشاركة في مرحلة ماقبل العمل المبدائي، الملاحظة المشاركة في المبدان.

وبالنسبة للنقطة الأولى وهي إجراءات لللاحظة المشاركة في مرحلة ماقبل الممل المداني، فلقد عرض المؤلف لعدد من النقاط الفرعية الهامة وهي :

أ .. الملاحظة المشاركة وتصميم البحث.

ب ـ اختيار موقع البحث.

جــ الاعتبارات الأخلاقية في إجراء الملاحظة المشاركة.

وأما بالنسبة للنقطة الثانية الأساسية وهي استخدام الملاحظة المشاركة في الميدان فلقد عرض المؤلف بالدراسة للنقاط الفرعية التالية:

- القواعد المختلفة التي عجب أن يتبعها الباحث لكي تساعده على تحقيق غرضه من استخدام الملاحظة المشاركة مثل الا يجاول الباحث أن يقاوم تسلسل المراكز الرسمية وغير الرسمية في ميدان البحث، أن يدرك الباحث الأشخاص الحاضمين للملاحظة بوجود فروق بينهم وبينة . . . النغ.
- ب طريقة تسجيل لللاحظات الميدانية حيث يعتمد التحليل النهجي للملاحظة المشاركة على التسجيل الكامل والدّقة واللاحظات التفصيلية ولذلك يجب تسجيل ملاحظات الميدان بعد كل فترة من فترات إجراء الملاحظة أو بعد إتمام كل اتصال مجلث مع الاشخاص الخاضعين للملاحظة.

كما قدم المؤلف بعد ذلك مجموعة من المقترحات التي تساهد على عملية استمادة الحوار والتفاصيل الأخرى أثناء وقوع أن إجراء الملاحظة المشاركة .

هذا ولقد أشار المؤلف إلى أن بعض الباحثين يفضلون استخدام أجهزة التسجيل في رصد ملاحظتهم، وإن كان المنصل المجاهدة مثل هذه الأجهزة وخاصة في المراحل الاولى من إجراء البحث. وهذا ققد أورد المؤلف في هذا الفصل لايجب استخدام المراحلة بشكل من هذا الملاحظة بشكل طيق وعلمي، ويشتمل غرفتها بساحد الباحثين اللين يستخدمون أداء الملاحظة الشاركة المكل من أشكال النماذج وذلك بقصد تحقيق الوضوح واسترجاع المملومات المي من أستكال النماذج وذلك بقصد تحقيق الوضوح واسترجاع المملومات الميادات من جراء استخدام الملاحظة المشاركة. كها عرض المؤلف بعد المناسبة على المسلم الميادات والتي توقرت للباحث بواسطة استخدامه الاحظة المناسبة والميادات والتي توقرت للباحث بواسطة استخدامه الاحظة المناسبة والميادات.

ولقد حرس المؤلف في هذا الموقف أيضاً على تقديم بعض الإرشادات التي يمكن أن يستخدمها الباحث لكى تساهده في عملية تحليل للعلومات الميدانية التي توفرت له من خلال الملاحظة المشاركة وخاصة من حيث صياغة الفروض والقضايا وما إلى ذلك، كيا تشتمل عليها هذه المعلومات مع محاولة إثبات مايؤيد هذه القضايا والفروض.

الفصل الخامس : منهج دراسة الحالة وتاريخ الحياة:

ولمنذ احترى هذا الفصل على أربع وأربعين صفحة، ولفذ أورد المؤلف في هذا الفصل مقدمة تضمنت الإشارة لاهمية وماهية منهج دراسة الحالة مع إيراز أهم الحالات التي يمكن للباحثين في جالات الانثروبولوجيا الاجتماعية استخدام منهج دراسة الحالة فيها . هذا ولقد عرض المؤلف بعد ذلك لعدد من الثقاط الإساسية المتصلة اتصالا وثيقا بتطبيق منهج دراسة الحالة . ولعل من أهم هذه النقاط التي عرضها المؤلف في هذا المجال:

أ _ الأسرة ومنهج دراسة الحالة.

ب_منهج دراسة الحالة وتفهم العلاقة بين الثقافة والفرد.

جـ منهج دراسة الحالة والمجتمعات المحلية.

د ـ طريقة دراسة تاريخ الحياة.

هـ. نموذج تطبيقي لاستخدام طريقة تاريخ الحياة.

وبالنسبة للنقطة الأولى : الأسرة ومنهج دراسة الحالة، فلفد أشار المؤلف إلى أن الانثروبولوجين قد اهتموا أصلا باستخدام منهج دراسة الحالة في دواسة الاسرة، ولفة جاهدت تطبيقاتهم لمنهج دراسة الحالة غتلفة عن استخدام علياء الاجتماع والنفس والمخدمة الاجتماعية لنفس ملا المنهج، حيث تركزت دراسات كل منهم حول مشكلة خاصة لمائة تم تعرب درمن منا استخدم كل من علياء الانثروبولوجيا والاجتماع والنفس والحقدمة الاجتماعية منهج دراسة الحالة من منظور غتطف وخاص به ويمبالات تخصيصه العلمي.

ولقد عرض المؤلف بعد ذلك للخطوات المنهجية التي يجب على الباحث اتباعها مثل اختياره للنماذج الأسرية التي يطبق عليها منهج دراسة الحالة.

وبالنسبة للنقطة الثانية وهي منهج دراسة الحالة وتفهم العلاقة بين الثقافة والفرد، فلقد أشار المؤلف إلى أن العلاقة بين الثقافة والفرد في قضية منهجية هامة لدى علياء الأنثر وبولوجيا وأمم يرون أن الأمرة تعتبر أفضل مجال للتعدق على التقافة والفرد، كيا أما تكشف عن طبيعة العلاقة بينها، وأنه يكن نشبيه مله العلاقة بعنها عند أحد طرفيه الثقافة وعند الطرف الأخو يقع الفرد، وعندما يلارس كن نشبيه مله العلاقة من خلال دراسة الأمرة، فإنه يستطيع بذلك أن يدرك معنى النظم بالنسبة للأفراد وأن يتحقيق على معنى النظم بالنسبة للأفراد وأن يتحقيق على معنى النظم الإسراء على إجراء مثل إجراء مثل الدراسات المتعلقة بحياة الأسرار لتقهم حياة الأفراد.

وبالنسبة للنقطة الثالثة : متهج دراسة الحالة وللمجتمعات للحلية، فلقد أوضع المؤلف مفهوم للجتمع المحلي ومدى أهميته وضرورة استخدام علياء الأنثروبولوجيا لمنهج دراسة الحالة لدراسة هذا المجتمع المحلي، وذللك بغرض جمر البيانات بطريقة منظمة وكافية ولإعطاء صورة واضحة عن الحياة داخل هذا المجتمع.

ولقد عرض المؤلف بعد ذلك للخطوات المتتالية واللازمة لإجراء دراسة المجتمع المحلي عن طريق استخدام دراسة الحالة.

وبالنسبة للنقطة الرابعة: طريقة دراسة تاريخ الحياة: فلقد أوضع المؤلف أن هذه الأداة المنهجية تستخدم عشاها يريد شعفس إعطاء صورة كاملة ومفصلة عن خرات في الحياة تنظوى على أحاسيسه وبشاعره وعواطفه وبالاخطائة المامة ويمعني إجراء تحليل عام للمانه. وفقد أشار المؤلف إلى أنه يمكن أن يدون الشخص ذاته ملاحظاته بنفسه أو يقرم بللك الباحث من أجل التعرف على الجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية والتقافية والاقتصادية المتعلقة بالفرده. ولتكوين صورة متكاملة عن الحالة بكافة أبعادها.

ولي النقطة الخامسة : نموذج تطبيقي لاستخدام طريقة تاريخ الحياة، فلقد أورد الباحث نموذجا لكيفية تطبيق طريقة تاريخ الحياة، وهي دوامة أنتروبولوجية عن جاهة المبوذين في الحند، وهدله الدوامة أجراها دجم فريمانه. وهذه الدوامة المبادئة هي عبارة عن سيرة ذائبة المنخصية هندية تنمى دمولي والتي تمثل طائفة هندية منبوذة وهي طائفة المباوري تعيش في ولاية أورسيا الهندية. وقد كشف ومولي من خلال سرد تاريخ حياته عن طبيعة قاع الحياة في المجتمع الهندي وشكل الحياة التي تحياها هذه المطائفة الهندية المنبوذة التي يتنسي اليها.

هذا ولقد استمان الباحث في دراسة تاريخ حياة شخصية ومرلى، بالإطار المنهجي الذي استخدمه ودافيد ماندلباوم، في دراسة السير الذاتية. ولقد عرض المؤلف لهذه الدراسة الذاتية من خلال الجوانب والأبعاد التالية المتعلقة بحياة مولى وطاقات وهي:

أ _ البعد البيولوجي.

ب_ البعد الثقافي.

حــ البعد الاجتماعي.

د _ البعد السيكولوجي.

كما عرض هذا الفصل بعد ذلك لمختلف التحولات الرئيسية في تاريخ حياة شخصية مولى وذلك من خلال تطبيق طريقة دراسا سبر الحياة. ولقد كشف تاريخ حياة شخصية مولى عن أربعة تحولات رئيسية حدثت في حياة مولى أضاءت كثيرا من جوانب حياة ملما الشخص من ناحية وحياة طائفته من ناحية أخرى. كها عرض المؤلف بعد ذلك لطبيعة صليات التكيف في تاريخ حياة مولى ولمختلف الشائح الثبائية والعامة التي أسفرت عنها هلمه الدواسة اللماتية.

وفي نهاية هذا الكتاب عرض المؤلف لمجموعة المراجع العربية والأجنبية والتي استعان بها والتي بلغت ستة عند مر مجعا.

ومما لائبك فيه أن هذا الكتاب يكسب أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى تعمقه بالدراسة في للتاهج وأدوات البحث المستحدثة في نطاق الانتروبولوجيا الاجتماعية، وذلك بالإضافة إلى مناقشته للقضايا والجوانب المنهجية الجدلية المتصلة بيامه المناهج والأدرات البحثية المستحدلة.

كها أن المؤلف ناقش كل هذه الموضوعات المنهجية التى عرضها بطريقة واضحه سلسة بما يشير إلى تفهمه العمين لكل ماعرضه في كتابه القيم، ولاشك أن وضوح المنى والسلامة والذقة والأصالة والجملة التي يضونها هذا الكتاب سواء من حيث المرض أن من حيث المناقشة تجمله ويلاشك إسهاما علمها إيجابيا ورائدا في بجال المدراسات الأشروبيورجية المربية المعاصرة. كيا أن هذا الكتاب يعتبر رصيفا طبيا يجب أن يستقمل في أجزاء أخرى وأن يناقض يقية المناجع أو الأطر للنهجية في الانشروبولوجيا الاجتماعية على وبعه الخصوص. لمناهج المستطاع أن يحقق جملة أهدافه التي سعى إليها وخاصة من حيث عرض بعض المناهج - موروبوج المستحدثة من ناحية وإثارة بعض الفضايا المنهجة الشكارة والتي كثر حوفا الجدل من ناحية الحرى، كما أن المؤلف كان قد حرص على تقديم حراسة تطبيقية لأحد المناهج الانتروبولوجية التي أشار إليها وذلك لضمان زيادة التوضيح والفهم لما احتراه هذا الكتاب . كل هذا بجعل هذا الكتاب رصيدا طيا وجيداً يجب أن يضاف إلى رصيد المكتب . كل هذا بجعل هذا الكتاب عضادة والانتروبولوجيا الإجتماعية خاصة .

مراجعة: زكريا محمد فودة قسم الاجتماع-جامعة الأزهر للبنات

Eva Etzioni Halevy & Amitai Etzioni, SOCIAL CHANGE, Sources, Patterns, and Consequences, Basic Books, Inc. Publishers, New York, 2nd Edition.

إنزيوني، أميتاي، وإيفا، التغير الاجتماعي: مصادره، نماذجه، تتأثيجه، ترجمة محمد أحمد حنونة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٤، جزآن، الأول ٤٥٠ص، والثاني ٤٤٥ص.

يعد كتاب "المتغير الاجتماعي : مصلاره، غلفجه، نتائجه» مصدراً اساسيا للمهتمين بعلم الاجتماع، ولقد قام عمد أحمد حزرة بترجته من الإنكليزية إلى العربية، وراجعه عبدالكريم ناصيف، ونشرته وزارة الثقافة والإرشاد القومي في دمشق، في عداد منشوراتها لعام ١٩٨٤، ويقع في جزأين ضخمين، يتألف الأول من ٤٥٠ صفحة، ويتألف الثان من ٤٤٥ صفحة.

والكتاب مجموعة من الأبحاث، لمدد كبير من للؤلفين، جمعها وصنفها كل من أميتاي إنزيوني، وإيفا إنزيوني، ومن المؤلفين اللين اختيرت يعض أبحائهم في الكتاب: هربرت سبنسر، وأوضست كونت، وازوالد شبنجلر، وفيلغرود باريتو، وكارل ماركس، وفريدريك أنجار، ومكس ويع، وفردينائد توينز، وقالكوت بارسونز، وفرانسسكا كانسيان، ورالف داريندورف، وفريس آ. كوسر، وجوليان هد. ستيوارد، وغيرهم.

وفي الصفحة الرابعة من الكتاب، وهي صفحة العنوان الأصلي، وضع المترجم توثيقا للكتاب يتضمن عنوانه، واسم مصنفتيه، ودار نشره.

ومن المؤسف بعد ذلك أن المترجم لم يشر إلى تاريخ الطيمة المعتمدة في الترجمة، وهي الطبعة الثانية، ولم يعرف بالمصنفتين، ويبدو أنهيا شفيفتان، كما يبدو أن إيفا متزوجة من السيد هالفي، الإلصاقها لقبه بلقبها. ويلاحظ أن المستفتين لا تختاران للباحث الواحد غير فصل واحد، فكل فصل لباحث، مما يدل على سعة الطلاعهها، ووفرة مصادرهما، وهوما جعل الكتاب أكثر شمولا لعند كبير من المؤلفين والباحثين في علم الاجتماع، إذ أن عند المشاركين في الكتاب يكاد يبلغ عدد فصول الكتاب الخمسين.

ولقد كانت المختارات شاملة ومتماسكة ومتنوعة، وصرحت الصنفتان في مقدمة الكتاب بطريقة اختيارهما الأبحاث، فقالنا: "لقد حاولنا اختيار الكتابات الموجزة بذائها، أو تلك التي يمكن أن نقتب منها، دون أن تصبح مبهمة أو مشوشة، ويمكن أن تكون في الوقت ذاته مفتاحا لبحث مواضيع أخرى، خارجة عن نطاقها" (ج/ ص٥).

والكتاب يضم، بجزأيه الاثنين، سبعة أقسام تحتوي خسين فصلا، والأقسام السبعة هي :

- ١ _ مصادر التغير وتماذجه : النظريات الكلاسيكية .
 - ٢ ـ مصادر التغير ونماذجه : النظريات الحديثة.
 - ٣ _ عجالات التغير: المجتمع الحديث.
 - ٤ ـ التحديث .
 - ٥ _ مستويات التغير.
 - ٦ _ عمليات التغير.
 - ٧ _ المبادرة الإنسانية في التغير الاجتماعي.

وتقدم المسنشتان لكل قسم مقدمة كان قصدهما منها، كما صرحتا في مقدمة الكتاب، "أن تتبر اهتمام دارس المادة، وأن تبين له بعض الحيوط التي تربط الأيحاث المختارة، كما وتبين له الخطوط الرئيسية للبحث والمناقشة في المراضيم التي تم بحثها " (ج1 ص٦).

واتسام الكتاب تتنابع في تسلسل منطقي ، يقوم على أساس من النمو الداخلي ، والاتصال التاريخي ، والانتقال من رصد الظاهرة إلى تضيرها إلى تقديم الحل ها ، وإذا كانت معظم فصول الكتاب الحسين تقدم أبحاثا ظاهرية ، فإن سهضها يقدم أبحات التاريخ ، قدم الحضارة عبر الحالات الثلاث الإنفاء أوضيت كونت (ج ا ص ٣) و"دور النخبة "لؤلفه : فيلميد دوراديتر" (ج ا ص ٥٥) و"المجتمع القوضوي" "لؤلفه : فيلمب م . هارسر" (ح/٢ص (٢٧١) ومن الأبحاث التعليقية المتميزة : "المشكلة الزنجية الأمريكية في إطار التغير م . هارتماعي" ، لؤلفه : "الزلول دورة" (حـ ٢ ص ٢٠٥).

ويتضمن القسم الأول أبرز النظريات الكلاسيكية لرؤاد علم الاجتماع الذين اهتموا بالمنحى العام للمجتمع وتاريخه ومعناه، والذين سعوا إلى شرح التطور الماضي للمجتمع .

وقد اختيرت في هذا النسم تسمة أبحاث توزَّعت على تسمة فصول هي :

- ١ _ غو الجنمعات : هربرت سينسر.
- ٢ _ تقدم الحضارة عبر الحالات الثلاث : أوغست كونت.
 - ٣ ـ دورة حياة الثقافات : أزوالد شبنجلر.
 - ٤ ـ دور النخبة : فيلفريدوباريتو.
 - ه .. موجز في المادية التاريخية : كارل ماركس.
 - ٦ _ صراع ألطبقات : كارل ماركس وفريدريك انجلز.
 - ٧ _ دور الأفكار في التاريخ : ماكس ويبر.
- ٨ ـ إضفاء صبغة النظام على ذري الحالة القدسية : ماكس ويبر.
 - ٩ ـ من الجماعة إلى المجتمع : فردناند تونيز.

إن التطور الاجتماعي عند هربرت سبنسر وأوغست كونت يسيروفق خط مستقيم، فالمجتمع عند الأول ينمو

غوا عضويا يتزايد فيه التعقيد وهو يتفامل بظهور نظام صناعي يجمعي حقوق الفرد ويلغي الحموب ويزيل الحدود ويقيم مجمعها عمالياً. أما الثنائي فيرى أن للمجتمع يتطور بالمرور في ثلاث حالات : حالة لاهوتية وحالة ميثافيزيقية وحالة وطفية .

وبمقابل هذه النظرة المتفاتلة قدم اشبخبار نظرة أخرى متشاتمة ترى أن تاريخ البشر سلسلة من الرقمي والانصدار لا نجابة لها، ولا تنتهي إلى شيء، شأنها شأن الكانن الحي، تبدأ بالولادة فالطفولة فالنضج ثم الشيخوخة والموت، ولا تحقق الحضارات شيئا من التطور إذ تنتهي كل حضارة إلى المدرجة التي بدأت بها.

أما فيلفرد وباريتو فيرى أن التغير السياسي لا يتغدم الجماهير في شيء إذ تبقى بعيدة عن المشاركة الفعالة في حكومتها، والتغير الذي بجدث ليس إلا استبدأل نخبة غنارة بنخبة أخرى.

وتبدي المسئنان رايم إفي النظريات الكلاسيكية فتقولان : "إن للنظريات الكلاسيكية سحرا كبيرا، ذلك أن عهالها واسم، وادهامها بإمكانية التطبيق لا حدود له، كها أن لفتها غير تفنية ومنيرة، لكن بالرغم من ذلك فقد أثر علم الاجتماع الابتعاد عن بلل جهود لتعديل تلك النظريات، والسبب في ذلك أن علم الاجتماع كان مضطرا إلى التخلي عن تلك النظريات. ثم تقولان : "وقبل أن يستطيع هذا العلم إحراز أي تقدم، كان على علم الاجتماع أن يتخل إلى حد كبير عن البحث عن النماذة الشاملة وعن الأسباب الأساسية للتغير" (ج1 ص19).

وفي مقدمة القسم الثاني من الكتاب تؤكد الصنفتان أن النظريات الكلاسيكية العظمى "لم تعطنا توجيها كافيا للبحث الاجتماعي، ومع هذا لم تحل نظرية حديثة للتغير الاجتماعي محلها، إذ لا توجد نظرية دقيقة عن التغير الاجتماعي، كها لا توجد نظرية هامة عن تطور المجتمع"رج! ص119.

وقد خصت المستثنان القسم الثاني .للنظريات الحديثة للتغير الاجتماعي، ويتضمن هذا القسم أيضا تسعة فمبول، تأخذ أرقاما متسلسلة ترتبط قيها بالفصول التسمة السابقة، وهي على الشكل الثاني :

١٠ ـ النظريات الوظيفية للتغير : تالكوت بارسونز.

١١ ـ التحليل الوظيفي للتغير: فرانسكا كانسيان.

١٢ ـ نحو نظرية للصراع الاجتماعي : رائف داريندورف.
 ١٣ ـ الصراع الاجتماعي ونظرية التغير الاجتماعي : لويس أ. كوسر.

١٤ ـ مصادر القوة المجتمعية : س. رأيث ميلز.

١٥ ـ النهج التطوري الجديد : جوليان هـ. ستيوارد.

١٦ ــ الانتشارية : ١. ك. كروير.

١٧ ـ نحو نظرية التوجيه المجتمعي : أميتاي إنزيوني.

١٨ _ حافز العمل والإنجاز القومي : ديفينس. ماكليلاند.

وفي الفصل السادس عشر يتكلم ا. ل. كروير على الانتشارية، فيقول : "الانتشارية عملية تكون تدريجية عادة، إنما ليس حتار دائها، بها تتشر عناصر وأنظمة الثقافة، ويمكن بواسطتها للاختراع أو التنظيمات الجلديدة المطبقة في مكان ما أن تطبق في مكان مجاور، وفي بعض الحالات يتقل تطبيقها إلى المناطق التي تجاورها، حتى تنتشر في جميع أتحاء المالي " (ج١ ص ٢٤١)

ويميز كروبر بين انتشار الثقافة وانتقال التراث، فيقول: "إن التراث يشير إلى انتقال المعتصر الثقائي من جيل إلى ا آخر من نفس الشعب. أما الانتشار فهو انتقال ذلك المعتمر من شعب لآخر، لذا يعمل التراث وفق عامل الزمن، بينها يعمل الانتشار وفق عامل المكان، مع ذلك فإن الانتشار في المكان يمكن أن يكون سريعا أو يطيثا وبذلك يشتمل أيضا على عامل الزمن" (ج١ ص ٢٤١). ثم يرى أن كلا من التراث والانتشار علمالان محافظان في تلويخ الثقافة إذا ما قورنا بعامل الاختراع المبدع، ويؤكد بعد ذلك أن المادة الثقافية التي لا تنتشر خارج حدود الشعب الذي تأصلت فيه لن يكون لها نصيب من البقاء، بل من المحتمل أن تفنى بنمو مواد جديدة ضمين هذه الثقافة نفسها.

ثم يتحدث كروبر عن مدرستين للانتشارية : الأولى المدرسة الألمانية النمسوية والثانية المدرسة البريطانية. وتذكر المدرسة الأولى "وجود سبح أو ثماني تفاقات أصابية، لا تعمل بحاطق جفرافية أو مناطق ثقافية، بل هي غافج ثقافية، وكل مها ذو أصل مستقل نشأ في أحد أجزاء العالم في انتشر بشكل رئيسي كوحدة واحدة . . . وقد توليات هامه الكتل بالتعقيب من حيث الزمن، وعلى تحو معطوه من حيث درجة التقدم أو التعقيد، وهم انتشارها في ختلف أتحاه العالم غلمت متواجدة في كل التقافلات بتسب مخافية من الاعتراق أو المنافلات بإس من ١٤٤٥.

أما المدرسة الإنكليزية فقد نشأت بعد المدرسة الأالنية، وهي تقول بأصل ثقافي واحد، للتقافات الإنسانية كلها، فمن المسلم به عند أنصار هذه المدرسة أنه حدثت في مصر حوالي عام ٢٠٠٠ ق. م "مجموعة غير عادية من الحواودت ولمدت وصفة ثقافية أدت إلى تطور في الزراعة وصناعة المعادن والتنظيم السياسي والملكية والكهنوت والتعلق المجلة بعد الموت والتحنيط والكتابة والمؤسسات التقافية الأخرى، ومن مركز النشره هذا انتقل المد الثقافي مع شيء من المحينات وشيء من التشوهات ويصورة كلية أو جزئية إلى ما بين المهرين وعالم الميحر الأبيض المتوسطة، وإلى المفد وأتيانوسة، والمكسبك والبيرو، وشكل جزئي إلى الشموب النائية التي كانت ستيفي بدائية لولا ذلك، ويقية تاريخ الثقافة هو بصورة رئيسية قصة أنعدمالات الطفيفة لهاده التعافة المطيمة الوحيدة، حتى بدأ الهونان بإحلال الحضارة علمها" (جا ص ٢٤١٠).

وهل الرخم من إدراك كروبر نقاط الفيمف في آراء هاتين للمرستين، فإنه يلح عل تأكيد الجوانب المي يراها إيجابية في المدوستين، وأهمها أنهما "جملنا من الممكن قيام علاقة عمدة بين عدد من عناصر الثقافة المنفصلة أو الممقذة جغرافيا وأدنا إلى نشود اهتمام جديد يتاريخ المشافة (ج1 ص127).

وللمصنفين رأي في نظرية كروبر في الانتشار وضحتاه في مقدمة القسم، حيث قالتا: "إن معظم هلها الاجتماع بجدون أنه من العمعية قبول هذا اللهج، متلرعين بالقول: صحيح أن أخطارا كثيرة انتشرت من مجتمع المخرو، ولكن في نفس الرقت يوجد هناك إبدام مواز لهذا للخرو، وخاصة في العصور الحليقة بسبب تحمين المواصلات، ولكن في المنتخار إذ نرى أن تقافين أو مدة المخروب الأكبر، والشيء الاكبر أسهي هارئي الا القليل من الحلول التي تصل إلى المجتمعات الحقول المنتخاب ، والكثر من هذا هوأن على الاستماب ، والاكثر من هذا هوأن ما ميل من حلول متشابة ترج ١٩٦٨.

ولقد شاركت أميتاي انزيوبي في المصنف ببحث هام ضمنته الفصل السابع عشر، وعنوانه : "نحو نظرية التوجيه المجتمعي" (ج١ ص٧٤٩).

وفي هذا البحث تتناول أتزيوني قضية من أهم قضايا علم الاجتماع، وهي إمكانية تسيير أفراد المجتمع للتطور الاجتماعي والمتحكم فيه، بدلا من تركه تطورا عشوائيا.

وتبدأ أنزيوني البحث بطرح السؤال الآتي: "ماهي الظروف التي تكون فيها العمليات موجهة من قبل المشاركين فيها، مقابل الظروف التي تكون فيها متطورة فاتباً ؟ ا"رج۱ ص٢٤٩٠). ثم نفرر الحقيقة الآتية : "كلما كانت المقدرة على النوجيه أكثر، كلما كان أفراد المجتمع أكثر حيوية في تكوين تاريخه، وكلما كانت مقدرتهم أقل، كلما كانوا خاضعين لنماذج ليس لهم يد في تكوينها".

وتحاول بعد ذلك كشف العوامل المؤثرة في قدرة للجنمع على التوجيه، فنذكر أولا المعرفة، إذ "تتأثر الدرجة التي

يكون فيها العنصر العامل فعالا بمقدواته على ضبط الحركة وقوته النسبية وقدرته على تكوين إجماع في الرأي ، ولكل من هذه العوامل بعد داخلي وبعد خارجي ، ألا وهو كمية ما يعرفه عن نفسه وعن الآخرين" (ج١ ص٢٤٩).

ثم تخلص إلى أن "الدراسات السابقة للمجتمع كانت تؤكد بشكل تموذجي على حجم سكانه وأرضه ودخله القومي، غير أن الدراسة الحديثة نفييف عدد الشهادات العلمية التي يخرجها للجتمع، رحجم قوته البشرية المحترفة، والأموال الموظفة في ميدان البحث والتطوير، كمؤشرات للتغير للجتمعي الرئيسي. "(ج١ ص٢٥١)

وتذكر إنزيوني بعد ذلك عاملا آخر في نوجيه التغير للمجتمعي هو النخبة التي تتخذ القرارات، وتشير إلى أن الدراسات الإجماعية كانت تمني بانفلاق النخبة وانفتاحها والإجراءات التي تتخذها لصنع القرار والطرق المستخدمة للاتصال بين النخبة والوحدات الكاملة، على حين أخذ علم الاجتماع الحديث يمل إلى "تحري الأوضاع الأصامية، مثلا مستوى للموارد الاقتصادية التي تتحكم بالوحدة، والفرص التعليمية لأفراد النخبة"(ج1 ص٥٧٧).

ثم توكد "أن الكثير من الدول المتخلفة ليست مكتفلة بالسكان أو فقيرة بمواردها الطبيعية، بل فقيرة في مقدرتها على التمكم، وتُقتل نخيتها مكتاز فرضا في الأهمية" (ج1 صربه ٣٠) ونذكر مثلاً لللك تكنا والأرجيتين، فقد كانا مسترى التطور الاقتصادي فيها عام ١٩٣٠ متشاباً في العديد من المؤشرات وغير أن كندا منذ ذلك الحين واصلت التطور، بينها بقيت الأرجيتين منخلفة، وج1 صبه ٢٠٠ وترد ذلك إلى "القرق بين حكومة كندا وقيادة الأرجيتين، حيث أن الأولى حكومة وبقراطية متجارية مع متطلبات الشعب، والثانية حكومة فيكتالورية" وج1 صـ١٥٠).

وتذكر إتزويق بعد ذلك عاملا ثالثا للتحكم في تغير المجتمع وهو القوة، ويقصد بها "الموجودات المجتمعية وتمتلكات الوحدة المجتمعية" (ج، اسم ٢٦٠) وتؤكد أن قياس المرجودات التي تمتلكها الوحدة المجتمعية ليس بعد ذاته دلالة على توتها بل على قوتها الكامنة فقط، فالموجودات بكن أن استعمل أتوليد من الموجودات أو يمكن أن تستهلك أو تقوّن . . . لللك يمكن من حيث المبدأ للوحدة القميمية الموارد أن تختلك قوة أكثر عا نفعله الوحدة الغمية إذا ما خصصت الوحدة المضمية الكثير من موجوداتها إلى قوة إنتاج" (ج١ ص ٢٢٠ - ٢٢١)

ومن ثم تمنىٰ بتمبئة الفرة وتوجيهها، فتقول : "من المشروري ألا تدرس فقط الفوة الكامنة للمنصر الفاعل في المجتمع، بل يجب أن ندرس أيضا مقدرته على التعبئة والتي تؤثر على قوته الحقيقية" (ج١ ص٣٧٣).

وفي الفصل الثامن عشر، وعنوانه : "حافز العمل والإنجاز القومي"، يعالج ديفيد ماكليلاند السبل المساهدة على تطوير الإنتاج القومي ، فيركد أنها قوة الشعب العامل الذي يسعى إلى البناء والإنتاج .

وما يقوله ديفيد في مفتح الفصل: "ما الذي يدعو إلى نشوء الحضارة؟ ليس بالطبع المصادر الخارجية أي الأسراق أو فلزات المحادر الخارجية أي المسادن الروح المشاريعة التي تستقير هذه المسادر، الروح المشاريعة التي التحال من هم المشوولون عن إيقاع النبو الإقتصادي في البلاد الفقيرة في الوقت الحاضر؟ إنهم ليسوا المشطفين الاقتصاديات أو السياسيين، بل المفلين الذين تبتّ حوافزهم في إذا كان ينبغي تحقيق أهداف المنطفين أم لا" (ج١ ص٢٧).

ويتابع ديفيد البحث مستفيداً من تتأتج علم النفس التحليل، والتحليل النفسي، مؤكدا ما سماه حافز الإنتاج، الذي هو أهم من العوامل الحازجية "مع أنجا الجافاة يكن أن تلسب دورا" رج الا و۲۹۳ والدي يمكن أن يقرى لذي الأمة ويقودها إلى نجاح اقتصادي وتطور تقني، فباستطاعة الناس، كما يقول: "أن يهمنموا مصيوهم، وان الممولت الحازجية والضغوط ليست هامة كثيرا في تكوين التاريخ بل الملم هو كيفية استجابة الناس لتلك التحديات، وكيفية استجابتهم تتمد على مدى قوة اهتمامهم بالإنجاز" (ج! صرح ۴٠٠).

ويعالج هوراس م. كالين في الفصل الأربعين موضوع "التجديد والابتكار"، فيقول : "يمكن أن يكون

التجديد بطيئاً أو سريعاً، مركباً أو بسيطاً، ولكن تجيّه متعدّر، بمعنى أن مرور الزمن نفسه هو تجديد، حيث أن عامل الزمن يؤثر في المؤسسات والمجتمعات بكمية لا نقل عن تأثيره في الأخشاب"(ج٢ ص.٤ ٣٠).

ثم يرضح أن أفضل ظروف التجديد هي شيء من المرونة والاستعداد لدى النموزج العفوي للمجتمع نفسه، فهلم كقاعدة تتطور بسعولة أكثر في المجتمعات الجديدة حيث تتكون المبدايات الجديدة كما تعطور أيضا خلال الأزمات مثل حرب أو كساد صناعي شديد، أو كارة طبيعة أو ثروة، ففي مثل هذه الارقات نجد أن الملمب على أرضية من الحوف والشعب على المراحك المتعدد المسادية من المؤسسة من المؤسسة المتعدد المسادية من المتعدد المسادية من المتعدد المسادية المتعدد المسادية المتعدد المسادية
ثم يشير إلى ما ينيره التجليد من عداء، لأن "جميع التجديدات عبدف إلى إعادة التمديلات في توزيع وتنظيم الشوى الاجتماعية، فإنها بشكل آلي تثير عداه القوى التي أزعجتها (ج٢ ص٣٠٨). وهو لا يريد من المبكرين أن يكونوا ثواراء ولكنميم يفحلون إلى أنخاذ مواقع تتالية، ويوضح ذلك، فيقول: "لليس من المفرودي أن يكون المبكرون ثوارا، ولا مزاج الابتكار مزاج ثورة أبياة "(ج٢ ص٣٠٥) ولكن : "بالرغم من ذلك فإن المجددين يضطرون لاتجاذة مواقع تتالج الا تجميداتهم تدخل تنظيا اجتماعها معظم مؤسساته تتابع مصالح مقررة، وتدخل كمنافس ومنتقص لحذا التجديد أن ذلك "ج٢ ص٣٠٥).

+

كما يعالج رائف لتتون في الفصل الحادي والأربعين موضوع "الاكتشاقات"، فيقول : "الاكتشاف والاختراع هما نقطتا البداية البديهية لاية دواسة للنمو الثقافي وللتغير، حيث أنه بهاتين الممليتين فقط يمكن أن تضاف هناصر جديدة، لمجموع عنوى الثقافة." (جد ٢ ص ٣٠٩) ثم يميز بين الاكتشاف والاختراع، فيقول : "بيكننا أن نعرف الاكتشاف بأنه أبنه إضافة للمعوفة، والاختراع بأنه تطبيق جديد للمعرفة"رج٢ ص٣٠٩).

ويعطي لتتون بعد ذلك مثالا بسيطا على مسترى فردي للتمييز بين الاكتشاف والاختراع، فيقول: "هناما يسحب طفل صغير ذيل قطة وغذش، فإن هذا التنابها الخاص للسبب والتيجة هو اكتشاف بالنسبة المطافر، حيث تصبح الحقيقة الملحوظة لديه والتي تضاف إلى غزون محرفته هي أن القطة تخذش إذا جرّت من ذيلها، وإذا سحب طفل ذيل قطة، عندما يكون شخص أخر عمداً جا يحيث يخدض ذلك الطفل، فإن هذا المعل يعتبر نوها من الاختراع، حيث استخدمت المرفة بطريقة جديدة، لتنجز غاية معينة" (ج٢ ص.٣٥ ع. ٣٦٠).

ثم يؤكد لتتون أن اختراها مسينا لا يمكن أن يتم إلا في سياق ثقافي ممين، ويوضح ذلك، فيقول: "لقد عرفنا الاختراع بأنه تطبيق جديد للمعرفة، وهو تعريف يتضمن فورنا أن الموقة تسبق الاختراع، وكل ثيء جديد يجب أن ينمو بشكل مباشر من الألبياء الآخرى التي حدثت سابقا، ومكملا لا يمكن لمخترع موجود في ثقافة تجهل مبدأ الدولاب أن يتتع أداة بسيطة حتى ولوكان دولاب عامل الحزف أو للمفرطة، هذا الوضع لا يتطبق فقط على الاختراعات الآلية، بل على الاختراعات في جبح المليدين الاخرى ليفينا" (ج) ص17.

ثم يشير إلى الاختراعات في مجال المعلوم الإنسانية والأطر الثقافية ، ويؤكد أن الاختراع فيها "ما يزال ينظر إليه باشمئزاز ولكن هذا الموقف بمكن أن يتغير عندما تصبح الضرورة للتغيير في هذا المجال واضحة للميان تماما، لكن لم مجلث في التاريخ أن قدم الأفراد فرصا لزيادة وغمسين النواحي لللدية في الثقافة أفضل من هذا الوقت. ففي معظم المجتمعات طريق كل من المخترع والشيء المخترع صعبة، وإنه لن المدهش أن القليل من المخترعات بنمى حية حتى تتدمج فعلا في الثقافة، إذ مقابل كل اختراع كان ناجحا، بالمنى الثقافي والاجتماعي، هناك على الأقل ألف اختراع تساقط على الطريق" (حد 7 ص٣١٣).

ولتتون ينه بلنك إلى أهمية المخترعين وضرورة الاهتمام باختراعاتهم ، ويظهر أن كثيرا من الجهود قد ضاعت، "فغس الأضياء اخترعت مواوا وتكواوا، ووفضت مواوا وتكواوا حتى هيأت التغييرات المتصلة بالثقافة مكانا لها"(ج٢ ص١٣).

ثم يقول : "في الأفناء للطرد لثقافته لم يستخدم أي مجتمع عشر مقدرة أفراده الاختراعية، وهناك بضع ثقافات لا تربنا أكثر من حفنة من الأثار التي اخترعت من قبل أعضاء المجتمعات التي تنتسب إليها، وجمع الثقافات نمت بصورة رئيسية عن طريق الاستعارة" (ج٢ ص٢١٧) . وكان لنتون يشهر بذلك إلى نظرية كروبر في الانتشار.

÷

إن الكتاب يجيط بموضوع التغير الاجتماعي إحاطة شاملة، وقد أحسنت المصنفتان اختيار الابحاث، ومن حقه في الواقع أن يوصف بأنه موسوعة التغير الاجتماعي، ولعل كتابا آخر في مثل هذا الموضوع لم يصنف بمثل ما صنف به هذا، الكتاب.

ومما لأشك فيه أن المترجم قد بذل جهدا غماما في ترجمة الكتاب، وليست ترجمته بالعمل السهل، لما يمتاز به الكتاب من تخصص فقيق، ولما هو طهيه من ضخاصة. ولكن جهد المترجم كان من الممكن أن يكون أكثرواها لو أنه هي بحريف الأعلام والمصطلحات، أو رقوه بفهارس فنية تكون عونا للباحث للمودة إلى الكتاب، ويبدو فريها بعد ذلك ألا يكون الكتاب مؤودا بقائمة المراجع، أو بقائمة كتب مقترحة للمطالعة، ولعل المترجم أسطع تلك الفائمة، أو الجمية التي تولت نشر الكتاب، ظنا أن تلك القائمة لن تفيد الفاريم، العربي، وهي في الواقع ضرورية ولابد منها، للباحث المتخصص، وهي تدل القارىء غير المتخصص عل طريقة المحت العلمي، ومنهجه.

ويلاحظ أن هنارين بعض الفصول غير مستقرة في الترجة، فهي في داخل الكتاب على صورة معينة، وهي في الفهرس على صورة أخرى هنتائه من ذلك مثلا: الفصل الحادي والمشرون، فعنوانه داخل الكتاب : "التغير الفضل السابع والمشرون، فعنوانه المشرون، فعنوانه المؤلفية تكون الطبقات"، وهوفي الفهرس : "اللنبوع في نمو الاكتفاء المالسيّ ، والفصل داخل الكتاب : "الانطلاقة نحو نمو الاكتفاء المالسيّ ، وهوفي الفهرس : "المشروع في نمو الاكتفاء المالسّ» والفصل الثاني معمرين : تحديث الناس في أسباب ونتائج النغير الفري في منة من الأقطار النامية". وهوفي الفهرس : "عليث الناس في أسباب ونتائج النغير الفري في سنة من الأقطار النامية". ولمن خلك إلى عناوين الفهرس وباخل الكتاب عائد إلى مراجع الكتاب، إذ رعا عدل الغنوان في داخل الكتاب، وذرعا عدل الغنوان

وفي الكتاب ثلاثة نصول لم يدكر اسم مؤلفها ، وهي الفصل السايع والعشرون (ح٢ ص٤٥) والفصل الحادي والثلاثون (حـ٢ ص١٢٧) والفصل الثاني والثلاثون (ح٢ ص٤١١) ولايظن أن تكون تلك الفصول لمسنفتي الكتاب، كما لا يظن أن يكون ذلك من تقصيرهما ، ولعل أسها مؤلفي الفصول الثلاثة سقطت سهوا في الطباعة .

ويلاحظ أن للترجم كان يترجم مصطلحات الاجتماع جيما إلى العربية من غير أن يثبت أيا منها كيا هو في اللغة الإنكليزية، وكان حريا به أن يفعل ذلك على الاقل بالنسبة إلى المصطلحات التي لم تستقر ترجمتها بعد، أو أن يضم في خابة الكتاب ثبتا بالمصطلحات الانكليزية مع ما اختتار لها من مقابل بالعربية .

وبما يؤكد أهمية ذكر المصطلح الأجنبي الاضطراب الحاصل في ترجمة عنوان الفصل التاسع والثلاثين، فهو في

داخل الكتاب : (دور المنشط "المسرّع")، وهو في الفهوس: "دور المهور"، ولئن دل ذلك على شيء، فهو يدل على اضطراب المترجم والمراجع في مصطلح أجنبي، وترددهما بين ثلاث ترجات: "المشط" و"المسرع" و"المتهور".

ولعل من الضرورة أن يشار إلى بعض الأعطاء التمبيرية الواردة في الترجة، ويمضها ما يشيع في كتابات المثفنين، ولكن شيوعها لا بسوعها، ولذلك يقتضي الأمر التنبيه إلى بعضها، ومنها قوله: "إن تنوع روفرة المواد . . . "رج ا صره»، وصوابه: "لما تراد تلو المواد وفرنها . . " لأن المضاف أبيه لا يتأخر عن المضاف، ومثل هذا الحظا يتكرر كثيرا. وقوله: "كلما زاد المتعلمون كالم زاد الطلب عليهم" رج " ص٦٠ كا، وصوابه عنم تكرار كلها، وقوله: " "الأثار الناجة على المجتمع" (ج ا ص٦٠ ع) وصوابه: " الأثار الناجة في المجتمع"، لأن فعل أثر يتعدى بحرف الجر" " لل محرف الجر" عمل"، لا يعرف الجر" عمل"، لا بحرف الجر" " على" وقوله: " "منظر عبرة." وح " ص٤٠ ان وصوابه: " "جزاً".

وعلى الرغم من تلك الملاحظات التي تم تقديمها بالنسبة إلى الترجمة، فإن وجود كتاب باللغة العربية بين يدي الغارىء مثل هذا الكتاب، يعد في المواقع سدا لثفرة كبيرة في المكتبة العربية، ولاسيها في ميدان البحث الاجتماعي.

إن نشر كتاب مترجم إلى العربية مثل كتاب "التغير الاجتماعي : مصادره نماذجه، نتائجه" يسهم إسهاما كبيرا في تطوير الدراسات الاجتماعية في الرطن العربي، كيا يعد فتح نافلة للمثقفين العرب، يطلون من خلالها على علم أصبح له دوره في تطوير للجنممات تطويرا مدروسا، ولعل في نشره حافزا للمختصين في الدراسات الاجتماعية إلى تأليف ما يشاكله لمعالجة قضايا للجنمع وتطويره في الوطن العربي.

ويبدو حقيقة ما تشرر إليه للصنفتان في مقدمة الكتاب من أن "التغير الاجتماعي كان قد أهمل من قبل هلها الاجتماع، وأنه سيكون ذا أهمية كبرى في المستقبل القريب"، (ج١ ص٣)، ولعل كتابيها هو المئه إلى تلك الأهمية، والدليل علمها، في آن واحد، وهو من غير شك وائد في تصنيفه، ومبيكون لؤمن غير قصير مصدوا أساسيا للبحث في للموضوع الذي يتعرض له.

أحمد زياد محبك كلية الأداب ــ جامعة حلب

محمود عباس، العلاقات السرية بين النازية والصهيونية، دار ابن رشد للنشر والتوزيم، عمان، ١٩٨٤، ٢٥٢ صفحة.

يقع الكتاب في حوالي مائين والتين وخسين صفحة من القطع المتوسط، وعلى الفلاف شعار الهمهيونية (النجمة) والنارية (الصليب المقولي). ويتكون الكتاب من أربعة فصول يتنارل الفصل الأول منها بداية الصلاقة بين النازية والصههيونية المنهيونية ويتحدث عن انفاقية معفارا، والإجراءات النازية للتعجيل بالهجوة، وعن دعم الممهيونية لاجراءات النازين، أما الفصل الثاني فيتحدث عن موقف قيادة الحركة الهمهيونية من الملاجعة ويتناول المساحدات المخاصات والاخجار واللاجين المهود، في حين يتناول القصل الثانية المواطنين ويماليج القصل التعلق النهود، في حين يتناول القصل الثانية.

سلط المؤلف الضرء على الملاقة بين قيادة الحركة الصهيونية وحكومة لمانيا النازية، خاصة عندما تولى هنار الحكم في المانيا مام ١٩٣٣، وإتحل السياسة العرقية العنصرية سياسة رسمية للمولة الألمانية، حييتلد بدأت الاتصالات السرية بين فيادة الحركة الصهيونية وألمانيا النازية، هذه الاتصالات التي بقيت طي الكتمان ردحاً طويلا من الزمن بعد انتهاء الحرب المالمية الثانية.

على المسهم فإن الصهيبونية أقامت هذه الملاقات مع المنازية لانتفاذ حياة اليهود من الاضطهاد الألماني المنازي في ظاهر الأمر، أما حقيقة الامر فتحملته بإقامة دولة يهودية في فلسطين وإجبار اليهود الألمان على الهجرة إلى فلسطين. وعا لاريب فيه أن النازية كانت ترغب في التخلص من اليهود الألمان، كيا أن الحركة الصهيونية كانت ترغب في الاستفادة من يسغض هؤلاء اليهود الراغبين والقادوين على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، لذلك فقد التفت الرغبتان على مدف واحد كان ضحيته بقية اليهود وهم الغالبية العظمى. وقد تانت ميكانيكية تحقيق هذا الخلف تسيخ صمن ثلاثة خطوط تصد حصيلتها فيه، وهي ترفد بعضها المبعض لتحقيقه. وقد انسجمت هذا خطوط الثلاثة انسجمات هذا يا تحقيق المنافقة على المنافقة في الخارج من المقوانين المنافقة المنا

استغلت الحركة الصهيونية نظروف الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من ضمحايا كان حصيلتها أربعين مليون إنسان من ختلف شعوب العالم دفع الشعب الالماني منها عشرة ملايين، والشعوب السوفينية عشرين مليونا، والباقي موزع بين يوغوسلالها ويولونيا ويقية الشعوب، إلا أن ما أشيع بعد الحرب أن ستة ملايين يهودي كانوا ضمن هؤلاء الضحايا، وأن حرب الإبلة شعلت المهود بالدرجة الأولى ثم انسحبت على باقي الشعوب الأوربية، والواقع أن هذا، الرقم مبالغ فيه كثيراً وقد يكون أقل بكثير بحيث يصل إلى أقل من مليون.

ويبدو أن مصلحة الحركة الصهيونية أن نضخم العدد الذي قتل في الحرب ليكون مردود المكاسب التي وطنت النفس على الوصول إليها كبيراء الأمر الذي دهاما إلى تركيد هذا الرقم وثثبيته في ذهن الرأي العام العالمي ليشعر بمزيد من تأتيب الفضمير ومزيد من العطف على الصهيونية بشكل عام.

والسؤال الذي يطرح نفسه الأن كيف يستطيع الإنسان أن يصدق أن الحركة الصهيونية تتآمر على شعبها بالاثفاق مع النازية؟

عند مناقدة الفكر الصهيون، نجد أن هؤلاء يؤمنون بثقاء المرق اليهودي وصفائه، مثلها آمن هتلر بصفاه المرق الري ونقائه، وهي تدهو إلى إنجاد حل جلري وحاسم للمسالة اليهودية في أوربا عن طريق الهجرة إلى المراقب وحاسم للمسالة اليهودية في أوربا عن طريق المجرة ألى المسلمين، ومثل يدهو ويحارص ذلك. وهي (اي المسلميونية) تذهي أن اللائحار ولا يكون القضاء عليها أو التخاص منها، وتجد لهمها المسلمين إلى المسلمين أن المتحدة المسلميونية بأنها المجرة والمجرة فقط وكارس المسلمين المسلمين المسلمين المحرة والمجرة فقط وكارس الإياجر فهو كافر بالتوراة والمعرود وهو بالتالي ليس يهوديا. ومعروف جيداً أن عرك اللاسامية هو الاضطهاد والقمح وهو بالتالي ليس يهوديا. ومعروف جيداً أن عرك اللاسامية هو الاضطهاد والقمح وهو بالتاكيد أمر مقبول من الحركة الصهيونية.

إن حصيلة هذه الأفكار تمني الترخيص للفتوح لكل عنصري في العالم رعل رأس هؤلاء هتار والنازيون ليتصرفوا باليهود بالشكل الذي يريدون عادام هذا يضمن هجرة الأفراد إلى فلسطين. ولم تكنف الحركة العمهيونية يمنح هذا الترخيص بل كانت تطلب عزيدا من الضحايا لتساوى مع نضحيات الشعوب الاخرى في الحرب، لأنها يرى أن ارتفاع عدد ضحاياها عيمانها بملك بملك على حامة الكبر وامتيازا أوسع في الجلوس إلى طاولة الفاوضات بعد انتها الحرب مرتزيع بالمناثبة الثانية بالمحصول على قرار بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وانتهى في عام ١٩٤٨ بقيام دولة الكبان الصهبورق في فلسطين.

إن هذا النام بين الحركة الصهيونية والنازية قد كشفته الوثائق الألمانية، ولكنه يعنبر عرما بالنسبة للصهيونية ولا يجوز المساس بها أو كشف النقاب عنها، وكل من نجاول الوصول إليها أو الاقتراب منها، لن يكون مصيره إلا انقتل، كما حدث مع أدولف الخمان الذي خطف من الأرجنين وحوكم، وكذلك الصهيوني إسرائيل كاستنر، والصحفي الألماني الدكتور كيرين وجيعهم لاقوا حتفهم لأنهم حاولوا فضح تآمر الحركة الصهيونية على شعبها الشهب اليهودي،

مراجعة: اسماعيل ياغي قسم التاريخ ــ جامعة الإمام عمد بن سعود الإسلامية Patricia King, Performance Planning of Appraisal. Mc Graw Hill Pub. Co., N.Y: 1984, 160 Pages.

ب. كينغ، تخطيط وتقييم الأداء، ماكجروهيل للنشر، نيويورك (١٩٨٤) ١٦٠
 صفحة.

من المؤلفة

عتلك وتدير باتريشا كينغ شركتها الخاصة ، وهي تعتبر من أكبر المستشارين في موضوع الاتصالات والعلاقات الإنسانية . وليتريشا كينغ خبرة طويلة تمتد لفترة عقدين من الزمن في تصميم وتعليم البرامج التدريبة في موضوع الإذارة ومهارة الانصالات . ومن الشركات التي كانت تقدم لهم هذه البرامج شركة جنرال فود General Food وشركة بين كارياد Union Cabibte وشركة أي . آر سكويب Chase . عوتشيرما جاتن باتك Chase . As Aphabtian Bank

مقدمة

يعتبر تقييم الأداء الوظيفي جزءاً من المهمة الرقابية التي يقوم بها الإداري إضافة إلى المتضاطعة الإدارية الأخرى كالتخطيط والتنظيم والتوجه. وهي مهمة ليست بالمسهلة أو اليسيرة ولكنها تناج جهد كبير وخيرة طويلة ومهارات متوهة. لذلك يقيرب كثير من الإداريين من عملية التقييم إذ أنهم لا يوزيها الهمتها ويتأثرون بانظهاعاتهم المنخصة. وعلاقاتهم مع الأخرين. ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى جهل هؤلاء المدارة أن المشروف بأهمية وإهداف تقييم الأداء أن تطلبل نواحي القصود للمكنة وتنمية تواطوير تواحى غير مستغلة في إمكانيات ذلك الشخص.

ولسوء الحظ، فإن المفهوم للتداول والمعروف عن تقييم الأداء الوظيفي أنه مصينة للأخطاء من أجل إنزال المقوبات بدلًا من الإصلاح والعلاج والتطوير.

محتويات الكتاب

يقع الكتاب في ١٦٠ صفحة، وقد اشتمل على أحد عشر فصلاً بالإضافة إلى المقدمة والملحق والمفهرس. وتبارئت الكاتبة في هذه الفصول عملية تنطيط وتقييم الأداء وأخيتها في رفع إنتاجية الموظف وكيفية تلاشي الشاكل التي تحصل عند التقييم، مدهمة بإرشادات ونصائح عملية من واقع تجربة وعبرة الكاتبة في هذا المجال. وسنحاول عرض هذه الفصول بالصفحات التالية.

القصل الأول :

يمثل الفصل الأول من الكتاب مقدمة علمة لتخطيط وتقييم الأداء وأهميته كوسيلة تخطيط ورقابية في المنظمة. وقد قدمت الكاتبة الاتجاء العام الإداري اليوم من ناحية رفضهم وعدم وغضهم في التعامل مع هذا الموضوع بجدية وموضوعية، من منطلق استفاده لوقت طويل بالاضافة إلى ما ينتج عنه من إحراجات ومشاكل شخصية ونفسية بين الرؤساء والمرؤوسين.

وترجع الكاتبة أسباب الانتقادات الموجهة إلى نظام تقييم الأداء إلى عدم وجود تصميم جيد وواضح لنموذج

• ٣٦ _ عجلة العلوم الاجتماعية

تقييم الاداء وعلم وضوح معايير الاداء وصعوبة قياسها، بالإضافة إلى عدم مشاركة المعنيين من رؤساء ومرؤوسين اثناء وضع هذا النظام .

القصل الثاني:

تين الكاتبة في هذا الفصل أهمية ودور نظام نقيم الأداء القمال بالنسبة للمنظمة بشكل عام وللعاملين بشكل خاص. فيالنسبة للمنظمة فإنه يساعد على تعديد المكافأت والملارات للعاملين بالإضافة إلى أنه يسمل على إدارة شغرن المؤففين تمديد البرامج التدريبية المتناسبة مع احياجات الأفراد. أما بالنسبة للعاملين فإن أي تقييم غير موضوعي، قد يحرم المؤفف من إمكانية التطور والتقدم الوظيفي، وبالتالي يعمل المفهم (Rater) على إجبار أفراد خلصين وأتفاء على ترك المنظمة.

إن تخطيط وتغييم الأداء الفعال بساهم في كون الإداري متطفياً ومتسلسلاً في عمله، وتناجعاً في مهمته الرقابية، وقادراً على إفامة علاقات وثيقة مع العاملين لديم. كما تسهل على العامل تحديد مقايس العمل ومعرفة واجباته في فترة محمدة، بالإضافة إلى منحه هزيداً من الثقة والاحترام نظراً لإتناحة الفرصة له بالمشاركة في تحديد أهداف ومعابير التغييم.

وفي ختام هذا الغصل ركزت الكاتبة على دور القيم (Rator) في نجاح وزيادة فعالية التقييم باعتماده على الحقائق الفملية وابتعاده عن الذائية وتأثير العلاقات الشخصية .

القصرل الثالث :

توضع الكاتبة في هذا الفصل عملية التخطيط للأداء عل المستوى الطويل والقصير الأجل. ففي كافة المنظمات توضع خطة متكاملة لفترة زمية معينة، تبين فيها الأهداف التي تسمى لتحقيقها خلال ملم الفترة. وجدف ملما الخطاط بشكل الموادد البشرية والمالية أفضل ملما الخطاط بشكل الموادد البشرية والمالية أفضل استغلال، وقد وفست الكاتبة إرشادات عملية لوضع خطط سليمة وفعالة، خاصة فيا يتعلق بمشاركة العاملين من أجل زيادة ارتباطهم وقسكهم والترامهم بتنفيذها، بالإضافة إلى تحديد الأهداف الواقعية المتلائمة مع ظروف المنظمة والعاملة، فعال.

وترى الكاتبة بأن تحديد الأهداف السليمة يشكل جزءاً كبيراً من نجاح الحطة، علاوة على احتوائها للسياسات والبرامج السليمة التي توصل المنظمة إلى مذه الأهداف. ويفضل، كها تقول الكاتبة، أن ترضح معايير محددة لقياس أداء العاملين وربط هذه المعايير بالكافات والعلاوات بشكل عادل وموضوعي لجميع العاملين في المنظمة.

القصل الرابع :

تين الكاتبة في هذا الفصل صملية المتابعة المستمرة للخطة المرسومة، ويفضل أن تكون هذه المتابعة مشتركة بين المرؤساء والمرؤوسين من أجل اكتشاف الأعطاء والانحرافات قبل استفحالها. وتتم هذه المتابعة عن طريق عقد المجتماعات والقاملة المي المجتماعات والمعاملة المي بعيث تقمن سير العمل حسب الحلة المرسومة بالإضافة إلى أم تترز وتقوي المعاقة بين العاملين فري الاختصاص في مناقشة أسباب هذه الانحرافات وتقديم الحلول والاقتراحات بشأبا. وفي الفائل تشأهدا الانحرافات لعدم معرفة العاملين بكيفية تنفيذ العمل أو هذه وجودحوافز معرفة لأنجاز العمل أو عفة يوهودحوافز العمل أو مفه وجودحوافز العمل أو طعة يوهو يتهد

وتنوه الكاتبة في ختام هذا الفصل بأهمية اللقاءات المستمرة بين الرؤصاء لتداوك الانحرافات والتغيرات المستمرة التي من الممكن أن تؤدي إلى تغيرات جدرية في الحلطة الأصاصية .

القصل الخامس:

تتناول الكاتبة في هذا الفصل موضوع مقابلة تقييم الأداء ويحفية الإعداد والتحضير لها. وترشد الكاتبة الاداريين والمشرفين أثناء عملية التحضير والإعداد اللمقابلة، بأن يحدّه لما مكان وزمان مميين بحيث يتأسبان مع طروف المروس كي يا يضعل أن يدرّو الرئيس، كيا يفصل أن يدرّو الرئيس، كيا يفصل أن يدرّو الرئيس، كيا يفصل أن يدرّو الرئيس، يا الراء وأتراحت مسئولين أخرين، ومن الارشادات التي تقدمها الكاتبة لما المشؤلين لزيادة فعالية ونجاح عملية التقييم، الابتماد عن الليزة أو اللمنة أو الحياد في التقييم، والإبتعاد قدر الأركان عن الانتفادات الشخصية والتيريز بين الافراد الاعتبارات شخصية أو تأثيرًا بدخصياتهم أو تقاريرهم السابقة.

ولإدارة مقابلة التغييم بشكل جيد، تفضل الكاتبة أن يعلم الموظف عن موعد المقابلة صبعاً حتى يتهيا نفسياً لها. كما يحدد المسئول الأهداف الأساسية من المقابلة بالإضافة إلى مجموعة الأسئلة المتعلقة بعمل الموظف. ويفضل أن يبدأ المسئول بالثواب والنواسي الإنجابية التي حققها العلمل ، ثم يتناول المسليات في أداء الموظف ويقدم الحلول ال الملازمة بشأنها، ويشمح الموظف على تجاوزها، ويعرض عليه المساعدات التي قد يستفيد منها الموظف لتلاشي المساعدات التي قد يستفيد منها الموظف لتلاشي المساعدات الموجودة. وفي حالة وجود شكلة المساعدات الموجودة على المسئول أن المساعدات الذي على المسئول الدينات الإنسان الموجودة والذي على المسئول الذينات الموجودة والذي الموجودة على المسئول المؤسسة ا

القصل السادس :

توضح الكاتبة في هذا الفصل بشكل مفصل كيفية إدارة مقابلة التقييم من بدايتها إلى بايتها. فبعد الاتفاق طل مكان رزمان عقد المقابلة ، فيشرك الرئيس للمرؤوس في وضع جادل أعمال المقابلة . كيا بحدد الرئيس للمرؤوس بالتحنث وإيداء الرأي . ويقوم الرئيس بتدوين الملاحظات والمعاملة الرئيس المرؤوس بالتحنث وإلىداء الرئيس بتدوين الملاحظات والمعاملة الرؤوس ويتأكد من فهمها تحال كيم عن رأيه فيها بعد ذلك، مضبة اعليها النواحي التي يتطرق الما المؤقف إثناء حديثه. وتفضل الكاتبة أن يسمح الرئيس للمرؤوس بمناشئة هذه الاتكار والملاحظات ويشميه، مريح للموظف يساهم في نجاح وزيادة فعالية مقابلة التقييم.

وفي ختام هذا الفصل، ترى الكاتبة أن لمقابلة تقسيم الأداء أهمية كبرى في التعرف على دوافع ومشاكل الموظفين، كما تعرف الموظفين على وجهة نظر الرؤساء بهم بالإضافة إلى تنمية التعاون والمشاركة بينهما في وضع تصور جديد وخطة مشتركة لممالجة المشاكل وتطوير الآداء.

القصل السايع:

تمالج الكاتبة في هذا النصل أداء العاملين الضعفاء ، وتعرفهم الكاتبة بأنهم الأشخاص غير القادين على الجار أعمل ألم المنطقة على الفيضة في الأداء إلى إمكاليات الشخص وإنا إلى أعطاء في عملية التجهيم ضها المنطقة منه المنطقة منها المنطقة عنها المنطقة عنها أمالية المنطقة عنها المنطقة عنها المنطقة عنها المنطقة عنها المنطقة عنها المنطقة عن أعمل أل وعم استعلال الإمكانيات الموجودة ، وغير ذلك من الاحتمالات التي على الرئيس معرفتها تماماً . في كثير من الحالات ، كها تقول الكاتبة من خلال خبرتها العملية ، فإن ناتشي منالياً على المؤطفة ، الأمر اللذي يضطور إلى تقديم استقالت . ويفضل أن يناتشي المرئيس مع المراقبة عن شأنها أن ترفع من مستوى ادانه . فقد يكون بالتعريب أو الشرح المستمر المرئيس مع المكانيات الشخص. وإذا فشلت كافة الوسائل المتاحة يستطيع الرئيس أن يتخذ

وتؤكد الكاتبة في ختام هذا الفصل على أهمية التروي في حملية الفصل. ويفضل في البداية القيام بعملية الإرشاد والترجيه ثم النتيه الكتابي، وإذا فشلت هذه الوسائل في تحسين أداء الموظف فلابد من الفصل النهائي.

٣٦٧ - مجلة العلوم الاجتماعية

القصيل الثامن:

تناولت الكاتبة في هذا الفصل هدة أمن المشاكل التي تواجه المقيم (Paler) والحلول اللازمة بشابها. ففي بعض المنظمات لا ترجد سياسة واضحة لتقييم الاداء الوظيفي. فعنهم من يعتبرها علية. للنظمات لا ترجد سياسة واضحة التقييم، يفضل أن يجتمع وفي حالة أو في حالة معرفة المؤفف لتطرف على وجهة نظره كانيا أراجمتها والثاكرة من صحتها. ومن المشاكل التي تبرز أيضا عند التيس من من صحتها. ومن المشاكل التي تبرز أيضا عند التقييم، عني الحقال المشاكل التي تبرز أيضا عند التيس مؤوسيه بوحود غير حقيقية، خاصة فيها يتعلق بالمكافئة والمناوات. فقد يعد الرئيس مؤوسيه بوحود غير حقيقية، خاصة فيها يتعلق منورة وطله بعض الاختيارات في حالة علم تكتبق أحد هذه التوقعات.

وفي ختام هذا الفصل توضيح الكاتبة أن نظام تقييم الاداء الوظيفي هوسياسة عامة لجميع العاملين في المنظمة باستثناء الإدارة العليا التي يصعب تقييمها بمعايير عمدة، وذلك لاختلاف النشاطات التي يقومون بها يومياً وبالرغم من ذلك فهم يقيمون على أساس تحقيق الإهداف والنتائج في نهاية الفترة.

القعيل التاسم:

تين الكاتبة في هذا الفصل جموعة من الأنظمة المستخدمة في إدارة المنظمات مثل الإدارة بالأهداف والوصف الوظفي ومقرد الإدارة والانظمة المختلطة ومقياس الصفات والترتيب العام. وأن لكل من هذه الانظمة بعض التراقص التي تؤثر على فعالية التنبيب بالإضافة إلى السليات التي قد تحصل من المقيم نفسه. فقد يعيى و المقيم تمريجين، الأول جيد ويمرضه على الموظف والثاني سيء ويحتفظ به للملف. وفي بعض الأحيان لا يعيى عمودها على الإطلاق، وتسامه التقييم، أو المها غير مهتمة بتدريب المشرون على عملية المناقبيم، أو المها غير مهتمة بتدريب المشرون على عملية التنبيم إذا لم يكن لديا سياسة واضحة للتقييم، أو المها غير مهتمة بتدريب المشرون على عملية التقييم،

وتقدم الكاتبة في ختام الفصل بعض الإرشادات العملية للخروج بنظام فعال وناجح لتقييم الأداء. ومن هلمه الإرشادات ضرورة مشاركة الرؤساء والمرؤوسين في إعداد وتصميم هذا النظام، وضرورة تدريب المسئولين على عملية التقييم بالإضافة إلى تميّز النظام بالمرونة ليتناسب مع ظروف وطبيعة المنظمة والعاملين فيهها.

القصل العاشر:

تتناول الكاتبة في هذا الفصل العلاقة القانونية لتقييم الأداء. فتوضع أهمية تقييم الأداء من الناحية الفانونية بالإضافة لمل التواحي الأخرى. فمن الناحية الفانونية بجب أن يكون تقييم الأداء على أساس العمل وهادلاً بجميع الماملة دون ثميز، ومحتمداً على مفاليس عمدة وواضعة. وتورد الكاتبة عنداً من الفرانين التي صدرت في الولايات المتحدة الأمرية والمتعلقة بالعدالة في التوظيف، كما تورد الكاتبة بعض الحالات الواقعية التي حصلت أمام المحاكم الامريكية بشأن قضايا متعلقة بعدم موضوعية القبيم وهدالته.

وتقدم الكاتبة إرشادات عديدة لتساحد الإداري في أن يبقى موضوعياً وعادلاً في تقييمه، وتفضل الكاتبة أن يركز الإداري على عمل الشخص أكثر من اهتمامه بالنواحي الشخصية، ويتجنب نواحي التمييز المختلفة مثل الجنس والعرف والسن، ويدون كافة نتائج الإعمال الإيجابية والسلبية للدفاع عن موقف عند الحاجة.

وفي المختام ترى الكاتبة بأن النواحي القانونية في نفير مستمر، وعلى الإداري الاطلاع المستمر على هذه الغوانين. ولكن الافضل دائماً التفاهم مسبقاً مع العاملين والابتعاد قدر الإمكان عن المحاكم.

الفصل الحادي عشر :

تتوقع الكاتبة في هذا الفصل الأخير زيادة الاهتمام بموضوع تقييم الأداء بدليل وجود مؤشرات واضحة، والتي

من أهمها ارتباط مصير الأفراد وترقياتهم وتقدمهم الوظيفي بيلا التغييم، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الوعي والثقافة لذى القوى العاملة خاصة النواحي القانونية التي تدعو إلى عدالة التقييم.

إن التقدم التكنولوجي الهائل، خاصة في مجال الاتصالات، قد صمل على تسهيل مهمة الرقابة والمثابعة التي يقوم بها الرئيس لمرؤوسيد حتى ولو وجدوا في أماكن متباصلة عن بعضهم البحض. لذلك فإن التغيرات المستمرة في المجتمع تفرض على المنظمة وجود نوع من المرونة في نظام تقبيم الأداء المتبم للتأقلم مم هلمه المتغيرات.

وتلدم الكاتبة في ختام هذا الفصل تحديراً الخيراً يجمل بضرورة مشاركة العاملين في تصميم وتنفيذ نظام تقسيم الأداء . وعل الإداري الناجح ضرورة متابعة التغيرات المستمرة لإيجاد نظام جيد ومرن لتقييم الأداء الوظيفي . خاتمة ورأى :

لقد أكسبت خبرة الكاتبة الملمية والمملية أهمية خاصة لملذا الكتاب. فقد أضافت إلى الكتب النظرية المعروفة في موضوع تقييم الأداء أبعاداً جديمة لا يكوكن للقارىء أن يعرفها أو يعيها إلا من خلال الممارسة المملية، للذلك فقد التبحث الكاتبة أسلويا مشرقاً وجيداً أفي عرضها للمفاهيم والأفكار التي تريد إيرازها في موضوعات متسلسلة. وعلى الرغم من عدم خوضها ودناقشتها لمواضح أساسية وحساسة في تقطيط وقتيب الأداء، خاصة فيها يتعلق بتحديد معايير الواصف المنافقة على المبعد السلوكي والإنسان لتقييم الأداء.

ومما لاشك فيه ، أن في قراءة هذا الكتاب فاقدة عظيمة خاصة للإداريين والمشرفين الذين برأسون أفراهاً في عملهم . ففيه منفعة كبيرة والكنار جديدة وإرشادات سلوكية حسنة من أجل تطوير العلاقات والاتصالات بين الرؤساء والمرؤوسين بالإضافة إلى تضييق الفجوة الإدارية التثليدية بينها . لأن في ذلك تحقيقاً لأهداف المنظمة وأهداف العاملين لميها .

مراجعة: سهيل قهد سلامة معهد الإدارة العامة ـ السعودية

Saul Bakhash, The Reign of the Ayatoliahs: Iran and the Islamic Revolution (New Yark Basic Books 1984), 262 Pages

شاول، بخش، ملك آيات الله: إيران والثورة الإسلامية، نيويورك، بازيك، بوكس، ١٩٨٤، ٢٦٧ صفحة.

كان كاتب هذا الكتاب رئيس تحرير إحدى الصحف الكبرى في طهران ، وهو يعمل الأن كاستاذ زائر في جامعة برينستون في الولايات المتحدة . لا يتنظر من شخص يعيش في المغنى أن يكون حياديا بالنسبة المنظام الذي هرب منه ، إلا أننا فقاجاً بكثير من الموضوعية عند قراءة هذا الكتاب الذي يبعث ، بأسلوب حيوي شيق ، وون إصدار أي أحكام عقائدية أو انجراف عاطفي ، تطور الأحداث التي أنت إلى الثورة الإيرانية وما تبع ذلك من أحداث وتغييرات في البلاد . يكن تقسيم عتوبات هذا الكتاب إلى ثلاثة أبراب :

١ _ بعض الظروف التي أدت إلى اندلاع الثورة .

٢ .. الصراعات الداخلية بعد الأستيلاء على الحكم .

٣ . أهم السياسات التي أدخلتها الثورة على المجتمع الإيراني .

لاهمية لملوضوع ، وخاصة لمنطقة الحاليج ، ساقدم صورة موجزة لاهم ما ورد في هذا الكتاب ضمين هلم الايواب الثلاثة ودول أن أتقيد بترقيب الكتاب بقصوله المشرة ، تاركا التعليق التقييمي حتى نهاية هذه المراجعة .

أولا : بعض الظروف التي أدت إلى الثورة :

كيف أمكن حدوث ثررة ضد شاه كان يسيطر على جيش من ١٠٠ ألف مقاتل ، قوة بوليسية هاتلة ، قوة والسافلاته الرهبية ، كانة وسائل الإعلام ، وحزب سياسي واحد تحت قبضته ؟ فرق هذا حدثت اللارة في فترة تحر اقتصادي واتم استخدام في دخل النفط المرتفع في بناء مجراً تحقي قوي . ركان النشاط الاكتصادي قد أدى إلى ارتفاع في مستوى الميشة ، إلى تسبة البرنامج التعليمي ، وإلى الحصول على الكثير من السلم الاستهلاكية الحديثة . وفي أوائل السيمنات عندما أزاد دخل النفط إلى أربعة أضحاف ، زامت ثقة الشاء بأنه أصبح الان في وضع بحتق فيه "خلق المنطح"، عا سيجعل إيران واحدة من القوى الحسن الكبرى في العالم .

فيها يلي أهم العوامل التي يعتقد الكاتب أنها ، بشكل أو آخر ، أوصلت إيران إلى الثورة :

 إن عائلة الشاء التي استوات على الحكم في صنة ١٩٢٥ لم يكن لديها جدور عميقة من الشرعية . ثم إرجاع الشاء بعد تاميم البترول في سنة ١٩٧٣ عن طريق انقلاب عسكري ديرته الاستخبارات لماركزية الامريكية لم يساعد أبداً عل
 زادة شرعة الحكم ، بار أقدم الكثيرين "باغتصاب" الشاء وعائلته الحكم .

٧ - أسلوب الحكم الاستبدادي لم عبب الشاه لاحد إلا الإرائك الذين استفادوا منه بشكل مباشر . حتى الإصلاحات نفلت بقساوة زائدة . فعمالية النفسخم مثلاً روالتي حدثت كتيجة للنمو السريع وسياسة الإنفاق الغير المحدود التي المتمتع الحكومة إنت من طريق فرض تفقيض الاسعار فرضاً على التجميل الخراصات ووضع الآلاف في السجون . ثم أدارت الحكومة وجهها فيجأة نحو سياسة مناقضة لسياستها السابقة وأوقفت الكثير من المشاريع عالى الى ولاي المتحدود على شراء ذلك البيت أو السيارة التي كذات عليه جا إص . ١٩٠٠ .

٣- حتى الأصلاح الزراعي (الثورة البيضاء) ادى إلى إحباط الكثير من الأمال . من أولئك الذين استلموا قطعة من الأرصد ، ٧٧٪ لم يستلموا ما يكفي لحالة الكفاف ، ويقي ٢,٢ مليون من العمال الزراعين بدون أرض . بالرغم من التوزيع بقي ١٪ من الملاتين علكون ٢١٪ من الأرض . غديث الإنتاج الزراعي أدى إلى إدخال أحسن الأراضي ضمين تلك المشاريع مع تفت الملكيات الصغيرة وطود الاف المفلاحين من مصادر رزقهم (ص . ١١ - ٩٦١) على من المسالوب إلى المدن حيث أرسلت الجرافات لهم البيوت الفقيرة ومناطق عمالية في سبيل بناء الشوارع المحلودة ، ما أدى إلى شغب ١٩٧٧ حيث كان رد فعل النظام عنيفا خاصة ضد رجال الفكر الذين أخذوا يطالبون ما طبقيق المثنية .

٥- إبتدات مرحلة جديدة خطيرة عندما انتقلت معارضة النظام من رجال الجامعات إلى رجال المساجد بحيث أخذت المركزة المجاهدا وليكوال قريد الم ١٩٧٨ عشت أول مظاهرة قام بها طلاب المعهد الديني في قم ، وكان سبيها مقال في جريمة "اطلاعات" ضد شخصية آية الله روح الله خيني . آدت وسائل المقمع الشديفة إلى سلسلة من المظاهرات الدامية لم تتوقف حتى دخول الحمدي متتصراً في ٣١ يناير، ١٩٧٩ . أثبت رجال المساجد أنهم يملكون قاصدة سياسية مثالة تركز حول المسجد ، واثبتوا مقدرتهم على تحريك وتعبقة المجماهي.

٦- كان الصراع الاسامي بين الساء والائمة صراعاً بين التحديث والتقليد ، بين العلمانية والثبوتراطية . وجد الائمة
 في كل ما أدخلة الساء من اصلاحات تهديداً لسلطتهم . فعلمته القوانين وللحاكم مثلاً اعتبرت انتهاكاً للاحتكار التربي الذي كان قد مارسه رجال الدين عبر المصور (ص ٢١) . إعطاء لمارأة حق الانتخاب للجان المحلية جعل

الحميني يصرح إنه عاولة لإفساد عفاف المرأة الإيرانية . كها اعتبر قانون توزيع الأراضي ، والذي شمل ملكية الأوقاف ، انتهاكا لفنسية الملكية الحاصة ، وتعديا على استقلالة المساجد .

٧ . وصف الحميني الشاه في علة مناصبات بأنه ليس سوى عميل مأجور للولايات المتحلة وللصهيونية ، وأنه فتح البلاد للاجانب لنهبها واستغلال خيراتها بينها كان الشاه ينفق دخل البترول على شراء الاسلحة الأمريكية للتقدمة ، والتي لن تفيد البلاد أكثر من خودة من للعلن للصدة . ٨ ـ عندما أعطت الحكومة الأميركيين في أيران حق للحاكمة في عاكم أميركية ، أعتبر الحميني هذا القرار إحانة لإيران

. _ صنداً اعطت الحكومة الآميركيين في آيران حق للمحاكمة في عاكم أميركية ، أعتبر الحبيني مذا القرار إمانة لإيران وللمسلمين جمينا ، وأنها إصدى وسائل إضماف المسلمين عن طريق أضعاف صفيتهم . ردد الحنيني هذه الأفكار بواصفة الرسائل والشرائط للسجلة التي كانت تنشر عبر البلاد بواصفة الشبكة السرية التي نظمت حول المساجد . ٩ _ حاول الملكة في أواخر عهده الآ يكون متصابل واستجاب لبضض مطالب المارضة . أغلق مثلا الزواري القمار والنوادي الليلية ، واستحدث وزارة للشؤون المدينة ، وأطلق سراح بعض رجال الدين من السجن . كها أنه استجاب لبعض مطالب الملمانين ملفياً مراقبة الصحف وسمح بعض حربة المتاشئة في البريالا وغيرها من الإصلاحات الرمزية . ولكن هذا الإذعان جاء متأخراً ، وبالنسبة للخميني وأتباعه كان حكم الاعدام بالنسبة للشاء قد صهر منذ منذ طويلة .

حسب رأي المؤلف ، لم يكن الشاه حاسياً في تصرفاته ، وكان في الأزمة ينتظر التصليمات من الولايات المتحلة ، إلاّ أن صانعي الفرار هناك كانوا في حيرة من أمرهم أيضا ، وبينها كانت وزارة الحارجية تنصح بالمرونة ، كان مجلس الأمن في البيت الأبيض ينصح بالشلمة ، (ص . ١٧)

ثانيا : الصراحات الداخلية بعد الاستبلاء على الحكم :

كان الخبيني قد كتب ايديولوجية الثورة في كتابه وولاية الفقيه ، وفيه قرر أن الحكم الملكي مناقض للإسلام ، وأن الدولة الإسلامية ترتكز على القرآن وتأخذ نموذجها من دولة الرسول في المدينة ، وأن هذا النموذج عملي ويمكن تحقيقه الآن ، وأن الأئمة هم ورثة الرسول وينوبون مكانه في إدارة جماعة المسلمين ، بينها توضع القيادة في يد رجل دين واحد بملك صفات عميزة ويعرف الشريعة الإسلامية ، وهذا هو الفقيه .

بعد الاستيلاء على الحكم ألف "المجلس الثوري" وكان أكثر أعضائه من رجال الدين المقريين للمخميني . ألف الحكومة الموقفة مهدي بازرجان ، وهو سيامي ليبرالي معتدل ، كان معارضاً للشاء ، إلاّ أنه لم يكن ثوريا . وقع عمل هذه الحكومة الانتقالية مسؤولية وضع اللمستور الجديد ، بما فيه إجراء الانتخابات للمجلس اللمستوري .

لم يمض وقت طويل قبل أن يجد بازرجان نفسه مع حكومته المؤلفة من المهنين ورجال الحدمة المدنية عاجزين عن إنجاز مشاريع الحكومة ، وبمواجهة قوى متعددة البشت من الثورة ، عثل الملجان الثورية ، المحاكم الثورية ، وحوامي الثورة ، إضافة إلى عشرات من الأحزاب السياسية والحركات القومية . انهار الأمن مع ترك قيادات قوات الجيش والشرطة لمراكزهم ، واحتل رجال الشارع عن طريق اللجان (١٥٠٠ لجنة في طهران وحدها) كل مرافق اللدلة .

ثم بدأت المحاكمات الثورية التي ترأسها حجة الإسلام خلخالي ، وبدأت سلسلة الإعدامات الفورية . وصف بازرجان تلك الإعدامات بأنها معيية : سريتها ، سرعة التنفيذ ، غموض الانهامات ، عدم وجود محامي دفاع أو هيئة علفين ، وعدم إعطاء المتهمين حق الدفاع عن أنفسهم . وصف الحميني هذه الانتفادات بأنها والمرض الغربي الفي الفي الغيم التنفية المنافية المنافية على المنافية والمنافية والمنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية والمنافية والمنافية والمنافية المنافية الم بالسجن وتنفذ فيهم حكم الإعدام . وصف بازرجان حكومته بأنها وسكين دون شفرة، (ص . ١٩) وقدم استقالته هـــة مرات ، نفلت أخيرا بعد احتلال السفارة الأمريكية في نوفمبر ، ١٩٧٩ .

كانت الاختلالات بين رجال الذين (الذين جمهم الآن الحزب الجمهوري الإسلامي) والعلمانين جلوية تتعلق بمؤسسات الدولة وسياساتها الرئيسية من خارجية وداخلية . لم تكن ، بنظر الحديثي شلاء أبة حاجة لمجلس شريعي لأن كل التشريع موجود في القرآن والسنة ، وأن الديتراطية هي الاسلوب الغري للمحكم رعب تحاشيها . ولم تكن ، بنظره ، حاجة إلا للمحاحد الإسلامية بلون عمام الاستثناف وبلون البيروقراطية المعقدة . ولم تكن ، بنظره ، حاجة لجمع الفرائب المتقدة . ولم تكن ، بنظره ، حاجة لجمع من البزاد في المدن (ص . ٣٧) الأ أن الكاتب لا يشرح لنا كيف قبل الحديثي وحزبه فيا يعد كل طلك المؤسسات السياسية (البريان ، وثاسة الجمهورية ، الوزارة ، الذي التي التحاط ، والتي لا يمكن وصفها بأنها "اسلامية منة بالمئة" (حسب تمير الحديثي)

لكن بالرغم من تلك للؤسسات كان اللستور الذي أشره "مجلس الحيراء" تيوقراطياً ، جعل الفقيه الشخصية الرئيسة في النظام ، وجعل من الشريعة الإسلامية المرجع الأطل لقوانين البلاد ، حلق اللستورق هذا السبيل مجلساً الرئيسة من الشريعة الإسلامية ، وأصبحت من التي عشر رجلاً سمي وعجلس الحرامي عكنه تنفى إي وفانين إلى المستور الجديد . أعطى الدستور الفقيه حق اختيار القفهاء في عجلس الحرامي ، مؤسسة "حراس الثورة من اختيار القفهاء في عجلس الحرامي من يرشع لرئاسة الجمهورية وطرحه إذا ما قرر البرلمان أو المحكمة العليا عدم تأميله للقبام بواجباته . وأعطي الحمينية من يرشع لرئاسة الجلية ، وفاضي المحتمة العليا عدم تأميله للقبام بواجباته . وأعطي الحمينية من من يرشع لرئاسة الجلية ، وفاضي الحمينية وحداء وإذا السيادة لله وحداء وإذا المناونية المناونية اللسنور . والمستورية على من من من الذي كان مقدراً له ان يصبح أول رئيس جهورية ، وجود ذلك الدستور .

يضمس الكاتب فساين كبيرين (٧٣ مضمة) لقصة بني صدر ونزاهه الأساوي مع النظام ، وقد يكون هذا الجزء من الكتاب من أشده متمة ، إذ أنه يجوي كل مواصفات القصة الرئيمة ، ولا يكننا منا التعرض سوى لهمض النواجي البارز ولطال القصة : فلز بني صدر برئاسة الجمهورية في يابر ، ١٩٨٠ ، بعد انتخابات شمية ، وكان من الملم الذي الجميع تقريبا في ذلك الجين أن انتخابه كان استجابة لدهم الحميني . إلا أن بني صدر نفسه تصور أن التخاب كان انتصاراً لشخصه ضد الحزب الجمهوري الإسلامي لتخليص البلاد من وحفته من رجال الدين الفاشين، (ص. ٧٧).

كان لبني صدر خلفية دينة مزجت فيها بعد بثقافة غربية علمانية . ويمد تعرضه للماركسية أعملت كتاباته ضد الشام تواند تقلت كتاباته ضد الشام ترك من الفكر الشعبي بالتبدية الإيرائية للرأسسالية المعالمية . واستراج الفكر الماركسي بالفكر الديني الدين المتراصية والمراصية والمراصية والمراصية المناسبة من المجتمع الإسلامي بدين أنه تركينه طبقية ويماردن البيئية المساجد . ومن جهة أخرى . ستتحقق في ذلك المجتمع وحكومة اللهه حيث يراقب، الشعب قوادهم عن طريق شبكة المساجد . ومن جهة الامام فهو لن يختاج أي الأنمنغاص سيصبحون شرعين ولن يحتاج أي المام في الماكسة عندين أن يعربه يعربها المحينة الشخصية . كل الاستخاص سيصبحون شرعين ولن يحتاج أي شدخس أن يسال غيره عن واجابته لأنه يعرفها جهداً (ص . . ٤) • ه ه)

بالرغم من التناقض بين حلم بني صدر هذا ربين دولاية الفقير، فإن الحميني كان قد تبنى بني صدر كابنه الروحي بعد التقائميا في النجف سنة ١٩٧٧ . وعندما ترك الحميني العراق أصبح مقره بيت أحد أصدقاء بني صدر في باريس ، وعندما عاد منتصراً إلى إيران كان بني صدر عضوا في الوزارة ، ثم عضوا في مجلس الثورة ، ثم عضوا في المجلس التأسيسي ، ويعدها وصل إلى رئاسة الجمهورية .

وهنا بدأت سلسلة من الأمال المخية : لم بجصل على أكثرية في البرلمان ، وبمنها لم بجصل على سيطرة في الموزارة ، وهندما هين بهشتي رئيساً للعدل خسر سيطرته على القضاء . وعندما اختبر محمد على رجائي (المدي اعتبره بنى صدر شخصية جاهلة ، ذليلة ، حقيرة) لتأليف الوزارة ، بدأت صدامات مريرة وطويلة بين الرئيس وأعضاء الحزب الحاكم .

كانت فترة رئاسة بني صدر فترة التعينة الكاملة لاحتكار رجال الدين ، عن طريق الحزب الجمهوري الحرب الجمهوري الاسلامي ، للمستخدم المتشاف مؤامرتين الاسلامي ، للمستخدم أن الموامرين المسارية مثل المؤب عسكريتين لقلب الحكم في صيف ١٩٦٠ ، امتد التهجم إلى الجيفة الوطنية ثم الأحزاب السارية مثل الحزب الشيوعي ونوده والأحزاب الماركسية الإسلامية مثل حزب ومجاهدي خلق، . خلال ملمة الأحداث ، أخذ بني صدر ينادي بالاعتدال إلا أنه وجد نفسه رئيسا للجمهورية بالاسم ققط ، وأن الأحداث تمر من حوله وهو عاجز عن التأثير عليها .

ثم بدأت الحرب العراقية الإيرانية وهذه أدت الى زيادة في النزاع الذاخل خاصة بعد الحسائر الفادحة التي تكبدتها إيران في البداية . طلب بني صدر من الحسين من حكومة رجائي التي وصفها بأما غير مؤهدا ، وأنها المخلص من حكومة رجائي التي وصفها بأما غير مؤهدا ، وأنها الحادث الحرب ضعط رجمان أكبر من خطر الحرب من خطر الموادع الحرب مع العربي الأن أمام تشرشل ليفود الحرب مع العربي الأن أمام تشرشل ليفود المؤدر خلال أخرب . إلا أن الخديني في يستجب لللك الأقراح (ص . ١٣٠) . ويبنيا كان بني صلار يزور جبهة المياد ومناه ومناه المؤدر الم

ثم أخلت قضية الأسرى الأمريكيين والمفاوضة في سبيل إطلاق سراحهم تلعب دوراً كبيراً في هذا العمراع . وأخيراً عندما تم الاتفاق الذي وافقت فيه الحكومة الإيرانية على نسيان حوالي سنة بلايين دولار من أموال إيرانا المجمعة وأغراق قضية ثررة الشاه في الخارج في خضم من البلاعة المكادمية للهيمة ، وبده بفي صدر تبحيا جارحاً على هذا الاتفاق . إلا أن هذه الاتفادات رزيادة على اتبامات الفساد ، الجفل ، التعليب ، إلغ، أنت إلى تصميم رجال الحكم على التخلص من بني صدر بكل الوسائل للمكنة بعد الخصول على دعم الحميني .

بمد ترود طويل في الجزم في القضية من ناحية الحميني ، ويعد أن وزع بني صدر آلاف المناشير داعياً الشعب لمقاومة الدكتاتورية التي بحاولون فرضها عليهم ، أصدر الحميني حكمه متهما بني صدر نفسه بالفساد والدكتاتورية ، وهدد بقطم يد كل من يصبح خطراً على الجمهورية الإصلامية .

بعد اتخاذ الخديق هذا للوقف الواضع ، قرر البرلمان مناقشة أهلية بني صدر ليكون ريساً . وفي جلسة صامجة رافقتها التحركات الدموية في الشارع ضد مساهدي بني صدر وحلفاته "وجاهدي خلق" صبوت البرلمان ١٧٧ لواحد صده ، عنه المناقب المناقبة ولا المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة ولا المناقبة المناقب

٣٦٨ ـ مجلة العلوم الاجتماعية

من يشتبه بإخلاصه الكامل للجمهورية الإسلامية والإسلام . كتتيجة لهذه النشاطات طرد الألوف من الموظفين والمدين .

في نهاية ١٩٨٧ ابتذات موجة الإرهاب تخف ، خاصة بعد أن كُسرَ ظهر حركة المعارضة ، وفي ديسمبر من تلك السنة أصدر الخميني مرسوماً أوصى في . بتخفيف حدة النشاطات المتطرفة ، وصرح بأن الثورة وصلت الآن إلى مرحلة المدوء .

إلاً أن المؤلف يجلر من أن هذا الهدوء ووالبراجانية؛ لم يشمل الموقف من نشر الثورة الإسلامية خارج البلاد ، وخاصة في البلدان المجاورة .

ثالثا : أهم السياسات والتغييرات الاقتصادية الداخلية :

يستخلص الكاتب أن النظام الجلديد استولى في البداية على قطاعات كبيرة من الاتتصاد الوطني ، بما فيها البنولا ، التأمين ، الصناعات الكبيرة من من التجارة الخارجية . ارتكزت هلم السابق المستوات الخارجية . ارتكزت هلم السيات المستوات على المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق على المنابق المنا

عندما استولت الثورة على الحكم ، واجهت أوضاعاً اقتصادية في غاية الصعوبة : الحزينة كانت تقريباً فارغة ، البنوك كانت على وشك الانبيار بعد أن سحبت مقادير هائلة من الرساميل ، كيا ترك عند هائل من التقنين الاجانب البلاد ، ويفي عدد كبير من المشاريع دون إنجاز ، وخرج عند كبير من الرأسماليين مع رؤوس أموالهم تاركين وراءهم أعداداً هائلة من المشاريع والمصانع المفلسة ، إلخ .

عمت الفوضى عندما استولى إداريون من المدرجة الوسطى وهمال على الكثير من المصانع والمنشآت وذلك بتشجيع وتعاون بعض الأحزاب اليسارية وافماركسية واللجان الإسلامية .

على ما يظهر لم يكن لذى قادة الثورة أية خطة واضبحة لتحقيق تلك المدالة الاجتماعية التي كانوا يتكلمون عنها ، لا بل كان هنالك عدة أصوات داخل الثورة تتكلم عن سياصات متناقضة . وجدت القيادة نفسها مسيرة بالإحداث بدلاً من تهادتها على . إذن كانت عاولات حل المشاكل الطارقة تجري بشكل ارتجالي عشوائي فردي ، وهكذا أعت بعض الهيناعات بينا تركت بعض الهيناحات الأخرى في يد أصحابها . وعندما بلنت موجة التأميم فررتها في نهاية 1447 أخلت الحكومة نفسها تشجع ملكية بعض النشاطات الاقتصادية وإعطاء المقرد الحكومية لشركات خاصة ، وهكذا بدات نظهر في الافق طبقة جديدة من رجال الأعمال المتعمون بميزات خاصة عن طريق علاقتهم برجال الدين الأقوياء في المكومة (ص م 140)

كما جدثت فوضى عارمة في قضية الإسكان وملكية العقارات ، فالثورة كانت قد عبوت ، حتى على لسان الحميني نفسه ، عن أن الحكومة ستبنى البيوت للفقراء في كلي البلاد .

اغتنم الألوف من المتشردين فرصة انهيار السيطرة البلدية بعد الثورة واتحلوا بينون مساكن رخيصة في أية بقعة أرض فارغة استطاعوا أن يضموا يدهم عليها إن في ضواحي لمدن أو حتى ضمن القسائم السكنية الخاصة في المدن ، كما استولى أعضاء من اللجان الثورية على بيوت الأشخاص كانوا مرتبطين بالنظام السابق . إلا أن أزمة السكن ما لبشت أن اشتلت عندما هاجر ألوف من أهل الريف إلى المدن واثقين أن الإمام في فجر الثورة سيوزع البيوت مجانا على كل المحرومين من الشعب . ثم استولى المتشردون على آلاف من الشقق الفارغة . قرر مجلس الثورة في البداية تأميم كل الأرض الموات ضمن الملدن وتوزيعها على العائلات المحتاجة بشرط أن يبنوا عليها خلال مدة معينة . ثم أسست إدارة حكومية خاصة لإنجاز أو شراء المساكن الفارغة ثم تأجيرها أو بيمها لمن كان بحاجة إليها .

إلا أن الإجراءات الراديكالية لم ثلبث أن واجهت ممانمة حادة من العناصر المحافظة ضمن أو خارج الحكومة ، إلى أن تغلب هؤلام في النهاية ووضعت صالة الإسكان ضمن سلطة وزارة الإسكان حيث الحلت القضية مساراً ممتدلا ، وإمتداء من ١٩٦٣ ابتدا تنخل الحكومة في الصفقات التجراية بخف تدريهاً. حسب تقدير الكاتب ، إن التدخل الحكومي في شؤون السكن فشل في حل للمناكل العديدة في هذا الحصوص ، لا بل زاد في حدامه إذ أن أسعار الإسكان ارتقعت ، ويقى الحصول على للمكن مشكلة كبرى بالسبة للكثرية من الجماهير الإرائية .

كان لايد من أن تحظى التجارة الحارجية بكثير من اهتمام النظام خاصة وأن أمن العلاقات التجارية في عهد الشده كانت غري مهد المحدود المتحدود الم

سبب ملكية الأراضي الزراعية ، مصدر العيش لحوالي نصف الشعب الإيراني ، صراعات عنيفة بعد الثورة . فني السنة الأولى حدلت استيلامات على الأرضي قامت بها جاهات تعددة منها الحكومة الثورية مونسساتها ، الفلاحون ، وبعض الإقطاعين الذين اغتدوا فرصة الفرضي لاسترجاع ملكياتهم السابقة التي كانت قد صويرت ، منهم في عهد الشاء ، أما استيلاء الفلاحين في العديد من الأماكن . أما موقف السلطات من هذه الأحداث فقد اختلف أدى إلى اشتباكات متعددة مع الملاكين في العديد من الأماكن . أما موقف السلطات من هذه الأحداث فقد اختلف من مكان إلى آخر مثارجحا بين سماهندة السلطات للفلاحين على الاستيلاء وسماعدة عراص الثورة للإقطاعيين في طرد الفلاحين من أراضيهم . وقضاة الشيرية كانوا أيضاً على خلاف في يتيم : بينا دافع بعضهم عن الملكية ، دافع آخرون من حقوق المحرومين من الفلاحين وصمال الأرض باسم العدالة الإسلامية . أما الحديثين نفسه فقد بغي صامتا حول هدد الفضية عاد أن في حالة الفوضي الشاملة .

في سبتمبر ١٩٧٩ سُنَّ قانون قرر نوزيع الأراضي التي كانت في أيدي الحكومة ، وتلك الأملاك المصادرة من أعضاء النظام السابق ، زيادة على أرض الموات التي لم يرغب فيها أحد . لكن هذا التشريع لم يوقف الاستيلاء الغير القانون على الأراضي .

في عهد وزير الزراعة ، وضا أصفهاني ، الممروف براديكاليته في صبيل المدالة الاقتصادية ، شُرع قانون أبريل المدالة الاقتصادية ، شُرع قانون أبريل المدالة المناح عائلة المناح عائلة المناح عائلة عائلة عائلة عائلة على المناح ال

وعدم الاستقرار خف الإنتاج الزراعي وارتفعت الاسعار بسرعة فائنة . لم تعرف الحكومة كيف يمكنها السيطرة على المشاكل الاقتصادية المتعددة دون التنخر في الملكية الخاصة وحرية التجارة ، حلول وقفت ضدها معتقدات مبدئية المشاكل الاقتصادية إلى الحميني الذي كان من المفروض أنه ، كولي الماسية ، منا قرر رفسنجاني ، وليس المجلس التشريعي إحالة القضية إلى الحياس الأمر ، يجوّل التنخر في أمور الملكية ضمن الضرورة القامرة . إلاّ أن الحجيبين عاد وطرح القضية في أيدي المجلس مصرحاً أن لهذا الإعراض في المارسات المتطرفة . مصرحاً أن لملة الإعراض في أن يشرّع ويفقد توانين لمالية أوضاع الضرورة بشرط أن لا تُخول المارسات المتطرفة . الشد عند .

استخلص ونستجاي من هذا الرد أن الفقيه منع بعضا من سلطته وولايته للمجلس ، ذلك لأن العالم الحديث شديد التعقيد ، ولا يجول أي قرد بمفرده ، دون اللجوء للخيراء ، في البت أي كل أمور الدنيا . كنتيجة لهذا التفسير أعميد قانون الأراضي للعائل وأدخلت عليه تعديلات من الحمها نقوية بنود التعريض على الملاكين عن أراضيهم للمرزمة .

أخيراً بعد مجادلات ومساومات طويلة شرع قانون جديد للأراضي في خيابة ١٩٨٧ ، وهذا اعتبر انتصاراً للمحافظين ، إذ مع أنه أيقى محدوية لللكية في القانون السابق ، سمح للملاكين بتأجيرها زاد عن الحدود الفانونية من ملكيتهم لمن يشامون ، حتى لأولادهم .

إلاً أنه بعد أربع سنوات من للجادلات الطائلة والتشريعات ، نقض مجلس الحواس هذا الفانون الأعمر في يناير ،١٩٨٣ عل أساس أنه غير إسلامي وغير دستوري .

كل ما فعلته الثورة بخصوص الأراضي إذن هو أن مساحات قليلة جداً نسبياً صودرت من الملاكين ووزعت فعلاً على الفلاحين ، ولو أنه أصبح الأن للمحكومة دور كبير ومباشر في شؤون الأراضي والزراعة والتوزيع .

حسب رأي الكانب ، فإن الثارية الإيرانية وصلت الأن مرحلة الهدوء على الأقل من الناحية الاقتصادية ، وإن بجلس الحراس قد برز كمؤسسة موازنة تكبح جلح البرلمان . ويدات المكومة تعيد لبعض الملاكون السابقين أراضيهم المصادرة ، ويدهور جهال الاحمال للرجوع الى البلاد ، ويتمو الى تحسين الملاقات مع الغرب ، والى زيادة الاعتمام بالتكنولرجيا المغربية . وهكذا تكون الثورة الإسلامية قد ديران تدورة كاملة ، ويكون الإسلام قد أثبت أنه سيف نو حدين . فعم أنه يمكن استخدام المديولوجية اسلامية في سيل تحقيق العدالة عن طريق إعادة توزيع الملكية ، يمكن استخدام المديولوجية أسلامية في سيل الملاقات عن طريق إعادة توزيع الملكية ، يمكن استخدام المديولوجية أوسابل الخلاع عن الملكية الخاصة .

نستخلص من كل ما ورد أن الكاتب رسم صورة حية ، شيقة ، متحركة ومتكاملة لمسيبات وصراعات وإنجازات راعقاقات تلك الدورة . ما يؤخذ على الكاتب هو أنه إنجاول أن يضع ملم الدورة ضمن أي إطار نظري ، م وحتى دون أن يقاربها ، كنمط سلوكي إنساق معن ، مع أية ثورة أخرى ، بل قدمها وكأنها حدث تاريخي فريد من نوعه . لكن الدورة الإيرانه ، كما يتين بكل وضوح ، وبالرغم من تبنها للابديولوجية السياسية الدينية ، وبالرغم من توجها في الكثير من التفاصيل الثانوية ، فكل نمونجاً حيا للدورة الشعبية الكلاسيكية في العصر الحديث .

كنتيجة لعدم وجود النظرية ، يشكر الكاتب من فقدان أية أطروحة علمية حول اتجاه هذه الثورة واحتمالات مسيرتها ، كمدى امتدادها ، أو تقلصها ، أو هلاكها .

حتى إن الكاتب يتجنب إصدار أي تقييم لهذه الشروة ، أو أحداثها المتفرقة التي يسرد تفاصيلها . قد يكون بهذه الطريقة قد تجنب إثارة أبة حساسيات في هذه المرحلة الحساسة ، مما يزيد في مصداقية هذا الكتاب ، ولكن على حساس قيمته العلمية .

كان بالأمكان أن يكون هذا الكتاب عملًا علميا بالغ الأهمية ، إلا أنه في حالته الحاضرة لا يرقى عن كونه عملا صحافيا ، لكنها بدون شك صحافة من طراز رفيم .

مراجعة: فريد صقري قسم العلوم السياسية_جامعة الكويت ابراهيم سعد الدين، علي نصار، اسماعيل صبري عبدالله، محمود عبدالفضيل، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ۱۹۸۲، ۲۱۰ صفحات.

بدأ الاهتمام بالدراسات الخاصة بالتوقعات المستقبلية يحظى باهتمام الاكاديميين العرب والمؤسسات العلمية في العالمين المتقدم والتأمى على السواء.

والدراسات المستقبلية تقوم من حيث الفكرة على فرضية اساسية مؤداما انه من خلال الارتكاز على معطيات الواقع، بكل حقائقه وابعاده ومنغيراته يصبح بالامكان التوصل الى مؤشرات تحدد المسارات المحتملة لتطور تلك المجموعة من الظواهر التي تتطرق اليها المدراسات المستقبلية بالباحث والتحليل والتقييم.

من هنا تأتي أهمية الدراسة التي يقدمها هذا الكتاب وصور المستقبل العربي؛ حيث يمثل خطرة رائدة في مجال الدراسات المستقبلية .

يحتوي الكتاب عل ٢١٠ صفحات كبيرة وقد تم تقسيمه الى ثلاثة فصول. خصص الفصل الاول منها للحديث عن النماذج العالمة والمستقبل العربي حيث استعرض المؤلفون في هذا الفصل النعاذج العالمة المهتمة بالدراسات المستقبلية وقدموا نقداً لها من وجهة نظرهم.

وقد ذكر المؤلفون بان الاهتمام بالدراسات المستقبلية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية لكن الاهتمام الفعلي بها بدأ في الستينات حيث قامت عدة معاهد في الدول الغربية والدول الاشتراكية .

ويعود السبب لزيادة الاهتمام بهذه الدراسات الى :

١ ـ توفر المعلومات
 ٢ ـ ازدياد الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

٣ ـ ظهور الحاسب الألي واتساع تطبيقاته.

إلازمات الاقتصادية العالمية ابرزت اهمية الدراسات المستقبلية.

بعد ذلك استعرض المؤلفون أهم النماذج العالمية المهتمة بالدراسات المستقبلية وقدموا فكرة عنها مع تقديم نقد لها . . وأهم هذه النماذج؛ هي:

۱ ـ نموذج فوسترومیدوز

٢ ـ نموذج و ادارة البيئة في انجلترا
 ٣ ـ نموذج باريلوتشي (امريكا اللاتينية)

۽ ــ نموذج فيراروفيتش وبستل ع ــ نموذج فيراروفيتش وبستل

عودج فيراروفېتش ويستل
 غوذج ليونئيف او الامم المتحدة

. ما منا منه النماذج هو نظرتها او معابلتها للوطن العربي والثيء الملاحظ ان جميع هذه النماذج تنظر للوطن العربي في كونه خزناً للنفط والرقود.

ولقد توقعت النماذج المالمة جمعا بان الدول النفطية سوف تحقق بنيانا اقتصاديا اكثر تنوعا في اول القرن الفادم بينما تعانى الدول العربية غير النفطية حجزا متزايدا في ميزان المدفوعات.

الشيء اللاقت للنظر الأن هو ان بعض الدول النفطية العربية بدأت تعاني عجزا في ميزان المدفوعات حاليا على حكس التوقعات . . . لقد خصص الفصل الثاني لدراسة ملاسع المستقبل العربي في وثائق الاستراتيجية العربية. ولقد استعرض المؤلفون في هذا الفصل مجموعة الوثائق والتصورات للمستقبل العربي والتي أهمها :

١ . استراتيجية الامن الغذائي في البلدان العربية الصادرة عن المنظَّمة العَّربية للتنمية الزراعية.

٣ ـ استراتيجية التصنيع من اجلّ الوفاء بالحاجات الاساسية والاعتماد على النفس. الصاهر من مركز التنمية الصناعية للمه ل العدمة ١٩٧٧.

٣ ـ وثائق مؤتمر الطاقة العربي الاول. الصادر عن منظمة الاوابك العربية عام ١٩٧٩.

ويعد ان استعرض المؤلفون كل هذه الوثائق بالتفصيل قاموا باعطاء وجهة نظرهم التقويمية لها وقدموا انحاطا بديلة للتنمية ولقد توصلوا الى عدة حقائق بالنسبة للاستراتيجية العربية اهمها:

١ _ اتبا في معظم الاحوال ومعيارية؟ وليست مرحلة عبر الزمن ويعني ذلك عدم اعطاء صورة زمنية واضحة حتى نباية القدن

٢ _ انها اغفلت تحديد طبيعة الآليات اللازمة للانتقال من الاوضاع الراهنة الى الوضع المنشود.

٣ ـ أن لاتوجد رؤية تنموية واحدة تجمع بين ملد الوثائق ـ حيث غلب عليها الطابع الاقتصائي ولقد انهى المؤلفون هذا الفصل بالقول والمستقبل بحمل في طياته العديد من دواعي الامل والرجاء كذلك الكتبر من نلد الشر والازمات وبقدر الوعي والاستعداد لهذه التغيوات والتحديات المستغبلية الى تواجه وطننا العربي بقدر مايمكن تسج خيوط مستغبل عربي افضل.

ولقد خصص الفصل الثالث والاخير للاهتمام . . نحو دراسات عربية للمستقبل العربي وفي هذا الفصل بجلر المؤلفون من الظن بان توفر والمال والرجال» سيضمن بالضرورة المستقبل الزاهي . . فهم يعتقدون بان المستقبل العربي يتملق بالدرجة الأولى على مقدرة الحركة الوطنية العربية في تحقيق التحرر العربي والقضاء على التبعية ووسم سياسة عربية هادفة لاستخدام الموارد العربية لصالح الأمة العربية جعاء.

وحدد المؤلفون أهم التحديات التي تواجه الأمة العربية مستقبلًا:

) تركة التخلف وقصور جهد التنمية، ويقصدون بذلك قصور نطور القرى البشرية وانخفاض انتاجيمها.
 ب) الحدود الحقيقية التي تفرضها الموارد المادية : ويعني بذلك على الرغم من أن الدول العربية لديها الان احتياطي
 كبير من النفط والغاز الطبيعي الا الها تفتقر الى مصادر طاقة بديلة.

ج.) العلاقات الخارجيّة الغير التكافّة وفيه يوضح المؤلفون ان عالمنا العربي لايميش في فراغ بل في اطار من العلاقات السياسية والاتصادية الدوليّة.

لذلك هم ينصحون بالابتعاد عن سياسة للحاور الدولية وتحقيق سياسة التحرر العربي.

وقبل أن ينهي المؤلفون كتابهم ركزوا على اهمية التنمية العربية والتحديات التي ستواجهها وماهمي المشاكل التي يمكن أن تواجه الأمة العربية وهمي في طريقها للتنمية والتطور.

وبعد فان الدراسة التي قدمها مؤلفونا الاربعة عن صور المستقبل العربي تعتبر دراسة رائدة لكونها الدراسة الاولى التي تهتم بالمستقبل العربي ولقد كشفت لنا هذه الدراسة اهمية وضرورة الاهتمام بقضايا المستقبل في المجال المسياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيره.

ومع أن يعض الافتراضات في الكتاب جاءت خاطئة خصوصا الجازء الحاص بالدول النفطية العربية الا انذلك الايمنع من الاشادة بالمجهود الذي بلمله اساتلتنا الافاضل في محاولة توعية وتتقيف المواطن العربي لإهمية المدراسات المستقبلية .

مراجعة: شملان يوسف العيسي قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكوتت

احسان محمد الحسن، التصنيع وتفيّر المجتمع، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، ٢٠٠ صفحة.

يقع الكتاب في ٢٠٠ صفحة ونشرته دار الرشيد في بغداد عام ١٩٨٧ وهو من سلسلة الدراسات التي تقوم بها وزارة الثقافة والاعلام بالجمهورية العراقية ، وقد تم تقسيم المحتوى الى سنة فصول بالاضافة الى الحلاصة والاستناجات وقد سجل المؤلف ٣٥ مرجعاً بالملفة العربية و ١٦٠ مرجماً باللفة الانجليزية .

هرض الكتاب:

يناقش المؤلف في الفصل الأول مفهوم التصنيع وعوامله الملاية وغير الملاية عبر المراحل التاريخية العالمية ، ثم يقوم بتحليل مظاهر التصنيح في العراق والانجازات التي تم تحقيقها عنذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٠ مين بالاحصاءات عند الصناعات وأسس انتشارها والأموال التي رصبت وانواع الصناعات ودورها في الاقتصاد الوطني والرعا في زيادة الناتج للقومي وقد أحتم المؤلف بالراز المرحلة التصنيعية ، عنذ عام ١٩٦٦ عندما تسلم حزب البعث زمام السلطة والحذال في أن معدل دخول الفرد قد زاه من ٤٥ د ال ٢٣٠ دينارا بسبب التصنيع .

أما في الفصل الثاني فيتاول المؤلف دواسة آثار التصنيع في المؤسسات الاقتصادية ، حيث يبين خصائه من التصولات الجلرية الفطاع المسناعي والزراعي والتصولات الجلرية الفطاع المسناعي والزراعي والتحريق بم يقرم بتحليل لآثار التصولات الاقتصادية على المؤسسات البنوية مثل ارتفاع الفوة الشرائية للمواطنين للمواد انفذائية والملابس والادوية ووسائل الاتصال الجماعيرية والترفيه ، والسكن الصحي ، كها ناقش المؤلف المؤلف عين التقاعي في المجتمع الاشتراكي التقاعي في المجتمع الاشتراكي المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف عن المؤلف عن المؤلف عن المؤلف عن المؤلف عن المؤلف مؤلم المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف عن المؤلف عن المؤلف عن المؤلف عن المؤلف عن المؤلف عن المؤلف مؤلم مؤلم المؤلف المؤل

ويناتش المؤلف في الفصل المثالث من الكتاب آثار العجبتج في غير السكان والنيو الجغبري وقدم تحليلاً للضمائص الديمقرافية لسكان الفطر العراقي والتركيب العنصري والقومي وتوزيم السكان حسب الريف والحقض؟ وعوامل الزيادة السكانية والعلاقة النسية بين السكان والمؤرد الطبيعة. وأشار المؤلف الى التطور السكاني منذ عام 192 و 192 حيث زاء عدد السكان من معلايين المي القرض؟ 1 مليوناً عام 1947 ويمود ذلك الى ارتفاع مصدلات الولادات وانتخفاض مصدلات المؤلفات بسبب انتشار القراعات العجبة وتوفير الحلمات الحكومية الصحية والسكنة وزيادة الوعي العام . آما بالنسبة الى ترزيع السكان حسب الريف والحضر فقد كانت نسبة السكان الحضر 70 عام 1940 ويرجم السب الى الطروف الإيابية المورفية في لملذن التي تعدم سكان المؤلفات المؤلفات المؤلفات الإنجامية والصحية والصحية الريف على المؤلفات والجلمات الاجتماعة والصحية والصحية . ويتناول المؤلف في القصل الرابع أثار التصيع في الأصرة العراقية ، واكد أن عوامل التصنيع والتحضر والتغير المتحادي قد لبياء والملاقات الأسرية . فقد انتفاضت نسبة الأمر المستعدد ورا هما في إحداد تغيرات أساسية في البناء والملاقات الأسرية . فقد انتفاضت نسبة الأمر المستعد الأمرة المراقبة من ٢/٧ شخص في عام ١٩٠٠ الما رده شخص في عام ١٩٨٠ . وفيا يتملق بالتحول اللي طراعا الأصرة المعرقية بالإطاقات الثانوية (الاتصادية والتربية والصحية والملاقية المستعدة على المستعدة الأمرة المستعدة الأمرة المستعدة المستعدة المستعدة المستعدة المستعدة المستعدة المستعدة المستعدة في المستعدة بالمستعدة المستعدة المستعدة المستعدة المستعدة عند فسمنت الموافقة المين المستعدة المستعددة المستعددة المستعدة المستعددة المستعد

وينائش الفصل الخامس آثار التصنيع في المؤسسات التفافية والتربوية خلال الفترة ما بين * 1400 ـ 1940 التي جامت نتيجة حتمة لظواهر التحضر والتصنيع والتغيرات السياسية وقرز (١٩٢٨) . وتناول المؤلف في التحليل مشكلة الأمية وأخطارها على المجتمع وعلاقة التمليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك أثر الطبقة الاجتماعية في التصليل المستعلق المشافية والتربوية على الملاقات الأسرية وأكد أن ابناء الطبقة الوسطى اكثر إقبالاً على على التحصيل العلمي .

أما الفصل السادس والأخير ، فيتناول المؤلف فيه قضية المشكلات الحضارية للتصنيع ونقل التكنولوجيا في استيراد المرآق والوطن العربي ويؤيد المؤلف هما المقبوم ويشعر الى أن عملية نقل التكنولوجيا و انقصر فقط على استيراد الاكتاب والمعانم وطرق الانتجام للطورة من الدول السنامية الى الدول النامية ، بل تشمل تكيف المصانم والمعادات الكنولوجية وطرق الأنتاج المستوردة مع الظروف والأرضاع المحابة للأقالم والبيانات المربية ، ويكين القاملة المعلمة والمناب والمستورة على المستورة من المستورة والمستورة المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة والمستورة المستورة المستورة والمستورة المستورة المست

وقد نطرق المؤلف في سياق تحليله لأبعاد نقل التكنولوجيا والتصنيع الى مشكلة التبعية الاقتصادية والسياسية لللول المربية والدول الصناعية ، وإشار كذلك الى اللول العربية والدول الصناعية ، وإشار كذلك الى التاتف بين التكنولوجيا الخينة والغروفيجا التقليدة ، والتناقض بين التكنولوجيا الحينة والتكنولوجيا التقليدية ، وواستافض بين المدول الدول العربية الأخرى بسبب سيطرة المتكنولوجية المدول الدول العربية الأخرى بسبب سيطرة المتالك المتالك الخراق والدول العربية المتعرف ناحية ومسبب ندوة المتعرفة والدول العربية من ناحية ومسبب ندوة الكنولود العلمية المحلوبة المحلية ، أو سرء تزيع اللود والكفاءات البشرة العربية .

التحليل والثقد :

لقد قام المؤلف بجهد علمي واضح في مناقشة القضايا الاجتماعية والتغيرات التي طرأت على للمجتمع العراقي خلال ويعد الفنرة التي امتلت بين عامي ° ١٩٥٠ ويصورة خاصة بعد عام ١٩٦٨ . وقد اعتمد على مصافر ثانوية في تحليل أبعاد التعلور الصناعي في العراق واكتفى بمض المؤشرات مثل أنواع الصناعات وتوزيعها ونسبة الماملين فيها والتي تحتاج لما لمتناعة والتصنيع والأطبى للوقوف على خصائص المستاعة والتصنيع والعرامل التي ساهت في تقديها . إذ لا يكتبي أن نشير الى التقدم الصناعي وريادة معدلات الدخل من الصناعة ، وارتفاع معدلات الدخل من الصناعة من حيث اصتعاده على المعدلات الدخل من الصناعة والمتناعي من حيث اصتعاده على المؤرد الطبيعة لمحلية أو المسترودة . إذ أن مثل هذا التحليل بساعتنا على ربط التحولات الاجتماعية والبناء الاجتماعي للمبتعدة والصناعة على المعالمات المصطلحات المتعادهات المساعدة على المناعة على التغيرات الاجتماعية كيا والمناعة على التغيرات الاجتماعية كيا يضح خلك من المراجع الاجتبية الموسعة . إلا أن للمضلة التي واجبعد المؤلف مستخدام المصطلحات ومفاهيم عن المناعة على التغيرات الاجتماعية كيا يضح خلك من المراجع الاجتماعية والمساعدة على المناقبة المتحدين الموسعة . والتصادي والسياعي والثنائي للمجتمع المراقي . وياتالي فقد جاء التحليل الأثر التضمة من الوظريات الغربية التربية لامن يكون نابعاً من واقع المجتمع العربي .

أما بالنسبة الى أثر التصنيع على الأسرة وعلى الثقافة فقد احتمد المؤلف ايضاً على المصادر الثانوية في عرضه تتحليل خصائص التغيرات الاجتماعية في نطاق البناء والملاقات الأسرة والقرابية أو في ظهور الطبقة الموسطة بسبب التعليم والالتحاق بالجاماعات . وفي أن الدراسة تضمنت عينة من سكان بغداد أو الملدن الأخرى وتم تطبين استمارة لموقة خصائص واتجاهات البناء الأسري والطبقي والمهني والقيمي للمجتمع الحضري ويزداد التحليل أهمية لو المستمنات الدينة عدداً من المجتمعات الريفية .

لقد أثار المؤلف نفطة هامة في تحليل نقل التكنولوجيا والتبهية وهي أن النقل لا يعتمد فقط على استيراد الألات والمعدات بل إن التصنيع هو تغير في النيان الاجتماعي/الاقتصادي/والسياسي والثقافي ؛ أي أن المسناحة والتصنيع هي أدوات إنتاج يرجهها النظام الاجتماعي القيمي والأخلاقي ، اذا كانت الصناحة نابعة من الواقع الحضاري للمجتمعات العربية .

وتمتبر هلم الفراسة محاولة جيدة في تحليل أبعاد التصنيع وآثاره على الأسرة والتربية والتحضر والجوانب الديمة افية ، ويمتبر مرجماً جيداً للباحثين والمتخصصين في دراسات علم الاجتماع الصناعي وعلم الاجتماع العام .

مراجعة: اسحق القطب قسم الاجتماع - جامعة الكريت

مارك ريشل، اكتساب اللغة، ترجمة: كمال بكداش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ٢٢٩ صفحة.

على الرغم من ان المادة قد درجت على عزل المظهر اللغوي لعملية اكتساب اللغة عمّا عداه، فانه بيدو من المحال ان تهمل علاقات اللغة في مجرى تطورها بالمظاهر الأخرى للسلوك.

يتركز الاهتمام بصورة أساسية في هذا الكتاب على مشكلات تطور اللغة عند الفرد، إلا أن الكاتب وهويسعى حثيثًا إلى تحديد خصائص اللغة عند الطفل والاحاطة بأوافيات ظهورها يضطر الى إثارة العديد من المسائل التي من الصعب أن يوجد ها حل. يقم الكتاب في شاتية فصول ويعالج الفصل الأول منها بعض المشكلات النظرية والمنجبة التي تتعلق بموضوع التساب الللغة . كما أن هذا الفصل ويعالم موضوع العلاقة يبر التلغة وعلم اللغة العام أمي بالقام منها الله طور اللغة وعلم اللغة العام العام أمي بالقام مقرلة فطرية اللغة وعبد الكتاب مقرلة فطرية اللغة و كيف أن التازعة الفطرية بالمستادون الى حقيقة الانتقال الملاين تعلموا لنتهم الام يصبحون اللغة و كيف أن التلقيق وعلى المواجبة والمستادون الى حقيقة عمليا من المبارات ويتمرض الكاتب لرد تشومسكي على سكتر موطفة السلول اللغقيل ويلكر أن تعقيب بالأضافة الى كتابة والبنى التركية و Syntaction Structure كانت من أواقل المؤلفة التحويلي ومن أقواها صدى، بل كانت المناقبة عامل الأرجح في عملية التأثير التي بدأ يتو علم اللغة النافة المؤلفة في هذا الفصل مفهوم الكفاية اللغقية والأداد ويتنهى الفصل الأول بلمحة عن طرائف دراسة اللغة عند العاقل.

ويتعرض الفصل الثاني للشروط البيولوجية للنمو اللغوي ويسرد الكاتب البراهين المتنوعة التي جمعها وطورها لنبرج Lenneberg والتي تدعو الى الاعتقاد ان تطور اللغة يرتبط بعوامل النضج العضوي .

ويناقش الفصل الثالث تطور بني اللغة فيصف المراحل للتحاقية التي تمر بها لغة الطفل في جمال اكتساب الأصوات ثم يستمرض البني التركيبية الأولى عند الطفل وتكوين الفردات التي تنزليد ببطء حتى تعمل في منتصف الثانية الى ٢٠ كلمة ثم التوسم الديناقي في لفاردات التي تتجاوز للتة كلمة نمو المشرين شهرا ويعمل في الستين الما الثلاثيمة كلمة توقترب من الآلد في الكلات السنوات السنوات المسابق المنظم ا

ويمالج الفصل الرابع من الكتاب حقيقة أن الارتقاء الغنوي عند الطفل لا يشكل عملية مستقلة عن المحيط اللفظي الذي يعترض له. ويشير الكتاب الى أن سمات الفاضي مع هذا الحيط لم تضعى بدقة الا ناثراء لغدا نظل برجه عم مكراً المنافذ الفي ويشير الكتاب الى أن سمات الفاضية المن يتصرن اليها، مكنان أن أقتصر معظم المؤلفين تقليديا مل جع عبارات الطفل في حين الحملوا تسجيل عبارات الذين يتحدثون معه بدقة موازية كها أصلوا الاضارة بدقة السيافات المؤقية التي يتكلم فيها الطفل في حينها الكتاب بعد ذلك الى ما أشدار الهو بالبت (1908, 1948) موافقة السيافات المؤقية التي يتكلم فيها الطفل في تطور اللغة، أذ قد تناولت معظم الابحاث التقليدية الطفل بوصفة فردا منعزلا كها تناولت الكتاب مسلوكا منصلا عن جموع التمريذ من المنافذ والمؤقفة أن الطفل لا يسترح ما يسمعه الاما يتوافق مع مستواء الخاص، ولكن يسر ان كالمؤلسات المؤلفي ما يتوافق مع مستواء الخاص، ولكن يسرو ان مقداء الخاص، ولكن يشعر المؤلفية الذي المسابد المؤلفي والنومية فردا الا بوصفها عينت للنظام اللغوي المزى الكتاب أن هذا المسابد المؤلفي المؤلفية الأسروية لا تستحق الاهتمام ويؤكد الكتاب أن هذا الاستئاج الخاصة عن عام النفس التصليمي. ويتخرض الاستئاج لا يتقن عم المنطق ولا مع الفرضيات التي يمكن أن يوحي بها عن عن عام النفس التصليم. ويتخرض المؤلف أن تحريد المؤلف أن تحريد المؤلفية المؤلفية المؤلفية المؤلفية المؤلفية المؤلفية المؤلفية المؤلفة من حيث المؤلمية المؤلفة من حيث المؤلمية المؤلفة من حيث المؤلفية المؤلفة
واما الفصل الخامس فيعالج موضوع استعمالات اللغة ووظائفها، فهناك مثلا الوظائف التعبيرية وللموقية والندائية مثل التعبير، الاتصال، الترجمة الرمزية، أداة تماسك الفئات الاجتماعية وأداة تمايزها، مادة الابداع اللعبي في كل الفنون اللفظية، مضخم الذاكرة الفردية والاجتماعية، شرط وحدة الشخص وشرط هويت. وبالاختصار فالكاتب يؤيد أنّ اللغة تمل أدوارا متعدد لدى الانسان كيا يعرفه علياء نفس القرن المشرين. وينهى المؤلف هذا الفصل بمناقشته للغة المتمركزة على الذات واللغة المطبوعة بالطابع الاجتماعي وكذلك اللغة المستقلة.

قي القصول السابقة اصطلام الكاتب في حدة مواضيح بشكلة الملاقة بين التطور اللغوي والتطور المرفي ولم تجد الأسئة التي طرحها جوابا واضحا فهي من بين الاسئة الإكثر آبازة للجدل في علم النفس اللغوي المعاصرية اما في الفصل السادى يعالج المؤلف أولية الجانب اللغوي وخصوصية ويضجع رأي ماك نيل في أن هذه الحصوصية تقود الفصل المعرفية والساطقة الى التسليم بأن هناك عند الطفل المذي يتعلم التكلم قفرات الفوية في مرتبطة بالموامل المعرفية والعاطقة والاجتماعية، منذا وغم أن هذه المؤلف اختلاطا وثيقاً . ويعالج والاجتماعية، منذا وفعم أن المؤلف المنافقة المؤلف المتعارفة المؤلف اختلاطا وثيقاً . ويعالج الكاتب المعرفي وخضوع الكاتب يطبق المؤلف المنافقة في الاطروحة بياجيه الفائلة باسبقية الجانب المعرفي وخضوع المئة في المؤلفة في الأطبق المؤلفة في الأطبق المؤلفة في الأطبوحات التي عرضها وعزز من القول السائلة بعدة الكافية الفصل ويتأفقة فقاط القصمة في الاطروحات التي عرضها وعزز من القول السائلة بعدة الكافية الفصل ويتأفقة فقاط القصمة في الاطروحات التي عرضها وعزز من القول السائلة بعدة الكافية الفصل ويتأفقه المنافقة المؤلفة المنافقة المؤلفة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة المؤلفة الفصل الكافقة النفطى وين الجانب المؤلوي.

ويشير الفصل السابع الى موضوع اللغة وضبط الفعل ويعضد الكاتب من المقولة المتمنى عليها وهمي ان لغة الطفل في اسوط المسابق ويتميز الكاتب من المقول في المين المسابق ويتميز الكاتب ان الوظيفة الفعائمة التي تفارسها اللغة على الشخاط الحركة تشكل موضوعا لبعض الدراسات التجريبية. ومن ضمن مقد المدراسات الدراسة التجريبية التي تمام يا لوريا (Luria, 1970) وإلتي إلى الكاتب بعض الملاحظات التجريبية الفصل الى التمهيدية حولها عدا بالاضافة الى عاولته الاتباد فرضيات لوريا في المجال المرضي، ثم تعرض في نهاية الفصل الى التباد بورنكار (Bronchart, 1970) استنتاجات لوريا حول بعض الفاط.

وأما في القصل الأخير من الكتاب فيعاليم الكاتب موضوع تطور اللفة وبناء الشخصية وذلك بابداء الملاحظات العامة حول الطريقة التي يرتبط بها بناء الشخصية بالوسيلة اللفظية، ويناقش الكاتب استخدام الفرد اللغة لتنظيم تصرفاته الحاصة ولوصف علمه الداخلي الذي يتكون من الاحساسات والمشاعر والأفكار والصور العقلية. ثم يختم الفصل الأخير بمناقشة وحدة الشخصية وهويتها والعلاقة بينها والذاكرة اللفظية.

مراجعة: على محمد السيد وحدة اللغة الانجليزية .. جامعة الكويت

عبدالرحمن عيسوي، سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ٣٠٧ صفحات.

من الواضح أن موضوع علم النفس والجريمة من للوضوعات التي يندر الكتابة ليها باللغة العربية، ولذلك فالكتب التي نشرت في هذا المجال في الوطن العربي قليلة للغاية، فضلا عن أن معظمها نفلت ولم تطبع ثانية، ولا يجد الكاتب تفسيل لهذا الظاهرة، ولكن ما يكن قوله الأن في هذا الموضوع أن ذلك قد يرجع الى قلة عدد المتخصصين في هذا المجال، فضلا عن عدم الاعتمام بلدراسة العوامل النفسية في الوطن العربي.

ولذلك فالكتاب الذي بين أيدينا الآن يعد من الكتب القليلة التي تعالج العوامل النفسية في الانحراف والحريمة باللغة العربية، والكتاب يقم في ٢٠٧ صفحة تتضمن أربعة عشر فصلا، تنقسم الى قسمين: القسم النظري ويتكون من عشرة فصول والقسم العلمي ويتكون من أربعة فصول. ويحتوي القسم النظري على الموضوعات التالية:

- اهداف الدراسة وفروضها.
 - * جنوح الأحداث.
 - * طبيعة السلوك المنحرف.
- طرق علاج المجرمين قديماً وحديثاً.
- نزعات العدوان والتسلط في الانسان.
 - الملاج النفس للسلوك المنحرف.
 - الانحرافات ألجنسية وعلاجها.
 - نص قانون رعاية الأحداث.
 - وحدات رعابة الاحداث.
- خمائق عن السلوك المحرف في المجتمع المصرى.
- ب سول مل السود السارك في الباساع السارك.
- أما فصول القسم العلمي فتتضمن للوضوعات التالية: • دراسة الأحداث الجانجين بمحافظة الاسكندرية.
- * تطبيق مقايس المصابية والانبساط والكذب على الميئة الجانحة.
 - وصف المينة السرية.
 - الخلاصة.

ويمدث المؤلف في الفصل الأول الهنف من الدراسة بأنه من أجل القاء الضوء على ظروف الأحداث الجانحين في المجتمع السكندي للتعرف على ظروفهم ومشكلاتهم وعلاقاتهم بالأباء والأمهات والأعواد والاختوات، ثم التعرف على العوامل السبية التي تكمن وراء ششلهم الدراسي ومدين تأثير البيوت المحلمة في حدوث الاحراف مع اذا كان الفقر سبا من اسباب الجناح. ثم معاغ المؤلف أوبعة ومشرين فرضا للتحقق منها في الدراسة، يدور معظمها حول العوامل الاجتماعية والإنتصافية للتي تساهم في العراف الاحداث.

واذا ما نظرنا لل الكتاب نظرة عامة لوجدنا أنه يمثل تفريرا عن بحث ميداني تم انجازه ، وليس كتابا يدور حول أحد المؤضرعات العلمية في ومناقشة جوانيه المختلفة . ومع ذلك نجد أيضا أن القسم النظري الذي يتكون من عشرة فصول يشتمل على أربعة منها لا تعملق بموضوع البحث أو هذفه وهي الرابع ، والخامس ، والسادس ، والسابع .

فالفصل الرابع يتحدث عن "طوق علاج المجرمين قديما وحديثا" ومن المعروف أن طوق علاج المجرمين تختلف عن طوق علاج ومعاملة الأحداث، كما أن الكتاب كله يدور حول جناح الأحداث، والدراسة المدانية يتحتصفهالماهية -----من الأحداث . وهل الرغم من أن البحث (الكتاب) عن جناح الاحداث كيا جاء في هدفه، الا انه لا يوجد سوى صفحة وضيف في هذا الفصل عن حلاج الاحداث.

كما أن الفصل الخامس يدور حل والملاج النفسي للسلوك المنحرف، وهذا الفصل لا يتفق مع ما جاء في الدواسة الميدانية، وإن المعمل الميداني ونتائجه ومناقشة التنافع لا تتطرق الى العلاج النفسي للاحداث.

ويدور الفصل السادس حول ونزعات العدوان والسلط في الانسان، والرأي أن هذا الفصل أيضا بعيد عن هدف البحث (الكتاب)، وذلك لأن الباحث لم يستخدم أي مقياس لقياس العدوان في الدراسة الميدانية للتحقق من وجود فروق بين المنحوفين والأسوياء في العدوان فضلا عن أنه لم يناقش متغير العدوان في الجزء الميداتي.

والفصل السابع بعيد أيضا عن هدف البحث حيث يمالج والانتحرافات الجنسية وعلاجهاء ومع ذلك لم يتطرق المؤلف الى الانتحرافات الجنسية في الجزء الميداني، فضلاعن أن هذا الفصل يشتمل على موضوعات غير مترابطة مثل:

علاج الشذوذ

- علاج ادمان الحمور
- علاج الانحراف السيكولوجي
- * دور التليفزيون في قضاء وقت الفراغ.
 - * دور الراديو في الحياة الريفية.

ومن الواضح أن الموضوعات الأربعة الأخيرة لا علاقة لها بالانحرافات الجنسية أو علاجها.

ويما أن هذا الكتاب ما هو الا دراسة ميذانية يسبقها دراسات نظرية، فمن المنطقي أن تكون الدراسات النظرية في سياق واحد مع العمل الميدائي بل ومقدمة له، ولكن القصول الأربعة السابقة لا تنتق مع هذا المنطق.

ومن حيث تنظيم القسم النظري فكان من الأفضل أن يؤجل المؤلف الحديث عن فروض البحث ومنهجه الى الجزء الحاص بالدراسة الميدانية، ولذلك فليس من الملائم ايراد ذلك في الجزء النظري.

أما فيها يتعلق بالجزء المبدال أو ما يطلق عليه الكتاب والقسم العلمي : فمن اهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها هذا ، هو أن المؤلف يهتم بمضاهاة مجموعة الأحداث بمجموعة الأسرياء في المتغيرات الاساسية والهامة مثل : السن ، مهنة الأب، والأم ، حجم الأسرى ومسترى المنحل ، الحي السكني . ولذلك لا يستطيع الوصول الى الموامل التي يتميز بها المنحوفون عن الأسوياء وتساهم في انسرافهم . فاذا أخذنا العمر كمثال لوجدنا ان مدى عمر مجموعة الاحداث يتراوح بين ١١ - ١٩ سنة أما الاسوياء . الاحداث يتراوح بين ١١ - ١٩ سنة أما الاسوياء أم المارك والحي المساحد عبا عند الأسوياء .

ولذلك يورد المؤلف في الحلاصة فقرة ٣٣ وتكشف الدراسة التي طبقت على العينة السوية أن الاسرة أكثر عَماسكا وأن تسبة الطلاق والانفسال فيها أقبل وأعم يشغلون وطاقف أكثر رقباء كعهن الطبيب، والعميدل، والمهدس وللمحامي والمدرس، وأن هذه الأسر تعيش في مساكن أكثر سعة من مساكن الجناح، كيا ورد في الفقرة ٣ أن معظم آباء الجانعيين من أرباب المهن التي تضمهم في الطبقة الاجتماعية الدنيا، كالبائع المتجول أو الفسالة أن الشغالة بالنسبة للأم، ع

ويمكن القول أن هناك الكثير من الأحداث الذين في مثل هذه الظروف ولكن لا ينحرفون، كما أن هناك من المنحرفون من تعيش أسرهم مثل ظروف مجموعة الاسوياء في هذا البحث ولذلك فان توحيد المتغيرات الاساسية بمحد الى حد كبير العوامل الاساسية التي ادت الى انحراف مجموعة البحث من المتحرفين.

وهذا لا يعد جديدا بل متوقع لأننا عندما نحصل عل أي مجموعة أفراد أسوياء واي مجموعة أفراد منحوفين سنخرج بتنافج قريبة من هذا .

وهذا ما دفع علياء الاجرام إلى القول بان عوامل انحراف الاحداث تختلف من عوامل السلوك الاجرامي للكبار، ففي الحالة الاولى تكون السيادة للموامل الاجتماعية، وفي الحالة الثانية للعوامل التحصية.

ونما لاشك فيه أن الدراسات الميدانية في مجال التفسير النمسي للانحراف والسلوك الاجرامي تحناج الى الدقة المهجمية، حتى يمكن الرصول الى نتائج توضح لنا لمتغيرات التي يختلف فيها الاسوياء عن المنحرفين.

والواقع أن المدراسات الميدانية في هذا للجال لا تزال نادرة في الوطن العربي ولا يزال معظم التركيز على دراسة جناح الاحداث والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي اليه، أما المدراسات التي تتعلق بالمجرمين والعوامل السيكولوجية في السلوك الاجرامي فلا تزال نادرة.

مراجعة: مصطفى تركي قسم علم النفس - جامعة الكويت

المجاهد العكلامة محمدعنة دروزة

علي سعود عطية جامعة النجاح ـ نابلس

نعت الأبناء، الأستاذ الكبير عمد عزة دروزة، الذي توفي في دمشق، فانضم إلى قافلة الخالدين، عاهداً فلسطينيا وعلماً من أعلام العروية والإسلام. وهله كلمات قلبلة نقدمها بين يدي هذا الراحل العظيم، تعريفا موجزاً وسريعا، لهله الشخصية، واعترافا متواضعا بدورها العظيم..

عمد عزة دروزة ، ابن نابلس ، ولد في قصبتها والحي القديم عام ١٨٨٧م / ١٣٠٥هـ. ومن جبلها الأشم وجبل الثاراء اقبس لهيه الثورة التي اعتملت في كيانه ، وسيطرت على يؤرة شعروه طوال حياته . وسيحل في ميامانه فصولاً باهرات ، منها ، أن بريطانيا ، في عام ١٩٣٧ ، وكانت تمارس مع الثوار الفلسطينين قمعاً رحشياً ، أهدرت دمه، واعتبرته والشرير الأكبره ونسبت إليه أنه الديناهو المحرك والفلب النابض وراء قوائل المجاهدين ، التي كانت تغادر دمشق تضرب في حصر فلسطين ، وبالفعل كان هروزة كللك ، ولكنه ليس شروراً أكبر الما هر بعاهد أكبراً

كيف وصل محمد عزة دروزة إلى دمشق، هانوي العرب والفلسطينيين في تلك الفترة؟ هذه تصة طويلة. . ستجملنا نمود إلى الوراء مع هذه الشخصية لتنابع في لمسات سريعة بعضاً عن جهادها ومواقفها .

هزة دروزة كالغالبية المظمى من أهل فلسطين، من أصل عربي، ولقد أدركته حرفة السياسة منذ نعومة أظافره. فقد انتمى إلى جمية الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨، حتى إذا تكشفت له نزعها الطورانية وشوفينها البغيفة تخل معيا. ونفسم إلى حزب الاتحالات والحربة وعمل سكرتيرا لفرعه في ملية نابلس. كما عمل عضواً في حركة المطالبة الإصلاحية ببيروت ١٩١٧ كما انضم إلى الجمعية العربية الفتاة وهنا وعلى صعيد هذه الجمعية التنمي بشكري القوتلي وشكري الأوبي والدكتور أحمد قدري، ولحق معهم بجيش الملك فيصل بن الحسين الذي دخل دمشق عام ١٩١٨ وإقام الملوية الملوية المدوية.

عاد مزة دروزة إلى فلسطين، حيث انعقد بحضوره أول مؤثم فلسطيق في العصر الحديث عام ١٩١٩ ، ذلك المؤثمر الذي قرر أن فلسطين عربية ، وأنها جزء من صورية الكبرى، وتتسب إلى الثورة العربية .

وعلى الأثر ذهب درزة ونخبة من القيادة الفلسطينية إلى سوريا، لاحقاً بفيصل، وانعقد المؤتمر السوري الأولسنة ١٩٩١، والملكي رفضر معاهدة فيصلر كلمنصو التي نصدت الى فرض الهيمنة الفرنسية على سورية.

٣٨٢ ـ مجلة العلوم الاجتماعية

وفي المؤتمر السوري الثاني (١٩٢٠)، الذي اختار هزة دروزة سكرتيرا له، تقرر إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، ورفض رعد بلفرر والهجرة اليهودية وكل شكل من أشكال الانتداب.

حتى إذا سقط المهد الفيصل في سوريا على يد الفرنسين بعد معركة ميسلون الخالفة، واستشهد البطل يوسف العظمة في تمرز ١٩٢٠، اصدرت السلطات الفرنسية حكما بالإعدام على عزة دروزة، فعاد إلى فلسطين حيث جعل مهمته مقامة الاحتلال الإنكليزي والخطط الصهيونية. وهنا عمل سكرتيرا للجمعية الإسلامية المسيحية، والتي كانت بفروعها على مسترى الوطن، بمثابة الحزب الوطني الفلسطيني الواحد الذي أفرزته التحديات الانكلوصهيونية.

على أن قمة من قمم نضال عزة دروزة كانت إنشاء حزب الاستقلال مع صفوة من رواد القومية العربية، على مستوى فلسطين والبلاد العربية . وهذا الحزب من أكثر الأحزاب في الثاريخ العربي الحديث أصالة وتميزا، وفكراً رائدا . وعلى المستوى الفلسطيني أكثرها راديكالية وهيناميكية .

آية ذلك أن هذا الحزب، هو الذي دعا إلى عدم التمييز بين الحطرين الإنكليزي والصهيوزي، وطرح شعار: الإنكليز رأس الداء وأساس البلاء، وكان هزة دورة هو الذي تبه الزماعة الفلسطينية إلى خطر ما سمّاه والوطنية الحشيء تلك الوطنية التي تقبل بالتعاون مع الاستعمار البريطاني، حين تمترى بمخططاته وتقبل وظائف، ولكنها في الوقت نفسه، ترفض الحطر الصهيوزي . . تحاما كها لا تستطيع الآن ان نفصل بين الإسريالية الأمريكية وداس حريتها إسرائولي.

حتى إذا كان الإضراب الكبير (١٩٣٦) تولى عزة دروزة الدعوة إلى توحيد القيادة الفلسطينية في اللجنة السربية العلباء التي ضمت زعياء الأحزاب الفلسطينية الستة، وانفهم إليها فيها بعد، هو نفسه مندوبا عن حزب الاستقلال..

حتى إذا انتهت ثورة ١٩٣٦ نشط دونرة كأقوى مايكون في مقاومة التقسيم ولجنة بيل التي دعت إليه. وشارك في ولمد ايل البلاد العربية، ليبين محافير قدوم لجنة بيل. وكان تنويج نشاطه في هذه الفترة حضور مؤتمر بلودان في سوريا ١٩٣٧، هذا المؤتمر الذي أطلق رصاصة الرحمة على مشروح التقسيم، مما اضطر بريطانيا إلى سحبه.

ومهها يكن، فإن المشكلة الفلسطينية، لم تُخْسم فكان لابد من العردة إلى السارح من جديد، وهنا اضطرت القيادة الوطنية الفلسطينية إلى مفادرة أرضها، ونقل مركز ثقلها إلى سوريا ولبنان، مفيدة من الهامش الذي يتركه التناقض الإنكليزي الفرنسي. وفي دهشق مارس هزة دروزة دوره في الإشراف على الثورة وتعزيزها في فلسطين في صفحات مشرقة هي رأس بطولاته التي بدأنا حديثنا بالإشارة إليها.

وتندرج الأيام . . ويستلم الإنكليز للمنف الحلاق الذي لاعلاج غيره . . . وينعقد مؤتمر المائدة للسنديرة ١٩٣٩ ، الذي وحد الفلسطينيين بدولة على كامل التراب الفلسطيني ، يتشارك فيها العرب والإنكليز واليهود ، وتصل بعد عشر سنوات إلى الاستقلال، ولكن قرارات هذا المؤتمر شأنها شأن كثير من قرارات المؤتمرات لم تخرج الى حيز التنفيذ . . .

على أن الحرب العللية الثانية لم تلبث أن قامت، وتغيرت السياسة الفرنسية نحو المتاضلين العرب في سوريا، وحكمت على عزة دروزة ورفاقه من دهاة القومية العربية من حزب الاستقلال، مثل نبيه العظمه، بالسجن في سجن المزة. ثم لم تلبث أن نفته إلى تركيا حيث مكث هناك خمسين شهرا، وكان ممن خلار معه نبيه العظمه وأكرم زعيتر وواصف كمال وإسحل درويش.

ونختم نضال هذا المجاهد السياسي والعسكري بالمأساة الأعظم، بمأساة فلسطين عام ١٩٤٨، وقيام دولة اسرائيل.. كرّس الأستاذ دروزة الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٤٤ للعلم والكتابة بعد أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٤٨، واستمر الفلسطينيون فيها يشبه الركود او السيات الشتوي إلى عام ١٩٦٧، عندما بدأت فورتهم من جديد. وهنا كان دروزة قد كبر وشاخ, وعلى أية حال فقد تميزت كتاباته بما يلى: _

- ـ أنه كاتب مكثر، كتب الصفحات الطويلة، فقد كتب ما مقداره ١٦٠٠٠ ورقة مذكرات، وأنجز حوالي ١٨ مجلدا بعنوان وتسجيلات ومذكرات، .
- . وتتميز كتاباته بأنما تصدر عن معانلة ومكابدة، بمدني أنه قدّم لنا ـ ولملَّ هذا هو إنجازه الأعظم ـ صورة عن الأحداث التي عاناها. . . وفيا مجمس فلسطين فإنه من أصدق وأوفى وأفنى من أرخ لها تاريخ معاناة ومشاركة، مثله في ذلك مثل أكرم زعيتر وعارف العارف. ولعله مع هذين المؤرخين من أكثر من زود المكتبة الفلسطينية والعربية بصفحات عن جهاد شعب فلسطين في وجه الصهيونية والاستعمار.
- تَظَر عزة دروزة للثورة الفلسطينية في العشرينات والثلاثينات، والقضية الفلسطينية بعد ذلك أفضل ما يكون التنظير، وأكثره أصاله:_
- آمن بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأرض العربية . وأن الشعب الفلسطيني جزء من الشعب العوبي.
 - آمن بان الصهيوئية هي ربيبة الاستعمار. وأن من يظن خلاف ذلك لن يفلح.
- لم يؤمن عزة دروزة بأنصاف الحلول. ويصنفه البعض بأنه من كبار الرافضين، وأنه من بين أوائل من
 صافوا اللادات الثلاث لاصلح ولا اعتراف ولا مفاوضات، في بداية الحشرينات من هذا القرن. وظل
 طوال حياته داعيا للجهاد والمجابة حتى يتم النصر والتحرير...

عَن لغة الطف ل وَلغة الأطف السَّا ضياء الكاروني

جامعة ليدز ـ المملكة المتحدة

كي لا يتهمنا صفارنا الأحباء بسوء الفهم (!) ابتداء من فترة يُعيد ولانتهم حق عمر السادسة ينبغي علينا التحدث إليهم بثيء يشبه إلى حدما أية لفة مشتركة (Lingua franca)، كتلك التي يجري التفاهم جا في موانيء البحر الأبيض المترسط.

وتنعكس الآية بعد سن السادسة ليسود تمط آخر من سوه الفهم حيث يبدأ أكبادنا هؤلاء باستخدام لغة الكبار في حين نهتى نحن في غيّنا نخاطبهم بلغة سبق وأن نفضوا أبديهم منها.

ولكي لا يتبادر إلى الله أننا بصدد الحديث عن لغنين متفسلتين عن بعضهها البعض، نذكر أن هدين المصطلحين ليسا سرى وجهين لعملية واحدة. أولما يدعى في الانجليزية (Child Language) وهو خاص بكل ما يقوله أو يكتبه الأطفال، أما الثاني ويعرف بـ (Childron's Language) فهو صفة نميزة لكلام الكبار عند تخاطبتهم الصفان لذا فهو عبارة عن عاولة لمحاكلة لفة الطفل أو بالأحرى صورة معدلة لها. أما صعوبة التوصل إلى تعريف محدد للغة الطفل فغالباً ما تعزى إلى كونها تتحصر بين طرفي مدى أوله يتمثل بمناخاة الأم لوليدها ونهايته بشيء أقرب ما يكون إلى ما يتحدث به الأطفال في برنامج دافتح ياسمسمه واللذي يعرض من على شاشة التلفزيون في كافة بلذان الخليج العربي. واللغة هذه ومخاصة في مراحلها الأولى تشبه اللغات البدائية من حيث محدودية مفرداتها وتراكيها ورعاحتى في مدى صلاحيتها كوسيلة للتخاطب بين الأطفال أنفسهم(ا)

ولمة الطفل هي ظاهرة اشبعها اللغويون بحثاً وتحليلا في اللغات الحية كافة . بيد أن هذه المحاولات بقيت حبيسة الفصل بين هذين الجزاين للكملين لبعضها البعض ويبدو أن السبب الرئيسي هو تعذر فهم ما يدور في عالم الطفل ، لمحدوبة الوسائل التقليدية المتاحة لنا حالياً .

فعل سبيل المثال، تمت عنوان لغة الطفل عند العرب (Arabic Baby-Talk) تمام الأستاذ تشارلس فرجسون بعثه عن كلام الأطفال العرب منذ سنتهم الأول وحتى عامهم السادس، وتوصل فيه إلى حقيقة أن كلام الأطفال، المتازف السنة بالمهم، يتميز وجود ملارمع مشترق، أهمها "التصيف" أو التكورا (Re-dupicaldon) إلى يكل علم المناطق الأوالة [أم أو يتأمر أو مريض الكلم] و"لوالة [أم أو يتأمر أو مريض]، أو مؤمر إصوت الكلم] و"لوالة [أم أو يتأمر أو منيط أل التنظيم] و "كاست المناطق المناطقة المنا

وأما السمة المشتركة الثانية فهي "التصغير" (Diminutivization) ويمني بها تكرار أحد المقاطع وجعله لا حقة تصغيرية (Diminutive Suffix) يمكن ملاحظتها في صيغ التدليل السائدة عندنا، حيث تصبح "ممي" (ميمي) "وسوسن" (سوسن و"فؤاد" (فوفو) ا

رفي ضوء هذه الأمثلة نرى أن تسمية "لفة الطفل" لم تحمىء اعتباطاً فهيء أي التسمية، كما يعتقد الأستاذ هاليداي، نوضح كيف يبتكر الطفل بعيداً من تدخل الكبار، الكلمات الجديدة مستخدماً التعابير، أو مكرواً تركيب بعض للقاطم، الموجودة مسبقاً في الملفة أو موسعاً أحياناً في مداها الدلالي.

والحديث عن لفة الطفل يفودنا في نهاية المطاف إلى موضوع "افقة الأطفال"، فعل الرغم من أن الاخيرة وجعدت تتاوية وظيفة المسلمة هم تخاطبة الصغار بلغتهم تحيياً أولاً ولإشاعة روح الإلفة تنائباً، إلاّ أنتائزي أن المهمين بالإعلان التجاري وجدوا فيها حرر السلوب لمخاطبتا نحن الكبار(ا) بهف استدراجنا لشراء مالم نفكر بالتتائمه مستغلين الطبيمة المبشرية التي تزكد وجود "طفل بداخل كل مثا". لاحظ على سبيل المثال التيرة الطفولية في استخدامهم الجناس الاستهلالي (Alliteration) في "كوكاكولا" أو المسجع (Phyrm) في شركة "سوني وماركوني".

المسراجع

- Ferguson, C. (1956) 'Arabic Baby-Talk' in For Roman Jakobson, compiled by Morris Halle et al., The Hague, pp 121 – 8 –
- 2. Halliday M. (1973) Explorations in the functions of Language, Edward Arnold , pp 11 12.

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية، ونقدم في هذا العدد ملخصا لرسالتين: الأولى: لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بعنوان: علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية (دراسة في المنطقة العربية) .

تقدم بها الباحث جلال عبدالله معوض الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بإشراف الدكتور محمود خيري عيسى.

والثانية: لنيل درجة الماجستير من قسم العلوم السياسية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، مقدمة من الباحث مصطفى منجود بعنوان (الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الإسلام) باشراف د. حورية مجاهد.

جلال عبدالله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٥

عرض: على الصاوي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

هناك علاقة تأثير واعتماد متبادل Interdependence بين القيادة السياسية والمحلية الإنحائية، فالمتغير القيادي هو حلفة الوصل والالتقاء بين الأبعاد المتنوعة للعملية الإنحائية بعيث يمكن خلق النرابط فيها بيتها، سواء في مجال التنسية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الاوارية والمتفافية.

ومن ناحية أخرى فإن تجارب التنمية هي للحك الرئيسي لاختيار كفامة وفعالية القيادة السياسية، وإن أداء القيادة يتوقف عليه مصيرها وتعتمد عليه شرعيتها، فهي أداة لتحقيق وتوفير وإرادة التغيير؛ التي هو بدورها جوهر التنمية، فالتنمية الحقيقية تبدر آثارها ليس فقط في التكنولوجيا والمعمار الحديث، بل عل المستوى العقلي والفكري بالأساس.

والقيادة السياسية أيضاً تمثل همزة الموصل بين السياسات الداخلية والخارجية والإقليمية؛ أي أنها الميكانزم Mechanism الحيري في غناف أنشطة الدولة وحياة المجتمع.

هذه القضايا وإنمكاساتها كانت موضوع رسالة الدكتوراه هذه، وقد تسّمها الباحث إلى اربعة فصول عامة تقع لهيا يزيد صل ٧٠ صفحة من القاطع الكبير، وقد خصص الفصل الأول لبناء الإطار النظري لتحليل العلاقة بين القيادة والتنمية من خلال التعريف يظاهرة القيادة، عناصرها، خصائصها، أغاطها، والتعريف بظاهرة التنمية وعلاقتها بالقيادة، وأبعادها وصعوباتها. . ذلك لكي يخلص الباحث إلى المدخل للنطفي لملاتم لمدراسة الواقع العربي المعاصر.

وهكذا يتناول الفصل الثاني أداء الفيادات العربية في مواجهة الشكلات الاقتصادية في الندية، معواه في مجال الزرامة، أن الصناعة والتكنولوجيا الصكرية، ثم عل المسئوى النجاري الوطني والحارجي، والاستثمار الانسب لموائد الفط ومشكلات انتقال المماثة وموضعها في التطور الوحدوي العربي، ثم يحاول الباحث استقراء وتحمليل الملاقة بين القيادة ومسئوليتها في تمثر جهود النحية القطرية والقوية.

وفي الفصل الثالث ينتقل إلى للتغير الاجتماعي في التنمية من ناحية مشكلات التفاوت الاجتماعي والتفسخم الحضري واهمال الريف، وقضية التعليم ومشكلات المثقفين في العالم العربي.

أما الفصل الرابع فهو ينصب على المنصر الركزي في متغيرات العملية التنموية، وهو التنمية السياسية، فقام ببحث مشكلة الديمتراطية، والالفيات وعلاقها بالاندماج القومي وقضيتي الشرعية والاستقرار، وما هي مسالك الفيادات المعربية في خلق وتدعيم شرعيتها. ثم ثينتم رسالته ينظرة نفلية لقروض الدراسة وقفييم لها بعد اختبارها في الواقع الأميريقي العربي.

ولا شك في أهمية وتفاعل المعرامل للمختلفة للممانية التتموية Developing process ، إلا أنه يمكن التركيز عل قضيتين فرعيتين لكل منها أهمية محاصة:

الأولى هي أداء المفيادات المربية في مواجهة مشكلات التنمية الزراعية، فعادة ما يهتم البعض بالقضايا السياسية،

وينصرف اللهن إلى الأشكال السياسية - والرسمية - اساساً عند الحديث عن التكامل العربي، أو الانتماج القومي على سبيل المثال، وكان التكامل في للجالات الاخوى- ومنها الزراعة - أقل أهمة . . ولهذا يجب ان نتسامل عن مشكلة المجز الغذائي وتزايد الاعتماد العربي على واردات غذائه رخم ضخامة الإمكانيات الزراعية في بعض الأقطار كالسودان والعراق .

والفضية الثانية هي الصناعات المسكرية العربية للشتركة فهناك خبرة عربية ناجحة في هذا الصند وهي «هيئة التصنيع العربية» إلا أن وقف نشاطها هو أمر ليس في صالح الننمية القومية والقطرية على السواء، وقد كان ذلك السباب سياسية بالأصاس.

ويقدم د. جالال معوض تماليلاً وتفصيلاً خصائص الزراعة العربية بأنها تستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة ومع ذلك لا تسهم إلا بنسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقطار العربية، فالزراعة تعانى من تخلف وسائل ومستازمات الإنتاج عما التر ملباً على مساحة الرقعة الزراعية ومستوى الإنتاجية، فأكبر نسبة للمعال الزراعيين تقع في الصومال (۸۷٪) والمانها في الكويت (۱٪) أما أعلى معدلات لواردات الحبوب فهي في مصر حيث بلغت في ۱۹۸۱ ، ۷٫۷ مليون طرد، وأتلها في موريتانيا.

وينتقد المباحث ظاهرة إهمال الزراعة والإخفاق في تطبيق الإصلاح الزراعي في معظم المبلاد العربية، وكيف كان لذلك كله آثار وخيمة هل بناء استراتيجية عربية متكاملة للأمن الفذائي.

إن من أبرز النتائج التي أثبتها البحث الامريقي والتحليل الموضوعي، هي أن القيادات العربية ليست المسئول الاول والوحيد من تخلف وتمار جهود التنبية فهناك عوامل خارجية -كالندخل الحارجي والمعراع مع إسرائيل-فضلاً عن عوامل اجتماعية وثقافية داخلية أخرى.

مصطفى عمود منجود، الفتنة الكبرى والملاقة بين القوى السياسية في صدر الإسلام، رسالة ماجستر مقدمه لقسم العلوم السياسية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حامعة القاهرة.

عرض: محمد جمال محمد محمد عرقه دارس دكتوراة بجامعة القاهرة

إذا كانت قفية المورة الى التراث _ بابعادها الثلاثة: الفكر والنظم والممارسة _ تمد إحدى القضايا المطروحة في الساسة الإسلامية المساسة الإسلامية الخالفات المساسة الإسلامية المساسة المساسة المساسة عن المساسة عن المساسة مساسة المساسة مساسة المساسة مساسة المساسة التي المساسة التي المراسة على المساسة التي المراسة على المساسة التي المراسة على المساسة التي المساسة التي الرت وتأثرت بأحداثها.

وسنعرض للرسالة هنا من خلال افتراضاتها الأساسية كيا يلي:

(الافتراض الأولى) [أن مفهوم الفتنة يعد من أكثر للفاهيم الإسلامية التي تتمتم بثراء في دلالاتها اللغوية والأصولية

والسياسية نظراً أتمدد معانيها وإن كثيراً من هذه المعاني قد وجدت سبيلها في الحياة السياسية خلال المصر الذي وقعت فيه أحداث الفتنة الكبرى، الأمر الذي يترتب عليه وجود التوافق إلى حد كبير بين دلالات المفهوم على المستوى الفكرى ودلالانها على المستوى الحركي!

وقد قدم الباحث (فصلاً تحييدياً) لطرح هذه القضية بدلالانها الثلاث، حيث أرضح سنة (1) أبعاد مشتركة للفتنة في المنظور اللغوي والأصولي همي: المنظل (رمور الله مسجاته) ـ المبتل (مور الإنسان مناط التكليف) ـ العوات الإبتلاء (رممي تتفيد بمشية المبتل) ـ حكمة الابتلاء (ومدخل فهمها هو فهم حكمة التكليف) ـ التعامل مع الابتلاء (أي الاستجابة) ـ حاقبة التعامل وأثاره (وهم للحصلة النهائية بعد رؤوع الإبتلاء)

ــ أما جوهر الفتنة في بعدها السيامي، فهو اختبار لأساس الالتزام السيامي بين الحاكم والمحكرم وحيث نتيجة التعامل ممه هي التي تحدد تحسك للمجتمع بمثالية الدين وقيمه، أن الحروج طبها يما قد يضمنه ذلك من خلعلة كيان للمجتمع . سياسياً واجتماعياً ومقائدياً في النهاية، فالفتنة اذ حلت بطرفي العلاقة السياسية لن تخلف إلا المزيد من عدم الاستقرار والانصطرا والمتعاربة

(الافتراض الثاني) [أن النت الكتبة الكبرى لم تكن ولينة عصر الحليفة الثالث، وإنما كانت نتاج ثلاثة تطورات سياسية متعاقبة في صدر الإسلام، أولها اتخذت فيه شكل المقدمات في بداية نظام الحلافة، وثانيها اتخذت فيه شكل الاستمرارية في تجربة الحليفة الثالث، وثالثها اتخذت فيه شكل الإطاحة بنظام الحلافة في تجربة الحليفة الرابع]

وقد جاءت الفصول الثلاثة الأولى لتمبر عن هذه التطورات الثلاثة المتعاقبة حيث الأول متعلق بمقدمات الفتنة والثاني باستمرارية الفتنة والثالث بإسقاط الحلالة.

(الافتراض الثالث) [أن احتفاظ الفتنة بخصائص وأبعاد متميزة وجديدة في كل تطور من تطوراتها الثلاثة لا يمنع من القول بانه كانت لها خصائص وأبعاد هامة ظلت راسخة منذ ظهور مقدماتها في للمجتمع الإسلامي وحتى إطاحتها بنظام الحلافة]

- . . وأهم هذه الخصائص كها أثبتها الباحث: ..
- (١) وجود الصحابة وأبنائهم كقاسم مشترك في أحداث الفتنة رخم تباين أدوارهم ومواقفهم منها
- (٢) أن الأبعاد الداخلية للفتنة الكبرى كانت هي الفائية؛ أي كانت المفيرات المستقلة، وأن الأبعاد الحارجية
 كانت المتغيرات التابعة رغم تبادل التأثير والتأثير بين علاقة الأبعاد
- (٣) أن عدم اتفاق المسلمين على أسلوب عمد لاختيار القيادة السياسية كان عاملاً أساسياً من عوامل اختلافهم
 وفرقتهم في جيم التطورات وإن اختلفت درجات ذلك.
- (٤) لا يمكن النعاضي عن الأثر السلمي الملكي تركته نفائص الإطار النظمي لتجارب الحلافة في أحداث الفتئة وتعاصد في مجالات: استيماب بعض النثيرات الاجتماعية، وتنظيم العلاقة بين العاصمة والأطراف، وتوفير ضمانات الحماية الذائية للقيادة الحاكمة.
- (ه) لم يؤثر عن أي من القيادات السياسية التي راحت ضحية للفتئة اللجوء إلى أساليب غير شرعية أو استثنائية لتأمين مركزها في السلطة أو في محاولتها لإخراج المجتمع من أثون الفتئة
 - (٦) أن تصاعد موجات العنف الداخلي كان على حساب إيناع كفاحية الدعوة وفيضانها خارجياً.
- (٧) لا يمكن غض الطوف عن الدور التخريبي في جميع تطورات القتنة سواء أكانت وراءه العناصر العربية أو العناصر غير العربية.

 أن عاولة غير للسلمين في استفلال التصدع الداخلي في أي عصر من عصور الخلافة كان مآلها الإخفاق نتيجة للبادرة الحاسمة التي وإجهتها من القبادة السياسية.

(الافتراض الرابع) (أن الالتزام المتبادل الذي ظلل المعلانة بين الفوة الحاكمة والقوة المحكومة في المجتمع الإسلامي، لم تقدر له الاستموارية بعد تجرية الحليفة الثاني، وأن اختلال المعلانة بين الفوتين كان على حساب بقاء الفوة الحاكمة في السلطة سواء في عصر عثمان أو عصر علئ وقد برز هذا بوضوح في الفصلين الثاني والثالث.

(الافتراض الحاسس) [ان هناك علاقة طردية بين الفاعلية الداخلية والفاعلية الخارجية في عصر الحالاقة، وأن تحقق النماسك الداخلي حتى السنوات الأولى من عصر الحليفة الثالث كانت له آثاره الإيجابية في التعامل الحارجي، وأن فقدان هذا النماسك أو تصدح البنيان الداخلي حتى نهاية عصر الحليفة الرابع، كانت له آثاره السلبية في التعامل الحارجي].

(الافتراض السادس) [أن الفتنة الكبرى كانت لها آثار سياسية في مجالات مختلفة]

وقد عالج الباحث هذا الافتراض في الفصل الرابع والأخير.

والفاقة . من الانتظار السياسي الإسلامي هي سلسلة من الحلفات التي تتأيي دائياً . وحتى في اللحظات الحرجة الفاقة . من المنطقات الحرجة المجتمع المقافة على المنطقات أمر من يضمها بالبرا والثارة، ولأن الفنتة تم تكن جرد حادث عابر تصرض له المجتمع الإسلام المتجاراً أساقاً وقاسياً في المنطقاً على المثالية البحث النافة المبت أن الفنت قان الأنافي في من مناحي الحلية السياسية ما عالى منه سلف المسلمين في القرن الأول ويعاني منه خلفهم بعدهم يقرون طويلة - لكل ذلك، ما كانت السياسية والانصادية والاجتماعية والثانية والأدينة ويشرها. وعكداً، فإذا كانت الفتحة المتحربة المناحية بين ثلاثة مستريات هي: الفكر السياسي - النظام السياسي - النظام السياسي - النظام السياسي - النظام السياسي الملمائة بين ثلاثة مستريات هي: الفكر السياسي - النظام السياسي الملمائة المناحية المراجع مباشرة تثبت أن الفتنة تركت بالمقابل اللراحية المساسية على الفريزة نفسر، المستريات الكلاث

رقي (الحائمة) يطرح الباحث عدداً من القضايا الهامة التي لاتزال تجد منابعها في الحنيرة الإسلامية المعاصرة مثل: تفسية قراءة الرواية التاريخية ـ قضية كتابة التاريخ الإسلامي ـ المفاهيم الإسلامية ـ وللتهاجية. حيث يركز أهم الحطوات المنهاجية لدوامة الحبرة الإسلامية على مستوى الممارسة في: ـ

(أ) ضرورة ضبط الرواية التاريخية، ونقدها داخلياً وخارجياً.

(ب) رفض الازدواجية في تحليل المقاهيم للركبة والتسليم بتكاملها وتفاهلها مثل: الفكر والحركة، الدين والدولة،
 الدنيا والآخرة...

(جـ) دراسة الروايات ومفاهيمها في سياقها الزمني وتجرد الباحث من إسقاطات عصره في دراسة هذه الروايات.

(c) الربط بين الدلالات اللغوية والأصولية والسياسية للمفاهيم.

(هـ) الابتعاد عن متاهات الانسياق وراء الفكر الدفاعي في عرض الأحداث وتجنب معارك الرد والرد المتابل.

 عدم الخلط بين فهم الإسلام كعقيدة وشريعة، وبين فهمه كتطبيق حاول المسلمون نقله إلى واقعهم الاجتماعي، حتى لا ينسب خطأ المسلمين في التطبيق للإسلام نقسه، وهو مته براء.

النظرة المؤضوعية إلى محاوسات الاشخاص، سواه اكانوا من الصحابة أو من التأسين أو فيرهم دون الانتقال
من انتقاد المواقف إلى تجريح أو طعن أصحابها وفسباب المسلم فسوق وقتاله كفره كما ورد في الحديث
الشريف.

قائمة محكمي مَجَلة العلوم الاجتماعية وعَدد مَرات التحويل

تتقدم مجلة العلوم الاجتماعية بالشكر والتقدير الى الزملاء اللين ساهموا في تحكيم أبحاث المجلة على مدى السنوات الثلاث (١٩٨٧ ـ ١٩٨٥) ويسرها، عرفاناً بالجميل، أن تقلمهم الى القراء الكرام على صفحات هذا العدد مع تبيان عدد مرات التحكيم

الغزاري، عدمة اجداهية، جامعة الكويث، ٤/جهاد على الحسين علوم سياسية، جامعة بالدادء ٧/جودت سعادة، تربية، جامعة اليرموك، ٣/ جورج طعمة، فلسفة، جامعة الكويت، ١/جيهان رشقى، احلام، جامعة الامارات، ٢/ حازم البيلاوي، انتصاد، مصر، ٣/حامد يدر، ادارة اهمال، جامعة الكويت، ٣/ حامد الفقي، علم نفس، جامعة الكويت، ١٤/ حسن الفقي، تربية، جامعة الكويت، ٥/حسن الخياط، تربية، جامعة ينشاد، ٣/ حسن تجم، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ حدين الطويجي، تربية، جامعة الكويث، ٢/حسين حريم، ادارة علمة، شركة سائنا في الكويت، ١١/ حسين عرویش، علم نفس، جامعة الکویت، ۲/ حلیم برکات، اجتماع، مركز الدراسات الماصرة، ٢/ حليم يشاي، علم تقس، جامعة الكويت، ٧/ حيد القيس، اقتصاد، جامعة اليرموك، ١/ حيدر ابراهيم على، اجتماع، جامعة الامارات، ٢/ خلفون التقيب، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ خطر زكريا، اجماع، /جلمة مثل، ٧/ خيس عبد المجيد، التصاد، جامعة الكويت، ١/ خيري عبد القوي، ادارة عامة، جامعة الكويت، ٦/ دارم البصام، أدارة أصال، المعهد العربي، 1/ رجاء ابو علام، تربية، جامعة الكويت، ١٠/ رفاص محمد رقامي، ادارة أصال، جامعة القادرة، 1/ رفيق عمر، اقتصاد، مؤسسة الدراسات الاستثمارية، الأردن، ١٠/ زكريا باشاء اقتصاد، جامعة الكويت، ١٠/ زكي الفين شعبان، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ زكى هاشم، ادارة أعمال، جامعة الكويت، ٦/ سالم ساري، اجتماع، جامعة الامارات، ٤/ سالم الطميع، ادارة عامة، الديران الأميري، ١/ سامي خصاوتة، تربية، الجامعة الأردنية، ١٠/ ساس عطيل، اقتصاد، جامعة الكويت، ٩/ سامي عبد الثلا، ادارة أعمال، جامعة القاهرة، ١٣/ سرى ناصر، اجتماع، الجامعة الأردنية، ٢/ صعد هيد الرحن، علم نفس، جامعة الكويت، ٨/ سعيد عرفة، عاسية، جامعة القاهرة، ٣/ سليمان القدمي، اقتصاد، معهد الكريت للإيماث الطبية، ١٥/ سعراه عير، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ سمير عبد ريه، سياسة، أمريكا، ٣/ سمير فهمي، اجتماع، مصر، ١/ سمير تميم ۽ اجتماع، جامعة القاهرة، ٦/ سهيم بركات، اعلام، جامعة القاعرة، ٣/ سيد احد حضان، اجتماع، جامعة القاعرة، ٧/ سيف حياس، سیاسة، امریکا، ۱/ شاکر خصیاره، جغرافیا، جامعة بغداد، ٢/ شاكر مصطفى، تاريخ، لجنة التخطيط الشامل، الكويت ٤/ شملان العيمي، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٢/ شوقي شحالة، عباسية، البك الإسلامي، مصر، ٣/ صفوح الأخرس، اجتماع، جامعة دمشق، ١/ صلاح شنواني، علم

تقسى جامعة القاهرة، ١/ طلرق الريس، ادارة عامة، جامعة

ابراهيم ابراهيم، اقتصاد، منظمة الاوابيك ١/ ابراهيم عثمان، اجتماع، جامعة الكويت ١٥/ ايراهيم مقاتة، ادارة أحمال، جامعة الكويت ٢/ ابراهيم قلوش، أقتصاد، الكويت، ١/ ايراهيم هيمي، ادارة أحمال، جاسة القاهرة ٤/ ايويكر حسين، احصاء، جامعة الكويت ١/ أحمد ابو زيد، اجتماع، مجلة عالم الفكر، ٧/ ١حمد ابو العباس، تربية، جامعة الكوبت ٣/ احد البقدادي، علوم سياسية، جامعة الكويت ٦/ احد الصاوى، إعلام، جامعة القاهرة، ٣/ احد رشيد حسين، ادارة عادة، جامعة القاهرة ٦/ احد ظاهر، علوم سياسية، جامعة اليرموك ١/ احمد عبد الباسط، اجتماع، جامعة الكويت،١/ احد عبد الحالق، عاسبة، جامعة القاعرة ٦/ احمد عيسى، ادارة اصال: أمريكا ٥/ احد الكاشف، تأمين مؤسسة التأمينات، كريت، ٥/ احد كمال احد، اجتماع، جامعة التياء ١/ احد فهمي، اجتباع، جامعة القامرة، ١/ احمد مصطفى، تاريخ، جامعة الكويت، ٢/ احمد نوقل، علوم سياسية، جامعة الكريت، ٤/ انهب السملاء اقتصاد، البنك المناص، الكويت: ٤/ اروى العامري، حلم نفس، الجامعة الاردنية ٣/ اسامة الخولي، علوم، معهد الابحاث، الكريت، ٤/ اسحق القطب، أجتماع، جامعة الكويت، ١١/ اسعد عيد الرحن، علوم سياسية، مؤسسة شومان، الاردن، ٣/ أسعد كيلال، اجتماع، الكويت ١/ اسكتفر التجار، اقتصاد، الصنفوق الكويق للتنمية، ٥/ اسماحيل مقلد، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١٧/ اسماعيل يافي، تاريخ، جامعة عمد بن سعود، ٣/ الفاروق زكي يونس، خدمة اجتماعية، جامعة الكويت، ٤/ الصادق شميان، إعلام، جامعة تونس ١/ المتصف الشنوفي، اعلام، جامعة تونس ٣/أمين محمود، تاريخ، مركز الدراسات المبرية، الأردن، ٦/أعلونيوس كرم، اقتصاد، أمريكا ١١/ أتور الشرقاوي، تربية، جامعة عين شمس، ٦/ أيلبا زويق، اجتماع، جامعة كوينر، كنداء ٧٨/ باسم سرحال، اجتماع، جامعة الكويت، ٧/ الباقي المرماسي، اجتماع، جامعة تونس ١٤/ بدر المدين الحصوص، تاريخ، جامة الكويت، ٣/ إبليا حريق، علوم سياسية، الديانا، ٢/ بدوية المعوضي، قاتون، جامعة الكويت، ٢/ بدر الممر، علم نفس، جامعة الكويت، ٥/ بسام الساكت، اقتصاد، الجمعية لللكية العلمية، الأردث، ٣/ پشارة عضر، ادارة، جامعة بروكسل، ١/ پشير الحضوا، ادارة عامة، الجامعة الأردنية، ٦/ بهاء ابو لين، اجتماع، جامعة البرتا، كندا، ٣/ توقيق أبويكر، اعلام وصحافة، الكويت، ٣/توقيق زعرور، تربية، الجلمة الأردنية، ٧/ صاير عبد الحميد، تربية، جامعة قطر، ١٣/ جعقر حاجي، اقتصاد، جامعة الكويت، ٣/ جلال أمين، اقتصاد، جامعة القاهرة، ٣/ جلال الصياد، احصاء، جامعة الذلك عبد المزيز، 1/ جلال

الكويت، ٢/ طلمت منصور، تربية، جامعة عين شمس، ٣/ عبد الاله ابو عياش، جترانيا، جامعة الكويت، ٣/ عبد الباسط رضوان، عاسبة، جامعة الكويت، ١/ عبد الباسط عبد للعطى، اجتماع، جامعة اتقاهرة، ٣/ هيد الجليل الزويجي، تربية، جامعة بغداد، ٢/ عبد الحميد تجم، احصاء، جامعة الكويت، ٢/ عبد الرحن الحبيب، التصاد، جامعة الكويت، ٧/ عبد الوهن علمن، تربية، الجامعة الأردنية، ١٣/ عبد الرحمن صالح، (رحه الله)علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ عبد الرزاق الجليلي، ترية، جامعة بغداد، ٨/ عبد الرسول الموسى، جنرافيا، جامعة الكويت، ١/ هيد الرضا أسيري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ هيد الستار ابراهيم، اجتماع، جامعة الرياض، ٦/ عبد العزيز الوثاري، بترول، الأوابيك، ١/ مبدالله الدنان، تربية، جامعة الكويت، ١/ عبدالله العروي، فلمقة، الرباط، ١/ هبدالله القراء كيمياء، جامعة البحرين، ١/عبدالله الفنهم، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ هيدالله التقيس، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١/ د. عبدالله سليمان، علم نفس، جاسة الكويت، ٢/ عبدالله مهتا، ادارة اهمال، جامعة الكويت، ٦/ عبد العزيز الدوري، تاريخ، الجامعة الأردنية، ١/ عبد الفقار محمد، انتربولوجيا، جامعة الخرطوم، ٢/ هيدالله هنية، سياسة، جامعة الكويت، ٢/ عبد المالك التميمي، تاريخ، جامعة الكويت، ٣/ عبد المعلى مساف، ادارة أهمال، جامعة الكريت، ٣/ عيد الهادي الموضى، اجتماع، وزارة التخليط، ١/ عيد الهادي يوصف، اقتصادً، جامعة الكريت، ٢/ هيد الوهاب الأمين، اقتصاد، جاسة الكويت، ٢/عبد الوهاب بوحديية، اجتماع، جامعة الرباط، ٢/ عبد الوهاب عليل، عباسة، الكويت، ١/ عبده الحولي، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ عندنان البكرى، علوم سياسية ، جامعة الكويت، ٥/ عدقان الدوري، اجتماع، جامعة الكويت، ٦/ عدثان عبد الرحيم، تربية، دمشق، ٤/ عزت اسماعيل، علم نفس، جامعة الكريت، ٤/ عزيز العظمة، قلسفة، جامعة إكسير، ٢/ على الدين هلال، سياسة، جامعة القاهرة، ٥/ على سعود عطية، تاريخ، وزارة التربية، ٣/ على عبد الرحيم، عاسبة، جامعة الكويت، ٩/ على عبد القادر، سياسة، جامعة القاهرة، ١/ على عياد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ هماد الذين اسماحيل، علم تضى، جاسمة الكويت، ٤/ عمار بوحوش، ادارة عامة، جاسعة الجزائر، ٣/ عمر الخطيب، (رحه الله) سياسة، جامعة الكويث، ٩/ عمر سليمان الاشقر، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ عمر محمد جبرين، تربية، الجلسة الأردنية، ٣/ هواطف عبد الرحمن، أعلام، جاسة القاهرة، ٢/ فازي قرح، اقتصاد، جامعة الكويت، ٤/ فاغر هاقل، تربية، جامعة دمشق، ٨/ فاطمة الجيوشي، تربية، جامعة دمشق، ٤/ فتح الباب سيد، تربية، جامعة القاعرة، ٣/ فتحم الفيب، تربية، جامعة الكوبت، ٣/ قتحى عبد الرحيم، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ قخر الدين القلا، تربية، جامعة دمشق، ١/ قريد صقري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١٤/ فكري ريان، نربية، جامعة الكويت، ٦/ قهد الثاقب، اجتماع، جاسمة الكويت، ٤/ قؤاد زكريا، فلسفة، جامعة الكويت، ٢/ فؤاد ابو اسماعيل، ادارة اعمال، جامعة الأزهر، ٦/ قوزي زاهر، تربية، جامعة تطر، ٧/ قوذي العربي، تربية، جامعة قطر، ٢/ ڤيولا البيلاوي، تربية، جامعة

الكويت، ١/ كمال المتوفى، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٦/ لوپس كامل مليكة، علم نفس، أمريكا، ١/ ليڤون مليكيان، تربية، جامعة قطر، ٦/ مجد اللمين محيري، اجتماع، الجامعة الأردنية، ١/ عمرم الحداد، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٢/ محمد بدر الدين، أجتماع، جامعة لريسفل، ٦/ محمد حمدان، احصاد، الجلمعة الأردنية، ٨/ محمد الرميحي، اجتماع، مجلة العربي، ٨/ محمد صبرى العطار، عاسبة، جامعة القاهرة، ٧/ محمد توفيق صادق، ادارة المعهد العربي للتخطيط، ٢/ محمد عطية مطر، عامية، جامعة الكويت، ٣/ محمد عبد الحميد طه، احصاد، جامعة الكويت، ٢/ عمد عبد المزيز ربيع، اقتصاد، مركز النشر، امريكا، ٤/ محمد هودة، تربية، جامعة الكويت، 1/ عمد طيفي، سياسة، جامعة القاهرة، ١/ محمد على عكيلة، تربية، جَلِمعة الكويت؛ ١/ محمد على الفرا، جغرافيا، جامعة الكويت؛ ٤/ محمد قالي، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ عبمد فؤاد الصفار، جنرانها، جامعة الكويت، ١/ محمد فيض الله، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ محمد قاسم القريوتي، ادارة، الجامعة الأردنية، ١/ محمد محمود ربيع، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ محمد محروس اسماعيل، اقتصاد، جامعة الاسكتدرية، ١/ عمد تاصر، تربية، جامعة الكويت، ٣/ محمد نصر الحواري، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ محمد تعيم ياسين، شريعة، جامعة الكويت، ٧/ محمود أمين العالم، تاريخ، جامعة القاهرة، ١/ عمود بازرحة، اقتصاد، ادارة اعمال، جامعة الظاهرة، ٧/ محمود سلامة، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٢/ عمود عبد القضيل، اقتصاد، جامعة القلدرة، ٢/ محمود موعد، تربية، معشق، ٢/ محى اللدين الازهري، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ عمي المدين توق ، علم نفس، جامعة الامارات، ٤/ مصطفى تركي، علم نفس، جامعة الكويت، ٣/ مصطفى الثلقاني، احصاد، جادة الكويت، ٣/ مصطفى تاجى، اجتماع، جامعة الكورت، ٣/ مقيد شهاب، قاتون، الصندوق الدربي، ٢/ متصور احمد متصور، أدارة أصال، جامعة الكويت، ٧/ متيرة حلمي، علم نفس، جامعة القاهرة، ١/ موريس جرجس، اقتصاد، معهد الكويت للابحاث العلمية، ٦/ موضى عبد العزيز الحمود، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٥/ تادر سليمان، عاسبة، جامعة الكويت، ١/ نادية ابو زهرة، اجتماع، جامعة كولميا. ١/ ناصف عبد الحائق، ادارة عامة، جامعة الكويت، ٧/ تلهد رمزي، اجتماع، جامعة القاهرة، ٢/ نيه عاقل، تاريخ، جامعة دمش، ٢/ تجيية غر، عاسبة، جامعة الكويت؛ ٢/ نظام العباس، علوم سياسية، جامعة البرموك، ٢/ نور الدين حاطوم، تاريخ، جامعة دمشق، ١/ هاني أبو جيارة، عاسبة، الجامعة الأردنية، ١/ هاني قارس، سیاسة، جامعة مکجیل، ۳/ هدی بدران، اجتماع، جامعة القاهرة، ٢/ همام سعيد، ادارة اعمال، جامعة القاهرة، ١/ وجدي شركس، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ وديم شرايخة، اقتصاد، الجامعة الأردنية، ١/ وليد التميمي، طوم سياسية، جامعة الجزائر، ٤/ وليد خدوري، علوم سياسية، قبرص، ٧/ وليد الشريف، سياسة، الأوابيك، ٢/ وليد مبارك، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٤/ وميض نظمى، علوم سياسية، جاسة بفداد، ١/ يجي حداد، اجتماع، جامعة الكويت، ١٥/ يوسف جواد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ يوسف العادلي، عاسية، جامعة الكويث، ٣.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دعوة إلى كل المفكرين والمثقفين والمختصين

تعتزم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إصدار مجلة فصلية فكرية شاملة تحت مسمر و التعاون » .

وتقبل المجلة للنشر الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بقضايا المنطقة في جميم المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقواعد الأساسية التالية :

١ ــ أن يتراوح حجم المادة المقدمة للنشر ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ كلمة .

٧ ... أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المادة ، اسم الناشر أو المجلة ، مكان وتاريخ النشر إذا كان كتابا ، وقم العدد وتاريخه والصفحات إذا كان المصدر من مجلة أو نحوها .

٣ _ تقديم خلاصة للمادة في حدود ٥٠٠ كلمة .

٤ ـ تمتنع المجلة عن نشر أية مادة سبق نشرها أو معروضة للنشر .

الخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم .

٢ - يمنح المشارك مكافأة مائية وفق نظام المكافآت الحاص بالمجلة ، مع خس نسخ من العدد

المشارك فيه بالاضافة إلى عدد ٢٠ مستلة من المادة .

إضافة لذلك سوف تحتوي المجلة على جزء خاص بالتقارير والوثائق واليوميات وعرض الكتب والسلوغ افيا المتعلقة بنطاق اهتمامها .

والأمانة العامة بهذا الاعلان ، توجه الدعوة الى كل المفكرين والمنففين والمختصين من الكتاب لدعم المجلة ومؤازرتها بمساهماتهم ، وتشجيع زملائهم للمساهمة .

ترسل المواد المقدمة للنشر على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة التعاون

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ص.ب. : ٣١٥٧- الرياض-المملكة العربية السعودية

ص. ب. : ٣٠١٥- الرياض - الملحة العربية السعود الرمز البريدي : ١١٤٦٢

الجَمْعيَة الكويتية لتعتدم الطفولية العربية



دعوة للمشاركة في مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح

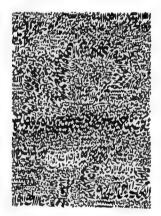
للدراسات الموسمية المتخصصة

يسمد البلسمية الكوريتية اغتدم الطفولة العربية أن تملل من يُرتفع للبحث العلمي ضمن مشروع مبارك عبدالله البارك الصباح للدراسات العلمية الوسمية المتحصصية (Occasional Pagers) في مشاكل واحتياجات الطفولة في العالم العربي ، وذلك وفقا للدرامد التالية :

- أولا : ثم اختيار الموضوحات التالية لتطرح للدراسات على النطاق الحليجي والعربي :
- ١ ـــ اطفال الأميات الماملات في دول الحليج العربي .
 ٢ ــ مشكل الطفولة والتنوير العلمي جا في برامج كليات التربية ومعاهد المعلمين في دول الحليج العربي وتوهية البال الشباب
 - من الذكور والاتاث عليها ، التُجارب العلمية والدراسات للبدائية حواها . ٣ ــ مؤمسات التعليم قبل المدرسي في البلدان العربية وتوعية الحلامات المقدمة فيها والفلسفة التي تعمل في ضواتها .
- ٤ ... مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للاطفال في دول الخليج العربي واعداد واختصاصات الاطباء الذين يقومون بتقديم هذه
 - الحنمات والأشراف الاجتماعي واثر هذه الأمور على ننشئة الاطفال . 4 ... انشاء مراكز رهاية الطفولة (Cate Care Couters) ق. دول الخليج المري .
 - ٦ دراسة عن تغذية الاطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعلمية في دول الحليج العربي .
 - ٢ ــ الأمية بين الفلسطينين ـ دراسة احصائية .
 - ٨ _ الحصيلة اللغوية مند الاطفال (٦-١ ، ٢-١٢ سنة) .
 - 9 _ الأطقال بطيئو التعلم (Slow Learners) .
 - ١ تشجيم عبة الطبيعة وحسن الاطلاع والمجازفة .
- ثانيا : تقوم الجمعية بالانفاق على البّحث العلمي وتفطية تكاليفه ، وتقدم مكافأة رمزية للباحث على جهوده الخاصة عند القراغ من الدراسة .
 - . ثالثا : يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المنترحة اهلاه .
 - رابعا : يختار الباحث موضوع فراسته من البحوث الفترحة اعلاه . رابعا : يقدم الباحث خطة عمل للقيام بالدراسة إلى الجمعية .
 - خامسا : يتقدُّم الباحث للجمعيَّة بميزانيَّة مالية لتكاليف البحث من كل وجوهه .
- سادسا : غلوم الجدمية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية ، وإذا ما اقرتها لجانها توقع مع الباحث عقدا ينظم عملية التنفيل وتفطية التكاليف المالية الحاصة مها .
- سَابِها : تكونَ حقوقَ النشر التاجمة عن البحث الملمي مفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي
- يقوم بتغيلها . العام كالله والله والله الأراق والها وما الموردة إلى والله والموردة الما الكروراوا الكروراوا التاريخ
- ً ثامنا : يمكن للباحثين العرب أن يقترحوا مشاريع دراسات من قبلهم والجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقم ف خط هملها العلمي .
- [لاً الجمعية الكويتية لتقلّم الطقولة العربية إذ تعان هن مشروعها العلمي هذا ، لتدهو الباحثين العرب من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي بهم امتنا العربية ومستقبلها .
 - وون الصولة المربية مستقدة في النام اسانة عكن للحصول على معاومات اضافية أو للمراسلة عكن
 - الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي :
 - مجمع الاوقاف/ برج ۱۷/ الدور ۷/ شقة ۱۸ ، ۱۹ تلفون : ۲٤٦٧٩٨ - ۲٤٦٧٩٨
 - ص.ب: ٢٣٩٢٨ الصفاة الكويت .

المحلة المربية للملوم الانسانية

تصدر هن جامعة الكويت ، فصلية عكمة ، تقدم البحوث الأصيلة والدراسات لليدانية والتطبيقية في شنى قروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية



رَسْيَسْطَلَحَتْرِيْر د.عَبْدالله العسَّيْمِي مندرَة التحرير آسَال بَدرالفَرْبَلِلْيَا

جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت منتف ٨١١٦٣٥ - ٨١١٢٣٥ (الشويخ) - تلكس ٢٦١١٦



تعلىدون والمالية التربية . ماستة العطوي

ضلية ، تضمية ، محكمة رئيس التحرسير ا.د. فکسری هستن ریسان

تنشر البحبوث التربويسة ، ومراجعيات الكتب التربوية الحديثية

ومصاضر الحسبوار التربيوي ، والتضارير عن الؤتمرات التربوية

ي تقبسل البحسوث باللفتين العربيسسة والانجليزيسيه ي تنشر لأساتة التربية والمقصين فبها من مختلف الاقطار

يو تطالب تسواعب التشر مسان رئيس التحسريسار

ي تقسيم مكافئة ريزيسية النبائريس بهسيا

الإشتراكيات : للاميراد ل البكينسون

رئيس محاس الإدارة

ر. سعد جاسم الهناشيل

۴ داک واقطالات ۱ داک واللماسلاب ۱٫۰ د ك مر۴ د ګ للأغبراد ق الوطيس المبرسي الاه دولارة أصرمكيناً بالسيرسند الحبارى فلأنسراد ال السحول الأحساري ١٢ دك وفي الخارج ١٥ دولارة أمرىكماً للهشيجات والتؤسسينات

نوجه جميع الراسلات إلى :

رئيس التحرسين ... المطلبة الدريوسية بـ ص.ب ١٣٢٨١ كيميان .. الكيبونية



كشّاف الدّورّابِت العَربِية

ا قال شِيرُوع تونبني لأهَ الهورباتِ لعربتِ تر

المُولِقَةِ عَلَى اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ

اُواهْ صَ رُورِنْهِ لَكُلُّ بَاحْتِ وَصَاحِبَ قَسَرَار

صدر العددان الثالث غشر والرابع عشر

الاشتراك السنوي: لبنان ٥٠٠ ل.ل. / خارج لبنان ٢٠٠ دولار أميركي

العنوان: بناية ابو عشمة _ منطقة الطريف

حى الوتوات ــ شارع الفارابي

ص . ب : ۱٤/٥٩٦٨ بيروت _ لبنان _ هاتف ٢٧٠٠٧١ • Beirut — Lebanon — Tel: 370071 • ٢٧٠٠٧١

Abu Hishmah Bldg. Farabi Street

Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968



تَمَّدُ مَنْ مَنْ كَالْمُنْ الْأَدَابُ الْجَامِكَةُ الْكَوَيِيْتُ الْمُنْ مِنْ مَنْ الْمُنْ مُنْ مُنْ الْمُنْ ويمين مُنْ الْمُنْ مُنْ مُنْ مُنْ اللَّهِ مِنْ الْمُنْ مُنْ مُنْ مُنْ اللَّهِ مِنْ الْمُنْ الْمُنْ مُنْ الْمُنْ الْمُنْ مُنْ مُنْ اللَّهِ مِنْ الْمُنْ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

دَوريَة علميَّة محَكَّمة ، تتفيَّن مَجموعَة من الرَسَاش التي تعالج بأَسَالة مُوضِوعَاتُ وَقَصْلَيْا، وَمِثْكَلاتِ علميَّة فِي مَجَالاتِ الأَدْبُوالنَّسُة وَالتَّارِيخُ وَالْجِعْرَافِيا وَالاجِمَلَا وَعَلَمْ النَّسُ

- قبّل الأبحاث باللناين العربية والانجليزية شرَط ان لا يَقلّ حَجم البَحث عَن (٤) حَبم ما لبَحث عَن (٤) حَمن حَد مطبوعة من شلاث نسيخ .
- الأدابُ فَقَطَدِ كِنَّ لَغَيْرِهُمْ مِنْ الْمَاهَا وَالْجَامَنَاتَ الأَخْرُفَّ . • يُرِفَقَ بِكِلَّ يَحَدُّ مِلْ لَحَصْرُا لَهُ بُاللَّهَ الْمَرِيّيَةِ وَأَخْرَبِ الْانْجُلِيزِيَّةَ لا سَجَاوِلُ ١٠ كَلِيَةً
 - و يُمنَى المُؤلِف (٣) نشخة مَجَّان،

الاشتراكات؛

دَّارِهُ الكَوْسِتُ وَ الْحَوْسِتُ الْحَوْسِتُ الْحَوْسِتُ الْحَوْسِتُ الْمُوسِتُ ١٦ دَوْلاَرُامِرِيكِياً ١٦ دَوْلاَرُامُريكِياً ١٦ دَوْلاَرُامُريكِياً ١٦ دَوْلاَرُامُريكِياً ١٦ دَوْلاَرُامُريكِياً ١٨ دَفْعَ ١٤ دَوْلاَرُامُريكِياً ١٠ دَفْعَ اللّهُ وَسِعْتُ ١٠ دَفْعَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

شَكَنُ السِّمَالَة ؛ الْلاَمْسُزَاد ؛ ٢٠٠٠ع شلس اللَّمَاتَدَ وُقَالَطْلِاثِ ؛ ٢٠٠٠ع شلسعُ ثُمِّنَ للْجَلِيَالْسَنِيَّةِ ؛ للاَمْسُلَة : ١٨٠٠ع مده شف اللَّمَاتَدَة والطَلَابُ ؛ ١٠٤٠ع مدشف

تَوَجَّه لِلرَاسُلاتِ الْمُسَاءُ

رَسُينَ هَيئَة تحريين حَوليَاتُ كليَّة الآدائِثُ مَنْ مِنْ : ٧٣٧- الخالديّة - الكوّبَتُ .

قيقاقاج

تصدرها كلتية أمحقوق بجامعة الكوييت

يحتوي كلعد على للموضوعات التالية : -

- ابحاث في القانون
 والشريعية الاسلامتية
- تعليقات على الاحكام القضراشية والتشريعيات
- مراجعات للكتب أبحدية
- تقارت عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجد باسم رئيس التحرييد مصليقة أكاديميقة تعنى بالمجَالات القانوفيرَوالشرعية

رئيس مجلس الادارة الدكتور منصور مصطفى منصور دنيس التحريد الدكتور عشان عبدالمللث العبائم

الامثتراكات

د اخيل الكويت للافتراد البعدة دنانيد للمؤسسات الرسميت

للمؤسّسات الرسمينيّة وشيه الرسمية والشركات عشرون ديناز

ف المخسيارج ١٥ دولارًا امريكيًا - بالبريد المجسوي

العسنسوان

جَامِعة الحكونيّ - كلية المحقوق ص. ب ٧٦ م

وشيس المصوبيو

الدكتورقب الالفسنيم
صدر المدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥ تصل أعدادها إلى أيدى تحو ١٧٥,٠٠٠ قاري،
يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على : - مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون .
 عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المنواحي المختلفة للمنطقة .
 أبواب ثابتة تقارير - يوميات - بيبليوجرافيا . ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية . ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الحارج .
الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت ٦٥ دولاراً أمريكيافي الحارج (بالبريد الجوى) .
للشّركات : والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٧ ديناراً كويتياً في الكويت ، ٤٠ دولاراً أمريكياً في الحارج (بالبريد الجوي) .
طلب اشتراك لعام ۱۹۸
أرجو اعتماد اشتراكي في ()نسخة لعام ١٩٨
الاسم :
مرفق شيك أرجو إرسال القائمة للتسديد الحال العالم التسديد
التاريخ
ص. ب: ١٧٠٧٣ الخالدية
الماتف : ۷۰۸۶۱۸ PPVFIA BYAFIA

جميع المراسلات توجه بإسم رئيس التحرير

تصدرعن جامعة الكويت نصف سنوبة محاثمة تعنى بالبحوث والدياجات

رئيس مجلس الادارة الاستاذالدكتور : حسن اللساؤلي رشيس التحديد: الذكتور ججيّل جامع (النسمي

- بحوث في مختلف العام الاسلامية .
 دراسات فقف يا ارسلامية معام ق.
 مراجعات سيس مشرعية معام ق. و فنت اوی سٹ رعیتر .
- نارير وتعليقات على قضاما علية .

الاشتراكات :-

للُافراد ؟ ديناران داخل الكويت ، ٧ د ولارات أمريكية خارچ الكوبيت. للمؤسسان والشركات ١٠ د نانير داخل الكويت .

٣٥ دولارًا امريكيا خاجع الكويت.

بمبيع المراسلة توجه باسم يُلين لتخيير ت. ت: ۱۷٤٣٣ الغالدية العكويت - كينان - ت: ١٩٢٧٢٦٩

مِيْنَ بَهُ تَصدر مرتين في العام

مجلة معهدالمخطوطات العربية

- بحلة متخصصة نصف سنوية محكمة ، تقدم البحوث الأصيلة في ميدان المخطوطات العربية .
- تهتم المجلة بنشر البحوث ، والدراسات ، والنصوص المحققة ، وفهارس المخطوطات ، ومراجمة الكتب ، كها تعرف بالتراث المخطوط .
- مواعید صدور المجلة یونیة (حزیران) ودیسمبر (کانون أول)
 من کل عام .
 - قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
 - جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .
- ثمن العدد: تصف دينار كويتي، أو ما يعادلها من العملات الأخرى.
- الاشتراك السنوي: دينار كويتي أو ما يعادله من العملات الأخرى.
 - العنوان:

معهد المخطوطات العربية ص. ب: ٢٦٨٩٧ الصفات - الكويت

التعاون الصناي



في الخلب ج العسري

تصدرها

■ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ■



- □ تمني بالتنمية الصناعية والتماون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والتظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة.
- تعنوي على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابئة من تقارير ووثائق ومستخلصات وأخيار ومؤتمرات . الخ .
- ا يحرّرها عدّد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .
- □ تصدر أربع مرات سنويا باللغتين العربية والانجليزية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي

-a a ir

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية صندوق بريد ٥١١٤ الدوحة - قطر

■ قيمة الاشتراك السنوي للنسخة الواحدة ٢٠ ريالا قطريا للافراد او ٤٠ ريالا قطريا (او ما يتعادلها) للوزارات والمؤسسات والشركات.
 ■ ترسل الاشتراكات بشيك مصرفي باسم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

Accounting for the cost capital from The view point of resources allocation.

El-Gharib Bayoumi

This paper deals with the evaluation of the current Accounting for the cost of capital, and various aspects of recent proposals for adjusting the Accounting treatment of the cost of capital.

The paper starts with suggesting a frame of reference for the evaluation of Accounting information. The relevance of information about the cost of capital to certain decisions related to the allocations and use of economic resources has been illustrated. Currently the need for adjusting the accounting treatment of the cost of capital has been emphasised. Professor Robert Anthony has introduced an integrated proposal in the direction. An analysis of that proposal and various counter arguments has led to the conclusion that such proposal, with certain refinement proposed in this paper, may ne defended on grounds of logic and practically. Consequently, it is an appropriate step on road to improving the logical and practical validity of accounting information.

The Development of Political Identity of the Palestinians in Israel

Mahmoud Mi'ari

This paper suggests that political identity of the Palestinian in Israel has changed from being predominantly Israeli-Arab, after the establishment of Israel, into predominantly Arab, after the June War of 1967, and again into predominantly Palestinian-Arab, after the October War of 1973.

After the war of 1948 the Palestinians who remained in Israel were demoralized, leaderless and isolated from the Arab world. Accepting the new reality and willing to assimilate within Israeli society, the Palestinian Arabs in Israel tended to define themselves during the first and second decades of the establishment of Israel as Israeli-Arab. In the late sixties, after the abolition of the military government in 1966 and the Arab Israeli war of June 1967, social contact and interaction have increased among the Arabs in Israel and bewtween them and the other Palestinians in the West Bank and Gaza Strip. As a result, Arab identity became predominant and Palestinian identity had revived after 1967. In the last decade several developments have occurred; the international recognition of the Palestinians' right to self-determinartion. Israel's aggression against the Palestinians especially in Lebanon and the massacres of Palestinians at the hands of some Arabs. These developments, in addition to other internal developments, have strongly intensified Palestinian identity emong Palestinian Arabs in Israel after October War of 1973.

istic view and family stability, but there was no correlation between the

Contrary to the speculation of the theories of mixed migartions, the present study showed that migrated families did not have problems in adaptation in the Jordanian society. This lends credibility to the assumption that the cultural and social similarities between the source society and the host society minimizes the problems, of adaptation for immigrants.

The Effects of Forced Migration on Palestinian Families in Jordan

ldris Azzam

This study is concerned with the social problems and effects resulting from forced migration imposed on Palestinian families by the Israeli occupation.

The study was administered during November, 1981 — February, 1982 to 1985 migrated families in 12 different residential areas in Jordan where these families have been living since migration. Relevant in formation was gathered from these families through questionaires and personal interviews.

Analysis of the data demonstrated the peculiarity of problems which these families suffer from. Particularly psychological, mental and physical illness which have a high percentage of occurrence amongst these families. Poverty was another problem which this study showed to be wide spread amongst the migrated families. Even the financial support given to these families by Palestinian. Arab or international institutional or bodies was shown to be insufficient.

On the other hand, the study showed that there was no significant effect on the structural cohesion of migrated families. This study also showed that the low economical situation was disfunctional to neoclear family independence, for it caused joint accommodation within the same house thus resulting in extended families comprising more than one conjugal family. This is obviously at variance with the trend of modified nuclear family which has begun to be frequent in the Arab world.

The study also showed that there was no significant negative psychological or moral effect on the migrated families and that most families faith in retarding to their homeland. Furthermore, the study showed that there was a positive correlation between this optimistic futuristic view and the good economical as well as between these optim-

becoming very experience day by day e.g. the price of wheat was \$60 per ton between the years 1972 - 74, it increased to \$200 per ton.

About 1650 million dollars was disbursed by Kuwait for imported food and food products between the year 1979 - 1980.

In 1989 - 1990 Kuwait would have an outlay of three billion dollars and in 1999 - 2000 the outlay would exceed 13 billion dollars for the requirements of food imports.

It is envisaged that by that time, we might have the finances required, but find that food products are not avaliable in the world markets.

Our basket of food is empty. Thus, we have to depend on ourselves to produce the food needed.

Food Security in Kuwait

Mohamed R. Al-Feel

On Saturday Nov. 6 1981, The 21st Conference of the F.A.O. was held in Rome. The Director General of the Conference declared that approximately 380 million people suffer from hunger, while another 600 million are living in absolute poverty. It is predicted that this figure will rise to 1000 million by the year 2000 A.D. By the end of the Conference the F.A.O. estimated that about 460 million or 22 percent of the developing countries population would suffer from malnutrition.

Mr. Napoleon Padella the speaker of the F.A.O. in the Dominican Republic declared:

"It is expected that 15 million human beings, most of them less than five years of age, will die this year due to hunger".

Many countries in different parts of the world suffer from drought and famine, such as the area stretching from Senegal in the West of Africa to Somalia in the East, also countries like Bengladesh in Asia and in South America.

Descriptication plays its role in increasing the problem of food production though, the present area of the arid and semi-arid lands is about 36% of the earth's surface, it is increasing gradually year by year.

The high birth rate (natural increase of human beings) is another factor contributing towards increasing the food problem. It is estimated that the world's population will reach a figure of-7-billion by the end of this Century.

Paul R. Ehrlich believes that the high birth rate will push the world towards famine and death.

Besides desertification and high birth rate, the cost of food is

Women & Crime: New Trend in Criminology

Fahed T. Al-Thakeh

Traditionally there was a lack of interest in studying female offenders among criminologists. Nonetheless, various explanations have emerged since the seventies to explain the sudden increase in female crimes. Some researchers attribute these changes to the changing sex roles & the women's movement. Others expressed different explanations for the rise in female crimes.

This paper reviews the empirical research on Women & Crime. The discussion focuses on the following issues.

- (1) Rate & trends in female crimes.
- (2) Women offenders & the criminal Justice system.
- (3) Women & Prisons.
- (4) The etiology of female criminal tendencies.

The Socio - Economic Impact of Remittances of the Egyptians Working Abroad on the Egyptian Economy in (1970 - 1983)

Fathy K. Aly

In the latest ten years many Egyptians emigrated to the Arab oil exporting countries. The number of Egyptian migrant workers increased dramatically since 1973 after the increase in the oil prices. In 1983 the number of Egyptian migrant workers was estimated at between three and four million individuals represented about 10% of the population. They remit about 5000 million Dollars.

As a result of the migration and the remittances there are many economic and social effects on the economy and economic variables. The research shed the light on some of these effects and evaluate the net effects of the remittances, and direct and indirect effects.

Amman Financial Market Its Past, Present and Future

Zeyad Ramadan

It has been found that the factors affecting Amman Financial Market (AFM) can be grouped into: general economic factors and special technical ones. The general economic factors have lost their momentum since 1982. As a result, the (AFM) activity has started to slow down since then. The special factors such as inaccurate financial disclosure, establishing "paper-corporations", inability of the listing requirements to create a continuous market, and reluctance of the financial corporations to play their role as market makers — all of these factors have accelerated the momentum of the slow down movement of the market.

The remedy will be a long-range one and of two dimensions: general and technical. At the general level, the government of Jordan is recommended to:

- 1. activate the Jordanian private sector.
- help enhance solidarity among most of the Arab States, if it is impossible to do that at the Arab World level. At the technical level, the study has presented specific suggestions that help:
 - I. achieve more depth to the market.
 - enhance the quantity, quality and accuracy of financial disclosure.
 - 3. enhance market efficiency
 - make listing requirements more conductive to creating a continuous market.
 - encourage the Jordanian financial corporations to play their role as market creators.

in the National Assembly. The renewal trends in the faces of the new assembly members were as follows:

44% had been members of the 5th assembly.

42% were first timers.

14% had served in earlier parliaments.

Moreover, about 80% of the members are of young and middleaged groups (30-49) years old). Educationally speaking, 46% of the members are university graduates, 36% are high-school graduates, and the remainder have less than high school education.

The conclusions verify our three hypotheses qualitatively and quantitatively. Furthermore, in order to broaden the participatory mode of government in Kuwait, and make the national assembly more representative of the citizens, the authors make the following proposals:

- Extend voting rights to women, citizens who are 18 years old, and naturalized citizens.
 - 2) Prohibit extre-legal tribal or sectarian "primary" elections.
- Reapportion election districts to make a balanced distribution in these districts.

The Sixth Parliamentary Election in Kuwait (1985): A Political Analysis

Abdul-Reda Assiri Kamal Al-Monoufi

The research paper reviews, assesses and analyzes the Sixth national Assembly's election held in Kuwait in February, 1985. The researchers posited three hypotheses to be tested;

- Election in a changing society ia a sort of "push-and pull", and it brings to the surface tension between traditional and modern elements and forces. Quality of candidates and their electrical platforms, methods and election outcomes are a microcosm of such conflict between old and new
- 2) Non-interference by government in the electoral processes and an official guarantee of reasonable freedom raise citizens' participation in the electioneering, and increase voter turnout and this is a reflection of the ideological polarization in the society.
- 3) Involvement and competition of the public in the electioneering is greater among the more educated class than among the less educated, greater among people of high professional status than among those of lower status, greater among youth than among older citizens, and greater among socially active elements than among less active elements.

We utilized diverse types of statistical data and information, including all written materials on the issue published in the Kuwaiti press in the pre-and-post-election periods. Overall, the election of 1985 was characterized by high voter turnout, 48,368 persons or about 85% of the registered voters. Two hundred thirty-one candidates ran for thr 50 seats

Social Costs of the Crisis of the Kuwaiti Stock Exchange

Sameer A. Ghani

The crisis of the Kuwaiti Stock Exchange brought about debts of dealers and decreasing the value of assets in the partfolios of investors which was caused by deferred sale of the share some imaginary companies and excess of its prices in a way that was not in line with the returns thereof or the financial positions of such companies.

The writer believes that the crisis is attributed to certain reasons such as: Lack of government controls, Responsibility of the profession of accounting and auditing, deficiency of the system of negotiation, lack of a clear definition of the role of middlemen and commissioners, lack of alternative means of investment, lack of an organizational framework, vagueness of the clearance system, excess or deferred sale and insufficiency of legislative and organizational rules.

The crisis has affected the Kuwaiti Society as a whole represented in the state which looks after the interests of the people together with other parties involved therein. The crisis has resulted in tangible financial costs and intangible social costs.

The researcher deals with the detriments done to the society with its several parties detrimented by the crisis. He also deals with how to remedy that crisis through the costs of prevention which will help avoid a similar crisis in future and secure the costs of restoration.

The Arab Journal of the Social Sciences

The first issue includes Sheikh R. Ali Politics in Islam Abdul Wahab I. Al-Ameen Economic methodology and its relevance to developing countries Masadul A. Choudhurv A conceptual foundation of economic decision-making in an Islamic framework Munir G. Ragheb Age, gender and their relationships to leisure participation Ghazi T. Farah The demand for recreation in Kuwait: an expenditure approach Mihssen Kadhim Absorptive capacity and labor migration: Egypt and the Arab oil-exporting countries Khalid Hammad Foreign aid and domestic savings in less developed countries; the case of Jordan (1967-79) Ugur Yavas, Novan Arsan, The managerial class in Turkey: past, present Mustafa Dilber and future Abdul Aziz M. Awad The Arabian Gulf in the seventeenth century Magduddin Khairy The search for a phenomenologically grounded theory of action: a critique of Schutz M. H. El-Habashi Biorhythm theory and its application in the field of insurance

Auditors' reporting practices in Kuwait

Shuaib A. Shuaib

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal will carry book reviews and reports of ongoing research. Information about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences is also welcome.

The first issue of the journal will be published in April 1986, thereafter twice yearly in April and October.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to: The Editor, The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University, P. O. Box 5486 Safat. Kuwait

للسادة المشتركين في مجلة العلوم الاجتماعية فقط نقدم لهم خصباً يعادل ٥٠٪ من قيمة الاشتراك السنوي في المجلة العربية للعلوم الاجتماعية بالاتفاق مع الناشر. وهذا الاشتراك التشجيعي لمدة محدودة وللافراد فقط.

طلب الاشتراك

		4	ż	_	ن	(.)	1	ۏ		کر	1	بئر	ث	١.	يد	,	Ž	1		ئو	1	يت	۱.	اد	ما	:0	1	جو	ار-	Ì			
		,	. (î	زا	لي	حا	ن	Y	با)	ä	يا	ol	4	ج		H	ŗ	لو	ما	U	4	بيا	مو	ال	a	بل	لج	J	في	(جو)	ام	لع	
																														٠									٩	أسد	الا	
																																		,	٠,	١	کا	31	ان	ىئو	الم	
																																			٠,	٤	قد	ن ا	رفؤ	ا مر		ı
																												يا.	٠.	لت	١	i	تات	Ú	ل	i.	رس	و ا	ج	ا أر		
																			۸	ق	تو	اد				٠.						,							خ	اري	التا	,
ما	و	ţ		d	٠	ز	نر		ı	Ļ	4	ننې	-	١	ŕ)	4		<u>.</u>	ک		نبر	دنا	٠.	مة		ĵ	ď	1)	:	ی	a	لفر	l	ك	١	شتر	¥	ĭ			
				•			•									•												•			*								١.	دا	بما	1
لن	و	į	ما			a	į	L	۳.	į	ي	,	(4	يا.	تد	ü	ق	را	و	ħ	1	ند	ï	ي	وة	ست	ال	1 4	اك	تر	۵,	١k	بد	٥.		ï	جى	ر-	ė			

تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية.

Contents Vol. 14 No. 1 S	Spring	1986
13- R. M. Rishk, Gaining of Language	375	
14- A. Essawi, The Psychology of Juvenility	377	
REPORTS:		
I- Mohamed Ezza Darwazeh	381	
2- About the Language of Children	383	
GUIDE TO UNIVERSITY DISSERTATIONS:		
I- The Relation Between Leadership and the Development Phenomenon	387	
 The Big Insurrection and the Relation Between the Political Powers During the Rising Days of Islam. 	388	
	405	

ABSTRACTS

Contents

BOOK	REV	EWS:
------	-----	------

1-	D. Britman, Education for Work	321
2-	Samer M. Hussain, The Content Analysis, Idintification, Concepts, Lemitations	325
3-	M. Faddahman, Problems of International Relations — The Role of International Companies in Foreign Policy	329
4-	N. Choucri, Asians in the Arab World: Labour Migration and Public Policy	338
5-	A. Nasser, Arab Resources, Re-evaluation in the Light of New Development	342
6-	M. Ghamri, A	344
7-	Etzioni, Emiati, Wayve. Social Change	350
8-	M. Abbas, Nazism and Zionism; Secret RelationsReviewed by: Ismael A. Yaghi	357
9.	P. Kieng, Performance, planning and Evaluation	359
10-	I. S. Bakhs, Iran and Islamic Revolution	363
11-	I. Saaduddin, Prospects of Arab Future	371
12-	I. Al-Hassan, Industrialization and the Change of Society	373

Contents

1-	Social Costs of the Crisis of Kuwaju Stock Exchange Sameer A. Ghani	13
2-	Amman Financial Market: Its Fast, Present and Future Zeyad Ramadan	35
3~	The Socio Economic Impact of Remittances of the Egyptians Working Abroad on the Egyptian Economy (1970 - 1983)	71
4-	The Sixth Parliament Elections in Kuwait (1985) Political Analysis	95
5-	Women & Crime: New Trend in Criminology	139
6-	The Effects of Forced Migration Families in Jordan	165
7-	The Development of Political Identity of the Palestinians in Israel	215
8-	Food Security in Kuwait	235
9-	Accounting for the Cost Capital from the View Point of Resources Allocation	
		255
DIS	SCUSSIONS:	
	Effectiveness and Limitations of Educational Planning in the Arab World	309

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

Ai-Oudsi, Income Distribution in Kuwait, Harris & Harik, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade, Karam. Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958, Salah, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. Wahba, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective: the Case of Canada, El-Sheikh, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). Sen, Women, Employment and Development: Two Case Studies

No. 2 (1982)

Khader. The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World Saleh. The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics, Powell, The Expanding Role of Social World in Kuwait, Barakat, The International Broadcastine Audiences in Kuwait. Ghazzawy. The Role of Science and Technology in the Field of Social Service, Sakri, The American Presidency and International Crisis. Dhaher, Bureacracy and Alienation: the case of the Students in the Arabian Gulf States.

'To be published soon, English Edition No. 3, 1983

The Arab Journal of the Social Sciences

An academic biannual publishing research papers in various fields of the social sciences

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal will have book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:

The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University P.O. Box 5486 Safat,

Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London

	·
	•
	pinions expressed in this journal are solely those of their authors and effect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.
not	
not	effect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher. inscriptions: For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD 3.00 or
not	officet those of the Editorial Board, the consultants or the publisher. obscriptions: For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD 3.00 or equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S \$15 for all other
not	effect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher. inscriptions: For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD 3.00 or
s not	abscriptions: For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD 3.00 or equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S \$15 for all other countries (Air Mail).

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 14 - No. 1 - Spring 1986

EDITOR:

KHALDOUN H. AL-NAQEEB

MANAGING EDITOR:

ABDULRAHMAN F. AL-MASRI

CHAIRMAN:

MOUDHLA, AL-HAMOUD

EDITORIAL BOARD:

ASA'D M.ABDUL RAHMAN. ALI K.AL-KAWARI. MOUDHI A.AL-HAMOUD MOHAMED J.AL-ANSARI.

BADER O.AL-OMAR.

OSAMA ABDUL RAHMAN.

FAHED M.AL-RASHED. SHAMLAN Y.AL-ISSA.

KHALDOUN H.AL-NAQEEB-Editor

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 - Safat 13055, Tel. 2549421 TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY